التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024



ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

© 2024 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

توجّه طلبات طبع أو إعادة طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11 بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org. الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org
مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أيّ رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها. جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أيّ من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

الآراء الواردة في هذه المطبوعة التقنية هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

E/ESCWA/CL5.SDGS/2024/1

تمهيد



جاء الإصدار السابق من التقرير العربي للتنمية المستدامة في ربيع عام 2020، وتزامن مع مد جائحة كوفيد-19 التي ما سَلِم من تداعياتها المدمرة بلد في المنطقة العربية، بل في العالم. وحتى قبل الجائحة، كانت المنطقة متأخرة عن التقدُّم المنشود على مسار أهداف التنمية المستدامة، وكانت الحاجة فيها ماسة إلى تحوّلات هيكلية لتحقيق التنمية المستدامة بشتى أبعادها. وتصدّت البلدان العربية لتفشي الجائحة بحشد الجهود والطاقات للحد من الخسائر في الأرواح وسُبُل العيش والاقتصاد. وتكبّدت الدول خسائر جسيمة في التنمية المستدامة، ما تسبَّب بانتكاس في تقدُّمها نحو أهداف التنمية المستدامة. وحتى اليوم، لم تتعاف المنطقة تماماً من الصدمات التي ضربت اقتصاداتها وأنظمتها الصحية والتعليمية.

وتفاقمت هذه الأزمة بعد نشوب الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وما تلاها من اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد العالمية، من أخطر آثارها تهديد الأمن الغذائي في المنطقة العربية. فالمنطقة مستوردٌ رئيسي للمواد الغذائية الأساسية، ويخيم الصراع على ثلث بلدانها، ما يكشفها بشدة لآثار تقلُّب الأسعار ونقص الأغذية. والمنطقة شديدة التعرُّض لارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه فيها معضلة مزمنة، وتتواتر عليها فترات الجفاف، والعواصف الرملية، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية. وباعتبار أن المنطقة من الأشد تأثُّراً بأزمة المناخ، فقد اشتدّت عليها أضرار هذه الصدمات المتزامنة.

لم يكن من المستغرب، إذن، أن تركِّز غالبية الحكومات العربية جهودها على الاستجابة للأزمات، وتحصين منعتها، وتدارك مكامن الضعف في اقتصاداتها، لا سيّما في ضوء التحدّيات الاقتصادية الهيكلية المزمنة. وما يثير القلق بشكل خاص هو مدى قدرة الخدمات الصحية والتعليمية والهياكل الأساسية الرقمية على مواجهة هذا التحدّي؛ ومدى تأثير الأزمات المتزامنة على خطط التنويع الاقتصادي؛ وكيف تتأثَّر الاقتصادات المتوسطة الدخل، التي تتركَّز أنشطتها، أكثر فأكثر، في قطاع الخدمات. وأضحت الحاجة ملحة لزيادة القدرة التصنيعية وتسريع إدماج الاقتصادات العربية في سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية. كما عاد موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى الواجهة، ليس فقط في سياق التجارة، بل أيضاً في سياق الاتصال الرقمي والخدمات الصحية والأمن الغذائي، وغير ذلك من المجالات الرئيسية.

وقد أُولي اهتمام كبير، في محله، لتقييم برامج الحماية الاجتماعية، ومدى قدرتها على حماية السكان المعرَّضين للمخاطر من الصدمات. وظهرت مكامن ضعف جديدة مع تقلُّص الطبقة الوسطى واتساع فجوة التفاوت في الثروة في الغالبية العظمى من البلدان.

ومع تعدُّد الأزمات، تعود إلى الواجهة أيضاً أهمية القطاع العام كضامن أساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فمن الدروس المستفادة الرئيسية خلال الفترة الأخيرة أن المؤسسات العامة لا تزال هي الطرف الأساسي القادر على قيادة خطة التنمية المستدامة القائمة على نهج

حقوقي وشامل للجميع. ولكن هذا لا يعني التقليل من شأن نَهج المجتمع بأكمله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالقطاع الخاص القوي والنشط ضروري لإيجاد فرص العمل اللائق للشباب والشابات العاطلين عن العمل في المنطقة، الذين بلغت نسبتهم 26 في المائة. وعلى القطاع الخاص قيادة التحوّل نحو إنتاج مستدام يحمي صحة الكوكب وسكانه. والمجتمع المدني النابض والحر هو ركيزة المجتمعات الديمقراطية التي تحاسب الحكومات وتمكّن المواطنين وتنادي بالحقوق للجميع.

لكن ما تأكد من هذه الأزمات هو أن السياسات والقوانين والأُطُر والآليات المعتمَدة هي التي تحدِّد، آخر الأمر، مِنعة المنطقة من عدمها. ولذلك، لا بدّ من إعادة تفحُّص **اتّجاهات السياسات العامة التي تعتمدها الدول**، ومن ثم إما تعزيز هذه السياسات أو تغييرها، وإذا كانت مفقودة اعتمادها، لتحصين المجتمعات العربية إزاء الصدمات، واستشراف المخاطر، وحماية شعوبنا واقتصاداتنا وبيئاتنا. واتّجاهات السياسة العامة التي تختارها بلدان المنطقة ستؤثِّر في قدرتها على التنسيق بفعالية من أجل إحداث التغيير على المستوى العالمي، لا سيّما في ما يتعلق بالأوجه الهيكلية من عدم المساواة في البنية المالية العالمية، وفي إدارة أزمة المناخ.

وعلى هذه الخلفية، يحلِّل إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة توجُّهات السياسات التي اعتمدتها البلدان العربية الـ 22 من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدرس التقرير اتّجاهات السياسات الرئيسية على مستوى المنطقة ومجموعات البلدان، فيتيح للقارئ، في تقرير واحد وللمرة الأولى، فرصة لتبيُّن مواضَع تركُّز الجهود لمقاربة كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. بناءً على الحواجز الهيكلية المحدَّدة في إصدار عام 2020 للتقرير، وما تضمّنه من توصيات لإزالتها، يدرس الإصدار الحالي اتّجاهات السياسة العامة التي تعوق التقدُّم نحو أهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف تحديد إمكانيات المضي قُدُماً، والثغرات التي تتطلب معالجتها قدراً أكبر من الجهد، أو نَهجاً مختلفاً تماماً. ويسلِّط التقرير الضوء على أهمية وإمكانات العمل الإقليمي لتحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ 17.

وفي منطقة يثقلها الدَين ويتقلَّص حيّزها المالي، يتطرَّق التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024 إلى صعوبات تمويل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب التقييمُ الكاملُ لحالة تمويل كل هدف المزيد من العمل، ولكن قبل ذلك، نحتاج بشكل عاجل إلى نقاش أوسع وأعمق يربط مشهد السياسات العامة بالمشهد المالي. بهذه الطريقة فقط يمكننا أن نتوصل إلى طُرق أكثر فاعلية لإحداث التأثيرات التي ننشد.

وتتأثّر بلدان عديدة في المنطقة بالصراعات، منها الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن. وعلاوة على تداعيات الصراع المأساوية، سُجِّل في هذه البلدان تراجُعٌ كبير في المؤشرات الرئيسية للتنمية. ويَصْدُرُ هذا التقرير بينما تعصِف بغزة حرب مدمّرة أودت، حتى الآن، بعشرات آلاف الضحايا، وقضت على البنية التحتية الأساسية، وبات سكان القطاع مهدَّدين بالمجاعة، وقوضت الثقة في الآليات المتعدِّدة الأطراف. وفي مثل هذه الأوقات المظلمة، يلوح بصيص النور فقط في التمسُّك بسيادة القانون وإطار حقوق الإنسان والعدالة، والالتزام المثابر بمبادئ المساواة واحترام كرامة كل امرأة ورجل وطفل. هذه المبادئ هي نفسها التي نتوقعها ونتطلع إليها على الصعيد العالمي، وهي ما نسترشد به في عملنا، وفي ما نقدِّم من مشورة للسياسات العامة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

لقد أَنجزت منطقتنا الكثير، حتى في المجالات التي افترضنا أنّا تأخرنا فيها، وحتى في المجالات الناشئة كالذكاء الاصطناعي والتقنيات التوليدية. لا بدّ لنا من البناء على إنجازاتنا، وصقلها وتحسينها، وتعظيم نطاقها عند الاقتضاء. والدرب لا يزال أمامنا طويلاً؛ وأعمالنا تؤثِّر، مباشرة، في حياة 464 مليون إنسان، فليس لدينا ترف تضييع الوقت.





رولا دشتي

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
الأمينة التنفيذية للإسكوا

شكر وتقدير

التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024 هو تقريرٌ مشتركٌ بين الوكالات أعدّته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتوجيهٍ عام من الأمينة التنفيذية رولا دشتي، وتحت إرشاد نائب الأمينة التنفيذية منير تابت.

المديرة والمؤلِفة الرئيسية

ميساء يوسف

منسّق التقرير

جوليان لو تيليه

المؤلِفون

جنى البابا، لارا الخوري، تانر بواجولي، ماريو جاليس، لارا جدع، هانيا صبيدين ديماسي، جوليان لو تيليه

المساهِمون

منظمة العمل الدولية: لوكا بيليرانو، آية جعفر، جاد ياسين؛ **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:** محمد أحمد، مالك حيدر، مريم رضاي، جنيفر سمولاك، تاماس فاتاي، أحمد مختار، تيريزا وونغ؛ **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):** مارينا آدر، أكاتسوكي تاكاهاشي، سوروه جنيد، سكيبي جيوفاني، إلسا ستّوت، سيرين سلامة، رسول صمدوف، إيلينا قسطنطينو، كاثرين هايم، فادي يرق؛ **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف):** كارلوس خافير أجيلار، أولوغبيك أوليموف، روبرت باين، سمان ثابا، طارق حسن، مارلين رندرز، أفرديتا سباهيو، ستيفاني شانلر، مريم عمراني، آشيما غارغ، سوميا كاداندیل، كريس كورمينسي، إليونور ليفيرت، وجدان مدني، مها منى، ليوناردو مينشيني، باسم ناصر، بريندا هايبليك، ألاسان ويدراوغو؛ **منظمة الصحة العالمية:** أرشد ألطف، غراتسيا بيريكا، هنري دكتور، خالد سعيد، سلمى سلوط، يارا عثمان، محمد عفيفي، لمياء محمود، جمال ناشر؛ **الاتحاد الدولي للاتصالات:** ثيادورا ميلز؛ **المنظمة الدولية للهجرة:** أسمرة أشقر، ماساكو أويدا، إيفا بونس، صموئيل جوما أوكيتش، علاء الدين دريدي، جو دي باكر، يوسف رمضان، مارتينا كاريري، كريستينا ميجو، ماتيو ميرشان، ميساتو يواسا؛ **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** جوستوس أوكوكو، فيتو إنتيني، بنجامين باسماسي، غونزالو بيتزارو، راشيل بيتش، فيكادو تيريف، شيرين العزاوي، شذى محمود، وليد مرواني، ريم هلسة؛ **برنامج الأغذية العالمي:** سهى فاروق؛ **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** أندرس إيساكسون، تشارلز فانغ تشين تشنغ، فرناندو كانتو بازالدوا، بيترا كينكلوفا، مصطفى ياماداً؛ **صندوق الأمم المتحدة للسكان:** ويليس أوديك، شكري بن يحيى، جيرمين حداد، مولي فير، ثيودورا كاستان، كارينا نرسيسيان، هالة يوسف؛ **متطوعو الأمم المتحدة:** نور الحكيم، مصطفى الكاظمي، خوان بابلو غورديو، يران كيجيجيان، هبة نصير؛ **برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** لوك رويتر، باولو مارينغو، عبد المنعم محمد، إينغاراسان ميلفاكانام، غيثا نياك؛ **الإسكوا:** خالد أبو اسماعيل، يونس أبو أيوب، نبال إدلبي، جورج اسطفان، لبنى اسماعيل، جالا العكوم، حمو العمراني، كريمة القرّي، سكينة النصراوي، سلمى النمس، ربيع الهبطة، جيل أمين، مصطفى أنصاري، كريستيان أولديجيس، جولي برين، سامر بلبل، ميلاد بورنيك، زهر بو غانم، رافاييل بيرتيني، فيديل بيرينجيرو، فاطمة بيضون، ماريا بيلار أورو باز، أنطون بيورك، بيترو تورنيز، ندى جعفر، فالنتينا جولو، رشا حجازي، مايا حمود، ديما خربطلي، مصطفى خواجة، زياد خياط، ساره دانيال، ليز دينر، رامي زعتري، منار زعيتر، خواكين ساليدو ماركوس، لوسيا سيبريروس ماتيسانز، ماركو شايفر، ستيفاني شعبان، طارق صادق، أسامة صفا، راضية صيداوي، هشام طه، ربى عرجا، هزير فاروق الحاج، منى فتاح، فيديريكو كوكيوني، فؤاد مراد، ريم نجداوي، أوستن هاميلتون، ساره هس، فلاديمير هلسني؛ **برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية:** ديما أبو ذياب، علياء أسد، أحمد الأطرش، لجين الزنبركجي، ياسمين العواملة، سكينة القاضي، ياسمين باعمل، لايا بونيه، عايدة ربانة، يارا عيسى، كايل فاريل، نانور كاراجوزيان، مسلم كاظمي، سلمى مصطفى، ياسمين مصطفى، أورنيلا نهرا، سلمى يسري؛ **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:** جولي أستول؛ **مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث:** ميرنا أبو عطا، فادي حمدان؛ **هيئة الأمم المتحدة للمرأة:** جوزفين موس؛ **مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي:** شكيب زواغي

فريق الخبراء المراجِعين الإقليميين

رامي أبو سلمان، سارة صالح الحارثي، كرمى الحسن، سهيل الحكيم، منيف الزعبي، سهى العاصمي، مهند النسور، مرويس أميري، فادي جبر، رنا جواد، جوسلين دي جونغ، سوزان رزاز، ميرفت رشماوي، وليد زباري، إيرين سلوانيس، مروة شرف الدين، حنان عبد الرحيم، دانيا عبد الملك، محمد عصفور، حسام علام، رولا مجدلاني، لمياء منصور، أديب نعمه

الأوراق البحثية

هبة شامة، زينة عبلة، كندة محمدية

مساعِدة بحوث

نادرة البزري

الدعم الإداري المقدَّم من الأمانة

نادرة البزري وصبحية كبارة

الإعداد للنشر

التحرير والترجمة والتصميم: قسم إدارة المؤتمرات في الإسكوا

تطوير الموقع الإلكتروني: قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الاتصال والإعلام

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

المحتويات

تمهيد ____ 3
شكر وتقدير ____ 5
دليل القارئ ____ 7
مقدمة ____ 10

الهدف 1
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان ____ 25

الهدف 2
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة ____ 47

الهدف 3
ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ____ 65

الهدف 4
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع ____ 91

الهدف 5
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات ____ 113

الهدف 6
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة ____ 137

الهدف 7
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة ____ 161

الهدف 8
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع ____ 179

الهدف 9
إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار ____ 201

الهدف 10
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ____ 223

الهدف 11
جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة ____ 243

الهدف 12
ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ____ 263

الهدف 13
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره ____ 285

الهدف 14
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة ____ 305

الهدف 15
حماية النُظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي ____ 327

الهدف 16
التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات ____ 345

الهدف 17
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ____ 371

دليل القارئ

التقرير العربي للتنمية المستدامة هو **منشورٌ مشترك بين وكالات الأمم المتحدة يَصْدُرُ كل أربع سنوات** عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). يهدف التقرير إلى دعم متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الإقليمي، وتولى إعداد إصدار عام 2024 منه فريق عمل مؤلف من 18 وكالة من وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة[1].

يبني إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة على إصدار عام 2020 وما اشتمل عليه من تحليل للعوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ويبحث الإصدار الجديد في **اتّجاهات سياسات أهداف التنمية المستدامة** على الصعيد الإقليمي ومستوى مجموعات البلدان (وتتضمّن هذه المذكرة، في آخرها، بياناً لمجموعات بلدان)، ويستعرض النُّهُج الرئيسية التي تعتمدها الحكومات العربية للتقدُّم في مجالات السياسة العامة ذات الأولوية ضمن إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 ليبيِّن مواضَع الثغرات في السياسات، ويقدِّم تحليلاً سياقياً لكل اتّجاه.

يتضمّن إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة **17 فصلاً**، ويغطي كل فصل هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، علاوة على **فصل تأطيري** يلخص النتائج الرئيسية لتحليل اتّجاهات السياسات، ويبيِّن العناصر السياقية الهامة في بيئة صنع السياسات وحالة التنمية في المنطقة العربية.

وتجمع الفصول الـ 17 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين **التحليل النوعي والكمي**، وتتبع هيكلاً موحّداً على النحو المبيَّن في الجدول أدناه. يركِّز كل فصل على هدف من أهداف التنمية المستدامة، مع بيانٍ للروابط بين أهداف التنمية المستدامة كافة، وإحالات إلى فصولٍ أخرى عند الاقتضاء.

وفي مختلف فصول التقرير، تُعرَض المعلومات على شكل **نقاط** تيسيراً للقراءة.

وسوف يُنشر إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة **بصيغة رقمية** فقط. وبوسع القارئ أن يتصفَّح كل المحتوى عبر الإنترنت. كما ابتُكِرَ لهذا التقرير خاصية **"تقريري الخاص"** التي تمكِّن القراء من اختيار أجزاء من التقرير تهمهم فيحوّلها البرنامج إلى ملف مخصَّص قابل للتنزيل.

ولأي استفسارات أو تعليقات، الرجاء التواصل على البريد الإلكتروني التالي: escwa-2030agenda@un.org.



التحليل النوعي

يبني التحليل النوعي على مدخلات وآراء الخبراء لدى **وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة** وعلى ثروة من المنشورات الرئيسية وقواعد البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة. وشكَّلت **الاستعراضات الوطنية الطوعية** التي قدَّمتها الدول العربية مصدراً هاماً للأمثلة التي تضمّنتها فصول عدة من التقرير عن تجارب البلدان. بالإضافة إلى البحث المكتبي المكثف، يعتمد التحليل أيضاً على **عملية مراجعة دقيقة اضطلع بها خبراء مستقلون** من المنطقة (الاطلاع على قسم الشكر والتقدير).

ويركِّز التحليل النوعي على **مجموعة قليلة ولكن أساسية من مجالات السياسة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة**، بناءً على قراءة مكثفة للهدف ومقاصده ومؤشراته، وتدقيق من قِبل فِرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. وأثناء اختيار المجالات الرئيسية في السياسة العامة، أُخِذ في الاعتبار أن بعض المجالات قد تظهر تحت أهداف عدة مترابطة من أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، يركِّز الفصل المتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة على الحد من الفقر وسياسات الحماية الاجتماعية، إلا أنه لا يخوض في مجالات على صلة وثيقة بهذا الهدف لها هي أيضاً أهمية بالغة، مثل السياسات المولِّدة للعمالة التي يحلِّلها الفصل المتعلق بالهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

لم تعتمد عملية تحديد **اتّجاهات السياسة العامة** على مسح شامل لكل سياسة على الصعيد الوطني، ولكن، وفي إطار كل مجال محدَّد من مجالات سياسات أهداف التنمية المستدامة، على تحديد مواضَع تركيز **السياسات المعتمدة (أي السياسات المعمول بها حالياً)** التي تهدف إلى تحقيق نتائج مماثلة و/أو التي تتّخذ تدابير في السياسة العامة مماثلة لتحقيقها. وصنفت الاتّجاهات على أنها مشتركة على صعيد المنطقة أو في مجموعة بلدان، حسب الاقتضاء.

وحُدّدت **الاتّجاهات الرئيسية للسياسات على صعيد المنطقة ومجموعات البلدان** بناءً على الجهود القائمة لمراجعة مشهد السياسات في المنطقة من قِبل مختلف وكالات الأمم المتحدة، واستُكملت بمراجعة مكتبية إضافية لسياسات أهداف التنمية المستدامة الحالية على المستوى الوطني. ويوضِّح كل اتّجاه للسياسة العامة **بأمثلة بارزة من البلدان**، ولكن لا يُقصد من هذه الأمثلة حصر جميع الجهود.

ونظراً إلى النطاق الواسع للتقرير، لا يتيسَّر دائماً تقديم تحليل مُحْكَم لفعالية وأثر كل اتّجاه للسياسة العامة، إلا أن التقرير يشير إلى **الفجوات في السياسات والعناصر المفقودة من السياسات**، التي يمس فقدانها بالتقدُّم الإقليمي إلى أهداف التنمية المستدامة. وتتاح هذه المعلومات غالباً **في مربعات جانبية**. وفي مقدّمة كل فصل من

فصول أهداف التنمية المستدامة، اقتُرِحت **مجموعة من التدابير لسد هذه الثغرات الرئيسية في السياسات وصولاً إلى عام 2030.**

يخصِّص كل فصل من فصول أهداف التنمية المستدامة قسماً **للفئات المعرَّضة للإهمال**[2]، وتشمل الفئات المحدَّدة في إصدار عام 2020 من التقرير بالإضافة إلى فئات أخرى. ويَعرِضُ كل فصل أمثلة بارزة للسياسات الوطنية التي تستهدف كل فئة من هذه الفئات.

ونظراً للندرة النسبية للمعلومات المتاحة عن **تمويل أهداف التنمية المستدامة** في المنطقة، ليس من الممكن دائماً تبيُّن اتّجاهات التمويل في المنطقة وفي مجموعات البلدان لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن الفصل المتعلق بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة يتضمّن قسماً عن التمويل يحلِّل السياسات الإقليمية لتحقيق الاستدامة المالية الشاملة، يركِّز قسم **مشهد التمويل** في كل فصل من فصول أهداف التنمية المستدامة على قضايا التمويل الخاصة بهدف التنمية المستدامة الذي يبحث فيه الفصل، مثل مستوى الإنفاق الحكومي على الهدف، ودور برامج الدعم والمساعدة الإنمائية الرسمية وآليات التمويل الناشئة.

والمعلومات المعروضة في قسم **الأبعاد الإقليمية** من كل فصل من الفصول المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة تسلِّط الضوء على التعاون الإقليمي القائم، ولا سيّما في إطار جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية، وعلى ما يمكن ويجب تحقيقه لتقدُّم البلدان العربية نحو أهداف التنمية المستدامة.

الهيكل النموذجي لفصول أهداف التنمية المستدامة

عنوان القسم	محتوى القسم
ألف. مقدّمة	تقييم نوعي موجز لوضع المنطقة إزاء هدف التنمية المستدامة الذي يتناوله الفصل. وصولاً إلى عام 2030 – نَهج السياسات المقترحة لتسريع التقدُّم: الإجراءات ذات الأولوية على صعيد المنطقة لمعالجة فجوات السياسات وتسريع تحقيق هدف التنمية المستدامة الذي يتناوله الفصل. ما تقوله البيانات: بيانات على مستوى المنطقة/مجموعة البلدان (انظر التحليل الكمي أدناه).
باء. مشهد السياسات	اتّجاهات السياسات المشتركة في معظم بلدان المنطقة، بغض النظر عن مستوى دخل البلد أو الأوضاع فيه. أمثلة على السياسات الوطنية ذات الصلة بكل اتّجاه من اتّجاهات السياسات. الفجوات في السياسات أو العناصر المفقودة من السياسات، معروضة في مربعات جانبية.
جيم. توجّه السياسات حسب مجموعات البلدان	اتّجاهات السياسات العامة في كل مجموعة بلدان، أو السياسات العامة المتَّبعة بطرائق مختلفة في مجموعات البلدان المختلفة. أمثلة على السياسات الوطنية ذات الصلة بكل اتّجاه من اتّجاهات السياسات. الفجوات في السياسات أو العناصر المفقودة من السياسات، معروضة في مربعات جانبية.
دال. سياسات لعدم إهمال أحد	الفئات المعرّضة للإهمال وأسباب تعرُّضها لهذا الخطر. أمثلة توضيحية للسياسات الوطنية التي تستهدف هذه الفئات بالمساعدة.
هاء. مشهد التمويل	تحدّيات وفرص التمويل الخاصة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.
واو. الأبعاد الإقليمية	الفرص القائمة والمحتملة للتكامل والتعاون الإقليميين.

التحليل الكمي

ليس إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة سجلاً للتقدُّم المحرز. يقدّم التحليل الكمي في قسم **"ما تقوله البيانات"**، وفي الأقسام الأخرى من الفصول الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، لمحة عن المتوسطات المتاحة على صعيد المنطقة وعلى مستوى مجموعات البلدان، مع الإشارة حيثما أمكن إلى اتّجاه التغيير (التقدُّم/التراجع) منذ اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015، ومقارنة بالمتوسط العالمي.

ويستحيل تحديد العلاقة السببية بين مشهد السياسات واتّجاهات البيانات، لكن ما تقصه البيانات يتيح سياقاً هاماً لتحسين قراءة اتّجاهات السياسات.

وكان المصدر الأساسي للبيانات هو المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة الذي طوّرته الإسكوا، واستكملت البيانات بمصادر أخرى إذا اقتضت الحاجة ذلك. وقد اعتمد جمع البيانات في المرصد على إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي أعدَّه فريق

الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[3]. وندعو القراء إلى الاطلاع على المرصد للحصول على أحدث البيانات.

مجموعات البلدان

تتألف المنطقة العربية، كما تقدَّم في هذا التقرير، من الدول الـ 22 الأعضاء في جامعة الدول العربية، وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.



ويعتمد التقرير نَهجاً مرناً في تعريف مجموعات البلدان في جميع الفصول؛ واختار كل فصل مجموعات البلدان التي تبرز على أفضل وجه اتّجاهات السياسات. ومع ذلك، وما لم يذكر خلاف ذلك، مجموعات البلدان دون الإقليمية المستخدمة في معظم فصول التقرير هي كما يلي:

- **مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي**، وتشمل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛
- **مجموعة البلدان المتوسطة الدخل**، ويُستثنى منها البلدان التي تمر بحالات الصراع والبلدان المصنَّفة ضمن أقلّ البلدان نموّاً، وتضم مجموعة البلدان هذه: الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب[4]؛
- **أقل البلدان العربية نمواً**، وهي بحسب تصنيف الأمم المتحدة جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن؛
- **والبلدان التي تشهد صراعات**، وهي: الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين وليبيا واليمن[5].

والصومال والسودان واليمن مُدرجة في مجموعتي بلدان: أقلّ البلدان نموّاً والبلدان التي تشهد صراعات. وفي بعض الفصول، لوحظت اتّجاهات متشابهة للغاية في السياسات العامة لهاتين المجموعتين، وبالتالي تمَّ الجمع بينهما تحت عنوان واحد، على سبيل المثال في الفصل المتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه)؛ والمتعلق بالهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)؛ والمتعلق بالهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)؛ والمتعلق بالهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة، سياسات الهجرة)؛ والمتعلق بالهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)؛ والمتعلق بالهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)؛ والمتعلق بالهدف 15 (الحياة في البرّ)؛ والمتعلق بالهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، التكنولوجيا).

وحدَّد الفصل الخاص بالهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة) الاتّجاهات المشتركة لسياسة المالية العامة والأجور في البلدان المتوسطة الدخل وأقلّ البلدان نموّاً والسياسات المشتركة للهجرة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتأثِّرة بالصراعات.

وفي الفصل الخاص بالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، استُخدمت التجمعات الجغرافية على أساس الأحواض البحرية الإقليمية لأنها توفِّر إطاراً أكثر ملاءمة لتحليل اتّجاهات السياسات.

وفي الفصل المتعلق بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، والمتعلق بالهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) والمتعلق بالهدف 17 (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، التمويل، والبيانات والرصد والمساءلة)، لم يكن من الممكن تحديد اختلافات واضحة بين مجموعات البلدان، واقتصر تحليل السياسات على اتّجاهات السياسات الإقليمية.



الحواشي

1 منظمة العمل الدولية؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومتطوعو الأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والإسكوا؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي.

2 بما في ذلك: النساء والفتيات؛ والشباب والأطفال؛ والعمال غير النظاميين؛ والعمال المهاجرون؛ واللاجئون والنازحون؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ وكبار السن؛ والأشخاص الذين يعيشون في فقر والأشخاص الأقل ثراء؛ والمجتمعات الريفية؛ والأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المساكن غير الملائمة.

3 إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4 وتشمل بعض الفصول، مثل الذي يتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والذي يتعلق بالهدف 4 (التعليم للجميع)، بعض البلدان المتأثِّرة بالصراعات ضمن مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، مما يؤدّي إلى مجموعة أكبر: الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

5 بعض الفصول، مثل الفصل المتعلق بالهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والمتعلق بالهدف 4 (التعليم للجميع)، والمتعلق بالهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) تنظر في فئة أكبر، وهي "البلدان التي تعاني من الصراع والهشاشة"، والتي تشمل البلدان السبعة التي تشهد نزاعات بالإضافة إلى لبنان.

مقدمة

سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الاتّجاهات الناشئة والتحدّيات الهيكلية

يركِّز إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة على السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ويتضمّن التقرير مسحاً لاتّجاهات السياسات العامة المعتمَدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي وعلى صعيد مجموعات البلدان التي تقسم على النحو التالي: بلدان مجلس التعاون الخليجي، والبلدان المتوسطة الدخل، وأقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من الصراع والهشاشة. وبناءً على المعرفة والتحاليل من 18 وكالة من وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، يدعم إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة مسح هذه الاتجاهات **بأمثلة عن السياسات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الـ 17 في الدول العربية الـ 22**. ويبيِّن التقرير ما يشوب السياسات من ثغرات، ويؤطِّر الاتّجاهات في سياق التحدّيات الهيكلية والأولويات الإنمائية الناشئة، وذلك بالعلاقة مع البيانات الإقليمية عن أهداف التنمية المستدامة.

ما من تعريف موحّد ودقيق لمصطلح "السياسة" لأغراض هذا التقرير، لكن يمكن القول، من الناحية العملية، إن في اتّجاه السياسات انعكاسٌ للنَّهج الذي تتّبعه الحكومات من أجل تحقيق الأولويات (الوطنية). وتشمل الجهود الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج والتشريعات الوطنية والقطاعية، والانخراط في الأُطُر العالمية والإقليمية، وإنشاء آليات تمويلية ومؤسسية لتيسير التنفيذ. ويعتمد إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية المستدامة هذا الإطار الواسع في استخدام مصطلحي "السياسة" و"اتّجاهات السياسات".

يركِّز ما في الفصول الـ 17 التالية من تحليل لاتّجاهات السياسات على المكونات الواعدة، والسياسات المحكمة، والثغرات في السياسات، ويحدِّد المجالات التي لم تُعتمد فيها سياسات متكاملة تتناول مختلف أبعاد التنمية المستدامة. ويربط التحليل أيضاً، حيث أمكن، بين اتّجاهات السياسات **ومشهد التمويل**، **والسياسات الرامية إلى ضمان عدم إهمال أحد**، علاوة على **الأبعاد الإقليمية** للتعاون والعمل المتعدِّد الأطراف. وبذلك، يحقِّق إصدار عام 2024 من التقرير العربي للتنمية البشرية ما يلي:

- فهم أفضل لمدى التقدُّم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة من حيث السياسات المعتمَدة لهذه الغاية؛
- مساعدة صانعي السياسات على تبيُّن النُّهج المعتمَدة لدى حكومات عربية تواجه تحدّيات مماثلة؛
- استجلاء الفرص المتاحة للإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر سياسات أكثر تكاملاً، وتعزيز التعاون والعمل الإقليميين.


©Prostock-studio/stock.adobe.com

أولاً. مشهد السياسات العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

يصعب، مع تعدُّد مجالات السياسة العامة التي ينطوي عليها كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، تقديم موجز يشمل الاتّجاهات والنتائج الرئيسية كافة. بيد أن نظرة عامة إلى اتّجاهات السياسات الواردة في الفصول الـ 17 التالية تُظهر خصائص مشتركة بين السياسات المعتمَدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، وقد تفيد في تحديد نقاط التدخّل، وتقييم مدى معالجة التحدّيات الهيكلية التي تواجه صنع السياسات.

لا تغطي النتائج الواردة أدناه جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 أو مختلف مجالات السياسة العامة في كل هدف. وأُدرجت أمثلة عن سياسات مختارة من مختلف أهداف التنمية المستدامة لتوضيح كل نتيجة من هذه النتائج.

السياسات التي تتوخى أهدافاً طموحة في ازدياد؛ ولكن لا تصحبها، في معظم الأحيان، خطط عمل واقعية مدعومة بالموارد.

- رغم التقدُّم الكبير في التشريعات نحو مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، لم تُعتمد **خطط** أو **استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة** إلا في خمسة من البلدان التي اعتمدت قوانين للحماية من العنف المنزلي، والتزم بلد واحد فقط بتخصيص ميزانية لتنفيذ التشريعات القائمة (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة).
- أطلقت بلدان عديدة **أُطُراً استراتيجية للاستهلاك والإنتاج المستدامَين وللاقتصاد الأخضر**، ولكن هذه السياسات هي أقرب إلى تعبير عن الطموح من كونها خططاً تنفيذية (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة)، فتنفيذ السياسات لا يزال ضعيفاً ولا يتلقّى التمويل الكافي، وأما الممارسات والمشاريع النموذجية، فيتطلب العديد منها التوسُّع في نطاق التنفيذ.
- وضعت غالبية البلدان **أهدافاً للطاقة المتجدِّدة** تتسق مع المساهمات المحدَّدة وطنياً بموجب اتفاق باريس لتغيّر المناخ (الهدفان 7 و13 من أهداف التنمية المستدامة)، لكن لم تضع إلا ثمانية بلدان خطط عمل أو استراتيجيات لتحقيقها.
- مع أن **أهداف تحقيق صافي الانبعاثات الصفري** لا بد وأن تُترجم إلى استراتيجيات شاملة تغطي الاقتصاد بأسره، لم تتخذ سوى بلدان عربية قليلة الخطوات الحاسمة المطلوبة في هذا الصدد باعتماد برامج متكاملة ووضع أهداف محدَّدة للقطاعات ذات الأولوية (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة).
- وضعت بلدان عدة **أهدافاً طموحة لتحييد أثر تدهور الأراضي**؛ وسجَّلت تسعة بلدان أهدافاً طوعية بموجب اتفاقية مكافحة التصحر (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة). غير أن التنفيذ يعوقه الافتقار إلى خطط عمل شاملة تستند إلى العلم، وآليات الرصد الكافية، ومشاركات المجتمعات المحلية.

تتناول السياسة العامة مجالات ناشئة وجديدة.

- **التغذية عبر نَهج متعدِّد القطاعات** هي من بين مواضَع التركيز الناشئة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبعض البلدان المتوسطة الدخل. شملت الجهود في هذا الصدد: وضع مبادئ توجيهية للنُّظُم الغذائية، ومعايير لتوسيم الأغذية، وقواعد لتسويق الأغذية غير الصحية، وحملات إعلامية وإرشادات بشأن النُّظُم الغذائية الصحية والتغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).
- **يجري اعتماد سياسات للصحة العقلية، وخطط أو تشريعات تعترف بالحق في الصحة العقلية.** لكن لا تزال الفجوة في التمويل كبيرة، وكذلك في الخدمات المقدَّمة، وفي توفُّر نُظُم محكمة للرصد (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة).
- أنشأت بلدان عدة **هياكل وطنية للذكاء الاصطناعي**، واعتمدت **سياسات لنشر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي** تركِّز على بناء المهارات وحشد الاستثمارات وتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية، وتغطي القضايا الأخلاقية. ووضعت بعض البلدان منظومة داعمة للذكاء الاصطناعي (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة).
- **بدأت المدن الذكية والمستدامة بالظهور في المنطقة.** في هذا الإطار، أطلق 14 من 22 بلداً عربياً مبادرات لتحسين الأمان الحضري، وتعزيز السلامة المرورية، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وتحقيق الاستفادة الكاملة من طاقات البيانات المجمَّعة في الوقت الفعلي لاستشراف الأعمال الجرمية والإرهابية ومنعها، والتصدّي للعنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة).
- سُجِّل تقدُّمٌ في **المشتريات العامة المستدامة** في عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل، وذلك بوسائل منها إبرام الشراكات مع النظراء الدوليين في إنشاء معايير وإرشادات موحّدة والتقيُّد بها. وهذا الجهد يدعم الوكالات العامة في إعطاء الأولوية للمنتجات

والخدمات التي تقدَّم على أساس المسؤولية البيئية والاجتماعية، ويشجِّع الشركات على اعتماد الممارسات المستدامة، مع تحفيز تطوير الأسواق عبر عمليات مبتكرة (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة).

متابعة تنفيذ الأُطُر الإقليمية والعالمية يؤازِر الجهود الوطنية.

- في منتصف عام 2023، كان 20 من أصل 22 بلداً عربياً قد عقد حوارات وطنية بين أصحاب المصلحة في إطار تنفيذ نتائج مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021. وحدَّد 11 من هذه البلدان **مسارات وطنية معزَّزة بتدابير ملموسة لتحقيق المنظومات الغذائية المستدامة بحلول عام 2030** (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).
- قدَّمت البلدان العربية العشرون الأطراف في اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ **مساهمة محدَّدة وطنياً** واحدة على الأقل إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لتحديد احتياجات وأولويات التكيُّف ووضع أهداف التخفيف (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة). بالإضافة إلى ذلك، قدّمت 15 من هذه البلدان مساهمة محدَّدة وطنياً جديدة أو محدَّثة في غضون 5 سنوات من أول مساهمة محدَّدة وطنياً تمّ تقديمها.
- وتعهدت بلدان عربية عدة، في **وثيقة الالتزام الوطنية التي أصدرتها في قمة تحويل التعليم في عام 2022**، بدمج تغيّر المناخ في المناهج الدراسية (الهدفان 4 و13 من أهداف التنمية المستدامة).

تفتقر الجهود في بعض المجالات الرئيسية للسياسات إلى الفعالية، رغم تزايد الاهتمام بها، وتخصيص تمويل أكبر لها في بعض الحالات، ما يطرح تساؤلات كبيرة حول تصميم السياسات وتنفيذها.

- لم يكن **لسياسات العمالة الوطنية وبرامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني** أثر ملحوظ في خفض مستويات البطالة، التي لا تزال مرتفعة. ولعل أحد أسباب ذلك هو تصميم البرامج، أو حجم الموارد المخصَّصة لها. ولكن في الأساس، بقي النمو الاقتصادي منخفضاً ما ثبّط عن الاستثمار وبالتالي عن إيجاد فرص العمل، وما زالت العوائق الاجتماعية والثقافية واللوجستية تحول دون مشاركة بعض الفئات في القوى العاملة (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة).
- **الحوافز الضريبية** التي اعتُمدت لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أخفقت، مراراً، في توليد مكاسب من حيث فرص العمل والنمو الاقتصادي تعوض عن الدخل الضريبي المفقود (الهدفان 8 و10 من أهداف التنمية المستدامة).
- ظل التقدُّم إلى **تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين** بطيئاً، سواء في سياسات التنمية القطاعية لجعلها أكثر ملاءمة واستجابة لاحتياجات جميع المواطنين، أم في عمل المؤسسات الوطنية المختلفة لتطوير مستوى الوعي وحشد التأييد والمشاركة النشطة في التغيير (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة).
- في معظم بلدان المنطقة، لا يزال **الإنفاق على التعليم** أقل بكثير من المعايير الدولية. ولا يزال التعليم ضعيف الكفاءة عموماً إذ تتأخر نواتج التعلُّم كثيراً عن البلدان ذات مستويات الإنفاق المماثلة (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة). ولا بد من دعم السياسات التعليمية ببيانات أفضل، وبأنظمة تقييم توفّر الأدلّة المطلوبة لتوجيه عمليات تخصيص الموارد ومعالجة الأوجه المتجذرة لعدم المساواة.
- اعتمد 17 بلداً عربياً على الأقل تدابير لحماية **حقوق الطلاب ذوي الإعاقة**، واتّخذ العديد من هذه البلدان خطوات لتحسين وصولهم إلى أماكن التعلُّم. ولا تزال ثمة حواجز أمام حصول الطلاب ذوي الإعاقة على التعليم الجيد، منها: المواقف السلبية تّجاه الإعاقة؛ والصعوبات في الوصول إلى وسائل النقل وإلى أماكن التعلُّم؛ والتمويل غير الكافي لمبادرات الإدماج؛ وأوجه القصور في تدريب هيئات التعليم وموظفي الرعاية المساندين على التعامل مع الإعاقة (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة).
- أربعة بلدان فقط في المنطقة صاغت **خطة حضرية وطنية** واضحة. وغالباً ما تعالج القضايا البيئية الحضرية بنُهُجٍ قطاعية، لا في سياسات حضرية متكاملة، ما يحد من الفعالية (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة).

لا تزال السياسات في بعض المجالات تغفل الفئات المعرَّضة للمخاطر، وتساهم عن غير قصد في تأخُّر تلك الفئات عن ركب التنمية.

- تضمّن إعلان المنتدى الوزاري العربي حول مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، الذي عُقد في عام 2021، التزاماً بتجديد الجهود من أجل النهوض بخطة عمل شاملة للجميع **للحماية الاجتماعية**، حيث وافقت البلدان على العمل نحو تحسين التغطية بحيث تشمل الجميع بآخر المطاف، وذلك من خلال نُظُم للحماية الاجتماعية مستجيبة للصدمات، وحسنة الإدارة، ومستدامة التمويل. إلا أن قدرة البرامج والخطط على مكافحة الفقر ومعالجة عدم المساواة، وعلى تدارك اتّجاه المداخيل إلى الانخفاض تحدها أوجه ضعف



التنسيق بين المؤسسات، والقيود على التمويل. وتبرز تحدّيات مشتركة، مثل الوصول إلى العمال غير النظاميين، وتضييق الفجوات بين الجنسين الناشئة عن تصميم البرامج، وضمان تمويل يزود المستفيدين باستحقاقات كافية (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة).

- في بعض البلدان، لا تلبي برامج التحديث الزراعي **احتياجات المزارعين التقليديين أصحاب الحيازات الصغيرة**، ولا تحقِّق لهم الإدماج، ما يدفعهم إلى مزيد من الفقر (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).
- تتطلب السرعة التي تتقدَّم بها التكنولوجيا الرقمية **تحسين مهارات الموظفين الأكبر سناً وإعادة صقل مهاراتهم**. ولم تولِ بلدان المنطقة هذه القضية الاهتمام الكافي حتى الآن، ما يهدِّد بتوسيع فجوة عدم المساواة بين الأجيال (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة).
- **غالباً ما تُغضي السياسات المناخية عن الاحتياجات الخاصة بالفئات السكانية المهمَّشة والمعرَّضة للمخاطر**، مع أن هذه الفئات شديدة التأثُّر بالكوارث المرتبطة بالمناخ. ويواجه النازحون واللاجئون والمهاجرون وسكان المناطق الساحلية المنخفضة والأفراد ذوو الدخل المنخفض عقبات كبيرة في الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا الأساسية للتكيُّف بفعالية مع تغيّر المناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة).

لم تستخدم المنطقة بالدرجة الكافية جهود الدعوة والتثقيف من أجل إحداث تغيير تحويلي.

- **تتّجه السياسات الصحية المعتمَدة للحد من السمنة إلى الفشل**، لا سيما في بلدان المشرق. يعود ذلك إلى غياب برامج الدعوة والبرامج التعليمية التي تعزِّز النُّظُم الغذائية وأنماط الحياة الصحية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، والتي قد تعزِّز الاستهلاك والإنتاج المستدامَين (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة).
- تغيب أنشطة الدعوة والتثقيف الموجَّهة إلى إنهاء **الوصم القائم بشأن الصحة العقلية**، بما في ذلك بين العاملين في مجال الرعاية الصحية، ما قد يثني عن طلب المساعدة في هذا المجال، ويحول دون تقديم خدمات فعّالة للصحة النفسية (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة).
- **دمج التربية الجنسية في المناهج الدراسية** يتقدَّم ببطء أيضاً، ما يهدر فرصة لمعالجة بعض الأعراف الاجتماعية والثقافية التي عادة ما يحظر التطرُّق إليها بين المراهقين والشباب (أهداف التنمية المستدامة 3 و4 و5).
- لا يزال الوعي بقيمة التنوّع الأحيائي ضعيفاً بين عموم شرائح المجتمع، وقد أدرجت قلة من البلدان **تعليم التنوّع الأحيائي والتوعية به** كركن استراتيجي في ما اعتمدته من استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوّع الأحيائي (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة).

يتزايد الاهتمام بدمج التكنولوجيا والتحوّل الرقمي في مجالات السياسات.

- العمل جارٍ على **استخدام المدفوعات الإلكترونية ومنصَّات مثل محافظ الهواتف المحمولة** للمستفيدين من الحماية الاجتماعية (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة).
- يلحظ ازدياد الاهتمام باستخدام **التكنولوجيا في التعليم**، سواء في تطوير مهارات الطلاب أو في تيسير التعلُّم المنزلي (مثل **منصَّات التعلُّم الإلكتروني**) (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة).
- يلحظ أيضاً تقدُّم في **الحكومة الرقمية (أو الحكومة الإلكترونية)** من جراء السياسات المعتمَدة لتحديث الهيئات العامة والإسراع بالتحوّل الرقمي، وتحويل عمليات وخدمات المؤسسات العامة بالشراكة مع القطاع الخاص. وقد ساعد استخدام الحكومات للتكنولوجيا الرقمية في الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19 (الهدفان 9 و16 من أهداف التنمية المستدامة).
- وضعت بلدان عدة **استراتيجيات أو سياسات وطنية للصحة الرقمية/الصحة الإلكترونية**، أو أدرجت استراتيجية للصحة الرقمية في الاستراتيجية الوطنية للصحة، وذلك لإضفاء الطابع المؤسسي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة والرفاه (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة).
- تعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي على تطوير التكنولوجيا المحلية والقدرات التصنيعية **لتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي**، وتتزايد أهمية هذا النَهج في البلدان العربية الأخرى أيضاً، ولكن لا بد من بذل جهد أكبر للتخفيف من الآثار البيئية المحتمَلة لتكنولوجيا تحلية المياه (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة).

تُدعم السياسات بإنشاء مؤسسات تشمل مختلف أصحاب المصلحة.

- أنشأت معظم البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، **هيئات رقابة سياسية رفيعة المستوى (مثل مجالس الأمن الغذائي) لضمان استقرار مشتريات الأغذية**، من منطلق أن هذا الاستقرار مسألة أمن وطني (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).


©Felix Friebe/stock.adobe.com

- هناك تقدُّم في **التعاون الثلاثي الأطراف** في المنطقة، ما يدل على زيادة الرغبة في إشراك أصحاب العمل والعمال في السياسات المتعلقة بالعمل. وقد أنشأت بلدان المنطقة كافة **مؤسسات وهيئات للحوار الاجتماعي**، واعتمدت أجندة العمل العربية للتشغيل التي تعطي الأولوية للحوار الاجتماعي، وتشجِّع على إنشاء مجالس اجتماعية واقتصادية (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة).
- تعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل على إنشاء **تجمعات صناعية** لإيجاد بيئة مؤاتية للنموّ والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. تضم هذه التجمعات مختلف أصحاب المصلحة وتعزِّز تعاونهم (الهدفان 8 و9 من أهداف التنمية المستدامة).
- بدأت البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً في المنطقة بإبرام **اتفاقات للإدارة المشتركة للمناطق البحرية المحمية**، تشترك فيها منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ولهذه الاتفاقات آثار إيجابية من حيث حشد الدعم المجتمعي، وتعزيز الشعور بالملكية، وزيادة الامتثال لنُظُم المناطق البحرية المحمية (الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة).

ضعف التكامل الإقليمي يعيق التقدُّم نحو أهداف التنمية المستدامة.

تتمتَّع المنطقة العربية بتجانس كبير من حيث اللغة والثقافة، إلا أنها من بين أقلّ مناطق العالم تكاملاً كما يتبيَّن من آثار جلية في أوضاع الاقتصاد والتجارة، وفي إدارة النزاعات وحلها. وهناك، بالمقابل، قصص نجاح لتعاون على صعيد المنطقة أو مجموعات البلدان في بعض مجالات السياسة العامة. على سبيل المثال يتحسَّن، في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تنقُّل العامِلين من المواطنين عبر اتفاقات لنقل الاستفادة تيسِّر عمل نُظُم التقاعد والحماية الاجتماعية. وتشكِّل اتفاقات التعاون في إدارة مصائد الأسماك تطوّراً إيجابياً، شأنها في ذلك شأن الجهود الناشئة للتعاون في تقييم العواصف الرملية والترابية وإنشاء نُظُم الإنذار المبكر. وعلى النحو ذاته، يتزايد تركيز العمل الإقليمي على مجال الأمن السيبراني وقابلية التشغيل البيني للشبكات.

لكن، وكما سيتضح في الفصول التالية، لضعف التكامل في جميع أهداف التنمية المستدامة كلفة مرتفعة، ولا تزال هناك فرص كبيرة لتسريع العمل عبر اعتماد أُطُر وآليات إقليمية. يحدِّد تحليل السياسات في هذا التقرير هذه الإمكانات في مختلف أهداف التنمية المستدامة الـ 17؛ **وتشمل الأمثلة المختارة ما يلي:**

الهدف 1

توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، بسُبُل منها اتفاق إقليمي لتنسيق الضمان الاجتماعي؛ وإنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي لسد فجوة الفقر في أقل البلدان نمواً وضمان مستوى أساسي للمعيشة.

الهدف 2

مراكمة احتياطيات غذائية استراتيجية إقليمية مماثلة لتلك التي أنشأتها البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فضلاً عن الترتيبات التجارية الإقليمية والثنائية في مجال الغذاء والمدخلات الزراعية.

الهدف 4

وضع إطار مشترك لتنمية المهارات والاعتراف بالمؤهلات، فضلاً عن تعزيز التعاون عبر المؤسسات التعليمية لتبادل الطلاب والبحوث المشتركة.

الهدف 6

بناء القدرات في دبلوماسية المياه لإدارة الوصول السلمي إلى الموارد المائية المشتركة، وتحسين كفاءة استخدام المياه من خلال الجهود المشتركة بين القطاعات لفصل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه.

الهدف 8

تنفيذ اتحاد جمركي عربي لتعزيز تكامل سلاسل الإمداد ودعم القطاعات الصناعية والصناعة التحويلية.

الهدف 9

تبسيط أنظمة التعريفات ورقمنة سلاسل الإمداد وتسهيل حركة الأشخاص والسلع لتعزيز مِنعة سلاسل الإمداد.

الهدف 10

تعزيز التعاون في إدارة الهجرة والتحويلات المالية وحماية حقوق المهاجرين.

الهدف 11

تحسين قدرات السلطات المحلية من خلال تبادل المعارف والممارسات الجيدة داخل الشبكات الإقليمية للمدن، ودعم الحكومات المحلية في تحقيق تقدُّم أكبر في التنمية الحضرية المستدامة.

الهدف 13

المبادرات الإقليمية لتحديد المخاطر المناخية وإيجاد الحلول لها، وتدعيم أنظمة الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية، والتعاون بين مكاتب الأرصاد الجوية، فضلاً عن وضع خطط استجابة على صعيد المنطقة ومجموعات البلدان لإعداد استجابات فعّالة للكوارث.

الهدف 10
الهدف 17

نَهج منسق للسياسة الضريبية والتدفُّقات المالية غير المشروعة، ونَهج عربي منسق لإدارة الديون وجهود الدعوة إلى إحداث التغييرات اللازمة للهيكل المالي العالمي.

ثانياً. التحدّيات الهيكلية والقضايا المتقاطعة تستدعي خطة عمل تحويلية لصنع السياسات

يشكّل التحوّل في صنع السياسات إلى نَهج متكامل يستجيب للأزمات، ويستوعب المساءلة، ويستشرف المستقبل، عمليةً صعبة ولكن ضرورية. ويتطلب تحقيق الاتساق في السياسات إزالة حواجز العزلة في الترتيبات المستخدَمة في الوزارات، وغيرها من المؤسسات، وتطوير عملية لصنع سياسات شاملة وقائمة على الحقوق تشرك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات المهمَّشة. ويتطلب أيضاً المواءمة بين السياسات الداخلية والخارجية والالتزامات المقطوعة على الصعيد الدولي، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والمالي، من جهة، وبين القدرات والأهداف الإنمائية الوطنية من جهة أخرى. وليست هذه بالمهام السهلة، إذ تنطوي على اتّخاذ قرارات عسيرة، وعلى المفاضلة بين مختلف الحلول السياساتية. وهذه المفاضلة غالباً ما تؤثّر فيها مؤسسات أو أطراف مختلفة تتباين منطلقاتها الأيديولوجية ومصالحها، ولا تحمل كلها القدر نفسه من الوزن والنفوذ.

توضِّح الفصول الـ 17 التالية اتّجاهات السياسات العامة في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويحفّز هذا التحليل التركيز على أثر مشهد السياسات في مسار التنمية في المنطقة، وفي رفاه سكان المنطقة وبيئتها. وبناء على التحليل الذي تتضمّنه الفصول التالية، لا بد من استخدام نَهجين: أولاً، تقييم السياسات الرئيسية على الصعيد الوطني، وإجراء تقدير لأثرها، مع اتباع نَهج مقارن بين مختلف مجموعات البلدان. وتبيُّن مدى مساهمة السياسات في تحقيق التحوّل إلى واقع أكثر عدالة وشمولاً واستدامة لأجيال الحاضر والمستقبل هو الغاية من أي محاولة للبحث الدقيق في أهداف التنمية المستدامة. ثانياً، تخطي العوائق الهيكلية التي تحول دون صنع سياسات متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والدفع إلى اتباع نَهج شامل في التصدّي للقضايا الهيكلية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي التالي لمحة عن القضايا الهيكلية المتقاطعة التي لا تزال تحدّ من إمكانية الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة لتحقيق التحولات المطلوبة، وتؤطِّر تحليل اتّجاهات السياسة العامة الذي تعرِضه الفصول المتعلقة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.



دورات صنع السياسات إما ضعيفة أو معطَّلة

كان في جائحة كوفيد-19 اختبار لقدرات المؤسسات العامة في البلدان العربية، فكشفت عن بعض مكامن الضعف القائمة في قدراتها، وفاقمت مكامن ضعف أخرى. ومن ضمن ما تبيَّن أثناء الجائحة: ضعف جاهزية المؤسسات، وتجزؤ عملية صنع القرار، ومصاعب التنسيق بين المؤسسات، وكذلك بين المؤسسات العامة والجهات الفاعلة غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني[6]. ولم يكن ضعف الاستجابة[7] فقط نتيجة لضيق الحيّز المالي أو لمجرد قصور في تمويل التدخلات للاستجابة، بل كان أيضاً نتيجة لضعف الثقة في المؤسسات العامة التي يناط بها العمل أثناء الأزمات السياسية و/أو الاقتصادية. ولا يمكن النظر في ضعف الاستجابة بمعزل عن ضعف الأُطُر المستخدَمة في رصد وتقييم السياسات وأداء المؤسسات الحكومية. وفي المؤسسات التي تفتقر إلى الكفاءة والمساءلة الكافية أرضية خصبة لزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولإطلاق النزاع.

والمؤسسات التي تفتقر إلى الكفاءة عائق أمام التصدّي للصدمات والكوارث بشتى أنواعها، بما فيها الكوارث الطبيعية. وقد خلّفت كوارث بشرية ومناخية عديدة، في شتى أنحاء المنطقة، خسائر فادحة في الأرواح كان من الممكن تفاديها أو على الأقل التخفيف منها. ومن الأمثلة حادثة انهيار سدين في درنة، ليبيا، في أيلول/سبتمبر 2023، حيث تضافرت تداعيات النزاع مع قسوة الأحوال الجوية، فكانت النتائج كارثية. وانهار السدان نتيجة لافتقارهما إلى الصيانة، ولأوجه القصور في تشغيلهما، فلم تتابع المؤسسات المجزأة والمنقسمة والضعيفة أعمال الصيانة، ولم تشرف على تنفيذها، ولم تعتمد نُظُماً مؤسسية فعّالة لاتقاء الكوارث وإدارة التصدّي لها.

افتقار السياسات إلى الاتساق: للتجزؤ في صنع السياسات أثر سلبي واضح على التقدُّم الإنمائي. فتفتقر، مثلاً، غالبية البلدان إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة لتحسين النتائج، حيث تُدار برامج الصحة الجنسية والإنجابية بمعزل عن النُّظُم الصحية الوطنية. وفي بلدان عدة، تتشتت برامج الحماية الاجتماعية بين تعدُّد كيانات الإدارة واختلاف آليات التوزيع، ما يحد من كفاءتها ويُفقِد العديد من الأسر والأفراد التغطية بأي منها. وضعف التنسيق بين الحوافز الضريبية وغيرها من السياسات يضعف أداء الاستثمار، فلا تحقِّق الاستثمارات الآثار المتوخاة منها في النموّ أو فرص العمل.

وترتبط المشكلة أيضاً بالميزانيات المركزية التي لا تستجيب للأولويات أو الاحتياجات على الصعيدين دون الوطني أو المحلي. وفي معظم بلدان المنطقة، لا تزال عملية التحوّل إلى اللامركزية غير مكتملة. ولا تزال الحكومات والسلطات المحلية تعتمد على التحويلات من الحكومة المركزية، ما يضعِف قدرتها على تعبئة الموارد المحلية. والمدن والسلطات المحلية العربية، إذا قورنت مع غيرها من مناطق العالم، تحصّل إيرادات محلية أقل نتيجة لآليات الميزانيات المركزية، وارتفاع مستويات الفساد، وافتقار إدارة المعاملات والسجلات إلى الكفاءة، وضعف المساءلة. وقدرة السلطات المحلية على تحصيل الضرائب العقارية محدودة، مع أن هذه الضرائب هي المصدر الرئيسي للإيرادات المولّدة محلياً. وانخفاض الإيرادات يُضعِف قدرة المدن على سداد تكاليفها التشغيلية، مثل رواتب الموظفين وإيجارات المباني والمعدات، ويدفعها إلى الاعتماد على العمليات المدعومة باستخدام التحويلات المخصَّصة للاستثمار الرأسمالي.

من الضروري اتباع نَهج متكامل وكلي في صنع السياسات.

تنعكس مسارات التنمية المستدامة في رؤى وطنية للأمد البعيد وبيئات تمكينية، على أساس نَهج لصنع السياسات نُظُمي ومتكامل. ولا بد من ترجمة هذه الرؤى الطموحة إلى سياسات قابلة للتنفيذ، بأهداف قابلة للقياس، وآليات للرصد، ولا بد لها من أن تتضمّن حلولاً عملية لا تنحصر في التدخلات الانتقائية والمعزولة.

وقد يتجلى الالتزام السياسي الذي تقطعه الرؤى في استراتيجيات وخطط عمل، ولكن لا بد من دعم تلك الاستراتيجيات والخطط بأُطُر قانونية ومعيارية لترجمة الالتزامات إلى سياسات وإجراءات. ولا بد أيضاً من تعزيز الوعي بالترابط بين مختلف أهداف التنمية المستدامة ومجالات السياسة العامة عبر آليات التنسيق التي تمكِّن من التصميم والتنفيذ المتكاملَين للسياسات.

ولا بد من إنشاء رابط وثيق بين عمليات المتابعة والاستعراض من جهة، وبين دورة صنع السياسات من جهة أخرى، بما في ذلك رسم خطط مالية واستثمارية تمكِّن من تخصيص موارد الميزانية وإدارتها بشكل أفضل بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم أيضاً انخراط الحكومة بأعلى مستوياتها، والوزارات التي تتعدَّد نطاقات تأثيرها، مثل وزارات المالية، من أجل توجيه عملية التنفيذ والتأكد من توفُّر التمويل الكافي.

والافتقار إلى التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية بشأن أولويات التنمية، وإلى اتساق نَهج السياسة العامة في مختلف الاستراتيجيات، يفاقم أوجه القصور، ويرسِّخ المقايضات. على سبيل المثال، يؤدّي، في بعض البلدان كل من ضبط الأسعار ودعم الأغذية إلى خلل في الإنتاج الزراعي الوطني، وإلى تنوّع أقل في النُّظُم الغذائية للسكان. وبرامج دعم الغذاء والطاقة الموجَّهة للجميع، وليس للفئات المحتاجة، غالباً ما تحقِّق مكاسب أكبر للأسر الميسورة مما تفعل للأسر التي تعيش في فقر. وأما دعم صيد السمك فقد أفضى، في مواقع عديدة، إلى ممارسة الصيد الجائر. وقد أعاق دعم الوقود الجهود الرامية إلى الحد من الطلب على الطاقة والانتقال إلى مصادر أنظف على مستوى الأسر والمؤسسات. وتتطلب تحلية المياه استخداماً كثيفاً للطاقة يتحقَّق غالباً عن طريق الوقود الأحفوري، ما يزيد من انبعاثات غازات الدفيئة. وما لم تُتخذ التدابير المناسبة للتخفيف، قد يلوث تصريف المحلول الملحي من محطات تحلية المياه المسطحات المائية. وفي قطاع الزراعة، اعتُمدت سياسات تشجِّع على زراعة محاصيل ذات قيمة تصديرية عالية ولكنها كثيفة الاستخدام للمياه، واقترن ذلك بممارسات للري تفتقر إلى الكفاءة. تسبَّبت هذه السياسات بإفراط في استخدام المياه في منطقة تشتد فيها ندرة المياه، وتمسّ الحاجة إلى اعتماد سياسات للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

تحول الفجوات في البيانات دون استرشاد عملية صنع السياسات بالأدلّة: الافتقار إلى أنظمة الرصد والتقييم لوضع سياسات تسترشد بالبيانات والأدلّة لا يزال نقطة ضعف رئيسية لدى غالبية البلدان في المنطقة العربية. ورغم تسجيل بعض التحسُّن في قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على إنتاج البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة واستخدام الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية، لا تزال ثمة مصاعب جمة في ضمان جودة المعلومات الإحصائية المنتَجة وطنياً ومحلياً، وتأمينها بالوتيرة اللازمة، وقابليتها للمقارنة الإقليمية والدولية. ويتطلب التشريع الإحصائي استكمالاً وتحديثاً.

يمثِّل توفُّر البيانات وجودتها وإمكانية الوصول إليها تحدّياً مزمناً في المنطقة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضعف المؤسسات، حيث يأتي ما يقرب من 80 في المائة من البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من مصادر إدارية. وقد تزايد، من جراء جائحة كوفيد-19، الضغط على عمل مكاتب الإحصاء الوطنية، إلا أن المتطلبات التي رافقت فترة الجائحة أكدت أهمية إنتاج البيانات وضرورة تنسيق وإدارة البيانات. ونتيجة لذلك، نشأ في المنطقة استثمار في أساليب جديدة لجمع البيانات وفي استخدام مصادر غير تقليدية لهذه الغاية. وتشارك مكاتب الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة في إنشاء أنظمة إحصائية وطنية جيدة التنسيق تحكمها تشريعات محدثة، وتحديث السجلات الإدارية وتحديث أدوات النشر لإنتاج بيانات منسقة. وازداد توافر البيانات على مدى السنوات الأخيرة، فتقلصت فجوة بيانات أهداف التنمية المستدامة من 50 في المائة في عام 2020 إلى 35 في المائة في عام 2023[8].

ولربما يحاجج البعض بأن معظم البلدان تواجه مصاعب في جمع البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، ولكن من المفيد الإضاءة على الثغرات الكبيرة في البيانات المتعلقة بالحوكمة وحقوق الإنسان والتمييز في المنطقة العربية. ويتبيَّن العجز في مجال حقوق الإنسان من الافتقار إلى البيانات المصنَّفة حسب مستوى الدخل ونوع الجنس ووضع الإعاقة والعرق والانتماء الديني وحالة الهجرة والموقع الجغرافي وغير ذلك، وإلى البيانات المجمّعة حول عدم المساواة ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 5 و10 و16 والتي لا يمكن رصدها على النحو المطلوب. وهذا يجعل الفجوة في البيانات قضية سياسية، لا فنية فقط. على سبيل المثال، أبدت جميع البلدان العربية تقريباً اهتماماً متزايداً بقياس رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن هناك نقص في البيانات الشاملة للإعاقة بحيث تمكن صانعي السياسات من تنفيذ ورصد سياسات الشمول القائمة على الأدلّة.

ضعف التفاعل بين العلوم والسياسات والافتقار إلى صنع السياسات الموجّهة بالعلوم

لا يمكن لعملية صنع السياسات القائمة على الأدلّة أن تنجح بمعزل عن بيئة نابضة وقوية وحرة لإنتاج المعرفة. والابتكار لا يزال ينقصه التمويل والأولويات؛ في عام 2021، بلغت نسبة الباحثين المتفرغين في المنطقة العربية 630 إلى كل مليون نسمة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 1,353. وعلى المنوال ذاته، لم تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 0.61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، مقابل متوسط عالمي نسبته 1.93 في المائة. وتخصِّص بلدان مجلس التعاون الخليجي مبالغ كبيرة للبحث العلمي، لكن قد لا يكون لدى قطاعاتها الإنتاجية الطاقة الاستيعابية الكافية. وعلى الرغم مما لدى هذه البلدان من بنية تحتية ومرافق متطوّرة للبحث والتطوير، فارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي لديها يُبقي نسبة مساهمة البحث والتطوير صغيرة مقارنة بالبلدان والمناطق الأخرى. ولم تتحوّل الروابط بين البحث والابتكار وصنع السياسات إلى واقع ملموس في عمليات أو آليات ذات طابع مؤسسي.

وإلى جانب ضعف الاستثمار في البحث والتطوير، وتدني معدلات النشر الأكاديمي في المنطقة، هناك إمكانات هائلة لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والتأكد من أن صانعي السياسات يشجّعون المعارف والبحوث المطوّرة محلياً ولديهم إمكانية الوصول إليها. ويبرز، على صعيد المنطقة، مثال الاعتماد المحدود للتقييمات القائمة على العلم كأساس ودافع لإدماج قضايا المياه والصرف الصحي في الخطط والسياسات المتصلة بالمناخ. ولا يولى، في عملية وضع السياسات، الاهتمام الكافي بنتائج التقييم العلمي الذي يحدِّد المخاطر المناخية والمناطق والقطاعات والفئات الأشد تعرُّضاً لمخاطر تغيّر المناخ. وهناك أيضاً فجوة كبيرة بين القطاعات الصناعية والأوساط الأكاديمية: فهذه القطاعات تركِّز على تطوير الإنتاج والوصول إلى الأسواق والتخفيف من المخاطر وجني الأرباح، في ما يركِّز البحث الأكاديمي، في حالات كثيرة، على مواضيع علمية بحتة لا يسهُل وضعها موضع التنفيذ العملي.

والافتقار إلى النظرة الاستراتيجية وزيادة تركيز السياسات على المطلوب في الأجل القصير يقوضان العدالة بين الأجيال، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتُلحظ عناصر إيجابية في المجال البيئي، مثل توقع آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية والزراعة، ووضع سياسات للحد من أخطار الكوارث، وبذل جهود أكبر في تطبيق تقييمات الأثر البيئي ونهج إدارة النُظُم الإيكولوجية. ولكن لا تزال ثمة أوجه قصور في إدارة الدين العام على الأجل البعيد، والتخطيط الحضري وتنمية الأقاليم، واستشراف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيا، والافتقار إلى سياسات شاملة للشيخوخة تشمل القطاعات ذات الصلة وتسد الفجوة بين الأجيال.

الأزمات المتشابكة وهيكلية الاقتصادات العربية

يختلف الاقتصاد السياسي الذي ترتكز عليه عملية صنع القرار من بلد إلى آخر، وذلك بحسب موارد كل بلد، وسكانه، ونظامه السياسي، إلا أن النموذج الريعي هو السائد في معظم البلدان العربية، وهو ما يشكِّل ملامح الاقتصاد السياسي في غالبية أنحاء المنطقة. وتتسم اقتصادات عديدة في المنطقة بعملية مراكَمة للريوع الاقتصادية تقودها الدولة عن طريق ثروة الموارد الطبيعية؛ وتوزيع السلع والخدمات المدعومة؛ وبصمة كبيرة للمؤسسات التي تديرها الدولة في الاقتصادات الوطنية؛ والسيطرة على توزيع الموارد والفرص الاقتصادية. وهذا النموذج يفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الوصول إلى الفرص الإنتاجية، ويُبقي على طبقات النُخب[9]. وبعد فترة لم تستمر طويلاً من نماذج الحكم القومية التي تلت استقلال البلدان، انتشرت النُهُج الاستبدادية في الحكم، ما أدّى إلى تعميق سيطرة الدولة والجيش على المجالات الاقتصادية، وهُمِّشت من عمليات صنع السياسات جهات يفترض أن تضطلع بدور كبير في الاقتصاد والتنمية، مثل النقابات العمالية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة القطاعية وتجمعات القطاع الخاص.

وكان النمو الاقتصادي راكداً نسبياً في المنطقة العربية خلال العقد الماضي. وأوجَد نموذج الاقتصاد الريعي والاعتماد على صادرات النفط بيئة أضعفت الصناعات التحويلية والاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية، فظل اندماج الاقتصادات العربية في سلاسل القيمة العالمية محدوداً. وقد تحركت المنطقة نحو تكامل الأسواق من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، ولكن التجارة البينية لا تزال تواجه عقبات متعدِّدة؛ فلا تتجاوز نسبتها 13 في المائة فقط من إجمالي تجارة المنطقة، وهذه النسبة أقل بكثير من الطاقات التي تحملها التجارة البينية لتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة المستدامة في المنطقة العربية، التي باتت اليوم متأخرة عن المناطق الناشئة الأخرى. وعدم تحقُّق هذه الطاقات يضر كثيراً بالنمو الاقتصادي. وسيكون لتجديد الالتزامات السياسية بالتكامل التجاري، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتحاد جمركي عربي، آثار إيجابية متعدِّدة على اقتصاد المنطقة.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، نشأت أزمات عالمية متتالية، ضربت الاقتصاد العربي فزادت مآزقه المزمنة تعقيداً. وما كانت المنطقة مستعدة لتستوعب ضغوط التباطؤ الاقتصادي الحاد والتضخم الناشئة عن جائحة كوفيد-19، وتأجُّج الحرب في أوكرانيا منذ عام 2022، وعدم الاستقرار في أسواق الطاقة والغذاء والمواد الخام العالمية.

إلا أن آثار هذه الأزمات لم تكن على منوال واحد في كل بلدان المنطقة. فاستفادت بلدان مجلس التعاون الخليجي من الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة، حيث حقَّقت مكاسب كبيرة غير متوقعة، وارتفاعاً مفاجئاً في الإيرادات؛ وأبقت التدخلات الحكومية التضخم أقل بكثير من المتوسطات العالمية والإقليمية. وفي بقية بلدان المنطقة، خلفت الأزمات المتشابكة آثاراً اقتصادية خطيرة، فلم تحقِّق بلدان عديدة التعافي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وباستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، شهدت غالبية بلدان المنطقة مزيجاً من أزمة الديون، وانخفاض قيمة العملة، وتراجع دعم الأسعار، واتساع الاختلالات التجارية، وانعدام الاستقرار السياسي أو حتى الصراع، ما أثَّرَ كثيراً على الانتعاش الاقتصادي، ورَفَع تكاليف المعيشة.

وفي الوقت نفسه، تراجعت تدفُّقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة، سواء اعتُبرت من حيث القيمة المطلقة أم النسبية. ففي عام 2018، على سبيل المثال، بلغ صافي تدفُّقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة حوالي 35.4 مليار دولار أمريكي، أي حوالي 20 في المائة من المجموع العالمي. وسجَّل عام 2022 تراجعاً في هذه التدفقات إلى 33 مليار دولار، أي حوالي 13 في المائة فقط من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى العالم. وكان أكبر تراجع في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثِّرة بالصراعات في المنطقة، فسجِّل في مجموعتي البلدان هاتين، مجتمعتين، انخفاضٌ صافٍ بنسبة 25 في المائة في تدفُّقات المساعدة الإنمائية الرسمية خلال هذه الفترة[10]. ويعتمد حوالي 65 مليون شخص في المنطقة على المساعدة الإنمائية الرسمية للبقاء على قيد الحياة.

معدلات بطالة مرتفعة ومزمنة، وقصور في التعليم

القطاع غير النظامي واسع الانتشار في المنطقة العربية، وتشير تقديرات إلى أن 63 في المائة من عمالة المنطقة غير نظامية، مع ارتفاع النسبة إلى 87 في المائة في أقل البلدان نمواً[11]. وتشمل معوقات إتاحة فرص العمل اللائق في القطاع النظامي: ضعف الأُطُر التنظيمية، وسوء ظروف سوق العمل، والتركُّز الاقتصادي في القطاعات منخفضة الإنتاجية، وقصور النواتج التعليمية، والصراعات[12]. ومعظم العمال غير مشمولين بقوانين الحد الأدنى للأجور وأنظمة السلامة في العمل وأنظمة الحماية الاجتماعية وغيرها من المزايا التي تضمنها قوانين العمل. وللنساء حصة كبيرة من القطاع غير النظامي؛ والمنطقة العربية لديها أكبر معدل بطالة للإناث في العالم، وكذلك أدنى مستوى للمشاركة الاقتصادية للمرأة، ويُقدَّر الإطار الزمني اللازم لسد هذه الفجوة بنحو 115 عاماً[13].


©Renar/stock.adobe.com

في عام 2022، بلغ معدل البطالة أعلى مستوى في العالم، بنسبة 10.7 في المائة، مقارنة بمعدل عالمي يبلغ 5.8 في المائة. ووضع النساء هو الأسوأ؛ فبلغ معدل بطالة الإناث في المنطقة 19.9 في المائة، ما يزيد على المتوسط العالمي بثلاث مرات تقريباً. وبلغت نسبة البطالة بين الشباب في العام نفسه 26.3 في المائة، أي أكثر بكثير من المتوسط العالمي البالغ 14 في المائة. والنسبة بين الشابات أكبر بكثير، فبلغت 41.6 في المائة في عام 2022. ودفع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى مزيد من هجرة الأدمغة، فساق تضاؤل فرص العمل المتاحة في الوطن الشباب الموهوبين إلى البحث عن فرص في الخارج. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يجتمع سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع انعدام الاستقرار السياسي، وخطر الصراع، والقيود على حرية التعبير، إلى جانب الضعف المؤسسي والفساد، ما يدفع المهنيين المتعلمين إلى الهجرة إلى البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة وخارجها.

ومنذ عام 2000، لم تنخفض البطالة الإقليمية إلى ما دون 10 في المائة إلا في ما ندر، رغم جهود التنويع الاقتصادي وانتشار التدريب المهني للفئات الأصغر سناً. ولا تزال هذه الجهود دون المستوى المطلوب. ولم يتقدَّم إصلاح قطاع التعليم بالسرعة الكافية، فالصعوبات الاقتصادية تقيِّد جهود توسيع نطاق التعليم والاستثمار الهادف لتحسين جودة التعليم. وهناك في بعض البلدان عقبات أخرى، مثل التوزيع غير المتكافئ للمعلمين والمعلمات ذوي الكفاءة وللموارد الأساسية الأخرى، ما يسهم في عدم المساواة في فرص التعلُّم. وتفتقر البلدان كلها إلى أُطُر التطوير المهني للمعلمين، وتواجه أنظمة التعليم في العديد من الحالات صعوبة في جذب المواهب إلى المهن التعليمية. وقد تفاوتت وتيرة إصلاحات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من بلد إلى آخر في المنطقة. وفي معظم الحالات، لا تزال الأنظمة مقيَّدة بعدم كفاية التمويل، وانحصار استشراف المهارات بالأجل القصير، ومحدودية فرص الخبرة العملية للطلاب، ومعايير الوصول الصارمة. بالإضافة إلى ذلك، الفرص المتاحة للانتقال من التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إلى التعليم العالي محدودة، ما يثير الشكوك في مدى نجاعة هذه البرامج.

ومن منظور أوسع، تتطلب القطاعات الناشئة في الثورة الصناعية الرابعة أنظمة تعليمية تبني مهارات حل الإشكالات والتفكير

النقدي واستخدام التكنولوجيا الجديدة. ومن الصعب تصور إجراء إصلاحات من هذا القبيل في النظام التعليمي من دون توفُّر بيئة اجتماعية وسياسية تيسِّر التفكير النقدي وحرية التعبير.

التمويل يواجه تحدّيات محلية ودولية

يتقلَّص الحيّز المالي في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية والإقليمية الأخيرة. ويتأثَّر التمويل ببطء النمو، والقيود الشديدة على تعبئة الموارد المحلية، والعوائق البنيوية من داخل الهيكل المالي العالمي، واتّجاهات المعونة الخارجية.

وعلى الصعيد المحلي، هناك حاجة إلى إصلاحات طويلة الأجل لزيادة تعبئة الموارد. فالإنفاق الاجتماعي منخفض في المنطقة مقارنة بالمعدلات العالمية، وغير مستغل بما فيه الكفاية كأداة لمكافحة عدم المساواة[14]. وفي الوقت نفسه، تنفق الدول العربية أكثر بكثير من المتوسط العالمي على دعم الاستهلاك وقوات الجيش والشرطة[15]. وفي هذا اختلال في توازن الإنفاق العام، يعوقه عن تحقيق المتوخى منه من حيث تمكين السكان والحد من أوجه عدم المساواة في النواتج والفرص، بل أنه يرسِّخ الوضع القائم. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بلغت 8 في المائة في عام 2019، وذلك مقارنة بمتوسطات عالمية تبلغ 18 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل، و25 في المائة للبلدان المرتفعة الدخل. وتضطلع بعض البلدان بإصلاح ضريبي، لكن زيادة معدلات الضرائب لم تسفر بالضرورة عن زيادة مماثلة في الإيرادات. ويعود ذلك إلى ضعف الإنفاذ، وكثرة الإعفاءات، وارتفاع النشاط الاقتصادي غير النظامي، وانخفاض معدلات الامتثال، وتعدُّد أشكال التجاوزات الضريبية التي تقوِّض فعالية الإدارات الضريبية في المنطقة. وعلى الرغم من الإصلاحات، لم تحقِّق معظم بلدان المنطقة تغيُّراً يُذْكَر في حصص الضرائب على دخل الأفراد والشركات من مجموع الإيرادات الضريبية.

وتجدر الإشارة إلى أن بلدان المنطقة لم تعتمد السياسات والإصلاحات الضريبية المثلى لمعالجة عدم المساواة. فالضرائب التنازلية غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة، لا تزال هي التي تأتي بالحصة الأكبر من الإيرادات الضريبية في معظم البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، فتبلغ نسبتها من مجموع الإيرادات الضريبية 40-50 في المائة في تونس ولبنان ومصر والمغرب، وأكثر من 70 في المائة في الأردن. وعلى الرغم من تزايد تركُّز الثروة بأيدي أغنى سكان المنطقة، لم تُعتمد ضرائب على الثروة إلا في بلدان قليلة في المنطقة.

وبلغ الدين العام مستويات غير مستدامة في بلدان عديدة من شتى أنحاء المنطقة، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في العديد من البلدان العربية. وبلغت النسبة، للمنطقة ككل، 46 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام 2023، وترتفع إلى 71.1 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل و78 في المائة لأقل البلدان نمواً. وحصة الاستدانة بشروط غير مؤاتية في تزايد، ما يرفع كلفة خدمة الديون بحيث باتت تأخذ حصة كبيرة من إجمالي الإيرادات الحكومية، فتحد من قدرة الحكومات على الاستثمار في أولويات السياسة العامة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولم تنشأ، حتى الآن، آلية إقليمية لتنسيق النهج إزاء إدارة الدين والمواقف على الساحة الدولية ابتغاء التأثير على الهيكل المالي العالمي.

تغيّر المناخ وندرة الموارد الطبيعية

يؤدّي تغيّر المناخ إلى ارتفاع درجات الحرارة، وتشير نماذج التوقعات، على أساس الاتّجاهات الحالية، إلى زيادات بنحو 5 درجات مئوية في بعض أنحاء المنطقة. وقدرة أقل البلدان نمواً على التكيُّف محدودة، ما يجعلها الأشد عرضةً لمخاطر تغيّر المناخ. ويتسارع فقدان التنوّع الأحيائي من جرّاء تدهور الأراضي والتصحر، ما يقوِّض الأمن الغذائي، ويؤدي إلى تدهور خدمات النُّظُم الإيكولوجية، ويهدِّد صحة البشر ورفاههم وقدرتهم على مواجهة المخاطر، ما يفاقم بدوره انعدام الاستقرار السياسي ويؤجِّج الصراع.

والمنطقة العربية هي أشد مناطق العالم شحاً بالمياه. ويعاني ما يقرب من 90 في المائة من سكان المنطقة من مستويات عالية من الإجهاد المائي، ويتأثَّر 17 بلداً بالتصحر وتدهور الأراضي. ويفاقم تغيّر المناخ من ندرة المياه، ويهدِّد الصحة والأمن الغذائي والتنوّع البيولوجي، ويزيد من حدة وتواتر الأزمات المتعلقة بالمياه مثل الفيضانات والجفاف.

وتشمل العوائق التي تحول دون التصدّي لتحدّيات تغيّر المناخ في المنطقة ضعف القدرات ومحدودية التمويل أو افتقاره إلى حُسن التوجيه، ومن بين أسباب ذلك ضعف القدرات على جمع البيانات والتحليل، وعدم كفاية التنسيق على أعلى المستويات المؤسسية للسياسة العامة المتعلقة بالعمل المناخي وبياناته ورصده في معظم بلدان المنطقة. وتفتقر استراتيجيات تحقيق صافي الانبعاثات الصفري إلى التفاصيل بشأن الأبعاد المؤسسية والمالية والتقنية لتحقيق إزالة الكربون، كما أنها ضعيفة الاتساق مع خطط التنمية الوطنية وتخصيص الموارد في ميزانيات الدولة. والتمويل الدولي الأساسي أقل بكثير من احتياجات الدول العربية، ويتركز في البلدان المتوسطة الدخل، وغالباً ما يكون في شكل قروض بشروط غير ميسَّرة. ويرجِّح التمويل الدولي كفة مبادرات التخفيف من آثار تغيّر المناخ على حساب أولويات التكيُّف التي تحدِّدها الحكومات.

وقد أحرزت المنطقة تقدُّماً في تعميم الحصول على خدمات الطاقة، ولكنها لا تزال شديدة الاعتماد على الوقود الأحفوري كما لا يزال استخدام الطاقة المتجدِّدة محدوداً. وهناك تفاوتات في الحصول على الطاقة بين البلدان وداخلها،

لا سيما بين المناطق الريفية (83 في المائة في عام 2021) والمناطق الحضرية (98 في المائة في عام 2021). ويتطلب الإسراع بالتقدُّم تحوّلات جذريّة في السياسات، لفصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الطاقة، وتعزيز كفاءة توليد الكهرباء وإنتاجيته، وزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجدِّدة واستخدامها. ويتزايد في المنطقة انتشار المشاريع على نطاق المرافق العامة، بما في ذلك إطلاق مشاريع ضخمة في مجال الطاقة المتجدِّدة. لكن، ومع حلول عام 2020، لم تتجاوز حصة الطاقة المتجدِّدة من الاستهلاك النهائي 5 في المائة، وهي نسبة منخفضة للغاية. كما بقيت كثافة استخدام الطاقة على حالها إلى حدٍّ كبير على مدى العقد الماضي، مقابل انخفاض بنسبة تتراوح بين 10-21 في المائة في المناطق الأخرى من العالم خلال الفترة نفسها.

الصراع: أسباب مختلفة وتراجُع في المكاسب الإنمائية

يمكن اعتبار 7 من 22 بلداً عربياً في حالة صراع، ويعيش 38 في المائة من السكان (173 مليون شخص) في المناطق المتأثِّرة بالنزاعات[16]. وتتأثَّر بلدان أخرى عديدة، وتستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين.

وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح وسُبُل العيش، تلحق بالتنمية، من جرّاء الصراع، أضرار موثقة توثيقاً جيداً: تدمير البنى التحتية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والتعليم؛ وتراجع حقوق المرأة وارتفاع العنف ضدها وزواج الأطفال؛ وتسرُّب جيل كامل من المدرسة، أو تعرُّض تحصيله التعليمي لخلل شديد أو لتراجع كبير في المستوى؛ وضعف المؤسسات وانتشار الفساد، وغير ذلك. ولا يزال على المنطقة، خلال السنوات بل العقود المقبلة، أن تستوعب عواقب هذه الصراعات.

في المنطقة العربية 5.8 في المائة فقط من سكان العالم، ولكنها أيضاً منشأ 14.8 مليون لاجئ (أي 40.5 في المائة من مجموع لاجئين العالم). وفي عام 2023، بلغ عدد اللاجئين الذين تستضيفهم، تحت ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 9.4 مليوناً (أي 25.4 في المائة من مجموع لاجئي العالم). وفي المنطقة حوالي 19.4 مليون نازح. ويحتاج أكثر من 65 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في سبعة بلدان تشهد صراعات.

المصدر: UNHCR, "Refugee Data Finder", accessed on 1 February 2024.

ملاحظة: بيانات عن المساعدات الإنسانية المقدَّمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للعراق وليبيا ودولة فلسطين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن.


©Felix Friebe/stock.adobe.com

وليست الصراعات في المنطقة على نسق واحد. فتختلف دوافعها والعوامل التي تؤجِّجها: الصراع الداخلي، والقمع، وضعف سيادة القانون، وعدم المساواة و/أو إخفاق العقد الاجتماعي، والاحتلال، والتدخلات الخارجية. وهذا التباين يتطلب استجابات مختلفة. وتخضع الآليات المتعدِّدة الأطراف لاختبار قاس. ونادراً ما تمكّنت العمليات العالمية من وقف الصراع أو التوصل إلى حلول عادلة. وأقسى الحالات ما تتعرَّض له الأرض الفلسطينية المحتلة. فالاحتلال الإسرائيلي هو الأطول أمداً في العالم، وقد أدّى إلى تراجع منهجي في تنمية الأرض الفلسطينية المحتلة. وكل من الاحتلال وسياساته القمعية واستخدامه غير المتناسب للقوة وبناء المستوطنات انتهاك للقانون الدولي. ومن الأمثلة الأخرى: دور الجهات الفاعلة الدولية في بلدان مثل العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية، والتي اعتُبرت، في أحيان كثيرة، أطرافاً في الصراع، لا وسائط سلام عادل ومستدام. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت فعالية الآليات محدودة جداً أيضاً.

وفي الغالب، لا تغطي الخطط الإنمائية في البلدان المتأثِّرة بالصراعات احتمالات لتجدّد التعرض للمخاطر في أي وقت من الاوقات. واتفاقات السلام والاستجابات الإنمائية للتخفيف من حدة الصراع لا تُشرك الجهات الفاعلة دون الوطنية لدفع التغيير المستدام واستعادة أو إعادة بناء النسيج الاجتماعي على أُسس تمهِّد للتعايش السلمي.

عجز في الحوكمة وضعف في إدماج حقوق الإنسان

في المنطقة العربية عجز كبير في الحوكمة، حيث ترتفع معدلات الفساد فتتراجع الثقة في الحكومات. واستعادة الثقة في المؤسسات، وسيادة القانون، وتعزيز فعالية المؤسسات لتأمين العدالة للجميع، وتسهيل الانتقال إلى التنمية المستدامة هي دعامات مِنعة المنطقة إزاء العنف، وسُبُل الوقاية منه، كما أنها تشجِّع المواطنين والمجتمع المدني على الانخراط في عمليات صنع القرار، وبناء مجتمعات سلمية من خلال عقود اجتماعية شاملة وقائمة على الحقوق. وتتباين البلدان من حيث مدى سيادة القانون واستقلال القضاء فيها، ولكنهما في الغالب ضعيفان. وهناك تفاوت كبير في أداء مؤسسات التدقيق داخل المنطقة، وتتباين أيضاً أدوار البرلمانات في الرقابة على الميزانية.

ووصول الجمهور والصحافة والباحثين إلى المعلومات في الغالب محدود. وثمانية بلدان فقط لديها قوانين تضمن وصول الجمهور إلى المعلومات. بل وفرضت بلدان عديدة قيوداً جديدة على حرية التعبير والتجمُّع بعد أحداث الربيع العربي. ويُعَدُّ الحيّز المدني في معظم البلدان مغلقاً أو مكبوتاً أو مقيَّداً[17]. والفساد منتشر، يعطِّل دور الدولة التوزيعي، ويحول دون إيجاد بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص. في عام 2022، بلغت النسبة المئوية للشركات التي طُلب منها دفع رشوة واحدة على الأقل 21.7 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 14.8 في المائة[18]. ومحاولات التقدُّم في الحكومة المفتوحة والحكومة الإلكترونية خطوة في الاتّجاه الصحيح، ولكن الشفافية والفعالية المؤسسيتيَّن ليسا إلا جزءاً من المشكلة.

فجوة كبيرة ومزمنة بين الجنسين، واستمرار أوجه عدم المساواة: تحول تحدّيات عديدة دون صون حقوق الإنسان في المنطقة العربية، من قوانين تمييزية، إلى ممارسات اجتماعية لا تلجمها قوة القانون، فتصيب التداعيات فئات اجتماعية مختلفة، ولا سيما النساء. ووفقاً للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022، تسجِّل المنطقة العربية ثاني أكبر فجوة بين الجنسين على صعيد العالم[19]. ووفقاً للتقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي[20]، تبلغ معدلات الأمية بين النساء ضعفها بين الرجال، ويشكلن ثلثي الأميين من البالغين في المنطقة. وأوجه عدم المساواة هذه تظهر بوضوح في المجال الاقتصادي، وفي معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة[21]، وفي الفجوات في الأجور، وفي غياب أو ضعف السياسات والممارسات التي تعزِّز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل[22]. وتظهر أوجه عدم المساواة أيضاً في مدى وصول المرأة إلى العدالة، وفي مدى تمثيلها ومشاركتها في المجالات السياسية ومجالات صنع السياسات، بما في ذلك الكيانات الحكومية وغير الحكومية مثل النقابات العمالية. وحصة المرأة من المقاعد في البرلمانات الوطنية هي من بين الأدنى في العالم. والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات هو الأولوية القصوى لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وتفتقر بعض البلدان إلى القوانين التي تجرِّم العنف ضد المرأة، وتفتقر بلدان أخرى إلى قوة الإنفاذ، وتشيع في البلدان، وإن بدرجات متفاوتة، أعراف اجتماعية تمييزية وقيود على التنقُّل، ما يضيِّق آفاق عيش النساء. ولا تزال الممارسات الضارة، مثل الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مشكلة كبيرة.


©akram.alrasny/stock.adobe.com

وارتفاع معدلات الحمل بين المراهقات، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، والنتائج الصحية السيئة، وارتفاع معدلات الفقر تحدّيات تواجهها بلدان عربية عديدة. وتظهر أوجه عدم المساواة أيضاً في التحصيل العلمي وعلى صعيد العائلة والمنزل، بسبب المعايير الذكورية. وتظهر أوجه عدم المساواة بأشكال أشد قسوة بين الفئات الأكثر تعرُّضاً للمخاطر، لا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والمهاجرون والمشردون.

الجغرافيا السياسية والحوكمة المتعدّدة الأطراف

من الأهمية بمكان النظر إلى العجز في الحوكمة، وإلى أي استراتيجية لتعزيز نظام حقوق الإنسان في البلدان العربية، ضمن السياق الجيوسياسي الإقليمي والعالمي. ارتبط العجز في الديمقراطية في المنطقة وتأثَّر، تاريخياً وبدرجة كبيرة، بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولم يتحقَّق حتى الآن حلٌّ عادل للصراع يضمن للفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرُّف على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، ولا يزال غياب الحل يجرّ المنطقة إلى الصراع وعدم الاستقرار. والنتيجة انتشار الشعور بخيبة الأمل، إن لم نقل فقدان الثقة، في نظام حقوق الإنسان والمنظومة المتعدِّدة الأطراف والمؤسسات العالمية لتحقيق العدالة. وقد حال حق النقض دون إقرار ما لا يقل عن 58 قراراً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تنتقد إسرائيل وأفعالها، وتسعى إلى محاسبتها، و/أو حماية حقوق الشعب الفلسطيني. وتسهم خيبة الأمل من سيادة القانون الدولي، بالإضافة إلى تزايد عدم المساواة، في نمو العناصر الرجعية التي تقوِّض سيادة القانون على المستوى الوطني على الصعيدين المؤسسي والاجتماعي.

المصدر: Security Council - Veto List.

والبيانات المتاحة عن عدم المساواة في الدخل والثروة شحيحة في المنطقة العربية، ما يعقد أي عملية تحليل لحالة عدم المساواة في البلدان العربية. والواضح هو أن النمو الاجتماعي لم يتحقق على نطاق واسع بحيث يحقق زيادة ملموسة في حصة الأسر المنخفضة الدخل من الدخل القومي الإجمالي، وأن التمييز والضعف النسبي لسيادة القانون ساهما في أوجه لعدم المساواة عرضت الملايين للإهمال. وعلاوة على ذلك، أدى النزاع وانعدام الاستقرار إلى ارتفاع معدلات الفقر على مدى العقدين الماضيين. وفاقمت جائحة كوفيد-19 الفجوات بين الأغنياء وبين الذين يعيشون في فقر. وازداد أصحاب الملايين في المنطقة بنحو 70,000 بين عامي 2019 و2021[23]، ووقع، بالمقابل نحو 29 مليون شخص تحت خط الفقر المدقع البالغ 2.15 دولار في اليوم[24]. ولتقليص فجوة عدم المساواة، لا بد للبلدان العربية أن تعيد التأكيد على دور الدولة كجهة ضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر سياسات تعزز نمواً يراعي مصالح الفقراء، وتوجِد فرص العمل اللائق، وتولي الأولوية للإنفاق الاجتماعي، وتحمي حقوق الناس أجمعين.

الحواشي

6 Abdellatif and others, 2020; Abi Rached, 2021; Al Shami, 2023.

7 أعلنت الحكومات في جميع أنحاء العالم عن حزم تحفيز مالي بقيمة 9.6 تريليون دولار، منها حوالي 100 مليار دولار في المنطقة العربية. ESCWA, 2020.

8 ESCWA, 2024a.

9 Hameed, 2020.

10 OECD Statistics. Aid (ODA) disbursements to countries and regions [DAC2a]. Accessed on 18 April 2024.

11 يمكن الاطلاع على المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، الهدف 8.

12 ESCWA and ILO, 2021.

13 World Economic Forum, 2022; ESCWA, 2023b.

14 على الرغم من المستويات المماثلة لإجمالي الإنفاق الحكومي، لا توجّه المنطقة سوى 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 19.8 في المائة. ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022.

15 يؤدّي الإنفاق العسكري المفرط إلى صرف وجهة الأموال عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي وبناء السلام، وكذلك إلى تفاقم عدم الاستقرار بسبب الارتياب المتبادل بين البلدان المتجاورة. وبلغ الإنفاق العسكري الإقليمي ما يقرب من 112 مليار دولار في عام 2021. ويمثّل هذا المبلغ 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (مقابل متوسط عالمي يبلغ 2.2 في المائة) و16.4 في المائة من الإنفاق الحكومي العام الإقليمي (مقابل متوسط عالمي يبلغ 5.8 في المائة). الاطلاع على بيانات البنك الدولي؛ GlobalEconomy.com, Military spending, percent of GDP – Country rankings.

16 ESCWA, 2023a.

17 وفقاً لمراقبي الحيّز المدني، لم يوثّق أي تحسُّن يُذكر في الحيّز المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2022. ومن بين 19 بلداً، تمّ تصنيف الحيّز المدني على أنه مغلق في تسعة بلدان، ومكبوت في سبعة، ومقيَّد في ثلاثة. المصدر: monitor.civicus.org.

18 ESCWA, 2021a.

19 World Economic Forum, 2022.

20 ESCWA, 2021b.

21 بحسب منظمة العمل الدولية، تسجّل المنطقة العربية أدنى معدل للمشاركة الاقتصادية للمرأة في العالم، حيث لا تتجاوز نسبة المشاركة 26 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 56 في المائة. بالمقارنة، تبلغ نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة 76 في المائة، وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 74 في المائة. ILO, 2019.

22 يشمل ذلك حماية الأمومة، وتوفير خدمات رعاية الأطفال للنساء والرجال الذين لديهم أطفال، وآليات لمنع التحرُّش في مكان العمل والتصدّي له، وسياسات الإجازات وترتيبات العمل التي تدعم العمال ذوي المسؤوليات الأسرية. ILO website.

23 ESCWA, 2022.

24 ESCWA, forthcoming.

المراجع

Abdellatif, Adel, and others (2020). Governance in the Arab region: Experts discuss public responses to COVID-19; Joelle Abi Rached (2021). The case for COVID-19 public inquiries for the Arab world; and Farah Al Shami (2023). The COVID-19 crisis and health inequality – A reciprocal magnification effect in the Arab region, Arab NGO Network for Development.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2020). Limited fiscal space puts the Arab region recovery from COVID-19 at risk.

_____ (2021a). Arab Business Legislative Frameworks.

_____ (2021b). The Arab Gender Gap Report 2020: Gender Equality and the Sustainable Development Goals.

_____ (2022). Realities and Prospects: Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region, 2020-2021.

_____ (2023a). Progress of the Sustainable Development Goals in the Arab region.

_____ (2023b). Realities and Prospects: Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2021-2022.

_____ (2024a). Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab region.

_____ (2024b). Inequality in the Arab region: Food insecurity fuels inequality.

_____ (Forthcoming). Arab Poverty Report: Trends and Prospects for Reaching SDG 1.

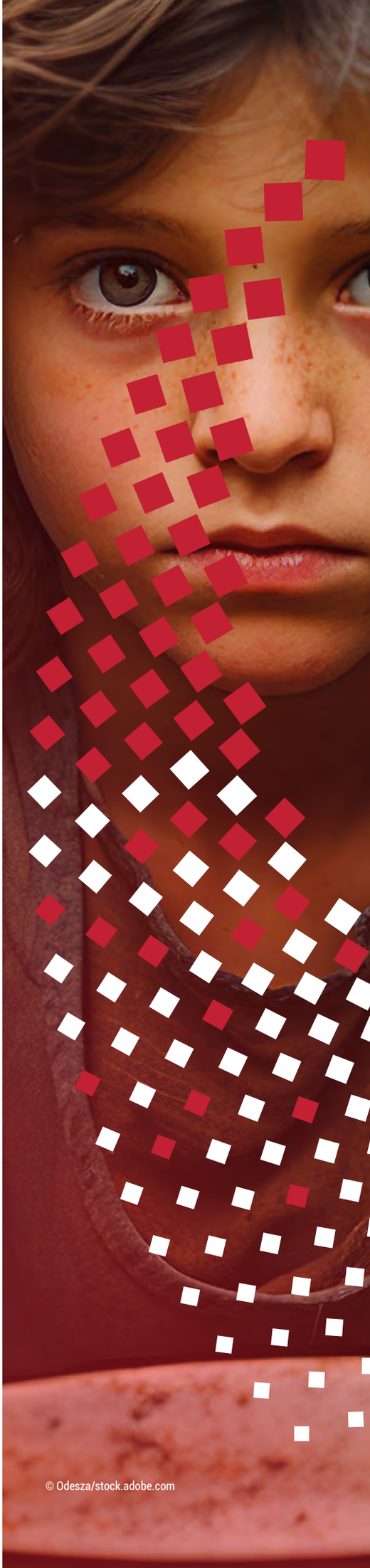
Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and the International Labour Organization (ILO) (2021). Towards a Productive and Inclusive Path – Job Creation in the Arab Region.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), the United Nations Development Programme (UNDP) and the United Nations Children's Fund (UNICEF) (2022). Social Expenditure Monitor for Arab States: Towards Making Budgets More Equitable, Efficient and Effective to Achieve the SDGs.

Hameed, Sameena (2020). Political Economy of Rentierism in the Middle East and Disruptions from the Digital Space. *SageJournals*.

World Economic Forum (2022). The Global Gender Gap Report 2022.







الهدف 1

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

ألف. مقدمة

لم تحرز المنطقة العربية التقدّم اللازم على مسار القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام 2030، وقد ازداد، في العقد الماضي، عدد الفقراء والمعرضين لخطر الفقر. وعلى الرغم من أن الفقر المتزايد بلغ أعلى مستوياته في أقل البلدان نمواً، أدّى عدم الاستقرار السياسي، ونشوب الصراعات، ونشوء الأزمات الاقتصادية إلى تفاقمه في جميع أنحاء المنطقة. وشكّلت عوامل منها التحديات الهيكلية الدائمة التي تواجهها اقتصادات المنطقة، وضعف الأداء في النمو وفي استحداث فرص العمل، وارتفاع مستويات عدم المساواة، وعدم كفاية سياسات إعادة التوزيع المالي عقبات أمام تحقيق النمو الشامل الذي يضمن عدم إهمال أحد، ويرفد التقدّم المستمر نحو القضاء على الفقر.

والتصدّي للفقر مسيرة شائكة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم على مسار تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ككل. والقضاء على الفقر على نحو مستدام، يتطلب من البلدان العربية تحقيق نمو اقتصادي شامل يأتي بفرص العمل اللائق للجميع (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)، وعكس التوجهات المتسارعة نحو تركيز الثروة التي تجعل من المنطقة أقل مناطق العالم مساواةً (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة)، وإزالة العوائق التي تسهم في تأنيث الفقر (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة)، وتهيئة بيئات مؤسسية شاملة تمكّن من تحقيق السلام والازدهار (الهدف 16). ويتطلب السعي إلى الحد من الفقر على نحو مستدام التصدّي للعوامل غير النقدية المساهمة في الفقر، وذلك من خلال الشروع في الإصلاحات التي تضمن الحصول على التعليم الجيد (الهدف 4)، ووضع السياسات الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والصحة الجيدة (الهدفان 2 و3)، وتأمين الاستثمارات لتوسيع نطاق فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الحصول على خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)، والطاقة النظيفة بكلفة ميسورة (الهدف 7)، والسكن الجيد (الهدف 11).

وقد أبرزت الأزمات الأخيرة ضرورة اعتماد سياسات تطلّعية تلبي احتياجات المعرّضين للإهمال، وإنشاء نُظُم حماية اجتماعية شاملة، متينة، مرنة إزاء الصدمات، من شأنها أن تخفف من حدة الفقر، وتمنع الوقوع في براثنه، وتضمن حياة كريمة للجميع.

أدّى تسلسل الأزمات، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، والتصعيد العسكري في أوكرانيا في عام 2022، وتسارع التضخم على الصعيد العالمي، إلى تفاقم التحديات وانكشاف نقاط الضعف والمخاطر في المنطقة العربية. ونتيجة لهذه الأزمات المتداخلة، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار في اليوم بما يقدر بنحو 29 مليون شخص منذ عام 2019. ومن المتوقع أن يزداد الفقر المالي وفقاً للتعاريف الوطنية ليطال نحو 27 مليون شخص إضافي. وتفاقم الفقر المتعدد الأبعاد نتيجة لارتفاع معدلات نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وحدوث الاضطرابات، واتساع أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية وخدمات التعليم الجيدة.

وإذا كانت البلدان قد استجابت سابقاً للجائحة باتخاذ مجموعة من تدابير الدعم القصيرة الأجل لمساعدة من ضاقت به سبل العيش، فقد تخلّت عن العديد منها الآن. وأدت الأزمات المتداخلة إلى تعميق الاختلالات المالية التي تحدق بالإنفاق الاجتماعي وتعيق جهود الحد من الفقر في المنطقة، ولا سيّما في البلدان غير المنتجة للنفط.

المصدر: ESCWA and others, 2023; ESCWA, forthcoming.


©TheFinalMiracle/stock.adobe.com

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

تكشف البيانات المتاحة عن الهدف 1 صورة مقلقة للتقدم الذي أحرزته المنطقة في القضاء على الفقر. ولا تزال المؤشرات المهمة بعيدة عن الاتجاهات الصحيحة.

اعتباراً من عام 2023، يعيش ما يقدر بنحو 20.2 في المائة من السكان على أقل من 2.15 دولار في اليوم[1]، **وهي نسبة تمثل أكثر من ضعف نسبة الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع في عام 2015** (9.5 في المائة)، وتفوق بثلاثة أضعاف معدل عام 2005 (6.2 في المائة). وتتناقض هذه الزيادة بشكل كبير مع الاتجاهات العالمية المتمثلة بانخفاض الفقر، كما تعزى إلى حد كبير إلى الدمار الناجم عن الصراعات الطويلة الأمد في المنطقة.

بين عامي 2010 و2022، ازدادت نسبة **السكان العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي** بأكثر من الضعف، فارتفعت من 3.1 إلى 7.6 في المائة. ولئن كانت هذه الزيادة أشد حدة في أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تشهد صراعات، فيمكن ملاحظتها أيضاً في بلدان المشرق.

سجّلت نسبة من يعتبرون **عاملين في الأعمال الهشة** في المنطقة العربية تدنياً بطيئاً منذ عام 2010، بحيث انخفضت من 27.8 في المائة إلى 24.7 في المائة بحلول عام 2021. والنساء العاملات (29.7 في المائة) والعاملات الريفيات (37.6 في المائة) هنَّ أكثر عرضةً بكثير للعمل في وظائف هشة مقارنة بسائر السكان بشكل عام.

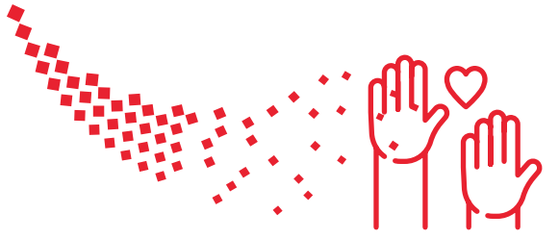
تبقى المنطقة العربية بعيدة عن إعمال الحق في الحماية الاجتماعية حيث أن النسبة المئوية **للسكان المشمولين ببرنامج واحد على الأقل من برامج الحماية الاجتماعية** لم تتعدّى 35.1 في المائة في عام 2020. وكانت الحالات الطارئة التي يحصل فيها الأشخاص المؤهلون على أعلى معدلات التغطية هي إصابات العمل (46.2 في المائة)، ومعاشات الشيخوخة (37.2 في المائة)، ومستحقات الأمومة النقدية (31.6 في المائة). أمّا الحالات الأقل تغطية، فكانت البطالة (7 في المائة)، والإعاقة (15 في المائة)، والمخصصات المالية للأطفال والعائلات (20.5 في المائة).

تظهر معدلات الحصول على الخدمات الأساسية، مثل خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء، فوارق واضحة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبين أقل البلدان نمواً والبلدان العربية الأخرى، وتسهم هذه الفجوة في ارتفاع مستويات الفقر المتعدد الأبعاد. وفي حين تعدّت نسبة السكان الذين حصلوا على خدمات مياه الشرب الأساسية 89 في المائة في المنطقة في عام 2022، فقد سجلت 80 في المائة في المناطق الريفية و63.4 في المائة في أقل البلدان نمواً. وحصل 90.8 في المائة من سكان المنطقة على الكهرباء في عام 2021، مقارنة بنسبة 82.8 في المائة في المناطق الريفية و63.5 في المائة في أقل البلدان نمواً.

والافتقار إلى البيانات المصنفة عقبة كبيرة تحول دون وضع سياسات قائمة على الأدلة للحد من الفقر بجميع أشكاله، وتعرقل فعالية وكفاءة التدابير المتخذة

وتعتمد البلدان المقاييس المتعددة الأبعاد للفقر على نحو متزايد، إلا أنها لم تستخدمها بعد على نطاق واسع كمؤشرات أساسية للحد منه. ولا تزال البيانات المبلّغ عنها حسب الجنس، والموقع، والعمر، والإعاقة، وحالة الهجرة، والأصل العرقي، وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة قليلة. ويحدّ مثل هذا النقص من القدرة على إجراء تقييمات كاملة للفقر وقابلية التعرض له، ويحول دون وضع استجابات قائمة على الأدلة.

وللاطلاع على أحدث بيانات الهدف 1 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفر البيانات، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.



قياس الفقر في المنطقة العربية

يقرّ الهدف 1 بالمنهجيات المتعددة المستخدمة لقياس الفقر. وتختلف هذه المنهجيّات من حيث العتبة التي يعتبر عندها الفرد فقيراً، ودرجة تكييف القياس وفقاً لظروف البلدان، ومراعاة العوامل غير النقدية.

ومن المقاييس الشائعة المستخدمة في إطار المقصد **1-1 خط الفقر المدقع الدولي**، الذي يحدد خط أساس عالمي ينطبق على جميع البلدان، ويخضع للتعديل الدوري. وفي عام 2022، ارتفع خط الفقر المحدد بالعيش على أقل من 1.90 دولار في اليوم إلى أقل من 2.15 دولار. وعلى أثر هذا التعديل، أشارت التقديرات إلى أنّ نحو 20.2 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيشون في فقر مدقع في عام 2023[أ].

وخط الفقر المدقع الدولي محدود من حيث أنه لا يأخذ في الحسبان اختلاف الظروف بين البلدان التي وضع العديد منها **خطوط فقر وطنية** تحدد عتبات الفقر وفقاً لمستويات المعيشة المحلية وكلفة الاحتياجات الأساسية. ولم تحدد جميع البلدان في المنطقة العربية خطوط الفقر الوطنية، إلا أن التقديرات التي أجريت في عام 2023 لمعدلات الفقر باستخدام خطوط الفقر الوطنية التقريبية تشير إلى أن 35.4 في المائة من السكان يعيشون في حالة فقر.

وتستخدم المقاييس المذكورة عادةً لتتبع الفقر، إلا أنها تضعه ضمن تصور محدود بالناحية النقدية. أمّا مؤشرات **الفقر المتعدد الأبعاد** فتصلح للواقع المحلي، إذ تقيس أوجه إضافية من الحرمان، وتُبنى من مؤشرات تتعلق بالصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة، فتساعد على تكوين صورة أكثر شمولاً لاتساع نطاق الفقر وعمقه.

أ. ESCWA, forthcoming.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 1

التصدي للفساد، وتعزيز الشفافية، والشمولية والتمثيل في المؤسسات العامة لتحسين المساءلة (الهدف 16) هي من الشروط البالغة الأهمية للحد من الفقر، نظراً لما يجمع بين الفقر وعدم المساواة من روابط هيكلية. ولا تثمر نُهُج السياسات الرامية إلى تسريع التقدم في تحقيق الهدف 1، إلا إذا كانت مصحوبة بسياسات تدعم استحداث فرص للعمل اللائق من خلال تنشيط الاقتصادات وتنويعها، وبناء قطاع خاص سليم (الهدف 8).

بالإضافة إلى ذلك، بوسع الدول العربية:

- تطوير قدرات وشفافية نُظُم جمع البيانات، بطرق منها زيادة التركيز على التصنيف حسب الجنس، والموقع، والعمر، والإعاقة، وحالة الهجرة، وغيرها من الخصائص ذات الصلة.
- اعتماد قياس متعدد الأبعاد للفقر وجمع البيانات بانتظام لضمان فهم قضايا الفقر والحرمان بشكل شامل.
- زيادة وتيرة جمع البيانات لضمان توفرها على أساس آني بهدف الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات.


©yurakrasil/stock.adobe.com

- تعزيز صنع السياسات المتكاملة من أجل التصدي للعوامل التي تسهم في تفاقم الفقر المتعدد الأبعاد، بما في ذلك أوجه القصور في الحصول على التعليم الجيد، والتغطية الصحية، وخدمات المياه والصرف الصحي، والسكن الجيد، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات من هم الأكثر تعرضاً للإهمال.
- تنفيذ تدابير لمعالجة عدم المساواة، لا سيّما من خلال وضع سياسات لإعادة التوزيع المالي ترمي إلى تقاسم المنافع المتأتية من النمو، وسياسات للاقتصاد الكلي تشجع على استحداث فرص للعمل اللائق.
- إعطاء الأولوية في الميزانيات العامة لاستثمارات ذكية من شأنها تعزيز الإنصاف والحد من الفقر، بطرق منها تحسين الخدمات التي تعني النساء، والفقراء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وسائر الفئات المهمشة.
- إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية، وتطبيق نَهج دورة الحياة من أجل تحقيق تغطية شاملة ومرنة إزاء الصدمات من شأنها بناء منعة الفقراء والمعرضين للمخاطر. ويتحقق هذا الهدف عبر توظيف مزيج من النُّظُم القائمة وغير القائمة على الاشتراكات، ووضع استراتيجيات استشارية للوصول إلى السكان غير المشمولين حالياً بالتغطية أو بما يكفي منها.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 1

يتفاوت الفقر تفاوتاً كبيراً من حيث طبيعته وعمقه في جميع أنحاء المنطقة العربية، إلا أن الجهود المبذولة لمكافحته تظهر عدة توجهات مشتركة وواضحة تتجاوز مستويات الدخل القومي والمجموعات الفرعية الجغرافية.

◆ **تقرّ الحكومات أكثر فأكثر بأن الفقر مشكلة متعددة الأبعاد تتطلب استجابة منسقة.** وتتضمن الخطط الوطنية اعترافاً متزايداً بالترابط بين الفقر ومجالات السياسات الأخرى، وكثيراً ما تلحظ تدابير من شأنها معالجة أوجه القصور في التعليم والصحة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الحوكمة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للقضاء على الفقر.

ويجب استكمال هذه الجهود باتخاذ إجراءات تضع مسألة الحد من الفقر في صميم الخطط القطاعية، وتكفل اتساق السياسات وحسن تنسيقها من أجل التصدي للفقر ومعالجة أسبابه الجذرية. والمشجع أن البلدان تستخدم على نحو متزايد مؤشرات مصمّمة لتناسب السياقات الوطنية لقياس الفقر المتعدد الأبعاد، من أجل التوصّل إلى فهم شامل للفقر وتوجيه تدابير السياسة العامة. وعلى سبيل المثال، أطلقت **موريتانيا** مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2023، واعتمدت **دولة فلسطين** منهجيتها الخاصة في عام 2017. ويطوّر كل من **الأردن**، **والصومال**، **والعراق**، **ومصر**، **والمغرب** مؤشرات للفقر المتعدد الأبعاد.

يتزايد استخدام مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد حتى وإن لم يكن من المنهجيات المعتمدة في معظم البلدان، ويظل ثانوياً بالنسبة لاستخدام مقاييس فقر الدخل كمؤشرات لنجاح السياسات في معظم الحالات. ولم تحدّد بعض البلدان على غرار بلدان مجلس التعاون الخليجي خطوط فقر وطنية لقياس فقر الدخل.

◆ **تعتمد البلدان سياسات هادفة إلى تحسين أداء سوق العمل وبرامج التمكين الاقتصادي من أجل مساعدة السكان المستهدفين على اكتساب الفرص والخروج من دائرة الفقر.** وتشمل هذه السياسات بذل جهود لتنظيم العمل غير النظامي، وإتاحة فرص العمل القصير الأجل، وتطوير المهارات، ودعم التنسيب الوظيفي. وغالباً ما تستهدف هذه السياسات الشباب، أو النساء، أو العمال العاطلين عن العمل، أو المستفيدين من المساعدة الاجتماعية، أو الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال المنطقة تسجل مستويات مرتفعة جداً من البطالة، والبلدان تكافح على جميع مستويات الدخل لاستحداث ما يكفي من فرص العمل اللائق لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل والعاقلين في أعمال هشة. وأظهر استعراض السياسات الهادفة إلى تحسين أداء سوق العمل أن ما يقارب نصفها يركز على العاطلين عن العمل من ذوي المهارات العالية، وأن عدد النساء متدنٍّ بين المستفيدين من البرنامج. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن بعض التدخلات الأكثر تأثيراً في تحسين نتائج سوق العمل تنطوي على برامج ريادة الأعمال الموجّهة للفئات المهمشة، ومنها النساء، والأشخاص ذوي التحصيل التعليمي المنخفض، وسكان الريف. وتبقى الفرصة متاحة لإعادة تركيز هذه الجهود وتعزيز تأثيرها[2].

تسجل المنطقة العربية أعلى معدل للبطالة الإجمالية على الصعيد العالمي يبلغ 10.7 في المائة، كما أنها تسجل أعلى معدلات البطالة في صفوف النساء (19.9 في المائة) والشباب (26.3 في المائة). ويعيق هذا الوضع الجهود المستدامة للحد من الفقر، ويظهر ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي الشامل واستحداث الفرص.

◆ **الإنفاق الاجتماعي منخفض مقارنة بالمتوسطات العالمية، ويفتقر إلى الكفاءة**[3]. ومع أن الإنفاق الإجمالي يضاهي المستويات السائدة في أنحاء أخرى من العالم، لا تنفق المنطقة العربية سوى 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، فيما يبلغ المتوسط العالمي 19.8 في المائة. وفي الوقت نفسه، يفوق إنفاق البلدان العربية على برامج الإعانات الشاملة، والقوات العسكرية، وقوات الشرطة المتوسط العالمي بأشواط. وتتخلف كفاءة الإنفاق الإجمالي بشكل كبير عن المتوسطات العالمية، ما يبقي المنطقة دون النتائج المرجوة في مجالات التعليم، والصحة، والإسكان، ويخفف من أثر الإنفاق الاجتماعي على الحد من الفقر. ويتضمّن القسم هاء من هذا الفصل المزيد من التحليل.

يمكن التقدم على مسار القضاء على الفقر من خلال بذل جهود على مستوى عالٍ من التنسيق لربط الخطط المتعلقة بالاقتصاد الكلي بأهداف التنمية الاجتماعية، ولاعتماد نُهج شاملة للحكومة بأكملها في معالجة التحديات المتداخلة. وعلى الرغم من التدابير الرامية إلى تيسير مثل هذه النُهج، غالباً ما يصعب كسر الأنماط التاريخية المجزأة في وضع السياسات، ما يقوّض الكفاءة في تنفيذ البرامج.

◆ **تعمل الحكومات في جميع أنحاء المنطقة على تخفيض دعم الطاقة والمواد الغذائية، وإطلاق برامج حماية اجتماعية أكثر استهدافاً لمن هم في أمس الحاجة إلى الدعم، وتوسيع نطاق الوصول إلى نُظُم التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات.** وعلى الرغم من أن الدعم الشامل مكلف وغير فعال، بحيث أنه غالباً ما يعود بالفائدة على الأسر الميسورة الكثيرة الاستهلاك، قد يؤثر إلغاؤه سلباً على الأمن المالي للفقراء والمعرّضين للمخاطر. ولدرء هذا الخطر، اتخذت البلدان العربية خطوات لتحسين تغطية نُظُم الحماية الاجتماعية القائمة وغير القائمة على الاشتراكات. وتختلف هذه التدابير من حيث التركيز والطموح باختلاف ظروف البلد، ولكن أدواتها المشتركة تشمل توسيع نطاق المخصصات النقدية لفئات محددة، واستحداث برامج للمستحقات، وتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات لتشمل الفئات التي أقصيت سابقاً، مثل العاملين في الزراعة أو في القطاع غير النظامي أو لحسابهم الخاص. ويتزايد استخدام آليات مثل السجلات الموحدة، لتيسير تحديد هوية المستفيدين، مدعومة في الكثير من الحالات بالجهود المشتركة المبذولة بين المؤسسات لتبادل المعلومات والبيانات بشأن المستفيدين المحتملين.

تبقى معدلات استيعاب تغطية التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات متدنية عموماً على الرغم من وضع برامج ترمي إلى توسيع نطاقها لتشمل فئات جديدة من العمال. ويتطلب إعمال الحق في الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية التغلب على الصعوبات المتصلة بارتفاع مستويات العمالة غير النظامية، واستحداث برامج تستند إلى نهج دورة الحياة، وتحسين النظم القائمة وغير القائمة على الاشتراكات لتعزيز التغطية.

واعتمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل إصلاحات أخرى لنُظُم التأمين الاجتماعي تركّز على سد الفجوات بشأن المستحقات بين العاملين في القطاعين العام والخاص. وتقدم بلدان كثيرة مستحقات سخية لموظفي الدولة، بينما يحصل العاملون في القطاع الخاص على تغطية أسوأ نسبياً للتأمين الصحي، والتأمين ضد العجز، ومعاشات التقاعد. وتؤثر هذه الفجوة وظروف العمل الأفضل عموماً في القطاع العام على تفضيلات الباحثين عن عمل للقطاع العام، وتعيق الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصادات العربية من خلال تحقيق النمو الذي يقوده القطاع الخاص[4].


©Jorge Ferreiro/stock.adobe.com

كيف تساهم الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر؟

يتطلب القضاء على الفقر على نحو مستدام اتخاذ إجراءات في مجموعة واسعة من المجالات على مستوى السياسات، بما في ذلك الحد من عدم المساواة (الهدف 10)، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8). وتعدّ معالجة قضايا منها أوجه الحرمان في الأمن الغذائي (الهدف 2)، والصحة (الهدف 3)، والتعليم (الهدف 4)، وفرص الحصول على الخدمات الأساسية والسكن الجيد (الأهداف 6 و7 و11) ضرورية للتصدي للفقر المتعدد الأبعاد، على النحو المبين في الفصول اللاحقة من هذا التقرير. أمّا الموضوع الرئيسي الذي يبحث فيه هذا الفصل بشأن الحد من الفقر، فهو ضرورة وضع نُظم حماية اجتماعية شاملة مستجيبة للصدمات تقدّم المساعدة للمحتاجين، وتجنّبهم مخاطر الوقوع في براثن الفقر.

وفي منطقة تتّسم بارتفاع معدلات البطالة ومعدلات تفاوت الدخل، وبعدم المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية، فإنَّ الحماية الاجتماعية أكثر من ضرورية للتقدم في تحقيق الهدف 1، وهي مجال من مجالات السياسة العامة يمكن من خلاله تتبع النُّهُج وتحليلها عبر البلدان.

وتغطي نُظُم الحماية الاجتماعية، من خلال البرامج القائمة على الاشتراكات والبرامج غير القائمة على الاشتراكات والممولة من الضرائب، مجموعة واسعة من المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر، أو منعه، أو الحد منه. على سبيل المثال، يمكن للمخصصات النقدية غير القائمة على الاشتراكات أن تساعد الأسر على تحمّل الاحتياجات الأساسية، وتوفر لها أنماط استهلاك محصنة إزاء الصدمات. وفي الوقت نفسه، تجنّب نُظُم التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات الناس الوقوع في براثن الفقر بسبب فقدان الوظيفة، أو الإصابة، أو التقاعد. وتساعد البرامج المستفيدين على الخروج من دائرة الاتكال على المستحقات والحصول على سبل عيش مستدامة، لا سيّما من خلال التمكين الاقتصادي والتدريب.

ويتطلب تعزيز أثر سياسات الحماية الاجتماعية على الحد من الفقر أن تعمل البلدان على تحقيق التغطية الشاملة التي تضمن تأمين الدخل، والحصول على الرعاية الصحية، والحماية من الصدمات المزعزعة للاستقرار. ويعدّ توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الذي يضمن الحصول على الخدمات الأساسية ومستويات الدخل الدنيا المحددة وطنياً دعامة أساسية لمنع الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي أو التخفيف من حدتها، لا سيّما إذا ما كان قائماً على نَهج دورة الحياة الذي يستجيب لاحتياجات الأفراد في مراحل الطفولة، وسن العمل، والشيخوخة[أ].

وإذ يبلغ متوسط الأشخاص المشمولين بواحدة على الأقل من المستحقات الحماية الاجتماعية 35.1 في المائة، تحلّ المنطقة العربية في مرتبة متأخرة عن المتوسط العالمي البالغ 46.9 في المائة، فيما يبقى العاطلون عن العمل، والأطفال، والأشخاص ذوو الإعاقات الشديدة من بين الفئات المعرضة للمخاطر الأقل استفادة من التغطية. وفي حين أن فئات أخرى، مثل كبار السن، تحظى بتغطية أفضل نسبياً (37.2 في المائة)، تبقى هذه النسبة أدنى من نصف المعدل العالمي البالغ 77.5 في المائة، وغالباً ما تكون المستحقات غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية[ب]. وتبقى حصة الحماية الاجتماعية غير الصحية التي تبلغ حوالي 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 12.9 في المائة[ج]. ولا يزال ارتكاز الإنفاق على المستحقات القائمة على الاشتراكات ملحوظاً، بحيث يمثل أكثر من ثلثي مجموع الموارد، ويذهب بشكل غير متناسب إلى العاملين في القطاع العام[د]. ويزداد السعي من خلال الإصلاحات إلى توسيع نطاق التغطية، وتحسين الإدارة، واستجابة المستحقات للصدمات.

أ. ILO, Social Protection Floor.

ب. ILOSTAT Explorer, SDG Indicator 1.3.1 – Proportion of population covered by social protection floors/systems, 2020 data, accessed on 25 July 2023.

ج. استناداً إلى البيانات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تشمل 18 بلداً عربياً (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن) وجمهورية إيران الإسلامية.

د. ILO, 2021.

جيم. التوجهات على مستوى السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

يحظى الفرد في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنصيب مرتفع من الدخل مقارنة بسائر بلدان المنطقة العربية. وتقدم حكومات هذه البلدان إعانات سخية، وتبقي على معدلات ضريبية منخفضة، وتتيح فرصاً واسعة للعمل في القطاع العام. ومع ذلك، لم يبذل سوى القليل من الجهد في التحقيق في مدى انتشار الفقر وعمقه بين مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولم تضع المكاتب الإحصائية الوطنية خطوط فقر لقياس الحرمان، فيما لا يعتمد أي بلد استراتيجية وطنية للحد من الفقر. وتشير التقديرات حسب خطوط الفقر الوطنية إلى أن نحو 3.3 مليون مواطن في هذه البلدان يعيشون في حالة فقر[5]. وبالإضافة إلى ذلك، لا تشمل معظم الإحصاءات والبرامج الرسمية من هم من غير المواطنين، الذين غالباً ما يواجهون ظروفاً معيشية أسوأ ويستفيدون بقدر أقل من الحماية الاجتماعية مقارنة بالمواطنين، وهم يشكلون نحو 52 في المائة من السكان، وتتراوح نسبتهم بين 39 في المائة في **المملكة العربية السعودية** و88 في المائة في **قطر**[6].


©CaterpillarTaqi/stock.adobe.com

◆ **تعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي مجموعة من برامج المخصصات الاجتماعية للمواطنين المؤهلين المحتاجين،** والتي تشمل عموماً الأرامل، والأسر التي لديها أطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وبعض العاطلين عن العمل. وكثيراً ما يشمل الدعم المتاح إعانات الإسكان، والطاقة، والمنافع الأساسية، وتشارك المؤسسات الخاصة بانتظام في توزيع المستحقات التي يموّلها عادةً صندوق الزكاة[7]. وبالتزامن مع قيام الحكومات بإصلاح نُظُم الدعم الشامل، خصص بعض البلدان، ومنها البحرين والمملكة العربية السعودية، مبالغ تصرف للأفراد المؤهلين ذوي الدخل المنخفض لتعويض ارتفاع كلفة المعيشة. وأعدّت عُمان مؤخراً إصلاحات لإقرار مستحقات شاملة للحماية الاجتماعية تموّلها الحكومة، وتمنح لكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال[8].

◆ **استحدثت عدة بلدان مؤخراً برامج للتأمين الاجتماعي قائمة على الاشتراكات، أو عمدت إلى توسيع نطاق شروط الأهلية في إطار الخطط القائمة. فالإمارات العربية المتحدة** مثلاً أنشأت في عام 2022 نظاماً جديداً للتأمين ضد البطالة يموّله الموظفون، ووضعت آلية تأمين خاصة إلزامية. وأعلنت **عُمان** عن أول برنامج للتأمين ضد البطالة في عام 2020، وأعلنت مؤخراً عن نظام تأمين قائم على الاشتراكات لتغطية الأمومة، وإصابات العمل، والمرض، كجزء من إصلاحات الضمان الاجتماعي الشاملة[9].

وتقوم الإصلاحات الجارية لنظام معاشات التقاعد في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي على الجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة المالية والحد من عدم المساواة في المستحقات بين العاملين المواطنين في القطاعين العام والخاص. فقد عملت **عُمان** على دمج 11 خطة منفصلة لمعاشات التقاعد في نظام وطني واحد[10]، وعدّلت **البحرين**[11] **والمملكة العربية السعودية**[12] مؤخراً صيغ الاشتراكات والمستحقات. كما سعت بلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعة، إلى تحقيق التكامل بشأن بعض المستحقات القائمة على الاشتراكات، مثل معاشات التقاعد. وتتيح إمكانية تحويل معاشات التقاعد لمواطني أحد بلدان مجلس التعاون الخليجي العاملين في بلد خليجي آخر مواصلة تجميع المستحقات للحصول عليها عند التقاعد.

◆ **نفذت بلدان مجلس التعاون الخليجي استراتيجيات التمكين الاقتصادي لدعم المواطنين في الحصول على عمل جيد، إلا أنها أحرزت تقدماً بطيئاً لجهة زيادة توظيف العاملين المواطنين في القطاع الخاص.** وفي البحرين، يدعم صندوق

العمل "تمكين" الباحثين عن عمل، والطلاب، وأصحاب العمل تسهيلاً للانتقال إلى سوق العمل، كما يقدّم برامج متخصصة للنساء. وفي **المملكة العربية السعودية**، يدعم برنامج "حافز" الشباب الباحثين عن عمل، ويوفّر لهم التعليم، والتدريب، ونظام توظيف عبر البوابة الوطنية للعمل. وفي **الإمارات العربية المتحدة**، تستهدف "سياسة القدرة على العمل" المستفيدين من المساعدة الاجتماعية في إطار برامج تنمية المهارات ودعم التوظيف بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص. وتكمّل هذه البرامج الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي "لتوطين" القوى العاملة من خلال زيادة توظيف المواطنين. وقد عرقلت جهود التوطين هذه صعوباتٌ تتمثل في ضمان حصول المواطنين أصحاب الكفاءة على فرص عمل جذابة مقارنة بالخيارات التي يوفرها القطاع العام[13]. وفي جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تتوفر عنها بيانات، يمثل غير المواطنين أكثر من ثلاثة أرباع القوى العاملة في القطاع الخاص. وفي **عُمان والمملكة العربية السعودية**، زادت حصة المواطنين من القوى العاملة في القطاع الخاص بنسبة 6 إلى 7 في المائة بين عامي 2015 و2021. وفي **البحرين**، **وقطر**، والكويت، لم تسجّل هذه الحصة تغيير يذكر[14].

- **لا تشمل برامج الحماية الاجتماعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي العمال المغتربين القادمين من خارج المجموعة عموماً حتى وإن كانوا أكثر عرضةً من العمال المواطنين لظروف العمل المحفوفة بالمخاطر، ما يعرّض العدد الكبير من السكان المهاجرين للفقر.** ويواجه المهاجرون عقبات متنوّعة تحول دون حصولهم على تغطية الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التشريعات التي تستبعد رسمياً الرعايا الأجانب من برامج الحماية؛ وعوائق عملية ناجمة عن انخفاض مستوى الامتثال والإنفاذ والوعي؛ والإجراءات الإدارية المعقدة للتسجيل؛ والتعقيدات الإجرائية التي تصعّب على المهاجرين المشمولين بالتأمين الحصول على مستحقاتهم؛ وعدم المساواة في البتّ بالطلبات؛ والافتقار على مستوى الضمان الاجتماعي إلى التنسيق لتسهيل تحويل المستحقات المكتسبة[15].

وعلى الرغم من هذا الاتجاه العام، لجأ بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثل الكويت، إلى توسيع نطاق تدابير على غرار صرف إعانات طارئة لدعم الأجور بسبب جائحة كوفيد-19 من شأنها مساندة الشركات في المحافظة على العمال الأجانب[16]. واتخذ بعضها الآخر، مثل **قطر والكويت**، خطوات لتحسين ظروف المهاجرين المعيشية من خلال زيادة الحد الأدنى للأجور والمخصصات المعمول بها. وشملت توجهات الإصلاح المهمة الأخرى تحسين فرص حصول المهاجرين على الإجازات المرَضية المدفوعة، وبرامج التأمين ضد البطالة وإصابات العمل، ومدفوعات نهاية الخدمة، وغير ذلك من أشكال التغطية. وتفاوتت هذه الإصلاحات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث طبيعتها ونطاقها، وقد اعتمدت **عُمان** مؤخراً الإصلاحات الأكثر شمولاً لزيادة التغطية ضمن مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويحدد الجدول 1-1 الأحكام القانونية التي ترعى حصول المهاجرين على الحماية الاجتماعية، وفقاً لسبع حالات طارئة رئيسية. وتنطبق هذه الأحكام على معظم العاملين في القطاع الخاص، إلا أن عاملات المنازل في بلدان مجلس التعاون الخليجي لا يستفدن عموماً من الحماية المنصوص عليها في قانون العمل. وحدها البحرين تمنح العاملات تغطية صحيّة بموجب قوانين محدّدة[17].


© F Armstrong Photo/stock.adobe.com

الجدول 1-1
التوجهات في تغطية العمال المهاجرين حسب الحالات الطارئة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

الحالات الطارئة		الوضع
	**تغطية التأمين الصحي**	تفرض جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي على المغتربين الحصول على التأمين الصحي الإلزامي الخاص، وعلى أصحاب العمل مسؤولية تغطية التمويل.
	**الإجازة المرضيّة والأجر في حالة المرض**	وفي جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، تقع التغطية الصحية للعمال المهاجرين على عاتق صاحب العمل، ولا ترتبط ببرنامج مشمول بالتأمين الاجتماعي. ويمكن إنهاء العمل بمجرد استنفاد فترات الإجازة المرضية التي ينص عليها القانون. وقد خرجت **عُمان** مؤخراً عن هذه القاعدة بتوفير مستحقات التأمين الصحي للعمال المواطنين والمهاجرين.
	**التأمين ضد البطالة**	اعتمدت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي نُظُم تأمين ضد البطالة تحمي العمال المواطنين، إلا أن القليل منها وضع قوانين ترعى العمال المهاجرين. وتضمّ **البحرين** العمال المهاجرين إلى البرنامج الوطني للتأمين ضد البطالة، في حين أن **الإمارات العربية المتحدة** اعتمدت مؤخراً برنامج تأمين خاصاً ضد البطالة ممولاً من الموظفين يغطي العمال المواطنين وغير المواطنين.
	**إصابة العمل**	في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، يمنح قانون العمل العمال المهاجرين الحق في الخضوع لعلاج طبي على نفقة صاحب العمل في حال حدوث إصابة في مكان العمل. ويحق للموظفين المصابين الحصول على تسديدات للرواتب تستمرّ لفترة زمنية محددة، وتختلف وفقاً للتشريعات الوطنية. وتفرض **البحرين والمملكة العربية السعودية** على أصحاب العمل المساهمة في نُظُم التأمين الاجتماعي لضمان مستحقات العمال المغتربين المصابين، وتخطّط **عُمان** أيضاً لتوسيع هذه التغطية بحيث تشمل الموظفين المهاجرين.
	**مستحقات الشيخوخة، والإعاقة، والوفاة، والورثة**	يعدّ مواطنو بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤهلين للاستفادة من خطط معاشات التقاعد الوطنية، أمّا العمال غير المواطنين فيحصلون على تعويض نهاية الخدمة بتمويل من صاحب العمل. وتكثر نسبياً المخالفات في تسديد التعويض، ما دفع كلاً من **الإمارات العربية المتحدة** و**قطر** و**المملكة العربية السعودية** إلى بذل الجهود بشأن إدارة الاشتراكات أو مساءلة أصحاب العمل، غير أن هذه الحلول لا تزال دون الحد الأدنى من معايير الضمان الاجتماعي. وقد أطلقت **البحرين** و**عُمان** إصلاحات بنيوية لاستبدال تعويض نهاية الخدمة بصناديق الادخار الوطنية[أ].
	**مستحقات الأمومة**	يحق لمواطنات بلدان مجلس التعاون الخليجي والعاملات المهاجرات على حد سواء الاستفادة من إجازة أمومة قانونية، ويقع تمويل الأجور المطبقة على عاتق صاحب العمل. ولا بد من أن تصبح **عُمان** قريباً البلد الوحيد من بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي يكسر هذه القاعدة بما يجريه من إصلاحات، وما يشرّعه من قوانين جديدة يُنشأ بموجبها نظام تأمين اجتماعي وطني لمستحقات الأمومة والأبوة.
	**مستحقات الأسرة وإعالة الأطفال**	لا يحق للعمال المهاجرين الحصول على مستحقات الأسرة في أي بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وفي معظم الحالات، لا يستطيع العمال المهاجرون ذوو الأجور المنخفضة إحضار أسرهم إلى بلد المقصد.

المصدر: ILO, 2023h.
أ. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على ILO, 2023g.

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

لا يزال الفقر المتعدد الأبعاد مستشرياً في البلدان العربية المتوسطة الدخل[18]، بحيث يكاد يؤثر على فرد من كل أربعة أفراد، على الرغم من التقدم الذي أحرزته. ويتفاقم الوضع بسبب النمو الاقتصادي البطيء، والفوارق الكبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، والمستويات المرتفعة للعمالة غير النظامية. وقد عمّقت الأزمات الأخيرة هذه الصعوبات ودفعت بالمزيد من الناس إلى الوقوع في براثن الفقر[19]. وفي معظم البلدان، يمثل القطاع غير النظامي 60 في المائة أو أكثر من مجموع العمالة. وقد أقصي تاريخياً العاملون في هذا القطاع من برامج التأمين الاجتماعي، ما يزيد من خطر وقوعهم في براثن الفقر. وقد سعت الإصلاحات الأخيرة لسياسة الحماية الاجتماعية إلى الوصول إلى السكان الذين جرى إقصاؤهم سابقاً من خلال وضع برامج للمخصصات النقدية، وتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي لتشمل فئات جديدة من العمال. إلا أن الرياح جرت عكس التوقعات، حيث أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة، وتفاقم الضعف.

◆ **عملت البلدان العربية المتوسطة الدخل على توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية من خلال الوسائل القائمة وغير القائمة على الاشتراكات على حد سواء**، إلا أن الجهود التي بذلتها لضمّ العاملين في القطاعات غير النظامية لا تزال غير كافية. ونفذت عدة بلدان، من بينها **الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، ومصر، والمغرب** إصلاحات تخوّل العاملين في القطاعات غير النظامية والعاملين في القطاعات غير المشمولة بالتغطية الاستفادة من برامج التأمين الاجتماعي. غير أن معدل استيعاب هذه التدابير كان ضعيفاً في الكثير من الأحيان بسبب عوامل شتى، بما في ذلك نقص المعلومات، وعدم كفاية الإنفاذ، وفرضية وجود تعقيدات في الامتثال. وسعت آليات على غرار المساهمة المهنية الموحّدة في **المغرب** أو برنامج "استدامة ++" في **الأردن** إلى تبسيط إجراءات المساهمة في نُظُم التأمين الاجتماعي وتفكيك القيود التي تحول دون يسر الكلفة. وأدت جهود أخرى إلى زيادة تطبيق النُّظُم القائمة على الاشتراكات للحصول على مستحقات قصيرة الأجل، وهي تضم إقرار التأمين ضد البطالة وتأمين الأمومة مؤخراً للعاملين في القطاع الخاص في **العراق**[20]، واتخاذ تدابير في **الأردن** لتوسيع نطاق تأمين الأمومة بحيث يشمل رعاية الأطفال[21].

اتسعت تغطية الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في البلدان المتوسطة الدخل. واستخدمت جميع البلدان المخصصات النقدية التي تستهدف فئات محددة، وترتبط أحياناً بأهداف أخرى للسياسات الاجتماعية. ويمثل برنامج "تكافل وكرامة" في **مصر**، الذي استفادت منه بحلول منتصف عام 2023 نحو 4.6 مليون أسرة تضمّ 20 مليون شخص، أفضل مثال على هذه الجهود. ويقدّم برنامج "كرامة" مخصصات غير مشروطة للأيتام ذوي الدخل المنخفض، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، فيما المخصصات التي يقدّمها برنامج "تكافل" خاضعة لشروط. ولا يعتبر الأطفال مؤهلين للاستفادة من برنامج "تكافل" إلا في حال التحقوا بالمدرسة بنسبة 80 في المائة من الوقت على الأقل، وخضعوا لأربع زيارات صحية في السنة، وشاركهم والداهم جلسات التدريب على النظافة والتغذية. ويستهدف برنامج «تيسير» للمخصصات المالية في **المغرب** العائلات التي لديها أطفال في سن المدرسة، ويفرض عليها الالتزام بمعايير للمواظبة على الدراسة من أجل المحافظة على استيفائها لشروط الأهلية. وفي إطار برامج أخرى، على غرار برنامج المخصصات النقدية الموحدة التابع لصندوق المعونة الوطنية في **الأردن**، والبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً والمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في **لبنان**، والبرنامج الوطني للتحويلات النقدية في **فلسطين**، يحصل المستفيدون المؤهّلون على مجموعة من المستحقات قد تشمل التأمين، والإعفاء من الرسوم المدرسية، وغيرها من أشكال الدعم. ودعمت البرامج غير القائمة على الاشتراكات تغطية حالات طارئة أخرى متعلقة بدورة الحياة، مثل بدل العجز الوطني في **لبنان** (القسم التالي حول سياسات عدم إهمال أحد)، أو السياسات الرامية إلى إعطاء الأولوية لتغطية ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من خلال صرف المخصصات الاجتماعية المستهدفة في **فلسطين**[22].

◆ **عززت عدة بلدان متوسطة الدخل إدارة واتساق نُظُم الحماية الاجتماعية لديها**، وقد أدى توسيع نطاقها على نحو عشوائي تاريخياً إلى ظهور مجموعة متنوعة من الصناديق والبرامج التي تقدم المستحقات لفئات مختارة من العمال. وسعت بلدان من بينها **الجزائر، ومصر، والمغرب** إلى ترشيد نُظُم الحماية الاجتماعية لديها وتحسين إدارتها عن طريق جمع الخطط ضمن نُظُم أوسع.

وفيما تقوم البلدان في هذه المجموعة بإصلاح النُّظُم القائمة على الإعانات محبّذة نهجاً للمساعدة الاجتماعية أكثر استهدافاً لفئات محددة، استثمر العديد منها، بما فيها الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب في تحسين إدارة المعلومات بطرق منها وضع سجلات موحدة ومعرفات فريدة من أجل تسهيل تحديد المستفيدين، وتسريع عمليات تقييم طلبات الحصول على المستحقات، ومراجعة أهلية مقدمي هذه الطلبات، والسماح للمسؤولين بالتحقق من المستفيدين في جميع البرامج المدرجة.


©Bruno/stock.adobe.com

المغرب: إصلاحات الحماية الاجتماعية لمكافحة الفقر

في عام 2021، أطلق المغرب بموجب القانون الإطار رقم 09.21 إصلاحاً شاملاً لنظام الحماية الاجتماعية يجمع بين زيادة شروط الأهلية للتغطية القائمة على الاشتراكات، والإعانات المقدمة للأشخاص الذين يعيشون دون عتبات الدخل المحددة، ويعتمد نهجاً تدريجياً لتحقيق التغطية الشاملة للحماية الاجتماعية بحلول عام 2025 عن طريق خطوات تشمل:

توسيع نطاق تغطية التأمين الصحي الإلزامي لتشمل 22 مليون مستفيد إضافي، بما في ذلك الفئات الضعيفة المشمولة بالتأمين المدعوم، والعاملون لحسابهم الخاص، والمهنيون الذين لا يتقاضون رواتب.

- تعميم مخصصات الأسر على الأسر المعيشية غير المستفيدة حالياً من هذا البرنامج، ما يؤدي إلى توسيع نطاق التغطية لتشمل ما يقدر بنحو 7 مليون طفل.
- توسيع نطاق تغطية المعاشات التقاعدية لتشمل 5 مليون شخص إضافي عن طريق إدراج المهنيين العاملين لحسابهم الخاص والعديد من العاملين في القطاع غير النظامي.
- توسيع شروط الأهلية للاستفادة من تغطية التأمين ضد البطالة.

ويؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى تعزيز المنعة في مواجهة المخاطر الرئيسية لدورة الحياة إلى حد كبير، وإنشاء شبكة أمان ضرورية لحماية الناس من الوقوع في براثن الفقر.

المصدر: ILO, Social Protection Country Profile, Morocco.

◆ **اعتمدت بلدان عدة متوسطة الدخل سياسات تهدف إلى تحسين أداء سوق العمل في إطار الجهود التي تبذلها للحد من الفقر، غير أن الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة قلّص إمكانية تحقيق هذه السياسات نتائج واسعة النطاق.** وتوفر برامج النقد لقاء العمل في كل من **الجزائر، وفلسطين، ومصر، والمغرب** فرص عمل مؤقتة في مشاريع الأشغال العامة للمرشحين المؤهلين. وأدرجت بعض البلدان تنمية المهارات، والتدريب المهني، وبرامج مساعدة الباحثين عن عمل، ومبادرات التمويل البالغ الصغر، كأدوات للتمكين الاقتصادي ضمن استراتيجيات الحد من الفقر. ومن الأمثلة على ذلك برامج التمكين الاقتصادي التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي في **مصر**، والاستراتيجيات الوطنية لتشغيل الشباب وتمكينهم في **الأردن**، واستراتيجية القطب الاجتماعي في **المغرب**، والمؤسسة الوطنية للتمكين الاقتصادي في **فلسطين**.

◆ **في البلدان المتوسطة الدخل، تكثر البرامج التي تركّز على المناطق المحرومة من الخدمات، بما في ذلك المناطق الريفية، والأحياء الفقيرة، والمناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر، ولكن الصعوبات لا تزال قائمة أمام توسيع نطاق هذه الجهود وضمان عدم إهمال السكان المستهدفين.** وتشمل برامج التنمية الريفية الرئيسية سياسة التجديد الريفي في الجزائر، وبرنامج "حياة كريمة" في **مصر**، وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في المناطق الريفية في **المغرب**. وتقضي التدابير المشتركة المتخذة في إطار هذه البرامج بزيادة الموارد المخصصة لتطوير البنية الأساسية؛ وتعزيز إمدادات المياه والصرف الصحي والطاقة؛ والاستثمار في إتاحة الحصول على خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم، وتحسين جودتها. ويهدف مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل في **الأردن**، ومشاريع التنمية الريفية في **تونس** إلى زيادة الدخل الريفي عن طريق زيادة فرص الحصول على التمويل، وإدماج المزارعين في سلاسل القيمة، واستحداث فرص عمل. وسعت كل من **تونس، والجزائر، ومصر، والمغرب** إلى التصدي للفقر في المناطق الحضرية بوضع استراتيجيات لدعم الإسكان الاجتماعي، أو تسهيل رفع مستوى المساكن للقضاء على الأحياء الفقيرة (الفصل الخاص بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة).

3. أقل البلدان العربية نمواً

استفحل الفقر في **أقل البلدان العربية نمواً** بوتيرة أسرع مما هي عليه في المنطقة ككل. وفي عام 2019، كان نحو 35.1 في المائة من السكان يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم، مقارنة بنسبة 14.4 في المائة في عام 2010[23]. وكثيراً ما يتجلى الفقر في هذه البلدان بأوجه الحرمان الشديد، بما في ذلك الافتقار إلى فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي والمنافع الأساسية، ويتسم عموماً بفجوات عميقة بين الريف والحضر. وتشمل التحديات المتفاقمة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات البطالة، وزيادة ملحوظة للتضخم مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة. ومما يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر التحديات المتعلقة بالإدارة المالية، والأعباء الهائلة لخدمة الديون التي تقلّص الموارد المخصصة لبرامج الحد من الفقر. وتكثر احتياجات أقل البلدان نمواً في المنطقة في مجال الحماية الاجتماعية نتيجةً لارتفاع مستويات الفقر والنزوح التي غالباً ما تتفاقم بسبب عدم الاستقرار السياسي والكوارث المرتبطة بالمناخ مثل حالات الجفاف.

◆ **أعطت أقل البلدان نمواً الأولوية لبرامج المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في إطار جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر. وتمثّل برامج المساعدة النقدية على وجه الخصوص حجر الزاوية التي تقوم عليه استراتيجيات الحماية الاجتماعية القصيرة والمتوسطة الأجل**، وتستهدف في معظمها فئات محددة معرّضة للخطر، مثل الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المقرر إدخال تحسينات على النُّظُم القائمة على الاشتراكات في مراحل لاحقة. وأعطت أقل البلدان نمواً مزيداً من الأولوية لتعميم التغطية الصحية الأساسية، وقد سنّ معظمها، بما فيها **جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا** تشريعات تضمن حصول الجميع على الخدمات الصحية.

وتتسم برامج التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات بمعدلات تغطية منخفضة خارج القطاع العام بسبب ارتفاع مستويات البطالة والعمالة غير النظامية، ومحدودية إمكانية إنفاذ اشتراكات أصحاب العمل من القطاع الخاص.

◆ **تركّز أقل البلدان نمواً في معظمها على المناطق الريفية والقطاع الزراعي، ضمن أولويات أخرى، في خططها الرامية إلى الحد من الفقر أو توسيع نطاق الحماية الاجتماعية.** وقد اتخذ العديد منها تدابير لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الزراعة أو سكان الريف بشكل عام، كما رأينا في **جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، واليمن**. وأطلقت بلدان أخرى برامج للتمكين الاقتصادي، على غرار نظام Toumze في **موريتانيا** الذي يزوّد الأسر الريفية الفقيرة بأصول الثروة الحيوانية، والصندوق المتجدد لتمكين المرأة الريفية في **السودان** الذي يوفر للنساء المؤهلات فرص التدريب والحصول على التمويل البالغ الصغر. ويؤكد التركيز على التنمية الزراعية أهمية الدور الذي يضطلع به قطاع الزراعة في مجال الأمن الغذائي والحد من الفقر، لا سيّما وأن نحو 60 في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية. ويوظف هذا القطاع بشكل عام ما بين 25 و40 في المائة من القوة العاملة في أقل البلدان نمواً.

◆ **خصصت أقل البلدان نمواً في معظمها استراتيجيات للحد من الفقر والحماية الاجتماعية. ويدرك الكثيرون كيف يؤثر تغيُّر المناخ والتدهور البيئي على قابلية التأثر والنزوح.** وتقدم أحدث استراتيجيات الحماية الاجتماعية في **جزر القمر** (2014)، **وجيبوتي** (2018-2022)، **والصومال** (2019)، **وموريتانيا** (2013) تحليلات أو أهدافاً تتعلق بقابلية التأثر بتغيُّر المناخ، وقد أدرجت **موريتانيا** "الأمن الغذائي والتغذية والبيئة وتغيُّر المناخ" كمحور أول في استراتيجيتها. وفي آخر ما وضعه كل من **جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا** من خطط إنمائية وطنية واستراتيجيات للحد من الفقر، يعتبر العمل المناخي جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، ما يشير إلى شدة قابلية تأثر هذه البلدان بتغيُّر المناخ.

4. البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار

تواجه البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار[24] صعوبات متفاقمة في التخفيف من حدة الفقر، حيث يُحدث العنف والنزوح وضعف المؤسسات أزمات إنسانية تتسم بانهيار سبل العيش، وتدمير البنية الأساسية للخدمات. ويتفاقم الفقر النقدي في مثل هذه الظروف بسبب النزوح، والبطالة، والمجاعة، والمرض، وتعثّر تنمية رأس المال البشري، فتتأتى عنه عواقب قد تطول لعقود. وإزاء هذه الصعوبات، تكافح هذه البلدان من أجل تمويل البرامج الاجتماعية على نحو كافٍ، فيما تبقى التغطية الفعالة في مجال الحماية الاجتماعية محدودة. وتبرز الحاجة إلى اعتماد نُهُج مرنة ومستجيبة للصدمات ومبتكرة في مجالي الحد من الفقر والحماية الاجتماعية من أجل التخفيف من حالات الحرمان على أثر الصراعات. ويشكل نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إطاراً شاملاً من شأنه توجيه الموارد والخدمات، ولكن ينبغي تفعيله والاستفادة منه بشكل أكبر (الفصل الخاص بالهدف 16).

◆ **ركزت الجهود المبذولة للتصدي للفقر في المناطق التي تشهد صراعات في المقام الأول على توفير الإغاثة النقدية أو العينية للفئات السكانية الضعيفة، على الرغم من محدودية القدرة على الاستهداف وعدم كفاية المستحقات عموماً.** وقد كافحت البلدان التي تشهد صراعات من أجل تمويل البرامج التي من شأنها أن تلبّي الاحتياجات الهائلة للسكان المتأثرين بالأزمات. وتؤدي الجهات المانحة الدولية دوراً فاعلاً في مجال الحماية الاجتماعية في البلدان المتأثرة بالصراعات وبحالات عدم الاستقرار، سواء لجهة تمويل البرامج التي تديرها الحكومات، أو لجهة تنفيذ نُظُم المساعدة الاجتماعية الإنسانية الموازية. ويوفّر هذا الدعم التمويل والمساعدة الحيوية للأفراد والأسر المعرضين للمخاطر، لكنّ غياب التنسيق بين الشركاء في التنمية غالباً ما يؤدي إلى تجزئة الحماية الاجتماعية بحيث يغلب عليها التداخل في البرامج، والنقص في تتبع المستفيدين، والتقلبات في مستويات التمويل والقدرة على التغطية. وغالباً ما تفتقر الجهود الإنسانية والنُظُم الوطنية للحماية الاجتماعية إلى المواءمة. وقد لوحظ ذلك في إطار برامج مساعدة اللاجئين في **الأردن ولبنان**[25]، والاستجابات الإنسانية في **اليمن**[26]، من بين حالات أخرى.

◆ **تواجه البلدان المتأثرة بالصراعات وبحالات عدم الاستقرار العديد من التحديات العملية في إيصال المساعدة إلى المحتاجين. كما أنها غالباً ما تواجه صعوبات في اعتماد الإصلاحات أو تحديث سجلات المستفيدين بسبب حالات عدم الاستقرار أو الجمود السياسي.** وتسجّل هذه البلدان أدنى معدلات تغطية في مجال الحماية الاجتماعية، وتعاني من صعوبات في ظل تزايد الاحتياجات إلى المساعدة، واتساع موجات النزوح التي تعقّد عملية تحديد المستفيدين، وغياب السيطرة الفعالة على المناطق الجغرافية مما يؤدي إلى إقصاء شرائح واسعة من التغطية، وتدمير البنية الأساسية التي تُستخدم عادةً لتقديم الخدمات. وتتفاقم هذه الصعوبات، بفعل التوترات السياسية والصراعات التي تؤخر الإصلاحات أو تعرقلها.

◆ **وفي ظروف عدم الاستقرار والأزمات، تضعف قدرة الحكومات على استخدام النفقات الاجتماعية بفعالية للحد من أوجه عدم المساواة.** وتواجه البلدان التي تعيش هذه الظروف عقبات إضافية تحول دون تمويل الخدمات الاجتماعية وتقديمها، وتؤدي الأزمات إلى خفض الإيرادات، وتحويل الموارد عن النفقات الاجتماعية، وعرقلة تقديم الخدمات العامة وإفساد جودتها. ونتيجةً لذلك، يكثر اللجوء إلى الخدمات الخاصة التي يحصل من خلالها السكان الأكثر ثراءً على فرص يُحرم منها الأكثر فقراً، ما يؤدي إلى اتساع أوجه عدم المساواة[27].

كذلك يؤدي الفساد وسيطرة النخبة على برامج المستحقات إلى إضعاف تأثير الإنفاق الاجتماعي على إعادة التوزيع. وتواجه البلدان المتأثرة بالصراعات والأزمات بعضاً من أشد الصعوبات التي يخلّفها الفساد على الصعيد العالمي، إضافةً إلى ما تواجهه من تحديات بشأن تعبئة الموارد. وتحلّ البلدان العربية في مرتبة أقل من سواها في الأداء من حيث شفافية المالية العامة، ولديها عموماً ضوابط ضعيفة على كشوف المرتبات وعمليات الشراء[28]. وبالتالي، تبقى النفقات عرضةً لسيطرة النخبة، والتوجيه الخاطئ، والاسترباح. وتجني الفوائدَ الجهاتُ الفاعلة صاحبة العلاقات المميزة، وهذا يثبِط أي أثر يحدّ من الفقر.

- **بالإضافة إلى إعادة بناء البنية الأساسية المادية، لا بد من إتمام المصالحة الوطنية وإعادة إنشاء الخدمات العامة لتحقيق تعافٍ دائم بعد انتهاء الصراع.** وفي **الجمهورية العربية السورية**[29]، **والصومال**[30]، **والعراق**[31]، تهدف خطط إعادة الإعمار إلى تسهيل التعافي من الأضرار الجسيمة. وتتضمن الخطط الثلاث ركائز تتعلق بإعادة تأهيل البنية الأساسية أو استبدالها، وتشمل أيضاً تدابير لإتمام المصالحة الوطنية، وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، وإعادة إدماج النازحين داخلياً واللاجئين العائدين، وتحسين الحوكمة للتوصل إلى حلول دائمة تعزز التماسك الاجتماعي، وتهيّئ الظروف للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

دال. وضع سياسات لعدم إهمال أحد

يتطلّب القضاء على الفقر من الحكومات في المنطقة العربية اتخاذ إجراءات لمعالجة عدم المساواة في الحصول على الحقوق الاقتصادية والقضاء على الفوارق بين المناطق، والتصدّي للتحديات الطويلة الأمد التي تواجهها الفئات المعرضة للإهمال. ويجب أن تركز السياسات المتكاملة والشاملة على تحقيق الإنصاف واعتماد الإجراءات اللازمة لمعالجة مسببات عدم المساواة، والتمييز، والتهميش[32]. كما يجب ربط هذه التدابير بالالتزامات الشاملة التي تقضي بتمكين السكان وتوفير الموارد المالية وموارد أخرى من أجل تحقيق الأهداف. ويبحث هذا القسم في بعض العقبات التي تواجهها هذه الفئات من السكان، ويعرض أمثلة على استجابات السياسات.

الجدول 1-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

	**النساء** في المنطقة يواجهن عوائق هيكلية ثقافية وقانونية تحول دون حصولهنّ على فرص اقتصادية، وهنّ أكثر عرضة للبطالة وأقل استفادة من تغطية التأمين الاجتماعي مقارنة بالرجال.	أطلق **الأردن**، في عام 2020، برنامج "رعاية" للحماية الاجتماعية الذي يسعى إلى تمكين الأمهات العاملات والاحتفاظ بهنّ بين القوى العاملة. وهو يقدّم الدعم المالي لرعاية الأطفال لتيسير عودة الأم إلى العمل في نهاية إجازة الأمومة عن طريق تسديد المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مدفوعات مباشرة لمراكز رعاية الأطفال المعتمدة، أو عن طريق حصول الأمهات على إعانات لتدبير رعاية أطفالهنّ في المنزل. كذلك يدعم برنامج "رعاية" الحضانات المسجلة لتغطية مجموعة من التكاليف التشغيلية[أ،ب]. أطلق **السودان**، في عام 2021، خطة ضمان حقوق النساء في ملكية الأراضي للأعوام 2021-2030 من أجل معالجة عدم المساواة في سياسات امتلاك الأراضي وإدارتها، وفي الأعراف التي ترعى نظام الملكية. وتهدف الخطة إلى إصلاح السياسات المتعلقة بالأراضي والزراعة عن طريق اتخاذ تدابير قانونية واجتماعية لمواجهة الأعراف التقليدية التي تنطوي على التمييز وتحد من امتلاك المرأة للأراضي وتحرمها من حقوقها في الإرث[ج].
	**الأطفال** هم أكثر عرضةً للفقر من البالغين[د]، ولكن 20.5 في المائة فقط من مجموع الأسر المعيشية في المنطقة تستفيد من المستحقات النقدية للأسرة[ه]. ويرتبط فقر الأطفال بانخفاض معدلات إكمال الدراسة ومخاطر توافي التداعيات مع توالي الأجيال.	إنَّ برامج المخصصات النقدية التي تشمل الأسر التي لديها أطفال هي أدوات قيّمة للحد من فقر الأطفال ويتم استخدامها بشكل متزايد في المنطقة، ويعتبر برنامج "تكافل" في مصر أفضل مثال على ذلك. والمنحة التي تقدَّم حالياً للزوجات والأطفال في ليبيا هي من أكثر المستحقات لإعانة الأطفال شمولاً، بحيث توفر راتباً شهرياً لأكثر من مليون أسرة. إلا أن الأطفال الذين لا يحملون الجنسية الليبية لا يحصلون على هذه المستحقات، باستثناء المتحدّرين من أم ليبية[ه].

الجدول 1-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد



كبار السن هم عرضة لمخاطر متزايدة تتمثل بانعدام الأمن المالي وتفاقم أوجه الضعف مع تدهور صحتهم. ويعاني كبار السن في المنطقة من تفاوت كبير بينهم لأن الكثيرين لا يتقاضون معاشات تقاعدية، ولا سيّما أولئك الذين لم يشتركوا في خطط معاشات التقاعد، ونسبة كبيرة منهم من النساء[ذ]. ولا يتقاضى سوى 37.2 في المائة من الذين تجاوزوا سن التقاعد القانوني معاشاً تقاعدياً، أي أقل من نصف المتوسط العالمي لمعدل التغطية[ح]. وفي حين أدى التضخم إلى تآكل قيمة المخصصات النقدية والمعاشات التقاعدية، تفتقر معظم البلدان العربية إلى آليات مؤشرات الأجور التي من شأنها التعويض عن انخفاض القوة الشرائية.

تُعتبر **عُمان** من البلدان العربية القليلة التي تصرف معاشات اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات لكبار السن عبر برنامج مستحقات الشيخوخة. وتسهم مثل هذه التدابير بشكل كبير في ضمان الحصول على دخل في سن الشيخوخة، ولا سيّما للنساء، لأنها تؤمن الدخل بغض النظر عن الوضع العائلي أو الوظيفي السابق[ط]. ويوفّر معاش الشيخوخة الشامل الجديد والممول من ميزانية الدولة كجزء من إصلاح الحماية الاجتماعية في عُمان مبلغاً قدره 300 دولار شهرياً لجميع العُمانيين من الفئة العمرية 60 سنة وما فوق. وأدت الإصلاحات الإضافية إلى توحيد معاشات التأمين الاجتماعي لكل من كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والورثة بهدف تنظيم خطط معاشات التقاعد القائمة على الاشتراكات، ومواءمة شروط الأهلية وصِيَغ المستحقات[ي].



العاملون في القطاع غير النظامي يفتقرون إلى الحماية التي تحصل عليها القوى العاملة النظامية، ويتقاضون عموماً أجوراً أقل، وكثيراً ما لا تشملهم نُظُم الحماية الاجتماعية.

أطلقت **تونس** مجموعة متنوعة من البرامج لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل فئات جديدة من المستفيدين، ومنهم العاملون لحسابهم الخاص، والعاملون في الزراعة، والعمال ذوو الدخل المنخفض، والفنانون. وقد وضعت هذه البرامج عن طريق إجراء عمليات تشاورية مع أصحاب المصلحة المستهدفين لتكييف نُظُم الاشتراكات والمستحقات مع احتياجات فئات مهنية محددة. ونتيجةً لذلك، حققت تونس معدلات تغطية عالية نسبياً للعاملين في القطاع غير النظامي، بحيث بات 81 في المائة من السكان يستفيدون من التأمين الصحي القائم على الاشتراكات، و61 في المائة من العمال يساهمون في خطط معاشات التقاعد على الرغم من ارتفاع مستويات العمالة غير النظامية[ك].

أطلق **الأردن** صندوق "استدامة++" في عام 2022 لمعالجة الفجوات الهيكلية في تغطية الحماية الاجتماعية وتسهيل تسجيل العاملين في القطاع غير النظامي في نظام الضمان الاجتماعي. ويقدّم هذا الصندوق مزايا التغطية للمشتركين في البرنامج، ودعماً للدخل القصير الأجل، وإعانات الاشتراكات للعاملين في القطاع غير النظامي. وقد استُهدف مجموعة متنوعة من الفئات في العمالة غير النظامية، بما في ذلك العاملون في الزراعة، والمرشدون السياحيون، وسائقو سيارات الأجرة، والعاملون لحسابهم الخاص. والجدير بالذكر أن المستحقات التي يمنحها برنامج "استدامة++" متاحة للعمال غير الأردنيين، وقد نُظمت حملات التوعية لتشجيع النساء واللاجئين على الانضمام إليه[ل].

الجدول 1-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون عوائق مادية واجتماعية وحواجز مؤسسية ويعانون بسببها من الإقصاء وارتفاع معدلات الفقر في صفوفهم، بما في ذلك التمييز، وعدم كفاية الدعم الاجتماعي، ومحدودية الحصول على التعليم وفرص العمل، مقارنةً بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة.	أطلق **لبنان** مؤخراً برنامج البدل النقدي للأشخاص ذوي الاعاقة، وهو منحة اجتماعية تقدم دعماً شهرياً لدخل الأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدتهم إزاء الارتفاع في معدلات الفقر والزيادة في تكاليف المعيشة مقارنةً بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة. ويستهدف هذا البرنامج أساساً الشباب من الفئة العمرية 18-28 سنة لدعمهم في الانتقال إلى مرحلة التعليم العالي أو الانضمام إلى سوق العمل. ومن المقرر توسيع نطاق هذا البرنامج تدريجياً ليشمل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة[م].
سكان المناطق الريفية والنائية عموماً هم أقل حظاً من سكان المناطق الحضرية في الحصول على فرص عمل جيدة، ولا تتاح لهم بالقدر الكافي إمكانية الوصول إلى البنية الأساسية مثل شبكات الكهرباء والمياه، ويضطرون في الكثير من الأحيان إلى اجتياز مسافات طويلة للالتحاق بالمدارس أو الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وفي بعض البلدان، تزيد معدلات الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية بأربعة أضعاف عنها في المناطق الحضرية[ن].	أطلق **المغرب** العديد من المبادرات المخصصة للحد من الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، والتي تسترشد إلى حد كبير ببرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الذي يستهدف 12 منطقة باستثمارات عامة إجمالية تناهز قيمتها 50 مليار درهم مغربي. ويهدف البرنامج إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات التعليمية والصحية من خلال بناء المرافق أو تجديدها، ويشمل استثمارات في البنية الأساسية لتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب، والكهرباء، والطرق المعبدة في المناطق الريفية[س].
النازحون داخليّاً واللاجئون هم غالباً من أفقر الفئات في المنطقة. ويواجه العديد منهم التمييز في مجتمعاتهم الجديدة، بما في ذلك الاقصاء من الخدمات العامة، بعد أن فقدوا مدخراتهم وأصولهم.	عانى **العراق** عقوداً من الصراع الذي خلّف نحو 1.2 مليون نازح داخلياً[ع]. ولا تقدّم نُظُم الحماية الاجتماعية ما يكفي من الخدمات للنازحين داخلياً الذين يواجهون عوائق تحول دون حصولهم على الخدمات، وترتفع معدلات البطالة في صفوفهم مقارنة بالسكان غير النازحين. وفي عام 2023، اتخذ العراق خطوات لتقييم أهليّة النازحين داخلياً لانضمامهم مجدداً إلى برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، وذلك عن طريق إجراء زيارات منزلية في المخيمات لتحديد المستفيدين وتسجيلهم في برامج المخصصات النقدية الشهرية[ف].

الجدول 1-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

العمال المهاجرون يواجهون عادةً صعوبات تعرّضهم للفقر، بما في ذلك التمييز في القانون من حيث حقوق العمل والحد الأدنى للأجور، والتعرض للاستغلال وسوء المعاملة من أصحاب العمل، والإقصاء من نُظُم الحماية الاجتماعية.

أدرجت **الجزائر**، وهي من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (1949)، مبدأ عدم التمييز في العديد من سياسات العمل. فهي تطبّق الحد الأدنى الوطني للأجور على جميع العمال بغض النظر عن جنسيّتهم، وينص قانون التأمين الاجتماعي فيها على توسيع نطاق التغطية لتشمل العمال الأجانب (بما في ذلك عاملات المنازل) بالتساوي مع الموظفين الجزائريين[ص].

أعادت إصلاحات الحماية الاجتماعية الشاملة التي اعتمدتها **عُمان** في عام 2023 هيكلة البرامج القائمة، وأدرجت فيها مستحقات جديدة، وأقرّت حصول غير العُمانيين على عدة أشكال من التغطية. ويحلّ الإصلاح تدريجياً محلّ النُظُم القائمة على قوانين هشة ترعى مسؤولية أصحاب العمل، بحيث توفّر برامج التأمين الاجتماعي الوطنية التغطية للأمومة والأبوة، والمرض والإصابة. ويُستبدل نظام تعويضات نهاية الخدمة بصندوق ادخار جديد لمستحقات التقاعد، والوفاة، والعجز[ق].

أ. ILO, 2020.
ب. ISSA, 2022.
خ. The Sudan, Ministry of Agriculture and IGAD, 2022.
د. للاطلاع على الأرقام التوضيحية، يمكن مراجعة الموجزات القطرية على منصة البنك الدولي لمكافحة الفقر وعدم المساواة Poverty and Inequality Platform.
ه. ILOSTAT Explorer, SDG Indicator 1.31 – Proportion of population covered by social protection floors/systems. 2020 data accessed on 25 July 2023.
و. IPC-IG, 2022.
ز. ESCWA, 2022a.
ح. ILOSTAT Explorer, SDG Indicator 1.3.1 – Proportion of population covered by social protection floors/systems. 2020 data accessed on 25 July 2023.
ط. ILO, 2021.
ي. ILO, 2023c.
ك. ILO, 2021.
ل. ILO, 2022 and 2023a.
م. UNICEF, 2023.
ن. ESCWA and others, 2023.
س. Stratégie nationale pour le développement rural.
ع. بيانات من مركز رصد النزوح الداخلي، منقولة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أداة البحث عن بيانات اللاجئين Refugee Data Finder. استُرجعت في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
ف. ILO, 2023f.
ص. ILO, 2023b.
ق. ILO, 2023c.

هاء. مشهد التمويل

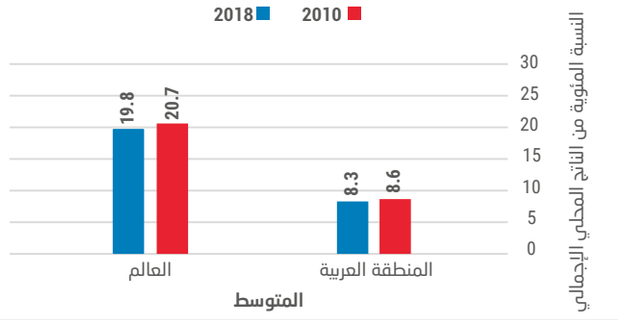
يرتبط مشهد التمويل في إطار الهدف 1 ارتباطاً وثيقاً بالقضايا المتعلقة بالهدفين 10 و16. ويتطلب إحراز التقدم من الحكومات في المنطقة العربية معالجة القضايا المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية (بطرق منها إنشاء نُظُم ضريبية منصفة وفعالة، والتصدّي للتدفقات المالية غير المشروعة)، وبالعجز المؤسسي والحوكمة (مثل القضاء على الفساد وزيادة الشفافية في الإدارات العامة). كما يتطلب التقدم على هذا المسار خيارات بشأن الميزانية تهدف إلى تحويل الموارد نحو الاستثمارات الداعمة للتنمية، كالانتقال من الإنفاق العسكري إلى الاستثمارات في رأس المال البشري.

ويؤدي الإنفاق الاجتماعي العام دوراً حاسماً في الحد من الفقر وتنمية رأس المال البشري، ويشمل الاستثمارات في الصحة، والتعليم، والمجتمعات المحلية، والآفاق الاقتصادية للسكان، والأمن المالي. فالنفقات الاجتماعية لا تعزز رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية فحسب، بل تسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في تعزيز الحراك الاجتماعي، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحفيز التنمية.

ومع ذلك، لا يستخدم الإنفاق الاجتماعي في المنطقة بما يكفي ليكون وسيلة لمكافحة الفقر ودفع عجلة التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن إجمالي الإنفاق العام (البالغ 34.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) يقارب المتوسط العالمي (35.7 في المائة)، تسجل البلدان العربية نقصاً كبيراً في الإنفاق على الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، مقارنةً بسائر أنحاء العالم. ويبلغ هذا الإنفاق 8.3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي مقابل المتوسط العالمي البالغ 19.8 في المائة. ويعزى

هذا التفاوت جزئياً إلى الإنفاق الكبير غير المتناسب على أولويات أخرى، مثل الإنفاق على القوات العسكرية وقوات الشرطة، أو دعم الطاقة. ويوجه نحو 80 في المائة من مجموع النفقات الاجتماعية إلى الإنفاق الاستهلاكي الجاري على الرواتب والإعانات، ما يؤدي إلى تحقيق عوائد منخفضة من حيث تحسين الإنتاجية، مقارنة ببدائل أخرى مثل الإنفاق على برامج التشغيل، أو التأمين الاجتماعي، أو التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، ويسهم في ارتفاع مستويات الديون.

الشكل 1-1
الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية



المصدر: ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022a.

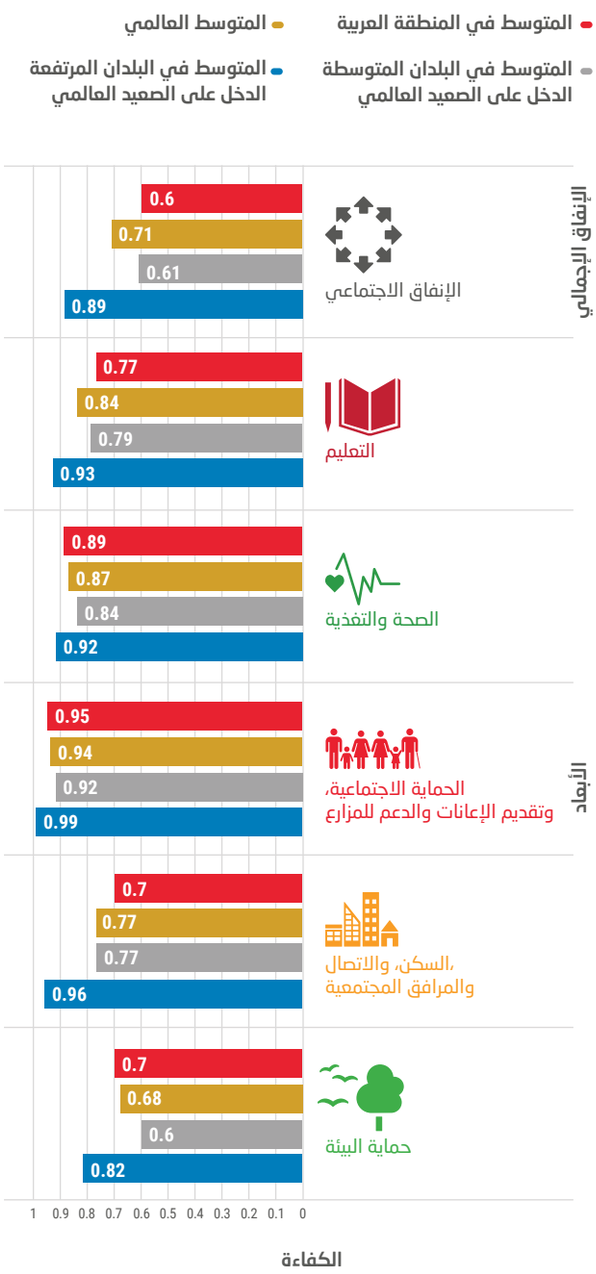
الإنفاق الاجتماعي في البلدان العربية هو أدنى بكثير من المتوسط العالمي. والواقع أن الهياكل الأساسية لتعبئة الموارد الضرورية تنازلية إلى حد كبير، وتعتمد على الضرائب غير المباشرة التي تحمّل الأسر الفقيرة وأسر الطبقة الوسطى عبئاً أكبر مقارنة بالأسر الغنية. وضرائب الدخل كحصة من مجموع الإيرادات الضريبية منخفضة، لا تتجاوز عموماً 20 في المائة، في حين أن الضرائب على الممتلكات والثروة غائبة أو ضئيلة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني النُّظُم الضريبية العربية من تسرب كبير يفقدها 7.5 مليار دولار سنوياً بسبب سوء استخدام ضريبة أرباح الشركات. ونتيجة لذلك، تبلغ الإيرادات الضريبية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي 8 في المائة فقط على الصعيد الإقليمي، مقارنة بمقدار 18 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل على الصعيد العالمي.

وفي ظل تقلص الحيز المالي في معظم البلدان، لا بد من اعتماد استراتيجيات لتعبئة الموارد تركز على النُّظُم الضريبية التصاعدية والفعالة من أجل جمع الأموال اللازمة لوضع برامج اجتماعية قوية من شأنها التصدي للفقر وعدم المساواة. كذلك لا بد من زيادة تحصيل الضرائب، وإعادة تقييم القواعد الضريبية، وتعزيز الإنصاف والتدرّج الضريبي، ومعالجة أوجه القصور التي تشوب النظام الضريبي. ويجب أن تترافق هذه الجهود مع إجراء تحسينات في الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة، والإسكان، والتعليم، من أجل كسب ثقة دافعي الضرائب وتأييدهم، والحد من التهرب الضريبي. ويمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 10 لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع.

المصادر: ESCWA, 2021b, 2022b; ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022a.

وبالإضافة إلى الانخفاض النسبي في تخصيص الموارد، لا ترقى المنطقة العربية إلى المتوسطات العالمية لكفاءة الإنفاق الاجتماعي التي تقاس بالنتائج المحققة لكل دولار مستثمر. وتحقق الجهود الشاملة الرامية إلى تعزيز إدارة الإنفاق العام واتخاذ قرارات استثمارية تستند إلى البيانات نتائج أفضل في مجالات حيوية مثل الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، حتى بدون موارد إضافية. ويفضي تحسين الإدارة إلى تقديم خدمات عامة عالية الجودة وشاملة تنتج تأثيرات تحويلية، وتتيح الفرص للفئات المهمشة[33].

الشكل 1-2
كفاءة الإنفاق الاجتماعي



المصدر: ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022a.

واو. الأبعاد الإقليمية

تنفذ سياسات الحد من الفقر والحماية الاجتماعية بشكل أساسي على الصعيد الوطني، إلا أن إمكانات التعاون الإقليمي جديرة بأن تؤخذ في الحسبان. فالبلدان العربية تحظى بالعديد من الفرص للتعاون الإقليمي من أجل تسريع التقدم في تحقيق الهدف 1، ومن بينها:

- **إنشاء سبل لتجميع الموارد، مثل صندوق إقليمي للتضامن، لضمان تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق للجميع.** ويؤدي تضافر الجهود إلى دعم التمويل المستدام من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية والتصدي لنقص الأغذية في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات. وتعدّ قدرة هذه البلدان على جمع الموارد عن طريق فرض الضرائب التصاعدية محدودة نظراً لانخفاض المستويات العامة للثروة والدخل. ومع ذلك، تحظى المنطقة بما يكفي من الثروات لتقديم مساهمات كبيرة كفيلة بتلبية هذه الاحتياجات. فقد أشارت التقديرات في عام 2019 إلى أن فرض ضريبة تضامن بنسبة 0.6 في المائة فقط على الثروة التي يملكها أغنى 10 في المائة من السكان في المنطقة يؤدي إلى جمع ما يكفي من الأموال لسد فجوة الفقر في أقل البلدان نمواً وفي الجمهورية العربية السورية[34].

- **توسيع نُظُم الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم، بطرق منها إبرام اتفاق تنسيق إقليمي بشأن الضمان الاجتماعي.** فالمنطقة العربية تستضيف أكثر من 40 مليون مهاجر ولاجئ[35] يتعرض العديد منهم لخطر الفقر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، مع محدودية أو عدم إمكانية وصولهم إلى نُظُم الحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات الحكومية الحيوية. وتمثّل الاتفاقات الدولية على غرار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية[36]، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي (1952) والمساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) (1962)، وتوصية منظمة العمل الدولية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية (2012) لإرساء نُظُم غير تمييزية، نقاط انطلاق مفيدة لضمان حقوق المهاجرين في الاستفادة من تغطية الحماية الاجتماعية[37].

وتيسّر إمكانية تحويل مستحقات التأمين الاجتماعي التنقل الدولي للعمال، وتتيح الاستفادة من التنويع الاقتصادي، والمحافظة على أمن العمال الاقتصادي، وتكفل التغطية لمن يعمل منهم خارج بلده. واستناداً إلى تجارب بلدان مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال، يؤدي إبرام اتفاق متعدد الأطراف بشأن الضمان الاجتماعي إلى تسهيل هذه الإمكانية وتعزيز حق العمال في الحماية الاجتماعية[38].

- **تنظيم الشراكات الإنمائية لتعزيز القدرات الوطنية على تقديم الخدمات، من خلال إنشاء سجلات اجتماعية.** تسهّل المنتديات الإقليمية، كمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الاجتماعية، تبادل المعلومات والتعاون من أجل التوصل إلى حلول من شأنها تحسين تغطية نُظُم الحماية الاجتماعية واستجابتها للصدمات، وتثبيت استقرارها المالي، وتطوير إدارتها[39]. ويعدّ إعلان المنتدى الوزاري لعام 2021 بشأن مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية من المحطات المرجعية، بحيث التزم وزراء الشؤون الاجتماعية بالعمل على أربعة محاور للإصلاح، بما في ذلك: تعزيز التغطية من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة؛ بناء منعة نُظُم الحماية الاجتماعية إزاء الصدمات من خلال زيادة الاستجابة للصدمات؛ تحسين تمويل نُظُم الحماية الاجتماعية لتعزيز فعاليتها واستدامتها؛ وتحسين الحوكمة والتنسيق من خلال اعتماد النُّهُج المتكاملة، بطرق منها تعزيز البيانات وجهود الرصد والتقييم، والاستثمار في وضع السجلات، وتعميق المشاركة في الحوار الاجتماعي.



الحواشي

1. ESCWA, forthcoming.
2. ILO, UNICEF and IPC-IG, 2020.
3. ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022b.
4. ESCWA and ILO, 2021.
5. ESCWA, 2023b.
6. Gulf Research Centre, Percentage of nationals and non-nationals in Gulf populations (2020).
7. الزكاة صدقة إلزامية بنسبة 2.5 في المائة يتبرع بها المسلمون الذين تزيد مدخراتهم وثرواتهم عن الحد الأدنى من أجل تمويل المساعدات لفئات محددة من المستفيدين.
8. ILO, 2023c.
9. المرجع نفسه.
10. ILO, 2023d.
11. Clements, 2022.
12. Webster, Moharram and Rosseau, 2019.
13. Gulf Center for Economics and Business Research, 2021.
14. Gulf Labour Markets, Migration and Population Programme, GCC: Number of employed workers and percentage of non-nationals in employed population in GCC countries (2015-2021, private sector). Accessed on 1 December 2023.
15. ILO, 2023h and 2023i.
16. ESCWA, 2021b.
17. ILO, 2023h.
18. في هذا التحليل، تشمل البلدان المتوسطة الدخل الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب.
19. ESCWA and others, 2023.
20. ILO, 2023e.
21. ILO, 2020.
22. ILO, Social Protection, Palestinian Territory, Occupied.
23. المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، استرجع في 11 تموز/يوليو 2023.
24. في هذا التحليل، تشمل البلدان المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، واليمن.
25. ESCWA, 2021b.
26. CALP Network, 2021.
27. ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022b.
28. المرجع نفسه.
29. البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب، "الخطة الاستراتيجية سورية 2030".
30. The National Durable Solutions Strategy (2020-2024) of Somalia.
31. خطة إعادة إعمار العراق والاستثمار.
32. UNDP, 2018.
33. ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022b.
34. ESCWA, 2020.
35. ESCWA, UNHCR and IOM, 2021.
36. الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 195/73.
37. ILO, International Legal Framework for Migrants' Social Protection.
38. ILO, 2023b.
39. ESCWA, 2019.

المراجع

CALP Network (2021). Humanitarian Cash and Social Protection in Yemen.

Clements, S. (2022). Bahrain: social security pension reforms. *WTW*.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2019). Report on the Twelfth Session of the Committee on Social Development. Beirut, 8–9 October.

_____ (2020). Wealth Inequality and Closing the Poverty Gap in Arab Countries: The Case for a Solidarity Wealth Tax.

_____ (2021a). Arab Tax Systems: Tax Revenue Leakages and Tax Challenges Arising from the Digital Economy.

_____ (2021b). The COVID-19 Pandemic in the Arab Region: An Opportunity to Reform Social Protection Systems.

_____ (2022a). Building Forward Better: Social Protection for Older Persons in the Arab Region.

_____ (2022b). Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region, 2020-2021.

_____ (2023b). Poverty in the GCC Countries: 2010–2021 Technical Report.

_____ (forthcoming). Arab Poverty Report: "Trends and Prospects for Reaching SDG 1".

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and International Labour Organization (ILO) (2021). Towards a Productive and Inclusive Path: Job Creation in the Arab Region.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), League of Arab States, and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) (2020). Proposal for a Revised Multidimensional Poverty Index for Arab Countries.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Development Programme (UNDP), and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2022a). Policy Brief – Social Expenditure Monitor for Arab States: Towards Making Budgets More Equitable, Efficient and Effective to Achieve the SDGs.

_____ (2022b). Social Expenditure Monitor for Arab States: Towards Making Budgets More Equitable, Efficient and Effective to Achieve the SDGs.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), and International Organization for Migration (IOM) (2021). Situation Report on International Migration 2021: Building Forward Better for Migrants and Refugees in the Arab Region.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2023). Second Arab Multidimensional Poverty Report.

Gulf Center for Economics and Business Research (2021). GCC Job Naturalization Policies: A Trade-Off Between Productivity and Employment.

International Labour Organization (ILO) (2020). Jordan's maternity protection regulation key step forward. 23 October.

_____ (2021). World Social Protection Report 2020-2022: Regional Companion Report for the Middle East and North Africa (MENA) Region.

_____ (2022). Jordan and ILO sign agreement to support the extension of social security coverage and promote formalization. 24 May.

_____ (2023a). Estidama++ Fund – Extension of Coverage and Formalization in Jordan.

_____ (2023b). Extending social protection to migrant workers in the Arab region: an analysis of existing barriers and good practices in light of international social security standards.

_____ (2023c). Far-reaching reforms in Oman set new benchmark for social protection in the region. 20 July.

_____ (2023d). Ground-breaking reforms in Oman pave the way for a new social protection model in Gulf Cooperation Council Countries. 15 March.

_____ (2023e). Iraq Invests in building a social security system that protects workers. 17 May.

_____ (2023f). Ministry of Labour and Social Affairs to begin assessing Iraqi internally displaced persons and returnees in need of social protection assistance with UN support. 1 February.

_____ (2023g). Reforming End-of-Service Indemnity for Migrant Workers in Member States of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC): Policy Options for the Progressive Realization of International Social Security Standards.

_____ (2023h). Review of National Social Protection Legislation and Legal Frameworks for Migrant Workers in the Gulf Countries.

_____ (2023i). Social Protection for Migrant Workers in Countries of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC): A Regional Mapping of Provisions on Paper and in Practice.

International Labour Organization (ILO), United Nations Children's Fund (UNICEF), and International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) (2020). The role of social protection in young people's transition to work in the Middle East and North Africa. Research Report, No. 41.

International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) (2022). A mapping of Libya's social protection sector. Working Paper, No. 194.

International Social Security Association (ISSA) (2022). Promoting inclusive growth and social cohesion. In Priorities for Social Security: *Trends, Challenges and Solutions – Asia and the Pacific*, chapter 4.

The Sudan, Ministry of Agriculture, and Intergovernmental Authority on Development (IGAD) (2022). Sudan Women's Land Rights Agenda 2021-2030.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2023). The Ministry of Social Affairs introduces a social protection programme for people with disabilities in Lebanon. 26 April.

United Nations Development Programme (UNDP) (2018). What Does It Mean to Leave No One Behind?

Webster, F., A. Moharram and S. Rosseau (2019). Saudi Arabia's 'Strategy 2022' Sets Out Pension Reforms. Mercer Law & Policy.





2 القضاء التام على الجوع

الهدف 2

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

ألف. مقدمة

لم تحرز المنطقة العربية التقدّم المطلوب في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وقد سجلت تراجعاً في بلوغ المقاصد المعنية بنقص التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، والسمنة لدى الأطفال، والاستثمار في الزراعة. وإذا كانت البلدان العربية قد أعادت في معظمها توجيه سياساتها نحو تحقيق هذا الهدف خلال العقد الماضي، وحققت تحولات إيجابية نحو الاستدامة المالية والاقتصادية والبيئية، تبقى الثغرات قائمة على مستوى السياسات والتنفيذ. ويتحمّل الأشخاص الذين يعيشون في جيوب الفقر وفي خضمّ الصراعات العبء الأكبر وما يترتّب عليه من تأثيرات ملحوظة على صحة الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر، بما في ذلك النساء والأطفال. ولم تثبت سياسات الأمن الغذائي فعاليتها في حماية البلدان من الصدمات العالمية والأزمات المتداخلة، ما يؤكد على ضرورة بناء نُظُم غذائية مرنة تستفيد من القدرات الوطنية والإقليمية.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

نقص التغذية مشكلة مزمنة في أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات، ومعدّلاته ثابتة عند مستويات مرتفعة. ففي عام 2021 بلغ معدل انتشار نقص التغذية 41.1 و23.5 في المائة في هاتين المجموعتين تباعاً، مقابل 12 في المائة على مستوى المنطقة ككل.

في عام 2021، عانى ثلث سكان المنطقة العربية من **انعدام الأمن الغذائي** المعتدل أو الشديد. وفي البلدان المتأثرة بالصراعات، ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي من 39.4 في المائة في عام 2014 إلى 45.6 في المائة في عام 2021، أي أكثر من 1.5 أضعاف المتوسط العالمي البالغ 29.3 في المائة.

انخفض معدل **التقزم لدى الأطفال** في جميع أنحاء المنطقة، ولكنه لا يزال مرتفعاً بشكل مثير للقلق في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات. ويقيم أكثر من نصف أطفال المنطقة الذين يعانون من التقزم والبالغ عددهم 10.6 مليون طفل في أقل البلدان نمواً، حيث بلغ معدل انتشار التقزم 31.2 في المائة في عام 2022.

تتزايد **السمنة لدى الأطفال**. ففي عام 2022، ارتفع معدل انتشار السمنة لدى الأطفال دون 5 سنوات إلى 9.5 في المائة، فيما كان 8.8 في المائة في عام 2000، وهو يبلغ حالياً 1.7 أضعاف المتوسط العالمي. وتتزايد السمنة لدى الأطفال بشكل ملحوظ في بلدان المشرق وبلدان مجلس التعاون الخليجي، بينما تميل إلى الانخفاض في بلدان المغرب والبلدان المتأثرة بالصراعات.

يتزايد توفر البيانات الإقليمية المعنية بمعظم مقاصد الهدف 2. ومع ذلك، لا تزال البيانات ناقصة من حيث رصد الإنتاجية والاستدامة في مجال الزراعة، وهما مجالان أساسيان في وضع السياسات على صعيد المنطقة.

سَجّل انتشار **فقر الدم بين النساء غير الحوامل** من الفئة العمرية 15-49 سنة ارتفاعاً بطيئاً في المنطقة من 32.7 في المائة في عام 2015 إلى 33.2 في المائة في عام 2019، بعد أن كان انخفاضه مطرداً بين عامي 2000 و2015. وتثير معدلات انتشار فقر الدم القلق بشكل خاص في أقل البلدان نمواً، حيث أصاب 45.9 في المائة من النساء في عام 2019.

ظلّ **التمويل الحكومي للزراعة** مقارنة بمساهمته في القيمة الاقتصادية المضافة يتناقص باطراد في المنطقة خلال العقدين الماضيين. وانخفض مؤشر التوجّه الزراعي للنفقات الحكومية من 0.3 في عام 2001 إلى 0.23 في عام 2021، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 0.45. وسجل المؤشر انخفاضاً حاداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 2.8 في عام 2004 إلى 0.4 في عام 2021.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 2 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 2

- وضع استراتيجيات تسهّل اعتماد ممارسات زراعية مستدامة قادرة على مقاومة تغيُّر المناخ، وتقنيات زراعية مبتكرة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، والاستثمار في الري التكميلي للنُّظُم البعلية، مع مراعاة أثر تغيُّر المناخ.
- إنشاء نُظُم إرشادية فعّالة توجّه صغار المزارعين نحو اعتماد الممارسات الزراعية القابلة للتكيف حسب الظروف، والتي تتطلب القليل من المدخلات وتلبي الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات.
- دعم صغار المزارعين للوصول إلى خطط التمويل البالغ الصغر والاندماج في سلاسل القيمة المحلية والدولية.
- إصلاح دعم المواد الغذائية والتغذية المدرسية وسائر برامج الدعم من أجل توسيع الخيارات الصحية، واعتماد أنظمة تقيّد تسويق الأطعمة والمشروبات غير الصحية للأطفال والشباب.
- إنشاء آليات التمويل، بما في ذلك السندات، التي تركز على الزراعة المستدامة من أجل جذب المستثمرين المهتمين بتحقيق أثر اجتماعي وبيئي إلى جانب العائد المالي.
- تنويع الشركاء التجاريين للتحصّن من مخاطر تقلبات الأسعار، وإدراج الزراعة ضمن الترتيبات التجارية التفضيلية لتحسين تجارة الأغذية بين المناطق.
- جمع بيانات ومعلومات عن الأمن الغذائي على صعيد المنطقة، وإنشاء نظام إنذار مبكر لرصد الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة، وتوجيه السياسات الوطنية والإقليمية.


©Diya/stock.adobe.com

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 2

الحكومات العربية، شأنها شأن جميع البلدان الأخرى، ملزمة بتأمين الغذاء لسكانها. فالغذاء حق من حقوق الإنسان، وعنصر أساسي من عناصر الحقّ العالمي في الحصول على "مستوى معيشةٍ يكفي لضمان الصحة والرفاه لكلّ فرد [...]"[1]. وتعتمد جميع البلدان في المنطقة سياسات تدعم الأمن الغذائي في أبعاده كافة، فيما تتفرّد **مصر** إذ تكرّس في دستورها الحق في الغذاء[3.2].

ولا يزال التوجّه العام للسياسات في البلدان يتمثّل في توفير الغذاء للسكان وضمان حصولهم على الغذاء الصحي بكلفة ميسّرة بهدف حمايتهم من أي نقص في الغذاء وارتفاع حاد في الأسعار. وتعتمد جميع البلدان على الواردات الغذائية، وإن بدرجات متفاوتة، ويكافح العديد منها لتحقيق ما يكفي من إيرادات التصدير لدعم هذه الواردات. وتشكّل الاختلالات في الميزان التجاري تحدياً مستمراً تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. وبغض النظر عن الظروف المناخية ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، تواصل الحكومات اعتبار الإنتاج المحلي للأغذية من أولويات سياساتها. ويبقى تدهور الأراضي، وندرة المياه، وآثار تغيُّر المناخ، كالتقلب في هطول الأمطار، من دواعي القلق المتزايد في جميع أنحاء المنطقة.

تحويل النُّظُم الغذائية: حركة متنامية لتسريع أهداف التنمية المستدامة

وجه مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنُّظُم الغذائية لعام 2021 الذي عُقد في إطار عَقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، وكذلك تقييم منجزاته لعام 2023، انتباه العالم إلى استدامة النُّظُم الغذائية وتأثيراتها على صحة الناس، والكوكب، والاقتصاد.

وبحلول منتصف عام 2023، كان 20 بلداً عربياً قد عقد حوارات وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين كجزء من عملية مؤتمر القمة. وحُدِّد أحد عشر مساراً وطنياً يتضمن تدابير ملموسة لتحقيق نُظُم غذائية مستدامة بحلول عام 2030[أ]. ويظهر التحليل الأولي لهذه المسارات أن التركيز منصبّ بالإجماع على وضع السياسات والأنظمة، وتحسين البيانات وقدرات الموارد البشرية باعتبارها الوسائل الرئيسية لتنفيذ هذه التدابير[ب] وإن لم يُعرف بعد إلى أي مدى. ففي **مصر** مثلاً، أسفرت الحوارات الوطنية عن وضع رؤية للانتقال إلى نظام غذائي مستدام، ما يمثّل الخطوة الأولى على أن تكون الخطوة التالية إنشاء هيئة تنسيق حكومية دولية لرصد التنفيذ[ج].

أ. جميع البلدان العربية باستثناء دولة فلسطين وليبيا. والبلدان الأحد عشر التي حددت مسارات وطنية هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والسودان، والصومال، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، وموريتانيا، واليمن. للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على منسقو الحوارات والمسارات الخاصة بالدول الأعضاء على الموقع الإلكتروني لمركز الأمم المتحدة لتنسيق النُّظُم الغذائية.

ب. أُعدّ التحليل مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية.

ج. FAO, CIHEAM and UfM, 2021.

ويرتبط تحقيق الهدف 2 في المنطقة ارتباطاً وثيقاً بالحد من الفقر (الهدف 1)، وبالتالي، باستحداث فرص للعمل وتحقيق نمو في الدخل (الهدف 8)، وإحلال السلام (الهدف 16) وتيسير التجارة العالمية (الهدف 17). كما يرتبط إنتاج الأغذية ارتباطاً وثيقاً بالتقدم في التكيف مع تغيُّر المناخ (الهدف 13)، وإدارة المياه (الهدف 6)، وإدارة مصائد الأسماك (الهدف 14)، واستصلاح الأراضي (الهدف 15).


©TM/stock.adobe.com

وفي حين أنّ مزيج السياسات المعتمدة لتحقيق الهدف 2 يختلف باختلاف البلدان، تبعاً للظروف الوطنية والموارد المتاحة، تظهر **اتجاهات مشتركة** تتجاوز الاختلاف في الدخل وبين المجموعات الجغرافية. ولمعرفة المزيد عن سياسات الأمن الغذائي المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 14.

◆ **تحافظ البلدان العربية بمعظمها على مستويات مرتفعة من الحماية في تجارة المواد الغذائية لأهداف شتى، منها حماية الزراعة المحلية وتعزيزها، وتقليل الاعتماد على الواردات.** وخفّض عدد قليل من البلدان، مثل **الأردن والمغرب**، التعريفات الجمركية على الأغذية المستوردة بين عامي 2010 و2019، إلا أنّ متوسط التعرفة المطبقة في المنطقة خلال الفترة نفسها سجّل ارتفاعاً ملحوظاً، ما أضعف القدرة على تحمّل كلفة نظام غذائي متنوّع وصحي[4]. وتفرض البلدان بمعظمها عدداً كبيراً من القيود غير الجمركية، المتمثلة خاصة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبعض بلدان شمال أفريقيا. وعمدت البلدان العربية بغالبيتها، في تدابير مؤقتة، إلى تقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام تجارة المواد الغذائية على أثر جائحة كوفيد-19.

◆ **تعتمد جميع البلدان شكلاً من أشكال سياسة التخزين العامة التي تقوم من خلالها بشراء محاصيل استراتيجية مختارة، وتخزينها، وتوزعيها بهدف درء التقلبات الموسمية والتقلبات بين سنة وأخرى.** وتُجدَّد المخزونات العامة من خلال استيراد المواد الغذائية وشراء الإنتاج المحلي. وفي السنوات الأخيرة، حصل تحوّل إيجابي نحو شراء الإنتاج وتوريده بأسعار السوق بدلاً من الأسعار الثابتة، كما هي الحال في **الأردن ومصر**.

في بعض الحالات، أدى فرض تعريفات مرتفعة على الأغذية المستوردة إلى خفض كفاءة الزراعة المحلية وتقييد قدرتها التنافسية. كما أدى إلى رفع أسعار المواد الغذائية، وتضييق خيارات المستهلكين، وتقييد الحوافز التي تشجع المنتجين المحليين على تحسين الإنتاجية والجودة.

من المكلف الإبقاء على سياسات التخزين القائمة على شراء الإنتاج المحلي، وهو عادة الحبوب، بأسعار مضمونة تفوق أسعار السوق، سيما وأنها أدت في بعض الحالات إلى توجيه الإنتاج الوطني نحو المنتجات المدعومة على حساب منتجات أخرى، مما حدّ من تنوع النُّظُم الغذائية.

◆ **تخضع برامج دعم المواد الغذائية الشائعة في جميع أنحاء المنطقة لإصلاحات كبيرة من شأنها أن تخفّف من أعبائها المالية.** ومع أن هذه المسألة حساسة من الناحية السياسية، بحيث يُعتبر الحصول على المواد الغذائية الأساسية بأسعار منخفضة من المستحقات، عمدت بلدان من مجموعة مجلس التعاون الخليجي، مثل **المملكة العربية السعودية** إلى رفع الدعم عن المواد الغذائية تدريجياً. وتحوّلت البلدان المتوسطة الدخل، بما فيها **الأردن ومصر**، من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه على شكل برامج للحماية الاجتماعية، عن طريق استخدام أنظمة البطاقات الذكية. وللتعمّق في تحليل سياسات الحماية الاجتماعية، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 1.

في غياب برامج الحماية الاجتماعية المتقنة التصميم والموجّهة، والمؤسسات التي تصلح لتنفيذها بفعالية، يؤدي إلغاء دعم المواد الغذائية إلى حرمان الأسر المعرضة للمخاطر من الحماية، ما يزيد من انعدام الأمن الغذائي، ويثير الاضطرابات الاجتماعية.

وقد ساهم سوء تصميم برامج دعم المواد الغذائية مساهمة غير مباشرة في انتشار السمنة عن طريق تشجيع استهلاك الأطعمة غير الصحية ذات السعرات الحرارية العالية.

◆ **تعتبر الزراعة قطاعاً رئيسياً لتحقيق التنمية الوطنية في معظم البلدان، التي تواصل سعيها لبلوغ مستوىً معيّن من الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المحاصيل الاستراتيجية عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي.** ومن التطورات الإيجابية التي حققتها عدة بلدان زيادة الاهتمام باستدامة الموارد الطبيعية النادرة، ولا سيما الأراضي والمياه، وقد تمثّلت في بلدان مجلس التعاون الخليجي بالاستثمار في الحلول الزراعية القائمة على التكنولوجيا. وفي البلدان المتوسطة الدخل، تهدف سياسات التنمية الزراعية الأكثر شمولاً إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وترشيد استخدام مياه الري[5]. وتستثمر مجموعتا البلدان في تحسين البنية الأساسية لنقل المواد الغذائية وتخزينها وحفظها، بما في ذلك سلاسل التبريد، مع التركيز على الحد من الفاقد الذي يسبق التسويق. وللتعمّق في تحليل تدابير السياسة العامة بشأن فاقد الأغذية والهدر الغذائي، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 12.

من الضروري تفعيل إمكانيات نُظُم الزراعة البعلية وزيادة الاستثمارات العالية العائد في نُظُم الري الصغيرة وجمع المياه لتوسيع نطاق اعتماد الري التكميلي.

◆ **بدأت سياسات التغذية الشاملة والمتعددة القطاعات تبرز بشكل خاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل،** بما في ذلك **الأردن، وقطر، ومصر، والمغرب.** وأولية التغذية عادة اهتماماً أقل مقارنة بأبعاد الأمن الغذائي الأخرى. فالبلدان ركزت بمعظمها على منع حدوث حالات نقص في المغذيات الدقيقة لدى النساء والأطفال عن طريق الإغناء الإلزامي للقمح، والحليب، والملح، ومواد غذائية أساسية أخرى. وقد وضعت عدة بلدان سياسات لتشجيع الرضاعة الطبيعية، بما في ذلك سن قوانين لزيادة مدة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، وإنشاء أماكن عمل ملائمة للأطفال. وفي جميع أنحاء المنطقة، تُعتمد سياسات وأنظمة تحدّ من استهلاك الأطعمة غير الصحية الغنية بالأحماض الدهنية غير المشبعة، والملح، والسكر، بالإضافة إلى انتشار وضع العلامات الغذائية الإلزامية.

لا تزال سياسات التغذية المعتمدة في معظم البلدان تفتقر إلى التنفيذ الدائم والملائم. ولم تعتمد سوى قلة من البلدان سياسات تحد من تسويق الأغذية غير الصحية للأطفال. لذلك من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لوضع العلامات الغذائية، لا سيما محتوى الدهون والسكر. وتعتبر مرحلة الطفولة المبكرة محطة بالغة الأهمية لنماء الطفل السليم، إلا أن هذا المجال لا يزال يفتقر إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأنه.

ولا تزال المنطقة بحاجة إلى وضع سياسات متعددة الأوجه تتناول المحددات الأساسية لسوء التغذية.

◆ **أدرجت البلدان بمعظمها برامج التغذية المدرسية في مدارسها، على الرغم من أن نحو ثلث هذه البلدان فقط يعتمد سياسات وطنية إطارية.** وفي عام 2018، استفاد الأطفال الملتحقون بالمدارس من هذه البرامج بنسبة ناهزت 85 في المائة في **الإمارات العربية المتحدة**، و77 في المائة في **مصر**، و63 في المائة في **الجمهورية العربية السورية**[6]. وتحظى هذه البرامج في البلدان التي تشهد صراعات بدعم كبير من المانحين الدوليين. وتدرج البلدان المتوسطة الدخل بمعظمها في ميزانيتها الوطنية بنداً خاصاً بالتغذية المدرسية. وتصمّم البرامج عادة بحيث تؤمن الكميات الكافية من السعرات الحرارية عن طريق تناول الأغذية الأساسية. وفي بعض البلدان، اعتمدت السياسات الصحية تعديلات على الأغذية المقدمة للطلاب في المدارس العامة من أجل دعم النُّظُم الغذائية الأكثر توازناً والقليلة الدسم، إلاّ أن المدارس الخاصة لم تحذُ حذوها بعد.

في بعض البلدان، لا تشمل برامج التغذية المدرسية مرحلتي الحضانة والإعدادية، ولا تُستكمل ببرامج مدرسية أخرى لتحسين صحة الأطفال والمراهقين.



جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

تتمتّع بلدان مجلس التعاون الخليجي بأعلى مستوى من الأمن الغذائي بين بلدان المنطقة. وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية، بحيث تستورد 85 في المائة من الأغذية، ما يعرّضها إلى حد كبير لتقلبات الأسواق العالمية. وتحدّ من إنتاجها الزراعي الظروف المناخية الطبيعية، وندرة المياه، بالإضافة إلى ما يخلّفه تغيُّر المناخ من آثار. **والمملكة العربية السعودية** هي أكبر منتج للأغذية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ يتجاوز إنتاجها ثلثي ما تنتجه هذه البلدان[7].


©interstid/stock.adobe.com

- **أنشأت بلدان مجلس التعاون الخليجي هيئات رقابة سياسية رفيعة المستوى لضمان استقرار عمليّات شراء المواد الغذائية بوصفها قضية أمن قومي. فالإمارات العربية المتحدة** أنشأت مثلاً في عام 2020 مجلس الإمارات للأمن الغذائي الذي يضم ممثلين عن العديد من الوزارات المعنية، ويضع السياسات، ويرصد مخاطر الأمن الغذائي[8]. ونظام إدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية في **قطر** هو ضمن المساعي التي أطلقها القطاعان العام والخاص في عام 2018 لرصد ومراقبة المخزون الاستراتيجي للأغذية[9].

- **تُواصل بلدان مجلس التعاون الخليجي الاستثمار الزراعي في الخارج، بطرق منها منح الإعانات وتوفير الضمانات، وإنشاء صناديق سيادية مخصصة.** ومن الأمثلة على الصناديق السيادية التي تستثمر في إنتاج الأغذية، الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والحيواني، التي يملكها صندوق الاستثمارات العامة، وتستثمر في تكتلات الأعمال الزراعية الواسعة النطاق المرتكزة على الحبوب، والثروة الحيوانية، ومنتجات الألبان، ومصائد الأسماك[10]. وفي **الإمارات العربية المتحدة**، تستثمر مؤسسة "القابضة" (ADQ)[11] في الأعمال التجارية الزراعية في الخارج، وفي حلول التكنولوجيا الزراعية التي من شأنها توسيع الإنتاج المحلّي للأغذية بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051[12]. ويستثمر جهاز **قطر** للاستثمار في قطاعي الأغذية والأعمال التجارية الزراعية على الصعيدين المحلي والدولي عن طريق شركة "حصاد" الغذائية التابعة له[13].

تثير الاستثمارات الزراعية في الخارج القلق في مجالات عديدة، لا سيما بشأن الاستيلاء على الأراضي والمياه، والتنافس على الموارد، والافتقار إلى الاستدامة، ومواجهة التعقيدات الاجتماعية والثقافية والجيوسياسية. ولم يتضح بعد مدى فعالية هذه الاستثمارات في ضمانٍ الأمن الغذائي خلال الأزمات. فالاتحاد الروسي مثلاً قيّد صادراته الغذائية خلال الفترة الأولى من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك تلك المنتَجة على الأراضي التي يملكها أجانب. وتشمل الحلول البديلة إنشاء عدد قليل من الشركات على المستوى الإقليمي (أو دون الإقليمي) لشراء المواد الغذائية على الصعيد العالمي. فمن شأن ذلك تحقيق وفورات الحجم، وتعزيز القدرة على التنافس مع الشركات المتعددة الجنسيات المهيمنة على أسواق الأغذية العالمية. ولا تعدّ الاستثمارات خارج البلد مقبولة إلّا في غياب البدائل القابلة للتطبيق، على أن تُراعى فيها مصلحة الجميع وتلبي احتياجات السكان المحليين وأهدافهم الإنمائية.

◆ **تسعى بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة إنتاجها من الأغذية ضمن الحدود التي تفرضها البيئة، والاستفادة من التكنولوجيات الزراعية الذكية** في تحسين استخدام المياه والحد من الفاقد بعد الحصاد، ما يؤمّن الغلة على مدار السنة، ويساعد في تنويع اقتصادات هذه البلدان بعيداً عن النفط والغاز. ومع ذلك، لا يزال إنتاج الأغذية باستخدام هذه التكنولوجيات محدوداً ومكلفاً. وأقدمت **الإمارات العربية المتحدة وعُمان والكويت** على الاستثمار في الدفيئات الزراعية ذات التكنولوجيا العالية، والمزارع العمودية، والزراعة المائية وغيرها من طرق الحفاظ على المياه لإنتاج الفواكه والخضار. وتجري **الإمارات العربية المتحدة والكويت** بحوثاً متقدمة حول أصناف المحاصيل التي تتحمّل الجفاف والملوحة[14].

◆ **تتميّز بلدان مجلس التعاون الخليجي باعتماد سياسات تغذية متقدّمة تهدف إلى الحد من استهلاك السكر، والملح، والدهون المشبعة، وذلك بطرق منها فرض الضرائب وسن القوانين لإعادة تكوين الأغذية والمشروبات.** وبحلول عام 2020، فرضت جميع هذه البلدان ضرائب على المشروبات الغازية وغيرها من المشروبات المحلاة بالسكر (مثل ضريبة بنسبة 50 في المائة على المشروبات الغازية وضريبة بنسبة 100 في المائة على مشروبات الطاقة)، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في المشتريات[15]. واعتمدت **قطر** تدابير شاملة على مستوى السياسات تُعنى بالإرشادات الغذائية، ومعايير وضع العلامات الغذائية، والأنظمة التي تقيد تسويق الأطعمة والمشروبات غير الصحية للأطفال، والحملات الإعلامية والمشورة بشأن النُّظُم الغذائية الصحية والتغذية[16].

◆ **لضمان سلامة الأغذية المستوردة، عمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى إصلاح قوانينها المتعلقة بسلامة الأغذية، واعتمدت نُظُماً متقدمة لمراقبة نوعية الأغذية بالتزامن مع زيادة التنسيق مع البلدان ضمن مجموعتها.** وكانت **الإمارات العربية المتحدة** من أوائل البلدان التي اعتمدت نُظُماً لضمان جودة الأغذية كتحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة، وقد وَضعت في عام 2013 معياراً للنقل في سلسلة التبريد[17]. وتشمل الهيئات النشطة في هذا المجال هيئة التقييس الخليجية، ولجنة سلامة الأغذية التابعة لمجلس التعاون الخليجي، ونظام الإنذار الخليجي السريع للغذاء.

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

القطاع الزراعي كبير نسبياً في معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل. وفي عام 2022، مثّلت الزراعة والحراجة وصيد الأسماك قيمة مضافة تراوحت بين 10 و11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في **تونس، والجزائر، ومصر، والمغرب**[18]. ويساهم صغار المزارعين بحصة كبيرة من الإنتاج الزراعي في معظم هذه البلدان.

وتعدّ البلدان المتوسطة الدخل معرّضة بشدة لأخطار الطقس والمياه التي تهدد إنتاج الأغذية، كالفيضانات، وموجات الحر والجفاف، وحرائق الغابات. وقد ازداد تواتر هذه المخاطر في المنطقة ثلاثة أضعاف، مقارنة بزيادة بلغت الضعفين في جميع أنحاء العالم[19]. ولا تزال الزراعة البعلية النمط الغالب للإنتاج الزراعي، فيما يبقى الري المستهلك الرئيسي للمياه.

◆ **تسعى البلدان المتوسطة الدخل إلى تحديث الزراعة من خلال اعتماد سياسات لتنويع الإنتاج، مع مراعاة تحقيق الاستدامة وتعزيز المنعة إزاء الصدمات.** وتهدف هذه السياسات إلى زيادة المساهمات في التنمية الاقتصادية واستحداث فرص عمل عن طريق تعزيز الزراعة العالية القيمة المعدّة للتصدير، ووضع الأطر التي تحفز استثمارات القطاع الخاص في الأعمال التجارية الزراعية وتصنيع الأغذية. ففي **الأردن** مثلاً، تسعى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 لتحقيق الاستفادة القصوى من الإنتاج المحلي للأغذية باعتماد ممارسات زراعية محسنة وتكنولوجيات حديثة من شأنها زيادة الإنتاجية واستخدام الموارد الطبيعية المحدودة على نحو فعّال. وفي **المغرب**، تستهدف استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 جيلاً جديداً من روّاد الأعمال الشباب في مجال الزراعة، بطرق مختلفة منها ربط 2 مليون مزارع بمنصات رقمية تمكّنهم من الاستخدام الأمثل للري والأسمدة. ومنذ عام 2009، ساهم برنامج التجديد الفلاحي والريفي في **الجزائر** في تحفيز المزارعين وتذليل العوائق أمام الملكية الأجنبية واستيراد المعدات، ما أدى إلى تعزيز إنتاج المحاصيل الأساسية والمحاصيل ذات هامش الربح المرتفع، وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية[20].

في بعض البلدان المتوسطة الدخل، هناك ترابط إيجابي بين برامج التحديث الزراعي من جهة، والتنمية الريفية المتكاملة والحد من الفقر الريفي والإقصاء الاجتماعي من جهة أخرى. وقد أخفقت هذه البرامج في حالات أخرى في دمج صغار المزارعين التقليديين في سلاسل القيمة المربحة، وأبقت على الانقسامات السائدة في المناطق الريفية. ونتيجة لذلك، نشأ نظام مزدوج قائم على الإنتاج العالي القيمة الموجّه للتصدير من جهة، وعلى الزراعة التقليدية المنخفضة الإنتاجية والصغيرة الحجم من جهة أخرى. لذلك، تبرز الحاجة إلى إجراء حوار شامل وبناء توافق يجمع بين الآراء بحيث تستخدم السياسات الموارد المتاحة على أفضل نحو، وتضمّ وجهات النظر المتنوعة المنتشرة في مختلف المجتمعات. وتعدّ برامج التحديث الزراعي أشد تأثيراً عندما ترتبط بسياسات زراعية شاملة تنظم المدخلات والمخرجات تنظيماً دقيقاً، وتركّز على استهداف المجتمعات الزراعية بشكل عام لتحقيق النتائج المثلى.

◆ **تواصل البلدان المتوسطة الدخل بمعظمها مساندة المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة والتعاونيات** من خلال دعم المدخلات الزراعية، بما في ذلك البذور، والأسمدة، ومبيدات الحشرات، والأعلاف الحيوانية. ويستفيد صغار المزارعين أيضاً من الخدمات الإرشادية التي تشجّع على تحسين تقنيات تعزيز الإنتاجية، وإنتاج محاصيل عالية القيمة معدّة للتصدير. فدعم الأسمدة مثلاً في **الجزائر** زاد من 20 إلى 50 في المائة كجزء من البرنامج الذي وضعته الدولة من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده[21]. وأنشأت مبادرة "حياة كريمة"، التي أطلقت في **مصر** في عام 2021 للحد من الفقر في المناطق الريفية، مراكز خدمات زراعية ومشاريع لتوسيع الري يستفيد منها صغار المزارعين[22].

تراجع الدعم المقدّم لصغار المزارعين في بعض البلدان، ما أدى إلى تدهور سبل العيش في الأرياف. ولا يزال الإنفاق على دعم صغار المزارعين أقل بكثير من الإنفاق على دعم الأغذية.

وما لم تُصمَّم سياسات دعم المزارعين على نحو صحيح، قد تؤدي إلى مساعدة مالكي الأراضي الأكثر ثراءً الذين لا يحتاجون إلى دعم.


©littlewolf1989/stock.adobe.com

◆ **تحسين كفاءة استخدام مياه الري من أولويات السياسات في العديد من البلدان المتوسطة الدخل.** وقد درج التركيز على زيادة الإمدادات، بطرق منها إعادة استخدام المياه، والحد من الهدر باستخدام الري بالتنقيط مثلاً، فيما انصبت جهود أخرى على الإدارة اللامركزية والشاملة لمياه الري. ورفعت بلدان من هذه المجموعة أسعار مياه الري بهدف التعويض عن كلفة توفير المياه وإظهار حجم ندرة المياه وتكاليف الفرص البديلة. وتبرز الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في الري التكميلي للنُّظُم البعلية، مع مراعاة آثار تغيُّر المناخ. فالمخطط الوطني للماء 2020-2050 في **المغرب** خطة طويلة الأجل للإدارة المتكاملة للموارد المائية الهدف منها ترشيد استخدام الموارد المائية في الري[23]. وجمعيات مستخدمي المياه في **مصر** تؤدّي دوراً رئيسياً في صنع القرار، وقد ساهمت في تشغيل قنوات الري على النحو الأمثل عن طريق استبدال الضخ للمزارعين الأفراد بضخ جماعي أحادي النقطة أكثر كفاءة[24]. أما الخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2022-2025 في **الأردن**، فتتضمّن مشاريع لتحسين الكفاءة في استخدام مياه الري[25].

◆ **باشرت بعض البلدان المتوسطة الدخل في تعزيز منعة النُّظُم الزراعية إزاء الصدمات الناجمة عن الكوارث المناخية، فأدرجت الري الذكي مناخياً وغيره من التدابير ضمن مساهماتها المحددة وطنياً.** ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في مدى شمولية استراتيجيات التكيف مع تغيُّر المناخ ومدى تنفيذها من خلال وضع القوانين المناسبة وإجراء تغييرات مؤسسية على غرار إنشاء سلطات مخصصة. ولا يزال العائق في الافتقار إلى ما يكفي من الفرص للحصول على التمويل والاستثمارات في الزراعة الذكية مناخياً. وفي المناطق التي تعتمد على الزراعة البعلية، تبقى خيارات التكيف محدودة أمام المزارعين الذين يواجهون مخاطر متعددة. وتجري **تونس** دراسة استشرافيّة لقطاع الماء في أفق 2050 من أجل تقييم آثار تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي، وسيُسترشد بنتائجها لوضع الخطة الوطنية للتكيف مع تغيُّر المناخ في قطاع الزراعة[26]. ولتحليل سياسات التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث، يمكن الاطلاع على الفصلين المتعلقين بالهدفين 11 و13.

◆ **تعتمد البلدان المتوسطة الدخل سياسات تثني عن تناول الأغذية غير الصحية، ولكن تنفيذها لا يزال متعثّراً، ولا تزال التوعية بشأنها ناقصة، خاصة في ما يتعلّق بالأطفال والشباب، بسبب الافتقار إلى حملات وضع العلامات الغذائية والتسويق المناسبة.** ونجحت بلدان المغرب العربي في الحد من السمنة لدى الأطفال أكثر من بلدان المشرق. وتتبنّى **الأردن، وتونس، والمغرب** سياسات وطنية تثني عن استهلاك الأغذية الغنية بالدهون المشبعة والأحماض الدهنية المتحوّلة. ويعتمد **المغرب** أيضاً سياسة تحدّ من تسويق الأطعمة غير الصحية للأطفال، واستراتيجية لمكافحة السمنة لديهم[27]. ويفرض كلّ من **تونس والمغرب** ضريبة على المشروبات المحلاة بالسكر.

3. أقل البلدان العربية نمواً

نقص التغذية في أقل البلدان العربية نمواً مشكلة مزمنة، إذ طال 4 من كل 10 أشخاص في عام 2021. ويقيم أكثر من 5 مليون طفل يعانون من التقزم في هذه البلدان. وبلغ معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون 5 سنوات 31.2 في المائة في عام 2022.

والزراعة مهمّة لتعزيز الاقتصادات وسبل العيش في معظم أقل البلدان نمواً. ففي **جزر القمر**، يسهم قطاع الزراعة بأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي (35.5 في المائة)، وثلث مجموع القوى العاملة (34 في المائة). وفي **الصومال**، ساهمت الزراعة بنسبة 52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و80 في المائة من القوى العاملة، و90 في المائة من الصادرات في عام 2019، وهي حالة خارجة عمّا تألفه بلدان المنطقة في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، تتدهور الأراضي الزراعية سريعاً في أقل البلدان نمواً بسبب الإفراط في الرعي، وإزالة الغابات، وسوء الممارسات الزراعية، ما يزيد من قابلية التأثر بتداعيات تغيُّر المناخ.

◆ **تصبّ سياسات الأمن الغذائي المعتمدة في أقل البلدان نمواً إلى حد كبير في خانة المساعدات الإنسانية والاجتماعية**، بحيث تساهم هذه السياسات في تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل أكثر مما تحلّ المشاكل الأساسية. ففي **جيبوتي** مثلاً، يُعتمد توزيع الحصص الغذائية والقسائم لمعالجة مشكلة الحصول على الغذاء، وذلك في غياب السياسات الرامية إلى تطوير قطاع الزراعة وتحسين منعته إزاء الصدمات الناجمة عن موجات الجفاف المتعاقبة.

◆ **تضع قلة من أقل البلدان نمواً سياسات شاملة لتطوير الزراعة وتحديثها من خلال إيلاء المزيد من الاهتمام للظروف المناخية الزراعية وفرص التصدير.** وإذا كانت سياسات فعّالة لتعزيز الأمن الغذائي قد أبصرت النور، فهي لا تلقى لتنفيذها سبيلاً بسبب ضعف التنسيق ومحدودية القدرات الوطنية. واعتمدت **جزر القمر** مؤخراً نهج سلسلة القيمة وريادة الأعمال الزراعية الريفية في مجال الأمن الغذائي، وهو إحدى ركائز خطة جزر القمر الناشئة 2020-2030، وإحدى السياسات المواكبة لأول خطة استثمار زراعي على الإطلاق[28]. وفي إطار رؤية طويلة الأجل ترمي إلى الحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية الريفية، اعتمدت **موريتانيا** استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية (2015-2025)، تركّز فيها على تكثيف الزراعة المروية وتنويعها لمعالجة انخفاض هطول الأمطار[29]، وتعطي الأولوية لبناء قدرات المؤسسات العامة ومنتجي الأغذية.

4. البلدان العربية التي تشهد صراعات

يؤدي عدم الاستقرار إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد وأضرار في البنية الأساسية، وتدفق اللاجئين والنازحين داخلياً، ومحدودية القدرات لدعمهم. ويتعرّض اللاجئون والنازحون داخلياً بشكل خاص لخطر انعدام الأمن الغذائي لأنهم يعتمدون على المعونة الغذائية. وتفتقر وجباتهم الغذائية إلى التنوّع، ولا تلبي بشكل كافٍ احتياجاتهم من المغذيات الدقيقة، ما يؤدي إلى تفاقم مشاكلهم الصحية. وتمثّل حالة **اليمن** أسوأ أزمة إنسانية في العالم بسبب ما يشهده من مستويات غير مسبوقة من الفقر والجوع.

◆ **يصعب وضع سياسات فعالة تحقق الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد صراعات، وذلك بسبب الظروف الكلية بما في ذلك الحوكمة الضعيفة، والاقتصاد المنهار، والبنية الأساسية المدمّرة، والميزانيات الحكومية الرازحة تحت عبء الضغوط المالية.** ولا يزال من الضروري وضع النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام موضع التنفيذ، بحيث تتوازن المعونة الغذائية بعناية مع أشكال المساعدة الأخرى، بما في ذلك توفير خدمات التثقيف التغذوي، ودعم الإنتاج الزراعي المستدام والقادر على الصمود، وتحقيق التنمية المؤسسية. وتثبت عادةً سياسات التغذية التي تشجّع على استهلاك الأغذية التقليدية المنتجة محلياً فعاليتها في مثل هذه السياقات. ونجحت تدخلات الإغاثة الإنسانية في الحد من انعدام الأمن الغذائي على المدى القصير، إلا أنها أخفقت في معالجة المشاكل الأساسية، كما هي الحال في **اليمن**.


©akram.alrasny/stock.adobe.com

ويتعذّر فصل انعدام الأمن الغذائي عن نطاق الصراع الدائر في **فلسطين**، حيث كان أكثر من ثلث السكان، قبل نشوب الحرب على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، يحتاجون إلى الحصول على مساعدات غذائية[30]، ويضطرّون للاعتماد على الواردات الغذائية الإسرائيلية بسبب سيطرة إسرائيل على الموارد المائية وفرضها حصاراً اقتصادياً. وفي **العراق**، تشارك الدولة عن كثب في إدارة النُّظُم الغذائية من خلال العديد من المؤسسات والبرامج البائدة التي تعاني من الضعف في قدراتها البشرية والمالية، وتعرّض السكان بشدة لانعدام الأمن الغذائي[31].

- **تبدو المشاريع التي تموّلها الجهات المانحة، والتي تركّز على بناء القدرة على التكيف في مجال الزراعة في سياقات الصراع واعدة**، وفي توسيع نطاقها على مستوى السياسات مصلحةٌ للبلدان. وحينما يؤدي الصراع إلى تفكّك الهيكل الأساسي للسوق، ينصبّ التركيز على ممارسات الإنتاج المحلية التي تتطلّب القليل من المدخلات. وفي حين يصعب الابتكار في مجال التكنولوجيا المتطورة والتشجيع على استخدامها في حالات الصراع، نجحت بعض المشاريع المموّلة من الجهات المانحة في تعزيز استخدام التكنولوجيا لإنتاج أغذية أكثر مرونة. ففي **السودان**، استفادت النساء من مشروع مبتكر للزراعة المائية أعدّه برنامج الأغذية العالمي بهدف دعم المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لزراعة النباتات من دون الحاجة إلى فائض من التربة أو المياه، وقد ساهم هذا المشروع في تلبية احتياجات السكان الأساسية وتحسين سبل عيشهم[32].

- **تميل سياسات الأمن الغذائي حيثما وُضعت إلى إبراز الاختلالات والانقسامات المرتبطة بالصراع، مفوّتة بذلك فرص بناء التماسك الاجتماعي.** ففي **الجمهورية العربية السورية** مثلاً، أطلقت الحكومة الرسمية في عام 2020 رؤيتها الاستراتيجية لما بعد الحرب ضمن الخطة الاستراتيجية سورية 2030، التي تربط بين المنظور الإنساني القصير الأجل والتنمية[33]. وتضع هذه الخطة القطاع الزراعي في صدارة الأولويات التي يعوَّل عليها لتحقيق التنمية في مرحلة ما بعد الحرب، وتركّز على ما يقدّمه من إمكانيات لتحفيز النمو الاقتصادي، ومعالجة الفوارق بين المناطق، وتعزيز تمكين المرأة. وتقرّ الخطة بأن أوجه عدم المساواة كانت الشرارة التي اندلعت بسببها الحرب، إلاّ أنها لا تقدّم أيّ توضيح بشأن احتمال وكيفية معالجتها.

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

عدم المساواة في الحصول على الغذاء هو انعكاسٌ لعدم المساواة في الدخل: فالفقراء هم في الغالب الجياع والذين يعانون من سوء التغذية. وبالتالي، لا يمكن فصل سياسات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى عدم إهمال أحد عن السياسات التي تُعنى بالفقراء.


©akram.alrasny/stock.adobe.com

وبالمنطق نفسه، ترتبط سياسات الهدف 2 الساعية لعدم إهمال أحد ارتباطاً وثيقاً بالسياسات التي تستهدف سكان الريف، وذلك لأكثر من سبب. فالمناطق الريفية كانت مهملة تاريخياً، ولا تزال مهملة مقارنة بالمناطق الحضرية[34]. ونحو 34 في المائة من سكان الريف في البلدان العربية هم في عداد فقراء. ويتفاقم الفقر حينما يقترن بمخاطر أخرى، كما هي حال الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، وصغار المزارعين الذين لا يملكون أرضاً، والسكان المقيمين في المناطق المنكشفة على آثار تغيُّر المناخ[35]. أمّا فرص الوصول إلى خدمات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء في المناطق الريفية - وكلها ضرورية لإنتاج الأغذية والاستهلاك الغذائي الآمن – فمتأخرة عن المناطق الحضرية[36]. وتبلغ نسبة العمالة غير المستقرة في المناطق الريفية وتقديرها 38 في المائة، ما يقارب ضعف النسبة البالغة 15 في المائة في المناطق الحضرية[37]. وتحول هذه العوامل كلها دون تحقيق التنمية في القطاع الزراعي ليصبح قوياً ومنتجاً.

ولذلك ينبغي قراءة الأمثلة التالية بشأن سياسات الأمن الغذائي التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد، بالتزامن مع أمثلة من فصول أخرى تسلّط الضوء على السياسات التي تدعم الفقراء وسكان الريف في مختلف جوانب التنمية.

الجدول 2-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

غالباً ما يفتقر **صغار المزارعين والمزارعون التقليديون** إلى الوسائل الاقتصادية والتقنية التي تساعدهم في الاندماج في القطاع الزراعي الحديث وفي سلاسل القيمة، وهم أكثر عرضة لأخطار لتغيُّر المناخ إذ يعتمدون في الغالب على الزراعة البعلية.	يخصص مخطط **المغرب** الأخضر ركناً كاملاً لتعزيز الشراكات بين المزارعين أصحاب الملكيّات الصغيرة، ومستثمرين من القطاع الخاص. ويقدم أصحاب الملكيّات الصغيرة الأراضي والخبرة الزراعية، بينما يسهّل المستثمرون من القطاع الخاص الوصول إلى سلاسل القيمة المربحة. في عام 2019، أطلقت **المملكة العربية السعودية** برنامجاً لمساعدة صغار المزارعين على التحول إلى الزراعة العضوية في إطار هدف تعزيز الإنتاج العضوي بنسبة 300 في المائة بحلول عام 2030. في عام 2019، عمدت **تونس** إلى تفعيل صندوق لتعويض المزارعين عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. ويساهم تصنيف المنتجات في إطار نُظُم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية في الحفاظ على الممارسات الزراعية التقليدية التي تتكيف مع تغيّرات المناخ والمخاطر المناخية. وفي عام 2023، سجلت تسعة مصنّفات في خمسة بلدان: واحد في **الإمارات العربية المتحدة**، وثلاثة في **تونس**، وواحد في **الجزائر**، وواحد في **مصر**، وثلاثة في **المغرب**[أ].
تعاني **المزارعات** من الحرمان بسبب التمييز في الأعراف السائدة. وتقسيم العمل في الزراعة غير منصف للمرأة التي تؤدي المهام الشاقة، التي تتطلب مجهوداً من اليد العاملة.	في **المغرب**، تمنع قوانين الميراث والأعراف المتعلقة بالأراضي الجماعية، التي تطلق عليها تسمية "السلالية"، النساء من حيازة هذه الأراضي والتصرّف بها، وهي غالباً ما تكون أراضيَ زراعية. ولمعالجة هذا الوضع، أقرّ **المغرب** في عام 2019 القانون رقم 62.17 المتعلق بتدبير أراضي الجماعات السلالية، والذي يمنح المرأة والرجل حقوقاً متساوية في الوصول إليها[ب].
يعاني **الأطفال والنساء** من سوء التغذية بمعدلات مرتفعة. وتشجّع سياسات دعم المواد الغذائية وبرامج التغذية السارية على تناول الأغذية ذات السعرات الحرارية العالية، ما يسبّب عبئاً مزدوجاً يتمثل في قلّة التغذية والسمنة، لا سيما لدى الأطفال والنساء.	أطلقت **الإمارات العربية المتحدة** الاستراتيجية الوطنية للتغذية 2022-2030 والبرنامج الوطني المتعدد التخصصات لمكافحة السمنة لدى الأطفال والمراهقين، كما أطلقت وزارة الصحة نظام "متابعة" الإلكتروني لجمع البيانات عن السمنة والوزن الزائد لدى تلامذة المدارس[ج].
يتزايد تعرّض **اللاجئين والنازحين داخلياً** لخطر انعدام الأمن الغذائي، فيعتمدون على المعونة الغذائية، وقد لا تلبي الوجبات كامل احتياجاتهم الغذائية. ويعتمد وضع الأمن الغذائي للاجئين على السياسات الوطنية النافذة في البلدان المضيفة[د].	وسّع **لبنان** نطاق المساعدات الاجتماعية التي يمنحها البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً لتشمل تقديم المساعدات الغذائية عبر نظام القسائم الغذائية الإلكتروني الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي لصالح شريحة من اللاجئين السوريين[هـ]. يفرض إطار السياسات الذي وضعته **الصومال** بشأن النزوح على السلطات وسائر الجهات الفاعلة مساعدة النازحين داخلياً في حالات الطوارئ وحمايتهم عن طريق تلبية احتياجاتهم من الغذاء، ودعم عودتهم الطوعية بمنحهم حزمة مساعدات تتضمّن وجبات غذائية[و].

أ. نُظُم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
ب. الاستعراض الوطني الطوعي للمغرب لعام 2020.
ج. The United Arab Emirates, Ministry of Health and Prevention, 2022.
د. ESCWA, Pathfinders and WFP, 2023.
هـ. لمعرفة المزيد عن البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، يمكن الاطلاع على صفحة "About Us" الخاصة به على الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء.
و. Policy Framework on Displacement Within Somalia.

هاء. مشهد التمويل

تواجه البلدان العربية المكبّلة بالقيود المالية صعوبات في موازنة أولوياتها بين الإنفاق لتلبية الاحتياجات اليومية عن طريق استيراد الأغذية الاستهلاكية، وتخزينها، ودعمها، والقيام باستثمارات عالية العائد وطويلة الأجل في التنمية الزراعية تعزّز النواتج، بطرق منها دعم المزارعين.

1. اتجاهات الإنفاق على الواردات الغذائية والإعانات الاستهلاكية

في عام 2021، شكّلت **الواردات الغذائية** 12 في المائة من إجمالي واردات المنطقة من السلع، وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي البالغ 8 في المائة[38]، وكانت هذه النسبة أعلى في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات (34 في المائة في **فلسطين**، و39 في المائة في **اليمن**). وفي أقل البلدان نمواً، تتجاوز قيمة الواردات الغذائية قيمة مجموع صادرات البضائع، ما يشي بعجز هذه البلدان عن تأمين العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الأغذية. وأدت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إلى زيادة كبيرة في فواتير استيراد الأغذية وإنتاجها.

ويفوق **الدعم الغذائي** الذي يستهدف المستهلكين الدعم المقدم للمزارعين. فقد خصصت **مصر** مثلاً 4.19 مليار دولار في 2015-2016 لدعم المواد الغذائية، أي أكثر من 10 أضعاف الدعم المقدم للمزارعين، والذي بلغ 368 مليون دولار[39]. وتتجه بعض البلدان، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، نحو ترشيد دعم المواد الغذائية بتحسين الاستهداف.

وتُظهر البيانات المتاحة عن نفقات الميزانية الوطنية على **برامج التغذية المدرسية** نطاقاً يتراوح بين مليون دولار و90 مليون دولار (الجدول 2-2). أمّا مقارنة النفقات بالناتج المحلي الإجمالي، فتظهر أن العبء المالي الذي تتحمله الحكومة في بلد مثل **جيبوتي** أعلى مما هو عليه في **العراق** أو **مصر**. وتختلف كلفة الطفل الواحد اختلافاً كبيراً، بين 5 دولار في **مصر** و328 دولار في **جيبوتي**، ما قد يدلّ على انعدام الكفاءة في البرامج المدعومة دولياً. وفي عام 2020، خصصت خمس دول عربية بنوداً في ميزانيتها للتغذية المدرسية، وهي **تونس، والسودان، والعراق، ومصر، وموريتانيا.**

وتستخدم **مبادلات الديون** لتمويل برامج التغذية. فقد جمع برنامج الأغذية العالمي مثلاً التمويل لتنفيذ برامج التغذية عن طريق مبادلة ديون بلغت قيمتها 18 مليون دولار في **مصر** و2 مليون دولار في **موريتانيا**[40].

وتؤمن **الضرائب على الأغذية غير الصحية** مصدر إيرادات لبرامج التغذية. وتفرَض الضرائب على المشروبات المحلاة بالسكر التي تسبّب السمنة بين الأطفال ومرض السكري من النوع 2، في **الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والمغرب والمملكة العربية السعودية.**

الجدول 2-2
النفقات من الميزانية الوطنية على برامج التغذية المدرسية

البلد	النفقات (دولار)	السنة
المغرب	90,000,000	2013
مصر	55,368,086	2020
تونس	26,551,000	2020
العراق	17,000,000	2020
الأردن	7,060,000	2013
السودان	4,943,994	2020
جيبوتي	959,350	2013

المصدر: WFP, 2020.

2. اتجاهات الإنفاق على الزراعة

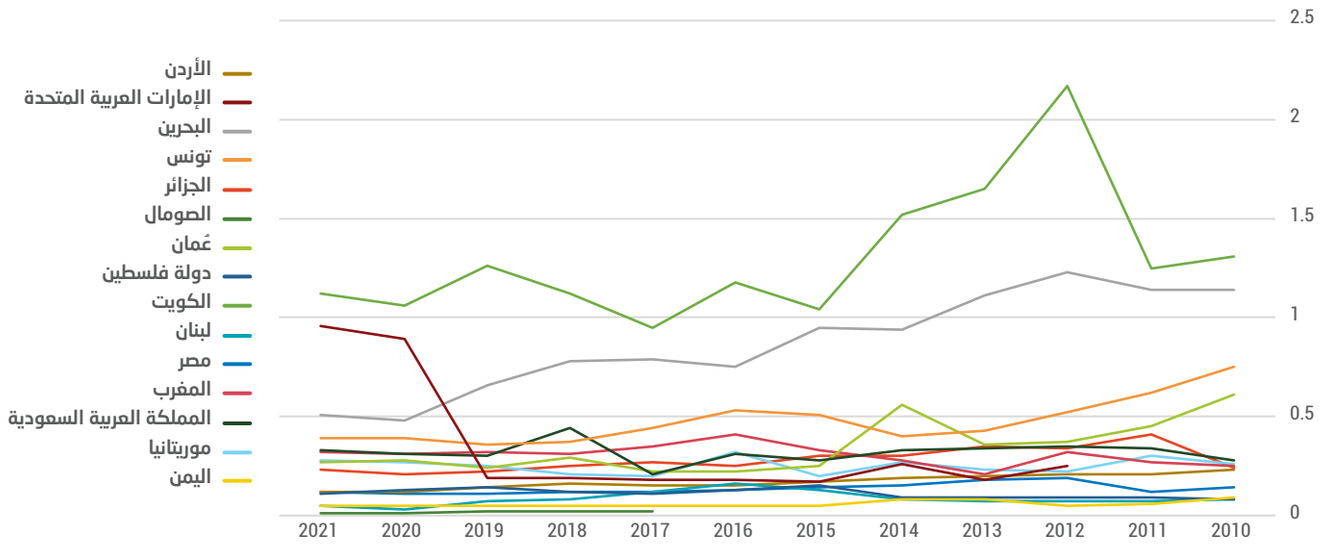
يتناقص دور الزراعة في اقتصادات المنطقة. ومنذ تسعينيات القرن العشرين، تتراجع حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، حتى باتت 5 في المائة فقط في عام 2021. وانخفضت، كذلك، نسبة **القوى العاملة في الزراعة** باطّراد، حتى أصبحت 18 في المائة من مجموع القوى العاملة في عام 2019، أي نصف النسبة المسجلة في عام 1990. وتتضح المكاسب المقابلة في إنتاجية العمل، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد زادت القيمة المضافة للزراعة لكل عامل باطّراد في المنطقة، بحيث تضاعفت بين عامي 1995 و2019[41].

ومع ذلك، تبقى الاستثمارات في الزراعة منخفضة، لا تتناسب مع حصة هذا القطاع من الاقتصاد. ويبدو **مؤشر التوجّه الزراعي**، الذي يقيس حصة الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة مقارنة بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ذا دلالة (الشكل 2-1). ففي عام 2021، بلغت قيمة هذا المؤشر في جميع بلدان المنطقة التي توفرت عنها بيانات 0.5 درجات أو أقل (باستثناء **الكويت** التي سجلت 1.21، وهي أعلى درجة في المنطقة، **والإمارات العربية المتحدة** التي سجلت 0.96). وفي هذه الأرقام ما يدلّ على أنّ الزراعة تتلقى من الإنفاق الحكومي حصة أقل من مساهمتها

في الناتج المحلي الإجمالي. وسجّل المؤشر أدنى قيمة له في **الصومال**، حيث بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نحو 53 في المائة، أي أعلى نسبة في المنطقة. ومن حيث المبدأ، يمكن للبلدان التي تسجل درجات منخفضة أن تستفيد من زيادة الإنفاق على الزراعة.

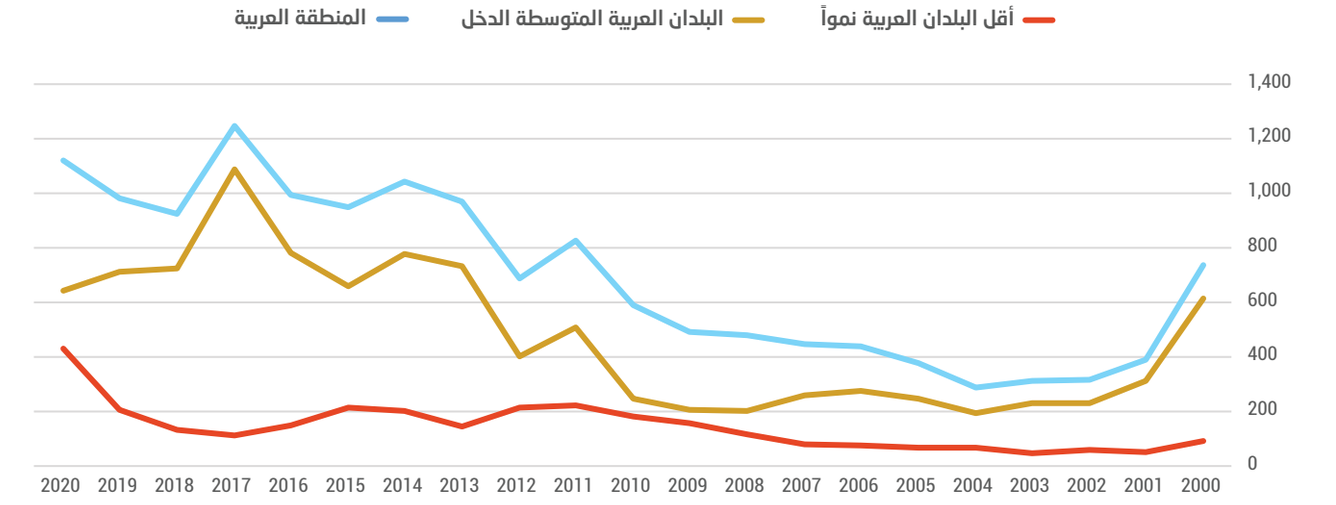
ويتزايد مجموع التدفقات الرسمية إلى الزراعة بوجه عام. وفي عام 2020، تلقت المنطقة العربية 1.1 مليار دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية للزراعة، مقابل 0.7 مليار دولار في عام 2000. وكانت البلدان العربية المتوسطة الدخل أكثر الجهات المستفيدة. ويرتفع الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً منذ عام 2017 (الشكل 2-2)[42].

الشكل 2-1
درجات مؤشر التوجّه الزراعي للإنفاق الحكومي، 2010 إلى 2021



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية لأهداف التنمية المستدامة، استُرجعت في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الشكل 2-2
المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة، 2000 إلى 2020 (بملايين الدولارات، بالسعر الثابت)



المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، استُرجع في 21 آب/أغسطس 2023.

وتبلغ الاستثمارات الإضافية لتعزيز الناتج الزراعي في مجموعة من البلدان عربية مستوى من الارتفاع يصل إلى 63.2 مليار دولار في **العراق**، و45.5 مليار دولار في **الجزائر**، و43.2 دولار في **المغرب** (الجدول 2-3).

تسعى بلدان عربية عديدة إلى جذب استثمارات القطاع الخاص المحلية والأجنبية في الزراعة والنُّظُم الزراعية والغذائية، وذلك بتعزيز الأنظمة وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية الأساسية. **والمغرب** مثال رائد في هذا المجال، إذ أطلق مخطط المغرب الأخضر واستراتيجية الجيل الأخضر. وفي غضون 10 سنوات (2008 إلى 2018)، حصل **المغرب** على استثمار قدره 104 مليار درهم، 40 في المائة من الاستثمار العام، و60 في المائة من الاستثمار الخاص[43]. ويوازي كل درهم من الدعم الحكومي 2.85 درهم من الاستثمارات الخاصة[44].

الجدول 2-3
تقدير التكاليف المرتبطة بالهدف 2 في مجموعة من البلدان العربية

البلد	استثمارات إضافية لتعزيز الناتج الزراعي (بمليارات الدولارات)	الوثيقة المرجعية
العراق	63.2	رؤية **العراق** 2030
الجزائر	45.5	رؤية **الجزائر** الوطنية 2030
المغرب	43.2	استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 في **المغرب**
مصر	18	استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في **مصر**
عُمان	13	استراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة نحو عام 2040 في **عُمان**
لبنان	5.5	الاستراتيجية الوطنية للزراعة في **لبنان**
تونس	4.8	خطة التنمية الوطنية **التونسية**
الأردن	0.5	خطة تحفيز النمو الاقتصادي **الأردني**

المصدر: الإسكوا، بوابة تمويل التنمية للبلدان العربية، استُرجعت في 12 شباط/فبراير 2023.



واو. الأبعاد الإقليمية

يؤدي تعزيز التعاون بين البلدان العربية إلى تخفيف الأعباء المالية واستدامة الأمن الغذائي، لا سيما عند حدوث الصدمات. ومن الأمثلة على هذا التعاون:

- **التجارة البينية في المدخلات الغذائية والزراعية:** لم تسخّر المنطقة بعد كامل الإمكانيات المتاحة عن طريق الترتيبات والاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية، إذ لم تسفر بعد هذه الترتيبات عن أي زيادة ملحوظة في التجارة الإقليمية على مستوى المدخلات الغذائية والزراعية. وفي الوقت الحاضر، لا تمثل التجارة الأقاليمية بجميع السلع (بما فيها الأغذية) سوى 10 في المائة من مجموع التجارة. ومن عوائق تجارة الأغذية اعتبارات سلامة الأغذية، التي يمكن معالجتها باعتماد وإنفاذ المعايير والممارسات الزراعية الجيدة المشتركة[45]. وفي الآونة الأخيرة، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالشراكة مع العديد من السلطات الوطنية العربية المعنية بسلامة الأغذية، والمنظمات الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة التي من شأنها أن تساعد في هذا الصدد.

- **البيانات والمعلومات بشأن الأمن الغذائي الإقليمي ونظام الإنذار المبكر:** تحول صعوبة توفر البيانات دون القيام بالقدر الكافي من الرصد والتتبع لآثار سياسات الأمن الغذائي في المنطقة. وتستفيد البلدان من العمل المشترك على تعزيز الرصد والتتبع، والإبلاغ عن الحالات الشاذة التي تشوب الإمدادات الغذائية بغية إتاحة إجراء تعديلات على أساس الأدلة. ويسهّل تكوين شبكة إقليمية لهذا الغرض تبادل الخبرات، والدروس المستفادة، والأدلة لبناء القدرات بشأن اتخاذ إجراءات استباقية ضد المخاطر الطبيعية وغيرها من الصدمات التي تتعرض لها النُّظُم الغذائية[46]. وقد وضعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا نظاماً من هذا القبيل منذ عام 2002، واتخذت إجراءات متعددة لبناء قدرات البلدان الأعضاء على جمع إحصاءات موثوقة عن الأمن الغذائي والتنبؤ بالإنتاج الزراعي؛ وتبادل ما يلزم من بيانات ومعلومات متعلقة بالأمن الغذائي لتخطيط السياسات وتنفيذها؛ وتعزيز التعاون لإحراز التقدم على مسار الأمن الغذائي[47].

- **الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية الإقليمية:** تفتقر بلدان عديدة إلى القدرات والوسائل المالية اللازمة للحفاظ بمفردها على احتياطيات غذائية استراتيجية، ولكن بوسعها أن تستفيد جماعةً من الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية الإقليمية أو دون الإقليمية عن طريق وضع ترتيبات لتقاسم التكاليف[48]. وقد أبرمت البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ عام 1979 اتفاقاً يتيح لها تنسيق مخزوناتها الغذائية الوطنية للحفاظ على الحد الأدنى من المحاصيل الاستراتيجية (الأرز بشكل أساسي) لتلبية الاحتياجات الطارئة[49]. ويتوقف النجاح في تفعيل هذه الآلية جزئياً على توفر مركز إقليمي للبيانات والمعلومات.

- **الآليات الإقليمية لتنسيق التغذية:** يمكن أن تستفيد البلدان العربية من وضع آلية إقليمية لتنسيق التغذية من أجل تسريع إجراءات معالجة قلّة التغذية لدى الأمهات والأطفال.

تحت إشراف اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية التابعة لجامعة الدول العربية، وضعت الأمم المتحدة بالتعاون مع شركاء إقليميين في عام 2021 الإطار الاستراتيجي الإقليمي العربي وخطة العمل للقضاء على الجوع. وهو يتيح للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية منصة مشتركة لتخصيص الموارد، ورصد التقدم المحرز، وضمان المساءلة. ويغطي الإطار سبعة مجالات ذات أولوية للمنطقة العربية، وهي: الزراعة وإنتاجية المياه؛ والبنية الأساسية الريفية وسلاسل القيمة الغذائية؛ وبرامج الحماية الاجتماعية؛ والنُّظُم الغذائية الصحيّة، والميسّرة الكلفة، والأكثر استدامة؛ والزراعة القادرة على الصمود؛ والتخفيف من حدة الصراعات؛ وتيسير التجارة، وتنويع الواردات، وأداء الأسواق ذات الصلة بالزراعة. ولا يزال اعتماد هذا الإطار جارياً.



الحواشي

1. المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الحق في الغذاء حول العالم، استُرجعت في 18 أيلول/سبتمبر 2023.
3. تنص المادة 79 من الدستور المصري على أن "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافٍ، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال". وتنص المادة 80 على أن "لكل طفل الحق في [...] التغذية الأساسية [...]".
4. ارتفع متوسط التعرفة الجمركية على المواد الغذائية المستوردة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من 13 في المائة في عام 2015 إلى 32 في المائة في عام 2019 (FAO and others, 2023)، وتشمل هذه المنطقة إيران.
5. مصر من البلدان القليلة التي حقّقت نمواً في إنتاجية القطاع الزراعي خلال العقد الماضي على أثر تحسينات في استخدام المياه والاعتماد على المحاصيل العالية القيمة.
6. WFP, 2020.
7. Oxford Business Group, 2022.
8. لمعرفة المزيد، يمكن الاطلاع على الأمن الغذائي في الإمارات العربية المتحدة.
9. Gulf Times, 2018.
10. الصفحة الرئيسية للشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك).
11. محفظة "القابضة" (ADQ) للأغذية والزراعة.
12. الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 للإمارات العربية المتحدة.
13. لمعرفة المزيد، يمكن الاطلاع على اللمحة العامة عن شركة "حصاد" الغذائية على موقعها الإلكتروني.
14. Oxford Business Group, 2022.
15. Al-Jawaldeh and Megally, 2021.
16. FAO and others, 2020.
17. المرجع نفسه.
18. بيانات البنك الدولي، القيمة المضافة في قطاع الزراعة (النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي) – العالم العربي، استُرجعت في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023.
19. Banerjee and others, 2014.
20. قاعدة بيانات FAOLEX للجزائر – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
21. Algeria Invest, 2022.
22. Egypt Today, 2023.
23. Moroccan National Portal, 2019.
24. Egypt: The role of water users' associations in reforming irrigation, Global Water Partnership.
25. الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للأردن لعام 2022.
26. الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لتونس لعام 2021.
27. الاستعراض الوطني الطوعي للمغرب لعام 2020.
28. الاستعراض الوطني الطوعي لجزر القمر لعام 2023.
29. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية لموريتانيا.
30. USAID, 2022.
31. Fathallah, 2020.
32. Popovska, 2019.
33. ESCWA, 2020.
34. تتسم المنطقة عموماً بانخفاض الإنفاق العام على البنى الأساسية والخدمات الريفية، إذ لا يساوي إلّا واحداً من عشرين ما يعادل نصيب الفرد من الإنفاق في المناطق الحضرية (FAO, 2020).
35. ESCWA, Pathfinders and WFP, 2023.
36. تتجلى الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية على المستوى الإقليمي العربي في فرص الحصول على خدمات المياه (95 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 80 في المائة في المناطق الريفية)، والصرف الصحي (94 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 82 في المائة في المناطق الريفية)، والكهرباء (98 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 83 في المائة في المناطق الريفية). لمعرفة المزيد، يمكن الاطلاع على المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.
37. المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، استُرجع في 21 آب/أغسطس 2023.
38. بيانات البنك الدولي، واردات المواد الغذائية (النسبة المئوية من واردات السلع) – العالم العربي، العالم، استُرجعت في 1 آذار/مارس 2024.
39. WTO, 2018.
40. WFP, 2021.
41. World Bank data on Agriculture, forestry, and fishing, value added per worker (constant 2015 US$) - Arab world, accessed on 1 March 2024.
42. المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، أستُرجع في 21 آب/أغسطس 2023.
43. أي ما يعادل حوالي 10.4 مليار دولار وفقاً لسعر الصرف المعمول به في كانون الثاني/يناير 2024.
44. الإنجازات الرئيسية لمخطط المغرب الأخضر.
45. ESCWA, 2018.
46. ODI and WFP, 2022.
47. ASEAN Food Security Information System.
48. FAO, 2022.
49. Agreement on the ASEAN Food Security Reserve.

المراجع

Algeria Invest (2022). Food Security: Agricultural Performance Puts Algeria on the Right Track. 17 October.

Al-Jawaldeh, A., and R. Megally (2021). Impact Evaluation of Soft Drink Taxes as Part of Nutrition Policies in Gulf Cooperation Council Countries. F1000Research.

Banerjee, and others (2014). Natural disasters in the Middle East and North Africa: a regional overview. World Bank Group. Working Paper, No. 81658.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2018). Policy Briefs on Food Security Issues in the Arab Region.

_____ (2020). The National Development Program for Post-War Syria: Syria Strategic Plan 2030. May 2020.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Pathfinders, and World Food Programme (WFP) (2023). Inequality in the Arab Region: Food Insecurity Fuels Inequality.

Egypt Today (2023). In Figures: What Did Haya Karima Achieve So Far in Upper Egypt?. 20 February.

Fathallah, H. (2020). Iraq's Governance Crisis and Food Insecurity. Carnegie Endowment for International Peace.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2020). Priorities for Food and Agriculture in the Near East and North Africa Region 2020-2030. Background Paper for the Thirty-fifth FAO Regional Conference for the Near East. Cairo.

_____ (2022). Addressing Food Security Challenges Faced by the Near East and North Africa Region Due to the Ukraine Crisis: Regional Overview. Cairo.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), and others (2020). Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa 2019 – Rethinking Food Systems for Healthy Diets and Improved Nutrition.

_____ (2023). Near East and North Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition: Trade as an Enabler for Food Security and Nutrition.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), International Centre for Advanced Mediterranean Agronomic Studies (CIHEAM), and Union for the Mediterranean (UfM) (2021). Food Systems Transformation – Processes and Pathways in the Mediterranean: A Stocktaking Exercise. Rome: FAO.

Gulf Times (2018). New Inventory Management System Launched. 14 June.

Moroccan National Portal (2019). Head of Government: 2020-2050 National Water Plan, Roadmap to Face Challenges for Next 30 Years. 25 December 2019.

Overseas Development Institute (ODI), and WFP (2022). Anticipatory Action in the MENA Region: State of Play and Accelerating Action.

Oxford Business Group (2022). Agri-tech and Food Security in the GCC: COVID-19 Response Report.

Popovska, B. (2019). Growing Plants Without Soil in Sudan. 22 July. Rome: WFP.

The United Arab Emirates, Ministry of Health and Prevention (2022). MoHAP to Develop New Plan for the National Programme to Combat Obesity in Children and Adolescents. 6 April.

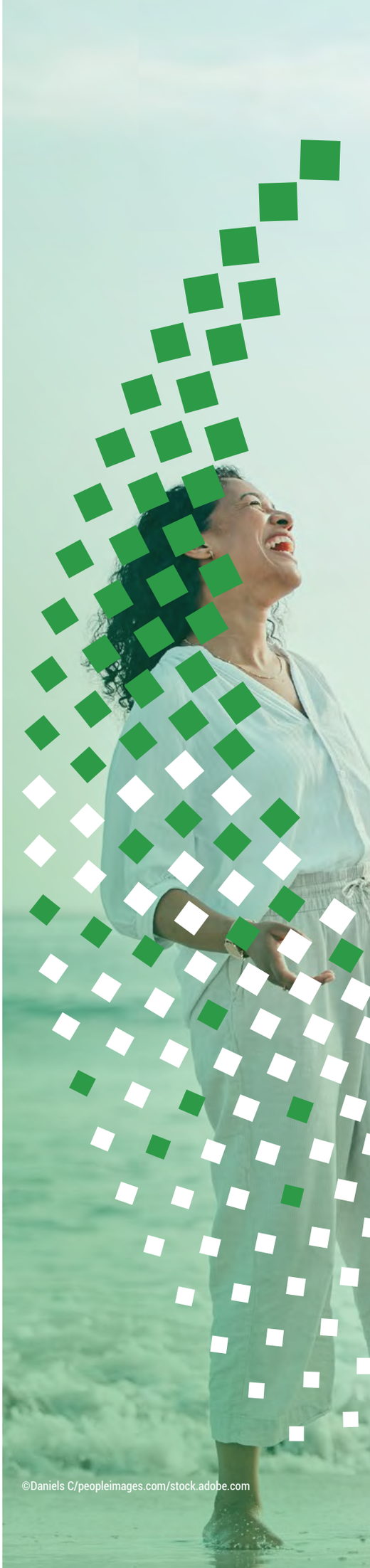
United States Agency for International Development (USAID) (2022). West Bank and Gaza – Complex Emergency. Fact Sheet #3, fiscal year 2022.

World Food Programme (WFP) (2020). State of School Feeding Worldwide 2020. Rome: WFP.

_____ (2021). Debt-for-Food Swaps. Debt Swap Task Force.

World Trade Organization (WTO) (2018). Trade Policy Review: Report by the Secretariat – Egypt.





3 الصحة الجيدة والرفاه

الهدف 3

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

ألف. مقدمة

تحرز المنطقة العربية عموماً تقدماً جيداً على مسار الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة. وقد حققت مكاسب في عدد من المؤشرات الصحية، مثل عدد وفيات الأمهات والرضع، والإصابة بالسل، والحصول على اللقاحات. ولا تزال تواجه صعوبات في مجالات عدة مثل التغطية الصحية الشاملة، والصحة الجنسية والإنجابية، والحصول على الرعاية الصحية بكلفة ميسورة. كما أن عبء الأمراض غير السارية ثقيل، ويتزايد في جميع أنحاء المنطقة.

أوجه عم المساواة عميقة في قطاع الصحة، بين البلدان وداخلها، مردّ معظمها نوع الجنس، والجغرافيا، ومستويات التعليم والفقر، وحالة الهجرة. وتؤدي الصراعات التي طال أمدها، والتهجير القسري والاحتلال، إلى تعطيل النُّظم الصحية، فتترتّب عليها عواقب مباشرة كبيرة على السكان، ولا سيما النساء والفتيات. وتلحق هذه العوامل مجتمعة أضراراً بالصحة النفسية والرفاه، والصحة الإنجابية وصحة الأم، والتغذية، والتعرض للأمراض غير السارية. ويضاف إلى ذلك تزايد حالات الإصابات الطويلة الأجل[1].

تأثير جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية

أظهرت جائحة كوفيد-19 بوضوح أن الأشخاص المهمشين قبل انتشار الفيروس كانوا أكثر عرضة للإصابة بالعدوى. ومن الأمثلة على ذلك العمال الذين لا يستطيعون البقاء في منازلهم والعمال المهاجرون الذين يعيشون في ظروف سكنية صعبة. وقد عرّض عدم المساواة بين الجنسين، من حيث الدخل والإلمام بالقراءة والكتابة والوصول إلى الإنترنت والقدرة على الحجر الصحي، النساء لمزيد من المخاطر الصحية. وغالباً ما أغفلت تدابير الاستجابة هذه العوامل.

وقد أحدثت الجائحة ضغطاً شديداً على النُّظُم الصحية، وكشفت عن نقاط الضعف في البنية الأساسية وعن أوجه القصور في التمويل والمعدات والقوى العاملة. وظهر واضحاً في البلدان التي تشهد صراعات مثل **الجمهورية العربية السورية**، **والعراق**، **واليمن**، وتلك الواقعة تحت الاحتلال **كدولة فلسطين**، حيث أمعنت الجائحة في زعزعة استقرار النُّظُم الصحية الضعيفة أصلاً. وظهر تفاوت صارخ في توزيع لقاح كوفيد-19، إذ أعطت البلدان المرتفعة الدخل مثل **الإمارات العربية المتحدة** 264 جرعة لكل 100 شخص مقابل 4 جرعات لكل 100 شخص في **اليمن**.

وأجبرت الموارد المالية المحدودة بعض البلدان على تحويل التمويل من المجالات الصحية الأساسية، كالأمراض غير السارية والصحة الإنجابية والصحة النفسية، إلى جهود الاستجابة الفورية لكوفيد-19. فشكل ذلك تهديداً شديداً لصحة سكان المنطقة عموماً.

وفي الآونة الأخيرة، أثرت الحرب في أوكرانيا والتضخم العالمي المتزامن معها على توفر مواد الرعاية الصحية الحيوية، بما فيها الأدوية والمعدات الطبية، والقدرة على تحمل تكاليفها.

المصادر: Dejong and Fahme, 2021; CNN COVID-19 vaccine tracker, accessed on 23 October 2023.

نَهج الصحة الواحدة

تشكل الأمراض الحيوانية المصدر، مثل كوفيد-19، خطراً كبيراً على الصحة العالمية. وتوفر عوامل كزيادة تنقل البشر، والسفر والتجارة الدوليين، والتوسّع العمراني، وتغيّر المناخ أرضاً خصبة لانتقال الأمراض بين الحيوانات والبشر وسرعة انتشارها عبر الحدود. وتتطلب الإدارة الفعالة للمخاطر التي تهدّد الصحة في إطار التفاعل بين الإنسان والحيوان والنظام الإيكولوجي اتباع نهج الصحة الواحدة الذي يتميّز بالتكامل عبر القطاعات والتخصصات المتعددة. ويسمح هذا النهج بتكوين مفهوم كامل عن دوافع المرض ويدعو إلى وضع استراتيجيات مناسبة لإدارة المخاطر الصحية الناشئة عن التفاعل بين الإنسان والحيوان والنظام الإيكولوجي.

هذا وطبّقت **قطر** بفعالية نهج الصحة الواحدة للتحقيق في الأمراض الحيوانية المصدر مثل فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية وغيرها. وهي تعمل حالياً على وضع خطة وطنية، في سياق رؤية قطر الوطنية 2030، لدعم أنشطة الصحة الواحدة والنهوض بها بشكل أفضل، وتجنب المخاطر الصحية الناشئة عن التفاعل بين الإنسان والحيوان والنظام الإيكولوجي، وإدارتها.

المصادر: Centers for Disease Control and Prevention, 2023; Bansal and others, 2023; Sharek, 2023.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في 24 كانون الثاني/يناير 2024).

خفّضت المنطقة العربية **معدل وفيات الأمهات**، ولكنه لا يزال مرتفعاً، إذ يقارب ضعف الهدف العالمي البالغ أقل من 70 حالة لكل 100,000 ولادة حية. ويزداد هذا الواقع صعوبة في أقل البلدان نمواً، حيث تلد أقل من امرأة واحدة من كل ثلاث نساء من دون مساعدة مختصة من القطاع الصحي.

انخفضت **معدلات وفيات المواليد** في المنطقة إلى 16.5 لكل 1,000 ولادة حيّة **ووفيات الأطفال دون 5 سنوات** إلى 34.4 لكل 1,000 ولادة حية في عام 2021. لكن هذه المعدلات لا تزال أعلى من الأهداف العالمية. يقارب معدل الوفيات في أقل البلدان نمواً ضعف المعدل الإقليمي لكلا المؤشرين.

تنخفض **الوفيات بفعل الأمراض غير السارية**[2] ببطء في المنطقة (من 16.2 في المائة في عام 2015 إلى 14.7 في المائة في عام 2019). وتصيب هذه الأمراض الرجال أكثر بقليل من النساء (16.5 في المائة مقابل 12.7 في المائة في عام 2019).

لا تزال المنطقة بعيدة عن تحقيق **وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة**. وقد ارتفعت نسبة النساء في سن الإنجاب اللواتي حصلن على خدمات تنظيم الأسرة بطرق حديثة (من 61.4 في المائة في عام 2010 إلى 64.1 في المائة في عام 2023)، ولكنها لا تزال أدنى من المتوسط العالمي (77.6 في المائة). وفي هذا الشأن تحديات في بلدان مجلس التعاون الخليجي (52.5 في المائة) وأقل البلدان نمواً (39.3 في المائة).

يتناقص **معدل المواليد لدى المراهقات** ببطء في المنطقة (43.6 لكل 1,000 فتاة مراهقة من الفئة العمرية 15-19 سنة في عام 2023، انخفاضاً من 52.7 في عام 2015)، لكنه لا يزال أعلى من المتوسط العالمي (41.3 لكل 1,000)، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

تتحسن **التغطية الصحية الشاملة** بوتائر مختلفة، ولكن المتوسط الإقليمي لا يزال أدنى من المتوسط العالمي. ويستفيد حوالى شخصين من كل ثلاثة أشخاص (63 في المائة في عام 2021) من التغطية الصحية الشاملة. وكان التقدم صعباً في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات.

يبلغ **الإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة** في المنطقة ضعف المتوسط العالمي (31.3 في المائة مقارنة بنسبة 16.4 في المائة في عام 2020)[3]. وترتفع هذه النسبة في أقل البلدان نمواً وتنخفض في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تتعادل **نسبة الحصول على اللقاحات** في المنطقة مع المتوسط العالمي أو تتجاوزه في حالة اللقاح المضاد للدفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي، ولقاح الحصبة واللقاح المتقارن المضاد للمكورات الرئوية، ولكن ليس لفيروس الورم الحليمي البشري.

تكافح أقل البلدان نمواً جاهدة ضدّ **الملاريا**. فمعدل الإصابة أعلى من المتوسط العالمي، وما أنفكّ يرتفع منذ عام 2015.

تتباين اتجاهات **تعاطي الكحول على نحو ضار** بين البالغين. فمنذ عام 2010، ازداد تعاطي الكحول في المغرب العربي وارتفع قليلاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي بينما انخفض في المشرق العربي وأقل البلدان نمواً. وتَبيّن أن نسبة التعاطي أعلى بين الرجال. لكن المتوسط الإقليمي (0.4 لتر في عام 2019) يظلّ ضئيلاً بشكل عام مقارنة بالمتوسط العالمي (5.5 لتر).

تتجاوز **الوفيات الناجمة عن حوادث المرور** في المنطقة (20.2 لكل 100,000 من السكان في عام 2019) المتوسط العالمي (16.7 لكل 100,000). وضحايا الحوادث من الرجال يفوق بثلاثة أضعاف عدد الضحايا من النساء.

لا تزال **الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية** أقل بكثير من المتوسط العالمي، حيث تبلغ 0.036 إصابة جديدة لكل 1,000 من السكان غير المصابين مقابل 0.192 على مستوى العالم في عام 2021. لكن الاتجاه تصاعدي، خاصة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي سجلت 0.104 إصابة جديدة لكل 1,000 من السكان غير المصابين في عام 2021، مقابل 0.065 في عام 2015.

تُعتبر **الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء** مصدر قلق متزايد. ولا تزال **الوفيات الناجمة عن المياه والمرافق الصحية غير المأمونة** تشكل خطراً كبيراً في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات.

تتراجع **قدرة المنطقة على الوقاية من الأخطار التي تهدّد الصحة العامة ومن الأزمات الحادة، وكشفها وتقييمها والتبليغ عنها والتصدي لها**، حسب النُّظُم الصحية الدولية، منذ عام 2016، وهي تعادل حالياً المتوسط العالمي[4]، علماً أن القدرة في أقل البلدان نمواً منخفضة جداً.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 3 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 3

- تحسين استهداف نُظم التأمين الصحي المدعومة وسواها من تدابير السياسة الصحية استناداً إلى المزيد من البيانات المحسّنة والمفصّلة، وتوسيع نطاق برامج التأمين الصحي الإلزامي.
- تحسين البنية الأساسية لمراكز الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية والنائية ومخيمات اللجوء مع تقديم حوافز للعاملين المؤهلين في مجال الصحة لتشجيعهم على العمل في تلك المواقع.
- تعزيز نُظُم الصحة الرقمية ونُظُم المعلومات الصحية وتطوير قوانين الصحة الرقمية والمعايير التنظيمية لتحصين أمن البيانات وقابلية التداول بها.


©Mohammad Bash/stock.adobe.com

- تسريع برامج اعتماد المؤسسات الصحية، وتنظيم قطاع الرعاية الصحية الخاص، وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتلبية الحاجات إلى خدمات صحية جيدة النوعية وسريعة الاستجابة وميسورة الكلفة.
- استحداث برامج لتحسين حوكمة القوى العاملة في المجال الصحي، وتنظيمها وجمع المعلومات عنها وتطوير مهاراتها، بهدف تطوير إعداد اختصاصيي الصحة وسبل استبقائهم.
- دعم التنفيذ المتكامل لبرامج وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز آليات التنسيق بين مختلف مقدمي الخدمات (الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية والمجتمع المدني).
- تعزيز استجابة السياسات للأمراض غير السارية وتنسيق السياسات وإنفاذها بهدف الوقاية والرقابة بفعالية أكثر.
- تطبيق سياسات الصحة النفسية، وزيادة التمويل للخدمات ذات الصلة، وتنفيذ أنشطة لدعم الصحة النفسية والتثقيف بشأنها لإزالة الوصم حول هذا الموضوع.
- تكثيف الجهود على المستوى الدولي لإنفاذ القانون الدولي الإنساني بهدف حماية نُظُم الرعاية الصحية والعاملين فيها من الاعتداءات التي تستهدفهم في الصراعات.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 3

يرتبط تحقيق الهدف 3 ارتباطاً وثيقاً بتحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة التي تؤثر على العوامل الرئيسية للصحة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) تأثيراً كبيراً على محصلات الصحة. كما يشكّل الهدف 4 (التعليم الجيد) السلوكيات وأنماط الحياة فيخلّف تأثيرات كبرى على الصحة. أما الهدف 5 (المساواة بين الجنسين) فبالغ الأهمية لمعالجة الفوارق الصحية بين الجنسين، في حين يدعم الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي) الوقاية من الأمراض. ويدعم الهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) مبدأ الإنصاف في الحصول على الرعاية من خلال التغطية الصحية الشاملة في إطار الرعاية الصحية الأولية. ويُعتبر الهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) أساسياً لتحسين البيئة المادية والاجتماعية، وتأمين الموارد اللازمة للصحة والرفاه. ويدعم الهدف 13 (العمل المناخي) نُظُماً صحية أكثر قدرة على التكيّف مع المناخ ومستدامة بيئياً، ويساعد على وضع الصحة في صميم سياسات التخفيف من آثار تغيّر المناخ. ويمكّن الهدف 16 (السلام والعدالة) المؤسسات الوطنية من وضع ورصد استجابات طموحة لأهداف التنمية المستدامة. ويحشد الهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) الشركاء لمتابعة الأهداف المعنية بالصحة ودعم تحقيقها[5].

وقد أدرجت غالبية الدول العربية الحق في الصحة في دساتيرها[6]. واعتمدت جميعها تشريعات و/أو سياسات وخططاً وطنية متعلقة بالصحة. وفي مشهد السياسات المعنية بالهدف 3 في المنطقة قواسم مشتركة أكثر من الاختلافات، كما هو مبيّن في ما يلي.

◆ **تعمل معظم البلدان على توسيع نطاق تغطية خطط التأمين الصحي لتشمل المزيد من السكان.** وقد شملت النُّهُج المعتمدة استعراض مستويات الدخل في إطار خطط التأمين الصحي المدنية المدعومة وتوسيع التغطية لتشمل المزيد من الفئات السكانية، مثل المهاجرين واللاجئين، وكبار السن، والعاطلين عن العمل، والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في القطاع غير النظامي.

ففي جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، تقدم النُّظُم الصحية للمواطنين تأميناً صحياً مجانياً أو مدعوماً. وتتطور السياسة العامة بحيث تشمل التغطية السكان المهاجرين. ففي **المملكة العربية السعودية**، مثلاً، يقتضي نظام الضمان الصحي التعاوني لعام 1999 تغطية غير السعوديين كافة بالتأمين الصحي الإلزامي[7]. إلا أن رسوم الاشتراك وسبل التغطية، تتباين بين مواطنين أو مهاجرين[8] أو بين عاملين في القطاع العام والقطاع الخاص، فتعوق التغطية الشاملة.

وتعمل البلدان المتوسطة الدخل على توسيع نطاق تغطية التأمين الصحي لتشمل الفئات المعرضة للمخاطر بدعم اشتراكها. فقانون التأمين الصحي الشامل في **مصر** لعام 2018، مثلاً، يؤمن تغطية للجميع باستثناء العسكريين[9]، والذين لا يستطيعون دفع رسوم الاشتراك يحصلون على رعاية صحية مجانية بتمويل من الحكومة. ومن المقرر تنفيذ

تواجه نُظُم التأمين الصحي المدعومة تحديات من حيث كفاءة الاستهداف. فغالباً ما لا تَستخدم معايير تحديد المستفيدين نُهُج المستحقات التي تم اختبارها من حيث الإمكانيات المادية استخداماً فعّالاً، مثل الإنفاق المكافئ المعدَّل حسب الأسر المعيشية أو تقييم الاحتياجات، لتحديد الفئات المستهدفة ومساعدتها بدقة. كما أن محدودية الوصول إلى بيانات دقيقة ومحدَّثة عن حالة السكان الصحية ومستويات دخلهم وحاجاتهم إلى الرعاية الصحية تعوق الاستهداف الفعال للتدخلات وتصميمها. ويؤدي ما تعاني منه النُّظُم الصحية من عدم كفاءة وتجزؤ إضافةً إلى ضعف التنسيق إلى ازدواجية الجهود وزيادة التكاليف.

المصدر: ESCWA, 2022b.

هذا البرنامج على مدى 15 عاماً. أما الاشتراك فاختياري للمواطنين المصريين المقيمين في الخارج وللأجانب الذين يعيشون أو يعملون في مصر. وبحلول عام 2019، أصبحت التغطية بهذا البرنامج تشمل قرابة 56.9 مليون مصري، بعد أن كانت تشمل 51.1 مليون في عام 2015[10]. وفي **تونس**، جرى توسيع نطاق تأمين الرعاية الصحية ليشمل الأسر ذات الدخل المنخفض والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الذين لا معيل لهم، وذلك في إطار البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة[11]، بدون رسوم أو لقاء رسوم مخفضة.

ويجري اعتماد سياسات مماثلة في أقل البلدان نمواً. فقد سنّت **جزر القمر**، مثلاً، قانوناً في عام 2017 بشأن نظام التأمين الصحي الوطني الإلزامي[12] بدعم من الجهات المانحة[13]. ووسع الصندوق الوطني للتأمين الصحي في موريتانيا التغطية في عام 2019، لتشمل جميع المواطنين، ومنهم العاملون في القطاع غير النظامي، على أساس اختياري مقابل رسوم ثابتة. لكن هذا لا يزال بعيداً عن متناول أشدّ الناس فقراً بسبب الكلفة المرتفعة[14].

- **تعمل البلدان من مستويات الدخل المختلفة على تعزيز نُظُم تقديم الرعاية الصحية الأولية على صعيد المجتمع المحلي**، بما في ذلك في المناطق الريفية المحرومة من الخدمات ومخيمات اللاجئين، وذلك لتخفيف العبء عن المستشفيات العامة، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية الشاملة، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة. ومن الجهود المبذولة على هذا الصعيد[15]، تطوير الهياكل الأساسية، ولا سيما بناء مرافق الرعاية الصحية الأولية وتجديدها، وتحسين شبكات الإحالة بين مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات.

وبنت **المملكة العربية السعودية**، عملاً باستراتيجيتها الوطنية للصحة، عيادات جديدة وحدّثت المرافق القائمة، ما أدّى إلى تحسينات ملموسة في صحة الطفل والأم، وحالة الأمراض السارية وغير السارية، وخاصة في المجتمعات الريفية والنائية[16].

وأنشأت **الجزائر** شبكة من 1,714 عيادة شاملة تقدم، في الحد الأدنى، الاستشارات الطبية، ومعالجة الأسنان، ورعاية الأمهات والأطفال، والرعاية التمريضية، وأنشطة التثقيف الصحي والوقاية، والتلقيح، ومعالجة حالات الطوارئ من الدرجة الأولى[17]. وفي **لبنان**، توسّعت شبكة الرعاية الصحية الأولية، فأصبحت تضمّ 212 مركزاً بحلول عام 2020. وقد مُنح النازحون السوريون إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتركز خطة الصحة 2025 في **المغرب** على تعزيز الرعاية الصحية الأولية، لا سيما في المناطق الريفية، مع التركيز على صحة الأم والطفل والتدخلات المتعلقة بالأمراض غير السارية. وتنطوي هذه السياسة على تطوير الهياكل الأساسية للرعاية الصحية، بما في ذلك إنشاء مراكز صحية جديدة، وتعزيز الحوكمة وتخصيص الموارد. وقد زادت من فرص الحصول على الخدمات، بواسطة الوحدات الطبية المتنقلة، وحسنت نوعية الرعاية في المرافق الأولية. وتشجع السياسة أيضاً الرعاية الصحية الوقائية من خلال حملات التوعية، ما يؤدي إلى سعي المزيد من الأشخاص للحصول على الخدمات الوقائية. وقد تجاوز مستوى التنفيذ الغايات المحدّدة[18]، مع ازدياد ملحوظ في الرعاية السابقة للولادة، وعدد زيارات الأطفال للرعاية، وتشخيص مرض السكري وعلاجه، وزيارات الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية.

اعتُمد نموذج لصحة الأسرة يرتكز على فرق متعددة التخصصات تعمل داخل مراكز الرعاية الأولية، لا سيما في أقل البلدان نمواً وبعض البلدان المتأثرة بالصراعات، بهدف تعزيز صحة السكان العامة وتخفيف عبء الإنفاق من أموالهم الخاصة. ويحظى هذا النهج بالأولوية، مثلاً، في السياسة الصحية الوطنية في **العراق** (2014-2023)، وخارطة الطريق الأولى في **الصومال** نحو التغطية الصحية الشاملة (2019-2023)، والخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة في **السودان** (2017-2020).

سعت الحكومة في **موريتانيا**، من خلال البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية، "تكافل"، إلى معالجة ارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة التي تتحمّلها الأسر من أموالها الخاصة (والتي شكلت قرابة 47 في المائة من الإنفاق الجاري على الصحة في عام 2020). فقدمت تحويلات نقدية إلى الأسر الأشد فقراً، للرعاية الصحية وللمشاركة في دورات التوعية. وعلى الرغم من أن هذه التدابير تهدف إلى توسيع نطاق التغطية ومواجهة صعوبات التمويل، يجدر عدم إغفال العوائق المحتملة لتحقيق جودة الرعاية والفعالية في الاشتراك والتنفيذ.

المصدر: WHO Global Health Expenditure database, accessed on 7 April 2023.

لا تزال الحاجة ماسّة إلى التمويل المستدام لتحسين الهياكل الأساسية لمراكز الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية والنائية ومخيمات اللجوء، وضمان توفر العلاجات واللوازم الطبية، وتقديم حوافز للعاملين المؤهلين في مجال الصحة.

وفي كل البلدان العربية تقريباً باستثناء **دولة فلسطين**، تكون المناطق الريفية أكثر عرضة للحرمان من الرعاية الصحية. فسكان الريف يفتقرون إلى التغطية بالتأمين الصحي على مدى فترات طويلة وإلى فرص الحصول على خدمات معينة، مثل الفحوصات الخاصة بالأمراض المزمنة. ويؤول معظم الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية إلى المستشفيات الواقعة في المدن، ما ينشئ حالة من عدم التكافؤ في الاستفادة من الرعاية.

المصدر: ESCWA and Economic Research Forum, 2019.

واجهت الجهود المبذولة لتحسين الرعاية الصحية الأولية في **السودان** مصاعب من جراء عدم كفاية الأموال المحوّلة من الحكومة المركزية، وعدم تزويد مديريات الصحة بسياسات موثقة لإدارة التحوّل في القطاع الصحي. ومن المحتمل أن تؤدي الاضطرابات المديدة، لا سيما تصاعد العنف منذ أوائل عام 2023، إلى إعاقة كافة الجهود الجارية وتبديد التقدّم.

المصدر: استناداً إلى ما ذكرته وزارة الصحة الاتحادية في السودان، التقييم القطري المشترك للسودان، 2016.


©nenetus/stock.adobe.com

◆ **تعتمد البلدان بمعظمها سياسات خاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، وصحة الأم، وصحة الرُّضع والأطفال والمراهقين، لكنها بحاجة إلى نُهُج الخدمات المتكاملة[19] لتحسين النتائج.** وتظهر دراسة استقصائية عالمية أجرتها منظمة الصحة العالمية بشأن السياسات أن البلدان العربية، مع استثناءات قليلة، قد غطت ما بين 75 و99 في المائة من 16 مجالاً من مجالات السياسات ذات الصلة[20]. ومن المجالات المشمولة عادة تنظيم الأسرة ومنع الحمل؛ والرعاية قبل الولادة وأثناءها وبعدها؛ وصحة الطفل. وتشمل المجالات الأقل تغطية الوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وصحة المراهقين، والعنف ضد المرأة (يمكن الاطلاع على تشريعات مكافحة العنف ضد المرأة في الفصل الخاص بالهدف 5).

وفي معظم البلدان، لا تزال برامج الصحة الجنسية والإنجابية تدار في معزل عن نظام الرعاية الصحية الوطني. وقد تقع مسؤولية الاضطلاع بهذه البرامج ضمن الحكومة على عاتق وزارة غير وزارة الصحة. ويضطلع القطاع الخاص وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني بأدوار رئيسية في العديد من البلدان (مثل **الأردن، والسودان، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب**)، ما يؤدي إلى التجزؤ في تخطيط الخدمات وتنفيذها[21].

تركز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المدمجة في الرعاية الصحية الأولية في معظم البلدان على الرعاية الصحية للأمهات وصحة الطفل وتنظيم الأسرة[22]. وتقدَّم خدمات أساسية أخرى، مثل الكشف عن سرطان الأعضاء التناسلية والأمراض المنقولة جنسياً، في مرافق الرعاية الصحية الأولية في بعض البلدان، مثل **الإمارات العربية المتحدة، وتونس، وعُمان، ودولة فلسطين، ولبنان، والمغرب.** ويشمل بعضها أيضاً الخدمات المتصلة بمنع العنف على أساس الجنس ومعالجته؛ وفي **لبنان**، تقدم هذه الخدمات في إطار برامج المساعدة الإنسانية[23]. وتُدمج الخدمات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية القائمة في مرافق الرعاية الصحية الأولية في عدد قليل من البلدان، بما فيها **الإمارات العربية المتحدة وتونس وعُمان والمغرب.** **وعُمان** هي البلد الوحيد الذي يدمج جميع عناصر الصحة الجنسية والإنجابية في خدمات الرعاية الصحية الأولية، ما يعزز الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية وموارد البنية الأساسية[24].

لا يزال التركيز في أقل البلدان نمواً منصبّاً على الحد من حالات الاعتلال والوفيات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية. ومن الأمثلة على ذلك استراتيجية **جيبوتي** الجديدة لعام 2021، التي تشدد على بناء القدرات وعلى الحوافز لتعزيز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وتهدف استراتيجية **الصومال** 2019-2023 إلى الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلد وتحسين الوصول إلى هذه الخدمات كجزء من الرعاية الأولية.

وتعتمد معظم بلدان المنطقة خططاً أو استراتيجيات أو برامج خاصة بتنظيم الأسرة وغيرها من الحقوق الإنجابية، ولكن هذه الخطط ليست دائماً مدعومة بإطار قانوني مناسب. فلدى **الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب**، مثلاً، خطط أو استراتيجيات أو برامج لتنظيم الأسرة، وهي تبذل جهوداً لضمان الوصول إلى مجموعة واسعة من وسائل تنظيم الأسرة. إلا أنها لا تملك أنظمة تضمن حصول المرأة على وسائل منع الحمل. كما يحظّر قانون العقوبات في **الجمهورية العربية السورية** الإعلان عن وسائل منع الحمل أو الترويج لها أو بيعها أو شرائها واستخدامها. ومع ذلك، تلتزم الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية ذات الصلة بتنظيم الأسرة.

وليس الإجهاض عند الطلب قانونياً إلا في تونس. وهو مسموح به في بعض البلدان استناداً إلى أسس قانونية معينة، مثل إنقاذ حياة المرأة، والحفاظ على صحتها النفسية أو البدنية، وفي حالات الاغتصاب أو سفاح القربى، وإصابة الجنين بإعاقة. أما الرعاية بعد الإجهاض فغير متوفرة في البلدان حيث الإجهاض غير قانوني[25،26].

ولا توجد لدى العديد من البلدان سياسات تلبي كامل احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، ولا سيما الشابات، والشباب في المناطق الريفية، والشباب ذوي الإعاقة[27]. وحيثما وجدت هذه السياسات، تثني صعوبات عن الحصول على الرعاية وتحقيق النتائج المرجوة منها، كالأعراف والمحرمات الاجتماعية والثقافية، وديناميات القوة وعدم المساواة بين الجنسين، وحالات الصراع وعدم الاستقرار. والجدير بالذكر أن **تونس** اعتمدت في عام 2019 استراتيجيتها الوطنية لتعزيز صحة المراهقين والشباب. وفي عام 2020، أنشأت شبكة من العيادات الصديقة للشباب لتسهيل وصولهم إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

كان إدماج التربية الجنسية في المناهج الدراسية بطيئاً. وثمة سياسات بهذا الشأن في بعض البلدان، كما في **تونس، والجمهورية**

العربية السورية، وفلسطين، ولبنان. ففي عام 2010، أصدر **لبنان** مرسوماً لإدخال تعليم الصحة الإنجابية ومنهج المساواة بين الجنسين في المدارس، لكن التنفيذ لا يزال متأخراً[28].

تعتمد معظم البلدان سياسات ومبادئ توجيهية وطنية تدعم الرعاية العالية الجودة التي تضطلع بها القابلات، بالإضافة إلى برامج تعليمية وتدريبية للقبالة السليمة. إلا أنها تحد من نطاق التدخلات التي يُسمح للقابلات بتقديمها، على الرغم من أن المعايير العالمية تسمح لهن بإجراء معظم تدخلات الصحة الجنسية والإنجابية. ونظراً لهذه القيود والنقص في أعداد مقدمي الرعاية والخلل في التوزيع، لا سيما بين المناطق الريفية والنامية، لا تستوفي المنطقة سوى ما تقديره 79 في المائة من الحاجات إلى التدخلات الأساسية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ويبلغ النقص مستوى حاداً في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات[29].

لا تشمل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشباب والرجال في مرافق الرعاية الصحية الأولية التي تركز على النساء والأطفال.

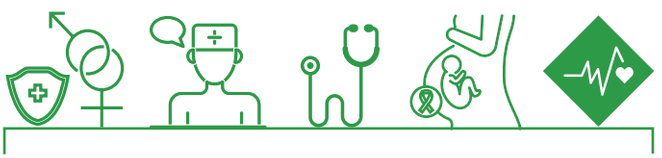
وكثيراً ما تعوق الأعراف الاجتماعية والثقافية النساء والأزواج عن اتخاذ قرارات حرة ومسؤولة بشأن تنظيم الأسرة ومنع الحمل. فغالباً ما تتوقف الخيارات على عوامل مثل التعليم ومستوى الدخل والمنطقة الجغرافية.

وتختلف إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وجودتها تبعاً للطبقة الاجتماعية وحالة النزوح والموقع الجغرافي والوضع العائلي، مع استمرار حرمان الشباب غير المتزوجين من الخدمات والتعليم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

وتنجم مشاكل جديدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية عن المخاطر الناشئة عن الصراعات والنزوح القسري في البلدان المتأثرة بأزمات طويلة (الهدف 5).

والبيانات الموثوقة حول الصحة الجنسية والإنجابية محدودة في أقل البلدان نمواً. ففي بعض الحالات، كما في **السودان،** تسهم الأعراف الثقافية والوصم الاجتماعي وتشدّد التقاليد في ندرة الأدلة على المؤشرات الصحية الهامة، وتعوق الجهود الرامية إلى التصدي للممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

المصادر: UNFPA and MENA Health Policy Forum, 2017; UNICEF, 2021.



◆ **لمعالجة العبء المتزايد المتأتي من الأمراض غير السارية، وضعت عدة بلدان عربية استراتيجيات أو خطط عمل متعددة القطاعات لمختلف الأمراض وعوامل الخطر الشائعة، بما فيها النُّظُم الغذائية غير الصحية، وأنماط الحياة الخاملة، والتدخين وتعاطي الكحول.** أما البلدان التي لا توجد فيها سياسات متكاملة فهي في معظمها أقل البلدان نمواً أو التي تشهد صراعات، ولا سيما **الجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وليبيا، واليمن.** وأما الأردن لا يملك سياسة متكاملة[31,30] لكنه يراقب الأمراض غير السارية وعوامل الخطر ذات الصلة.

ومن النُهج الشائعة إدخال علاج الأمراض غير السارية إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الوطنية في **العراق** للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (2013-2017) وخطة **لبنان** للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (2016-2020). وقد وضعت **تونس** وأقرّت استراتيجية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (2018-2025) بهدف تعبئة الموارد من أجل الوصول العادل إلى التشخيص والعلاج المبكرين. واعتمدت **جزر القمر** مؤخراً سياسة وطنية لمكافحة الأمراض غير السارية (2020-2029)، مع التركيز على الوقاية من مرض السكري وتغطية علاجه[32].

وتركز البرامج بوضوح على تعزيز أنماط الحياة الصحية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث الأمراض غير السارية مسؤولة عن قرابة 75 في المائة من مجموع الوفيات والإعاقات[33]. فعلى سبيل المثال، يركّز البرنامج الوطني لحياة صحية في **الكويت** (2013-2017) على السمنة ومرض السكري. ونفذت **المملكة العربية السعودية** في عام 2018 استراتيجية شاملة تُعنى بالأكل الصحي كجزء من جهودها الأوسع لتشجيع الحياة الصحية. وأطلقت الحكومة استراتيجية 2030 لمكافحة السمنة والوقاية منها، تحدد أهدافاً وطنية للحد من السمنة بنسبة 3 في المائة والسكري بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2030.

لا يزال الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والأدوية للأمراض غير السارية صعباً على اللاجئين. ففي **الأردن،** ارتفعت نسبة اللاجئين السوريين الذين يعانون من هذه الأمراض وغير القادرين على الحصول على خدمات الرعاية الصحية والأدوية بسبب ارتفاع الكلفة من 24 في المائة في عام 2014 إلى 58 في المائة في عام 2015.

المصدر: التقييم القطري المشترك للمملكة الأردنية الهاشمية، 2017.

وجميع الدول، باستثناء الصومال ودولة فلسطين، هي أطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005؛ ويبقى على المغرب التصديق عليها[34]. غير أن التنفيذ يقتصر على بعض البلدان، ويتباين كثيراً في ما بينها[35]، فلا يرقى إلى المقصد 3-أ

الذي يدعو إلى تعزيز التنفيذ. وتقتضي الاتفاقية من الأطراف اتخاذ تدابير لتخفيض العرض والطلب على حد سواء. ومن الالتزامات العامة اعتماد استراتيجية وطنية شاملة متعددة القطاعات لمكافحة التبغ؛ لم تحرز **جزر القمر ولبنان** تقدماً على هذا الصعيد[36]. وتشمل بعض تدابير الاتفاقية التي تم الأخذ بها ما يلي[37]:

- **فرض ضرائب على السجائر:** فرضت جميع البلدان التي تتوفر عنها بيانات[38] ضرائب على السجائر للحد من وفرتها بكلفة ميسورة. ولم تحدد سوى أربعة بلدان، هي **الأردن، ومصر**[39]، **ودولة فلسطين، والمغرب**، معدل الضريبة بما يعادل أو يزيد عن 75 في المائة من سعر التجزئة، وهو المعدل الذي ثبتت فعاليته في الحد من الطلب على منتجات التبغ. وتنجح الضرائب في ردع الشباب، فهم أكثر تأثراً من البالغين بارتفاع الأسعار.
- **منع التدخين في الأماكن العامة:** منعت ست دول، هي **الأردن، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر**، التدخين منعاً تاماً في الأماكن العامة. أما البلدان الأخرى فمنعته جزئياً أو لم تمنعه على الإطلاق. وأما الامتثال فمنخفض إلى معتدل نسبياً في الغالب.
- **وضع تحذيرات صحية على علب السجائر:** تشترط خمسة بلدان **(جيبوتي، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا)** إدراج تحذيرات صحية واضحة ذات خصائص محددة على علب السجائر[40]. وتشترط **المملكة العربية السعودية** التغليف البسيط، وهي سياسة تلغي الميزات الترويجية والتسويقية والإعلانية على علب التبغ. وقد أدخلت بلدان أخرى تحذيرات لا تتوافق تماماً مع المعايير المناسبة.
- **منع الإعلان عن التبغ أو الترويج له أو رعايته:** فرضت عدة بلدان **(الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، والعراق، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن)** حظراً على جميع أشكال الإعلان المباشر وغير المباشر. أما البلدان الأخرى فلديها حظر ولكنه ليس شاملاً.
- **تنفيذ حملات إعلامية:** نفذت خمسة بلدان **(الأردن، والبحرين، وتونس، ودولة فلسطين، والمغرب)** مؤخراً[41] حملات إعلامية لتثقيف الجمهور حول الآثار الضارة لتعاطي التبغ والتدخين غير المباشر، دامت ما لا يقل عن ثلاثة أسابيع وخضعت لمعايير محددة[42]. ونظّمت بلدان أخرى حملات إعلامية لا تتبع هذه المعايير تماماً.
- **تحسين الوصول إلى خدمات الإقلاع عن التدخين:** أنشأت **قطر** خط مساعدة وطني لمساندة أولئك الذين يسعون إلى الإقلاع عن التدخين، إلى جانب موقع إلكتروني إعلامي وخيارات متنوعة للعلاج ببدائل النيكوتين. وأسفر برنامج مكافحة التدخين في **المملكة العربية السعودية**، المقدَّم في عيادات التدخين، عن نجاح ما يقرب من 30 في المائة من المشاركين في الإقلاع عن التدخين في عام 2019[43].

في ما يتعلق بالأمراض غير السارية، لا يزال هناك ضرورة لبذل المزيد من المساعي لتعزيز استجابة السياسات وجهود الإنفاذ والإجراءات المتعددة القطاعات. ومن الأهمية بمكان توطيد التعاون مع قطاعات مثل التعليم والزراعة والنقل والتخطيط الحضري والتمويل. فالوقاية لا تقتصر على قطاع الصحة، والتنسيق مطلوب لمعالجة العوامل الهيكلية والبيئية التي تؤثر على هذه الأمراض.

والفجوات واضحة في التمويل الحكومي، كما الافتقار إلى التدابير التنظيمية لتعزيز النُّظُم الغذائية الصحية، ولا سيما في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وما زالت هناك إمكانيات غير مستغَلة لاستخدام الصحة الرقمية للمراقبة. فنُظُم البيانات المجزأة تعوق إعداد التقارير والإدارة الفعالة.

ولا بد أيضاً من تحسين رصد برامج وسياسات التدخل وتقييمها. فذلك يعزز توفر البيانات وملاءمتها، ويرشد تصميم البرامج والسياسات على نحو أفضل.

وتبرز الحاجة إلى إعادة توجيه الخدمات نحو الأمراض غير السارية، ويمكن إدارتها عن طريق تعزيز مهارات وأعداد وتشكيلة العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية، وإدماج الوقاية والتدبير العلاجي في خدمات الرعاية الموجودة.

والمنطقة متأخرة على مسار التدخلات التي تعالج المحددات التجارية للصحة وتحدث فرقاً في مجالي التغذية والأمراض غير السارية. ويتطلب ضبط دور وسائط الإعلام في تسويق الأغذية غير الصحية للشباب إجراءات محدّدة على مستوى السياسة العامة.

المصدر: Abdul Rahim and others, 2014.

- **وضعت عدة بلدان استراتيجية أو سياسة وطنية للصحة الرقمية/الصحة الإلكترونية لإضفاء الطابع المؤسسي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة والرفاه.** وهي تشمل **البحرين، والسودان، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية**[44]. وضمّنت **عُمان** استراتيجية الصحة الرقمية في استراتيجيتها الصحية الوطنية. ويتباين التقدم في التنفيذ بين بلد وآخر[45].

وتعمل بلدان أخرى، وتحديداً **الصومال، ودولة فلسطين، الكويت، ولبنان، وليبيا**، على وضع استراتيجيات للصحة الرقمية[46]. وقد وضع **لبنان** رؤية للتحول الرقمي للقطاع الصحي تمهد الطريق لاستراتيجية وخطة عمل شاملة للصحة الرقمية، مقرونة بالنتائج وأُطُر الرصد والتقييم. وتسترشد هذه الرؤية بالاستراتيجية الوطنية للصحة التي جرى إطلاقها في أوائل عام 2023. ومن التوجهات الاستراتيجية تعزيز النظام الوطني للمعلومات الصحية بهدف بناء قدرة الرعاية الصحية على الصمود والتكيّف[47]، وتقديم خدمات محدّدة الأهداف أكثر كفاءة وفعالية.

وقد أحرزت عدة بلدان تقدماً في استخدام حلول الصحة الرقمية كجزء من الاستجابة لكوفيد-19. غير أن هذا الاستخدام كان محدوداً قياساً إلى ما تختزنه الصحة الرقمية من إمكانيات في تحسين النُّظُم وتقديم الخدمات الصحية. ومن الأمثلة[48]:

- استخدام **التطبيب عن بعد**، وهو أداة لتقديم خدمات الرعاية الصحية، في الغالب من قبل القطاع الخاص في مختلف البلدان، بما فيها **مصر والمملكة العربية السعودية**، وسواها، للاستشارات عبر الإنترنت، وإحالة المرضى، والتشخيص، ورعاية المرضى المقيمين في المستشفى وتدبير علاجهم.
- استخدام **تطبيقات الهاتف المحمول**، مثل التطبيق الإلكتروني الخاص بصحة الأم والطفل وتطبيق الأمراض غير السارية، في **الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ولبنان**، لتشخيص الأمراض وتدبير العلاج.
- استخدام **التتبع الإلكتروني للمخالطين** في **تونس**.
- نشر **قوائم جرد وسجلات إلكترونية** في **السودان** لدعم إيصال الأدوية إلى المنازل، ولا سيما لمن يعانون من أمراض غير سارية.

في بلدان مجلس التعاون الخليجي، سبقت رقمنة نُظُم الرعاية الصحية جائحة كوفيد-19 وحققت بالفعل فوائد كبيرة، بما في ذلك تحسين جودة الرعاية الصحية وأداء الأطباء، ومراقبة صحة المرضى بشكل أدق، وتحسين التدبير العلاجي للأمراض المزمنة والتشخيص والرعاية الوقائية. وكانت هذه التقنيات مفيدة في إدارة الأزمات أثناء الجائحة، إذ أتاحت اتخاذ قرارات تعتمد على البيانات وتخصيص الموارد بكفاءة. وترد في ما يلي أمثلة على تدابير لتعزيز الصحة الرقمية.

- تضع الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية وإدارة البيانات (2016-2020) في **قطر** معايير وسياسات لتحسين منظومة الصحة الإلكترونية، وضمان توفر معلومات صحية رقمية عالية الجودة، وتحصين سلامة المرضى ومشاركتهم في إدارة صحتهم.


©NINENII/stock.adobe.com

- يخطط برنامج تحول القطاع الصحي في **المملكة العربية السعودية**[49]، في إطار رؤية 2030، لإعادة هيكلة ورقمنة القطاع الصحي وتعزيز جودة الرعاية من خلال توسيع خدمات الصحة الإلكترونية. وتوفر مجموعة من التطبيقات، بما فيها "صحتي" و"صحة" و"موعد" و"وصفتي" و"تباعد"، برامج افتراضية فعالة مثل الاستشارات الصحية والعيادات المتخصصة وخدمات الرعاية المنزلية الافتراضية.
- استثمرت **الإمارات العربية المتحدة** في التكنولوجيا والبنية الأساسية الصحية الرقمية. وتربط منصة "ملفي"، وهي منصة لتبادل المعلومات الصحية أطلقتها دائرة الصحة في أبوظبي، قطاع الرعاية الصحية بأكمله، إذ تربط المستخدمين، ومجموعهم 45,000 مستخدم بالمستشفيات و2,000 مرفق للرعاية الصحية من القطاعين العام والخاص.

تثني عن استخدام التكنولوجيا الرقمية مخاوف بشأن البيانات ومخاطر يتعرض لها الناس والنُّظُم الصحية من جراء الصراعات والاضطرابات السياسية.

ومن العوامل التي تحدّ من تأثير الاستثمارات في الصحة الرقمية ضعف أو تجزؤ الحوكمة الرقمية في معظم البلدان، وعدم توفر خطط وسياسات ومعايير وطنية للهندسة الرقمية لتحقيق قابلية التشغيل البيني، وضعف التخطيط الاستراتيجي.

وضعف الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع الصحة الرقمية في العديد من البلدان يجعل من القطاع الخاص الجهة الرئيسية في تقديم الخدمات، ولكن على نحوٍ يفتقر إلى الإشراف والتنسيق، ما يؤدي إلى المزيد من التجزؤ.

ويحدّ ضعف القدرات الوطنية لإدارة الصحة الرقمية من إمكانية تنفيذ حلول مناسبة لظروف البلدان. وقد تكون في اللغة، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، وحالة الإعاقة والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، عوائق لا بد من الأخذ بها عند تطوير التطبيقات.

المصدر: WHO, 2022a.

◆ **تواصل معظم البلدان توسيع قدرات نُظُمها لجمع البيانات الصحية وإدارتها.** وهذه الجهود هامة لمكافحة الأمراض السارية وغير السارية، وتوجيه تخطيط البرامج الصحية القائمة على الأدلة وصنع السياسات. ولا يزال تجميع البيانات الصحية الجيدة يشكل تحدياً للعديد من البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً بسبب تحديات التنسيق على مستوى الحكومات، وتجزؤ نُظُم المعلومات الصحية، وانخفاض القدرات البشرية والتقنية. وترد في ما يلي بعض الأمثلة على الجهود المبذولة لتعزيز جمع البيانات الصحية وإدارتها.

- تواصل **تونس** توسيع تغطية نظام المعلومات المتعلقة بأسباب الوفاة وتحسين نوعية البيانات المسجلة. فمن

خلال التعاون مع مختلف الشركاء والجهود النشطة لجمع البيانات، ارتفع معدل التغطية من 40 في المائة في عام 2017 إلى 61 في المائة في عام 2020. غير أن النوعية لا تزال عند مستوى متوسط؛ ولا بد من تكثيف الجهود لتحقيق النتائج المتوخاة[50].

- تخطط وزارة الصحة في **ليبيا**، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، لتحسين إدارة المعلومات الصحية من خلال توسيع نطاق برمجيات المعلومات الصحية للمقاطعات لتصل إلى جميع البلديات[51]. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى مزيد من الإبلاغ الشامل، لا سيما في ضوء عدم وجود مستودع وطني للبيانات الصحية ومبادئ توجيهية موحدة لإدارة البيانات وتقييمها. وتشكل القيود المالية تحدياً كبيراً.
- تشير التقارير إلى نظام معلومات صحية مجزأ في **الصومال** حتى عام 2017، عندما استُحدث برنامج المعلومات الصحية للمقاطعات لجمع البيانات الصحية والإبلاغ عنها وتحليلها. وعالجت خطة استراتيجية لنظام المعلومات الصحية للفترة 2018-2022 ثغرات الرصد. وبحلول عام 2021، أشارت التقارير إلى أنّ النظام أصبح محدّثاً وأكثر كفاءة في دمج رصد الأمراض وآليات الاستجابة وتوجيهات الصحة العامة.

◆ **وضعت جميع البلدان تقريباً[52] على مدى العقد الماضي سياسة أو خطة و/أو تشريعات مستقلة بشأن الصحة النفسية، أو أدمجت الصحة النفسية في سياسات الصحة العامة**[53]، اعترافاً بأهميتها كحق.

تُقدّم خدمات الصحة النفسية في الغالب مدمجةً في الرعاية الصحية الأولية. ويمكن أن يساعد ذلك على إزالة الوصم عن المرض النفسي، ولكنه قد يتطلب بناء القدرات والتدريب لتغيير المواقف القائمة على الوصم لدى اختصاصيي الصحة. وتقتصر خطط تمويل الصحة النفسية بشكل أساسي على الاشتراكات وعلى القوى العاملة في القطاع النظامي. وتجري تغطيتها في الغالب، شأنها شأن الخدمات الصحية الأخرى، من خلال نموذج مختلط من المدفوعات العامة والخاصة والمدفوعات من الأموال الخاصة[54]. وقد ظهر في بعض البلدان اتجاه إلى إخراج الرعاية الصحية النفسية من إطار الرعاية في المؤسسات. فقد نقلت **الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية** خدمات الصحة النفسية إلى البيئات المجتمعية[55].

وقد وضعت بعض أقل البلدان نمواً وتلك التي تشهد صراعات سياسة أو خطة و/أو تشريعات في مجال الصحة النفسية. غير أن مدى الفعالية موضوع للنقاش، نظراً لعدم كفاية الموارد البشرية والمالية المخصصة. وتُعتبر منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الميدان. ويكاد يكون الدفع مقابل خدمات الصحة النفسية من الأموال الخاصة بالكامل في معظم البلدان[56].

ومن الأمثلة على السياسات والخطط والتشريعات المتعلقة بالصحة النفسية ما يلي:

- الخطة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية (2017-2020) في **الجزائر**، والتي تركز على تدعيم الإطار التنظيمي للصحة النفسية، وتدريب العاملين في القطاع الصحي، وتطوير البحوث في مجال الصحة النفسية، وإنشاء نظام معلومات واتصالات خاص للصحة النفسية[57].
- استراتيجية الوقاية وعلاج الصحة النفسية واستخدام المواد المسببة للإدمان في **لبنان** (2015-2020)، والتي تعطي الأولوية لتعزيز الحوكمة الخاصة بالصحة النفسية وتوفير الخدمات المتعلقة بها للجميع في البيئات المجتمعية، وخاصة للفئات المعرضة للمخاطر. وهي تشدّد على أهمية البحوث المنسقة وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز الصحة النفسية والوقاية من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات[58].
- تأمين الدعم للصحة النفسية في إطار الرعاية الصحية الأولية في **البحرين** لتيسير الوصول إلى خدماتها والتخلّص من الوصم المرافق لطلب المساعدة في حالات الحاجة.
- إصدار أول قانون للصحة النفسية في **الكويت** في عام 2019 (القانون رقم 14) لتحسين العلاج وإعادة التأهيل وحماية الأفراد الذين يعانون من مشاكل الصحة النفسية.
- تطوير سياسة وطنية للصحة النفسية في **الإمارات العربية المتحدة** في عام 2019 لدعم الجهود العامة والخاصة الآيلة إلى تعزيز الرعاية الشاملة، بما في ذلك الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية. وقد أُقرّ مشروع قانون رعاية الصحة النفسية في عام 2021 لحماية حقوق الأشخاص الذين يطلبون هذه الرعاية وتيسير إعادة تأهيل المرضى النفسيين لدمجهم في المجتمع.

تشهد المنطقة ضعفاً في إنفاذ سياسات الصحة النفسية وعدم فعالية الرصد في الرعاية الصحية.

والموارد غير كافية عموماً، سواء من حيث عدد اختصاصيي الصحة النفسية أو من حيث مقدار التمويل. أما الخدمات فمحدودة.

ولا يزال يحيط بالصحة النفسية وصم في العديد من البلدان، بما في ذلك بين المتخصصين في الرعاية الصحية. وهذا ما قد يثني الناس عن طلب المساعدة ويحول دون الفعالية المطلوبة في تقديم خدمات الصحة النفسية.

وللأفكار السائدة حول الصحة النفسية أبعاد تتعلّق بنوع الجنس، إذ تبدي النساء عموماً مواقف أكثر إيجابية وانفتاحاً.

وفي البلدان المتأثرة بالصراعات والأزمات، تنتشر مشاكل الصحة النفسية بشكل أكبر بين الشابات، وذلك لأسباب منها الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تسمح للفتيان بقضاء وقت أطول خارج المنزل مقارنة بالفتيات.

المصادر: Zeinoun, 2023; UNICEF, 2021.

القوى العاملة في القطاع الصحي والحوكمة

على الرغم من أن القوى العاملة في القطاع الصحي تشكل مورداً رئيسياً للنظام الصحي، تواجه المنطقة قيوداً في إعداد القوى العاملة وتأمين المهارات. وفي حين أن قدرات الإعداد في **بلدان مجلس التعاون الخليجي** وأقل البلدان نمواً **(جيبوتي، والسودان، والصومال، واليمن)** محدودة، تعاني البلدان المتوسطة الدخل **(الأردن، وتونس، ولبنان، ومصر، والمغرب)** وتلك التي تشهد صراعات **(الجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين وليبيا)** من اختلالات في مجموع المهارات. ولم تواكب الزيادة في عدد مؤسسات التعليم في مجال الصحة النمو السكاني، ما أبقى كثافة اختصاصيي الصحة منخفضة، لا سيما في **جيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، ومصر، والمغرب، واليمن**.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تُعزى الزيادة المستمرة في كثافة اختصاصيي الصحة إلى حد كبير إلى تشغيل عاملين من المغتربين في مجال الصحة. غير أن هذه البلدان تواجه معدل دوران مرتفع نتيجة لذلك. وتعاني البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً وتلك المتأثرة بالصراعات من الهجرة غير المنظمة للعاملين في المجال الصحي وانتقالهم من القطاع العام إلى القطاع الخاص لأسباب منها ضيق الخيارات المتاحة. ويُعتبر التوزيع الجغرافي لهؤلاء العاملين غير منصف داخل البلدان، مع انخفاض معدل استبقائهم في المناطق الريفية والنائية. أضف إلى ذلك شواغل الأداء والتحفيز.

وتواجه حوكمة القوى العاملة في القطاع الصحي في المنطقة تحديات مشتركة، منها:

- عدم كفاية سياسات واستراتيجيات تنمية القوى العاملة: قليلة البلدان **(الأردن، والسودان، والصومال، واليمن)** التي وضعت خططاً استراتيجية للقوى العاملة في المجال الصحي.
- عدم كفاية الأُطُر التنظيمية.
- محدودية قدرات الحوكمة الخاصة بالقوى العاملة في المجال الصحي: الإدارات المسؤولة في وزارات الصحة ضعيفة عموماً، وتفتقر إلى القدرات الريادية والإدارية والتعاون الكافي بين القطاعات.
- عدم وجود نُظُم فعالة لإدارة القوى العاملة في المجال الصحي: النُّظُم القوية، بما فيها معايير التوظيف؛ واستراتيجيات التوظيف والانتشار والاستبقاء؛ واللوائح المتعلقة ببيئة العمل وإدارة الأداء؛ والبيانات اللازمة للتخطيط والتدريب، كلها عناصر أساسية لتقديم خدمات صحية جيدة. وهي تتطلب تحسيناً في معظم البلدان.
- ندرة البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدثة عن القوى العاملة في المجال الصحي وتمويلها وديناميات سوق العمل.
- عدم وجود تخطيط استراتيجي للتصدي لتحديات القوى العاملة في المجال الصحي.

المصادر: WHO, 2018a, 2020a, 2023b.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

تعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي أنظمة صحية متطورة نسبياً تقدم خدمات صحية عالية الجودة لمواطنيها. وتسجل البلدان جميعها درجات عالية على مؤشر الخدمات المقدمة في إطار تحقيق التغطية الصحية الشاملة، تراوحت بين 70 في **عُمان** و82 في **الإمارات العربية المتحدة** في عام 2021. والإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة منخفض، لا بل أقل من المتوسط العالمي. ويشمل التأمين الصحي المغتربين من خلال حزمة يمولها صاحب العمل، ما ينشئ نظاماً ثنائي المستوى وتحولاً من نموذج تقاسم المخاطر جماعياً إلى نموذج التأمين الخاص.

◆ **شرعت دول عديدة من هذه المجموعة في إجراء إصلاحات لتشجيع القطاع الخاص والمشاركة الأجنبية في الرعاية الصحية.** وفي هذه الخطوة[59] تحوّل استراتيجي، ينقل الحكومات من موقع المستثمر والمشغل لمرافق الرعاية الصحية في آن إلى التركيز على الحوكمة الاستراتيجية والتخطيط والإشراف، فتكون المسؤولة عن وضع السياسات والهيئة الناظمة. وفي المقابل، يُستفاد من خبرات القطاع الخاص وموارده لتلبية الحاجات المتزايدة في مجال الرعاية الصحية، بما فيه عن طريق المساهمة بشكل كبير في تطوير البنية الأساسية والكفاءة والابتكار وجودة الخدمات، فضلاً عن إنتاج الأدوية والتكنولوجيات الصحية وتوزيعها. ومن خلال التركيز على تجارب المرضى، يمكن

للقطاع الخاص أيضاً أن يساعد في تنصيب بعض مدن بلدان مجلس التعاون الخليجي كمراكز طبية عالمية. ومن الأمثلة على الإصلاحات الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص والمشاركة الأجنبية ما يلي:

- أدخلت **المملكة العربية السعودية** تعديلات على أنظمة الرعاية الصحية الخاصة. ففتح القرار رقم 683151 لعام 1436هـ (2015م) المجال أمام أطراف أجنبية لامتلاك المستشفيات والصيدليات ومراكز العلاج الطبي في المملكة، على أن تدير هذه الأطراف بالفعل مرافق رعاية صحية خارج المملكة العربية السعودية.
- اعتمدت **الإمارات العربية المتحدة** القانون رقم 22 لعام 2015 لتسهيل تنظيم الشراكات بين نظام الصحة العام والقطاع الخاص في دبي. وينظّم قانون مماثل وُضِع في عام 2019 الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أبوظبي. وقد واجه إنفاذ كلا القانونين تأخيراً، بفعل الافتقار إلى إجراءات واضحة للتنفيذ.

يمكن أن تؤدي زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في تقديم الرعاية الصحية، ولا سيما في نظام ثنائي المستوى، إلى تفاقم الفوارق جراء ارتفاع التكاليف. وهذا يستلزم رقابة حكومية وتنظيماً شاملاً لضمان جودة الخدمات وإمكانية الوصول إليها وتوفرها بكلفة ميسورة للجميع. وعلى الحكومات أن تضمن عدم تحوّل الزيادة في نسبة التمويل الخاص إلى سبب لتدهور خدمات القطاع العام التي يستفيد منها السكان المهمشون.

المصدر: Kronfol, 2012.

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

تواجه البلدان العربية المتوسطة الدخل طلباً متزايداً على الخدمات الصحية بسبب تزايد عدد السكان وتحديات في تمويل هذا القطاع. وتواجه النُّظُم الصحية إعادة ظهور الأمراض المعدية في بعض الحالات، فضلاً عن العبء المتزايد الناجم عن الأمراض غير السارية.

وتعاني البلدان المتوسطة الدخل من ارتفاع معدّل الإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة، إذ يتجاوز في جميع البلدان 30 في المائة من النفقات الصحية الجارية، ويصل في بعض الحالات إلى 55 في المائة، كما هو الحال في **مصر**[60]. وعلى الرغم من الإصلاحات، لا يزال هناك تفاوت كبير في الحصول على العلاجات بأسعار معقولة ودفع تكاليف خدمات الرعاية الصحية والأدوية. وتشمل الفئات المعرضة للمخاطر الأسر المعيشية الفقيرة وكبار السن والمصابين بأمراض مزمنة والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين.

- **تمكنت البلدان المتوسطة الدخل إلى حد كبير من القضاء على أوبئة الأمراض السارية. إلا أن الحاجة قائمة إلى وضع واعتماد برامج وطنية لرصد هذه الأمراض والوقاية منها وعلاجها**، وقد عاود بعضها الظهور بين السكان اللاجئين. على سبيل المثال:
  - أطلقت **مصر** في عام 2014، تصدياً لأحد أعلى معدلات الإصابة بفيروس التهاب الكبد C في العالم، مبادرة وطنية بعنوان "100 مليون صحة" أخضعت بموجبها حوالى 60 مليون شخص من المعرضين لمخاطر صحية عالية للاختبارات الطبية وعالجت حوالى 4 مليون. وقد ساعد ذلك على خفض معدل الإصابة بالعدوى إلى حد كبير. وتعتزم مصر مواصلة جهودها حتى القضاء على الوباء[61].
  - أنشأ **الأردن** في عام 2020 المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية لتعزيز استعداد البلاد لمواجهة الأمراض المعدية الناشئة والأمراض المعدية التي تعاود الظهور. ومن أولويات المركز في الفترة الممتدة من عام 2023 إلى عام 2025 توسيع نطاق توفر وتكامل بيانات رصد عالية الجودة لتوجيه صنع السياسات الوطنية[62].
  - يواصل **المغرب** زيادة الموارد المخصصة لبرنامجه الوطني لمكافحة داء السِّل، وتعبئة الشركاء الوطنيين والدوليين من أجل القضاء على المرض. ولا يزال السل يحصد الأرواح في المغرب بسبب المحدِّدات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة التي تتطلب تضافر الجهود في إطار متعدد القطاعات[63].
- **تستثمر البلدان المتوسطة الدخل بكثافة لتوسيع البنية الأساسية للنظام الصحي والقوى العاملة.** على سبيل المثال:
  - يعمل **المغرب** على تحديث شبكته من المستشفيات العامة، مخصصاً لذلك مليار درهم سنوياً منذ عام 2016. ولمعالجة نقص العاملين في القطاع الطبي، زاد الميزانية المخصصة لوزارة الصحة لتوظيف المزيد من العاملين والمساعدين في هذا القطاع، بما فيه للمستشفيات الجامعية[64]. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود مكمّلة لتعزيز أداء العاملين الحاليين وتوزيعهم.


©JoshuAA/peopleimages.com/stock.adobe.com

التعاون مع الشركاء الدوليين وشركاء المجتمع المدني لتوسيع نطاق الرعاية الصحية لتشمل اللاجئين

كانت الشراكات بين مختلف الجهات المعنية مفيدة لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية لتشمل الفئات السكانية المعرضة للمخاطر ومواصلة تقديم هذه الخدمات في البلدان المتوسطة الدخل. وتقدم الجهات المانحة الدولية دعماً مهماً من خلال تعزيز البنية الأساسية للرعاية الصحية، وبناء القدرات، وزيادة التأهب للأزمات الصحية الطارئة في المستقبل، وسد فجوات التمويل. وفي **الأردن ولبنان،** حيث أدت أزمات اللاجئين التي طال أمدها إلى إجهاد نُظُم الرعاية الصحية، كان التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية محورياً. وتركز استراتيجية الاستجابة الصحية في لبنان تحت عنوان "نهج جديد: 2016 وما بعده"، على تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني لإعطاء الأولوية لخدمات الرعاية الصحية الأساسية للاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة على السواء. وبالمثل، دخل الأردن في شراكات مع الأمم المتحدة وأشرك منظمات المجتمع المدني بشكل فعّال في تخطيط الرعاية الصحية لضمان استمرار الوصول المجاني والمدعوم إلى الرعاية الصحية للاجئين السوريين والفلسطينيين.

يمكن أن يؤدي وجود جهات فاعلة متعددة في مجال الرعاية الصحية إلى التجزؤ وعدم الكفاءة في تقديم الخدمات، لا سيما في حالة المشاريع القصيرة الأجل. وقد يعوق الافتقار إلى التمويل المستدام أيضاً استمرارية الخدمات، في حين أن تأثير الجهات المانحة قد يحوّل الموارد عن الاحتياجات المحلية. وبالتالي، لا بد من التنسيق الدقيق والتخطيط للاستدامة وبذل الجهود لضمان عدم إهمال الاستثمار المحلي الطويل الأجل في الرعاية الصحية.

المصدر: Atrache, 2021.

3. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تشهد صراعات

تشهد أقل البلدان العربية نمواً انخفاضاً في مستوى الإنفاق الحكومي على الصحة. وتظل الأسر المعيشية المصدر الرئيسي لتمويل الصحة، ما يحمّل الأفراد نفقات تدفعهم إلى الفقر. ففي **السودان،** تساهم الأسر في قرابة 57 في المائة من التمويل الصحي، وهو أعلى معدل للإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة بين البلدان العربية التي تتوفر عنها بيانات[65]. وتشمل التحديات الصحية المستمرة ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات في أقل البلدان نمواً؛ حيث يبلغ المعدل 68.4 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية، أي قرابة ضعف المتوسط الإقليمي وأكثر من ضعف المعدل المحدد في المقصد 3-2 والمتمثل في أقل من 25 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية. وما يزال 30 في المائة من النساء تقريباً في أقل البلدان نمواً يلدن بدون إشراف عاملين مؤهلين في المجال الصحي.

ودمرت الصراعات المديدة نُظُم الرعاية الصحية المنهكة أصلاً في جميع البلدان المتأثرة بالصراعات. فباتت هذه النُظُم تعاني من تدهور السعة السريرية ومن عوائق تحول دون تقديم الرعاية الحيوية للمرضى في المستشفيات، والاستجابة لإعادة ظهور الأمراض السارية، وتوفير الرعاية اللازمة للمرضى الذين يعانون من أمراض غير سارية، لا سيما بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً. وقد أدى تدمير المرافق الصحية (الإطار)، والقيود المفروضة على النقل في حالات الطوارئ، وتقييد الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية العاملة، إلى قطع إمدادات الرعاية الصحية الأولية. وقد أعاقت الصراعات الطويلة الإمدادات الطبية الكافية وأدت إلى نقص سريع في موظفي الرعاية الصحية المؤهلين.

- **تُعدّ إعادة تأهيل البنى الصحية الأساسية وتحسين توفر الأدوية الأساسية من أولويات القطاع الصحي لأقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات.** على سبيل المثال:
  - يركز البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب (الخطة الاستراتيجية – سورية 2030) في **الجمهورية العربية السورية** على إعادة بناء المرافق الطبية باستخدام الخرائط الصحية الرقمية التي تتضمن معدلات الاعتلال والكثافة السكانية. وتهدف الخطة أيضاً إلى نقل مرافق تصنيع الأدوية إلى مناطق آمنة لتعزيز التغطية الوطنية.
  - تسعى "**ليبيا** بصحة جيدة: السياسة الصحية الوطنية 2030" إلى معالجة المشاكل البنيوية التي تسبب نقصاً في الأدوية ومحدودية الوصول إليها. فنسبة توفر الأدوية في المستشفيات تبلغ 41 في المائة، و10 في المائة فقط منها موجودة في مراكز الرعاية الصحية الأولية و13 في المائة في المستودعات[66]. وتواجه ليبيا تكراراً نفاد اللقاحات ومستلزمات الصحة الإنجابية وأدوية تنظيم الأسرة وأدوية علاج الأمراض النفسية. ولا يزال تنفيذ الإصلاحات الصحية ذات الصلة يعتمد اعتماداً كبيراً على الحوكمة الموحدة ومخصصات التمويل.

- **يشكل الشركاء الدوليون أكثر فأكثر أطرافاً فاعلة رئيسية في دعم أقل البلدان نمواً لتعزيز نُظُمها الصحية الوطنية وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، بما فيه للفئات المعرضة للمخاطر من السكان.** على سبيل المثال:
  - تلقت **جزر القمر** 30 مليون دولار من البنك الدولي في عام 2019 لتعزيز نظامها الصحي الوطني وتحسين جودة الرعاية الصحية الأولية[67].
  - منح البنك الدولي **لجيبوتي** 19.5 مليون دولار في عام 2022 لتعزيز الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل للاجئين والمجتمعات المحلية على السواء[68].

استهداف نُظُم الرعاية الصحية في الصراعات

تخلّلت الحروب في البلدان العربية التي تشهد صراعات هجمات متعمدة على نُظُم الرعاية الصحية والعاملين فيها. وفي هذا السلوك انتهاك للقانون الدولي الإنساني، الذي يدعو إلى حماية العاملين في مجال الرعاية وحماية المرافق الصحية في جميع الظروف.

وليست الحرب الأخيرة على قطاع غزة استثناءً. فقد شهدت الأشهر الثلاثة الأولى ما يقرب من 600 هجوم على مرافق الرعاية الصحية في **فلسطين** (304 هجمات في قطاع غزة و286 هجوماً في الضفة الغربية). وسجّلت التقارير أكثر من 600 حالة وفاة و700 إصابة في تلك المرافق. وأُصيب نحو 118 مؤسسة صحية (94 في قطاع غزة و24 في الضفة الغربية) و291 سيارة إسعاف (79 في قطاع غزة و212 في الضفة الغربية). ولم توفر الاعتقالات والاحتجازات التعسفية العاملين في المجال الصحي. وكما لاحظ مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الصحة، "...تتعرض مهنة الطب للهجوم. [...] لقد تم تدمير البنية الأساسية للرعاية الصحية في قطاع غزة تدميراً كاملاً".

والحصار الشديد المفروض على قطاع غزة، وما تأتّى عنه من قطع المياه وتقييد إمدادات الأغذية والمياه والإمدادات الطبية، زاد من خطر تفشي الأمراض المعدية. ففي أسبوع واحد، زادت حالات الإسهال بين الأطفال دون 5 سنوات من 48,000 إلى 71,000، لتقارب 3,200 حالة جديدة يومياً. وقد كانت حالات الإسهال، قبل الحرب، لدى الأطفال دون 5 سنوات 2,000 حالة في المتوسط شهرياً.

وللهجمات على نظام الرعاية الصحية آثار تراكمية طويلة الأجل على جميع المستويات. فهي تحدّ من إمكانية وصول المجتمعات المحلية إلى الخدمات الصحية واستخدامها؛ وتزيد من تفتت التمويل وعدم ثباته؛ وتصيب البنية الأساسية والمعدات والإمدادات الطبية والموظفين بالخسائر؛ وتخلّف آثاراً سلبية على العاملين في مجال الصحة على الصعيدين الشخصي والمهني. فمن الأهمية بمكان التشديد على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني في حالات الصراع. ومن الضروري أيضاً دعم جمع البيانات عن آثار الهجمات على نُظُم الرعاية الصحية لتوجيه الاستجابة على نحو ملائم وتعزيز المساءلة.

المصدر: Hyzam, 2022; UN News, 2024; OHCHR, 2023; University of California Berkley, 2023.

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

تتجلّى أوجه عدم المساواة في المنطقة في الوصول غير العادل إلى الخدمات الصحية والتباين الهائل في جودة الرعاية الصحية المتاحة لمختلف المجموعات، مع ما ينجم عن ذلك من آثار تطال الأفراد والمجتمعات مدى الحياة.

وترد في الجدول 3-1 عينة من السياسات المتبعة في بعض البلدان العربية بهدف الحد من الفوارق في الرعاية الصحية وتحسين النتائج الصحية للجميع.

الجدول 3-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

يواجه **الفقراء وغير المشمولين بالتأمين** (بمن فيهم العاطلون عن العمل والعاملون لحسابهم الخاص والعاملون في القطاع غير النظامي) عوائق تحول دون وصولهم إلى الخدمات الصحية، لا سيما إن لم يكونوا مستفيدين من التأمين أو من حزم الدعم. وهكذا يقع عليهم عبء الإنفاق من أموالهم الخاصة للحصول على الرعاية الطبية.	وسّعت الاستراتيجية الصحية في **الأردن** (2018-2022) نطاق التأمين الصحي المدني المدعوم ليشمل الأسر المنخفضة الدخل (أي التي يتراوح دخلها بين 300 و500 دينار أردني)، وهو تغيير في السياسة يهدف إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والحد من العوائق المالية، والسعي في نهاية المطاف إلى تحقيق الإنصاف في الصحة. صوّت البرلمان في **المغرب** في عام 2017 لصالح توسيع التغطية الصحية الوطنية لتشمل الأفراد العاملين لحسابهم الخاص والمستقلين بحلول عام 2025. ومن المتوقع أن يستفيد من ذلك حوالى 11 مليون فرد، أي قرابة 30 في المائة من السكان.

الجدول 3-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

غالباً ما يكون **للمقيمين من غير المواطنين وللعمال المهاجرين** مجال محدود للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية العادلة والميسورة الكلفة بسبب وضعهم الوظيفي، وافتقارهم إلى التأمين الصحي الشامل، واستبعادهم من نُظُم الرعاية الصحية النظامية. وتنشأ عن ذلك صعوبات في تأمين الأدوية الأساسية لهم وارتفاع نفقات الرعاية الصحية التي تفرض أعباء مالية كبيرة وتزيد من التعرض للمخاطر.	لتوسيع نطاق تغطية الرعاية الصحية لتشمل فئات إضافية من العاملين في **الإمارات العربية المتحدة**، استحدثت دائرة الصحة في أبو ظبي حزم تأمين صحي مرنة في عام 2013. وقد صُممت هذه البرامج خصيصاً لرواد الأعمال والمستثمرين، بهدف تزويدهم بتغطية صحية بتكاليف مخفّضة وتنافسية، مع خيارات لرفع مستوى الخدمات إذا لزم الأمر.
يحتاج **كبار السن**، ولا سيما الذين يعانون من مرض مزمن واحد أو أكثر، إلى رعاية جيدة على المدى الطويل. وهذا يزيد من الحاجة إلى تعليم وتدريب اختصاصيي الصحة ومساعديهم على علم وطب الشيخوخة. فالنقص في اختصاصيي أمراض الشيخوخة واضح في معظم البلدان العربية حيث لا تتعدّى نسبتهم واحد لكل 100,000 من كبار السن. ويعوق الافتقار إلى الحماية الصحية الشاملة توفير الرعاية الطبية الكافية لكبار السن، ما يؤثر سلباً على صحتهم ورفاههم.	تعمل **مصر** على تطوير التدريب والبحوث في مجال طب الشيخوخة. فكلية الطب في جامعة عين شمس تقدّم برنامجاً للحصول على درجة علمية في طب الشيخوخة، يتضمن تدريباً نظرياً وبرنامج إقامة طبية ودورة تدريب على الرعاية السريرية[أ]. اتخذت **الأردن والجزائر** خطوات لضمان التغطية الصحية لكبار السن. ويمنح القانون رقم 10 لعام 2010 بشأن حماية كبار السن في الجزائر الوصول المجاني إلى الرعاية الصحية العامة لجميع الأشخاص من الفئة العمرية 60 سنة وأكثر. وفي عام 2017، وسّع الأردن نطاق تغطية التأمين الصحي المدعوم بموجب قانون التأمين الصحي المدني ليشمل جميع الأشخاص من الفئة العمرية 60 سنة وأكثر[ب].
تتعرض **النساء والفتيات** في سن الإنجاب أكثر من سائر الفئات لمخاطر صحية، منها وفيات الأمهات، وعدم تلبية احتياجات تنظيم الأسرة، ومحدودية فرص الوصول إلى وسائل منع الحمل بكلفة معقولة. وتُعتبر النساء غير المتزوجات، ولا سيما اللواتي يعشن في ظروف حرمان اقتصادي واجتماعي، أكثر عرضة للإجهاض غير القانوني. كما إن الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس، بما في ذلك حالات الحمل غير المقصود، لا تزال محدودة.	تتضمن استراتيجية تنمية الأسرة في **مصر** (2015-2030) ركناً مخصصاً لتحسين فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. ويهدف المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية (2021-2023) إلى تأمين خدمات مجانية وآمنة لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية للنساء من الفئة العمرية 18-45 سنة، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق تأمين الأسرة لتحفيز الالتزام بتنظيم الأسرة. ويسعى المشروع أيضاً إلى تشديد العقوبات على زواج الأطفال وعمالة الأطفال والولادات غير المسجلة. وتهدف مبادرة دعم صحة المرأة المصرية، ضمن حملة "100 مليون حياة صحية"، إلى الوصول إلى 28 مليون امرأة مصرية في جميع أنحاء البلاد، وتقديم فحوصات عامة في إطار الصحة الإنجابية، والكشف المبكر عن سرطان الثدي والأمراض غير السارية.
غالباً ما يواجه **الأشخاص ذوو الإعاقة** إجحافاً في الحصول على الرعاية الصحية جراء العوائق المادية والتمييز وصعوبة الوصول إلى المعلومات وارتفاع التكاليف وعدم كفاية الدعم من السياسات.	تتضمن السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة (2017) في **الإمارات العربية المتحدة** تدابير لتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك اللياقة البدنية والعافية والسلامة البدنية والاجتماعية والعاطفية. وتعتمد هذه السياسة نهجاً شاملاً لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية لضمان حصولهم على كامل خدمات الرعاية الصحية.
يواجه **اللاجئون والنازحون داخلياً** عوائق متعددة تحول دون حصولهم على الرعاية الصحية، بما في ذلك نقص الوعي بالخدمات المتاحة وكلفة الاستشارات الصحية والعلاج والأدوية. كما تعوق إجراءات المعاملات الرسمية والتوثيق وصول **طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين** إلى الرعاية الصحية، لا سيما في ظروف المعاناة من الصراعات وعدم الاستقرار.	تمنح **مصر** اللاجئين وطالبي اللجوء إمكانية الوصول إلى جميع الخدمات الصحية المقدمة في المرافق العامة مجاناً أو بكلفة منخفضة، على غرار المواطنين المصريين[ج].

الجدول 3-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

لا يزال **المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز** معرضين لخطر الوصم والتمييز، ونقص الاستثمار المحلي في الخدمات الصحية ذات الصلة، وغياب نُظُم المعلومات المناسبة.	اعتمد **الأردن** السياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وعالم العمل في عام 2013. وتعطي هذه السياسة الأولوية لضمان حصول الموظفين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على الرعاية الصحية مع الحفاظ على سرية الحالات وخصوصيتها. وتسهم هذه السياسة في تهيئة بيئة تشجع الموظفين على طلب الرعاية الصحية من دون مخاوف من الوصم أو التحيّز. وتضمن هذه السياسة تقديم العلاج الطبي المناسب والرعاية والدعم للعاملين، بما في ذلك الحصول على الخدمات الحيوية مثل العلاج المضاد للفيروسات القهقرية.
يعاني **سكان المناطق النائية** من محدودية فرص الوصول إلى رعاية صحية موثوقة وجيدة، ما يزيد من تعرضهم للعواقب الصحية الخطرة.	أطلقت **الجزائر** بموجب مرسوم تنفيذي برنامج "التوأمة المؤسسية" في عام 2016، الذي يربط المستشفيات في مناطق البلاد الشمالية المتقدمة بتلك الموجودة في المناطق الجنوبية النامية والنائية. وسهّل هذا البرنامج تشارك الموارد والخبرات الطبية والعاملين للحد من الفوارق في الرعاية الصحية، وتعزيز إمكانية وصول السكان في المناطق النائية إلى الرعاية، وتأمين الخدمات الصحية للمناطق الجنوبية المحرومة.
غالباً ما يتعرض **الأطفال والمراهقون** في المنطقة للإجحاف في الخدمات ونتائج الرعاية الصحية. ومن الأسباب فوارق اقتصادية، وصعوبات في الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة، وفرص محدودة في التعليم، لا سيما في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. كل هذه العوامل تزيد من احتمالات تعرضهم للمخاطر.	تهدف سياسة الصحة المدرسية لعام 2016 في **فلسطين** إلى تأمين خدمات صحية شاملة للأطفال والمراهقين في سن الدراسة، تتضمن فحوصات صحية منتظمة وحملات تطعيم وبرامج تثقيف صحي. وتشمل هذه السياسة خدمات الدعم وتقديم المشورة في مجال الصحة النفسية داخل المدارس لتأمين سلامة الطلاب النفسية، كما تعزز مشاركة الأهل في حماية صحة الطلاب، موطّدةً بذلك التعاون بين المدارس والأسر.

أ. ESCWA, 2018.
ب. ESCWA, 2022a.
ج. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصحة في مصر.


©DC Studio/stock.adobe.com

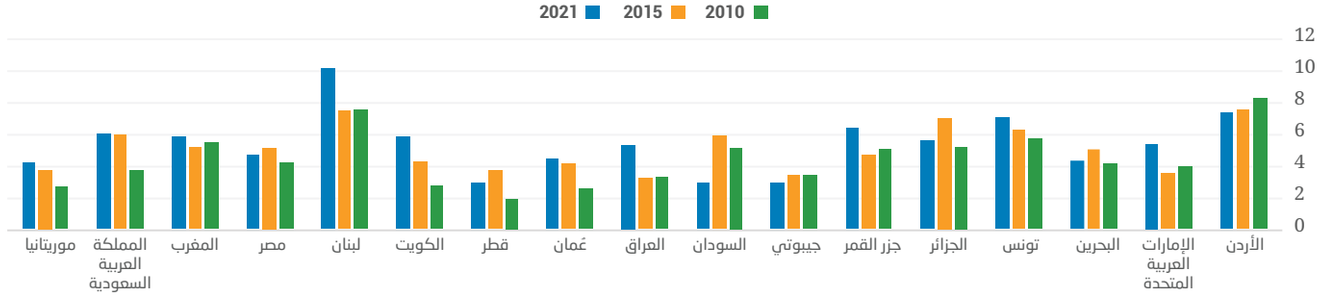
هاء. مشهد التمويل

يقل **الإنفاق الجاري على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** في معظم بلدان المنطقة العربية عن المتوسط العالمي البالغ 7.3 في المائة. والفوارق كبيرة بين البلدان، وقد بلغ الإنفاق، في عام 2021، 10.1 في المائة في **لبنان** و7.3 في المائة في **الأردن** و7 في المائة في **تونس** و6.3 في المائة في **جزر القمر** (الشكل 3-1). وهذه النسب أعلى مما هي عليه في البلدان العربية الأخرى، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ الإنفاق 6 في المائة في **المملكة العربية السعودية**، و5.8 في المائة في **الكويت**، و4.4 في المائة في **عُمان**، و4.3 في المائة في **البحرين**، و2.9 في المائة في **قطر**. وعلى الرغم من عدم وجود مستوى موصى به للإنفاق على الصحة، تقترن زيادة الإنفاق الصحي الموجَّه بفعالية عن طريق الحكومات بنتائج صحية أفضل، لا سيما في البلدان النامية. ويشير انخفاض المخصصات عادة إلى أن الصحة ليست أولوية[69]، أو أن الحيّز المالي محدود، أو أن السكان تغلب عليهم فئة الشباب[70].

وزيادة الإنفاق العام على الصحة ضرورية للتقدم على مسار التغطية الصحية الشاملة. ويستلزم ذلك توسيع نطاق الإنفاق الحكومي المحلي على الصحة كحصة من مجموع الإنفاق الصحي وكحصة من الإنفاق الحكومي العام. وينبغي أن يحل التمويل من خلال خطط الدفع المسبق وتجميع الموارد محل الإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة الذي تتحمله الأسر المعيشية والخطط الصحية غير المجمَّعة. ويشار إلى هذا الانتقال بالتحول في مجال تمويل الصحة. وكلما أحرزت البلدان تقدّماً على مسار هذا التحول، زادت قدرة النظام الصحي على تأمين الحماية وقلّ عبء الإنفاق على الصحة عن كاهل الفئات المعرضة للمخاطر[71].

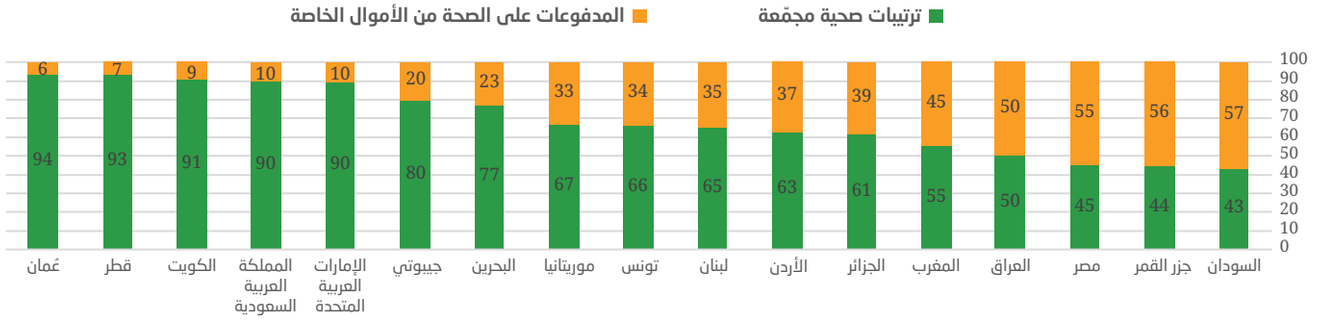
وبالنظر إلى **الإنفاق على الصحة حسب نوع التمويل** لعام 2021 (الشكل 3-2)، يتضح أن مزيج التمويل يختلف من بلد إلى آخر. وتنحو نسبة الإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة عموماً إلى الارتفاع مع انخفاض مستوى الدخل. وينطوي الإنفاق على الصحة في البلدان المرتفعة الدخل في معظمه على ترتيبات صحية مجمَّعة، تشمل خططاً حكومية، وخططاً طوعية وخططاً إلزامية للرعاية الصحية قائمة على الاشتراكات.

الشكل 3-1
الإنفاق الجاري على الصحة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: WHO Global Health Observatory, Health Financing Indicators, accessed on 15 December 2023.

الشكل 3-2
الإنفاق على الصحة حسب خطة التمويل، 2021 (بالنسبة المئوية)



المصدر: WHO Global Health Expenditure Database, Data Explorer, Health Expenditure Data – Financing Schemes, accessed on 16 December 2023.



من الواضح أن معظم البلدان تمضي في **التحوّل في مجال تمويل الصحة**، مع زيادة الحصة المجمّعة من الإنفاق على الصحة بهدف تحصين الحماية من المخاطر المالية، وإن تفاوتت الوتيرة (الجدول 3-2)[72].

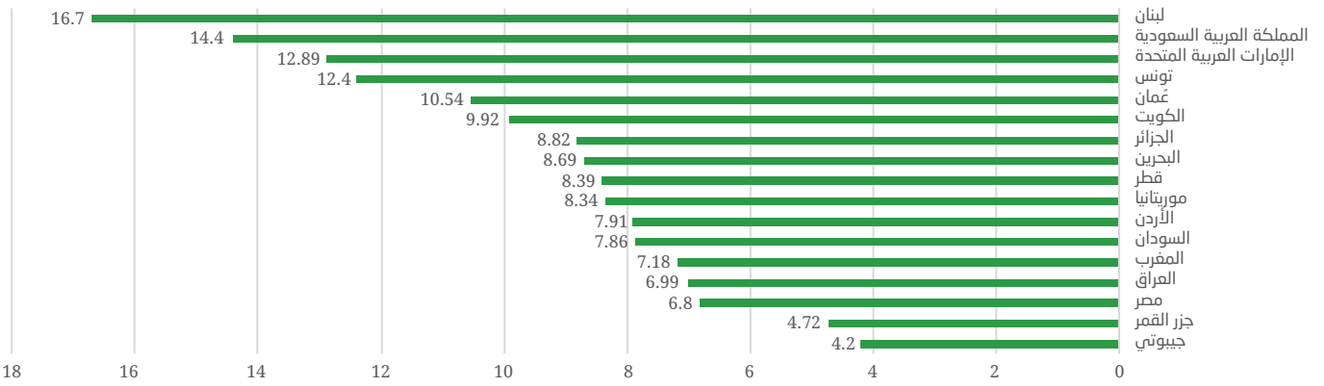
الجدول 3-2
التحول في مجال تمويل الصحة في مجموعة من البلدان العربية

البلدان	التحول في مجال تمويل الصحة
الأردن والإمارات العربية المتحدة وجيبوتي وعُمان وقطر والكويت ولبنان وموريتانيا	تقدّم سريع: سُجّل متوسط زيادة سنوية في نصيب الفرد من النفقات الصحية المجمّعة وانخفاض في نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة، ما أدّى إلى زيادة سريعة في الحصة المجمّعة من الإنفاق على الصحة.
العراق والمغرب والمملكة العربية السعودية	تقدّم أبطأ: معدل الزيادة السنوية في نصيب الفرد من النفقات الصحية المجمّعة أسرع من معدل الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة، ما أدّى إلى زيادة في الحصة المجمّعة من الإنفاق على الصحة، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما هي عليه في الفئة الأولى.
البحرين والجزائر والسودان	لا تقدّم: معدل الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة أسرع من معدل الزيادة السنوية في نصيب الفرد من النفقات الصحية المجمّعة، ما أدّى إلى انخفاض في الحصة المجمّعة من الإنفاق على الصحة.
جزر القمر	لا تقدّم: معدل الانخفاض السنوي في نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة من الأموال الخاصة أسرع من معدل الانخفاض السنوي في نصيب الفرد من النفقات الصحية المجمّعة.

المصدر: ESCWA, 2022b.

تشير **الحصة المخصصة للإنفاق الحكومي المحلي على الصحة من الإنفاق العام** إلى الأولوية المعطاة للصحة مقارنة بمجالات الإنفاق الأخرى. فالمتوقع أن تزداد هذه الحصة مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هذا ليس حال العديد من البلدان (الشكل 3-3). وتبدو حصص الإنفاق على الصحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي المرتفعة الدخل على تقارب مع ما هي عليه في البلدان المتوسطة الدخل. وقد يُعزى ذلك إلى المساهمة الكبيرة لقطاع الهيدروكربون في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان. ويبدو أن حصة **العراق** و**مصر** أقل إلى حد ما من حصة البلدان الأخرى المتوسطة الدخل ذات المستويات المماثلة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تسجّل **تونس** و**لبنان** حصة أعلى. ويلاحظ عموماً أن البلدان العربية لا تعطي للإنفاق الصحي درجة الأولوية التي تُعطى لمجالات الإنفاق العام الأخرى[73].

الشكل 3-3
الإنفاق الحكومي المحلي على الصحة، 2021 (بالنسبة المئوية من الإنفاق الحكومي العام)



المصادر: WHO Global Health Observatory, Health Financing Indicators, accessed on 15 December 2023.

الجدول 3-3
نُظُم التأمين الصحي الطوعي كنسبة مئوية من الإنفاق الجاري على الصحة في مجموعة من البلدان العربية

البلدان	2010	2015	2021
الأردن	6	16	14
الإمارات العربية المتحدة	7	7	3
البحرين	8	9	11
تونس	1	5	5
الجزائر	1	1	1
جزر القمر	1	3	3
جيبوتي	0	1	1
السودان	1	1	3
العراق	0	غير متوفر	0
عُمان	4	3	5
قطر	7	6	7
الكويت	1	1	1
لبنان	15	19	26
مصر	1	8	3
المغرب	1	1	1
موريتانيا	3	1	1
اليمن	1	1	غير متوفر

المصدر: WHO Global Health Expenditure Database, Data Explorer, Health Expenditure Data – Financing Schemes, accessed on 17 December 2023.

الجدول 3-4
الإنفاق الصحي الخارجي كنسبة مئوية من الإنفاق الجاري على الصحة في مجموعة من البلدان العربية

البلدان	2021	البلدان	2021
الأردن	8.3	العراق	0.8
تونس	2.0	لبنان	10.4
الجزائر	0.6	مصر	0.6
جزر القمر	25.6	المغرب	3.6
جيبوتي	44.9	موريتانيا	23.8
السودان	10.4		

المصدر: WHO Global Health Observatory, Health Financing Indicators, accessed on 17 December 2023.

ملاحظة: تشمل المصادر الخارجية التحويلات الأجنبية المباشرة التي تديرها وكالات التنمية المقيمة في بلد ما والتحويلات الأجنبية إلى الإدارات الحكومية.

يرتفع **التأمين الصحي الخاص** في بعض البلدان عبر التجمعات الاقتصادية المختلفة (الجدول 3-3). ويُعتبر الإنفاق على التأمين الصحي الطوعي كحصة من الإنفاق الجاري على الصحة هو الأعلى في **لبنان**، حيث وصل إلى 26 في المائة في عام 2021.

ويتفاوت **الدعم الذي تقدّمه الجهات المانحة والوكالات الدولية للقطاع الصحي** (الجدول 3-4). ففي عام 2021، حصلت **جيبوتي**، و**جزر القمر**، و**موريتانيا** على أعلى حصص من الدعم مقارنة بما تنفقه على الصحة. وقد شمل ذلك بشكل خاص تمويل مشاريع التنمية ودعم الميزانية[74].

ازداد منذ عام 2011 **تمويل الاستجابات الإنسانية لحالات الطوارئ** المخصص للبلدان المتضررة من الصراعات، ولكنه لا يزال غير كافٍ لتلبية الحاجات الاجتماعية والصحية الأساسية[75].

لا يزال **تمويل الخدمات الصحية للاجئين في البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين** يمثل تحدياً. وقد أُطلقت مبادرات مثل الآلية العالمية للتمويل الميسّر لتضييق الفجوة في التمويل التنموي والإنساني المخصص للاجئين والمجتمعات المضيفة في **الأردن ولبنان**[76]. فدعمت الآلية الجهود الرامية إلى تعزيز الصحة والتعليم وتقديم الخدمات الأساسية في الأردن، وتحسين خدمات الإسكان والمياه والصرف الصحي في لبنان منذ عام 2016. وقد تلقى الأردن 459.45 مليون دولار ولبنان 95.13 مليون دولار على شكل تمويل ميسّر بين عامي 2016 و2022، ما حفّز تقديم قروض ميسّرة بقيمة 2.73 مليار دولار إلى الأردن و432.45 مليون دولار إلى لبنان[77].




©Mohammad Bash/stock.adobe.com

واو. الأبعاد الإقليمية

يقتصر التعاون الإقليمي على عدد قليل من مجالات الهدف 3. وهذا التعاون يمكن توسيعه لبناء القدرة على الصمود في حالات الطوارئ الصحية.

وتشمل أمثلة التعاون الإقليمي القائم ما يلي:

- **في مجال صحة الأم والطفل والمراهق، وضعت جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان الاستراتيجية العربية المتعددة القطاعات لصحة الأم والطفل والمراهق 2019-2030**[78]. وهي بمثابة إطار مرجعي للبلدان لوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق أعلى مستوى يمكن بلوغه من الإنصاف في الصحة البدنية والنفسية والرفاه لكل أم وطفل ومراهق. وتتمثل إحدى ركائز الاستراتيجية في تعزيز القدرات وإمكانيات الصمود ودعم الجهوزية لدى الأمهات والأطفال والمراهقين إبّان الصراعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية.
- **وضعت جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية إقليمية لتعزيز ممارسات مهنتي القابلة والتمريض**[79]**، وقد أقرّها مجلس وزراء الصحة العرب في عام 2022**. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تمكين القابلات والممرضات من تقديم مجموعة أوسع من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية العالية الجودة بناء على حاجات المجتمع، وبما يتماشى مع مبدأ عدم إهمال أحد.
- **لتحديد أولويات خطة التمويل الصحي في المنطقة والنهوض بها، وضعت جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية الاستراتيجية الإقليمية لموازنة صديقة للصحة**[80]. وقد أُطلِقَت الاستراتيجية في عام 2023، وهي بمثابة إطار شامل للبلدان العربية لتعزيز تمويل احتياجات الرعاية الصحية، وضمان التمويل الكافي للخدمات الصحية وإتاحتها للجميع، والمساهمة في تحسين النتائج الصحية ورفاه السكان في جميع أنحاء المنطقة.



ومن الأمثلة على المجالات التي يمكن أن تستفيد من تعزيز التعاون الإقليمي ما يلي:

- **برنامج إقليمي للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ:** يتطلب هذا البرنامج نَهجاً متعدد الأوجه، يبدأ بتعزيز قدرة نُظُم الرعاية الصحية عبر استثمارات تعطي الأولوية لتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتأمين اللوازم الطبية الأساسية، وتوفير المرافق الصحية. ومن الأهمية إنشاء آليات تنسيق قوية على الصعيدين الوطني والإقليمي لتيسير الاتصال والتعاون الفعالين بين مقدمي الرعاية الصحية والوكالات الحكومية والشركاء الدوليين. ومن الضروري أيضاً تخصيص موارد كافية للجهوزية والاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك تمويل البحوث والمراقبة وتشكيل فرق استجابة لحالات الطوارئ.

  واستناداً إلى تجربة جائحة كوفيد-19، يمكن تضمين العديد من الاستراتيجيات في البرنامج الإقليمي للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ. ويشمل ذلك ضمان الوصول العادل والمنصف إلى اللقاحات من خلال حملات التوزيع والتطعيم المستهدفة، وزيادة الاستثمارات في نُظُم المعلومات الصحية الرقمية لتحسين جمع البيانات وتحليلها ومشاركتها، ما يسهّل رصد الأمراض والاستجابة السريعة لها. كما يمكن أن يؤدي تسريع التقدم في رقمنة النُّظُم الصحية في المنطقة إلى تحسين إدارة سلسلة الإمداد الصحية والطبية.

- **التنسيق الأقاليمي لمواجهة القضايا المتعلقة بصحة ورفاه اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً:** تبرز في هذا السياق حاجة إلى تعاون أقاليمي شامل، لا يقتصر على تقديم خدمات الرعاية الصحية بل يتصدى للمحدِّدات الاجتماعية للصحة[81]، ويشمل الأفراد الذين يسلكون طرق الهجرة، والمقيمين في ظل أوضاع إنسانية صعبة والذين يعيشون في المجتمعات المضيفة. ومن خلال استكمال خطط العمل الفورية والطويلة الأجل بالدعم التقني والمالي، يمكن للمنطقة أن تحسّن الاستجابة للاحتياجات المتغيّرة للسكان النازحين وأن تعزز الصحة العامة والرفاه.

الحواشي

1. Saleh and Fouad, 2022.
2. الأمراض الأربعة الرئيسية غير السارية هي الأمراض القلبية الوعائية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة.
3. World Bank data, Out-of-pocket expenditure as percentage of current health expenditure, accessed on 24 January 2024.
4. شهدت عدة بلدان في المنطقة صراعات طال أمدها وعدم استقرار سياسي منذ عام 2011. وقد أدى ذلك إلى تعطيل نظم الرعاية الصحية ومراقبة الأمراض تعطيلاً شديداً وإلى الحد من القدرة على التصدّي لحالات الطوارئ الصحية العامة.
5. WHO, 2023c.
6. الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا (مسودة الدستور التي اعتمدتها الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي في تموز/يوليو 2017)، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.
7. مجلس الضمان الصحي السعودي، "الأنظمة واللوائح".
8. يعتمد المهاجرون في الغالب على خطط التأمين الصحي الخاصة القائمة على اشتراك الأفراد أو خطط التأمين الصحي التي يرعاها أصحاب العمل.
9. يؤمَّن العسكريون من خلال برامج مختلفة.
10. الاستعراض الوطني الطوعي لمصر لعام 2021.
11. National Programme of Assistance to Needy Families.
12. Les Comores, *Tableau de la situation de l'égalité femme/homme*.
13. *L'assurance maladie généralisée bientôt opérationnelle*.
14. الاستعراض الوطني الطوعي لموريتانيا لعام 2019.
15. Katoue and others, 2022.
16. الاستعراض الوطني الطوعي للمملكة العربية السعودية لعام 2023.
17. الاستعراض الوطني الطوعي للجزائر لعام 2019.
18. World Bank, 2020.
19. ينبغي أن تشمل مجموعة تدابير الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة خدمات تنظيم الأسرة، والرعاية الصحية للأم والطفل، والمساعدة الطبية للناجيات من العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس، والرعاية بعد الإجهاض، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتدبير العلاجي له، وغير ذلك من الأمراض المنقولة جنسياً، وسرطان الأعضاء التناسلية والعقم.
20. WHO, 2020c. تشمل الاستثناءات الصومال (أقل من 50 في المائة) والمملكة العربية السعودية واليمن (أقل من 75 في المائة). تغطي مجالات السياسة العامة الـ 16 ما يلي: تنظيم الأسرة/منع الحمل؛ الأمراض المنقولة جنسياً؛ الوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته؛ الرعاية السابقة للولادة؛ الولادة؛ الرعاية ما بعد الولادة؛ الأطفال المولودين قبل الأوان؛ صحة الطفل ونمائه (تشمل سبع فئات فرعية)؛ صحة المراهقين والعنف ضد المرأة.
21. UNFPA and MENA Health Policy Forum, 2019.
22. المرجع نفسه.
23. Kabakian-Khasholian and others, 2020.
24. UNFPA and MENA Health Policy Forum, 2019.
25. المرجع نفسه.
26. UNFPA and MENA Health Policy Forum, 2018.
27. UNFPA and the American University of Beirut, Faculty of Health Sciences, Center for Public Health Practice, 2022.
28. المرجع نفسه.
29. UNFPA, 2022. حسب التقرير، يوجد في المنطقة 78,200 قابلة؛ وثمة حاجة، بحلول عام 2030، إلى عدد إضافي من القابلات بدوام كامل يبلغ 130,000 قابلة.
30. WHO, 2023a.
31. WHO Noncommunicable Diseases Data Portal, accessed on 12 December 2023.
32. الاستعراض الوطني الطوعي لجزر القمر لعام 2023.
33. World Bank, 2023.
34. United Nations Treaty Collection.
35. WHO, 2023e.
36. Implementation Database for the WHO Framework Convention on Tobacco Control – Treaty provisions – General and other obligations – Comprehensive multisectoral national tobacco control strategy – C111, accessed on 23 October 2023.
37. WHO, 2023e.
38. لم ترد أي معلومات عن جيبوتي أو الجمهورية العربية السورية أو الصومال.
39. يبلغ معدل الضريبة في مصر 74.9 في المائة من سعر التجزئة.
40. تشمل الخصائص ذات الصلة ما يلي: إدراج تحذيرات صحية إلزامية ودورية على علب السجائر وملصقات البيع بالتجزئة كافة، وإشارات إلى العواقب الضارة على الصحة الناشئة عن تعاطي التبغ، على أن تكتب بخط كبير وتكون واضحة ومرئية وبجميع اللغات الرئيسية للبلد، بالإضافة إلى صور أو رسوم توضيحية. WHO NCD Data Portal، استُرجعت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023.
41. بين تموز/يوليو 2020 وحزيران/يونيو 2022.

42. تتضمن الحملة الإعلامية الفعالة ما يلي: (أ) تنفيذ الحملة كجزء من برنامج شامل لمكافحة التبغ؛ (ب) تكوين فهم عميق للجمهور المستهدف قبل إطلاق الحملة، إثر عملية بحث؛ (ج) الاختبار المسبق للمواد التواصلية للحملة وتنقيحها؛ (د) تصميم خطة وعملية إعلامية دقيقة لشراء وقت البث و/أو وسائل البث لضمان الوصول الفعال والكفء إلى الجمهور المستهدف؛ (ه) العمل مع الصحفيين للدعاية وتغطية الحملة؛ (و) تقييم العملية بعد اختتامها للوقوف على فعالية التنفيذ؛ (ز) تقييم النتائج للوقوف على الأثر؛ (ح) بث الحملة على التلفزيون و/أو الراديو لمدة لا تقل عن ثلاثة أسابيع. NCD Data Portal WHO، استُرجعت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023.
43. استراتيجية وزارة الصحة (2020-2024).
44. WHO, 2022a.
45. WHO, UNICEF and UNFPA, 2022.
46. WHO, 2022a.
47. Lebanon, Ministry of Public Health, 2023.
48. WHO, 2022a.
49. للمزيد من المعلومات بشأن تحول القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية، يمكن الاطلاع على رؤية 2030.
50. الاستعراض الوطني الطوعي لتونس لعام 2021.
51. WHO, 2023f.
52. لم تضع عُمان والصومال وليبيا سياسة أو تشريعاً بشأن الصحة النفسية. لا توجد بيانات متاحة عن جزر القمر ودولة فلسطين وموريتانيا.
53. WHO, 2020b.
54. وحدها مصر أشارت إلى أنها قدرت وخصصت موارد بشرية ومالية لتنفيذ خطتها للصحة النفسية التي أطلقت في عام 2015. وعلى الرغم من أن لبنان لم يشر إلى تقديرات ومخصصات، فقد لحظ أن مجموع الإنفاق الحكومي على الصحة النفسية بلغ، كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي على الصحة، 5 في المائة.
55. Lea Zeinoun, 2023.
56. WHO, 2020b.
57. الاستعراض الوطني الطوعي للجزائر لعام 2019.
58. Lebanon, Ministry of Public Health, 2015.
59. Arab Health by Informa Markets, 2020.
60. WHO Global Health Expenditure database, accessed on 23 October 2023.
61. WHO, 2023d.
62. Jordan News, 2023.
63. المخطط الاستراتيجي لمكافحة داء السل يروم خفض نسبة الوفيات بـ 60 في المئة في أفق 2023.
64. الاستعراض الوطني الطوعي للمغرب لعام 2020.
65. WHO Global Health Expenditure database, accessed on 23 October 2023.
66. United Nations Libya, Common Country Analysis, 2021.
67. World Bank, 2019.
68. World Bank, 2022.
69. WHO data on health expenditure, accessed 15 December 2023.
70. ESCWA, 2022b.
71. المرجع نفسه.
72. المرجع نفسه.
73. المرجع نفسه.
74. UNICEF, 2018.
75. المرجع نفسه.
76. المرجع نفسه.
77. GCFF, 2022.
78. UNFPA and League of Arab States, 2020.
79. UNFPA, WHO and League of Arab States, 2022.
80. Bahrain News Agency, 2023.
81. للمزيد يمكن الاطلاع على التحليل الشامل للمحددات الاجتماعية التي تؤثر على صحة المهاجرين على الصعيد العالمي والإقليمي وفقاً لما هو منصوص عليه في WHO, 2022b.

المراجع

Abdul Rahim, H., and others (2014). Non-communicable Diseases in the Arab World. The Lancet 383(9914): 356–367.

Arab Health by Informa Markets (2020). Healthcare and General Services in the GCC: The Road to a World-Class Healthcare System.

Atrache, S. (2021). Lebanon's Deepening Crisis: The Case for a Sustainable Aid Response. Refugees International.

Bahrain News Agency (2023). Launching the Arab Health-Friendly Budgeting Strategy (Arabic). 21 May.

Bansal, D., and others (2023). A New One Health Framework in Qatar for Future Emerging and Re-emerging Zoonotic Diseases Preparedness and Response. One Health 16: 100487.

Centers for Disease Control and Preventions (2023). One Health Basics.

Dejong, J., and S. Abdallah Fahme (2021). COVID-19 and Gender in the Arab States: Using a human development lens to explore the gendered risks, outcomes and impacts of the pandemic on women's health.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2018). Population and Development Report Issue No. 8: Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region.

_____ (2022a). Population and Development Report Issue No. 9: Building Forward Better for Older Persons in the Arab Region.

_____ (2022b). Subsidized Health Insurance for the Hard-to-Reach – Towards Universal Health Coverage in the Arab Region: A First Look.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and Economic Research Forum (2019). Rethinking Inequality in Arab Countries.

Global Concessional Financing Facility (GCFF) (2022). Annual Report 2021–2022.

Hyzam, D. (2022). Health Systems and the Changing Contexts of Wars in Arab Countries. Arab NGO Network for Development.

Jordan News (2023). National epidemiology center rolls out 2023–2025 strategy. 16 January.

Kabakian-Khasholian, T., and others (2020). Integration of Sexual and Reproductive Health Services in the Provision of Primary Health Care in the Arab States: Status and a Way Forward. Sexual and Reproductive Health Matters 28(2): 1773693.

Katoue, M. G., and others (2022). Healthcare System Development in the Middle East and North Africa Region: Challenges, Endeavors and Prospective Opportunities. Front Public Health.

Kronfol, N. M. (2012). Delivery of Health Services in Arab Countries: A Review. Eastern Mediterranean Health Journal 18(12): 1229–1238.

Lebanon, Ministry of Public Health (2015). Mental Health and Substance Use Prevention, Promotion and Treatment Strategy for Lebanon 2015–2020.

_____ (2023). Empowering Lebanon's Healthcare System: A Vision for Digital Health Transformation.

Office of the High Commissioner on Human Rights (OHCHR) (2023). Gaza: UN expert condemns 'unrelenting war' on health system amid airstrikes on hospitals and health workers. Press release, 7 December.

Saleh, S., and F. Fouad (2022). Political Economy of Health in Fragile and Conflict-Affected Regions in the Middle East and North Africa Region. Journal of Global Health 12: 01003.

Sharek (2023). Health Ministry formulates national plan to implement 'One Health Approach'. 11 July.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2018). Immunization Financing in MENA Middle Income Countries.

_____ (2021). Situational Analysis of Women and Girls in the Middle East and North Africa: A Decade Review 2010–2020.

United Nations News (2024). Nearly 600 attacks on healthcare in Gaza and the West Bank since war began: WHO. 5 January.

United Nations Population Fund (UNFPA) (2022). The State of Midwifery Workforce in the Arab Region.

United Nations Population Fund (UNFPA), and League of Arab States (2020). Multi-sectoral Arab Strategy for Maternal, Child, and Adolescent Health 2019–2030.

United Nations Population Fund (UNFPA), and MENA Health Policy Forum (2017). Policy Brief: Integration of Sexual and Reproductive Health Services in the Arab States Region: A Six-Country Assessment.

_____ (2018). Mapping of Population Policies in the Arab Region and Their Alignment with Existing Strategies in Relation to the ICPD: Findings from 10 Countries.

_____ (2019). Policy Brief on the Integration of Sexual and Reproductive Health Services into Primary Health Care in the Arab States Region: Assessment of Eleven Arab Countries.

United Nations Population Fund (UNFPA), and the American University of Beirut, Faculty of Health Sciences, Center for Public Health Practice (2022). Youth Sexual and Reproductive Health and Reproductive Rights in the Arab Region: An Overview.

United Nations Population Fund (UNFPA), World Health Organization (WHO), and League of Arab States (2022). Arab Strategy to Promote Nursing and Midwifery (Arabic).

University of California Berkley (2023). Research Snapshot: The Impact of Attacks on Syrian Health Systems. Research for Health in Humanitarian Crises.

World Bank (2019). World Bank supports Comoros to improve primary health care.

_____ (2020). Improving Primary Health in Rural Areas and Responding to COVID-19 Pandemic Emergency. Kingdom of Morocco.

_____ (2022). Djibouti: new financing to strengthen health and nutrition services. 29 May.

_____ (2023). The Gulf Economic Update Report: The Health and Economic Burden of Non-Communicable Diseases in the GCC.

World Health Organization (WHO) (2018). Framework for Action for Health Workforce Development in the Eastern Mediterranean Region 2017–2030. WHO-EM/HRH/640/E.

_____ (2020a). Health workforce snapshot: Jordan.

_____ (2020b). Mental Health Atlas 2020. Country profiles.

_____ (2020c). Sexual, Reproductive, Maternal, Newborn, Child And Adolescent Health Policy Survey, 2018–2019.

_____ (2022a). Regional Strategy for Fostering Digital Health in the Eastern Mediterranean Region (2023–2027). EM/RC69/8. Sixty-ninth Session of the Regional Committee for the Eastern Mediterranean, Cairo, 10–13 October.

_____ (2022b). World Report on the Health of Refugees and Migrants.

_____ (2023a). Assessing National Capacity for the Prevention and Control of Noncommunicable Diseases: Report of the 2019 Country Capacity Survey in the Eastern Mediterranean Region.

_____ (2023b). Health workforce management systems.

_____ (2023c). Progress on the Health-Related Sustainable Development Goals and Targets in the Eastern Mediterranean Region, 2023.

_____ (2023d). WHO Commends Egypt for its progress on the path to eliminate hepatitis C. 9 October.

_____ (2023e). WHO report on the global tobacco epidemic, 2023: protect people from tobacco smoke.

_____ (2023f). WHO country office, Libya: annual report 2022. Regional Office for the Eastern Mediterranean.

World Health Organization (WHO), United Nations Children's Fund (UNICEF) and United Nations Population Fund (UNFPA) (2022). Mapping of Digital Health Tools and Technologies: Oman Country Brief.

Zeinoun, L. (2023). Understanding Mental Health in the Arab Region: Challenges and Barriers to Accessing the Right to Mental Health. An input into the 2023 Arab Watch Report: The Right to Health, Arab NGO Network for Development.





4 التعليم الجيد

الهدف 4

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

ألف. مقدمة

عمدت البلدان العربية تدريجياً إلى توسيع فرص الحصول على التعليم وتقليص الفوارق بين الجنسين في التعليم منذ عام 2000. إلا أن انعدام المساواة وتفاوت الجودة في التدريس لا يزال يعيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة، ويؤثر على الطلاب من جميع مشارب الحياة. وتواجه نُظُم تعليمية عديدة صعوبات في تقديم الخدمة الكافية للطلاب الفقراء، والمجتمعات الريفية، والفتيات والنساء، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والأشخاص ذوي الإعاقة، ما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ويقيّد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتحتاج البلدان العربية لإحراز التقدم المطلوب على مسار الهدف 4 (التعليم الجيد) إلى وضع سياسات كلية وواضحة ومزوّدة بما يكفي من الموارد لتحسين نوعية وملاءمة نتائج التعلّم، وإصلاح المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم. فالسياسات التي تعزّز التفكير النقدي لدى الطلاب وتكسبهم المهارات ضرورية لبلوغ الهدف 4 ولتزويد الطلاب بما يلزم للنجاح في المدرسة والعمل والحياة، انطلاقاً من الإلمام بالمبادئ الأساسية للقراءة والكتابة والحساب وحل المشاكل، وتنمية الكفاءات الفنية والمهنية، وغيرها من المهارات الحياتية الأساسية.

أدت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه الفقر في التعلم في المنطقة، وظهور عقبات إضافية تهدّد بعواقب سيطول أمدها إن لم تعالج على نحو ملائم. وتسببت هذه الجائحة بإغلاق المدارس على نطاق واسع شمل الدول العربية حيث أغلقت المدارس في المتوسط بشكل كامل لمدة 25.2 أسبوعاً بين عامي 2020 و2022، وبشكل جزئي لمدة لا تقلّ عن 45.4 أسبوعاً. وقدّرت خسارة الطلاب بما يتراوح بين 0.5 و1.1 سنة من الدراسة المعدلة حسب التعلم، وتعرّض الملايين منهم للمزيد من خطر التسرب. وتأثر المتعلمون من الفئات المحرومة بشكل غير متناسب. وقد تخسر المنطقة 800 مليار دولار من الدخل على مدار حياة هؤلاء الطلاب إن لم تُتخذ التدابير الإصلاحية اللازمة.

المصادر: UNESCO online dashboard, Global monitoring of school closures caused by COVID-19; UNESCO, UNICEF and World Bank, 2021.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

تُظهر البيانات المتاحة عن الهدف 4 صورة متفاوتة لتقدم المنطقة على مسار ضمان التعليم الجيد للجميع.

ارتفع معدل إتمام الدراسة الابتدائية من 75 في المائة في عام 2000 إلى 82 في المائة في عام 2022، 81 في المائة للفتيات و84 في المائة للفتيان. وازدادت معدلات إتمام المرحلة الأولى من التعليم الثانوي من 55.2 في المائة إلى 67.5 في المائة خلال الفترة نفسها، إلّا أنها لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 76.6 في المائة[1].

منذ عام 2000، ارتفعت في المنطقة النسبة الصافية للالتحاق بالمدارس الثانوية من 51.9 في المائة إلى 63.5 في المائة. إلّا أنّ هذه النسبة لا تزال دون المتوسط العالمي البالغ 66.3 في المائة، وتتفاوت بين 61.3 في المائة لدى الفتيات و65.6 في المائة لدى الفتيان.

ازداد معدل الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي باطراد في المنطقة، بحيث ارتفع من 27.2 في المائة في عام 2002 إلى 46.1 في المائة في عام 2020. إلا أن الفارق بينه وبين المتوسط العالمي لا يزال كبيراً، حتى وإن ساهمت هذه الزيادة في تقليصه إلى حدّ ما. ويبلغ معدل المشاركة بالتعليم ما قبل الابتدائي 74.6 في المائة على الصعيد العالمي.

في عام 2020، كان 13.9 في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية خارج المدرسة، 15.5 في المائة من الفتيات و12.4 في المائة من الفتيان، وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي البالغ 8.8 في المائة.

تتجاوز المنطقة من حيث البنى الأساسية للمدارس المعدلات العالمية، وذلك في **عدد المدارس التي تتوفر فيها الكهرباء، وأجهزة الكمبيوتر، والإنترنت، ومرافق غسل اليدين، والمرافق الصحية غير المختلطة، ومياه الشرب.**

تحسنت **معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة** لدى الكبار من 64 في المائة في عام 2000 إلى 74 في المائة في عام 2020، ولكنها لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 87 في المائة. وعلى الرغم من أن الفجوة بين الجنسين تتقلّص منذ عام 2000، لا تزال النساء أكثر عرضة للأمية من الرجال، بمجموع 66 في المائة.

تراجعت **نسبة المعلمين في المرحلة الابتدائية الحاصلين على المؤهلات المطلوبة** بين عامي 2005 و2020، بحيث انخفضت من 93.8 إلى 83.6 في المائة، لتتأخر قليلاً عن المتوسط العالمي البالغ 86.2 في المائة. وفي المقابل، تجاوزت نسبة المعلمين في المرحلة الثانوية الحاصلين على المؤهلات المطلوبة، البالغة 88.3 في المائة، المتوسط العالمي البالغ 83.8 في المائة.

وفقاً لبيانات الاختبارات الدولية الموحّدة التي جُمعت بين عامي 2011 و2015، لم يحقق نحو 57 في المائة من طلاب المنطقة الحد الأدنى من **مستويات الكفاءة في القراءة والرياضيات**. وفي حين تقارب هذه النسبة المتوسّطات العالمية، فهي تقلّ عن مستويات الكفاءة في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق وجنوب شرق آسيا، وأوقيانوسيا، وأوروبا وأمريكا الشمالية[2].

على صعيد المنطقة ككل، لا تكتمل صورة التقدم في تحقيق الهدف 4 إلا باكتمال البيانات. فمن الصعب فهم اتجاهات الالتحاق بالمدارس وإتمام بعض مستويات التعليم فهماً وافياً ما دامت البيانات ناقصة. وغالباً ما تكون مؤشرات أداء الطلاب قديمة وغير مكتملة. وبعيداً عن إطار أهداف التنمية المستدامة، غالباً ما تكون البيانات المفصّلة عن تمويل التعليم حسب المستوى والموقع غير متاحة، وكذلك المعلومات المتعلقة بالفئات المعرّضة لخطر الإهمال. لذلك، يجب أن يولي واضعو السياسات أهميّة قصوى لتهيئة بيئة مؤازرة لجمع البيانات عن التعليم واستخدامها. فتحسين جمع البيانات والإبلاغ عنها يسهم في تسهيل الرصد الآني لنُظُم التعليم، وزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد، وتوجيه عملية اتخاذ القرار بشأن السياسات.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 4 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.


©Jasmin Merdan/stock.adobe.com

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 4

- الإسراع في إصلاحات المناهج الدراسية التي تحفّز التفكير النقدي لدى الطلاب، وتنمّي القدرات على حل المشاكل، وتسهّل عملية التعلّم، وتوسّع فرص التشغيل، وتمكّن الأفراد، وتذكي حسّ المواطنة.
- تضمين المناهج الدراسية قيم المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والتسامح، والمشاركة لإحداث تحوّل ثقافي نحو التنمية المستدامة.
- تقييم أوجه القصور التي لا تزال تشوب نُظُم التعليم والمرافق المدرسية، والتي تعيق أو تمنع حصول الطالبات والطلاب ذوي الإعاقة على حقهم في التعليم الجيد.
- إعطاء الأولوية للإنفاق على التعليم باعتماد مقاييس مرجعية مثل 4 إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 15 إلى 20 في المائة من أهداف الإنفاق الحكومي التي حددها إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030.
- إعلاء اعتبارات الإنصاف في قرارات الإنفاق لضمان عدم إهمال أحد، بما في ذلك إعطاء الأولوية في تخصيص الموارد للمناطق التي تنقصها الخدمات والفئات المعرضة للمخاطر.
- تحسين أُطُر الرصد وجمع البيانات بما يمكّن التحليل الآني لأداء نظام التعليم وكفاءة خيارات الإنفاق.
- الاستثمار في تقليص الفجوات الرقمية، وتدريب المعلمين على الاستخدام الفعال لأدوات التعلّم الإلكتروني بهدف زيادة انتشار ومرونة النُّظُم التعليمية، وتحسين منعتها إزاء الأزمات.
- وضع سياسات تكرّس التعلّم التعويضي والاستدراكي، والاعتراف بالتعلّم غير النظامي بهدف دمج أو إعادة دمج الطلاب الذين يعانون من اضطرابات في التعليم في التعليم النظامي.


©Mauricio Toro/stock.adobe.com

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 4

يرتبط نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 4 ارتباطاً وثيقاً بالتقدم على مسار الأهداف الأخرى. فالاستثمارات في التعليم تسرّع مسيرة تحقيق خطة عام 2030 ككل. ويُكسب التعليم الجيد والتعلّم المتواصل، مثلاً، الأفراد المهارات التي تخوّلهم العمل بأجر وتأمين سبل العيش لأنفسهم ولعائلاتهم، فيساهم في تحقيق الهدفين 1 و8. ويشكّل التعليم عاملاً أساسياً من عوامل الحراك الاجتماعي، من شأنه الحد من عدم المساواة بما يتماشى مع الهدف 10. ويعدّ ضمان الإنصاف في الحصول على التعليم الجيد للنساء والفتيات شرطاً ضرورياً لتحقيق المساواة بين الجنسين والتقدّم على مسار الهدف 5. ويقرّ المقصد 4-7 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة أن في التعليم ترسيخاً لما يعزّز أنماط الحياة المستدامة من قيم ومعرفة، ما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 12، و13، و14، و15، و16، كتعزيز العدالة الاجتماعية، ونشر التسامح، وإرساء ثقافة السلام، وإنشاء المؤسسات السليمة. وكثيراً ما تحمل هذه الروابط الحكومات العربية على إدراج المبادرات التعليمية ضمن الخطط المعدّة للتقدّم في مجالات مختلفة على صعيد السياسات.

ولا تزال المنطقة بعيدة عن تحقيق الإمكانيات الكاملة التي يختزنها التعليم للتحوّل والتغيير. فالإخفاق في معالجة أوجه عدم الإنصاف في النُّظُم التعليمية يعمّق انعدام المساواة والفقر. ويعرض هذا القسم التوجهات المشتركة في النُّهُج التعليمية بين مجموعات البلدان وبغض النظر عن مستويات الدخل الوطنية.

◆ **أقرّت جميع البلدان تقريباً في القانون الحق في التعليم، مجانياً وإلزامياً من القطاع العام.** وينصّ الدستور في 19 دولة عربية على أن التعليم مسؤولية تقع على عاتق الدولة، إلاّ أنّه لا يقرّ به كحقّ في جميع هذه البلدان. وتتراوح إلزامية التعليم بين ست سنوات في **جزر القمر والعراق** و12 سنة في **الإمارات العربية المتحدة ومصر**[3].

◆ **عمدت البلدان إلى إصلاح المناهج الدراسية وزيادة مؤهّلات المعلمين لتحسين نوعية التعليم.** وأبرزَ تحليل أجري حديثاً تناول 18 خطة تعليمية وطنية في المنطقة العربية[4] أن 15 منها تركّز على تحسين نوعية التدريس، فيما تتضمّن 17 خطة بنوداً تُعنى بتحسين مؤهلات المعلمين ومهاراتهم، وتوسيع فرص تطوّرهم المهني، أو تقليل نسبة الطلاب إلى المعلمين. وشملت إصلاحات المناهج الدراسية مجموعة من التدابير لتحسين نتائج التعلّم، مثل توحيد المعايير الوطنية، والتشديد على المواد التي تعتبر مهمة لنجاح الطلاب (مثل العلوم والتكنولوجيا، أمّا العلوم الإنسانية والفنون فلم يطلها سوى القليل من الإصلاحات)، والتركيز على المهارات الحياتية الهامة مثل الإبداع وحل المشاكل. واستُخدمت أدوات مثل أُطُر التأهيل من أجل تعزيز اتساق نوعية التعليم ونتائج الطلاب.

◆ **زادت البلدان من استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية.** ويعدّ التركيز المتزايد على المعرفة التكنولوجية وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات جزءاً من الجهد الرامي إلى ضمان تزويد الطلاب بالمهارات الكافية لتحقيق النجاح في اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وبناءً على ذلك، يعمد العديد من البلدان إلى إدراج برامج جديدة ضمن تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتخصيص المزيد من الوقت لهذه المواد في المناهج الدراسية العادية، وتعزيز المؤسسات التقنية والمهنية المتخصصة في هذه المواضيع. وشمل هذا التركيز المتزايد على التكنولوجيا التوسع في برامج وأدوات التعلّم الإلكتروني بحيث تغدو النُّظُم التعليمية أكثر مرونة، وأوسع انتشاراً، وأقوى منعة، وقد تسارعت هذه العملية أثناء جائحة كوفيد-19. غير أن الجهود الرامية إلى تنفيذ هذه الحلول معرّضة لمخاطر الفجوات الرقمية المستمرة. وأتاح التحوّل إلى التعلّم الإلكتروني أثناء الجائحة استمرارية التعلّم، لكنه أهمل ملايين الطلاب. وتشير التقديرات إلى أن 40 في المائة من الطلاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم يتمكنوا من الاستفادة من برامج التعليم عن بعد بسبب غياب البرامج الملائمة أو الافتقار إلى الأدوات اللازمة للوصول إلى طرق التعلّم البديلة (كالكهرباء، أو الإنترنت، أو توفّر الحاسوب في المنزل)[5]. وتُبرز هذه التجربة ضرورة زيادة الاستثمار في البنية الأساسية الرقمية لتعزيز منعة النُّظُم التعليمية إزاء الأزمات. ولمعرفة المزيد عن تحليل مخاطر الفجوات الرقمية، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 17.

◆ **يشكل تحقيق المساواة بين الجنسين وإدماج الإعاقة في التعليم أولوية في معظم البلدان، إلا أن انعدام المساواة لا يزال مستمراً.** وقد أحرزت المنطقة تقدماً ملحوظاً، إذ قلّصت الفوارق بين الجنسين في مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي من 12 إلى 5 في المائة بين عامي 2000 و2020، إلاّ أن الفوارق لا تزال أعلى من المتوسط العالمي البالغ 1 في المائة[6]. وتعيق الأعراف الاجتماعية والثقافية فرص حصول الفتيات على التعليم على الرغم من ازدياد التحاقهن بالمدارس. وتتسع الفوارق في مستويات التعليم الأعلى، مما يؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات الفقيرات في المناطق الريفية.

على الرغم من الضمانات القانونية للوصول إلى التعليم، يتعذر على ملايين الأطفال في سن الدراسة الالتحاق بالتعليم النظامي بسبب عوائق منها صعوبة الوصول إلى المدارس، أو نشوب الصراعات، أو انتشار الفقر. وفي بعض البلدان، يقتصر الحق في التعليم على المواطنين دون غيرهم من السكان المهاجرين واللاجئين.

تعوق الصعوبات الاقتصادية الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التعليم وتوظيف استثمارات هادفة لتحسين نوعيته. وتواجه البلدان عقبات إضافية تتمثّل في التوزيع غير المتكافئ لأفراد هيئة التدريس المؤهلين والموارد الأساسية الأخرى، ما يسهم في انعدام المساواة في فرص التعلّم. وتفتقر جميعها إلى أُطُر للتطوير المهني للمعلمين. وفي الكثير من الحالات، يصعب على النظم التعليمية استقطاب أصحاب الكفاءة لمزاولة مهنة التدريس.

المصدر: World Bank, 2015.


©DenisProduction.com/stock.adobe.com

وغالباً ما تشمل التحديات التي تقوّض فرص تعليم الفتيات إعطاء الآباء الأولويّة لأطفالهم الذكور في استشراف الآفاق الاقتصادية، ونقص المدرّسات، والمخاوف بشأن سلامة الوصول إلى المدرسة، والزواج المبكر. وتتفاقم هذه المشاكل في البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث الفتيات أكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدارس بمقدار 2.5 أضعاف مقارنة بالفتيان[7].

وضع ما لا يقلّ عن 17 دولة عربية[8] تدابير لحماية حقوق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على التعليم، كما اتخذ العديد منها خطوات لتعزيز إمكانية الوصول إلى بيئات التعلّم بهدف تسهيل إدماجهم في النظام التعليمي العام. ومع ذلك، لا تزال مجموعة من العوائق تحول دون فرص حصول الطلاب ذوي الإعاقة على التعليم وتحسين نوعيته. وتشمل هذه العقبات المواقف السلبية التي يتّخذها المدرّسون والأهل وسائر الطلاب إزاء الإعاقة؛ وصعوبات الوصول إلى وسائل النقل؛ وأوجه القصور التي لا تزال تشوب فرص الحصول على التعلّم في العديد من بيئات التعلّم؛ وانخفاض التمويل لمبادرات الإدماج؛ والنقص في تدريب أفراد هيئة التدريس وموظّفي الدعم في مجال الإعاقة[9]. ومن الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام في وضع السياسات وتأمين المزيد من الموارد لضمان عدم إهمال الطلاب ذوي الإعاقة، ومنحهم فرصاً متساوية للحصول على تعليم جيد.

- **يتزايد اهتمام البلدان بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وبالرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق في المنطقة إلى 46.1 في المائة، لا تزال متدنيّة مقارنة بالمناطق الأخرى.** ومن الأمثلة على إعطاء الأولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:
  - إعداد منهج دراسي لمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في **فلسطين.**
  - إنشاء إدارات مخصصة ضمن وزارات التعليم في كل من **الإمارات العربية المتحدة وقطر.**
  - وضع استراتيجيات لتشجيع الالتحاق في **الأردن، وتونس، والسودان، والكويت، والمغرب.**

إلّا أنّ التعليم ما قبل الابتدائي يبقى غير إلزامي في جميع البلدان العربية. ووحدها **الجزائر** تقدّم سنة من التعليم المجاني في هذه المرحلة[10]. ويشكل عدم مجانية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عائقاً كبيراً أمام فرص الحصول عليه، لا سيما في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر.



تؤثّر الاستثمارات في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أكثر منها في المراحل اللاحقة، إذ تحفّز استعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة، وترسي أسساً متينة للتعلّم في المستقبل. وقد ثبت أن هذه الاستثمارات تقلّص الفوارق بين الأطفال الميسورين والمحرومين في بداية التعليم الابتدائي. ويؤدي تعميم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى تحسين كفاءة النظم التعليمية العربية ونتائج الطلاب على المدى الطويل، ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى عوائد بنسبة 10 في المائة للإنفاق على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة الذي يستهدف الأطفال المحرومين.

المصادر: UNESCO, 2022c; UNICEF, 2019.

- **وضعت البلدان سياسات للتعليم العالي، مع التركيز على فرص الحصول عليه وعلى تحسين نوعيته.** فالالتحاق بالجامعات الحكومية مجاني أو شبه مجاني للطلاب المواطنين في العديد من البلدان العربية. وتقدّم الحكومات مجموعة من المنح الدراسية ومساعدات لتأمين السكن ووجبات الطعام بهدف دعم الطلاب في الحصول على التعليم ما بعد المرحلة الثانوية. وتختلف نُظُم التعليم العالي في عدد من البلدان باختلاف الجامعات بين عامة وخاصة وتقنية ودولية.

وركّزت جهود تحسين فعالية مؤسسات التعليم العالي على وضع المعايير، وتسهيل التخطيط الاستراتيجي، وتنظيم شروط الاعتراف بالشهادات[11]. إلّا أن العديد من البلدان أغفل إنشاء مؤسسات تضمن نوعية هذا التعليم[12]. وغالباً ما تفتقر مؤسسات ضمان الجودة، حيث وُجدت، إلى الشفافية والاستقلالية، وتركّز غالباً على "المدخلات"، مثل الساعات المعتمدة، بدلاً من "المخرجات"، مثل إنجازات الطلاب ومكاسب التعلّم[13]. وإزاء ارتفاع معدّلات بطالة الشباب، لا بد من بذل المزيد من الجهود لمواءمة نتائج التعلّم ومهارات خريجي الجامعات مع احتياجات سوق العمل.

منذ عام 2010، تشهد المنطقة زيادة مطردة في معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الجامعي، بحيث ارتفع من 25 إلى 33 في المائة في عام 2020. إلّا أنه لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 40 في المائة، وارتفاعه بطيء مقارنة بسائر أنحاء العالم.

- **يتصدّى العديد من البلدان لاستمرار الارتفاع في معدلات بطالة الشباب بسياسات تركز على تعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وبناء الشراكات مع القطاع الخاص، سعياً منها إلى ضمان ملاءمة المهارات المكتسبة في المدارس مع احتياجات أصحاب العمل.** ولهذه السياسات دور رئيسي في تسهيل عمليات الانتقال من التعلّم إلى الكسب التي تمكّن

الخريجين الشباب من الحصول على عمل لائق، وفي تقليص العدد الكبير من الشباب الذين هم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب. ففي عام 2022، بلغ تعداد هذه الفئة 30.7 في المائة من مجموع الشباب في المنطقة و42.9 في المائة من الشابات، ما يشير إلى الحاجة الملحّة لتوفير فرص عمل للشباب. للحصول على معلومات إضافية عن هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 8.

وعززت البلدان مسارات التعلّم في المجال التقني والمهني لمعالجة هذه المشكلة، واتخذت مجموعة من التدابير، بما في ذلك تحديث المناهج الدراسية، وتنويع البرامج لتلبية متطلبات سوق العمل، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتحسين التوقعات بشأن المهارات التي يحتاج إليها أصحاب العمل. وشملت الجهود تعزيز آليات ضمان نوعية التعليم، وتوسيع خيارات التطوير المهني لأفراد هيئة التدريس.

تتفاوت وتيرة إصلاحات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في جميع أنحاء المنطقة. ولا يزال النقص يشوب معظم هذه النظم بسبب عدم كفاية التمويل، وضعف القدرة على توقّع المهارات على المدى الطويل، ومحدودية الفرص التي تُكسب الطلاب خبرات عملية، والتشدّد في معايير الالتحاق. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إلى ما يكفي لاستقطاب الطلاب المحتملين بسبب محدودية الفرص التي تسمح لهم بالانتقال إلى التعليم العالي، والوصمة الاجتماعية التي تضع هذا النمط من التعليم في الدرجة الثانية. وبالتالي، يسجّل الالتحاق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني نسبة أدنى بكثير من نسبة الالتحاق بمجالات التعليم الأخرى، حيث يمثل حوالى 12 في المائة من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي.

المصادر: European Training Foundation, 2021; ILO, UNICEF and European Training Foundation, 2023; ESCWA, 2020.

أمّا المبادرات الرامية إلى تحسين المواءمة بين نتائج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، فتشمل أُطُر المؤهلات الوطنية التي من شأنها ضمان نتائج تعليمية متسقة للخريجين. واعتُمدت هذه الأُطُر في سبعة بلدان هي **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وعُمان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ولا تزال في مراحل مختلفة من الإعداد في سبعة بلدان أخرى هي الجزائر، والسودان، والعراق، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر.** وقد سعت الحكومات إلى تحسين هذه النُّظُم بالتعاون مع القطاع الخاص بهدف تعزيز قابلية الطلاب للتوظيف[14].

◆ **ويشغل التعليم غير النظامي حيّزاً متزايد الأهمية في المنطقة.** وهو عبارة عن برامج تعليمية تعدّها منظمة غير حكومية، أو منظمة خاصة، أو فئة مجتمعية خارج إطار التعليم النظامي. ويعدّ التعليم غير النظامي مكمّلاً للتعليم النظامي إذا ما أتاح الفرص لتطوير المهارات المهنية والحياتية. ويتزايد استخدام هذه البرامج في المنطقة. وفي مسح شمل سبعة بلدان، استقطبت برامج تحسين فرص العمل النصيب الأكبر من الاهتمام، ومنها برامج اللغات، ومهارات الكمبيوتر، والرياضيات[15]. وتشمل سائر البرامج التعليمية غير النظامية التي أُطلقت بدعم من الدولة إعداد دورات دراسية في المجتمعات المحلية لمكافحة الأمية بين الكبار. والأمثلة على هذه البرامج شائعة في المنطقة، وترد في الاستعراضات الوطنية الطوعية لكلّ من **الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.** وتضطلع المؤسسات الدينية بدور مهم في توفير فرص التعليم، وغالباً ما تدعم الإلمام بالقراءة والكتابة، وأحياناً مجالات أخرى.

في بعض الحالات، لا تكمّل البرامج التعليمية غير النظامية التعليم النظامي بل تحلّ محلّه، لا سيما في البيئات التي يتعذّر فيها الوصول إلى التعليم النظامي بسبب تفاقم الصراعات والنزوح. ودعمت البرامج التعليمية غير النظامية الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ليواصلوا تعلّمهم ويتمكّنوا من الانتقال إلى التعليم النظامي. وتكتسب هذه النهج أهمية كبيرة في المنطقة التي تضمّ أكثر من ربع اللاجئين في العالم، وأكثر من ثلث النازحين داخلياً، فيما لا تتجاوز نسبة سكانها 5.8 في المائة من مجموع سكان العالم[16]. وغالباً ما تكون البرامج التعليمية غير النظامية الخيار الوحيد للعديد من الطلاب لمواصلة تعليمهم إثر انسداد فرص الحصول عليه. وأُطلقت برامج لتوفير التعليم البديل للطلاب غير الملتحقين بالمدارس في بلدان منها **الجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان،** حيث نفذ الشركاء الحكوميون والشركاء في العمل الإنساني مبادرات لتطوير المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وتوفير صيغ مبسطة من المناهج الدراسية لمساعدة الطلاب الذين فوّتوا سنتين أو أكثر من الدراسة على إعادة اندماجهم في الفصول الدراسية؛ وتقديم التدريب المهني[17،18].

تفتقر معظم بلدان المنطقة إلى إجراءات فعلية للاعتراف بالتعلّم غير النظامي، وضمان إعادة دمجه في التعليم النظامي. ونظراً لأهمية الدور الذي تؤديه الأنماط التعليمية غير النظامية، يكفل وضع إجراءات من هذا القبيل استفادة الطلاب الذين يعتمدون على هذه البرامج من سائر فرص التعلّم والتشغيل.

المصدر: Cacich and Aboudan, 2022.



جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

أحرزت بلدان مجلس التعاون الخليجي تقدماً سريعاً في العديد من مؤشرات الهدف 4، مستفيدة مما لها من ثروة وما خصصته من إنفاق على التعليم مقارنة بسائر بلدان المنطقة. وقد سجّلت أعلى متوسط لسنوات الدراسة، وأعلى عدد لسنوات الدراسة المتوقعة، وأدنى نسبة من الطلاب إلى المعلّمين، وأعلى نسبة إنفاق على تعليم كل طالب. إلاّ أن هذه البلدان تواجه صعوبات في كفاءة الإنفاق[19]، وتحل في مرتبة دون المتوسطات العالمية في النتائج التي تقاس بدرجات الاختبار الموحد[20,21]. ولمعالجة أوجه القصور هذه، سعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تحسين نتائج تعلّم الطلاب، وتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي، والتأسيس للمزيد من الابتكار والمشاركة في اقتصاد المعرفة العالمي.

◆ **تعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي على إصلاح المناهج وطرق التدريس لتحفيز الطلاب على اكتساب المهارات، وتحسين نتائج التعلّم.** وفي جميع هذه البلدان، تعتبر الوثائق الرئيسية للسياسات والرؤى أن التعليم أساسيّ لتسريع توطين القوى العاملة واستخدام اقتصاد المعرفة بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي. وشملت الإصلاحات وضع أو تثبيت المعايير بشأن المناهج القائمة على المهارات (كما هي الحال في **والإمارات العربية المتحدة**[22]، **وعُمان**[23]، **وقطر**[24]، **والكويت**[25]، **والمملكة العربية السعودية**[26])، وتعزيز نُظُم المساءلة ومراقبة نوعية التعليم (كما هي الحال في **الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، والكويت، والمملكة العربية السعودية**)، واعتماد نُظُم جديدة لتوظيف أفراد هيئة التدريس وتطويرهم مهنياً (اتخذت هذه الخطوات في **الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية**).

واستخدمت بلدان مجلس التعاون الخليجي الإصلاحات التعليمية لتحفيز الابتكار، لا سيما من خلال التركيز على تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الذي تضمّن تحديث مناهج هذه المواد، وزيادة وقت التعلّم المخصص لها. وأعطت بعض البلدان الأولوية لتأمين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لها في المدارس، وشدّدت على إلمام الطلاب بالتكنولوجيا الرقمية. واستُخدمت التكنولوجيات الرقمية والناشئة مثل الذكاء الاصطناعي في الفصول الدراسية، وعمدت **عُمان** مثلاً إلى إدراج كفاءات الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية الوطنية[27]. وأطلق العديد من البلدان مسابقات وجوائز لتحفيز الابتكار وزيادة اهتمام الشباب بالعلوم والتكنولوجيا. ومن الأمثلة على ذلك مسابقة المهارات وجائزة الابتكار في **عُمان**، والأولمبياد الوطني للإبداع العلمي في **المملكة العربية السعودية**، واستضافة **الإمارات العربية المتحدة** لهاكاثون الأمم المتحدة للشباب لعام 2021.

◆ **تحلّ بلدان مجلس التعاون الخليجي في الصدارة في تطوير منصات التعلّم الرقمي، وهو اتجاه تسارع خلال جائحة كوفيد-19.** وحظيت منصة "مدرستي" في **المملكة العربية السعودية** على اعتراف دولي بأنها أفضل نظام للتعلّم عن بعد. وتضع مبادرات على غرار منصة "مدرسة" و"المدرسة الرقمية" في دولة **الإمارات العربية المتحدة** في متناول الطلاب موارد من غير مقابل للتعلّم الإلكتروني في جميع أنحاء المنطقة، مع التركيز على الرياضيات، والعلوم، والبرمجة الحاسوبية.


©Studio Romantic/stock.adobe.com

◆ **أطلقت بلدان مجلس التعاون الخليجي العديد من المبادرات لتحسين التكامل بين قطاعاتها التعليمية، لا سيما على مستوى التعليم العالي.** وتشمل الخطوات المتخذة الاعتراف المتبادل بالمؤهلات، وإنشاء جامعة الخليج العربي، ودعم برامج تبادل الطلاب والمعلمين، وإطلاق مبادرات البحث والتطوير المشتركة بهدف تحفيز الابتكار وتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي[28].

◆ **يُحصّل الطلاب المهاجرون في منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي تعليمهم بشكل أساسي من المؤسسات التعليمية الخاصة التي توفّر لهم نوعية تعليم متفاوتة المستويات.** وتشكّل أعداد المهاجرين الكبيرة نحو 52 في المائة من مجموع سكان هذه البلدان[29]. وتقدّر نسبة أطفال المهاجرين بنحو 25 في المائة من مجموع الأطفال، وهي نسبة ترتفع كل عام. وتفرض معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي رسوم تسجيل أو حصصاً للقبول تحد من فرص التحاق الطلاب المهاجرين بالنظام التعليمي العام، إلا أن **البحرين والمملكة العربية السعودية** تتيحان الالتحاق مجاناً بالمدارس العامة للأطفال المغتربين القادرين على الدراسة باللغة العربية، والمستوفين شروطاً أخرى. ويلتحق عملياً معظم الأطفال المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي بالمدارس الخاصة التي تتبع المناهج الدراسية الدولية.

وتوسّع قطاع التعليم الخاص بسرعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي نتيجة لارتفاع الطلب عليه، وغالباً من خلال إنشاء المدارس الربحية. ويفاقم انتشار المؤسسات الربحية خطر ازدياد أوجه عدم المساواة بين الطلاب، إذ يتوقف حصولهم على التعليم الجيد إلى حد كبير على قدرة أولياء الأمر على دفع الرسوم. وتتولّى السلطات تنظيم شؤون المدارس الخاصة، لكنها تعتبرها في بعض الحالات غير صالحة للمواطنين بل للطلاب المهاجرين، ما يظهر قلّة اهتمام بنتائج التعلّم التي يحققها هؤلاء[30].

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

نجحت البلدان المتوسطة الدخل[31] في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ومتوسط مدة التعليم، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات في تحسين نوعية التعليم الذي تقدمه النُّظُم المدرسية، وتقليص أوجه عدم المساواة المتفاقمة في الحصول عليه. ويقترن النمو السريع في عدد الطلاب بارتفاع مستويات بطالة الشباب، التي يبلغ متوسطها 23 في المائة وتتجاوز 40 في المائة في بعض البلدان، ما حدا هذه البلدان إلى وضع إصلاحات تتوخّى تحسين نتائج التعلّم وتوسيع فرص التشغيل في سوق العمل.

◆ **ركّز العديد من هذه البلدان على تحديث المناهج الدراسية ورفع مستوى تدريب المعلمين لتحسين نتائج تعلّم الطلاب.** وتشمل الأهداف المشتركة لإصلاح المناهج الدراسية زيادة التركيز على مجالات التواصل، والإبداع، والتفكير النقدي، وحل المشاكل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتعزيز التعليم المهني؛ وتطوير المهارات الحياتية (على غرار سياسة التعليم 2.0 في **مصر**، واستراتيجية المدرسة الجزائرية للتعليم في **الجزائر**). وأنشأ الأردن المركز الوطني لتطوير المناهج في عام 2017 لتقييم وتطوير المواد التعليمية باستمرار بهدف تحسين نتائج تعلّم الطلاب.

وانصبّ تركيز العديد من البلدان المتوسّطة الدخل على تأهيل المعلمين وتدريبهم بإعداد برامج للتطوير المهني المستمر، وزيادة استخدام الموارد الرقمية. فاستراتيجية التعليم التي وضعتها **مصر** مثلاً في عام 2018 تخطط للتوسّع في استخدام موارد التعلّم الرقمية، بحيث تحل الموارد الافتراضية تدريجياً محل الكتب المدرسية التقليدية. وقد شدد برنامج GENIE في **المغرب** على زيادة تدريب المعلمين واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، ما أدى إلى زيادة إدراج هذه الأدوات في الفصول الدراسية.

◆ **أطلقت البلدان المتوسطة الدخل مبادرات لتوسيع نطاق الحصول على فرص التعليم ليشمل سكّان المناطق المحرومة من الخدمات، مع التركيز على المناطق الريفية والفئات المعرضة لخطر الإهمال.** ويسعى **المغرب** إلى معالجة أوجه عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية بإعداد برنامج "المدارس الأهلية" الذي ينشئ مراكز تعليمية للطلاب في الريف تضمّ أفراداً مؤهلين في هيئة التدريس، وتؤمن النقل، وتتيح إمكانية الوصول إلى الإنترنت. ويقدّم برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة الدعم للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المناطق الريفية عن طريق استحداث أماكن لنحو 15,000 من الأطفال. ووضعت **تونس** لمعالجة ارتفاع معدلات التسرب مسار "فرصة ثانية" للتعليم الذي يعيد دمج الطلاب في الفصول الدراسية بعد فترة انقطاع عن الدراسة، ويدعم أولئك المعرضين لخطر عدم إتمام التعليم.

وقدّمت بعض البلدان للأسر ذات الدخل المنخفض دعماً يتيح للطلاب إكمال تعليمهم، وبطرق منها نُظُم الحماية الاجتماعية. ويمنح كل من برنامج تكافل في **مصر**، وبرامج المساعدات النقدية لصندوق المعونة الوطنية في الأردن، وبرنامج تيسير في **المغرب**، مخصصات نقدية للأسر الفقيرة. وتشترط هذه البرامج متابعة الدراسة، وإن كان هذا الشرط لا يطبّق في كل بلد. ويستفيد من البرنامج

الوطني لإعانة العائلات المعوزة في **تونس** أكثر من 90,000 طفل في سن الدراسة من الأسر ذات الدخل المنخفض من دون مراقبة معدلات متابعة الدراسة. وتدعم تدابير أخرى على غرار برامج الوجبات الغذائية المدرسية تهيئة بيئات تعلّم صحية، وتشجّع الطلاب من الأسر المعيشية الفقيرة على متابعة دراستهم.


© Halfpoint/stock.adobe.com

◆ **تكثّف الحكومات جهودها لمواءمة النتائج التعليمية مع احتياجات سوق العمل بهدف زيادة فرص عمل الشباب، وبطرق منها تحسين نُظُم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.** ففي الجزائر، تخضع الجامعات لتقييم نظام ضمان الجودة وفقاً لمعدلات تشغيل خريجيها، ويتزايد فيها وجود مكاتب اتصال تربط الطلاب بأصحاب العمل. وفي **الأردن**، تهدف استراتيجية جديدة للتعليم والتدريب التقني والمهني إلى تحفيز تطوير المهارات الوظيفية الأساسية، في حين تؤكد استراتيجية التنمية المستدامة في **مصر** على دور التعليم الفني في تلبية احتياجات سوق العمل. وفي **فلسطين**، أُدرج التعليم والتدريب المهني والتقني في المناهج الدراسية للصفوف من السابع إلى التاسع، بهدف تمكين الطلاب في المهارات الحياتية وتعزيز قابلية تشغيلهم. واتخذت جميع البلدان المتوسطة الدخل، باستثناء البلدان المتأثرة بالصراعات أو الأزمات، تدابير لتوحيد نتائج التعلّم، فاعتمدت إطاراً وطنياً للمؤهلات أو شرعت في وضعه. ويتيح التعاون مع القطاع الخاص في هذا المجال ضمان تحسين مواءمة نتائج التعلّم مع احتياجات أصحاب العمل.

الأردن: إشراك القطاع الخاص في المواءمة بين التدريب وسوق العمل

ترتفع معدلات بطالة الشباب في المنطقة لتبلغ نحو 27.3 في المائة، ويسجّل الأردن أعلى المعدلات لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، بنسبة تصل إلى 40.3 في المائة. ووضع الأردن استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2020)، التزم بموجبها بحلّ هذه المشكلة من خلال تكثيف الاهتمام بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمباشرة بإصلاحات من شأنها تحسين المواءمة بين نتائج التعليم واحتياجات الاقتصاد.

واتُّخذت خطوات مهمة في هذا الاتجاه في عام 2019 تمثّلت باعتماد إطار وطني للمؤهلات، وإصدار قانون تنمية وتطوير المهارات التقنية والمهنية الذي أنشئ بموجبه مجلس تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية من أجل تقليص الفجوة بين التدريب والمهارات التي يتطلبها سوق العمل. ويضم المجلس ممثلين عن القطاع الخاص وصناعات رئيسية مثل السياحة والتصنيع والتجارة والبناء والاتصالات والصحة.

وأدى هذا النهج إلى تعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص في وضع نُظُم المؤهلات، وأتاح لأصحاب العمل الإشراف على محتوى المناهج الدراسية والمشاركة في تطوير معايير التعليم الوطنية والقطاعية.

المصادر: ILO, 2020; UNESCO, TVET Country Profiles: Jordan.

- **تعمل بعض البلدان المتوسطة الدخل على تحسين نوعية التعليم بالعمل على تفعيل إدارة النُّظُم المدرسية من خلال تعزيز عمليات الإبلاغ السنوية، وإنشاء بوابات للبيانات، وإطلاق إصلاحات للتقييم.** ومن الأمثلة:
  - أطلقت **الجزائر** نظاماً وطنياً للمعلومات في عام 2017 لدعم إدارة النظام التعليمي، يتضمن وحدات للتقييم، والموارد البشرية، والبنية الأساسية، والتعلّم عن بعد، وغير ذلك.
  - أطلقت **تونس** نظاماً جديداً للتقييم في عام 2021 من شأنه جمع معلومات عن نتائج تعلّم الطلاب في الصفوف الثاني والرابع والسادس.
  - وتعدّ **الأردن، وتونس، ودولة فلسطين، ومصر، والمغرب** من بين البلدان القليلة في المنطقة التي تنشر بانتظام تقريراً وطنياً لرصد التعليم[32].

- تضمّ البلدان العربية المتوسطة الدخل أكثر من 8 مليون لاجئ وطالب لجوء، أي أكثر من 85 في المائة من مجموع هؤلاء في المنطقة، وحوالي ربع المجموع العالمي. **وقد أطلقت مجموعة من الاستجابات لتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال اللاجئين في سن الدراسة.** واعتمدت **تونس، والجزائر، والمغرب** سياسات تتيح للطلاب اللاجئين من فئات عمرية محددة الالتحاق بالمدارس العامة من غير مقابل. وفي **مصر**، يُسمح للطلاب اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والسودان، واليمن، الالتحاق بالمدارس العامة، شأنهم شأن الطلاب المحليين. ولا يزال بعض اللاجئين يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات على الرغم من تمتّعهم بهذه الحقوق القانونية في التعليم، وذلك بسبب العوائق والإجراءات الإدارية، أو لعدم قدرتهم على الدراسة باللغة العربية. وفي **الأردن** الذي يضم أكثر من 3 مليون لاجئ فلسطيني وسوري، يحصل الأطفال اللاجئون في سن الدراسة على فرص التعليم عبر سبل شتى، منها مدارس للفلسطينيين تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والمدارس العامة في المجتمعات المضيفة (التي تعتمد أحياناً نظام الدوامين) والمدارس التي أنشئت في مخيمات اللاجئين[33]. ولم يصدّق **لبنان** على اتفاقية الأمم المتحدة وبروتوكولها بشأن وضع اللاجئين، وتتوفر فيه نُظُم مختلفة يحصل بموجبها اللاجئون الفلسطينيون وغيرهم (وأغلبهم من السوريين) على فرص التعليم. ويتلقى غالبية الطلاب الفلسطينيين تعليمهم في مدارس الأونروا، لأن القانون اللبناني لا يتيح لهم الاستفادة من التعليم الرسمي. أمّا الذين يتعذّر عليهم الوصول إلى مدارس الأونروا، فيخضعون للشروط التي تحددها التعاميم السنوية بشأن إمكانية التحاقهم بالمدارس العامة. وقد التحق حوالي نصف الطلاب السوريين بالتعليم الرسمي، بحيث يؤمّن العديد من المدارس دواماً ثانياً في فترة بعد الظهر لحوالي 65 في المائة من هؤلاء السكان.



3. أقل البلدان العربية نمواً

تواجه أقل البلدان نمواً صعوبات أشد في تنفيذ سياسات تعليمية تُحدث التحوّل. وفي البلدان الخمسة التي تتوفر عنها بيانات، لا يتجاوز متوسط سنوات الدراسة 4.8 سنوات. وتشهد النُّظُم التعليمية في هذه البلدان عموماً معدلات تسرّب مرتفعة، وفوارق كبيرة بين الجنسين وبين المناطق الجغرافية، ونسباً مرتفعة من الطلاب إلى المعلّمين. وزيادة معدلات فرص الحصول على التعليم وإتمامه هي أولوية في أقل البلدان نمواً، إذ أدرجت هذه البلدان كافة مقاصد الهدف 4 بوصفها أهدافاً رئيسية في سياساتها.

- **أدرجت عدة بلدان التعليم ضمن نُظُم الحماية الاجتماعية.** فعلى سبيل المثال، يتضمن كل من البرنامج الوطني للتضامن الأسري في **جيبوتي**، والبرنامج الوطني "تكافل" للمخصصات الاجتماعية في **موريتانيا** بنوداً تربط الدعم المقدم بشرط استيفاء المتطلبات الصحية للأطفال ومواظبتهم على الدراسة. وتشمل الأمثلة الأخرى برنامج شامل في **السودان**، الذي يقدم مجموعة متنوعة من المستحقات للمجتمعات المؤهلة، بما في ذلك برنامج التغذية المدرسية للطلاب المؤهلين. ويضع أيضاً كل من **جيبوتي وموريتانيا** برامج للتغذية المدرسية بهدف تشجيع الطلاب على الحصول على التعليم.

- في معظم الحالات، حاولت أقل البلدان نمواً زيادة كفاءة الإنفاق باستخدام **الاستهداف الجغرافي للتركيز على المناطق التي تفتقر إلى خدمات النُّظُم التعليمية الوطنية.** وأعطت خطط الحماية الاجتماعية الأولوية للمناطق والمجتمعات المحلية التي تسجّل أعلى مستويات من الفقر. وتركز مبادرة المناطق ذات الأولوية التربويّة في **موريتانيا** على دعم المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر وتنخفض معدلات إتمام الدراسة، وتشمل هذه المبادرة إعداد برامج الوجبات، وتدريب المعلمين، ووضع نُظُم الحوافز، وإطلاق حملات تثقيف الأهل، وتنمية القدرات.

- **قد ركزت البلدان على زيادة معايير تدريب المعلمين في إطار جهد أوسع نطاقاً لتحسين نوعية التعليم.** واعتمدت **الصومال** سياسة جديدة للمعلمين في عام 2021 تعنى بتسجيلهم، ومنحهم رخص عمل، وتوظيفهم، وتوزيعهم على مراكز عملهم، وتنظيم سلوكهم. وفي **موريتانيا**، يشجع صندوق دعم التطوير المهني المعلمين على مواصلة اكتساب المهارات، ويقدم برنامج التدريب الوطني للمعلمين في **السودان** دورات تدريبية مستمرّة لتحسين مؤهلاتهم أثناء الخدمة. وشددت **جيبوتي** على تدريب المعلمين، وأبلغت أن جميع المعلمين في المدارس العامة يحظون بالمؤهلات اللازمة، باستثناء المعلمين في مرحلة ما قبل الروضة.

- **تفتقر أقل البلدان نمواً إلى تنسيق معايير القياس والإبلاغ، ولا يعتمد أي من البلدان التي شملها المسح إطاراً وطنياً للرصد والإبلاغ للنُّظُم التعليمية.** ولذلك، تنقصها البيانات المفصلة

اللازمة لتوجيه إصلاحات السياسات القائمة على الأدلة، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد. وسعت **جزر القمر** إلى سد هذا النقص بإعداد مشروع التعليم الانتقالي الذي يتوخى تحسين الاستخدام الوطني للبيانات من خلال وضع حوليات إحصائية تشمل تجريبياً 50 مدرسة. وتهدف الإصلاحات الشاملة لنُظُم إدارة المعلومات في **الصومال وموريتانيا** إلى تعزيز جمع البيانات[34].

4. البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار

تواجه البلدان العربية المتأثرة بالصراعات وعدم الاستقرار[35] العديد من المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نمواً، تضاف إليها صعوبات بسبب تدمير المرافق التعليمية وارتفاع أعداد النازحين. وأدّت الصراعات الدائرة في **الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، واليمن** إلى تدمير ما يقارب 9,000 مدرسة[36] وتشريد ملايين الأطفال، ما أعاق قدرة الكثير منهم على الحصول على حقهم في التعليم. وتواجه البلدان المتأثرة بالصراعات والأزمات المزيد من العوائق بسبب النقص المتفاقم في البيانات المتاحة عن التعليم، ما يعرقل الجهود التي يبذلها صانعو السياسات والشركاء في التنمية لتصميم تدخلات قائمة على الأدلة.

- **اعتمدت بعض البلدان المتأثرة بالصراعات خططاً تعليمية انتقالية تتوخّى معالجة مخلّفات الصراع بطريقة مباشرة، والتعافي من الاضطرابات المتفاقمة.** وتغطي هذه الخطط الحاجة إلى إصلاح البنية الأساسية، وإعادة إنشاء أو تعزيز إدارة وتنظيم النُّظُم التعليمية، واقتراح حلول توفّر فرص التعليم البديل لأعداد كبيرة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ومسارات لإعادة دمجهم، وتعالج النقص في أفراد هيئة التدريس المؤهلين، وتقدّم دعماً إضافياً (بما في ذلك التعلّم الاجتماعي والعاطفي) لتهيئة بيئات تعليمية آمنة. ومن الأمثلة على هذه السياسات الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم (2022-2031)، والخطة الوطنية لقطاع التعليم في الصومال (2022-2026)، والخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع التعليم في السودان (2018-2023)، وخطة التعليم الانتقالية في اليمن (2019-2022).

- **أطلقت معظم البلدان المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار في المنطقة خططاً لإعادة إدماج النازحين داخلياً في النظام التعليمي، وتوفير برامج تعلّم اجتماعي وعاطفي لمعالجة ما أسفرت عنه الصراعات من إجهاد وصدمات. وفي بعض الحالات، لم يكتمل تنفيذ الخطط التعليمية في مرحلة ما بعد الصراع بسبب قلة الموارد.** وفي **العراق**، أعطت استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022 الأولوية لدمج وتعليم أطفال الأسر النازحة داخلياً. وفي **ليبيا**، شكّلت وزارة التربية والتعليم لجنة تعنى بشؤون النازحين والمهاجرين وتضع حلولاً محددة وفقاً لظروف الطلاب، والمعلمين، وموظفي الوزارة المتضررين. وفي **الصومال**، تكفل السياسة الوطنية بشأن اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً الحق في التعليم، وتحدد الخطوات اللازمة لإنشاء أو توسيع نطاق الخدمات الضرورية لإيواء النازحين داخلياً، العائدين أو المدمجين. وشاركت وزارة التربية والتعليم في كل من **الجمهورية العربية السورية واليمن** في برنامج تنمية القدرات من أجل توفير التعليم التابع لليونسكو، الذي يؤمن التدريب على التعلّم الاجتماعي والعاطفي لمساعدة الأطفال على التغلب على ما أسفرت عنه الصراعات من إجهاد وصدمات. واتخذت منظمات أخرى مبادرات مماثلة في أجزاء من **ليبيا**.

- **تضطلع الجهات غير الحكومية ضمن هذه المجموعة من البلدان أكثر من بلدان المجموعات الأخرى بدور رئيسي في تعزيز النُّظُم التعليمية حيث القدرات قليلة، والطلب على بدائل لتقديم الخدمات كثير، والصعوبات كبيرة إزاء تنفيذ سياسات تعليمية متماسكة تتماشى مع الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.** وفي **الصومال**، أدى ضعف المؤسسات التعليمية إلى خصخصة قطاع التعليم وسط حالة من انعدام الأمن طال أمدها. وحُرِم نصف الأطفال والشباب تقريباً من حقهم في التعليم بسبب عجزهم عن تسديد الرسوم. وفي الغالب، تتولّى المؤسسات الخاصة تقديم الخدمات التعليمية لنسبة 87.5 في المائة من طلاب المرحلة الابتدائية و91.5 في المائة من طلاب المرحلة الثانوية، في حين تسعى الحكومة إلى استعادة الإدارة العامة للقطاع. وأدّى هذا المسعى إلى نشوء "مدارس الإدارة المختلطة"، وأجج نزاعات حول ملكية العديد من المؤسسات.

وتقدم المؤسسات الدولية والجهات المانحة دعماً كبيراً للطلاب والمعلمين، والوزارات المسؤولة، وأصحاب المصلحة الآخرين في البلدان المتأثرة بالصراعات، وتؤمن بناء القدرات والتمويل في إطار برامج محددة. فمنظمة الأمم المتحدة للطفولة تدفع مثلاً رواتب المعلمين في بعض أنحاء **اليمن**، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تدعم وضع نظام معلومات لإدارة التعليم[37]. وعملت جامعة الدول العربية مع المجتمع المدني لإنشاء مدارس للأطفال النازحين في السودان[38]. ولهذه التدخلات دور مهمّ في تفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني وقضايا التنمية والسلام. ويشكل تعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين مرونة النظام التعليمي، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وضمان استمرارية التعلّم في آن معاً نتيجةً مثلى للمواءمة بين المبادرات التعليمية، وأهداف التنمية، وبناء السلام، إلا أنها تبدو بعيدة المنال. ولا بد للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والنظراء الحكوميين من زيادة التنسيق وترسيخ العمليات ضمن استراتيجيات طويلة الأجل[39,40].

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

التعليم هو أداة قوية لدفع الحراك الاجتماعي، وترسيخ قيم التسامح والمساواة، وإعداد الطلاب للعمل الجيد. إلّا أن إغفال النُّظُم التعليمية التركيز على تحقيق الإنصاف والشمول يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة. وفي حين اتخذت البلدان العربية تدابير لتلبية احتياجات الفئات المهمشة، لا تزال أوجه عدم المساواة الراسخة في الأنظمة تؤثر على السكان المستهدفين، وتحد من فعالية التدخلات السياسية. ويبحث الجدول 4-1 في بعض من هذه الأوجه، ويعرض أمثلة على سياسات التعليم التي اعتمدت لمعالجتها.

الجدول 4-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

لا تزال **الفتيات** يعانين من حرمان كبير في أجزاء كثيرة من المنطقة، حيث التقيّد بالأعراف والممارسات الاجتماعية يؤدي إلى عدم التحاق الفتيات بالمدارس، أو تسربهن بمعدلات أعلى من الفتيان.	في **فلسطين**، وضعت وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم للفترة 2017-2022، سعياً منها إلى إزالة الصور النمطية بين الجنسين، التي تؤثر سلباً على تدريب المعلمين، وإلى إعادة النظر في الفوارق بين الجنسين في المناهج والمواد التعليمية[أ].
يواجه **الأشخاص ذوو الإعاقة** صعوبات في إمكانية وصولهم إلى بيئات التعلّم، وافتقار أفراد هيئة التدريس إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجاتهم التعليمية.	وضعت **الإمارات العربية المتحدة** أنظمة لتحسين إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص التعليم، بطرق منها تجديد المباني المدرسية والفصول الدراسية، وتقديم خدمات التشخيص التربوي والتكنولوجيا المساعدة لدعم الاندماج في نظام التعليم العام، وتنشيط الدروس بلغة الإشارة وطريقة برايل، والالتزام بتكافؤ الفرص للطلاب الذين يعانون من إعاقة، وذلك بإتاحة فرص التعليم لهم في المؤسسة الأقرب إلى مكان إقامتهم[ب].
يواجه **الأطفال الأشد فقراً** عوائق متعددة تحول دون الحصول على فرص التعليم، بما في ذلك كلفة اللوازم والرسوم المدرسية، ويتعرّضون لخطر إخراجهم من المدرسة ليعملوا ويعيلوا أسرهم.	في **مصر**، ساهم نموذج المدارس الأهلية في توسيع مظلة النظام التعليمي العام ليشمل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المناطق المحرومة التي تفتقر إلى المدارس العامة. وتتبع المدارس الأهلية نهجاً مرناً قائماً على تعدد الصفوف، وتجري إدارتها في شراكات بين وزارة التربية والتعليم، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية[ج]. وتسعى الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي إلى توسيع نطاق هذا النموذج ليشمل المدارس الفنية[د].
يواجه **الأطفال في المناطق المتأثرة بالصراعات** عوائق من جراء تدمير البنية الأساسية للتعليم، وتفاقم حالات النزوح، وتعرّضهم للصدمات.	في **ليبيا**، سعت وزارة التربية والتعليم إلى زيادة فرص الالتحاق بالمدارس عن طريق إلزام المؤسسات التعليمية على جميع المستويات منح الطلاب النازحين فرصة التسجيل وإتمام عامهم الدراسي. واستفاد أكثر من 30,000 طفل من خدمتي المشورة والدعم النفسي الاجتماعي.
غالباً ما يواجه **اللاجئون والنازحون داخلياً** صعوبات في الالتحاق بالمدرسة أو الحصول على الخدمات العامة، ولا يضمن العديد من البلدان حقهم في التعليم.	في **المغرب**، أتاحت الإصلاحات الأخيرة على مستوى السياسات للاجئين فرصة الالتحاق بالمدارس الوطنية ونُظُم التدريب. وأصبح أطفال اللاجئين والمهاجرين مؤهلين للاستفادة من برامج الأغذية، والحصول على خدمات النقل المدرسي ومخصصات الطلاب.

الجدول 4-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

يعاني **الطلاب في المناطق الريفية** والنائية للحصول على فرص تعليم جيد بسبب نقص المدارس، أو بعدها.	تعتمد **الجزائر** في سعيها للتغلب على الحرمان في المجتمعات الريفية برامج تقدّم منحاً دراسية للطلاب الملتحقين بدوام نهاري أو بدوام كامل (خاصة الذين ينتمون إلى أسر محرومة اقتصادياً). ويتيح التعلّم عن بعد من خلال المكتب الوطني للتعليم والتدريب عن بعد فرص التعليم للطلاب الذين يتعذّر عليهم الالتحاق حضورياً بالمدارس، من مرحلة ما قبل المدرسة حتى المستويات الثانوية[ه].

أ. UNICEF, 2021.
ب. UNESCO education policy profile, the United Arab Emirates, accessed 5 April 2023.
ج. يمكن الاطلاع على برامج التعليم في يونيسف مصر، استُرجعت في 5 نيسان/أبريل 2023.
د. يمكن الاطلاع على الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030، مصر.
ه. UNESCO education policy profile, the United Arab Emirates, accessed on 5 April 2023.

هاء. مشهد التمويل

يواجه تمويل التعليم في المنطقة العربية تحديات مزدوجة:

- تدني الإنفاق عن مستويات الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة فرص الحصول على تعليم عالي الجودة للجميع.
- انعدام الكفاءة في الإنفاق بحيث تكون نتائج التعلّم غالباً دون المستويات التي تسجّلها البلدان ذات المستويات المماثلة في الإنفاق[41].

ومن الضروري أن تعيد البلدان العربية النظر في تمويل التعليم للتغلب على هذه التحديات، لا سيما وأنّ الحاجة تبدو ملحة لسد العجز في التعلّم الذي تفاقم بسبب نشوب الصراعات وأزمة كوفيد-19. ولا شكّ في أنّ احتياجات تمويل التعليم إلى تزايد في المستقبل نظراً ليفاعة المجتمعات في العديد من البلدان.

وفي عام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو إعلان إنشيون بشأن التعليم بحلول عام 2030 وإطار العمل التابع له كخارطة طريق لتحقيق تعليم شامل ومنصف وجيد. ويقرّ هذا الإعلان بتنوع الظروف بين البلدان، ويتضمن نقطتين مرجعيتين للتمويل:

- تخصيص ما لا يقل عن 4 إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لصالح التعليم و/أو
- تخصيص ما لا يقل عن 15 إلى 20 في المائة من مجموع الإنفاق العام لصالح التعليم.

إلّا أن معظم البلدان في المنطقة العربية لا تستوفي هذه النقاط المرجعية. ويتضمن الجدول 4-2 لمحة موجزة عن مخصصات الإنفاق وفقاً لأحدث البيانات.


©Kien/stock.adobe.com

تنفرد **مصر** في المنطقة العربية بمادة دستورية تلزم الحكومة إنفاق ما لا يقلّ عن 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، ولو أنّ الميزانيات الأخيرة لم تستوفِ هذه النقطة المرجعية.

الجدول 4-2
الإنفاق على التعليم

	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المنفق على التعليم	النسبة المئوية من الإنفاق الحكومي على التعليم
المملكة العربية السعودية	**(2020) 7.8**	**(2021) 18.8**
تونس	**(2016) 7.3**	**(2015) 22.7**
الجزائر	**(2020) 7.0**	**(2022) 15.4**
المغرب	**(2020) 6.8**	**(2021) 16.9**
الكويت	**(2020) 6.6**	(2020) 11.9
عُمان	**(2019) 5.4**	(2020) 12.2
دولة فلسطين	**(2018) 5.3**	**(2019) 17.7**
العراق	**(2016) 4.7**	(2016) 14.0
الإمارات العربية المتحدة	(2020) 3.9	(2020) 11.7
جيبوتي	(2018) 3.6	(2018) 14.0
الأردن	(2021) 3.2	(2021) 9.7
قطر	(2020) 3.2	(2021) 8.9
مصر	(2020) 2.5	(2020) 12.3
جزر القمر	(2015) 2.5	(2015) 13.4
البحرين	(2020) 2.2	(2022) 9.3
موريتانيا	(2020) 1.9	(2022) 10.4
لبنان	(2020) 1.7	(2020) 9.9
الصومال	(2019) 0.3	(2021) 4.4
السودان	غير متوفر	(2021) 12.5

المصدر: UNESCO UIS data reported by the World Bank، إجمالي الإنفاق العام على التعليم، (بالنسبة المئوية من الإنفاق العام)، وإجمالي الإنفاق العام على التعليم (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، استُرجعت في نيسان/أبريل 2023.

تنفق البلدان التي تتوفّر عنها بيانات مجتمعةً ما تقديره 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم. ويسجل ما لا يقل عن 10 بلدان نقاطاً أدنى من النقطة المرجعية الدولية البالغة 4 في المائة. وتحتاج هذه البلدان مجتمعة إلى تخصيص **11.8 مليار دولار** لسد فجوة التمويل، وتبلغ حصة **مصر** وحدها 7.2 مليار دولار من هذا المجموع. وتحتاج هذه البلدان إلى ضخ مبلغ قدره **43.3 مليار دولار** في سبيل الوصول إلى المستوى الأمثل لتمويل التعليم البالغ 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[أ].

أ. الأرقام هي على سبيل الدلالة، وهي مستمدة من تطبيق أحدث البيانات المتاحة عن النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي المنفق على التعليم على أحدث البيانات المتاحة عن الناتج المحلي الإجمالي (لعام 2022 في جميع البلدان، باستثناء لبنان الذي تعود بياناته إلى عام 2021). والجدير بالذكر أن النقص الفعلي في الإنفاق على التعليم يفوق ما هو مشار إليه، إذ لا تتوفر بيانات عن الجمهورية العربية السورية، والسودان، وليبيا، واليمن.

يتجاوز إنفاق الأسر على التعليم في المنطقة العربية المتوسطات العالمية في ظل عدم كافية الاستثمار في التعليم العام. وقد يؤدي ارتباط الحصول على التعليم الجيد بالقدرة على الدفع إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. وعلى الصعيد العالمي، يمثل الإنفاق من حساب الأسر 29.7 في المائة من مجموع الإنفاق على التعليم. وفي المنطقة العربية، تقارب هذه النسبة 36 في المائة، وتناهز أو تتجاوز 50 في المائة في **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان، ومصر، وموريتانيا**[42].

والمجال مفتوح أمام البلدان لتعزيز الكفاءة والإنصاف في الإنفاق على التعليم، وزيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع. إلّا أن معظم البلدان لم تحقق الإنجازات المنشودة من حيث معدلات سنوات الدراسة المتوقعة ونتائج الاختبارات المنسقة، إذ تقل أرقامها عن المستويات التي حققتها بلدان بمستويات مماثلة في الإنفاق[43].

ويؤدي تحسين الإنصاف في الإنفاق على التعليم إلى دعم تحقيق الأهداف التعليمية الوطنية، ويضمن تكافؤ الفرص، ويعزّز الحراك الاجتماعي. ويتطلب الإنصاف من الحكومات اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة بشأن تخصيص الموارد وفقاً للمناطق الجغرافية، ومستويات التعليم، والفئات السكانية والمجتمعات المستهدفة[44]. ومن الأمثلة على عمليات إعادة تخصيص الموارد لتحسين النتائج الإجمالية، زيادة الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، أو تخصيص الأموال للطلاب والمناطق والأسر الأشدّ فقراً. وتشير البحوث إلى أن زيادة بنسبة 1 في المائة على حصة موارد التعليم العام الموجهة إلى أفقر 20 في المائة من الطلاب تحقق انخفاضاً بنسبة تتراوح بين 2.6 و4.7 في المائة في معدلات الفقر في مجال التعلّم[45].

يتطلّب تعزيز الكفاءة والإنصاف في الإنفاق على التعليم، بالتوازي مع إصلاح المناهج الدراسية والتربوية، استثمارات في نظم إدارة التعليم الجيدة، وبيانات مفصلة وآنيّة عن الإنفاق ونتائجه وخصوصيات الطلاب والمجتمعات المحلية، بحيث تستند إليها البلدان في اتخاذ خياراتها على مستوى السياسات.


©TrendyImages/stock.adobe.com

واو. الأبعاد الإقليمية

يؤدي التعاون الإقليمي في مجال سياسة التعليم إلى تعميق الروابط بين البلدان العربية، وتحسين نوعية التعليم والتدريب، وتعزيز القدرة التنافسية للمنطقة من خلال تنمية المهارات اللازمة لمواكبة اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الإطار:

- **وضع أُطُر مشتركة لتنمية المهارات والاعتراف بالمؤهلات.** وتبرز في هذا السياق مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تقترح إطاراً إقليمياً لإعادة تصور للتعليم قائمة على أربعة أبعاد هي: التعلّم، وقابلية التشغيل، وتمكين الفرد، والمواطنة الفاعلة[46]. ويتضمن هذا الإطار تفعيل 12 مهارة حياتية أساسية على المستوى الوطني، وإدراجها في المناهج الدراسية بهدف زيادة حظوظ النجاح للطلاب في المدرسة والعمل، وتمكينهم من تقديم مساهمات فعالة وإيجابية للمجتمع. وأيدت جميع بلدان المنطقة هذه المبادرة، وهي قيد التنفيذ.



ويمكن تعزيز التعاون الإقليمي بضمان التوافق بين أُطُر التأهيل الوطنية، أو بوضع إطار إقليمي للمؤهلات يشكّل نقطة ارتكاز لتقييم الخبرات والمؤهلات الدولية. وتعدّ أُطُر التأهيل الوطنية أداة لضمان نوعية التعليم بتحديدها الواضح لنتائج التعلّم على مختلف المستويات، وحافزاً لتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات التعليمية، كما أنها تساعد على مواءمة نتائج التعلّم مع احتياجات القطاع الخاص كحل لمشكلة عدم تطابق المهارات[47]. ولم تُعتمد هذه الأُطُر إلّا في سبعة بلدان عربية هي **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وعُمان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.** ويؤدي أيضاً تنظيم معايير التأهيل والاعتراف بالمؤهلات على الصعيد الإقليمي إلى تيسير تنقل القوى العاملة. وتشمل التجارب التي أجريت بشأن المواءمة في أجزاء أخرى من العالم نظام المؤهلات المهنية في منطقة البحر الكاريبي التابع للجماعة الكاريبية، وعملية بولونيا في أوروبا، وهما نموذجان يحتذى بهما لوضع إطار عربي مشترك للمؤهلات.


©NDABCREATIVITY/stock.adobe.com

- **يؤدي تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية عن طريق إنشاء شبكات إقليمية لتبادل الطلاب، وإجراء البحوث المشتركة، وعقد الشراكات،** إلى تبادل الأفكار

والمعارف؛ وتعزيز التجارة والاستثمار وريادة الأعمال؛ وتنمية الوعي الثقافي من خلال تعميق الروابط بين الشعوب ضمن البلدان المشاركة. ويعدّ برنامج Erasmus+ التابع للاتحاد الأوروبي مثالاً يحتذى به في إنجاح مبادرة تبادل في التعليم أثّرت إيجابياً على استحداث فرص العمل، وتنمية المهارات، وريادة الأعمال، وتعزيز الشعور بالانتماء إلى الهوية الإقليمية في البلدان المشاركة[48].

- **تشكل زيادة المساعدات التقنية والمالية المقدمة للتعليم، ولا سيما لدعم أقل البلدان نمواً في المنطقة،** استثماراً مجزياً في مجال التنمية نظراً لارتفاع عوائد الإنفاق على التعليم وحجم الاحتياجات التمويلية. ويتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المعونة الحرص على النوعية والملكية، والعمل على تنمية القدرات ضمن المؤسسات التعليمية المتلقية[49]. وتدعم بلدان مجلس التعاون الخليجي تعزيز النُّظُم التعليمية في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات، وتموّل منح التعليم العالي للطلاب الراغبين في الدراسة في جامعاتها.

بلدان مجلس التعاون الخليجي هي من البلدان النشطة في الشراكة التنموية، إذ تموّل المبادرات التعليمية في جميع أنحاء المنطقة والعالم. وتقدّم الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية أكبر قدر من المساعدات الإنمائية الرسمية، وقد بلغت مساهمة هذه البلدان في تمويل التعليم الثنائي غير المدرج ضمن المساعدات الإنسانية في عام 2020 أكثر من 420 مليون دولار. وتذهب معظم هذه الأموال إلى البلدان العربية، وفي طليعتها **دولة فلسطين، والسودان، ومصر، واليمن.** وتقدّم بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضاً منحاً دراسية للطلاب من البلدان النامية لمتابعة دراستهم في الجامعات الخليجية.

المصدر: ملامح التعاون الإنمائي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.



الحواشي

1. UNESCO Institute for Statistics (UIS) data reported by the World Bank, Lower secondary completion rate (% of relevant age group), accessed in August 2023.
2. United Nations, 2019. استُخدم تجميع "شمال أفريقيا وغرب آسيا" الإقليمي لإجراء هذه الإحصائية على النحو المحدد في التصنيف الإحصائي لرموز البلدان أو المناطق الإحصائية (M49)، Standard Country or Area Codes for Statistical Use (M49).
3. UNESCO UIS data reported by the World Bank, Compulsory education, duration (years), accessed on 29 March 2023.
4. UNESCO (2023b). يستند التحليل إلى الخطط التعليمية أو الوثائق المماثلة المعتمدة في كل من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
5. UNESCO online dashboard, Global monitoring of school closures caused by COVID-19; UNESCO, UNICEF and World Bank, 2021. تضم المجموعة الإقليمية المشمولة بهذه الدراسة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، ودولة فلسطين، والسودان، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
6. UNESCO UIS data reported by the World Bank, School enrollment, primary and secondary (gross), gender parity index (GPI) – Arab World, World, accessed in March 2023.
7. ESCWA, 2019.
8. أجري التحليل استناداً إلى UNESCO education policy profiles, inclusion, accessed on 4 April 2023.
9. UNESCO, 2022b.
10. UNESCO, 2021.
11. Waterbury, 2019.
12. Karakhanyan, 2019.
13. المرجع نفسه.
14. أجري التحليل استناداً إلى UNESCO TVET country profiles, accessed on 30 March 2023.
15. Boyle and Ramos-Mattoussi, 2018.
16. استناداً إلى بيانات عام 2022 عن اللاجئين التابعين للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللأونروا، والنازحين داخلياً المشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمبلَّغ عنهم في أداة البحث عن بيانات اللاجئين refugee data finder.
17. UNESCO, 2019a.
18. Haqqi Consortium, 2023.
19. ESCWA, 2021.
20. يمكن الاطلاع على مقارنة لنتائج الاختبارات في ESCWA, 2022, p. 101.
21. ESCWA, 2021.
22. الإمارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم، الارتقاء بمستوى النظام التعليمي.
23. Oman, National Strategy for Education 2040, executive summary.
24. Al-Fadala, n.d.
25. Alhashem and Alhouti, 2020.
26. Al-Fadala, n.d.
27. UNESCO, 2023a.
28. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول التعاون في مجال التعليم، استُرجع في 4 نيسان/أبريل 2023.
29. Gulf Research Centre, Percentage of nationals and non-nationals in Gulf populations (2020).
30. UNESCO, 2019b.
31. في هذا التحليل تشمل البلدان المتوسطة الدخل الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب.
32. UNESCO education policy profiles, accessed on 5 April 2023.
33. يمكن الاطلاع على صفحة "معلومات مفيدة" على الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معلومات للاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية.
34. UNESCO education policy profiles, accessed on 5 April 2023.
35. في هذا التحليل تشمل البلدان المتأثرة بالصراعات والهشة الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، واليمن.
36. UNICEF, 2015.
37. UNESCO, 2022d.

38. UNESCO education policy profiles, the Sudan, accessed on 5 April 2023.
39. United Nations MPTF Office Partner Gateway, A Triple Nexus Approach in Syria.
40. Swiss Agency for Development and Cooperation, 2022.
41. ESCWA, 2022.
42. UNESCO and World Bank, 2022.
43. المرجع نفسه. يستند التحليل إلى بيانات من الأردن، وتونس، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب.
44. UNESCO, Financing Education, accessed on 22 June 2023.
45. UNICEF, 2023.
46. UNICEF, 2017.
47. UNESCO, 2022a.
48. European Commission, 2019.
49. Riddell, 2012.

المراجع

Al-Fadala, A. (n.d.). K12- Reform in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries: Challenges and Policy Recommendations.

Alhashem, F., and I. Alhouti (2020). Endless education reform: The case of Kuwait. Annual Review of Comparative and International Education.

Boyle, H., and F. Ramos-Mattoussi (2018). Arab Barometer Report on Nonformal Education in the MENA Region.

Cacich, M., and F. Aboudan (2022). Accreditation, certification and recognition of non-formal education in the Arab States. UNESCO World Education blog.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2019). The Arab Gender Gap Report 2020: Gender Equality and the Sustainable Development Goals.

_____ (2020). Reforming Technical and Vocational Education and Training: A Gateway for Building a Skilled Youth Workforce in the Arab Region.

_____ (2021). Quality of Education: Measurement and Implications for Arab States.

_____ (2022). Social Expenditure Monitor for Arab States: Towards Making Budgets More Equitable, Efficient and Effective to Achieve the SDGs.

European Commission (2019). Erasmus+ Higher Education Impact Study. European Union.

European Training Foundation (2021). Policies for Human Capital Development, Southern and Eastern Mediterranean Region: An ETF Torino Process Assessment.

Haqqi Consortium (2023). Impact of Remote Learning Modality on Non-Formal Education: Supporting the Right to Quality Education for Vulnerable Syrian and Host Community Children and Youth.

International Labour Organization (ILO) (2020). ILO and the Jordan's TVSDC Collaborate to Re-engineer Core Services for Better Quality. Geneva.

International Labour Organization (ILO), United Nations Children's Fund (UNICEF), and European Training Foundation (2023). Enabling Success: Supporting Youth in MENA in Their Transition from Learning to Decent Work.

Karakhanyan, S. (2019). Quality assurance in the Arab region in the era of customization: where do we stand in terms of relevance? Major Challenges Facing Higher Education in the Arab World: Quality Assurance and Relevance.

Riddell, A. (2012). The effectiveness of foreign aid to education – What can be learned? Working Paper No. 2012/75. United Nations University, World Institute for Development Economics Research.

Swiss Agency for Development and Cooperation (2022). A Learning Journey on the Triple Nexus.

United Nations (2019). SDG Report 2019: SDG 4. New York.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2015). Conflict drives 13 million children out of school in the Middle East and North Africa.

_____ (2017). Reimagining Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa.

_____ (2019). A World Ready to Learn: Prioritizing Quality Early Childhood Education, Global Report.

_____ (2021). Situational Analysis of Women and Girls in the Middle East and North Africa: A Decade Review 2010-2020.

_____ (2023). Transforming Education with Equitable Financing.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2019a). Migration, Displacement and Education: Building Bridges, Not Walls. Global Education Monitoring Report, 2019: Arab States.

_____ (2019b). International and other migrant schools in Gulf Cooperation Council countries.

_____ (2021). Right to Pre-primary Education: A Global Study.

_____ (2022a). Implementing National Qualifications Frameworks: Monitoring Quality and Relevance in Bhutan.

_____ (2022b). Promoting the Inclusion of Children and Young People with Disabilities in Education in the Arab Region: An Analysis of Existing Developments, Challenges and Opportunities.

_____ (2022c). Why early childhood care and education matters.

_____ (2022d). With UNESCO, Yemen is on its way to collect data on education.

_____ (2023a). Oman embarks on development of K-12 AI curricula with support of UNESCO and RCEP.

_____ (2023b). Survey of policies for SDG4 in Arab countries (Arabic).

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), and World Bank (2022). Education Finance Watch 2022.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), United Nations Children's Fund (UNICEF), and World Bank (2021). COVID-19 Learning Losses: Rebuilding Quality Learning for All in the Middle East and North Africa.

Waterbury, J. (2019). Reform of Higher Education in the Arab World. Major Challenges Facing Higher Education in the Arab World: Quality Assurance and Relevance.

World Bank (2015). MENA Regional Synthesis on the Teacher Policies Survey: Key Findings from Phase 1.





5 المساواة بين الجنسين

الهدف 5

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

ألف. مقدمة

لا شك في أن بعض التقدم تحقق في المنطقة العربية في ما يتعلق بالهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما لجهة تعديل التشريعات لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز حضورها في ميدان صنع القرار السياسي. ومع ذلك، تظل بعض التحديات الأساسية قائمة في هذا المجال. ذلك أن المنطقة العربية لا تسير في الطريق السليم نحو تحقيق هذا الهدف، إذ تتدنى معدلات تمثيل النساء في المناصب القيادية مقارنة بالمعدلات العالمية، ويمثّل إنفاذ القوانين هماً مستمراً، كما تبرز ثغرات وتناقضات قانونية ذات صلة. ويستشري العنف ضد النساء في الحقلين العام والخاص، وتمثّل الممارسات الضارة بحقهنّ مشكلةً كبيرة في بعض البلدان. وتُسجّل مختلف المناطق الحضرية والريفية تفاوتات ملحوظة في ما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية واستخدام وسائل منع الحمل. وتعزى تلك التفاوتات بشكل أساسي إلى التباين في مستوى تعليم المرأة ووضعها الاجتماعي والاقتصادي. وتستمر المرأة في تحمل أعباء مسؤولية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بشكل غير متناسب مقارنة بالرجل، ما يؤدي إلى تقليص مشاركتها في قوة العمل وتعزيز الفجوات بين الجنسين على مستوى الفرص والنتائج الاقتصادية.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

من المُرجّح أن يتعرض أكثر من ثلث النساء في المنطقة العربية[1] **لعنف الشريك الحميم**، مع الإشارة إلى أن هذا المعدل قد يرتفع بشكل ملحوظ في بعض البيئات، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالصراعات[2].

تشير إحصاءات عام 2020 إلى أن 20.4 في المائة من النساء في البلدان العربية، من الفئة العمرية 20-24 سنة، **تزوجن أو ارتبطن قبل سن 18**. هذه النسبة تتجاوز المتوسط العالمي بقليل، وتصل إلى 33.5 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً.

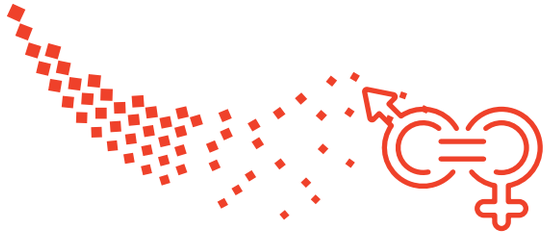
لا يزال **تشويه الأعضاء التناسلية للإناث** (ختان الإناث) يمارس في عدد من البلدان العربية[3]. ويتراوح معدل انتشار هذه الممارسة بين الفتيات والنساء من الفئة العمرية 15-49 سنة من 99.2 في المائة في الصومال و90.1 في المائة وجيبوتي، إلى 7.4 في المائة في العراق[4]. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أُحرز تقدم نحو خفض المعدل الإقليمي لظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من 71 في المائة في عام 2001 إلى 54.3 في المائة في عام 2021 عند الفتيات من الفئة العمرية 15-19 سنة[5].

شغلت النساء 18.2 في المائة من **المقاعد البرلمانية** في المنطقة خلال عام 2022، وترتفع هذه النسبة إلى ما يقارب خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام 2000 (3.8 في المائة) وتسجل انخفاضاً طفيف مقارنة بعام 2015 (18.8 في المائة). ويذكر أن حصة النساء من مقاعد البرلمانات الوطنية على مستوى العالم تبلغ 26.5 في المائة.

تتمثل **النساء** أيضاً بمستوىً غير كافٍ **في الحكومات المحليّة**، حيث أنهن شغلن 19.5 في المائة من المقاعد في عام 2023 مقارنة بنسبة 35.5 في المائة على مستوى العالم. والتفاوت ملحوظ على المستوى الإقليمي، إذ شكلت النساء 31.7 في المائة من العضوية المنتخبة في هيئات التداول المحلية لأقل البلدان العربية نمواً، مقابل 25.5 في المائة و8 في المائة لمجموعتي بلدان المشرق والمغرب على الترتيب، و1.3 في المائة لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

تسجّل نسبة **النساء في المناصب الإدارية** تدنّياً ملحوظاً. فرغم ارتفاعها من 9.1 في المائة في عام 2000 إلى 12.1 في المائة في عام 2011 على مستوى المنطقة، انخفضت من جديد إلى 9.4 في المائة في عام 2013. ثم سجلت ارتفاعاً طفيفاً إلى 9.7 في المائة في عام 2015، لتبلغ 12.4 في المائة فقط في عام 2021، مقابل متوسط عالمي قدره 28.2 في المائة.

لم يؤدِّ ارتفاع مستويات التعليم بين النساء في المنطقة العربية والتعديلات التي أدخلت على قوانين العمل إلى تحسّن موازٍ في **المشاركة الاقتصادية للمرأة**. ففي عام 2022، بلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 19.8 في المائة، أي أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 47.9 في المائة. وفي المقابل، بلغ معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة 70.3 في المائة[6]. وبلغ **معدل بطالة النساء** 19.9 في المائة في عام 2022، أي تجاوز بثلاثة أضعاف ونصف المتوسط العالمي البالغ 5.8 في المائة.



أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، التي تُوزّع بشكل غير متناسب إلى حد بعيد بين النساء والرجال في المنطقة العربية، هي من أهم العوامل التي تؤدي إلى تدنّي المشاركة الاقتصادية للمرأة. وتؤدي النساء من 80 إلى 90 في المائة من مجمل مهام الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحيث يقضين في المتوسط 4.7 أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في أداء هذه المهام[7].

من شأن تعزيز المساواة بين الجنسين أن يحفّز تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إذ يدفع عجلة التقدم في مختلف الأبعاد، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، ويؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الرخاء والنمو للجميع؛ ويمهد الطريق إلى مجتمعات عادلة وسلمية ومتنوّعة؛ وإلى حماية البيئة والموارد الطبيعية. وإن لم يتحقّق الهدف 5، سيؤثر ذلك سلباً على جميع أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: UN Women, 2018.

لا تتوفر بيانات كافية لقياس التقدم في تنفيذ معظم مقاصد الهدف 5 على المستوى الإقليمي.

وللاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 5 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 5

- الانخراط بالحوار البناء مع المؤسسات الدينية للتفكّر في العلاقة بين الأديان وحقوق الإنسان، وبين العدالة والمساواة، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية بحيث تراعي قضايا الجنسين.
- ترسيخ الترابط بين مختلف الأُطُر القانونية والتنظيمية لسد الثغرات، وضمان الاتساق في تطبيق القوانين وإنفاذها لتحقيق المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة.
- دعم تغيير مسلكيات موظفي القطاع العام وأفراد السلطة القضائية للدفع باتجاه التنفيذ الفعال للتشريعات التي تكافح العنف والتمييز ضد المرأة وتسهّل انخراطها في القطاعات الاقتصادية.
- التركيز على التدابير العقابية والوقائية في مكافحة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة، لا سيما وأن التدابير الوقائية أثبتت فعالية وكفاءة من حيث الموارد.
- اتخاذ تدابير ملزمة في الميزانيات لتنفيذ الأُطُر والتشريعات الوطنية المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة، واستخدام سياسات الاقتصاد الكلي بمزيد من الفعالية لدعم مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية والقوى العاملة.

- وضع تشريعات تُعنى بقضايا الرعاية وشمول الرجال والنساء بالمستحقات، لتشجيع توزيع واجبات الرعاية غير المدفوعة الأجر بين الطرفين، وتمكين المرأة من التوفيق في مسؤولياتها بين العمل والرعاية؛ وتوسيع نطاق مستحقات الرعاية لتشمل مزيداً من العاملات في القطاع غير النظامي.
- تطوير قاعدة من الأدلة ومخزون من البيانات المصنّفة حسب الجنس، والقابلة للمقارنة بين البلدان والفترات الزمنية، لدعم الإصلاحات الضرورية في القوانين والسياسات والمؤسسات، وتقييم الإصلاحات ومبادرات وضع الميزانيات المراعية لقضايا الجنسين.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 5

عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، كما في جميع بلدان العالم، نتيجة للأعراف والممارسات الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع الذكوري والتمييزي. وتتحكم النزعة الذكورية في مختلف جوانب الحياة فتمنح الأولوية للرجل، وتكرّسها غالباً قوانين تميّز بين الجنسين وتديم عدم المساواة وتضفي عليه طابعاً شرعياً. ورغم استمرار العقبات حائلاً دون تحقيق المساواة بين الجنسين، أحرزت عدة دول عربية تقدّماً في تعديل النصوص القانونية التي يشوبها التمييز، كما حققت إنجازات في إقرار تشريعات للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وتشجيع مشاركة المرأة في العمل، وإحقاق المساواة بين الجنسين في مكان العمل.

لم تحقق التغييرات في السياسات والتشريعات، على كثرتها، أثراً يحفّز التحول إلى مسار يحقق للمرأة المساواة في المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية.

- غالباً ما تؤدي الأُطُر الدولية دوراً أكبر من الأولويات الوطنية في إحداث التغييرات في السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوقها.
- يقتصر التباحث بشأن قضايا الجنسين عموماً على الحلقات المغلقة (بما في ذلك الآليات الوطنية المعنية بالمرأة)، التي هي مدركة أصلاً لمفاهيم المساواة بين الجنسين ومقتنعة بها. وتتمثل المشكلة في قلّة الأُطُر التنظيمية التي تفرض إدماج اعتبارات الجنسين في عمل مختلف المؤسسات الوطنية. ونتيجة لذلك، يصبح من الصعب حشد التأييد للتغيير والاستعداد لدعمه والمشاركة فيه.
- لا تُعتمد التغييرات في السياسات والتشريعات في إطار خطة محدّدة الهدف بشأن ما يجب تحقيقه. وليس لدى الحكومات رؤية واضحة للمساواة بين الجنسين.
- تشوب سياسة معالجة التمييز غير المباشر والمزمن ضد المرأة فجوة واضحة. فالمعايير والسياسات والقواعد القانونية التي تبدو محايدة إزاء قضايا الجنسين، بحيث تعامل الرجال والنساء على قدم المساواة، قد تغفل عن قضايا الجنسين كلياً أو تكون أقل إنصافاً للمرأة (على سبيل المثال، من خلال غياب نظام الكوتا أو إلزام الموظفين من الجنسين بالعمل بدوام كامل).

يؤدي تغيير هيكلية تمويل التنمية وشروطه بما يتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين إلى التقدم نحو تحقيق الهدف 5 في المنطقة العربية. وقد يساعد ذلك على ضمان الفعالية في التخطيط ومراعاة أولويات البلدان بشأن المساواة بين الجنسين في المشاريع والبرامج الإنمائية لمختلف القطاعات.


©utah51/stock.adobe.com



- يُنظر إلى المساواة بين الجنسين باعتبارها قضية منفردة في معزل عن القضايا الأخرى. ولا بد من تعميمها في مختلف السياسات (مثل المالية، والنقدية، والصناعية، وسياسات التشغيل في مختلف القطاعات، وتنمية المهارات، والسياسات الهادفة إلى تحسين سوق العمل، وريادة المشاريع، وتقديم القروض).
- إنَّ العمل القائم لإحداث التغييرات الاجتماعية والسلوكية غير كافٍ. وينبغي تعزيزه وإقرانه بتغييرات تشريعية لمعالجة الأعراف والممارسات الاجتماعية التي تقود إلى العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، ولضمان إحراز التقدم على مسار المساواة بين الجنسين[8].


©OceanProd/stock.adobe.com

تفتقر التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية إلى الترابط والاتساق. وتتأثر قوانين الأحوال الشخصية (قوانين الأسرة) غالباً بآراء كوّنها البشر عن الأوامر والنواهي الدينية. وما لم تُعدّل هذه القوانين، لن تتحقق النتائج المتوخاة من قوانين العمل وقوانين العقوبات التي تهدف إلى تعزيز المساواة في الحقوق بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، لن يؤدي تعديل كلٍّ من قانون العمل في **المملكة العربية السعودية** إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وقانون العقوبات في **لبنان** إلى مكافحة العنف الأسري، إلا إذا صحبته تغييرات مناسبة على قوانين الأحوال الشخصية. ويُذكر أن قانون الأحوال الشخصية في **المملكة العربية السعودية** يحافظ على نظام وصاية الرجل على المرأة، وتمثّل قوانين الأحوال الشخصية في لبنان المرجع النهائي للبتّ بقضايا العنف الأسري. وعلاوة على ذلك، فإن الإصلاحات التقدمية لقوانين الأسرة القائمة على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل لن تؤدي إلى تمكين المرأة ومساواتها بالرجل، ما لم تُطبَّق على الأُطُر القانونية ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، لم تعزز التغييرات التي أدخلت على قانون الأسرة في **تونس** مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية نظراً لأوجه عدم الاتساق التي لم تعالج بينها وبين قانون العمل. ولا بد من إجراء إصلاحات قانونية أكثر شمولاً واتّساقاً لتسريع الوصول إلى المساواة بين الجنسين.

المصدر: ESCWA, 2023b.

أثر جائحة كوفيد-19 على النساء

خلال جائحة كوفيد-19، تعاظمت العوائق التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فتفاقمت أسباب التهميش على العديد من النساء. وقد انعكس ذلك تزايداً في حالات العنف المسجلة ضد المرأة، وتراجعاً في تأمين خدمات الوقاية والحماية والاستجابة؛ وشحاً في خدمات الصحة الإنجابية والجنسية، وتبايناً متزايداً في مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر بين المرأة والرجل؛ وتراجعاً في مشاركة المرأة في الاقتصاد. وقد لحقت أشد الأضرار بالعاملات في القطاع غير النظامي وفي قطاعات الخدمات، وكذلك برائدات الأعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث إمكانيات الوصول محدودة إلى التكنولوجيا والتمويل. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن حوالي 1.1 مليون امرأة في المنطقة العربية فقدن أعمالهن في عام 2020 بسبب الجائحة. ولهذه الخسائر كلفة باهظة على المجتمع، لا سيما وأن مستويات مشاركة المرأة في الاقتصاد منخفضة أصلاً قبل الأزمة.

وتباينت استجابات مختلف البلدان العربية في مواجهة الجائحة من حيث الحجم ولكن ليس من حيث البنية والتكوين. فلم تخصص سوى ميزانيات ضئيلة لدعم سياسات الحماية من العنف ضد المرأة. واستهدفت نسبة 90 في المائة من الحوافز في المنطقة العربية حماية فرص العمل والأنشطة الاقتصادية، واقتصر بُعد المساواة بين الجنسين على 6 في المائة فقط من الحزم المعتمدة.

وأدت تداعيات جائحة كوفيد-19، بما فيها إجراءات الحجر المنزلي والصعوبات الاقتصادية إلى تأجيج السلوكيات الذكورية وإلى مفاقمة التوجه المتزايد أصلاً لممارسة العنف ضد المرأة عبر الإنترنت، حسب ما بيّنته أبحاث أجريت في **الأردن وتونس والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا والمغرب واليمن**. وأشارت الأبحاث المذكورة إلى أن 49 في المائة من مستخدمات الإنترنت في البلدان العربية يشعرن بعدم الأمان وأكّدت على وجود صلة بين العنف الذي تتعرض له النساء عبر الإنترنت والذي يتعرضن له في الحياة العادية. ومن النساء اللواتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت في عام 2020، أفادت 44 في المائة بتصاعد العنف ضدهن في الحياة العادية. ولا شك في أن عدم وجود أُطُر قانونية للقضاء على العنف عبر الإنترنت يفاقم الآثار المترتبة على المرأة.

المصدر: UNDP, 2021; UN Women, 2021; EuroMed Rights, 2021; UN Women, 2022.

جيم. توجه السياسات حسب المواضيع

1. العنف ضد المرأة

إنَّ السلوكيات والمعتقدات المتحيّزة التي تميّز الرجل تغذي العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله في المنطقة العربية. ويشكّل الفقر ومعدلات التعليم غير المتكافئة وحالة عدم الاستقرار عوامل تفاقم هذه السلوكيات وتزيدها سوءاً. ورغم بروز تباين ملحوظ في انتشار مختلف أشكال العنف في البلدان العربية وضمن كل بلد[9]، يعد عنف الشريك الحميم (العنف الزوجي) بشكل عام النوع الأكثر شيوعاً[10].

و تتشابه النُّهُج التي تتبعها البلدان العربية في مواجهة العنف ضد المرأة:

- **سنّت عدة دول عربية قوانين تتصدى للعنف الأسري تحديداً أو أخرى أكثر شمولاً تتمحور حول مختلف أشكال العنف ضد المرأة. وهذه الدول هي الإمارات العربية المتحدة والأردن والبحرين وتونس وجيبوتي والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية. أمّا الجزائر فقد أدخلت تعديلات على مواد في قانون العقوبات بغية حماية المرأة من العنف الأسري.**
- تشمل بعض القوانين التي سُنّت لمكافحة العنف الأسري أحكاماً بشأن الملاحقة القضائية وإنزال العقوبة والتدابير الوقائية والحمائية وكيفية التعويض عن الضرر[11].
- لا تتضمن معظم التشريعات ذات الصلة أحكاماً واضحة بشأن حضانة الطفل في ظل سريان مفعول أمر الحماية الصادر عن المحكمة.
- يُشكل القانون رقم 58 لعام 2017 بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في **تونس** حالة استثنائية، إذ يمنح المرأة التي تستحصل على أمر حماية حق حضانة ولدها ويشدد على حماية مصلحة الطفل في ما يتعلق بجدول الزيارات.
- تركز التشريعات في الغالب على بعض أنواع العنف التي يرتكبها أفراد الأسرة، بدون التطرق إلى العنف الذي يرتكبه الشركاء السابقون[12].
- يجرّم قانون العقوبات المعدّل لعام 2015 في **الجزائر** مختلف أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الذي يرتكبه الزوج الحالي أو السابق، ما يشكّل سابقة قانونية في المنطقة العربية[13].



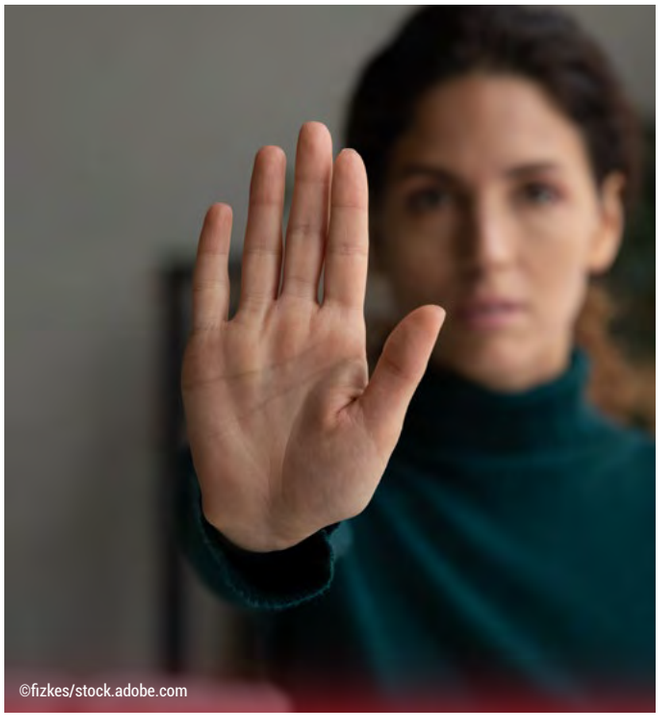
إنّ ضعف إنفاذ القوانين (بما فيها قوانين الأسرة والأعراف القانونية) وعدم الاتساق بين مختلف النُّظُم القانونية يعيق حُسن تنفيذ التشريعات التي تهدف إلى القضاء على العنف الأسري.

وفي الغالب، لا تتوفر الأحكام اللازمة للتنفيذ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتمويل المستدام أو المناسب والتأييد والدعم من الجهات الحكومية. ونقص التدريب الجيد للموظفين المعنيين، بمن فيهم القضاة والمدّعون العامون والمحامون، يسهم بدوره في إعاقة تنفيذ القوانين.

ويؤدي الوعي المحدود لناجيات العنف الأسري بشأن خدمات مراكز الإيواء، والنقص في هذه المراكز وفي خدماتها، والمؤثرات الاجتماعية والثقافية السائدة، دوراً كبيراً في الحدّ من إمكانية الوصول إلى الدعم.

ويمثل عدم توفر بيانات كافية عن العنف على أساس الجنس تحدياً أساسياً آخر، حتى في البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية للقضاء على هذا العنف. ويعدّ تحسين جمع البيانات وفقاً للمعايير المتفق عليها عالمياً ذا أهمية بالغة لتكوين فهم أفضل لطبيعة المشكلة وحجمها، وإرشاد السياسات والتوصل إلى حلول فعالة.

المصدر: ESCWA and others, 2019a; ESCWA and others, 2019b; UNFPA, 2013؛ عرض تقديمي حول "جمع البيانات حول العنف ضد المرأة من أجل تعزيز تقديم الخدمات" في ورشة عمل بعنوان: "خدمات حماية النساء الناجيات من العنف في المنطقة العربية"، من 26 إلى 29 تموز/يوليو 2021.


©fizkes/stock.adobe.com

- تعتمد التشريعات في الغالب تعريفاً ضيقاً للعنف ضد المرأة[14].
  - أدخل مجلس النواب في **لبنان** في عام 2020 تعديلات على قانون الحماية من العنف الأسري، بحيث بات يشمل، إضافة إلى العنف الجسدي والجنسي، العنف النفسي والاقتصادي[15].
  - يشمل القانون رقم 10 لعام 2019 بشأن الحماية من العنف الأسري في **الإمارات العربية المتحدة**، في تعريف العنف، مختلف أشكاله الجسدية والعاطفية والجنسية والاقتصادية[16].
- تنص بعض القوانين المتعلقة بالعنف الأسري في المنطقة العربية على العنف الجنسي، إلا أن أياً منها لا يجرم صراحةً الاغتصاب الزوجي.
- تنص بعض القوانين أيضاً على ضرورة تأسيس وحدات متخصصة تضم موظفين مدربين لدعم تطبيقها على نحو سليم[17,18].
- اعتمدت خمس دول فقط من تلك التي سنّت قوانين لمكافحة العنف الأسري خططاً أو استراتيجيات وطنية لمواجهة العنف ضد المرأة **(الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس ولبنان والمغرب)**، وآلية وطنية للإشراف على تنفيذها ورصدها ومتابعتها[19].
- وضعت ثلاث دول عربية أخرى **(العراق ودولة فلسطين ومصر)** استراتيجيات وطنية للتصدي للعنف ضد المرأة، كما أنشأت آلية وطنية للتنفيذ، لكنها لم تسنّ القوانين اللازمة[20].

من الممارسات الجيدة التي ينبغي اتباعها سنّ قوانين محددة ومستقلة بشأن القضاء على العنف الأسري وغيره من أشكال العنف ضد المرأة، التي تجرّم بشكل صريح مختلف أنواع العنف (الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي)، والتي تنص على مختلف الأحكام المتعلقة بالتدابير الوقائية والحمائية وكيفية التعويض عن الضرر، والتي تقرّ بأن العنف هو نتيجة لعلاقات التسلط غير المتكافئة بين الجنسين.

وينبغي أن تكمّل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ذات الصلة قوانين العنف الأسري، من خلال تركيزها على تحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها وكيفية تأمين تمويل جيد لها، وتحديد المنظمات الشريكة، ومسؤوليات الكيانات ذات الصلة، وبرامج الوقاية والحماية للقضاء على العنف على أساس الجنس.

المصدر: ESCWA and others, 2019a.



- **سنّت دول عربية من مختلف التكتلات الاقتصادية قوانين، أو أقرّت تعديلات عليها، لحماية المرأة من التحرش الجنسي في مختلف المجالات، بما في ذلك في الأماكن العامة و/أو داخل مكان العمل.**
- سنّت 13 دولةً عربيةً **(الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر[21] وجيبوتي والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية)** تشريعات تعرّف التحرش الجنسي، وجرّمته في قوانين العقوبات أو العمل أو في قوانين مستقلة[22].

تركز تشريعات بعض الدول العربية على تشديد عقوبة التحرش الجنسي و/أو تجريمه.

- عدّلت **الجزائر** قانون العقوبات في عام 2015 لتشديد العقوبة على مرتكبي أفعال العنف والتحرش الجنسي في مكان العمل[23].
- سنّ **لبنان** في عام 2020 قانوناً يتعلق بتجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه، يفرض عقوبات جزائية على التحرش الجنسي[24]. ويركز القانون على التدابير العقابية فحسب، دون إيلاء أي اهتمام للتدابير الوقائية وإصلاحات قانون العمل[25].
- سنّ **المغرب** القانون 103.13 بشأن مكافحة العنف ضد المرأة في عام 2018، الذي يعدل بعض مواد قانون العقوبات، بما في ذلك تجريم فعل التحرش الجنسي في الأماكن العامة[26].
- سنّت **المملكة العربية السعودية** في عام 2018 قانوناً يجرّم فعل التحرش الجنسي ويشمل في تعريفه التحرش من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية[27].

تفرض بعض القوانين عقوبات لا تنطبق على جميع المرتكبين في مكان العمل.

- يتضمن قانون العمل في **الأردن** أحكاماً بشأن الغرامات المفروضة على مرتكبي التحرش الجنسي لحماية العاملين من انتهاكات أصحاب العمل، ويغفل عن ذكر غيرهم من الموظفين في حال ارتكابهم للتحرش الجنسي[28].
- يجرّم قانون العمل في **ليبيا** التحرش الجنسي، الذي يتضمن فقط فعل التحرش من جانب الموظفين وليس أصحاب العمل، كما أن العقوبات المرتبطة بهذا الفعل ليست محددة بشكل واضح[29].

تشتمل بعض القوانين على تدابير تهدف إلى الوقاية من التحرش الجنسي ومعالجة أسبابه الكامنة، رغم أن الوقاية تعدّ من أكثر الوسائل فعالية وأقلها كلفة للقضاء على العنف ضد النساء[30].

- يحدد القانون 13-103 في **المغرب** بشأن مكافحة العنف ضد المرأة تدابير وقائية في مواجهة التحرش الجنسي ويهدف إلى توفير الحماية والدعم للناجيات[31].

توفر بعض القوانين سبل الانتصاف المدنية لضحايا التحرش الجنسي في مكان العمل.

- ينص قانون تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه في **لبنان** على أحكام تتعلق بسبل الانتصاف المدنية[32]، لكنه لا يحدد الإطار القانوني الذي يمكن للناجيات من جرائم التحرش الجنسي التماس الإنصاف من خلاله[33].

- لا تشير التشريعات في ثماني دول عربية **(الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال وعُمان ودولة فلسطين وقطر والكويت واليمن)**، إلى موضوع التحرش الجنسي بشكل محدد وصريح، ولكن العقوبات المنصوص عليها في القوانين الجنائية وقوانين العمل في تلك الدول توفر نوعاً من الحماية ضد مرتكبي هذا الفعل.
- أقرّت ثلاث دول عربية فقط **(الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب)** أحكاماً قانونية تجرّم العنف ضد النساء والفتيات في الفضاء الإلكتروني[34].
- سنّت غالبية الدول العربية قوانين تجرّم فعل الاغتصاب الذي يرتكبه شخص آخر غير الزوج، لكن التعريفات القانونية ذات الصلة تتباين من دولة إلى أخرى[35].
  - تعدّ معظم تشريعات الدول العربية فعل الاغتصاب جرماً يقوم على عدم الموافقة الحرة للضحية، وتشترط أيضاً تقديم أدلة على استخدام القوة البدنية ضد الضحية أو الإيلاج **(الأردن وتونس والبحرين والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال وعُمان والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن)**. ولكن اشتراط تقديم دليل على استخدام القوة البدنية لتجريم الاغتصاب لا يتسق مع المعايير الدولية في هذا الخصوص.
  - هناك خمس دول عربية فقط **(الإمارات العربية المتحدة والعراق ودولة فلسطين وقطر والمغرب)** لا تشترط لتحديد جرم الاغتصاب تقديم دليل على استخدام القوة البدنية أو الإيلاج.
- أدرجت عدة دول عربية أحكاماً تتعلق بالاغتصاب في أقسام قوانين العقوبات التي تتناول المسائل المتعلقة بشرف الأسرة أو الجرائم الأخلاقية. وتشدد الأحكام القضائية ذات الصلة غالباً على موجبات الحفاظ على الأخلاقيات العامة وسلامة كيان الأسرة بدلاً من التأكيد على حق المرأة في الشعور بالأمان والسلامة الجسدية[36,37].

ينطوي اتباع نهج تشريعي متكامل وشامل في مواجهة التحرش الجنسي على معالجة مختلف أبعاد هذه القضية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتدابير الحمائية والوقائية، في مختلف المجالات القانونية المتصلة بالعمل والسلامة والصحة المهنيتين ومحاربة التمييز ومكافحة الجرائم وغيرها. ويمكن أن يساعد هذا النهج في سدّ الثغرات التشريعية المستمرة واتخاذ الخطوات الفعالة لمناهضة التحرش الجنسي والوقاية منه.

يستلزم اتخاذ إجراءات فعالة في هذا الخصوص بناء القدرات المؤسسية لإنفاذ القانون، وتحقيق فهم أفضل للعنف بمختلف أشكاله، وتقديم الدعم والمساندة لضحاياه لتعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة.

وحملات توعية الجمهور بمخاطر التحرش الجنسي بالغة الأهمية لإحداث تغيير في المعايير والمواقف والسلوكيات؛ وإبلاغ النساء بحقوقهن؛ وتشجيع ضحايا التحرش الجنسي على اللجوء إلى العدالة والتماس الإنصاف. ولا شك أن سياسات الوقاية ذات الصلة والدورات التدريبية في مكان العمل تؤدي أيضاً دوراً هاماً.

وينبغي التعامل مع العنف على أساس الجنس بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان، ويتعين اعتبار رفض الضحية وليس استخدام القوة المعيار لتحديد جرم الاغتصاب.

المصدر: ILO, 2020; OHCHR, 2023؛ يمكن الاطلاع على التوصية العامة رقم 35 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف ضد المرأة، والصادرة تحديثاً للتوصية العامة رقم 19 (2017)، CEDAW/C/GC/35.

سنّت دول عربية مختلفة قوانين وتعديلات جديدة للتصدي لجريمة الإتجار بالبشر.

- اعتمدت غالبية الدول العربية قوانين محددة وشاملة تتضمن عقوبات وتدابير وقائية وحمائية لمكافحة الإتجار بالبشر أو اتخذت تدابير جزائية لمكافحة هذا الجرم.
  - تجرّم **الجزائر والصومال ودولة فلسطين وليبيا واليمن** بعض أشكال الإتجار غير المشروع، بما في ذلك الإتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي[38].
  - اتّخذت **جيبوتي**[39] **والعراق**[40] **والأردن**[41] **وتونس**[42] تدابير عقابية بحق مرتكبي جرائم الإتجار و/أو تدابير حمائية مثل تقديم دعم قانوني للضحايا وتوفير أماكن إيواء مناسبة لهم[43].
  - أقرّت **الإمارات العربية المتحدة** تعديلات لقانون مكافحة الإتجار بالبشر، تهدف إلى حماية الضحايا من العقوبات المفروضة على الجرائم المرتكبة نتيجة للإتجار بهم[44].
- لا تغطي قوانين العمل في معظم البلدان العربية العمال المنزليين الوافدين، ما يجعلهم أكثر عرضة للإتجار[45]. لمعرفة المزيد عن هجرة اليد العاملة، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 10.

لا يزال عدد حالات الإتجار غير المشروع التي حُقق فيها، ولوحق مرتكبوها، وأفضت إلى صدور أحكام بالإدانة، محدوداً نسبياً مقارنة بحجم هذا الإتجار. ويؤكد ذلك الحاجة إلى تعزيز إنفاذ القوانين ذات الصلة.

لا بد من إيلاء اهتمام أكبر لمكافحة تعرض العمال المهاجرين للإتجار بالبشر، بما في ذلك من خلال:

- إقرار المزيد من القوانين والسياسات التي تعزز إمكانية الحصول على وثائق السفر للمهاجرين وتنظم عملية توظيفهم بشكل يحد من اعتمادهم على صاحب العمل (الكفيل).
- تعديل قوانين العمل بحيث تغطي أحكامها أيضاً العاملين والعاملات في المنازل وحمايتهم بشكل أفضل.

المصدر: ILO, 2017; Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, 2022; League of Arab States, UNODC and AMAN, 2014.


©mmg1design/stock.adobe.com

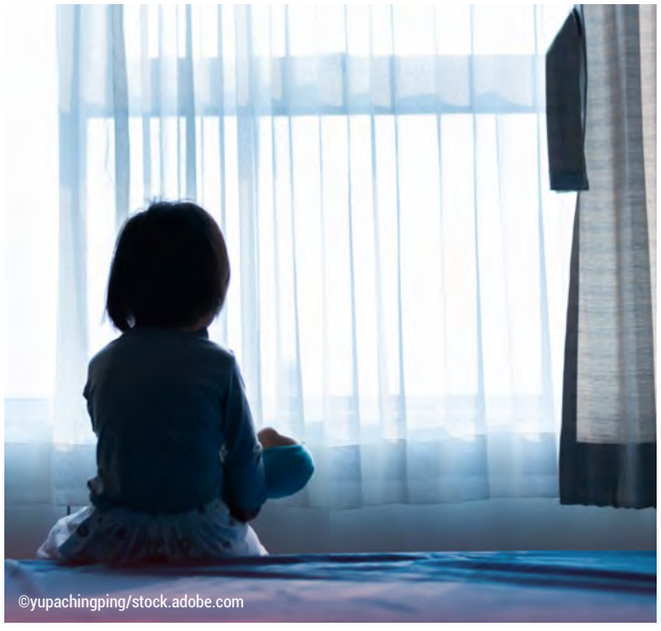
اتخذت الدول العربية المتوسطة الدخل بمعظمها خطوات لسد الثغرات التشريعية بغية القضاء على زواج الأطفال والقاصرات[46].

- معظم الدول العربية حظرت عقد الزواج قبل سن 18، لكنها أجازت بعض الاستثناءات بموجب القانون. ويُسمح أحياناً بالزواج دون السن القانونية وفقاً لتقدير القاضي أو الوصي، بشرط أن تكون الفتاة دخلت مرحلة البلوغ[47]. ويتباين إنفاذ القوانين وتنفيذها من دولة إلى أخرى إلى حد بعيد في هذا المجال[48].
- أدخلت بعض الدول العربية، مثل **الأردن**[49] **ولبنان**[50] **وتونس**[51]، تعديلات على قانون العقوبات أو القانون الجنائي فيها، إذ ألغت المواد التي تسمح لمرتكبي جريمة الاغتصاب بالإفلات من العقاب من خلال الزواج من ضحاياهم.
- قبل الصراع الدائر في **الجمهورية العربية السورية**، كانت معدلات زواج الأطفال تتراجع في المنطقة العربية بوتيرة أسرع مقارنة ببقية مناطق العالم. وأدى اندلاع صراعات في عدة بلدان عربية أخرى إلى عكس هذا الاتجاه، فارتفعت معدلات زواج الأطفال في **اليمن** وفي أوساط اللاجئين السوريين في **العراق والأردن ولبنان** وتركيا[52].

يستلزم وضع حد لزواج القاصرات إقرار تشريعات متماسكة تحظر عقد الزواج قبل سن 18 على الأقل بموجب قوانين الزواج على اختلاف أنواعها (مدنية أو دينية). وينبغي لهذه التشريعات أن تحمي من الثغرات التي تسمح بالحصول على موافقة الوالدين أو القاضي لعقد مثل هذا الزواج أو الإفلات من العقاب الناجم عن جريمة الاغتصاب عن طريق الزواج.

وبينما وقعت جميع البلدان العربية على اتفاقية حقوق الطفل، لم يؤدِّ ذلك إلى تعديل القوانين المتعلقة بزواج الأطفال في كل بلد عربي لتتلاءم مع أحكام الاتفاقية.

المصدر: UNFPA and UNICEF, 2020; ESCWA and others, 2022.

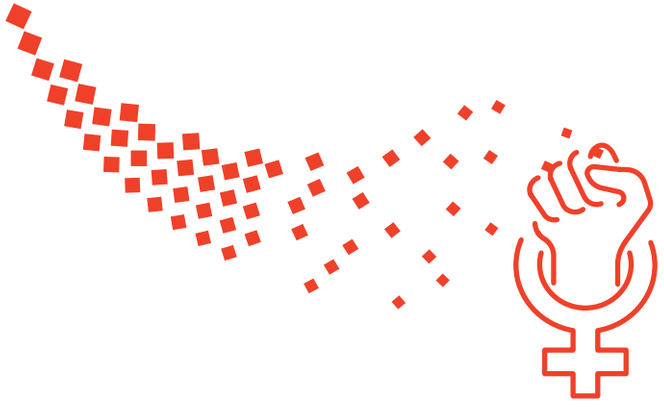

©yupachingping/stock.adobe.com

قامت بعض الدول العربية التي تنتشر فيها ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بإصدار أو تعديل التشريعات لتجريم هذه الممارسة وتشديد العقوبات على مرتكبيها و/أو منع إضفاء الطابع الطبي عليها.

- تزايدت ظاهرة إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في السنوات الأخيرة، ولا سيما في **السودان ومصر**[53].
- منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، اتّخذت **السودان، وعُمان، ومصر، وموريتانيا** إجراءات لتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
  - أدخلت **مصر** في عام 2016 تعديلات على قانون العقوبات لتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وألغت جميع الأحكام المتعلقة بإضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة[54].
  - أصدرت **موريتانيا** قانون الصحة الإنجابية لعام 2017، الذي فرض حظراً على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والذي أنزل عقوبات محددة بمرتكبي هذه الجريمة[55].
  - أدخل **السودان** في عام 2020 أحكام قانونية لتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، واعتمد خارطة طريق لإنفاذها في عام 2021[56].
  - أدرجت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل التي أصدرتها **عُمان** في عام 2019 تشويه الأعضاء التناسلية للإناث باعتبارها ممارسة تقليدية ضارة بصحة الأطفال وفرضت عقوبات السجن على مرتكبيها[57].
- عدّلت **تونس** أحكام القانون الجنائي في عام 2017 لحظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث رغم عدم شيوع هذه الممارسة[58].

رغم تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في بعض البلدان العربية، تعوق إنفاذ القوانين ذات الصلة مصاعب جمة. وتُسجَّل باستمرار حالات وفاة في أوساط الفتيات والشابات نتيجة للمضاعفات المتصلة بهذه الممارسة.

المصدر: ESCWA and others, 2019a.



الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في المنطقة العربية

أعاقت عدة عوامل تحقيق المكاسب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المرتبطة بها في المنطقة العربية على مدى العقد الماضي. وتتضمن هذه العوامل الأعراف الاجتماعية السائدة التي يغلب عليها طابع الانحياز ضد النساء والفتيات، والحساسية الثقافية إزاء موضوع الصحة الجنسية والإنجابية، ومحدودية الموارد والتنافس بين الأولويات.

ولا تستند المقاربة العامة للصحة الجنسية والإنجابية إلى مبدأ الحقوق، رغم الجهود التي تبذلها البلدان للامتثال للصكوك العالمية في هذا الخصوص. وفي الغالب، لا تدعم الأُطر القانونية اتخاذ الأفراد لخيارات تستند إلى المعلومات. فهناك الكثير من الحواجز في القوانين والسياسات المتعلقة بمنع الحمل وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وعلى سبيل المثال، قد تواجه النساء والمراهقات قبل الزواج عوائق تحول دون وصولهن إلى وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة بسبب وضعهنّ العائلي أو قد يتوقف ذلك على حصولهن على إذن من طرف ثالث، ما قد يحول دون تلبية احتياجاتهن من تلك الخدمات. وبشكل عام، تحول الحساسيات الثقافية دون تلقي الفئات الشابة تثقيفاً سليماً عن الحياة الجنسية، ما يؤدي إلى استقاء الكثيرين للمعلومات من مصادر غير دقيقة.

وتتباين إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وجودة هذه الخدمات حسب البلد والطبقة الاجتماعية وحالة النزوح، والوضع العائلي ومنطقة الإقامة (حضرية أو ريفية). ولم تُدمج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بشكل كامل في الرعاية الصحية الأولية. ويمثل التصدّي للأعراف والممارسات الاجتماعية السائدة واتباع نهج قائم على الحقوق عاملين أساسيين لتلبية متطلبات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات.

واتخذت **تونس** مؤخّراً خطوات لتعزيز الاستقلالية الجنسية والإنجابية وتعزيز الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية من دون تمييز بين الأفراد، وذلك من خلال خطتها الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية (2021-2030). وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز استقلالية الأفراد وضمان تمتع الجميع بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المرتبطة بها بدون تمييز على امتداد دورة الحياة. وأولي المراهقون عناية خاصة في ما يتعلق بالوصول إلى ثقافة جنسية شاملة. وتدعم الخطة أيضاً إشراك الرجال والفتيان في قضايا المساواة بين الجنسين وتعزيز الذكورة الإيجابية، كما تسعى إلى توعيتهم بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية، وتحديداً من أجل القضاء على العنف على أساس الجنس. لمعرفة المزيد عن الصحة الجنسية والإنجابية، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 3.

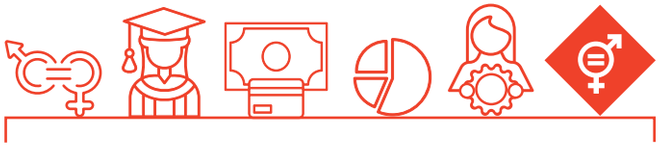
المصدر: UNICEF and others, 2021; UNFPA and AUB, 2022؛ خطة تونس الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية (2021-2030).

2. المشاركة الاقتصادية للمرأة

رغم ارتفاع مستويات التعليم بين النساء العربيات، والتزام معظم البلدان العربية بتعزيز حصة النساء في القوى العاملة، تسجّل المنطقة العربية أدنى معدل في العالم لمشاركة المرأة في الاقتصادات الوطنية. وتُفاقم الأعراف والقوالب النمطية الذكورية التحديات التي تواجه المرأة في ما يتعلق بدخول سوق العمل والبقاء فيه. وتتضمن هذه التحديات تعرّض المرأة للتحرش في مكان العمل، والتوزيع غير المتكافئ لمسؤوليات الرعاية بينها وبين الرجل، وعدم تكافؤ الفرص، والقيود المفروضة على حقوقها في العمل وغيرها من الحقوق التي تؤثر على قدرتها على التنقل.

تعدّ سياسات الاقتصاد الكلي محايدة غالباً في ما يتعلق بقضايا الجنسين رغم تباين آثارها على الرجال والنساء[59]. وهناك حاجة ملحة في المنطقة العربية إلى سياسات الاقتصاد الكلي التي تراعي قضايا الجنسين، فتسهم في تدارك أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، وتفضي إلى تحقيق النمو والتنمية الشاملين. ويشمل ذلك إعطاء الأولوية للعمل اللائق في القطاعين النظامي وغير النظامي (لمعرفة المزيد عن العمل اللائق، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 8)؛ وتقديم الحماية الاجتماعية المناسبة على امتداد دورة الحياة (الفصل الخاص بالهدف 1)؛ والاستثمار في تقديم الخدمات الاجتماعية لمعالجة أوجه القصور في أعمال الرعاية؛ وتوفير خدمات النقل التي تصل إلى الفئات العاملة من الفقراء (الفصل الخاص بالهدف 11)؛ وتوسيع الحيز المالي من خلال نظام ضريبي يعالج التفاوت بين الجنسين ويوفر موارد عامة مناسبة؛ والوصول إلى تمويل يراعي الفوارق بين الجنسين ويستجيب للاحتياجات الخاصة للمرأة[60].

ويُسلَّط الضوء في ما يلي على اتجاهات السياسات التي تتبعها البلدان العربية لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة.



سنّت بعض الدول العربية من مختلف مستويات الدخل قوانين سوق العمل والحماية الاجتماعية المتصلة بالرعاية. وتتصدى هذه القوانين للتمييز ضد المرأة في العمل وتيسّر مشاركتها في القوى العاملة. وتشتمل الإصلاحات الحديثة نسبياً ذات الصلة بالرعاية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل على ما يلي:

- المستحقات المتعلقة بالأمومة وإصلاحات الحماية الوظيفية التي تساعد المرأة على تحقيق التوازن بين الأمومة والحياة المهنية، بما فيها تدابير حظر فصل العاملات بسبب حملهن ودعم مستحقات إجازة الأمومة وتغطيتها من قبل الحكومات المعنية وتقديم إعانات لرعاية الأطفال واستراحة رضاعة مدفوعة الأجر.
  - سنّت **الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية** تشريعات تحظر فصل العاملات بسبب حملهن[61,62].
  - مدّد **العراق** إجازة الأمومة المدفوعة الأجر إلى 14 أسبوعاً على الأقل وفقاً للمعايير الدولية[63,64]، وأدخلت **الإمارات العربية المتحدة** تعديلات على قانون العمل زادت بموجبها مدة استحقاق إجازة الأمومة من 45 إلى 60 يوماً.
  - يعطي قانون العمل في **العراق** الأمهات المرضعات الحق في أخذ استراحة رضاعة لمدة ساعة واحدة يومياً تحتسب كساعة عمل[65].
  - أقرّت **البحرين** مراعاة حالات الغياب بسبب رعاية الأطفال عند احتساب مستحقات المعاشات التقاعدية[66].
  - أقرّ الأردن إعانات لرعاية الأطفال تساهم في تغطية نفقات دور الحضانة للأمهات العاملات من خلال صندوق الأمومة[67].
- التشريعات المتعلقة بإجازة الأبوة التي تسلط الضوء على أهمية دور الرجل في رعاية الأطفال[68]:
  - سنّ كل من **الأردن والإمارات العربية المتحدة** تشريعات تمنح الرجل إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة وخمسة أيام، على الترتيب[69].
  - عدلت **المملكة العربية السعودية** التشريعات السارية المفعول لزيادة مدة إجازة الأبوة من يوم واحد إلى ثلاثة أيام.
  - زاد **المغرب** مدة إجازة الأبوة المدفوعة الأجر من 3 إلى 15 يوماً لموظفي القطاع العام[70].
- التدابير الهادفة إلى الموازنة بين العمل والأسرة لدعم استمرار المرأة في قوة العمل:
  - وضع **الأردن** تعريفاً وتنظيماً للعمل المرن الذي يغطي العاملين والعاملات على حد سواء[71].

يفتقر إنفاذ القوانين الداعمة للمرأة في مكان العمل إلى الاتساق، ولا تتوفر للنساء غالباً سبل انتصاف عملية في مواجهة الانتهاكات التي يتعرضن لها.

إنّ إلقاء الالتزام القانوني بتحمل تكاليف إجازة الأمومة على كاهل أصحاب العمل، كما هي الحال في معظم البلدان العربية، قد يُثني أصحاب العمل عن توظيف النساء في سن الإنجاب أو الاحتفاظ بهن أو ترقيتهن، ما يحد من فرص التوظيف المتاحة أمامهن. وقد تحقق خطط مستحقات الأمومة التي تحظى بدعم أنظمة الضمان الاجتماعي نتائج أكثر إيجابية للنساء.

وعلى الرغم من أن الأحكام القانونية المتعلقة بإجازة الأبوة تغطي فقط عدداً محدوداً من أيام الإجازة، فهي خطوة أولية في اتجاه تعزيز مشاركة الرجل في مسؤوليات رعاية الطفل. وبالتالي، قد تساعد هذه الأحكام في تغيير القوالب النمطية المتعلقة بقضايا الجنسين.

ويُعَدّ نطاق التشريعات المتعلقة بالرعاية محدوداً في معظم البلدان العربية، فتبقى فئات عديدة من العمال خارج دائرة تغطيتها، بمن فيهم العاملون بدوام جزئي والعمال غير النظاميين وعمال المنازل الوافدين.

ويشوب التجزؤ الجهود الهادفة لإصلاح التشريعات المتعلقة بالرعاية، ولذا فهي لن تحقق المنشود منها إلا باتباع نُهُج أكثر شمولية وتنسيقاً.

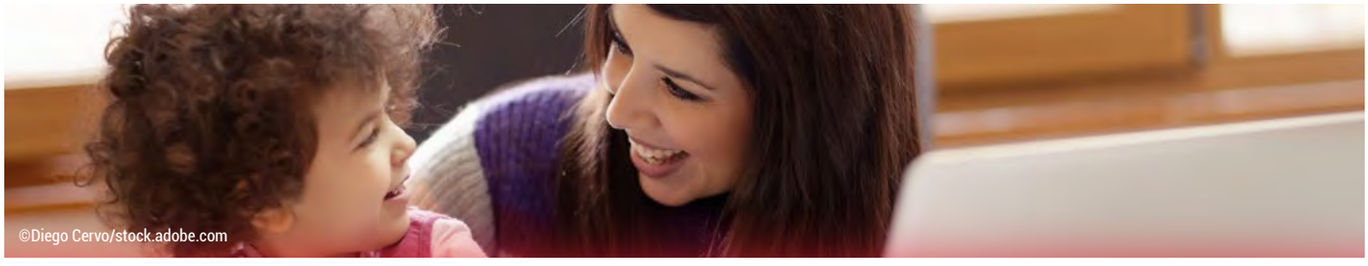
المصادر: ESCWA and others, 2019a; ESCWA, n.d.

أقرّت عدة دول عربية مبدأ المساواة في سن التقاعد بين النساء والرجال، في حين أبقت دول عربية أخرى على خيار التقاعد المبكر للنساء. ولا تزال التشريعات الوطنية في ست دول عربية (الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وقطر) تنص على سن تقاعد أصغر للنساء[72,73].

يؤدي الإقصاء المبكر للمرأة من القوى العاملة إلى:

- تقليص الفرص المتاحة أمامها لنيل ترقية وظيفية وبلوغ المناصب القيادية.
- تخفيض راتبها التقاعدي، إذ يتراجع عدد سنوات خدمتها الفعلية في الوظيفة. ويترتب على ذلك تباينات هامة في الدخل على مدى الحياة مقارنة بالرجل وعواقب كازدياد مخاطر التعرض للفقر في سن الشيخوخة.

المصدر: ESCWA and others, 2019a.


©Diego Cervo/stock.adobe.com

◆ **بادر عدد محدود من الدول العربية، منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى تعديل قوانين العمل التي تميّز بين الجنسين، والتي تحد من أنواع الوظائف المتاحة للمرأة، ومعظم هذه الدول من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتصنّف الوظائف التي يقيد القانون عمل النساء فيها بأنها شاقة أو خطرة أو تنطوي على العمل الليلي.**

- ألغت **الإمارات العربية المتحدة والبحرين** القيود التي يفرضها القانون على عمل النساء في الوظائف الشاقة والخطرة أو على السماح لهن بالعمل أثناء الليل[74،75]. كذلك ألغت التعديلات التي أدخلها الأردن على قانون العمل في عام 2023 القيود المفروضة على عمل المرأة[76].
- ألغت **المملكة العربية السعودية** قيوداً مماثلة، لكنها منحت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية سلطة تقديرية بشأن تحديد الوظائف التي تعدّ خطرة على المرأة أو ضارة بها، وساعات العمل المناسبة لها، وفقاً لالتزامات الدولة حسب الاتفاقيات الدولية[77].

تتعارض القيود على التوظيف التي تنطبق على المرأة حصراً مع حقها في اختيار عملها بحرية، حسبما تنص عليه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ووفقاً للمعايير الدولية، ينبغي أن تتسم قوانين العمل بالحياد في ما يتعلق بقضايا الجنسين، وأن تضمن الصحة والسلامة المهنية، وأن تكفل حرية اختيار العمل بالنسبة للجميع، بصرف النظر عن الجنس.

المصدر: ESCWA and others, 2019a.

◆ **اتخذت دول عربية، من مستويات دخل مختلفة، إجراءات قانونية تفرض المساواة في الأجر بين الرجال والنساء عن العمل المتساوي في القيمة[78].**

- منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أقرّت أربع دول عربية أحكاماً قانونية تفرض المساواة في الأجر بين الجنسين لقاء الأعمال المتساوية في القيمة، وهذه الدول هي: **الأردن** (2020)، **والإمارات العربية المتحدة** (2021)، **والبحرين** (2022)، **والعراق** (2017)[79]. وسبقتها في القيام بذلك قبل عام 2015 ثمانية دول عربية أخرى[80].
- لدى بعض الدول العربية تشريعات عن الأجر المتساوي، لكن هذه التشريعات ذات نطاق ضيق، إذ تطبق الأجر المتساوي على العمل من النوع عينه[81].

يمكن تعزيز إنفاذ قانون المساواة في الأجر بين الجنسين عبر استخدام أدوات السياسة المعنية بـ "شفافية الأجر"[أ]. وتهدف هذه الأدوات إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأجور ومعالجة أوجه عدم التماثل المحتملة في المعلومات للمساعدة في سد فجوة الأجور بين الجنسين.

المصدر: ILO, 2022.

أ. تتضمن أدوات شفافية الأجر إلزام أصحاب العمل بإعداد تقارير الإفصاح عن الأجر أو عمليات التدقيق بشأن المساواة في الأجر، والتشاور مع ممثلي الموظفين بشأن تنفيذ تدابير شفافية الأجور، واستخدام الأدوات الرقمية لتعزيز الرصد والإبلاغ.

◆ **اتخذت بعض الدول العربية إجراءات تشريعية لمنع التمييز بين الجنسين في الحصول على الائتمان المصرفي.**

- كثيراً ما تؤدي السياسات والإجراءات، بما في ذلك القواعد المعتمدة للحصول على الائتمان المصرفي، إلى ترسيخ الممارسات والمعايير الثقافية غير المنصفة للمرأة، ما يحد من وصولها إلى مصادر التمويل[82].
- شجّع كلٌ من **الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية** ريادة المرأة للأعمال بين عامي 2020 و2022، وذلك من خلال حظر التمييز على أساس الجنس في الخدمات المالية وتسهيل وصول المرأة إلى الائتمان المصرفي[83،84].

تتأثر فرص النساء في ريادة الأعمال والحصول على الائتمانات بوصولهن إلى ملكية الأراضي والعقارات. وغالباً ما تحصل النساء في المنطقة العربية على هذه الملكية من خلال الميراث أو الزواج.

ولا تساوي قوانين الميراث بين الجنسين، ولا تنصف قوانين الملكية الزوجية المرأة، ولا تتوفر آليات لحماية النساء من الحرمان من الميراث. وهذا القصور يقوض حرية المرأة في اتخاذ القرار ويعوق استقلالها الاقتصادي، ويحول دون تمكينها من تأمين التمويل اللازم لمباشرة مشروع تجاري أو الحفاظ على استمراريته أو توسيع نطاقه، أو الاستثمار في القطاعات ذات الأداء العالي.

وتؤدي التشريعات التي تنصف المرأة من خلال المساواة بينها وبين الرجل في حقوق الملكية دوراً جوهرياً في تمكينها اجتماعياً واقتصادياً.

المصدر: ESCWA, 2023a; ESCWA and others, 2019a.

◆ **أقرّت قلّة من الدول العربية تعديلات تشريعية لتعزيز قدرة المرأة على التنقل.**

- عكفت دول عربية مثل **الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين، والجمهورية العربية السورية والعراق وعُمان** على معالجة المسائل المتعلقة بوصاية الرجل على المرأة[85]، إذ سنّت قوانين واتخذت تدابير تؤثر إيجاباً على قدرة المرأة على التنقل وعلى ديناميات السلطة داخل الأسر المعيشية[86]. ومن الأمثلة على ذلك إزالة القيود المفروضة على تقدم المرأة بطلب للحصول على جواز سفر أو السفر إلى الخارج أو مغادرة المنزل أو الالتحاق بوظيفة بدون موافقة الوصي.
- ألغت **الأردن والإمارات العربية المتحدة والعراق وعُمان** القيود المفروضة على تقدم المرأة بطلب للحصول على جواز سفر بدون موافقة الوصي.
- ألغت **الإمارات العربية المتحدة** القيود المفروضة على سفر النساء إلى الخارج بدون موافقة الوصي، وعلى التحاقهن بوظيفة أو بعمل من دون إذن أزواجهن. كما ألغت الإلزام القانوني للمرأة بإطاعة زوجها.

- ألغت **الجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة** القيود المفروضة على مغادرة النساء لمنازلهن دون الحصول على إذن من أزواجهن.
- تجيز **الإمارات العربية المتحدة والبحرين** رسمياً للزوجة أن ترأس الأسرة.
- بعد أن كانت **المملكة العربية السعودية** قد أقرّت عدد من التعديلات القانونية، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على سفر النساء، وعلى التقدم بطلب للحصول على جواز سفر بدون موافقة الوصي، وإنهاء إلزامهن قانوناً بإطاعة أزواجهن وعدم مغادرة المنزل بدون إذن، أعادت في عام 2022 سنّ تشريع يحد من حرية المرأة في السفر ويفرض عليها إطاعة زوجها[87].


©Prostock-studio/stock.adobe.com

بالإضافة إلى إعاقة تمكين المرأة في الأسرة والزواج، تؤدي اعتبارات الوصاية على المرأة إلى تقييد حريتها في التنقل وقدرتها على المنافسة في سوق العمل، وقد تُثني أصحاب العمل عن تشغيل العاملات أو ترقيتهن.

المصدر: ESCWA and others, 2019a.

جهود المملكة العربية السعودية في سنّ تشريعات تدعم مشاركة المرأة في قوة العمل

أدخلت **المملكة العربية السعودية**، انطلاقاً من رؤيتها لعام 2030، إصلاحات على قانون العمل لتوفير إطار متين لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وتتضمن هذه الإصلاحات أحكاماً تحظر بشكل صريح التمييز ضد المرأة في الأجور، كما تضمن حقها في الحصول على أجر متساوٍ عن الأعمال المتساوية في القيمة، وتشدد على المساواة مع الرجل في الحق في العمل. وتحظّر الإصلاحات المذكورة فصل المرأة بسبب الحمل أو الإصابة بالأمراض الناجمة عن الحمل أو الولادة، كما تكفل للمرأة إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 10 أسابيع، وإن كان يُغطيها صاحب العمل. ونصت الإصلاحات التي أُدخلت على نظام التأمين الاجتماعي على توحيد سن التقاعد للرجال والنساء. ويلزم قانون مكافحة التحرش الجنسي جميع الجهات المعنية باتخاذ تدابير لمنع التحرش في أماكن العمل، كما يجيز اللجوء إلى سبل الانتصاف المدنية.

وتمثل هذه الإصلاحات خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها تبقى منقوصة في ضوء استمرار نظام الوصاية الذي يُفقد أي تغيير في هذا المجال فعاليته ويعوق تأثيره.

المصدر: ESCWA, 2023b.

دال. سياسات لعدم إهمال أحد: التقاطعية والمساواة بين الجنسين

تواجه النساء والفتيات في جميع أنحاء المنطقة العربية عوائق هيكلية تؤثر على مختلف جوانب حياتهن. على سبيل المثال، تتقاطع قضايا الجنسين مع عوامل أخرى، بما فيها العرق والإثنية والطبقة الاجتماعية والسن والإعاقة والموقع الجغرافي، ما يفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ويزداد الوضع تفاقماً بفعل الصراع وانعدام الاستقرار. ويجعل التفاعل بين أوجه عدم المساواة بعض فئات النساء أكثر عرضة لخطر الإهمال، ويحول دون تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين على اختلاف مستوياتها وتنوع سياقاتها، ما يعزز فعالية الجهود الإنمائية، ويحوّل تركيزها إلى الحد من اقصاء النساء وضمان توسيع نطاق أثر تدابير المساواة بين الجنسين[88].

ووضعت عدة بلدان عربية سياسات أو أطلقت مبادرات تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً من النساء، ولكن هذه السياسات أو المبادرات نادراً ما تكون مصممة للاستجابة لأوجه عدم المساواة المتقاطعة.

الجدول 5-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

 يتعذر في الغالب على **النساء في المناطق الريفية الأكثر حرماناً** الوصول إلى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية الجيدة. ونسبة اللواتي يعملن في الزراعة منهن كبيرة مقارنة بالرجال. ولا تتاح لهؤلاء النساء إلا فرص محدودة لتملك الأراضي والأصول الزراعية الأخرى، ويفتقرن إلى مصادر ثابتة للدخل، إذ تعمل الكثيرات منهن في شركات عائلية أو بأجر يومي في المزارع الكبيرة[أ]. وتمثل القدرة المحدودة على تملك الأراضي أحد أكبر التحديات التي تواجه المرأة، لا سيما في المناطق التي يعتمد فيها معظم النشاط الاقتصادي على ذلك[ب].	في عام 2019، اعتمد **المغرب** القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية (التي تعتاش من استثمار الأراضي المشتركة) وتدبير ممتلكاتها، الذي يساوي المرأة بالرجل في حق الوصول إلى هذا النوع من الأراضي[ج]. ويعد هذا القانون ثمرة ضغوط الحركات النسائية الشعبية التي عمّقت النقاش الوطني بشأن هذه القضية وغيرت ديناميات السلطة المجتمعية ذات الصلة[د].
 لا تتاح **للنساء والفتيات ذوات الإعاقة** إلا فرص محدودة للوصول إلى التعليم بمختلف أشكاله، بما في ذلك برامج التدريب الفني والمهني، وكذلك للوصول إلى فرص العمل والرعاية الصحية. ويؤثر ذلك سلباً على الآفاق المستقبلية لحياتهن. وغالباً ما يتم تجاهل احتياجاتهن الإنجابية، ولا يتم توفير وتغطية الخدمات الصحية المتخصصة، بما فيها العلاج التأهيلي وتوفير الأجهزة المساعدة، بشكل مستمر. وتتباين التحديات داخل البلدان والمجتمعات العربية في هذا الخصوص. وفي حالات الطوارئ، يزداد تعرض المراهقات من ذوات الإعاقة لمخاطر الاعتداء والاستغلال الجنسيين[هـ].	في **الأردن**، ينص القانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه يتعين على وزارة الصحة والمؤسسة العامة للغذاء والدواء والجهات المعنية الأخرى أن تضمن إمكانية الوصول إلى البيئة المحيطة وإلى المحتوى للتأكد من استفادة النساء ذوات الإعاقة من برامج وخدمات الصحة الإنجابية بشكل تام. كذلك يفرض القانون، من جملة أمور أخرى، اتّباع نظام الحصص (الكوتا) الذي يُلزم كل مؤسسة أن تخصص، بما يتناسب مع حجمها، نسبة مئوية محددة من الوظائف الشاغرة فيها للأشخاص ذوي الإعاقة. وتشدد المادة 4(و) من القانون المذكور على المساواة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال من ذوي الإعاقة[و].
 لا تغطّي قوانين العمل في الغالب **النساء في الاقتصاد غير النظامي**. وهؤلاء النساء يعملن عادةً في ظروف سيئة وبأجور منخفضة، ويتعرضن في حالات كثيرة لسوء المعاملة، ولا يستفدن من خطط الحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية والتغطية الصحية والإجازات مدفوعة الأجر. ومن دون هذه المستحقات الاجتماعية، يزداد تعرض النساء لخطر الفقر في سن الشيخوخة[ز].	تمثل النساء 36 في المائة من أصحاب المشاريع البالغة الصغر. وقد أقرّ **المغرب** القانون رقم 114.13 لعام 2015 بشأن نظام المقاول الذاتي لتعزيز إضفاء الطابع النظامي على مشاريع الأعمال بالغة الصغر[ح،ط]. وتشتمل أحكام القانون على تأمين التغطية الاجتماعية والطبية للمقاول الذاتي[ي].
 تعمل **العاملات الوافدات** غالباً في الصناعة أو الزراعة أو كعاملات منزل[ك]، ولا تتضمن قوانين العمل في الغالب أحكاماً لحمايتهن، ما يعيق إفادتهن من خدمات الحماية وغيرها. ولا يدركن حقوقهن، ما يجعلهن عرضة للإتجار بالبشر[ل]. وتواجه عاملات المنازل الوافدات اللواتي يهربن من أصحاب العمل بسبب الانتهاكات التي يتعرضن لها[م] وغيرهن من اللواتي يعملن في القطاع غير النظامي مخاطر الإتجار بالبشر إلى حدٍ كبير.	تنص المادة 3 من قانون العمل في **العراق** على أن عمال المنازل مشمولون بأحكامها، وتوفّر الحماية لهم من خلال حظر التمييز والعمل القسري[ن]. في السياسة المنفتحة التي اتّبعها **المغرب** إزاء الوافدين، ولا سيما التسوية الجماعية لأوضاع أكثر من 50,000 وافد غير نظامي في عام 2017، بمن فيهم جميع الوافدات غير النظاميات، خطوة هامّة نحو حماية حقوق الوافدات والقضاء على الإتجار بالنساء والفتيات[س].

الجدول 5-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

قد تفضي القيود التي تفرضها القوانين على عمل **النساء والفتيات اللاجئات**، وعدم توفر المعلومات أو الدعم اللازمين لمساعدتهن على الانخراط في سوق العمل، إلى العزلة الاجتماعية[ع]. وعندما تدخل هؤلاء النساء إلى سوق العمل، يعملن غالباً في القطاع غير النظامي كأجيرات على أساس يومي[ف]. وتواجه النساء والفتيات اللاجئات والنازحات داخلياً اللواتي لا يحملن أوراقاً ثبوتية بدرجة كبيرة مخاطر التعرض للإتجار بالبشر والاستغلال[ص].

في **مصر**، يجيز قانون العمل للاجئين واللاجئات العمل على الأراضي المصرية. ولحظت خطط الاستجابة التي أطلقتها مصر لدعم اللاجئين[ق] الوضع الخاص للاجئات، من خلال التركيز على جملة قضايا، من أبرزها تحسين سبل العيش المستدامة لهن وتعزيز قدرتهن على الاعتماد على أنفسهن عن طريق تنمية مهاراتهن وتمكينهن من العمل لحسابهن الخاص أو الانخراط في العمل المدفوع الأجر[ر].

أ. OECD, 2020.
ب. OECD, ILO and CAWTAR, 2020.
ج. الاستعراض الوطني الطوعي للمغرب لعام 2020.
د. OECD, ILO and CAWTAR, 2020.
هـ. UNICEF and others, 2021.
و. القانون رقم 20 لسنة 2017 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن.
ز. الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، صفحة "النساء في الاقتصاد غير النظامي"، استُرجع في 5 أبريل/نيسان 2023.
ح. موقع المقاول الذاتي الإلكتروني، استُرجع في 31 تموز/يوليو 2023.
ط. OECD, 2020.
ي. القانون المغربي رقم 114.13 الصادر في 19 شباط/فبراير 2015 بشأن نظام المقاول الذاتي.
ك. ESCWA, 2020.
ل. ESCWA and others, 2019a.
م. UNICEF and others, 2021.
ن. ESCWA and others, 2018 (لمحة عن العراق).
س. OHCHR, 2018.
ع. منظمة العمل الدولية بشأن "المساواة بين الجنسين في البلدان العربية"، استُرجع 5 نيسان/أبريل 2023.
ف. OECD, 2020 .
ص. UNICEF and others, 2021.
ق. OECD, 2020.
ر. UNHCR, 2020.


©Mohammad Bash/stock.adobe.com

قوانين الجنسية وانتهاكات حقوق الإنسان وازدياد قابلية التعرض للمخاطر

في أغلب الأحيان، تعكس قوانين الجنسية في البلدان العربية أعراف التمييز بين الجنسين وتسهم في إدامتها. وقد تعثرت الإصلاحات في هذا المجال على مدى أكثر من عقد من الزمن، لا سيما في ظل حرمان غالبية البلدان العربية لمواطناتهن من حق منح الجنسية لأطفالهن وأزواجهن أو تقييدها لهذا الحق. ويتعارض هذا الحرمان بشدة مع حقوق الإنسان للنساء وأسرهن ومع القوانين الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها البلدان العربية، وتترتب عليه عواقب بعيدة المدى في ما يتعلق بمختلف جوانب الحياة الأسرية.

من دون الجنسية، تتقلص فرص العمل والتعليم المتاحة للأولاد والأزواج الأجانب، وتتضاءل قدرتهم على فتح حسابات مصرفية وحيازة الممتلكات أو الحصول عليها عن طريق الإرث. وبذلك تتفاقم المخاطر التي يتعرضون لها، ويتزايد احتمال توارثهم للفقر جيلاً بعد جيل. وتتعاظم مخاطر انعدام الجنسية. وتعدّ النساء والفتيات عديمات الجنسية أكثر عرضة للإتجار بهن، بينما تتعرض الفتيات عديمات الجنسية لمخاطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

إن تقاطع التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية مع الزواج غير النظامي (العرفي) للأطفال، والذي يمثّل تحدياً إقليمياً متصاعداً في أعقاب موجات النزوح الجماعي، يزيد احتمال عدم امتلاك الأطفال المولودين من زيجات مماثلة للأوراق الثبوتية اللازمة للحصول على الجنسية. وترتفع هذه المخاطر بشكل إضافي أيضاً بالنسبة للأطفال المولودين للعاملات الوافدات من ذوات المهارات المتدنية، اللواتي قد يواجهن تحديات قانونية وعملية بارزة في ما يتعلق بتسجيل ولاداتهن ومنح جنسيتهن لأطفالهن.

ولغاية الآن، تجيز سبع دول عربية فقط للمرأة نقل جنسيتها إلى أطفالها **(تونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر والمغرب واليمن)**. وينص الدستور في **العراق** على مبدأ المساواة في نقل الجنسية، لكن قانون الجنسية العراقي يمنح هذا الحق للمرأة فقط في الحالة التي يكون فيها الطفل مولوداً داخل العراق. وينص الدستور المؤقت في **الصومال** على مبدأ المساواة في منح الجنسية، إلا أنّ قانون الجنسية لم يُعدّل لإعطاء هذا المبدأ مفعولاً قانونياً. كذلك، يضمن الدستور الانتقالي في **السودان** مبدأ المساواة في نقل الجنسية، لكن قانون الجنسية السوداني لم يُعدّل في هذا الخصوص. ويضمن قانون الجنسية في **الجزائر** حق الأم الجزائرية في نقل جنسيتها إلى زوجها الأجنبي على قدم المساواة مع الرجل.

المصدر: ESCWA and others, 2018; ESCWA and others, 2022; UNHCR, 2023; UNICEF and others, 2021; ESCWA and others, 2021.

هاء. مشهد التمويل

إن تخصيص أرصدة كافية محددة الغايات في الميزانيات الوطنية للقضاء على التمييز بين الجنسين وتعزيز المساواة بينهما يؤدي دوراً أساسياً في التقدم نحو تحقيق الهدف 5[89]. غير أن المعلومات المتاحة تشير إلى أن الأرصدة المخصصة غير كافية عموماً في البلدان العربية.

وتذهب معظم المخصصات في الوقت الحاضر إلى تغطية نفقات القضاء على العنف ضد المرأة[90]:

- قدمت هيئات حكومية في ست دول عربية **(تونس والبحرين والعراق وقطر والمغرب والمملكة العربية السعودية)** تعهّدات في ميزانياتها لتطبيق التشريعات القائمة بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، ولكن هذه التعهدات غير ملزمة.
- لا تزال **الإمارات العربية المتحدة** الدولة الوحيدة التي تضمّن في ميزانيتها العامة تعهدات ملزمة للقضاء على العنف ضد المرأة، إذ تخصص أموالاً لتنفيذ الخطط والبرامج ذات الصلة.
- لم تقدم الدول العربية الأخرى تعهدات في ميزانياتها بإنفاذ التشريعات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة.

وقد وضعت **الإمارات العربية المتحدة والعراق** استراتيجية أو خطة عمل وطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية مع تخصيص موارد مالية في الميزانية وموارد بشرية وإدارية كافية لتنفيذها. ووضعت 11 دولة عربية أخرى[91] استراتيجيات أو خطط عمل وطنية ذات صلة، لكن من دون تخصيص أي موارد مالية لتنفيذها[92].

ويسهم **وضع الميزانيات المراعية لقضايا الجنسين** في جعل المساواة بين الجنسين أولوية في السياسات الوطنية، ومراجعة مخصصات الميزانيات العامة والإنفاق والضرائب من خلال منظور يراعي المساواة بين الجنسين، وبالتالي دعم إعادة تخصيص أرصدة الميزانية لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة[93]. ومن العوائق التي تحول دون دخول المرأة إلى سوق العمل، والتي يمكن معالجتها من خلال السياسات المالية، عدم كفاية فرص الحصول على التعليم الجيد (يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 4)، وعدم

كفاية الأحكام المتعلقة بإجازة الأمومة والرعاية الوالدية، وعدم القدرة على التنقل، وعدم منح الجنسين أجراً متساوياً عن الأعمال المتساوية في القيمة[94].

وتتباين مبادرات وضع الميزانيات المراعية لقضايا الجنسين إلى حد بعيد في البلدان العربية، ويغلب عليها عموماً التشتت وعدم الانتظام[95,96]. وتشارك فيها الحكومات بدرجة أكبر من الجهات الفاعلة الأخرى[97]، وتركز في الغالب على تعزيز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وتحسين مشاركة المرأة في القوى العاملة. ولتمكين المرأة، يمكن استخدام السياسات المالية بفعالية أكبر، بما في ذلك التصدي للنُظُم الضريبية التي تميّز بين الجنسين. ومن العوائق التي تعترض اعتماد الميزانيات المراعية لقضايا الجنسين انعدام الشفافية في عمليات إعداد الميزانية، والعجز في الميزانية، وضيق الحيز المالي، ونقص البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والقدرات الإحصائية[98]. وحتى الآن، لم يطوّر أي بلد عربي إطاراً شاملاً لوضع الميزانيات المراعية لقضايا الجنسين، لكن غالبية البلدان شرعت في تطبيق بعض الأدوات التي تتيح وضع هذه الميزانيات، كما هو مبيّن في الجدول 5-2 [99].

الجدول 5-2
اعتماد أدوات الميزانية المراعية لقضايا الجنسين في مجموعة من البلدان العربية

أدوات الميزانية المراعية لقضايا الجنسين	تونس	الجزائر	العراق	دولة فلسطين	لبنان	مصر	المغرب
إطار الميزانية المراعية لقضايا الجنسين[أ]	x		x				
الأحكام المتعلقة بقضايا الجنسين في المالية العامة وقوانين الميزانية						x	
بيان الميزانية المراعية لقضايا الجنسين	x		x				x
تقييمات أثر قضايا الجنسين		x					
تضمين تعميمات الميزانية والبيانات ذات الصلة تعليمات تتعلق بالميزانية المراعية لقضايا الجنسين							
مؤشرات الأداء المتعلقة بأهداف المساواة بين الجنسين				x			x
البيانات المالية المصنفة حسب الجنس						x	x
تصنيف الميزانية من منظور يراعي المساواة بين الجنسين						x	
التقييمات اللاحقة للأثر الجنساني على نفقات الميزانية			x				
تدقيق حسابات الميزانية يغطي جوانب المساواة بين الجنسين							

المصدر: METAC, 2019, p.5.

ملاحظة: يستند الجدول إلى الإجابات المقدمة على استبيان قُطري أعدته إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي ووُزّع قبل ورشة عمل بشأن وضع الميزانيات المراعية لقضايا الجنسين عُقدت من 12 إلى 14 شباط/فبراير 2019 في عمّان، الأردن.

أ. "قد تكون إجابات العراق وتونس [...] مبالغاً فيها [...] وذلك على الأرجح بسبب التفسيرات المتباينة لإطار الميزانية المراعية لقضايا الجنسين بين البلدان العربية".

إن النُّهُج التي يعتمدها كل بلد بشأن كيفية إدارة الإنفاق العام هي المكان الأنسب لتعزيز استخدام الميزانيات المراعية لقضايا الجنسين. وينبغي تطوير هذه النُّهُج على أساس رؤية طويلة الأجل تراعي القيود المحلية في كل بلد، كما ينبغي إتاحة فرص لبناء القدرات لجميع الوزارات المختصة التي تُعنى بتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية وتعميم منظور المساواة بين الجنسين في هذه السياسات والبرامج[100].

وضع الميزانيات المراعية لقضايا الجنسين في المغرب

بدأ العمل على إعداد الميزانية المراعية لقضايا الجنسين في المغرب في عام 2002 وشهد تقدّماً تدريجياً منذ ذلك الحين. وفي عام 2006، أصدرت وزارة المالية والخوصصة (المعروفة الآن بوزارة الاقتصاد والمالية) تقريرها الأول عن النوع الاجتماعي الذي يتضمن تقييمات لأربع وزارات ومعلومات عن الفجوات القائمة بين الجنسين وأهداف الأداء المستقبلية. طُوّر هذا التقرير بمرور الزمن وأضحى يغطي 31 جهة عمومية مسؤولة عن 80 في المائة من الميزانية الوطنية.

وربط المغرب عمله على الميزانية المراعية لقضايا الجنسين باستراتيجيته الخاصة بالتنمية الوطنية. وتشتمل الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" للفترة 2012-2016 على 143 تدبيراً يدعم المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة وسوق العمل. وأُدخلت تعديلات على القوانين ذات الصلة لإزالة أي أحكام ترتبط بالتمييز بين الجنسين وتعزيز المساواة بينهما.

وفي عام 2014، تمت الموافقة على قانون المالية الذي يوجب مراعاة المساواة بين الجنسين في تحديد الأهداف والنتائج والمؤشرات المتعلقة بالأداء في مختلف ميزانيات القطاعات. وينص القانون المذكور على إدراج تقرير النوع الاجتماعي في مشروع قانون المالية الذي يُعدّ سنوياً. وبُذلت الجهود لجمع البيانات المصنفة حسب الجنس من أجل تحسين فهم الاحتياجات الإنمائية للنساء والرجال.

المصدر: IMF, 2016.


©BGStock72/stock.adobe.com

واو. الأبعاد الإقليمية

- **تعزيز التعاون التشريعي على المستوى الإقليمي:** في عام 2014، تأسس ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي يضم برلمانيات من 13 دولة عربية[101]. ومن خلال هذه الشبكة، تتبادل البرلمانيات الخبرات والممارسات الجيدة بشأن القضاء على العنف والتمييز ضد النساء والفتيات، كما يوحّدن جهودهن للدعوة إلى تغييرات في التشريعات.

  ومن خلال التعاون مع البرلمانات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في خمس دول عربية في عام 2017، أُحرز تقدم في ثلاث دول بشأن إزالة الأحكام القانونية التي كانت تتيح للمغتصبين تجنب الملاحقة القضائية بالزواج من ضحاياهم[102]. كذلك، وضع الائتلاف أول إطار عمل إقليمي للقضاء على العنف ضد المرأة. وأقرّت جامعة الدول العربية الإعلان العربي للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في كانون الأول/ديسمبر 2022[103]. وتساعد أُطُر العمل الإقليمية وآليات الرصد المرتبطة بها على إدماج المعايير الدولية في التشريعات الوطنية[104].

  ومن شأن وضع وإقرار خارطة طريق إقليمية لمعالجة أوجه القصور الشائعة في النُّظُم القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أن يساعدا على تسريع القضاء على العنف على أساس الجنس. ويُفترض أن تعزز خارطة الطريق هذه الاتساق في إنفاذ القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى تعميم مراعاة مفهوم المساواة بين الجنسين في جميع القوانين والسياسات والاستراتيجيات للمساعدة في ضمان الاتساق والترابط بين النظرية والتطبيق[105].

- **تعزيز التعاون الإقليمي في جمع البيانات القابلة للمقارنة بشأن العنف ضد المرأة:** تؤدي البيانات دوراً أساسياً في توجيه التشريعات والسياسات والبرامج بغية التصدي بفعالية للعنف ضد المرأة. وفي الوقت الراهن، لا تزال البيانات غير قابلة للمقارنة على المستوى الإقليمي، بسبب النواقص الكبيرة في البيانات بين البلدان العربية[106]. ولا بد من تعزيز التعاون لدعم إنتاج بيانات قابلة للمقارنة من خلال اتباع المنهجيات والمعايير الأخلاقية المتّفق عليها عالمياً، وكذلك مواصلة تطوير نُظُم وأدوات جمع البيانات، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

- **توفير منبر للمشاركة البناءة طويلة الأجل والشراكة مع أبرز المؤسسات الدينية في المنطقة العربية لإحداث تغيير في قوانين الأحوال الشخصية والمساعدة على تنفيذ التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان:** يعدّ ذلك بمثابة مدخل هامّ لإصلاح التشريعات لأنّ قوانين الأحوال الشخصية تستند إلى الدين والتفسيرات الدينية، ولأنّ المصالح والتحالفات قائمة بين الهياكل الدينية المؤسسية والهياكل السياسية. وقد يؤدي ذلك إلى تيسير التفاعل المستمر بين السلطات الدينية وصناع القرار والجهات الفاعلة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، ولا سيما الحركات النسائية الوطنية، وتبني خطاب ديني يقوم على المساواة بين الجنسين ويعطي الأولوية للتفسيرات الدينية المستنيرة. وقد تساعد هذه العملية على دعم التقدم نحو تحقيق المساواة والعدالة للمرأة من خلال معالجة الثغرات التشريعية وضمان الإنفاذ السليم للقوانين والسياسات للقضاء على العنف ضد المرأة وتعزيز تمكينها اقتصادياً.



الحواشي

1. لا يشمل المتوسط الإقليمي للمنطقة العربية جزر القمر وموريتانيا.
2. UNICEF and others, 2021.
3. من البلدان العربية التي تشيع فيها هذه الممارسة جيبوتي ومصر وإقليم كردستان العراق والصومال والسودان واليمن (UNICEF and others, 2021).
4. تعود أرقام الصومال إلى عام 2020، وأرقام جيبوتي إلى عام 2019، وأرقام العراق إلى عام 2018 (مرصد الإسكوا العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، استُرجع في 9 كانون الثاني/يناير 2024).
5. يشمل المتوسط الإقليمي البلدان التي تتوفر عنها بيانات (مرصد الإسكوا العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، استُرجع في 9 كانون الثاني/يناير 2024).
6. قاعدة بيانات ILOSTAT التابعة لمنظمة العمل الدولية (استُرجعت في 9 كانون الثاني/يناير 2024).
7. ESCWA, 2022.
8. ESCWA and others, 2019a.
9. UNICEF and others, 2021.
10. United Nations, 2017.
11. ESCWA and others, 2019a.
12. المرجع نفسه.
13. قاعدة البيانات العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن العنف ضد المرأة، الملف الوطني للجزائر، استُرجع في 17 كانون الثاني/يناير 2023.
14. ESCWA and others, 2019a.
15. القانون رقم 204 الذي عدل القانون رقم 2014/293 الصادر بتاريخ 5/7 2014 المتعلق بحماية المرأة وأفراد الأسرة الآخرين من العنف الأسري، الصادر بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 1 تاريخ 07/01/2021.
16. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن الإمارات العربية المتحدة).
17. ESCWA and others, 2019a.
18. من الدول التي سنّت تشريعات مماثلة البحرين وتونس والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية.
19. ESCWA and others, 2022.
20. بوابة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، "معلومات مفصلة"، استُرجعت في 10 أيار/مايو 2023. ولا يشتمل هذا القسم من البوابة على أي معلومات عن الجزائر أو جزر القمر أو جيبوتي أو ليبيا أو موريتانيا.
21. نظام معلومات NORMLEX بشأن معايير العمل الدولية – مراقبة (CEACR) المعتمد في عام 2012، الذي نشر على هامش الدورة 102 من مؤتمر العمل الدولي (2013).
22. ESCWA and others, 2018 (التقارير القطرية عن جيبوتي وليبيا) ;ESCWA and others, 2022.
23. الاستعراض الوطني الطوعي للجزائر لعام 2019.
24. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مشروع المرأة والشركات والقانون، "الإصلاحات"، استُرجع في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022.
25. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن لبنان).
26. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن المغرب).
27. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن المملكة العربية السعودية).
28. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن الأردن).
29. ESCWA and others, 2018 (التقرير القطري عن ليبيا).
30. UN Women, n.d.
31. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن المغرب).
32. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مشروع المرأة والشركات والقانون، "الإصلاحات"، استُرجع في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022.
33. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن لبنان).
34. بوابة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، "معلومات مفصلة"، استُرجعت في 13 حزيران/يونيو 2023.
35. المرجع نفسه.
36. ESCWA and others, 2019a.
37. تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة على أن "الاعتداء الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، [يعدّ] جريمة ضد الحق في الأمن الشخصي والسلامة البدنية والجنسية والنفسية". يمكن الاطلاع على التوصية العامة رقم 35 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف ضد المرأة، التي تشكّل تحديثاً للتوصية العامة رقم 19 (2017)، CEDAW/C/GC/35، الصفحة 12.
38. ESCWA and others, 2018 (التقارير القطرية عن الجزائر وليبيا) ;ESCWA and others, 2022.
39. ESCWA and others, 2018 (التقرير القطري عن جيبوتي).
40. ESCWA and IOM, 2017.
41. قاعدة البيانات العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن العنف ضد المرأة، الملف الوطني للأردن، استُرجعت في 17 كانون الثاني/يناير 2023.
42. ESCWA and IOM, 2017.
43. الدول الأخرى التي سنّت قوانين شاملة لمكافحة الإتجار بالبشر تنص على تدابير عقابية وحمائية ووقائية هي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والسودان وعُمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا.
44. ESCWA and IOM, 2017.
45. UNICEF and others, 2021.
46. تؤثر الممارسة الضارة المتمثلة بزواج الأطفال على النساء والفتيات بشكل خاص، مع توسع انتشارها في أوقات الصراع والنزوح.
47. ESCWA and others, 2019a.
48. UNICEF, 2017.

49. الاستعراض الوطني الطوعي الأول للأردن لعام 2017.
50. الاستعراض الوطني الطوعي للبنان لعام 2018.
51. الاستعراض الوطني الطوعي لتونس لعام 2019.
52. UNICEF, 2021.
53. الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان، صفحة "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث".
54. الاستعراض الوطني الطوعي الثالث لمصر لعام 2021; UNFPA, 2018.
55. الاستعراض الوطني الطوعي الثالث لموريتانيا لعام 2019; UNFPA and UNICEF, 2017.
56. UNICEF, 2020.
57. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن عُمان).
58. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن تونس).
59. UN Women, 2015.
60. UN Women, 2017.
61. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مشروع المرأة والشركات والقانون، "الإصلاحات"، استُرجع في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022.
62. تحظر قوانين العمل في 18 دولةً عربيةً على أصحاب العمل فصل النساء على خلفية حملهن أو حصولهن على إجازة الأمومة (ESCWA, 2023b).
63. تضمن التشريعات في خمس دول عربية (هي جيبوتي والصومال والعراق وليبيا والمغرب) حصول المرأة على إجازة الأمومة وفقاً للمعايير الدولية (ESCWA and others, 2018 (التقارير القطرية عن جيبوتي وليبيا)؛ ESCWA and others, 2022.
64. تغطي الحكومات استحقاقات إجازة الأمومة في أربعة بلدان عربية فقط (هي الأردن والجزائر والمغرب وتونس). في مصر، تغطي الحكومة 75 في المائة من استحقاقات إجازة الأمومة لموظفي القطاع الخاص؛ ويغطي صاحب العمل النسبة المتبقية أي 25 في المائة (ESCWA, 2023b).
65. ESCWA, n.d.
66. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مشروع المرأة والشركات والقانون، "الإصلاحات"، استُرجع في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022.
67. الاستعراض الوطني الطوعي الأول للأردن لعام 2017.
68. يساعد ذلك على محاربة الصور النمطية عن دور الرجل والمرأة في توفير رعاية الأطفال وفي العمل المدفوع الأجر (ESCWA and others, 2019a).
69. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مشروع المرأة والشركات والقانون، "الإصلاحات"، استُرجع في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022.
70. ESCWA, n.d.
71. المرجع نفسه.
72. بوابة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، "معلومات مفصلة"، استُرجعت في 13 حزيران/يونيو 2023.
73. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مشروع المرأة والشركات والقانون، "الإصلاحات"، استُرجع في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022.
74. المرجع نفسه.
75. ESCWA and others, 2018 (التقرير القطري عن البحرين).
76. الجريدة الرسمية، القانون رقم قانون رقم (10) لعام 2023 بشأن تعديل قانون العمل.
77. ESCWA and others, 2022 (التقرير القطري عن المملكة العربية السعودية).
78. ينعكس عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية للنساء في التمييز في الأجور على أساس الجنس. ويضرب ذلك جذوره في الأدوار التقليدية التي يسندها المجتمع للنساء والرجال. توجب معايير منظمة العمل الدولية منح أجر متساو عن العمل ذي القيمة المتساوية بصرف النظر عن نوع هذا العمل. ويهدف ذلك إلى ضمان قدر أكبر من المساواة من خلال مراعاة الوظائف التي لا تقدر حق قدرها عبر التاريخ والتي لطالما كانت تُسند إلى النساء في المقام الأول (ESCWA and others, 2019a).
79. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مشروع المرأة والشركات والقانون، "الإصلاحات"، استُرجع في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022.
80. الجزائر (1991)، وجزر القمر (2014)، والجمهورية العربية السورية (2010)، وجيبوتي (2007)، والصومال (1974)، وليبيا (2011)، والمغرب (2005)، والمملكة العربية السعودية (2012).
81. وتتضمن تلك الدول: تونس والسودان وعُمان وقطر والكويت ولبنان ومصر. يمكن الاطلاع على بوابة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، "معلومات مفصلة"، استُرجعت في 13 حزيران/يونيو 2023.
82. ESCWA and others, 2019a.
83. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مشروع المرأة والشركات والقانون، "الإصلاحات"، استُرجع في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022.
84. يعتمد بلدان عربيان آخران تشريعات تحظر التمييز على أساس الجنس في الحصول على الائتمان، وهما جيبوتي (1996) والمغرب (2005).
85. بموجب نظام ولاية الرجل على المرأة، للرجال سلطة اتخاذ القرار نيابة عن النساء الخاضعات لوصايتهم في المسائل المتعلقة بالعمل والسفر، ما يحد من قدرتهن على الحصول على وظيفة.
86. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، مشروع المرأة والشركات والقانون، "الإصلاحات"، استُرجع في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022.
87. المرجع نفسه.
88. ESCWA, 2018.
89. IMF, 2016.
90. بوابة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، "معلومات مفصلة"، استُرجعت في 3 أيار/مايو 2023.
91. هذه البلدان هي الأردن والبحرين وتونس والسودان وعُمان ودولة فلسطين وقطر وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية.
92. بوابة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، "معلومات مفصلة"، استُرجعت في 3 أيار/مايو 2023.
93. يمكن الاطلاع على تعريف الميزانية المراعية لقضايا الجنسين على الموقع الإلكتروني للإسكوا.
94. METAC, 2019.
95. ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022.
96. تتضمن البلدان العربية التي اتخذت خطوات نحو اعتماد الميزانية المراعية لقضايا الجنسين الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والعراق ودولة فلسطين والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن.
97. UN Women, 2016.
98. ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022.

99. METAC, 2019.
100. المرجع نفسه.
101. وتضم هذه الدول الأردن والبحرين وتونس وجيبوتي والسودان والعراق ودولة فلسطين والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية.
102. يمكن الاطلاع على برنامج مؤسسة وستمنستر للديمقراطية "تعزيز حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، استُرجع في 18 آذار/مارس 2024.
103. Westminster Foundation for Democracy, 2022.
104. UN Women and WHO, 2020.
105. EuroMed Rights, 2021.
106. UNICEF and others, 2021.

المراجع

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (n.d.). *Care-related Legal and Policy Frameworks in the Arab States*. Unpublished research.

_____ (2018). Concept Note for the Expert group Meeting on Addressing Intersectionality in the Arab Region. 25-26 July.

_____ (2020). Arab Sustainable Development Report 2020.

_____ (2022). Women Economic Empowerment in the Arab Region: Guidelines to Advance Care Policies.

_____ (2023a). Access to Land, Property and Immovable Assets and Women's Entrepreneurship. E/ESCWA/C.7/2023/7(Part IV).

_____ (2023b). Legislative Reforms for the Economic Empowerment of Women in the Arab Region. E/ESCWA/C.7/2023/7(Part I).

_____ (2023c). Progress Towards the Sustainable Development Goals in the Arab Region.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and International Organization for Migration (IOM) (2017). 2017 Situation Report on International Migration in the Arab Region: Migration in the Arab Region and the 2030 Agenda for Sustainable Development.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2018). Gender Justice and the Law - National Profiles.

_____ (2019a). Gender, Justice and Equality before the Law: Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region.

_____ (2019b). Shelters for Women Survivors of Violence: Availability and Accessibility in the Arab Region.

_____ (2021). Background Paper for Roundtable 2 of the Regional Review Conference of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in the Arab Region. 24-25 February.

_____ (2022). Gender Justice and the Law – National Profiles.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Development Programme (UNDP), and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2022). Social Expenditure and Gender Equality in the Arab Region. Background Paper.

EuroMed Rights (2021). Spaces of Violence and Resistance: Women's Rights in the Digital World – The Scenario in the MENA Region.

Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons (2022). Issue Brief 12 on Addressing Vulnerability to Trafficking in Persons.

International Labour Organization (ILO) (2017). Regional Brief for the Arab States: 2017 Global Estimates of Modern Slavery and Child Labour. Geneva: ILO.

_____ (2020). Brief No. 2: Sexual Harassment in the World of Work. Geneva: ILO.

_____ (2022). Pay Transparency Legislation: Implications for Employers' and Workers' Organizations. Geneva: ILO.

International Monetary Fund (IMF) (2016). Middle East and Central Asia: A Survey of Gender Budgeting Efforts. IMF Working Paper WP/16/151. Washington, DC: IMF.

League of Arab States, United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), and AMAN (2014). Anti-Trafficking Legislation in the Arab World.

Middle East Regional Technical Assistance Center (METAC) (2019). Gender Responsive Budgeting in METAC Countries.

Office of the High Commissioner on Human Rights (OHCHR) (2018). Admission and Stay Based on Human Rights and Humanitarian Grounds: A Mapping of National Practice.

_____ (2023). Rape and State Party Obligations Under CEDAW: Review of Protection against GBV AW by CEDAW Convention, GR 35 and CEDAW Optional Protocol and by the Mandate of the UN SR VAW, Its Causes and Consequences – Main Findings and Recommendations to SP for Implementation.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2020). COVID-19 Crisis in the MENA Region: Impact on Gender Equality and Policy Responses.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), International Labour Organization (ILO), and Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) (2020). Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia.

UN Women (n.d.). Ending Violence Against Women.

_____ (2015). Why Macroeconomic Policy Matters for Gender Equality.

_____ (2016). Gender-Responsive Budgeting in the Arab States: Experiences in Nine Countries.

_____ (2017). Macroeconomic Policy and Women's Economic Empowerment.

_____ (2018). Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development.

_____ (2021). Assessing Macroeconomic Response Policies to COVID-19 in the Arab Region: What Implications for Women's Economic Empowerment?

_____ (2022). Violence Against Women in the Online Space: Insights from Multi-Country Research in the Arab States.

UN Women, and World Health Organization (WHO) (2020). Global and Regional Frameworks to End VAW.

United Nations (2017). UN Study Tackles Violence Against Women in Arab Region Using Economic Model. New York: United Nations.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2017). Child Marriage in the Middle East and North Africa.

_____ (2020). Sudan Enters New Era for Girl Rights with Criminalization of FGM.

_____ (2021). Child Marriage in the Context of COVID-19: Analysis of Trends, Programming and Alternative Approaches in the MENA Region.

United Nations Children's Fund (UNICEF), and others (2021). Situational Analysis of Women and Girls in the MENA and Arab States Region: A Decade Review 2010-2020.

United Nations Development Programme (UNDP) (2021). Assessing the Potential Impact of COVID-19 on Women and Girls in Arab States.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2020). Egypt Response Plan for Refugees and Asylum-Seekers from Sub-Saharan Africa, Iraq and Yemen 2020.

_____ (2023). Background Note on Gender Equality, Nationality Laws and Statelessness 2023.

United Nations Population Fund (UNFPA) (2013). UNFPA Regional Strategy on Prevention and Response to Gender-Based Violence in the Arab Region 2014-2017.

_____ (2018). Brief on the Medicalization of Female Genital Mutilation.

United Nations Population Fund (UNFPA), and American University of Beirut (AUB) (2022). Youth Sexual and Reproductive Health and Reproductive Rights in the Arab Region: An Overview.

United Nations Population Fund (UNFPA), and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2017). 2016 Annual Report of the UNFPA-UNICEF Joint Programme on Female Genital Mutilation/Cutting: Accelerating Change.

United Nations Population Fund (UNFPA), and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2020). Child Marriage and the Law.

Westminster Foundation for Democracy (2022). The Coalition of Women Parliamentarians from Arab Countries Launches First Regional Declaration to Combat Violence Against Women and Girls. 16 December.





6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

الهدف 6

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

ألف. مقدمة

تشكل ندرة المياه تحدّياً هائلاً أمام تحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، بما تخلّفه من تداعيات بعيدة المدى على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتقدم الاقتصادي وسبل العيش وصحة الإنسان. ونظراً لخطورة الوضع، لا يزال التقدم الذي أحرزته المنطقة في الهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية) غير كاف. فالحصول على المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية غير متساو بين البلدان وداخلها على حد سواء. أضف إلى ذلك تراجع كفاءة استعمال المياه، وارتفاع عمليات سحب المياه العذبة إلى مستويات غير قابلة للاستدامة إلى حد كبير. فلا بد من بذل المزيد من الجهود لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما فيه من خلال التعاون في مجال المياه العابرة للحدود. كما يواجه سعي المنطقة لتحقيق الهدف 6 تحديان آخران يتمثلان في تغيّر المناخ والافتقار إلى التمويل الكافي. ومن الجدير بالذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الإدارة المستدامة للمياه قد انخفضت، ما يؤكد الحاجة الملحّة إلى تجديد الالتزام والاستثمار في المبادرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

ارتفعت **نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مياه الشرب المدارة بأمان** من 73 في المائة في عام 2015 إلى 75 في المائة في عام 2022. وارتفعت **نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان** من 53 إلى 60 في المائة خلال الفترة نفسها. لكن معدلات التقدم المتواضعة هذه غير كافية لضمان حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المدارة بأمان بحلول عام 2030. ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان وداخلها، ولا سيما بين المناطق الريفية والحضرية.

انخفضت **كفاءة استعمال المياه**، التي تقاس بنسبة القيمة المضافة إلى حجم استعمال المياه، من 10.65 إلى 9.65 دولار للمتر المكعب من عام 2015 إلى 2020.

زادت **عمليات سحب المياه العذبة** من 101 إلى 120 في المائة من الموارد المتاحة في الفترة من عام 2015 إلى 2020. ويُعتبر الإجهاد المائي أعلى منه في أي منطقة أخرى، وأعلى بستة أضعاف من المتوسط العالمي البالغ 18 في المائة.

ارتفع **متوسط درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، الذي يُقيَّم على مقياس من 0 إلى 100، من 45 في عام 2017 إلى 50 في عام 2020. ولكن بقي ضمن النطاق المتوسط المنخفض، أي أقل بقليل من متوسط الدرجات العالمية البالغ 54.

لم تتعدّ نسبة **الأحواض العابرة للحدود** في المنطقة التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه 30 في المائة في عام 2020.

انخفضت **المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة للمياه والصرف الصحي** بنسبة 34 في المائة من عام 2015 إلى عام 2021.

تواجه المنطقة نقصاً كبيراً في البيانات اللازمة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف 6. ويُعد سد فجوات البيانات أمراً بالغ الأهمية لتوجيه عملية صنع السياسات وتنفيذها ومتابعتها ومراجعتها.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 6 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

المنطقة العربية أكثر مناطق العالم ندرةً في المياه في عام 2020:

- عانت 19 دولة من ندرة المياه، إذ قلَّ نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة سنوياً عن 1,000 متر مكعب.
- عانت 13 دولة من ندرة تامة للمياه، إذ قلَّ نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عن 500 متر مكعب في السنة.
- عاش 90 في المائة من السكان العرب في بلدان تعاني من ندرة المياه.
- افتقر 50.8 مليون شخص إلى خدمات مياه الشرب الأساسية.

المصادر: FAO, 2023; WHO and UNICEF, 2023.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 6

- إضفاء الطابع المحلي على نُهُج السياسات المعنية بضمان الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي من خلال تكييف الخدمات مع احتياجات سكان المناطق النائية واللاجئين والمجتمعات النازحة وسكان الأحياء الفقيرة. ويشمل ذلك تشجيع اعتماد تكنولوجيات منخفضة الكلفة ومستدامة، تتناسب مع الظروف المحلية، مثل تجميع مياه الأمطار واعتماد خيارات الصرف الصحي التي لا تتطلب شبكة واسعة من البنية الأساسية.

- تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال إنشاء أُطُر تنسيق فعالة بين القطاعات تشمل جميع فئات مستخدمي المياه (في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والسياحة وما إلى ذلك) وتعزيز ترتيبات التعاون عبر الحدود.

- بناء شراكات مع الجامعات ومراكز البحوث لتعزيز التحليلات والنُّهُج القائمة على العلم التي تجعل مشاريع المياه قابلة للقياس والرصد وجذّابة لاستثمارات القطاع الخاص الطويلة الأجل.

- الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجذب تمويل القطاع الخاص لتطوير البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ونقل التكنولوجيا في هذا الاطار.

- الاستثمار في برامج بناء القدرات لتصميم مشاريع المياه التي تساهم في دعم العمل المناخي ويمكن أن تجذب المنح والتمويل الميسَّر، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات.

- اعتماد وتوطين تكنولوجيا تحلية المياه عندما لا تتوفر بدائل أكثر كفاءة، مع إعطاء الأولوية لمصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من الآثار البيئية المحتملة، بما فيها تصريف المياه المالحة الناتجة من تحلية المياه وتلوث الهواء وانبعاثات غازات الدفيئة.

- تعزيز سياسات كفاءة استخدام المياه، مثل الري الدقيق، ونُظُم زراعة المحاصيل التي تستخدم المياه بكفاءة، وتعزيز قياس المياه، مع اعتماد نَهج مشترك بين القطاعات لفصل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه.

- تنظيم الاستهلاك المفرط للمياه والانتقال من دعم المياه الشامل إلى الدعم الموجّه للمحتاجين.

- تعزيز تغذية طبقات المياه الجوفية المدارة للتخفيف من ندرة المياه وتحسين الأمن المائي. ويمكن أن يستلزم ذلك مثلاً استخدام المياه السطحية الفائضة أو المياه المحلاّة أو مياه الصرف الصحي المعالَجة أو مياه الأمطار المجمّعة.


©eakgrungenerd/stock.adobe.com

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 6

لا يستجيب مشهد السياسات في المنطقة العربية بشكل كاف للتحديات التي تفرضها ندرة المياه وتغيّر المناخ. فالعديد من السياسات عفا عليها الزمن وباتت غير فعالة، أضف إلى ذلك الافتقار إلى التنسيق بين القطاعات والبلدان. فكثيرة هي البلدان التي لا تستثمر كفايةً في البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وإدارتها. وتشمل الأولويات الملحّة لتحسين مشهد السياسات تعميم الإدارة المتكاملة للموارد المائية عن طريق إصلاح الهياكل المؤسسية بهدف تحقيق سياسات وطنية منسّقة ومتماسكة في مجال المياه وتشريعات قابلة للتنفيذ؛ وتنمية القدرات المحلية؛ وتعزيز تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ واعتبار المياه مكوّناً أساسياً من مكوّنات التكيّف مع تغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية.

ويرتبط التقدم المحرز في تحقيق الهدف 6 ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج الزراعي المستدام (الهدف 2)، والحصول على الطاقة (الهدف 7)، والتكيّف مع تغيّر المناخ (الهدف 13)، والسلام والأمن والنزوح (الهدف 16). لذا لا بد من أن تشمل السياسات المتناسقة لتحقيق الهدف 6 الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية وأن تبحث عن حلول متكاملة لمواءمة الأولويات عبر أهداف التنمية المستدامة كافة.

تختلف نُهُج السياسات الرامية إلى تحقيق الهدف 6 باختلاف البلدان العربية، ما يعكس الفرادة التي تتسم بها السياقات الوطنية والموارد المتاحة في كل من هذه البلدان. ومع ذلك، تظهر عدة اتجاهات مشتركة عبر البلدان، بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو مستوى الدخل فيها.

◆ **اعترفت معظم الدول العربية بالحصول على المياه والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والعالمي، ولكن لم يعترف سوى بعض منها صراحةً بهذا الحق ضمن الأُطُر القانونية الموضوعة.** فحتى نيسان/أبريل 2023، صدّقت 18 دولة[1] على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يشمل توفير مياه الشرب الآمنة ونُظُم الصرف الصحي المناسبة بين التدابير التي يجب على الدول اتخاذها لضمان الحق في مستوى معيشي لائق وبيئة صحية. وصوتت 20 دولة عربية[2] لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 64/292 بشأن حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي في عام 2010. ومع ذلك، أربعة بلدان فقط – **تونس، والصومال، ومصر والمغرب** – اعترفت صراحةً بالحق في الحصول على المياه أو الصرف الصحي أو كليهما في دساتيرها. وقد اعترفت خمس دول أخرى على الأقل – **الجزائر، وجزر القمر، ولبنان، وموريتانيا، ودولة فلسطين** – صراحةً بهذه الحقوق في مواضع أخرى من تشريعاتها.

لا يكفي الاعتراف القانوني للتمتع الفعلي بالحق في الحصول على المياه والصرف الصحي. بل لا بد وضع الأنظمة وتأمين التمويل واتخاذ إجراءات ملموسة.

كما أن مجرد الاتصال بشبكة المياه لا يكفي لإعمال الحق في الحصول على المياه. بل يجب أن تكون إمدادات المياه آمنة وميسورة الكلفة ومنتظمة بما يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية، كالشرب والنظافة الشخصية وإعداد الطعام.

◆ **أُدمج الحصول على مياه الشرب الآمنة في سياسات معظم البلدان العربية. ومع ذلك، لا تزال التدابير المصمَّمة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للفئة السكانية المعرضة للمخاطر أقل شيوعاً.** فقد تبيّن من الدراسة الاستقصائية التي شملت 19 بلداً[3]، أن هذه البلدان كلها اعتمدت سياسات أو خططاً لضمان الحصول على مياه الشرب المُدارة بأمان، على الرغم من أن بعضها قد عفا عليه الزمن وبات يحتاج إلى تحديث لمراعاة ندرة المياه ومخاطر تغيّر المناخ. وقد وضعت غالبية البلدان (18 من أصل 20)[4] معايير وطنية لجودة مياه الشرب، تستخدمها مرافق المياه والوكالات الحكومية وسائر الجهات المعنية لمراقبة نوعية مياه الشرب وإدارتها. وقد أدمجت عدة بلدان (12 من أصل 18)[5] خططاً لسلامة المياه أو ما يماثلها من نُهُج لإدارة المخاطر في سياساتها أو أنظمتها. فالاستراتيجية الوطنية المحدثة لقطاع المياه في **لبنان** (2020) مثلاً تتضمّن دليلاً لخطة سلامة المياه، كما أن لهيئة الكهرباء والماء في **البحرين** خطة طوارئ وكوارث.

كثيراً ما تتجاهل السياسات والمعايير قدرة المختبرات المحلية على إجراء اختبارات على نوعية المياه وتحليل النتائج، فلا يولى اهتمام كاف لتعزيز القدرات التقنية المحلية وتيسير الوصول إلى المعدات والتكنولوجيات الأساسية.



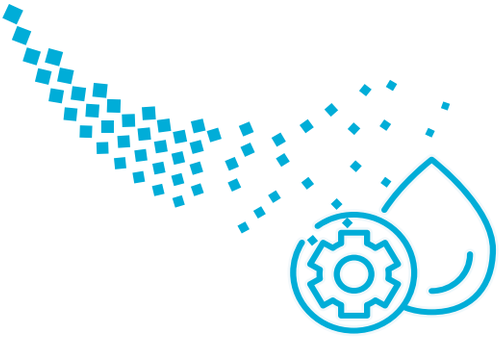
وعلى الرغم من العديد من السياسات والخطط والمعايير، تبيّن أن 113 مليون شخص – أو ربع سكان المنطقة، ومعظمهم مقيم في أقل البلدان نمواً أو البلدان

المتأثرة بالصراعات – كانوا يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب المدارة بأمان في عام 2022. ويتأتى التقدم المحدود منذ عام 2015 عن عوامل مختلفة، بما فيها قضايا الحوكمة، ومحدودية القدرات والتكنولوجيا والتمويل، والاحتلال، والصراع، وعدم كفاية الاهتمام بالفئات المعرضة للمخاطر، لا سيما في المناطق الريفية. وفي حين أبلغت بلدان عديدة عن وجود سياسات تتضمن تدابير لتعزيز توفير خدمات المياه المدارة بأمان للفئات السكانية المعرضة للمخاطر (القسم دال)، تنطبق هذه الأدوات عادة على نطاق واسع على المواطنين جميعهم ولا تعالج بما فيه الكفاية التحديات الفريدة التي يواجهها سكان المناطق الريفية والنائية، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، واللاجئون أو المشردون داخلياً، وسواهم. وتشمل الاستثناءات استراتيجية **العراق** للتخفيف من وطأة الفقر، والخطة الوطنية **الأردنية** للصمود (2014-2016)، وخطة الاستجابة **الأردنية** للأزمة السورية (2016-2018)، والاستراتيجية الوطنية **المغربية** لتنمية المناطق الريفية والجبلية.

- يهدف الإطار الاستراتيجي لسلامة مياه الشرب في **السودان** (2017) إلى ضمان حصول الجميع على مياه شرب آمنة بشكل دائم، ما يساعد على دعم حق الإنسان في المياه ومجموعة من حقوق الإنسان الأخرى. وللإطار أربعة أهداف استراتيجية: حماية مصادر المياه من التلوث وضمان إدارتها على نحو مستدام؛ وتصميم وبناء نُظُم لتوفير المياه قادرة على الصمود إزاء تغيّر المناخ والتحديات الأخرى؛ وتعزيز عمليات الإدارة لضمان تشغيل نُظُم توفير المياه وصيانتها بشكل صحيح؛ وتعزيز نُظُم الرصد والمراقبة بحيث تكون مياه الشرب آمنة باستمرار. وقد وُضع هذا الإطار من خلال عملية تشاورية شاركت فيها الحكومة والجهات المعنية والشركاء في التنمية، وهو يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.
- تحدد المواصفة القياسية **الأردنية** رقم 286 (2015)، الصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، متطلبات جودة مياه الشرب. وهي تغطي مجموعة واسعة من المعايير، بما فيها الميكروبيولوجية والفيزيائية والكيميائية، وتحدد طرق أخذ العينات والاختبار لضمان الامتثال. وتتماشى المواصفة القياسية مع المعايير الدولية، مثل الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن مياه الشرب، وتستخدمها مرافق المياه والوكالات الحكومية وسائر الجهات المعنية لمراقبة وإدارة جودة مياه الشرب. والجدير بالذكر أن هذه المواصفة تفرض على مرافق المياه تزويد المستهلكين بمعلومات حول جودة المياه التي يشربونها.


©Chatchawal/stock.adobe.com

◆ **اعتمدت معظم البلدان سياسات بشأن خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، ولكنها لم تأتِ بما يكفي لضمان المساواة في الحصول عليها في المناطق الريفية والحضرية.** وقد أظهرت الدراسة الاستقصائية التي شملت 16 بلداً[6]، أن لكل هذه البلدان سياسات وطنية تغطي المرافق الصحية الحضرية والريفية على حد سواء. وفي حين أن للغالبية[7] (15 من أصل 17) معايير لمعالجة مياه الصرف الصحي، يعتمد عدد أقل من البلدان[8] (11 من أصل 16) معايير لإدارة حمأة المجاري. ولم يعتمد سوى 3 من أصل 15 بلداً – **تونس، وعُمان، ومصر** – خططاً لسلامة الصرف الصحي لتقييم المخاطر المحلية وإدارتها، وهذا عدد أقل بكثير من البلدان الـ 12 التي لديها خطط سلامة لخدمات مياه الشرب.



على غرار مناطق أخرى، حالة الصرف الصحي المدارة بأمان أكثر تردّياً من حالة مياه الشرب. والتحديات المتشابهة كثيرة مع أن السياسات لا تركز على الصرف الصحي بقدر ما تركز على المياه. ففي بعض أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل، تفشل مياه الصرف الصحي المعالَجة في تلبية معايير الجودة الوطنية بسبب الضعف المؤسسي، وندرة الموظفين المهرة، وارتفاع التكاليف، وأوجه القصور في كل من شبكات التجميع ومحطات المعالجة.

- يُعد قانون الصرف الصحي في **تونس** (2012) مثالاً بارزاً على القوانين الشاملة والمتقدمة. فهو يغطي تخطيط وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة نُظُم الصرف الصحي، إلى جانب تمويل خدمات الصرف ورصد وإنفاذ الأنظمة الخاصة بها. كما يحدد أدوار مختلف الجهات المعنية ومسؤولياتها. ومنذ اعتماده، خطت **تونس** خطوات كبيرة على طريق الوصول إلى خدمات الصرف الصحي، إذ ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على هذه الخدمات المدارة بأمان من 69.5 في المائة في عام 2012 إلى 81 في المائة في عام 2022. وقد ضاق حيّز الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ما أدى إلى سد فجوة الوصول إلى الخدمات من 43.5 نقطة مئوية في عام 2012 إلى 26 نقطة مئوية في عام 2022.

- **اعتمدت معظم البلدان سياسات لضمان يُسر كلفة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وبالتوازي، ولمعالجة الاستهلاك المفرط وتعزيز الاستدامة المالية للمرافق، تواصل بعض البلدان إجراء إصلاحات لإعادة هيكلة التعريفات وتحسين استرداد التكاليف.** وخلافاً للحكمة التقليدية، غالبية الأشخاص المتصلين بشبكات الأنابيب في المنطقة يدفعون فواتير مقابل الخدمات. واعتباراً من منتصف عام 2015، طبّق ما لا يقل عن 15 بلد[9] معدلات التعرفة حسب كمية استهلاك مياه الشرب. بينما طبق بلدان – **لبنان والسودان** – تعريفات ثابتة. أما في ما يتعلق بالصرف الصحي، اعتمد 13 بلداً[10] معدلات تعرفة حسب الاستهلاك، و3 بلدان **(السودان، ودولة فلسطين، ولبنان)** تعريفات ثابتة، وقدّم بلدان **(قطر والمملكة العربية السعودية)** خدمات مجانية. ولكن بعد ذلك، أدخلت المملكة العربية السعودية تعرفة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وبدأت قطر بفرض رسوم على المقيمين من غير المواطنين وعلى المؤسسات غير القطرية.

واعتمدت غالبية البلدان العربية[11] (16 من أصل 17) سياسات لضمان يُسر كلفة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ففي **تونس**، مثلاً، صُمّم هيكل تعرفة مياه الشرب حول شرائح تصاعدية في التكاليف، ما يوفر تعرفة أقل للاستهلاك المتدني عن الحد الأدنى الضروري للإنسان. وتدعم معظم البلدان خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ولا تغطي التعريفات عادة تكاليف العمليات والصيانة الأساسية. ومن بين 15 بلداً[12]، أفادت 5 بلدان فقط – **تونس، وجزر القمر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن** – بأنها تسترد أكثر من 50 في المائة من التكاليف المرتبطة بتوفير مياه الشرب في المناطق الحضرية، مع انخفاض مستويات استرداد التكاليف في المناطق الريفية ولخدمات الصرف الصحي. وفي السنوات الأخيرة، عدّلت بعض البلدان آليات التسعير لخلق حوافز اقتصادية لترشيد استهلاك المياه. فعلى سبيل المثال، خفضت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي الدعم وقامت تدريجياً بمواءمة تعريفات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مع مبدأ استرداد التكاليف.

- في عام 2015، طبّقت **المملكة العربية السعودية** هيكلاً منقحاً لتعرفة المياه، وهي خطوة أولى نحو إلغاء الدعم تدريجياً وتحقيق هدف رؤية السعودية 2030 المتمثل في تحقيق استرداد التكاليف الكاملة. وبموجب هيكل التعرفة الجديد، ظل سعر الاستهلاك الشهري الذي يقل عن 15 متر مكعب بدون تغيير في حين زادت التعريفات لكميات الاستهلاك الأكبر زيادة ملحوظة. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الخمسين متر مكعب من المياه 16 ضعفاً، من 1.35 دولار إلى 21.79 دولار، بينما ارتفع سعر المائة متر مكعب 29 ضعفاً، من 3.35 دولار إلى 96.46 دولار. كما أدخل إصلاح التعرفة رسوم مياه الصرف الصحي والعدادات لأول مرة، مما أدى إلى زيادة إضافية في الفاتورة الشهرية المجمّعة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتهدف التعرفة الجديدة إلى رفع استرداد


©Davizro Photography/stock.adobe.com

يعوق انخفاض أسعار المياه الكفاءة في الاستخدام، ويشجع الاستهلاك المفرط، ويهدد الاستدامة المالية لمرافق المياه، ويضغط على ميزانيات الدولة. ولمواجهة هذه التحديات، لا بد للبلدان من تنظيم استهلاك المياه من خلال الإدارة السليمة للجانب المتعلق بالطلب، وتعزيز الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الذكي الذي يستهدف الأسر المنخفضة الدخل.

وغالباً ما يؤدي الدعم الشامل إلى فوائد غير متناسبة تقدَّم للأسر الأكثر ثراء بسبب ارتفاع استهلاكها لخدمات المياه والصرف الصحي. ومن شأن تخفيض هذا الدعم أن يحقق وفورات كبيرة في ميزانيات الدولة، يمكن إعادة تخصيصها للدعم الموجَّه الذي يستفيد منه السكان المعرضون للحرمان.


©Hanoi Photography/stock.adobe.com

التكاليف إلى 30 في المائة من الكلفة الحدّية المقدرة للمياه، ارتفاعاً من مستوى ما قبل الإصلاح المقدر بنسبة 7 في المائة. ونظراً لرد الفعل الشعبي العنيف ضد النظام الجديد، قررت الحكومة تعليق المزيد من الزيادات في التعريفات اللازمة لاسترداد التكاليف بنسبة 100 في المائة.



- **لا تزال موارد المياه العذبة تشكل عنصراً رئيسياً في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن المائي، حيث تركز السياسات على تطوير الإمدادات وإدارتها وحماية الموارد.** ويولي عدد متزايد من البلدان الأولوية لحفظ الموارد وصيانتها. فقد قننت مثلاً دساتير **الجزائر** (2016) **وتونس** (2022) حماية الموارد المائية للأجيال القادمة. وقد وضعت عدة بلدان، منها **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، والكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن**، أنظمة للحد من عمليات الاستخراج، مثل تحديد الحصص والتسعير حسب الاستهلاك وتراخيص الحفر ومناطق الحماية. فقد أوقفت **البحرين** على سبيل المثال سحب المياه الجوفية في عام 2016، مصنّفةً إياها كاحتياطي للطوارئ. وقد تبنت بعض البلدان تكنولوجيات متقدمة، مثل الاستشعار عن بعد، من أجل تعزيز رصد المياه وإدارتها. ويستخدم **الأردن**، على سبيل المثال، الاستشعار عن بعد لتتبع تطوّر الآبار وتقدير استخدام المياه والكشف عن السحب غير القانوني، في حين تستخدم **البحرين** إنترنت الأشياء لأتمتة نُظُم الري. وقد اتخذت بعض البلدان خطوات نحو اللامركزية والحكم المحلي، كما هو الحال بالنسبة لعقود طبقات المياه الجوفية في **المغرب**، ومجموعات التنمية الزراعية المحلية في **تونس**، وشركات المياه المحلية والمرافق المستقلة في **اليمن**.

- **لموارد المياه غير التقليدية، وخاصة المياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة، دور محوري في السياسات والخطط المتعلقة بالمياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي وباتت تكتسب أهمية في بلدان أخرى.** فقد أصبح عدد متزايد من البلدان يدرج تحلية المياه في استراتيجياته المتعلقة بالمياه. ومنذ عام 1970، ركزت بلدان مجلس التعاون الخليجي بشدة على المشاريع الواسعة النطاق والتقنيات المتقدمة والأُطُر التنظيمية لضمان جودة المياه وسلامتها. وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت أيضاً بعض البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً أُطُراً لسياسة تحلية المياه، وإن كان ذلك عادة على نطاق ومستوى مختلفَين من الاستثمار مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي. فاعتباراً من عام 2020، وُضِع ما مجموعه 133 محطة لتحلية المياه قيد التشغيل أو كان قيد الإنشاء في **الأردن، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، ومصر، والمغرب**[13].

شهدت المنطقة طفرة كبيرة في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. وازداد عدد المشاريع ذات الصلة أربعة أضعاف من 97 مشروعاً في عام 2000 إلى 409 مشاريع في عام 2020[14]. واعتمدت غالبية البلدان[15] (14 من أصل 18) سياسات أو خططاً تستهدف الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة. كما اعتمدت معظم البلدان[16] (15 من أصل 20) معايير للاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة. وقد وضعت سبعة بلدان على الأقل – **الأردن، وتونس، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية** – بالإضافة إلى إمارتي أبو ظبي ودبي (**الإمارات العربية المتحدة**) حدوداً ميكروبية صارمة للمياه المستصلحة المستخدمة في ري المحاصيل الغذائية، متجاوزة بذلك المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية لعام 1989. وقد حظرت بعض البلدان، بما فيها **الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والكويت، ومصر**، استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لري بعض أنواع الخضروات.

قد تؤدي السياسات التي تعزز حلول الطاقة الخضراء إلى تفاقم إجهاد المياه الجوفية بشكل غير متعمَّد. ويمكن لتنظيم ومراقبة تقنيات الضخ واستخدام الطاقة الشمسية في الري أن تساعد في تجنب الإفراط في استخراج المياه الجوفية. ويعد الإنفاذ الصارم لهذه الأنظمة أمراً بالغ الأهمية، إلى جانب التدابير الرامية إلى منع حفر الآبار غير القانونية.

تعد إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية المدارة نَهجاً واعداً للتخفيف من ندرة المياه وتحسين الأمن المائي. ويمكن تحقيق ذلك باستخدام المياه السطحية الفائضة أو المياه المحلاة أو مياه الصرف الصحي المعالجة أو مياه الأمطار المجمّعة.

تستلزم تحلية المياه مقتضيات هائلة متعلقة بالطاقة وقد ترتبط بآثار بيئية ضارة. وينبغي أن تعطي السياسات الأولوية لكفاءة الطاقة وأن تخفف من تصريف المياه المالحة وتلوث الهواء وانبعاثات غازات الدفيئة الناتجة من تحلية المياه.

يجب أن تقترن تحلية المياه بجهود لتوطين التكنولوجيا والتخفيف من الآثار البيئية الخارجية. كما يكتسي التحقّق من جدوى هذه التقنيات أهمية بالغة، إلى جانب تأمين عوامل التمكين اللازمة لتشغيلها.

قد تؤدي معالجة مياه الصرف الصحي بشكل غير سليم إلى تلويث مصادر المياه والتربة وإلى تعريض العمال والمستهلكين على السواء لمخاطر صحية. ولا بد للسياسات من مواجهة هذه المخاطر وإيلاء الأولوية لتحسين نوعية المياه.

هذا ويُعتبر تجميع مياه الأمطار تقنية تكيّف واعدة في سياسات وخطط العديد من البلدان، بما فيها **الأردن، والبحرين، وتونس، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.**

ويقتضي تعظيم إمكانيات الموارد المائية غير التقليدية وضع سياسات بشكل عاجل لتوطين التقنيات وإنتاج المواد اللازمة، مثل أغشية تحلية المياه. وفي بعض البلدان، تبرز الحاجة أيضاً إلى سياسات لتعزيز القدرات المحلية لبناء وتشغيل نُظُم تحلية ومعالجة مياه الصرف الصحي وتجميع مياه الأمطار. وينبغي أن تشمل هذه العملية خلق فرص عمل، وخاصة للشباب، والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة. وينبغي أن تراعي خيارات السياسات الظروف المناخية، بما فيها المناخ الحار والجاف السائد في المنطقة، لا سيما عند تقييم خيارات المعالجة الهوائية واللاهوائية لمياه الصرف الصحي. ولا بد من بذل جهود متضافرة لزيادة الوعي بين المزارعين وعامة الناس بشأن سلامة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، ومواجهة الاعتراضات المتعلقة بالمعايير الثقافية وانعدام الثقة التي حالت دون استخدام المياه المعالجة.

لمزيد من المعلومات حول سياسات الطاقة المتجددة، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 7.

- تسعى سياسة إحلال المياه وإعادة الاستخدام في **الأردن** (2016) إلى توجيه قطاع المياه نحو مزيد من الكفاءة من خلال تعزيز استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي تحرير المياه العذبة للاستخدامات البلدية. وتدعو هذه السياسة إلى توسيع نطاق جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وتحديث معايير الجودة، وتعزيز نُظُم المعالجة اللامركزية للمواقع الأصغر، وتوجيه برامج التوعية والتثقيف للمزارعين.
- تدعو استراتيجية **الإمارات العربية المتحدة** لحفظ المياه (2010) إلى الإدارة الفعالة والاستخدام الأفضل للمياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة، بما فيه من خلال تطبيق مبادئ التحسين الاقتصادي لتصميم محطات تحلية المياه المنوي إنشاؤها، ومواصلة تطوير تخزين طبقات المياه الجوفية واستردادها باستخدام فائض المياه المحلاة، وتنسيق التدابير لزيادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، وإجراء حملات توعية للتغلب على المخاوف العامة. بالإضافة إلى ذلك، تدعو استراتيجية الأمن المائي 2036 للإمارات العربية المتحدة (2017) إلى التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بنسبة 95 في المائة بحلول عام 2050.

◆ **تعمد سياسات وخطط المياه في جميع أنحاء المنطقة، أكثر فأكثر، إلى تضمين تدابير كفاءة استخدام المياه وحفظها، مع تركيزها بشكل ملحوظ على القطاع الزراعي.** فقد تبنت معظم البلدان سياسات لتعزيز كفاءة استخدام المياه في هذا القطاع، اعترافاً منها بالدور المهم للزراعة المسؤولة عمّا يتعدى 80 في المائة من عمليات سحب المياه العذبة في المنطقة[17]، واسترشاداً بمنظور الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية. وتشمل هذه السياسات تشجيع الري الدقيق (الذي يطبَّق في معظم البلدان)[18]، واعتماد نُظُم الزراعة ذات الكفاءة في استخدام المياه (السائدة في العديد من البلدان)[19] وتعزيز قياس المياه (كما هو واضح في بعض البلدان)[20]. كما سعت بعض البلدان إلى الحد من حجم المياه المستخدمة في


©HelgaQ/stock.adobe.com

لا تكفي سياسات كفاءة استخدام المياه وحدها للحد من استخدام المياه في الزراعة. فقد يستخدم المزارعون المياه الموفرة لري أراضٍ إضافية أو تمديد دورات المحاصيل. ولا بُدّ من وضع نَهج شامل لعدة قطاعات لفصل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه مع دمج الإنتاجية المحسَّنة في رؤية شاملة للمنظومة الغذائية الوطنية.

وغالباً ما يواجه قياس الآبار المستمر أوجه قصور فنية وعبئاً وتخريباً. ولا بد للسياسات من أن تعزز قدرات الإنفاذ وأن تزيد من تأييد الجهات المعنية.

الزراعة. فعلى سبيل المثال، تضع سياسة إعادة توزيع المياه في **الأردن** سقفاً لكميات مياه الري وتعيد توزيع المياه على الاستخدام البلدي والقطاعات الأخرى، في حين يسعى برنامج التحول الوطني في **المملكة العربية السعودية** إلى خفض نسبة المياه المستخدمة في الزراعة مقارنة بمجموع الموارد المائية المتاحة.

وقد قدمت بعض البلدان حوافز مالية لتشجيع المزارعين على اعتماد تدابير تتسم بالكفاءة في استخدام المياه. فعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الوطني **المغربي** لاقتصاد مياه الري الدعم للتحول إلى نُظُم الري المحلية، في حين قدمت إمارة أبو ظبي في **الإمارات العربية المتحدة** دعماً مالياً طويل الأمد للمزارعين الذين يقيّدون إنتاج الأعلاف التي تستهلك المياه بكثافة.

ونفّذت العديد من البلدان سياسات وبرامج لتعزيز حفظ المياه، من حملات التوعية حول الاستخدام المسؤول للمياه (مثل برنامج "ترشيد" في **قطر** وبرنامج "قطرة" في **المملكة العربية السعودية**) إلى العقوبات المفروضة على الاستخدام غير السليم للمياه أو الهدر (كما هو الحال في القانون رقم 20/2015 بشأن ترشيد استهلاك المياه في **قطر**، الذي يحظر استعمال المياه الصالحة للشرب لغسل السيارات أو لتنظيف الباحات) وتجريم سرقة المياه (كما هو الحال في الاستراتيجية الوطنية للمياه في **الأردن**). وتنتشر في بعض البلدان مثل **الأردن**، **والبحرين**، **وجيبوتي** مبادرات للحد من الهدر في شبكات التوزيع، بما فيه من خلال الكشف عن التسريبات وتحسين الضغط واستبدال الأنابيب.

لمزيد من المعلومات حول سياسات استخدام المياه في القطاع الزراعي، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 2.

- وخطت **البحرين** خطوات كبيرة في خفض مستوى الإجهاد المائي من 249 في المائة من موارد المياه العذبة المتجددة في عام 2000 إلى 134 في المائة في عام 2020. ويمكن أن يُعزى هذا التحسن إلى عدة عوامل رئيسية، بما فيها زيادة استخدام المياه المحلاة وموارد مياه الصرف الصحي المعالجة، واعتماد تقنيات ري أكثر كفاءة، واعتماد العدادات الذكية، والتحول نحو قطاعات أقل كثافة في استخدام المياه. وفي حين ظل مستوى الإجهاد المائي في عام 2020 أعلى من المتوسط الإقليمي البالغ 120 في المائة وأعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 18 في المائة، برزت البحرين لتحقيقها أسرع انخفاض في الإجهاد المائي في المنطقة في العقدين الماضيين. وهي واحدة من خمس دول عربية فقط نجحت في خفض مستويات الإجهاد المائي منذ عام 2000.

- **أُحرز بعض التقدم في اعتماد سياسات لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ولا بد من اتخاذ مزيد من التدابير لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات وزيادة الاستثمار.** وقد تحسنت الإدارة المتكاملة للموارد المائية في معظم البلدان العربية بين عامي 2017 و2020. وتبرز **عُمان** بتنفيذها الأكثر من مضاعَف للإدارة المتكاملة للموارد المائية في هذه الفترة، ما يدل على أنه يمكن إحراز تقدم كبير وسريع[21]. ففي معظم البلدان سياسات وقوانين وخطط وطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية لكنّها تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لنقل القدرات والمعارف إلى المستويات المحلية[22]. وقد أنشأت بعض البلدان أُطُراً للتنسيق الشامل بين عدة قطاعات، مثل الوكالة الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في **الجزائر** والمجلس الأعلى للمياه والمناخ في **المغرب**.

ولتحقيق المقصد 6-5 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بحلول عام 2030، تحتاج المنطقة إلى مضاعفة معدل التنفيذ. ويتطلب


©NumediaPhoto/stock.adobe.com

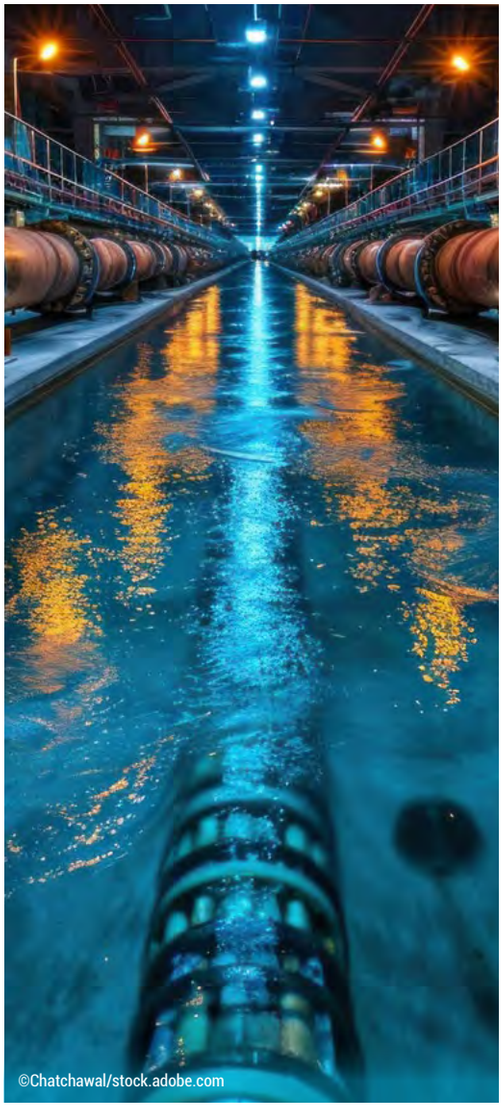
تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة لا يعالج بشكل كافٍ المشاكل المتعلقة بمشاركة الفئات المعرضة للمخاطر، أو الرصد والتقييم، أو ترتيبات التعاون العابرة للحدود.

تعزيز تعبئة الموارد المالية اهتماماً خاصاً نظراً للتقدم المحدود جداً المحرز حتى الآن[23].

- تدعو الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة **العراق** وخطة العمل التنفيذية (2013-2017) إلى التفاوض على اتفاقيات ترعى حقوق المشاطأة، وتبادل المعلومات التشغيلية والهيدروليكية وتنفيذ مشاريع هيدروليكية مشتركة مع البلدان المجاورة.

- **في حين أن جميع البلدان العربية تذكر تغيّر المناخ في سياساتها أو استراتيجياتها المتعلقة بالمياه، إلا أنه لا بد من اتخاذ تدابير تكيّف محدّدة وملموسة بدرجة أكبر.** وقد أوليت الأولوية لتدابير التكيّف في مجال المياه في إطار المساهمات المحددة وطنياً من 20 دولة عربية وفُصّلت بشكل أدق في خطط التكيّف الوطنية التي وضعتها ثلاثة بلدان (**السودان، ودولة فلسطين، والكويت**). بالإضافة إلى ذلك، أدرج 12 من أصل 16 بلداً عربياً[24] التأهب لتغيّر المناخ في ما يخص المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في تخطيطه الوطني، فشملت الخطط مسائل التخفيف من آثار التغيّر المناخي والتكيّف معه وقدرة نُظُم مياه الشرب على الصمود. لكن معظم البلدان لا تعالج ندرة المياه والمخاطر المناخية على المياه إلا جزئياً في سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالمياه والمناخ. وتشكل **الأردن، وتونس، ودولة فلسطين** استثناءات ملحوظة، إذ طورت أدوات للسياسة العامة تعالج هذه التحديات الهامة بشكل شامل.

لم تعالج سياسات المياه والحد من مخاطر الكوارث في المنطقة بما فيه الكفاية نُظُم الإنذار المبكر المتعلقة بالمياه. والحاجة ماسة لمثل هذه النُظُم لمنسوب المياه الجوفية والسطحية، ولنوعية المياه، بما فيه تسرب المياه المالحة.


©Chatchawal/stock.adobe.com

وتتبنى البلدان على نحو متزايد نَهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية في سياساتها المتعلقة بالمياه، وأحياناً كجزء من استراتيجيات مواجهة تغيّر المناخ. وتقوم بعض البلدان، مثل **الأردن، وجيبوتي، والعراق، ومصر، والمغرب، وبلدان مجلس التعاون الخليجي**، بدمج الطاقة المتجددة في إنتاج المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي لخفض التكاليف وانبعاثات غازات الدفيئة. فعلى سبيل المثال، تستخدم محطتا السمرا **(الأردن)** وجبل الأصفر **(مصر)** لمعالجة مياه الصرف الصحي نُظُم التوليد المشترك للحرارة والطاقة التي تعمل بأجهزة هضم لاهوائي للحمأة. وتولي معظم البلدان الأولوية لممارسات توفير المياه في الزراعة لمعالجة ندرة المياه والتكيّف مع آثار تغيّر المناخ، في حين اعتمد بعضها أيضاً سياسات للحد من مخاطر الكوارث المتأتية عن الأحداث المتعلقة بالمياه. وعلى العكس من ذلك، يفتقر العديد من البلدان إلى نُظُم إنذار مبكر لمعالجة ندرة المياه ومخاطر تغيّر المناخ المرتبطة بها.

ولتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، ينبغي على البلدان العربية اعتماد نُهُج قائمة على العلم لفهم الآثار على توفر المياه بشكل أفضل واعتماد تدابير تصحيحية وفقاً لذلك. وقد يشمل ذلك إدماج عمليات تقييم قابلية التأثر بتغيّر المناخ ومخاطره في السياسات الوطنية للمياه، إلى جانب عمليات تخطيط التكيّف ذات الصلة. ويمكن أن توفر التقييمات القائمة على العلم أدلة ومبررات لإدماج المياه والصرف الصحي في الخطط والسياسات المتعلقة بالمناخ.

لمزيد من المعلومات حول تدابير التكيّف والحد من مخاطر الكوارث، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 13.

- تؤكد الاستراتيجية الوطنية للمياه في **الأردن** (2023-2040) على الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية وتضع له أهدافاً وغايات محددة جيداً. وتدعو إلى دمج الطاقة المتجددة في قطاع المياه وتعزيز التآزر بين أنشطة المياه والزراعة، مع التركيز على تحسين إنتاجية مياه الري.
- تهدف السياسة الوطنية للمياه في **فلسطين** إلى تطوير استراتيجيات مرنة لمواجهة آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية، والحد من بصمة الكربون لقطاع المياه وتخفيف البصمة المائية من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

التوجهات الرئيسية المبينة في ما سبق واضحة بشكل خاص في البلدان العربية المتوسطة الدخل. أما التوجهات دون الإقليمية فأكثر وضوحاً في أقل البلدان نمواً وبلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتأثرة بالصراعات.

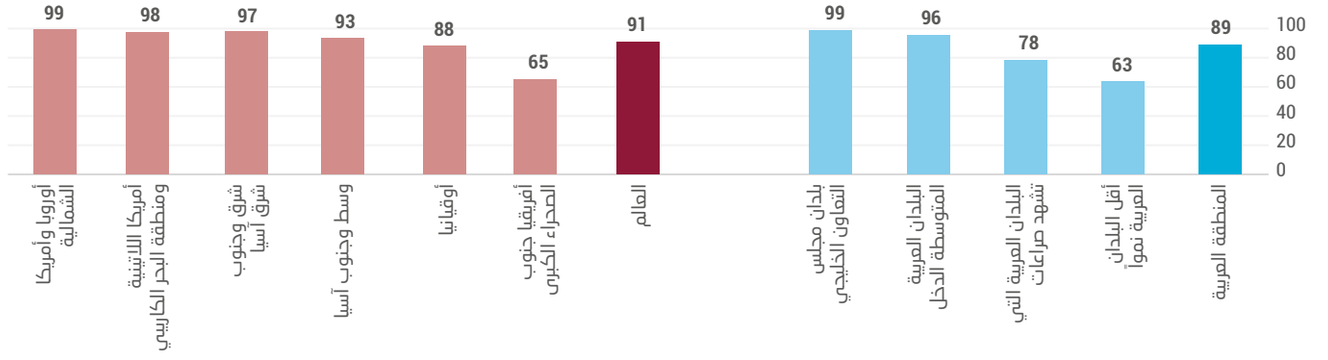
1. أقل البلدان العربية نمواً

تواجه أقل البلدان العربية نمواً عدداً من التحديات الإضافية في مجال المياه والصرف الصحي. فمعدلات الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي فيها هي الأدنى في المنطقة ومن بين أدنى المعدلات على الصعيد العالمي (الشكلان 6-1 و6-2)[25]، ولا سيما في المناطق الريفية. وفي عام 2020، بلغت نسبة سكان الريف الذين يلجأون إلى التغوط في العراء 25 في المائة في أقل البلدان نمواً، مقارنة بأقل من 0.5 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل وتنعدم هذه النسبة في بلدان مجلس التعاون الخليجي[26]. لكن تقدماً كبيراً أُحرز في السنوات الأخيرة. فقد بلغت نسبة السكان الذين يمارسون التغوط في العراء 35 في المائة في عام 2015.

وتواجه أقل البلدان نمواً أكبر قدر من قابلية التأثر بتغيّر المناخ في المنطقة، ما يضاعف مشاكلها المرتبطة بالمياه. كما تسجل هذه البلدان أدنى معدل لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مع أن **موريتانيا** تشكّل استثناءً. ويؤكد تضافر التحديات هذا على الحاجة الملحة إلى تدخلات هادفة ومستدامة لمعالجة قضايا المياه والصرف الصحي الضاغطة بشكل شامل.

الشكل 6-1

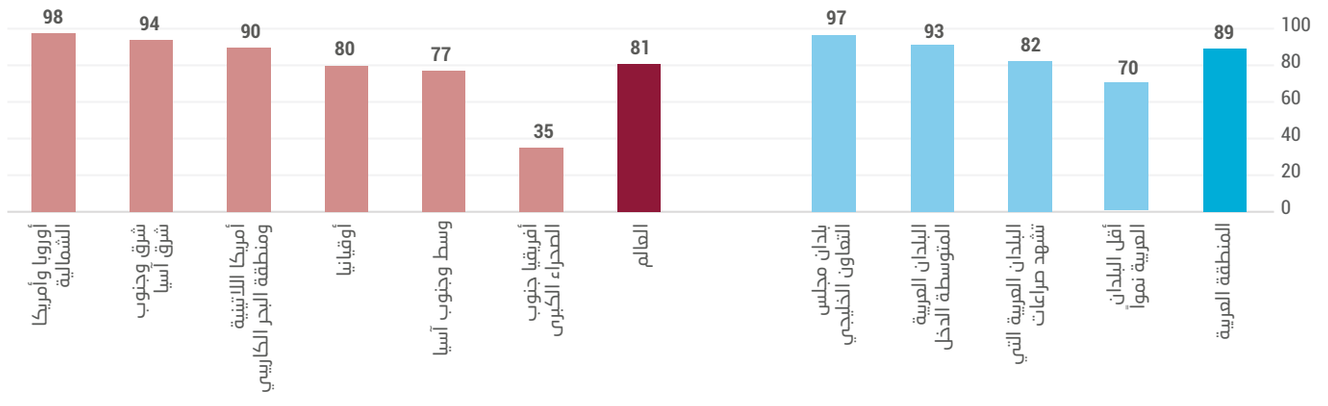
النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية، 2022



المصدر: ESCWA, 2023b.

الشكل 6-2

النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية، 2022



المصدر: ESCWA, 2023b.

◆ **تخطو أقل البلدان العربية نمواً خطوات كبيرة للقضاء على التغوط في العراء**، وإيلاء الأولوية لمبادرات تعديل السلوك، وبناء المراحيض الجماعية، ومساعدة السكان المعرضين للمخاطر. فخمسة من أصل ستة بلدان – **جيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن** – لديها سياسات أو خطط لمعالجة التغوط في العراء. وتبرز جزر القمر لانخفاض معدل هذه الممارسة لديها بشكل ملحوظ[27].

- تولي الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في **الصومال** (2019-2023) الأولوية لعدد من الأهداف لتحسين الصرف الصحي، بما فيه وضع حد للتغوط في العراء. وتسعى إلى زيادة عدد القرى الخالية من التغوط في العراء من خط الأساس البالغ 144 قرية في عام 2018 إلى 4,068 في عام 2023. كما وحددت هدف رفع النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في بيئات خالية من التغوط في العراء إلى 70 في المائة بحلول عام 2023.
- تحدد خارطة الطريق الوطنية لإنهاء ظاهرة التغوط في العراء في **السودان** نهجاً شاملاً يتضمن تسويق الصرف الصحي، وتصاميم المراحيض الملائمة، وإصدار الشهادات المجتمعية، والتمويل المبتكر، وتعزيز آليات التنسيق.

◆ **تسنّ أقل البلدان العربية نمواً على نحو متزايد سياسات تشجع التكامل بين المعارف والممارسات التقليدية والنُّهُج الحديثة للإدارة المستدامة للمياه في قطاع الإنتاج الحيواني.** فالقطاع الحيواني مهم جداً لاقتصادات هذه البلدان بمعظمها، إذ يوفر الغذاء والدخل والعمالة لملايين الأشخاص. كما أنه يُعتبر مستخدِماً رئيسياً للمياه ومعرضاً بشدة للتأثر بتغيّر المناخ. لذا تركز سياسات المياه للإنتاج الحيواني المستدام على الحصول على المياه وحفظها، والتكيّف مع تغيّر المناخ، وممارسات الرعي المستدامة.

- تحدد خطة التكيّف الوطنية في **السودان** تدابير تكيّف مختلفة متعلقة بالمياه والمراعي، بما فيها تعزيز تقنيات تجميع المياه، وإعادة تأهيل الحفير والسدود، ودعم محاصيل الأعلاف المروية، وتشجيع تربية سلالات الماشية الأصغر حجماً التي تتكيف مع ظروف الجفاف.
- تهدف الاستراتيجية الوطنية **الموريتانية** للولوج المستدام للمياه والصرف الصحي إلى تحسين فرص حصول الماشية على المياه من خلال إجراء جرد لنقاط المياه الرعوية القائمة وإنشاء 600 نقطة جديدة بحلول عام 2030.

◆ **لا تزال الأنظمة والمعايير الخاصة بسلسلة الصرف الصحي محدودة.** فمن بين خمسة من أقل البلدان نمواً شملتها دراسة استقصائية، تبيّن أن لثلاثة بلدان (**جزر القمر، والسودان، واليمن**) أدوات للسياسة العامة متعلقة بمعالجة مياه الصرف الصحي. والجدير بالذكر أن **اليمن** هو الوحيد بين هذه البلدان الذي له سياسات أو خطط للاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة. أما **الصومال** فهو الوحيد من بين هذه البلدان الذي وضع أنظمة أو معايير أو مبادئ توجيهية تتناول معالجة الحمأة البرازية[28].

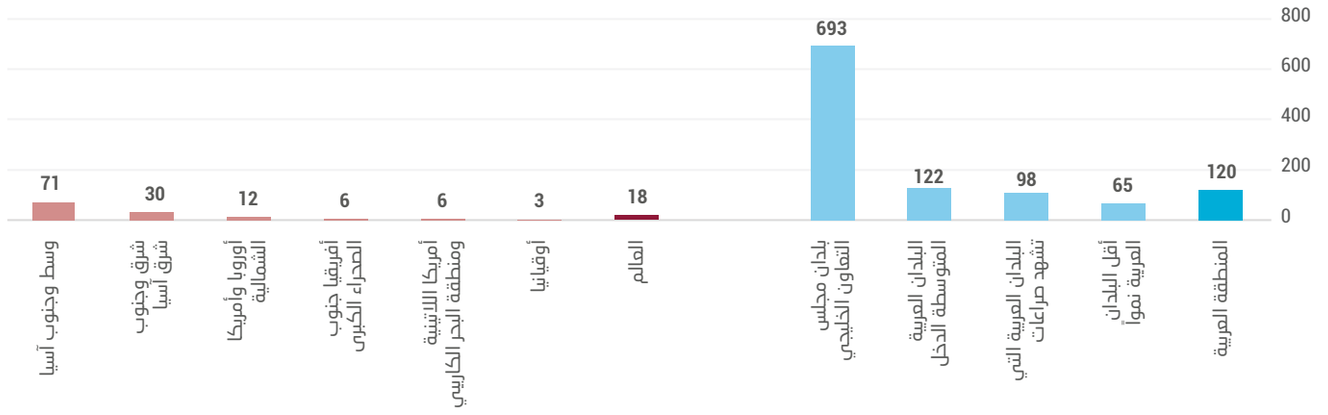
◆ **تبرز الحاجة إلى تحسين فرص الحصول على التمويل.** فالسياسات والاستراتيجيات والخطط لا تتضمن اعتبارات التمويل بالقدر الكافي. ولم تتلقَ البلدان الستة من أقل البلدان نمواً سوى 6.5 في المائة من إجمالي تمويل المناخ لقطاع المياه المخصص للمنطقة العربية من عام 2010 إلى عام 2021[29]. ويمكن أن يساعد بناء القدرات وغيره من أشكال الدعم على وضع مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً لتيسير الحصول على التمويل. وتدعو الحاجة إلى مزيد من التمويل على شكل منح لأن العديد من البلدان مثقلة بالديون ولا يمكنها تحمل المزيد من القروض. ولا تزال المشاريع التي تتطلب رأس مال كبير، مثل تطوير الموارد المائية غير التقليدية، بعيدة المنال بالنسبة لمعظم البلدان. ولكي يتمكن **اليمن** من معالجة عجزه الحالي في المياه من خلال تحلية المياه – وهو ليس الحل الوحيد المتاح وقد لا يكون مستداماً على المدى الطويل – سيحتاج إلى 50 محطة كبيرة لتحلية المياه بكلفة تشغيل إجمالية تقدر بنحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[30]. وقد يكون تعزيز القدرات المحلية للوصول إلى تمويل إضافي للحلول المحلية القائمة على الطبيعة أكثر جدوى من الناحية المالية.

- أمّنت **جيبوتي** التمويل لمحطات تحلية المياه والمياه المستعملة من مجموعة متنوعة من المصادر، شملت ميزانية الدولة، والشركاء في التنمية، والاستثمار الخاص، بما فيه من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسمح ذلك للحكومة بالاستثمار بكثافة في قطاع المياه وزيادة الإمدادات. فعلى سبيل المثال، تشغّل شركة خاصة محطة "دوراله" لتحلية المياه بموجب اتفاقية بين القطاعين العام والخاص. وفي عام 2021، حصلت الحكومة على قرض بقيمة 79 مليون يورو من المصرف الأوروبي للاستثمار لتمويل توسيع المحطة وبناء ثلاث محطات جديدة لتحلية مياه الصرف الصحي. ويتمثل أحد التحديات في جمع الأموال لمشاريع تحلية المياه في متطلباتها العالية من الطاقة، ما قد يكون مكلفاً. ولمعالجة هذه المسألة، تطور جيبوتي مصادر الطاقة المتجددة لتشغيل محطاتها.

2. بلدان مجلس التعاون الخليجي

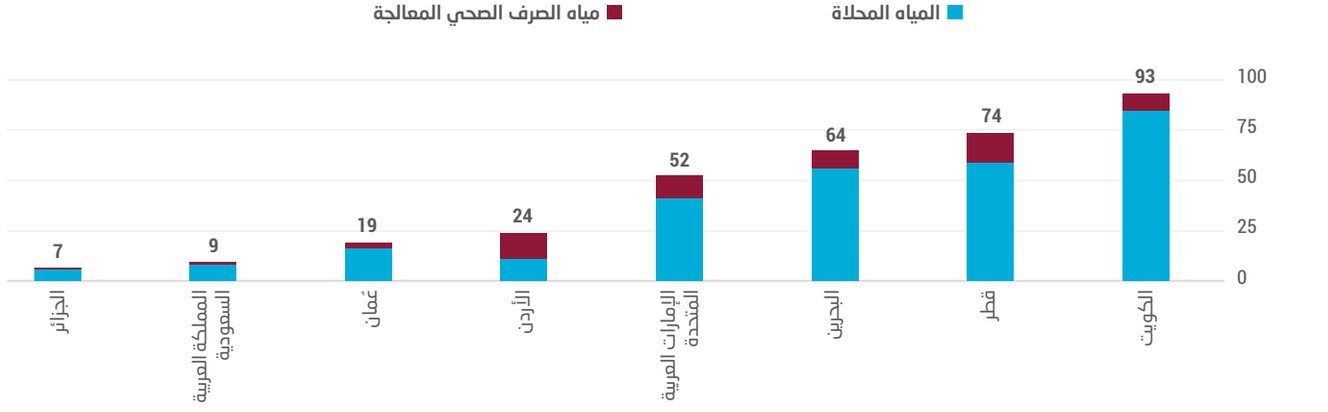
تفتخر بلدان مجلس التعاون الخليجي بحيازتها أوسع تغطية لخدمات المياه والصرف الصحي المدارة بأمان في المنطقة[31]. ومع ذلك، فهي تواجه أعلى مستويات الإجهاد المائي واستخراج المياه الجوفية في العالم. وتشمل التحديات الكبيرة كثافة استهلاك الطاقة التي تتصف بها محطات تحلية المياه بطبيعتها، والتفاوتات بين معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، والقيمة المحدودة المستمدة من التقنيات المستوردة. ويأتي جزء كبير من المياه المستخدمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي من مصادر غير تقليدية.

الشكل 6-3
سحب المياه العذبة كنسبة مئوية من موارد المياه العذبة المتاحة، 2020



المصدر: ESCWA, 2023b.

الشكل 6-4
المياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة كنسبة مئوية من إجمالي استخدام المياه، 2020



المصدر: FAO, 2023; Kuwait, Central Statistical Bureau, 2021.

- **تطوير التقنيات المحلية والقدرات التصنيعية لتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.** تستثمر بلدان مجلس التعاون الخليجي بكثافة في هذا المجال للحد من الاعتماد على تقنيات معالجة المياه والصرف الصحي المستوردة، وخلق فرص العمل والفرص الاقتصادية.
- في **المملكة العربية السعودية**، خصص برنامج التحول الوطني ميزانية قدرها 300 مليون ريال سعودي لتوطين ونقل تكنولوجيا المياه بين عامي 2016 و2021، و1.2 مليار ريال سعودي لتوطين تقنيات الطاقة المتجددة اللازمة لدعم قطاعي الطاقة وتحلية المياه المحليين. وتتمثل إحدى المبادرات في بناء مركز إنتاج للصناعات التحويلية والخفيفة لتنفيذ خطط إنشاء محطات المياه.
- في **الإمارات العربية المتحدة**، تتضمن استراتيجية الأمن المائي الإماراتية 2036 مبادرات لتعزيز التقنيات المحلية والقدرات التصنيعية لتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي. فهي تدعو مثلاً إلى إنشاء مركز للبحث والتطوير لتقنيات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي. وقد بدأت الحكومة بالفعل بتطبيق الاستراتيجية من خلال إنشاء معهد "مصدر" للعلوم والتكنولوجيا، المكرس للتقنيات المستدامة، بما فيها تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي. كما أطلقت شركة مياه وكهرباء الإمارات التي تديرها الحكومة برامج مختلفة لتعزيز التقنيات المحلية وقدرات التصنيع.

◆ **تنويع مصادر الطاقة لإنتاج المياه**، بما فيه من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة. تستثمر بلدان مجلس التعاون الخليجي في الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة محطات تحلية المياه لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحسين الأمن المائي. وهي تطور تقنيات جديدة لتحلية المياه تكون أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وأكثر فعالية من حيث الكلفة، ما يساعد على جعل تحلية المياه أكثر استدامة وبأسعار معقولة.

◆ **تقليل تكاليف إمدادات المياه وزيادة استرداد التكاليف من دون التضحية بجودة الخدمة.** تطبق بلدان مجلس التعاون الخليجي تسعير المياه المتدرج، والحد من خسائر المياه من شبكات التوزيع، وتحسين الوعي العام بشأن تدابير حفظ المياه، والاستثمار في تقنيات إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها.

- في **المملكة العربية السعودية**، أُدخل هيكل تعرفة المياه المنقح في عام 2015 كخطوة أولى نحو تحقيق هدف الاسترداد الكامل للتكاليف المنصوص عليه في رؤية السعودية 2030 (القسم باء). بالإضافة إلى ذلك، سعى برنامج التحول الوطني إلى تخفيض فواقد المياه من 25 إلى 15 في المائة بحلول عام 2020، بما فيه عن طريق الحد من التسرب من خلال مراقبة نظام أنابيب المياه. كما يهدف إلى خفض متوسط الوقت اللازم لتوصيل خدمة المياه من 68 إلى 30 يوم عمل، وتعزيز المحتوى الرقمي لتحسين خدمة المستهلك.

◆ **زيادة الاستخدام الاقتصادي لمياه الصرف الصحي المعالجة.** وضعت دول مجلس التعاون الخليجي عدداً من الأنظمة لتعزيز استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض مختلفة، بما فيها الري والاستخدام الصناعي وإعادة تغذية المياه الجوفية. وتشمل هذه الأنظمة وضع معايير لجودة مياه الصرف الصحي المعالجة التي يمكن استخدامها لأغراض مختلفة، وتطوير إجراءات التصاريح والتفتيش. وتعمل هذه البلدان، من خلال حملات التوعية العامة والبرامج المدرسية وغيرها من المبادرات، بتثقيف الجمهور بشأن سلامة وموثوقية مياه الصرف الصحي المعالجة، والفوائد الاقتصادية والبيئية لاستخدامها.

- في **الكويت**، ينص قرار مجلس الوزراء رقم 12 لعام 2018 بشأن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في القطاعين الزراعي والصناعي على أن تستخدم جميع المشاريع الزراعية والصناعية الجديدة مياه الصرف الصحي المعالجة لما لا يقل عن 50 في المائة من احتياجاتها المائية. وقد أدى هذا القرار إلى زيادة الطلب على مياه الصرف الصحي المعالجة وشجع الشركات على الاستثمار في تقنيات إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها. ونتيجة لذلك، سُجِّلت زيادة ملحوظة في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في السنوات الأخيرة. وفي عام 2010، لم يُستخدم سوى 10 في المائة من مياه الصرف الصحي المعالجة، في حين تجاوز هذا الرقم 50 في المائة بحلول عام 2020.

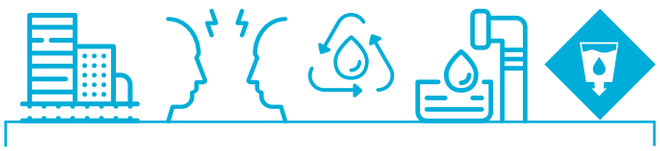
◆ **تعزيز كفاءة استخدام المياه وحفظها**، من خلال إدارة الطلب وإنشاء قطاع زراعي رشيد وفعال في استخدام المياه، يتوافق مع الموارد المائية المتاحة. تنفذ بلدان مجلس التعاون الخليجي تدابير حفظ المياه في الزراعة والصناعة، والحد من استهلاك المياه في المنازل، وإدارة الطلب على المياه من خلال التسعير والتدابير التنظيمية لتعزيز كفاءة استخدام المياه وحفظها.

- وفي **المملكة العربية السعودية**، سعى برنامج التحول الوطني إلى خفض معدل استهلاك الفرد من المياه البلدية من 256 إلى 200 لتر يومياً بحلول عام 2020، وخفض حجم استهلاك المياه المتجددة للأغراض الزراعية من 17 إلى 10 مليار متر مكعب، وزيادة نسبة الآبار الزراعية المزودة بأجهزة قياس إلى 30 في المائة.

3. البلدان العربية التي تشهد صراعات

يمكن أن تكون التوترات المحيطة بالوصول إلى الموارد المائية عاملاً مساهماً في الصراع. كما يمكن أن تقع إمدادات المياه ضحية للصراع، فتُصاب بالضرر إما عن قصد أو على نحو غير مباشر. ولا يزال تسييس الموارد المائية واستعمالها كسلاح في الصراع من التحديات الرئيسية. وقد تشكل ندرة المياه وآثارها المباشرة على توفر مياه الشرب وعلى الصرف الصحي والصحة والنُظُم الإيكولوجية عوامل جذب أو دفع للهجرة، مسببةً في أغلب الأحيان ضغوطاً إضافية على المناطق التي تتوفر فيها المياه.

غالباً ما تعمل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بأقل من طاقتها في البلدان العربية المتأثرة بالصراعات بسبب تدهور البنية الأساسية وعدم صيانتها، وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر وعدم كفاية البنية الأساسية التكميلية. وقد أدى الصراع والاضطرابات المستمرة إلى الاستخدام غير المنظّم للموارد المائية المتاحة وتلوّث مصادر المياه، ما زاد من خطر تفشي الأمراض ولا سيما تلك التي تنقلها المياه. كما يزيد الصراع من حدة النزوح والتنقل البشري والمخاطر المرتبطة بالتحركات اليومية لجمع المياه، بما في ذلك العنف على أساس الجنس.



أثر الاحتلال والحرب على قطاع المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة

تعاني **دولة فلسطين** من انعدام الأمن المائي منذ عقود نتيجة لاحتلال إسرائيل وتدابيرها التقييدية والمدمرة. فمنذ عام 1967، تسيطر إسرائيل على جميع الموارد المائية في الأرض المحتلة، ما يمنع وصول الفلسطينيين إلى المياه الجوفية والسطحية. وتعوق السياسات والتدابير الإسرائيلية مشاريع البنية الأساسية الجديدة للمياه وإعادة تأهيل البنى الأساسية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، دمرت إسرائيل المرافق ذات الصلة بالمياه وحرمت الفلسطينيين من حصتهم من مياه نهر الأردن. وفي الوقت نفسه، طورت إسرائيل بنيتها الأساسية المائية الخاصة بمستوطناتها. ونتيجة لذلك، يعاني الفلسطينيون من نقص المياه ولا تروى سوى 6.8 في المائة من الأراضي المزروعة في الضفة الغربية. أما نصيب الفرد اليومي من المياه للفلسطينيين (89 لتر) فيقل عن الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية (100 لتر) ويناهز ثلث متوسط الحصة المستهلكة في إسرائيل وفي المستوطنات (242 لتر). واستغلال إسرائيل للموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة وحرمان المدنيين من الحصول الكافي على المياه الآمنة والصرف الصحي هما انتهاكان للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي غزة، استُنزفت طبقة المياه الجوفية الوحيدة بسبب الإفراط في السحب والتلوث بمياه الصرف الصحي وتسرب مياه البحر، ماجعل 97 في المائة من مياهها غير صالح للاستهلاك البشري. وحتى قبل اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أدى الحصار المستمر منذ 16 عاماً والتصعيد العسكري المتكرر إلى تدمير البنية الأساسية للمياه. وأدت الحرب والحصار اللذان فرضتهما إسرائيل إلى تقييد إمدادات المياه بشكل كبير، إذ انخفض استهلاك الفرد من المياه من 82.7 لتر في اليوم قبل الحرب إلى 1 إلى 3 لتر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وهذا جزء بسيط من الحد الأدنى المطلق البالغ 15 لتر للشخص الواحد في اليوم الذي حددته منظمة الصحة العالمية لحالات الطوارئ الإنسانية. وقد اضطر السكان إلى استخدام مرافق المياه والصرف الصحي غير الآمنة، ما أدى إلى تفاقم المخاطر على الصحة العامة. وتُجمع اليوم المياه بطرق بدائية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

لا يزال الاحتلال والحرب يعيقان التنمية في فلسطين، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق حصول الجميع على مياه الشرب الآمنة (المقصد 6-1) والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه (المقصد 6-4). ولا يمكن للتعافي والتنمية أن يحرزا تقدماً بدون معالجة الأسباب الجذرية للصراع واستعادة وصول الفلسطينيين إلى مواردهم الطبيعية.

المصادر: ESCWA, 2023c; MAS, 2013; United Nations, 2022, para. 35; ITRC and UNOPS, 2018; B'Tselem, 2011; Palestinian Central Bureau of Statistics, 2023.

- **لا بد من تأمين الوصول إلى المياه والصرف الصحي عن طريق إصلاح وبناء الهياكل الأساسية والاستعداد للمخاطر،** بما فيه من خلال بناء القدرات والمشاركة المجتمعية. ويتماشى سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية مع نُهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. والتعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، إلى جانب مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، أمر ضروري لصياغة خطط التأهب لحالات الطوارئ المصممة خصيصاً للأزمات الحادة.

- **تبرز الحاجة إلى معالجة المخاوف المتعلقة بجودة المياه وحماية صحة الإنسان،** من خلال إدارة مصادر المياه مثلاً ومعالجة مياه الصرف الصحي لمنع انتشار الأمراض المنقولة بالمياه. وتشمل الاستراتيجيات في البلدان العربية المتأثرة بالصراعات الرصد والمراقبة، ومعالجة المياه، والتوعية العامة والتثقيف.



- **تنفيذ الحلول التي تعالج الروابط والتفاعل بين المياه وعدم الاستقرار أمر حيوي.** وتتجه البلدان المتأثرة بالصراعات نحو نَهج أكثر تكاملاً، مع التركيز على القدرة على الصمود والاستدامة، ووضع برامج المياه المراعية لظروف الصراع، واتخاذ التدابير المجتمعية.

- **لا تعترف السياسات والممارسات الحالية بما فيه الكفاية بإمكانيات اللجوء إلى حلول التنقل البشري المتكاملة في مواجهة التحديات المتعلقة بالمياه،** كما أنها لا تعترف بأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية محورية في حماية حقوق الإنسان العائدة للنازحين واللاجئين والمهاجرين.

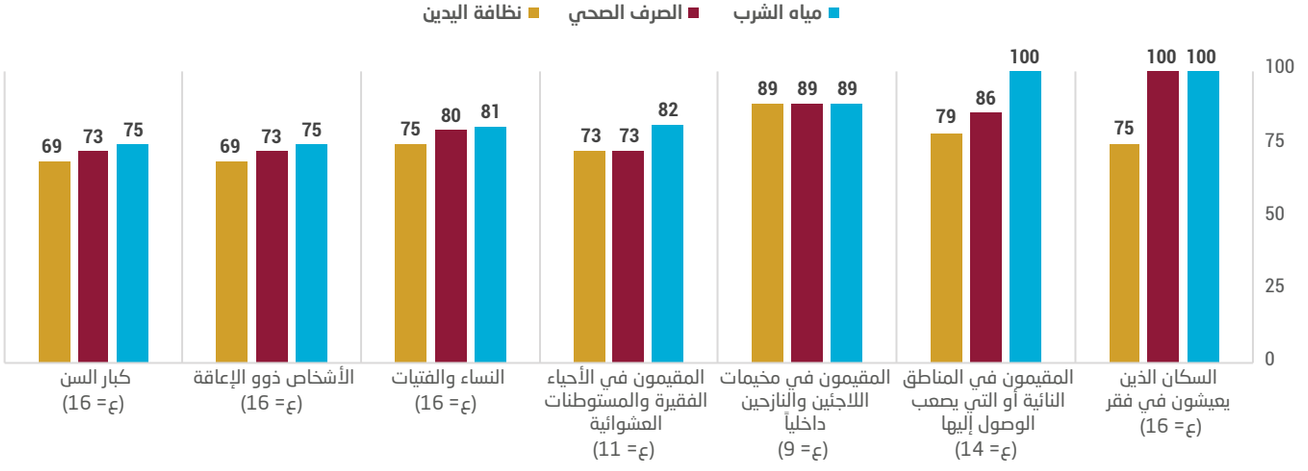
- **يؤدي الصراع إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين في مجال المياه والصرف الصحي، ما يجعل إدماج المرأة في هذا القطاع أكثر أهمية.** وينطبق ذلك على اعتماد سياسات مراعية لقضايا الجنسين فضلاً عن مشاركة المرأة في صنع القرار والإدارة. وقد يؤدي إعطاء الأولوية لقيادة المرأة وخبرتها إلى معالجة الثغرات في القدرات المحلية الناجمة عما يخلّفه الصراع من نزوح وإصابات. وتعد مشاركة المرأة أمراً بالغ الأهمية لبناء حلول منصفة للمياه، لا سيما في مناطق الصراع حيث تتحمل النساء والأطفال عبء جمع المياه.

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

كثيراً ما يتفاقم عدم تكافؤ فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي بسبب أوجه عدم المساواة التي تتداخل في ما بينها. وعلاوة على ذلك، نادراً ما يشارك السكان المعرضون للمخاطر في صنع السياسات والحوكمة المتصلة بالمياه. وتشمل الفئات المعرضة للإهمال سكان المناطق الريفية، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، والنساء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، وكبار السن، وسكان المستوطنات العشوائية، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والعمال المهاجرين.

وتفيد معظم البلدان بأنها وضعت تدابير في إطار السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتحسين الخدمات وتوسيع نطاقها لتشمل فئات سكانية محددة (الشكل 6-5). ووفقاً للمسح الذي أجرته مبادرة الأمم المتحدة في عام 2022/2021 لتحليل وتقييم خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب على المستوى العالمي، أقرت جميع البلدان العربية المبلِّغة بأن لديها تدابير سياسية تتناول الوصول إلى خدمات مياه الشرب للأشخاص الذين يعيشون في فقر وفي المناطق النائية. وأعلن أكثر من ثلاثة أرباع هذه البلدان اتخاذ تدابير لتعزيز خدمات مياه الشرب للاجئين والنازحين داخلياً، وسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، والنساء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن. ولكن التدابير الرامية إلى تحسين وصول الفئات المعرضة للمخاطر إلى مرافق الصرف الصحي ونظافة اليدين أقل انتشاراً بوجه عام. وبما أن عدة بلدان تعتبر أن التدابير الشاملة المطبقة على الناس كافة تسهم في تحسين الخدمات وتوسيع نطاقها لتشمل الفئات السكانية المعرضة للمخاطر، فالمسوح العامة قد تبالغ في تقدير مدى انتشار تدابير السياسة العامة الرامية إلى معالجة الظروف والاحتياجات المحددة للفئات المعرضة للمخاطر.

الشكل 6-5
النسبة المئوية للبلدان العربية المبلِّغة عن تدابير في إطار السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتحسين الخدمات وتوسيع نطاقها لتشمل فئات سكانية محددة، حسب الخدمة، 2021



المصدر: حسابات الإسكوا المستندة إلى WHO, 2022a.
ملاحظة: يختلف عدد البلدان المبلِّغة (ع) باختلاف الفئة السكانية.


©Muzamil/stock.adobe.com

يقدم الجدول 6-1 أمثلة على السياسات التي تعالج الظروف والاحتياجات المحددة للفئات المعرضة للمخاطر في المنطقة العربية. فجميع الدول، بغض النظر عما إذا كانت لديها سياسات محددة للفئات المعرضة للمخاطر، تخضع للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتقع على عاتقها مسؤولية العمل من أجل تحقيق حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي دون تمييز، مع إعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليها.

الجدول 6-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

يواجه **سكان المناطق الريفية والنائية** صعوبات كبيرة في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية. فهم يعانون من معدلات أقل بكثير من الوصول إلى مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي وكذلك إلى مرافق غسل اليدين الأساسية داخل المباني. ويعانون أيضاً من معدل انتشار أعلى للتغوط في العراء.	في **المغرب**، تسعى الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الريفية والجبلية وبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية إلى تقليص الفجوات الإقليمية في الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها مياه الشرب، ولا سيما في المناطق الريفية والجبلية. ويهدف البرنامج إلى توسيع شبكة مياه الشرب على مسافة 668 كيلومتر، وتركيب 244 توصيلة فردية، وحفر 9,511 نقطة مياه، وتطوير 60 شبكة لإمدادات مياه الشرب[أ]. في **المملكة العربية السعودية**، خصص برنامج التحول الوطني 200 مليون ريال سعودي لبرامج التأمين الاجتماعي لإمدادات المياه للقرى الصحراوية بين عامي 2016 و2021.
من المرجح أن يكون لدى **الأشخاص الذين يعيشون في فقر** مرافق مياه وصرف صحي غير كافية، وغالباً ما يَدفعون للحصول على المياه أكثر مما يَدفعه المقيمون في المناطق الأكثر ثراء.	في **العراق**، تهدف استراتيجية التخفيف من الفقر إلى إنشاء محطات الري العكسي، وتوزيع حبوب تعقيم المياه، وإيصال شاحنات المياه إلى الفئات التي تعيش تحت خط الفقر، مع زيادة الوعي بأهمية استخدام المياه التي تلبي المعايير الدنيا للاستهلاك البشري[ب]. في **تونس**، ربط البرنامج الوطني للصرف الصحي في أحياء الطبقة العاملة 1,146 حيّاً من الأحياء ذات الدخل المنخفض بشبكات الصرف الصحي منذ عام 1989، واستفاد منه حوالي 1.4 مليون شخص، معظمهم من المحافظات الأكثر احتياجاً[ج].
تتحمل **النساء والفتيات** وطأة عدم ملاءمة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وعدم مراعاتها لمنظور المساواة بين الجنسين. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات اعتلال الأمهات ووفاتهن، وزيادة معدلات التسرب من المدارس بين الفتيات، وانخفاض الأمن الغذائي، وتناقص سبل العيش الزراعية. كما تتعرض النساء والفتيات لخطر متزايد من الاعتداء الجنسي والتحرش، ولا سيما النازحات منهن أو اللواتي يعشن في مخيمات اللاجئين والأماكن التي تفتقر إلى المرافق الخاصة.	في **الصومال**، حددت الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (2019-2023) هدفاً وطنياً يتمثل في حصول 90 في المائة من الفتيات المراهقات في المدارس الابتدائية العليا والثانوية على لوازم النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية في عام 2023[د]. في **السودان**، تدعو السياسة الوطنية للمياه (2016) إلى المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد المائية وإلى إشراك المرأة في عمليات صنع القرار وإدارة مقدمي خدمات المياه. ومع ذلك، لا تزال ثغرات كبيرة قائمة في تنفيذ السياسة وضمان تلبية احتياجات المرأة.
غالباً ما يفتقر **اللاجئون والنازحون داخلياً** إلى المياه الآمنة ومرافق الصرف الصحي المناسبة، ما يزيد من تعرضهم للمرض.	في **الأردن**، سعت الخطة الوطنية للصمود (2014-2016) إلى التخفيف من تأثير تدفق اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة من خلال تحسين تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وتعزيز المشاركة المجتمعية وإذكاء الوعي بين السكان الأردنيين المحليين ومجموعات اللاجئين السوريين. وخصصت خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (2016-2018) موارد كبيرة لتوسيع نطاق جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها في المجتمعات المضيفة[هـ].

الجدول 6-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

غالباً ما يعتمد **المهاجرون** على بنى تحتية أقل صلابة، ويتعرضون لأعطال متكررة في خدمات المياه والصرف الصحي، وهم يُعَدّون بين الفئات الأكثر عرضة للظواهر الجوية القصوى. ويواجه العمال المهاجرون ذوي المهارات المتدنية صعوبات في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بسبب الأجور المتدنية، وظروف العمل السيئة، وضعف نُظُم التفتيش العمالية، والافتقار إلى الضمان الاجتماعي.	في **قطر**، تنص التشريعات على أنه لحماية العمال من الإجهاد الحراري، على أصحاب العمل توفير مياه شرب مجانية وباردة بشكل مناسب لجميع العمال طوال ساعات عملهم[9].

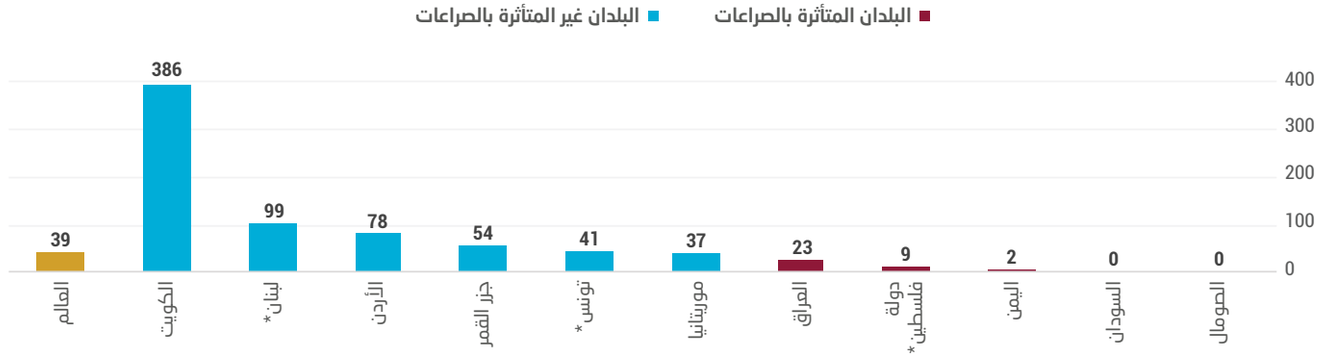
أ. Morocco, 2023.
ب. WHO, 2022a.
ج. Tunisia, 2021.
د. Somalia, 2019.
هـ. Jordan, 2014; UNESCO, 2017.
و. Qatar, 2021.

هاء. مشهد التمويل

التمويل هو أحد المسرّعات الرئيسية للتقدم نحو تحقيق الهدف 6 وأهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء في المنطقة العربية[32]. وتحتاج البلدان إلى زيادة جهود التمويل، والاستفادة من تمويل الأنشطة المناخية، وتحسين التنسيق بين الوزارات والمؤسسات، وايجاد حلول مبتكرَة للتمويل. ويُعد تهيئة بيئة مؤاتية أمراً أساسياً لاجتذاب التمويل الإضافي؛ فمن شأن السياسات والأنظمة أن تشجع مصادر التمويل الجديدة وتعزز الشراكات مع القطاع الخاص.

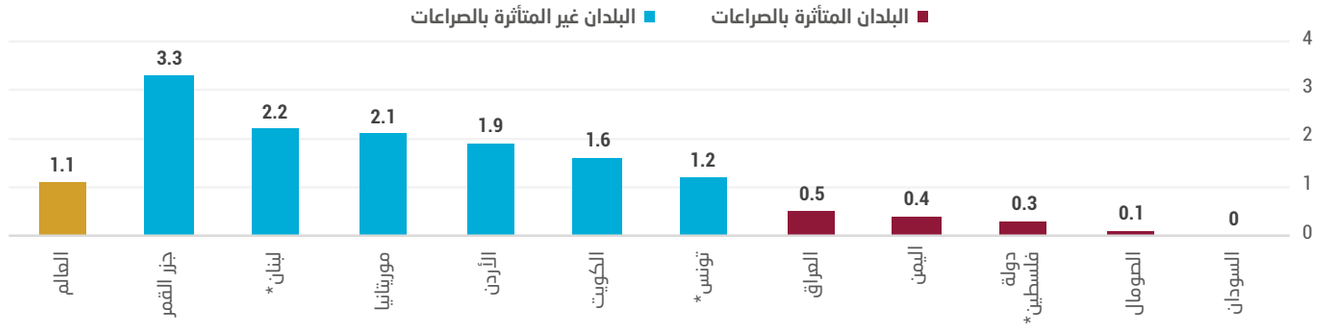
تختلف معدلات الإنفاق على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية اختلافاً كبيراً بين بلدان المنطقة. ففي البلدان المتأثرة بالصراعات، يقل معدل الإنفاق على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للفرد الواحد عنه في البلدان غير المتأثرة بالصراعات. وتنفق أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل التي لا تشهد صراعات، مثل **الأردن، وجزر القمر، ولبنان، وموريتانيا**، نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مقارنة بالمتوسط العالمي أو **بالكويت** المرتفع الدخل (الشكلان 6-6 و6-7).

الشكل 6-6
الإنفاق على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للفرد الواحد، 2021 (بالدولار)



المصدر: WHO, 2023b.
ملاحظة: تشير علامة النجمة (*) إلى البيانات العائدة لعام 2020.

الشكل 6-7
الإنفاق على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2021



المصدر: WHO, 2023b.
ملاحظة: تشير علامة النجمة (*) إلى البيانات العائدة لعام 2020.

ليس تمويل المناخ لقطاع المياه كافياً على الرغم من الاحتياجات التمويلية الكبيرة المتعلقة بالمياه. فقد أشارت البلدان إلى متطلبات تمويل إجمالية قدرها 127.5 مليار دولار للتكيّف مع المناخ في قطاع المياه ولكنها لم تتلقَ سوى 6.9 مليار دولار من التمويل العام الدولي للمناخ المتعلق بالمياه من عام 2010 إلى عام 2021[33]. وشكل قطاع المياه 14 في المائة فقط من تدفقات تمويل المناخ إلى المنطقة من عام 2010 إلى عام 2020، مع أنه يُعتبر مجالاً ذا أولوية لمسألة التكيف مع المناخ. وتأخر هذا القطاع كثيراً عن قطاع الطاقة، الذي تلقى 35 في المائة من التدفقات المالية خلال الفترة نفسها[34]. وتحتاج البلدان إلى المساعدة في الحصول على التمويل المناخي، بما فيه تخطي الصعوبات التقنية التي غالباً ما تصاحب عمليات الحصول على هذا النوع من التمويل.

يتطلب الحصول على التمويل المناخي لمشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية دليلاً مقنعاً على الفائدة المناخية لهذه المشاريع، حيث يجب أن توضح كيف تساهم في العمل المناخي بما يتجاوز عملياتها العادية.

تتاح فرص لزيادة التمويل لقطاع المياه من خلال أدوات تمويل مبتكرة، مثل السندات الزرقاء وغيرها من السندات المرتبطة بالاستدامة، ومقايضة الديون المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة، واستخدام حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. وقد يشير ارتفاع الإعانات وانخفاض استرداد التكاليف إلى إمكانية إدخال تحسينات على السياسات لتحسين استهداف السكان المحتاجين إلى الإعانات.

في البلدان التي تواجه الصراعات، غالباً ما يؤدي عدم الاستقرار إلى إنفاق قصير الأجل ويثبط الاستثمارات الطويلة الأجل في المياه والصرف الصحي. ففي حين أن **ليبيا** مثلاً معرضة بشدة لآثار تغيّر المناخ، لا يتلقى التكيّف استثمارات كافية من الحكومة أو من شركاء التنمية[35]. وتبرز الحاجة إلى طرق جديدة لتمويل قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الصراع، حيث قد تكون الدولة ضعيفة وغير قادرة على قبول الأموال أو تشغيل الخدمات. ويمكن أن يشمل ذلك تنفيذ مشاريع تجريبية لدعم البنى التحتية ونُظُم المياه على المستوى دون الوطني أو المجتمعي.

- استخدمت **مصر** الإعانات المالية لمواجهة التحديات في قطاع مياه الصرف الصحي، إذ تكافح شركات المياه والصرف الصحي الإقليمية لتوليد إيرادات من التعريفات تكفي لتغطية التكاليف. ولسد هذه الفجوة المالية، أدخلت الحكومة نظاماً لِمنح رأس المال مرتبطاً بأداء مقدمي خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية، يُقاس بمؤشرات مختلفة. فلا تُصرف المدفوعات إلا عندما يصل هؤلاء المزودين إلى معايير أداء محددة، ما يضمن تدفقاً نقدياً ثابتاً يتيح التحسينات التدريجية.
- أصدرت **مصر** أول سندات سيادية خضراء في المنطقة العربية في عام 2020، لتمويل نفقات الميزانية في قطاعي المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والنقل. وقد تم تخصيص ما يقرب من 54 في المائة من العوائد لأربعة عشر مشروعاً للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما فيه لمحطة "الضبعة" لتحلية المياه، وتسع محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، وأربعة مرافق لمعالجة الحمأة، ما عاد بالفائدة على 16.9 مليون شخص. وتتماشى السندات مع أولويات الحكومة لدمج اعتبارات الاستدامة في خطط تمويل الموازنة العامة، وتنويع قاعدة المستثمرين، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التمويل المستدام. وقبل إصدار السندات، أنشأت الحكومة إطاراً للتمويل الأخضر، يضمن اتباع نَهج شفاف وخاضع للمساءلة للتمويل المستدام من خلال السندات والصكوك الخضراء.
- في **الأردن**، وُسّعت محطة "السمرا" لمعالجة مياه الصرف الصحي من خلال شراكة ضمّت الحكومة الأردنية والقطاع الخاص وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. يعمل هذا المشروع منذ عام 2015، وقد وسع شبكات الصرف الصحي وزاد بشكل كبير من استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري. كما ساهم في توفير إمدادات مياه إضافية من 4 إلى 6 مليون متر مكعب سنوياً اعتباراً من عام 2020[36].

واو. الأبعاد الإقليمية

توفر **الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية (2010-2030)**، التي وافق عليها المجلس الوزاري العربي للمياه في عام 2011، إطاراً إقليمياً للسياسات المتعلقة بالمياه. وعلى المستوى دون الإقليمي، اعتمدت **بلدان مجلس التعاون الخليجي الاستراتيجية الموحدة للمياه (2016-2035)** والخطة التنفيذية المرتبطة بها. ولدى بعض البلدان استراتيجيات للمياه تشمل البلدان المجاورة العربية وغير العربية، بما فيها **استراتيجية المياه في غرب البحر الأبيض المتوسط ورؤية المياه الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي.**

المجلس الوزاري العربي للمياه هو منظمة حكومية دولية تابعة لجامعة الدول العربية تسهل التعاون في المجالات المتعلقة بالمياه. وقد اعتمد **مجلس وزاري مشترك لوزراء المياه ووزراء الزراعة**، يتصدى لتحديات الأمن المائي والغذائي، إعلان القاهرة، مؤكداً على التعاون القطاعي ووضع جيل جديد من السياسات والاستثمارات المبتكرة في الزراعة والمياه. ويدعو الإعلان أيضاً إلى تعزيز اتساق السياسات من خلال استعراض السياسات القطاعية بشأن المسائل الشاملة، بما فيها تخصيص المياه، والموارد المائية غير التقليدية، والتجارة، والحماية الاجتماعية.

ويشمل التعاون بشأن المسائل المتصلة بالمياه على المستوى دون الإقليمي **مبادرة المغرب العربي للمياه غير التقليدية.** وتسعى هذه المبادرة إلى إنشاء لجنة تقنية دائمة معنية بالمياه غير التقليدية داخل اتحاد المغرب العربي، ومركز تميّز دون إقليمي في مجال الموارد المائية غير التقليدية، ومنصة تعاونية لتعزيز تبادل المعرفة والممارسات الجيدة[37].

ويُعد **التعاون في مجال المياه العابرة للحدود** شرطاً حاسماً للأمن المائي في المنطقة، إذ تتقاسم البلدان المجاورة ثلثي موارد المياه العذبة. غير أن هذا التعاون لا يزال محدوداً. فوحدها 30 في المائة من أحواض المياه السطحية وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود كان لها في عام 2020 ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه[38]. وعلى الرغم من هذه التحديات، تشمل الأمثلة البارزة على ترتيبات التعاون الإقليمي الإيجابي في مجال المياه شبكة طبقات المياه الجوفية في شمال الصحراء الغربية، التي تضم **تونس، والجزائر، وليبيا**، واتفاق التعاون بين **الأردن والمملكة العربية السعودية** بشأن الخزان الجوفي في الساق/الديسي.

وتشمل العقبات التي تعترض إنشاء أُطُر تعاون شاملة في المنطقة الافتقار إلى المعرفة وتبادل البيانات فضلاً عن القيود المالية[39]. ويمكن أن يؤدي نقل الخبرات والمعارف المحصّلة من ترتيبات التعاون إلى تسريع إحراز تقدم على المستوى الإقليمي والحد من التهديدات المحتملة للتعاون. أضف إلى أن تمويل مشاريع المياه على مستوى الأحواض ومستوى طبقات المياه الجوفية والمياه العابرة للحدود يمكن أن يتيح فرصاً لتعزيز التعاون في مجال المياه[40].

التنقل البشري، بما فيه الهجرة وتدفقات اللاجئين، هو مسألة أخرى ذات صلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يمكن أن تجني الفائدة من التعاون الإقليمي. فقد أدى الصراع الذي طال أمده إلى عبور ملايين الأشخاص الحدود بحثاً عن الأمن وسبل العيش، ما ضاعف الضغوط على الموارد والخدمات المائية في البلدان والمجتمعات المضيفة. ومن الأمثلة على ذلك وصول اللاجئين السوريين إلى **الأردن ولبنان** بعد عام 2011.

ويؤثر تقلب هطول الأمطار، وارتفاع معدلات التبخر والنتح، وتدهور النُّظُم الإيكولوجية، والظواهر الجوية القصوى المرتبطة بتغيّر المناخ، تأثيراً سلبياً على توفر المياه العذبة والزراعة والأمن الغذائي، ما يسهم في اتخاذ قرار الهجرة. ومن المتوقع أن تؤدي القضايا المرتبطة بالتدهور البيئي والإجهاد المائي والأمن الغذائي إلى زيادة تحركات السكان الداخلية وعبر الحدود، بما فيها الهجرة وتدفقات اللاجئين. وغالباً ما تؤدي التغيّرات البيئية إلى تفاقم المخاطر القائمة أصلاً والتي يتعرض لها المهاجرون، بمن فيهم الأشخاص في مجتمعات النازحين، الذين يعتمدون عادة على الموارد الطبيعية لأنشطة كسب الرزق ولا يتمتعون إلا بفرص محدودة للحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي للحفاظ على سلامتهم وصحتهم وكرامتهم. ففي **جيبوتي** مثلاً، أدت ندرة المياه وإجهاد الخدمات إلى تقييد الوصول إلى المياه الصالحة للشرب لما يقرب من 100,000 من الأشخاص المتضررين من الجفاف على طول طرق الهجرة، بمن فيهم سكان الريف المستقرين واللاجئين وطالبي اللجوء[41].



الحواشي

1. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن (League of Arab States, 2023).
2. جميع الدول العربية التي كانت دولاً أعضاء في الأمم المتحدة باستثناء موريتانيا التي كانت غائبة.
3. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن (WHO, 2022a; Saudi Arabia, 2018; The United Arab Emirates, 2021a).
4. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن (WHO, 2022a; Algeria, 2014; Qatar, 2018; Saudi Arabian Standards Organization, 2000; The United Arab Emirates, 2021a).
5. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والسودان، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب (WHO, 2022a; The United Arab Emirates, 2021a).
6. الأردن، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن (WHO, 2022a).
7. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن (WHO, 2022a; WHO, 2018).
8. الأردن، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، ومصر، والمغرب (WHO, 2022a).
9. الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن (ESCWA, 2016).
10. الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن (ESCWA, 2016).
11. الأردن، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن (WHO, 2022a; Saudi Arabia, 2018).
12. الأردن، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.
13. حسابات الإسكوا، استناداً إلى تقارير الاستعراض الوطني الطوعي.
14. Mateo-Sagasta and others, 2023. لا تشمل الأرقام جزر القمر وجيبوتي والصومال.
15. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن (WHO, 2022a; Qatar, 2018; The United Arab Emirates, 2021b).
16. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن (WHO, 2022a; Algeria, 2007; Nassif, Tawfik and Abi Saab, 2022; Dare and others, 2017).
17. ESCWA, 2021a.
18. تشمل الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وعُمان، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.
19. تشمل الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية.
20. تشمل الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، وقطر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية.
21. ESCWA, 2023b.
22. DHI Centre on Water and Environment, 2021-ESCWA and UNEP.
23. ESCWA, 2022a.
24. الأردن، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، ومصر، والكويت، ولبنان، والمغرب (WHO, 2022a).
25. ESCWA, 2023b. تستخدم هنا خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية (المؤشر 1-4-1) كبديل لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي المدارة بأمان (المؤشران 1-1-6 و1-2-6) بسبب عدم كفاية البيانات المتاحة لأقل البلدان نمواً والمجموعات الفرعية القطرية الأخرى.
26. ESCWA, 2023b.
27. في عام 2018، مارس 0.6 في المائة فقط من سكان جزر القمر التغوط في العراء، مع تسجيل المعدل نفسه في المناطق الريفية.
28. استناداً إلى بيانات منظمة الصحة العالمية (WHO, 2022a) لخمسة من أقل البلدان نمواً (جزر القمر، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن). لم تتوفر معلومات عن جيبوتي.
29. ESCWA, 2023a.
30. UNDP, 2022.
31. تسترشد سياسات المياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي بالاستراتيجية الموحدة للمياه لدول مجلس التعاون الخليجي (2016-2035) وخطتها التنفيذية.
32. ESCWA, 2022a.
33. ESCWA, 2023a.
34. ESCWA, 2023d.
35. United Nations, 2021a.
36. ESCWA, 2023a.
37. FAO, 2021.
38. ESCWA, 2023b.
39. ESCWA, 2021b.
40. ESCWA, 2023d.
41. UNICEF, 2018 .

المراجع

Algeria (2007). Décret exécutif n° 07149- du 3 Joumada El Oula 1428 correspondant au 20 mai 2007 fixant les modalités de concession d'utilisation des eaux usées épurées à des fins d'irrigation ainsi que le cahier des charges-type y affèrent.

_____ (2014). Décret exécutif n°14–96 du 2 Joumada El Oula 1435 correspondant au 4 mars 2014 modifiant et complétant le décret exécutif n° 11–125 du 17 Rabie Ethani 1432 correspondant au 22 mars 2011 relatif à la qualité de l'eau de consommation humaine.

B'Tselem (2011). The Gap in Water Consumption between Palestinians and Israelis. Accessed on 31 January 2024.

Dare, A. E., and others (2017). Opportunities and Challenges for Treated Wastewater Reuse in the West Bank, Tunisia, and Qatar. *Transactions of ASABE*, vol. 60, No. 5.

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) (2023). Visualisation map of the interlinkages between SDG 6 and the other SDGs. Accessed on 9 June 2023.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2016). Moving towards the SDGs in the Arab Region: Key Findings from the 2016 MDG+ Initiative Report.

_____ (2017). Wastewater: An Arab Perspective.

_____ (2020). Arab Sustainable Development Report 2020.

_____ (2021a). Groundwater in the Arab Region: ESCWA Water Development Report 9.

_____ (2021b). Transboundary Cooperation in Arab States: Second Regional Report on SDG Indicator 6.5.2.

_____ (2022a). Arab Regional Preparatory Meeting for the Midterm Comprehensive Review of the Water Action Decade: Outcome Document.

_____ (2022b). Climate finance needs and flows in the Arab region.

_____ (2023a). Climate finance for water in the Arab region.

_____ (2023b). ESCWA Arab SDG Monitor. Accessed on 22 December 2023.

_____ (2023c). War on Gaza: weaponizing access to water, energy and food.

_____ (2023d). Water sector finance. Committee on Water Resources, fifteenth session Beirut, 19–20 June.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and UNEP-DHI Centre on Water and Environment (2021). 2021 Status Report on the Implementation of Integrated Water Resources Management in the Arab Region.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2021). Maghreb Policy Dialogue on the Potential of Non-Conventional Water for Sustainable Agricultural Development in the Arab Maghreb Countries: Ministerial Declaration. 22 March.

_____ (2023). AQUASTAT. Accessed on 7 June 2023.

Infrastructure Transitions Research Consortium (ITRC) and United Nations Office for Project Services (UNOPS) (2018). A Fast Track Analysis of Infrastructure Provision in Palestine.

Jordan (2014). National Resilience Plan 2014–2016: Proposed Priority Responses to Mitigate the Impact of the Syrian Crisis on Jordan and Jordanian Host Communities.

Kuwait, Central Statistical Bureau (2021). Annual Statistical Bulletin of Environment 2020. Kuwait City.

League of Arab States (2023). Signing and ratifying statement of the updated Arab Charter on Human Rights (Arabic).

Mateo-Sagasta, J., and others (2023). Expanding water reuse in the Middle East and North Africa: Policy Report. Colombo, Sri Lanka: IWMI.

McIlwaine, S. J., and O.K.M. Ouda (2020). Drivers and Challenges to Water Tariff Reform in Saudi Arabia. *International Journal of Water Resources Development*, vol. 36, No. 6.

Morocco (2023). Développement rural. Accessed on 25 June 2023.

Nassif, Marie-Helene, Mohamed Tawfik, and M. T. Abi Saab (2022). Water quality standards and regulations for agricultural water reuse in MENA: from international guidelines to country practices. In *Water Reuse in the Middle East and North Africa: A Sourcebook*, J. Mateo-Sagasta, M. Al-Hamdi and K. AbuZeid, eds. Colombo, Sri Lanka: IWMI.

Oman (2019). First Voluntary National Review of the Sultanate of Oman 2019.

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) (2013). The new water tariff system in Palestine between economic efficiency and social justice (Arabic).

Palestinian Central Bureau of Statistics (2023). An Environmental Catastrophe Threatens Livelihoods in Gaza Strip. Accessed on 31 January 2024.

Qatar (2018). Qatar Second National Development Strategy 2018–2022.

_____ (2020). Decision of the Minister of Administrative Development, Labour and Social Affairs No. 17 for the Year 2021 Specifying Measures to Protect Workers from Heat Stress.

Saudi Arabia (2018). Saudi National Water Strategy 2030 (Arabic).

Saudi Arabian Standards Organization (2000). Un-bottled Drinking Water: SASO 701 and mkg 149 (Arabic).

Somalia (2019). Final Draft: WASH Sector Strategic Plan (2019–2023).

Stockholm International Water Institute (SIWI) and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2023). Water Scarcity and Climate Change Enabling Environment Analysis for WASH: Middle East and North Africa.

The Sudan (2018). National Road Map: Sanitation for all in Sudan – Making Sudan Open Defecation Free by 2022.

Tunisia (2021). Rapport national volontaire sur la mise en œuvre des Objectifs de développement durable en Tunisie.

The United Arab Emirates (2021a). Water Quality Regulations 2021.

_____ (2021b). Overview of the National Energy and Water Demand Side Management Programme.

United Nations (2021a). Common Country Analysis (CCA) November 2021: Yemen.

_____ (2021b). Common Country Analysis: Libya.

_____ (2022). Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel: Note by the Secretary-General. A/77/328.

United Nations Children's Fund (UNICEF), Djibouti (2018). Humanitarian action for children.

United Nations Development Programme (UNDP) (2013). Water Governance in the Arab Region: Managing Scarcity and Securing the Future.

_____ (2022). A Holistic Approach to Addressing Water Resources Challenges in Yemen.

World Health Organization (WHO) (2018). A Global Overview of National Regulations and Standards for Drinking-Water Quality. Geneva.

_____ (2022a). GLAAS 2021/2022 country survey data. Geneva.

_____ (2022b). Strong Systems and Sound Investments: Evidence on and Key Insights into Accelerating Progress on Sanitation, Drinking-Water and Hygiene – UN-Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking-Water (GLAAS) 2022 Report. Accessed on 22 December 2023.

World Health Organization (WHO) and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2023). WHO/UNICEF Joint Monitoring Programme for Water Supply, Sanitation and Hygiene (JMP). Accessed on 22 December 2023.



7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الهدف 7

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة



ألف. مقدمة

أحرزت المنطقة العربية تقدماً كبيراً في تعميم الوصول إلى خدمات الطاقة. ومع ذلك، لا يزال الانتشار المحدود للطاقة المتجددة وكثافة الطاقة الأوّلية العالية يشكلان تحدياً أمام التحوّل إلى الطاقة المستدامة. وتشكل التفاوتات في الحصول على الطاقة بين البلدان وداخلها، ولا سيما بين المناطق الريفية والحضرية، عقبات إضافية تحول دون تحقيق هدف عدم إهمال أحد. ويؤكد الافتقار إلى طاقة موثوقة وميسورة الكلفة ونظيفة في بعض البلدان على الحاجة الملحة إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق مقاصد الهدف 7 بحلول عام 2030.

وقد فرضت الصدمات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا ضغوطاً جديدة على نُظُم الطاقة في المنطقة، ما أثّر على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. كما أعاق استمرار الانكماش الاقتصادي والصراع وعدم الاستقرار وتعطل سلسلة الإمداد التقدم في بعض البلدان. وفي حين لا تزال المنطقة تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، تُظهر التطورات الأخيرة في أُطُر السياسات ومشاريع توليد الطاقة المتجددة على نطاق المرافق، بما فيها العديد من المرافق الرائدة عالمياً والمقرر تشغيلها في المستقبل القريب، إمكانية حدوث تحوّل نحو الاستدامة.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

ارتفعت **نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء** من 89 في المائة في عام 2015 إلى 91 في المائة في عام 2021. ولا تزال تفاوتات كبيرة قائمة بين أقل البلدان نمواً (64 في المائة) والبلدان المتوسطة الدخل وبلدان مجلس التعاون الخليجي (بنسبة 100 في المائة لكل من مجموعتي البلدان)، وكذلك بين المناطق الريفية (83 في المائة) والمناطق الحضرية (98 في المائة).

انخفضت **نسبة السكان الذين يعتمدون على الوقود والتقنيات غير النظيفة للطهي والتدفئة والإنارة** من 14 في المائة في عام 2015 إلى 12 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، لا يزال 49 في المائة من السكان يعتمدون على الوقود والتقنيات غير النظيفة في أقل البلدان نمواً، مقارنة بنسبة 0 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي و1 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل.



شكلت **الطاقة المتجددة** 5.1 في المائة فقط من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة العربية في عام 2020. فكانت هذه الحصة أدنى من حصة أي منطقة على مستوى العالم وشكلت حوالي ربع المتوسط العالمي البالغ 19.1 في المائة.

زادت **القدرة المركبة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة للفرد** بنسبة 55 في المائة بين عامي 2015 و2021، لكنها لا تزال تمثل أقل من خمس المتوسط العالمي. ومع ذلك، تشير الزيادة الأخيرة في استثمارات الطاقة المتجددة إلى إمكانية تحقيق نمو كبير في القدرات في المستقبل القريب.

انخفضت **كثافة الطاقة** بنسبة 1 في المائة فقط بين عامي 2015 و2020، وهو ما لا يكفي للوصول إلى هدف مضاعفة معدل التحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030. وتُعتبر هذه النسبة غير مرضية بالمقارنة مع الانخفاض بنسبة 7 في المائة التي سُجّلت، في المتوسط، على الصعيد العالمي خلال الفترة نفسها.

انخفضت التدفقات المالية الدولية إلى البلدان العربية لدعم البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما فيها النُّظُم الهجينة، من ذروة بلغت 2.7 مليار دولار في عام 2017 إلى 363 مليون دولار فقط في عام 2021. وقد تجاوز هذا الانخفاض الكبير بنسبة 87 في المائة متوسط الانخفاض العالمي البالغ 60 في المائة خلال الفترة نفسها.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 7 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.



الحاجة الملحة التي تظهر في المنطقة العربية لمعالجة ندرة المياه (الهدف 6)، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة (الهدف 2)، ومكافحة تغيّر المناخ (الهدف 13) تحتم على السياسات معالجة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة. فعلى سبيل المثال، مع تحوّل البلدان بشكل متزايد إلى تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي لتعزيز توفر المياه، ونظراً لكثافة استهلاك هاتين العمليتين للطاقة، من الأهمية بمكان إدراج الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في سياسات المياه.

والروابط قوية أيضاً بين الهدف 7 والقضاء على الفقر (الهدف 1)، والصحة الجيدة (الهدف 3)، والتعليم الجيد (الهدف 4)، والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والتصنيع (الهدف 9)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولَين (الهدف 12)، بما في ذلك الدعوة إلى الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري الضار.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 7

- زيادة الاستثمار في الحصول على الطاقة النظيفة، بما في ذلك الحلول خارج نطاق شبكة الكهرباء، لا سيما في المناطق الريفية وأقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات.
- تعزيز أمن إمدادات الكهرباء من خلال توسيع سعة التوليد المركبة، وتعزيز شبكات النقل وتحسين موثوقية الخدمة.
- تسريع الوصول إلى الطهي النظيف في أقل البلدان نمواً من خلال توسيع نطاق استراتيجيات تغيير السلوك، وتقديم خيارات تتماشى مع الظروف المحلية (مع مراعاة مدى توفر الوقود والقدرة على تحمل التكاليف والتفضيلات الثقافية)، والاستثمار في الإنتاج المحلي وتوزيع وسائل الطهي النظيف.
- الانتقال من دعم الوقود الأحفوري إلى المساعدة الموجهة لمن هم في أمس الحاجة إليها، مع تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات لضمان حصول الأسر المعيشية المفتقِرة إلى الطاقة على الكهرباء وتقنيات الطهي النظيف. علاوة على ذلك، تعزيز حوكمة الدعم من خلال أدوات مبتكرة مثل البطاقات الذكية ونُظُم الدفعات البالغة الصغر.



- تعزيز الترشيد التدريجي لأسعار الطاقة نحو استرداد التكاليف لزيادة الاستجابة للطلب وتحفيز سلوك توفير الطاقة وجذب الاستثمار الخاص في كفاءة استخدام الطاقة. وينبغي أن تقترن هذه العملية بشبكات أمان اجتماعي موجهة لحماية الفئات السكانية المعرضة للمخاطر.
- ترجمة الأهداف الوطنية للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة إلى تشريعات وأنظمة ملزمة، مع تعزيز وتمكين المؤسسات العامة من أجل التنفيذ والرقابة الفعالَين.
- توسيع نطاق تركيز أهداف الطاقة المتجددة إلى ما هو أبعد من توليد الطاقة من خلال تحديد أهداف وطنية لإدماج الطاقة المتجددة في التدفئة والتبريد والنقل، ووضع سياسات مخصصة لتعزيز استخدام تقنيات الطاقة المتجددة في هذه القطاعات، بما في ذلك الحوافز المالية وتطوير البنية الأساسية والإصلاحات التنظيمية.
- تعزيز الاقتصاد الدائري لنفايات الطاقة المتجددة من خلال وضع معايير لإدارة التصرّف بالمنتجات عند نهاية عمرها، وتنفيذ خطط الاسترداد وإعادة التدوير الإلزامية للألواح الشمسية وتوربينات الرياح، وتعزيز الإبلاغ بطريقة شفافة والاستثمار في البحث والتطوير في مجال تقنيات إعادة التدوير المبتكرة واستعادة المواد.
- تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة للهيدروجين النظيف ترافقها أنظمة وحوافز واستثمارات واضحة في البنية الأساسية لإطلاق إمكانيات الهيدروجين النظيف للتنويع وخفض انبعاثات الكربون وتحقيق النمو الاقتصادي.
- تحسين الهيدروجين الأخضر في المناطق التي تعاني من ندرة المياه من خلال تحفيز تحلية المياه بواسطة الطاقة المتجددة وإنشاء أُطُر مخصصة للتنمية المتكاملة للهيدروجين والمياه، مما يؤدي إلى مكاسب من حيث الطاقة النظيفة والأمن المائي.
- تعزيز استثمارات القطاع الخاص في الطاقة النظيفة من خلال تجنّب المخاطر في المشاريع، بما في ذلك عبر توفير الضمانات المالية (كضمانات القروض أو تعزيزات الائتمان أو التأمين)، وتبسيط الأنظمة، وتسخير الأدوات الرقمية لتسريع إجراءات الحصول على التصاريح، وتقديم المساعدة الفنية من خلال دراسات الجدوى وتقييم الموارد.
- حشد التمويل الإضافي من خلال آليات مبتكرة وتقليدية، بما فيها التمويل المختلط والسندات الخضراء وخطوط الائتمان المخصصة والأموال العامة الوطنية.
- تعزيز مشاريع الطاقة النظيفة التي لا تزال قيد الإعداد من خلال بناء القدرات في القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع وإنجازها وتمويلها.
- تحقيق الربط الكهربائي مع البلدان المجاورة لتعزيز أمن الطاقة، والاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز التعاون الإقليمي.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 7

تختلف نُهُج السياسات لتحقيق الهدف 7، من حيث النطاق الذي تغطيه وما إليه، باختلاف البلدان العربية، فتعكس الظروف الوطنية والموارد المتاحة في كل منها. غير أن توجهات مشتركة عديدة تلاحَظ بين البلدان، بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو مستوى دخلها.

◆ **ركزت عملية صنع سياسات الطاقة في المنطقة على ضمان الحصول على الطاقة، التي تمكنت البلدان من تلبيتها إلى حد كبير بالوقود الأحفوري.** وقد سعت البلدان إلى تعزيز أمن إمداداتها من الكهرباء عن طريق توسيع السعة المركبة للتوليد وتحسين موثوقية الخدمات. ففي **مصر** مثلاً، قدمت استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة 2035 خارطة طريق لزيادة ملموسة في توليد الطاقة، وتحويل العجز اليومي البالغ 6,000 ميغاواط في عام 2015 إلى فائض قدره 19,000 ميغاواط بحلول عام 2021. وفي **المملكة العربية السعودية**، حدّد برنامج التحول الوطني 2020 أهدافاً طموحة للحد من العدد السنوي لانقطاعات التيار الكهربائي لأكثر من 5 دقائق من 6.36 إلى 3 بحلول عام 2021، مع زيادة هامش احتياطي سعة توليد الكهرباء من 10 إلى 12 في المائة من ذروة الطلب المتوقعة.

نفّذت معظم الدول سياسات وبرامج للنهوض بتوفير الكهرباء في المناطق الريفية عن طريق استخدام مجموعة من التقنيات، بما فيها عمليات توسيع الشبكات، والشبكات الصغيرة، والنُّظُم القائمة بذاتها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك **بلدان مجلس التعاون الخليجي**، التي حققت تعميم الحصول على الكهرباء بحلول عام 2000، بالإضافة إلى **الأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والمغرب**، التي أحرزت تقدماً كبيراً بين عامي 2015 و2021، إذ وصلت إلى تأمين إمدادات الكهرباء في المناطق الريفية بشكل كامل أو شبه كامل. وقد أدت هذه التطورات إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية الريفية. ويبرز **المغرب** لتسجيله أكبر تحسن في مجال توفير الكهرباء في المناطق الريفية في المنطقة في العقدين الماضيين، بفضل نجاحه في تنفيذ برنامج كهربة المناطق الريفية المعمم.

وفي حين حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل الحصول الشامل أو شبه الشامل على الطاقة الحديثة، لا تزال أقل البلدان نمواً وبعض البلدان المتأثرة بالصراعات تواجه عجزاً كبيراً في الحصول على الكهرباء، يطال 17 في المائة من سكان المناطق الريفية في **جزر القمر** و51 في المائة في **الصومال** و52 في المائة في **موريتانيا**.

قد يساهم توفير الكهرباء في الحد من عدم المساواة بين الجنسين من خلال تحرير وقت المرأة من الأعمال المنزلية، ورفع احتمال عملها خارج المنزل، ما يسهّل عليها السفر إلى العمل ويوفّر فرص توظيف جديدة في المؤسسات التجارية التي تعمل بالطاقة الكهربائية.

على الرغم من حصول 91 في المائة من سكان المنطقة العربية على الكهرباء في عام 2021، وهو ما يوازي المتوسط العالمي، يواجه جزء كبير منهم تحديات متعلقة بأمن الطاقة وذلك بسبب مسائل الموثوقية ويُسر الكلفة. ولا يزال انقطاع الخدمات منتشراً في العديد من البلدان، لا سيما تلك المتأثرة بالصراعات أو التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. ويفرض عدم الحصول على الكهرباء بشكل موثوق تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة في العديد من البلدان، ما يؤثر على السواء على تلك التي تعاني من عجز في الحصول على الكهرباء وتلك التي لديها إمكانية الوصول الشامل إلى الكهرباء، مثل **العراق ولبنان.** ففي المجموعة الثانية، لا توفر الكهرباء التي تؤمنها الشبكة تغطية متواصلة على مدار 24 ساعة، ما يجبر المواطنين والشركات على اللجوء إلى مولدات خاصة مكلفة وصاخبة وملوّثة تعمل على الوقود. ويؤثر عدم موثوقية توفير الكهرباء تأثيراً كبيراً على الأشخاص الذين يعيشون في فقر، ما يقصيهم فعلياً عن خدمات الكهرباء بسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بالمولدات الخاصة.

لا يضمن الوصول إلى شبكات الكهرباء الإمداد بالطاقة. وتُعَد القدرة على تشغيل وإدارة البنية الأساسية للطاقة أمراً بالغ الأهمية لتقديم خدمات طاقة موثوقة للمواطنين والشركات.

- في **مصر**، أُطلقت استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة 2035 في عام 2015 لمعالجة النقص الواسع النطاق في إمدادات الكهرباء الذي أجبر مرافق الكهرباء على قطع التيار بشكل مستمر في جميع أنحاء البلاد. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز توليد الكهرباء باستخدام مزيج من مصادر الطاقة، مع إيلاء الأولوية لمصادر الطاقة المتجددة ولكن الاعتماد أيضاً على الوقود الأحفوري والطاقة النووية. ومن خلال الاستثمارات الكبيرة في 26 محطة كهرباء جديدة، زادت سعة توليد الطاقة اليومية في مصر بأكثر من الضعف، إذ ارتفعت من 23,000 ميغاواط في عام 2015 إلى 51,000 ميغاواط في عام 2021، ما سمح للبلاد بأن تصبح مصدّراً إقليمياً للطاقة. وقد عززت الجهود المتوازية شبكة نقل الكهرباء من خلال إضافة واستبدال وتجديد الخطوط الهوائية ومحطات المحوّلات. علاوة على ذلك، تشارك مصر في مشاريع الربط الكهربائي مع **السودان**، وقبرص، **والمملكة العربية السعودية**، واليونان، ما قد يضعها في موقع مركز إقليمي للطاقة.
- في **المغرب**، حقق برنامج كهربة المناطق الريفية المعمم، الذي أطلق في منتصف التسعينيات، نتائج ملحوظة، إذ زادت نسبة سكان الريف الذين يحصلون على الكهرباء من 22 في المائة في عام 1996 إلى أكثر من 99.9 في المائة في عام 2021. واستفاد البرنامج من استراتيجيات متنوعة لتوفير الكهرباء، مولياً الأولوية لحلول الطاقة المتجددة اللامركزية، ولا سيما نُظُم الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بالاقتران مع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي أنشئت بموجب عقود امتياز طويلة الأجل. وهدف البرنامج، في أحدث مرحلة له (2019 إلى 2023)، إلى توسيع نطاق تغطيته لتشمل 1,270 قرية إضافية، ما يعود بالنفع على 30,900 أسرة معيشية، رامياً بذلك إلى معدل توفير الكهرباء في المناطق الريفية يصل إلى 99.93 في المائة. وعلى الرغم من تأخر المغرب في توفير الكهرباء في المناطق الريفية، إذ لم يحصل على الكهرباء سوى 44 في المائة من سكان الريف في عام 2000 مقارنة بنسبة تتراوح بين 96 و97 في المائة في **الأردن، والجزائر، ومصر** و87 في المائة في **تونس**، فالبلد سرعان ما لحق بغيره من البلدان، وحقق تغطية ريفية شاملة حتى إنه تخطى بعض البلدان التي كانت تسبقه.


©Frank/stock.adobe.com



◆ **تاريخياً، دعمت البلدان أسعار الطاقة لضمان قدرة الجميع على تحمل التكاليف وتعزيز النمو. لكن بعض البلدان تلغي هذا الدعم تدريجياً بسبب العبء المالي المتزايد.** وقد أدت الزيادة الكبيرة في استهلاك الطاقة في جميع أنحاء المنطقة في العقود الأخيرة إلى جعل هذا الدعم غير قابل للاستدامة، لا سيما وسط ارتفاع الديون والقيود المالية. ويشكل تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، ولا سيما بالنسبة لذوي الدخل المنخفض وأولئك المعرضين للمخاطر، والحاجة إلى سياسات الطاقة المستدامة، تحدياً كبيراً للمنطقة.

أدى إبقاء الأسعار المنظَّمة للطاقة دون كلفة السوق لعدة عقود إلى الإخلال بإشارات السوق بالنسبة إلى مستخدمي الطاقة، ما دفعهم إلى عادات استهلاك غير فعالة ومهدرة.

وقد شرعت عدة دول، منها **الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب**، فضلاً عن **بلدان مجلس التعاون الخليجي**، في إصلاحات لدعم الوقود الأحفوري على مدى العقد الماضي. وكثيراً ما انطوت هذه الإصلاحات على الاستعاضة عن الدعم بشبكات أمان اجتماعي معززة وزيادة نفقات الميزانية على التعليم والرعاية الصحية. فقد أوقف **المغرب** على سبيل المثال بعض أشكال دعم الوقود الرئيسية في عام 2013، بينما وسع في الوقت نفسه برنامجاً وطنياً للتحويلات النقدية المشروطة ونظاماً للتأمين الصحي.

وعلى الرغم من أن تخفيضات الدعم مفيدة للتخفيف من العبء المالي وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، إلا أنها قد تؤثر سلباً على حصول المجتمعات المحرومة على الطاقة، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر. فغالباً ما تؤدي هذه التخفيضات إلى ارتفاع نفقات الطاقة على الفئات الأقل دخلاً، ما يشير إلى الحاجة إلى سياسات تسعير تلحظ مسألة عدم المساواة فتضمن تلبية احتياجات الطاقة الأساسية للجميع. فتحقيق الإنصاف في مجال الطاقة المستدامة في المنطقة يتطلب تقديم إعانات موجهة ومساعدة تقنية وبناء القدرات لضمان حصول الأسر المفتقرة إلى الطاقة، ولا سيما في المناطق الريفية، على الكهرباء وتقنيات الطهي النظيف.

يجب أن تتماشى سياسات تسعير الطاقة مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً لتمكين التحوّل العادل والمستدام للطاقة على نحوٍ يستجيب لمبدأ عدم إهمال أحد.

كما ينبغي التخفيف من الآثار السلبية التي قد تخلّفها إصلاحات أسعار الطاقة على الفئات المعرضة للمخاطر من خلال سياسات تكميلية.

ولا تزال القدرة على تحمل التكاليف تمثل مشكلة في العديد من البلدان، ولا سيما تلك التي تعاني من أعلى تكاليف الطاقة في العالم، مثل **جزر القمر والصومال**. وبسبب عدم كفاية البنية الأساسية والأُطُر التنظيمية، الإمدادات متقطّعة للغاية وبالتالي غير فعالة.

لمزيد من المعلومات حول برامج الحماية الاجتماعية، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 1، ولمزيد من المعلومات حول دعم الوقود الأحفوري، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 12.

- بدأ **المغرب** إصلاحاً كبيراً لنظام الدعم في عام 2013، إذ خفّض الإنفاق على دعم الوقود من 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 1.1 في المائة في أوائل عام 2015. وقد أُلغي الدعم عن الغازولين والديزل والمازوت كلّياً. فأسفر الإصلاح عن وفورات مالية سنوية بلغت نحو 3 مليار دولار مقارنة بعام 2011. وأدى إلغاء الدعم إلى زيادة الأسعار المحلية للطاقة: فبين عام 2011 وأوائل عام 2015، ارتفعت أسعار الغازولين والديزل بنسبة 25 و35 في المائة على التوالي. وللتخفيف من تأثير ارتفاع فواتير الطاقة على الأسر ذات الدخل المنخفض، وسع المغرب شبكات الأمان الاجتماعي القائمة، مثل برنامج "تيسير" للتحويلات النقدية المشروطة ونظام "راميد" للتأمين الصحي. وفي حين أن إلغاء الدعم عن المازوت المستخدم في توليد الكهرباء يعني ضمناً ارتفاع أسعار الكهرباء، ظلت أدنى شريحة استهلاك، تلك التي يتدنّى استخدامها الشهري عن 100 كيلوواط/ساعة، معفاة من الزيادات التعريفية. وألغت هذه الإصلاحات لصالح الفقراء الدعم التنازلي، مع حد أدنى من التأثير المباشر على أفقر 20 في المائة من السكان. كما سعى المغرب إلى تحقيق أهداف طموحة متعلقة بالطاقة المتجددة، مثبّتاً الاتساق في سياسته الخاصة بالطاقة.


©weyo/stock.adobe.com

حددت جميع الدول أهدافاً أو اعتمدت سياسات لتعزيز الطاقة المتجددة، مركّزةً بشدة على قطاع الكهرباء. وفي معظم البلدان، تتماشى هذه الأهداف مع التزامات التخفيف من الانبعاثات، الواردة في المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ. والجدير بالذكر أن عدد البلدان التي لديها أهداف رسمية للطاقة المتجددة ارتفع من 4 في عام 2010 إلى 12 في عام 2015 و22 في عام 2023، غير أن معظم الأهداف الوطنية تظل غير ملزِمة قانوناً. ووحدها 8 دول من أصل 17 دولةً شملها مسح أجراه برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة التابع للبنك الدولي[1] **(الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والصومال، وعُمان، ودولة فلسطين، ومصر، والمملكة العربية السعودية)** وضعت خطط عمل أو استراتيجيات لتحقيق أهداف الطاقة المتجددة.

قطاع الكهرباء هو أبرز ما تركّز عليه أهداف الطاقة المتجددة وسياساتها. فالبلدان الإثنان والعشرون وضعت كلها أهدافاً محددة لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء. ولدى **جزر القمر وجيبوتي** أكثر أهداف الطاقة المتجددة طموحاً في المنطقة، إذ يسعى البَلدان إلى توليد الكهرباء المتجددة بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2030. وتليهما **المغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا**، التي تسعى للحصول على حصة تتراوح بين 50 و52 في المائة. وقد سنّت عدة بلدان سياسات لتشجيع توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. فالبلدان السبعة عشر التي شملها المسح تسمح بملكية القطاع الخاص لتوليد الطاقة المتجددة، وتقدم 12 دولة[2] اتفاقيات طويلة الأجل لشراء الطاقة[3] لمنتجي الكهرباء المتجددة (عادة عن طريق التعريفات التفضيلية أو المزادات)، وتوفر 9 بلدان[4] أولوية وصول الطاقة المتجددة إلى الشبكة. ومع ذلك، لا يقدم سوى عدد قليل من البلدان، بما فيها **الجزائر والجمهورية العربية السورية**، حوافز مالية مباشرة – كالحوافز الضريبية أو الإعانات الرأسمالية – للكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

على الرغم من تجاوز التوقعات على الصعيد العالمي في العقد الماضي، تواجه الطاقة المتجددة عدة عقبات، مثل التحديات داخل سلاسل الإمداد بالمواد الحيوية، ومحدودية توفر الأراضي المناسبة، وعدم كفاية الاستثمار في البنية الأساسية للشبكات، وبطء عملية الحصول على التراخيص، والمخاوف المتعلقة بالربحية[أ].

وثمة تحدٍ ناشئ آخر يتعلق بالنفايات الناتجة عن نُظُم الطاقة المتجددة، وتحديداً شفرات توربينات الرياح التي خرجت من الخدمة والألواح الشمسية التي وصلت إلى نهاية عمرها التشغيلي.

أ. McKinsey, 2023.

لم تولِ السياسات مسألة دمج مصادر الطاقة المتجددة في الاستخدامات النهائية الاهتمامَ الذي أولته لاستخدام الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء. فعدد قليل فقط من البلدان (6 من أصل 17) لديه أهداف لدمج مصادر الطاقة المتجددة في نُظُم التدفئة والتبريد **(تونس، والجزائر، وعُمان، ولبنان، والمغرب، واليمن)**. وقد وضع عدد أقل من ذلك (5 من أصل 17) سياسات لتعزيز استخدام تقنيات الطاقة المتجددة لأغراض التدفئة والتبريد **(تونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ولبنان، واليمن)**[5]. وفي قطاع النقل، لم يحدد سوى عدد قليل من البلدان (4 من أصل 17) أهدافاً لانتشار الطاقة المتجددة **(الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، وقطر، ولبنان)**. وقد أدخل عدد أكبر من البلدان (8 من أصل 17) سياسات لتعزيز وسائل النقل التي تعمل بالطاقة المتجددة، مثل السيارات الكهربائية **(الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب)**.

على الرغم من التقدم المحرز في اعتماد أهداف الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء، لا يزال استخدامها منخفضاً في معظم البلدان. ففي عام 2021، شكلت مصادر الطاقة المتجددة 5.1 في المائة فقط من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي في المنطقة، وقد أتت 4.6 في المائة منها من مصادر الطاقة المتجددة غير الحديثة (الوقود الأحيائي الصلب في المقام الأول) و0.5 في المائة فقط من مصادر الطاقة المتجددة الحديثة (ومعظمها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح). والجدير بالذكر أن مصادر الطاقة المتجددة لم تمثل سوى 0.1 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

لا بد للبلدان العربية، لا سيما تلك التي لديها حالياً صناعات الصلب وصناعات كهربائية وميكانيكية، أن تضع خططاً وطنية لتصنيع معدات الطاقة المتجددة، بما فيها مكونات الطاقة الشمسية المركّزة ومكونات طاقة الرياح. ولا بد لها أيضاً أن تجري دراسات جدوى تستند إلى قدرات التصنيع المحلية ومجموعات المهارات، سعياً إلى توفير فرص عمل، لا سيما للشباب.

واعتباراً من عام 2022، لم تكن البلدان العربية مجتمعةً قد حققت إلا 9 في المائة من سعة توليد الكهرباء المتجددة التي تهدف إليها بحلول عام 2035[6]. وتمثل هذه النسبة أدنى معدل إنجاز على مستوى العالم، إذ حققت مناطق أخرى في عام 2021 ما بين 30 و87 في المائة من سعة توليد الكهرباء المتجددة المحددة لعام 2030[7]. ولا بد من بذل جهود ضخمة لسد الفجوة المتبقية، البالغة 91 في المائة في المنطقة، وصولاً إلى عام 2035.

لمزيد من المعلومات حول نُهُج السياسات المعنية بالعمل المناخي، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 13.



بدأت بعض البلدان بترجمة أهداف الطاقة المتجددة إلى تشريعات ملزِمة، وبناء مشاريع قابلة للتمويل، وتأمين تمويل مخصَّص لتحقيقها، وتسريع التحوّل إلى الطاقة النظيفة.

- خطت **المملكة العربية السعودية** خطوات كبيرة في دمج الطاقة المتجددة في إطار سياساتها المعنية بالطاقة، وذلك بما يتماشى مع أهدافها الأوسع المتمثلة في الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتنويع مزيج الطاقة. وقد حددت الدولة هدفها للكهرباء المتجددة في إطار البرنامج الوطني للطاقة المتجددة (2017) وأنشأت إطاراً تنظيمياً لمشاريع الطاقة المتجددة من خلال أنظمة تطوير مشاريع الطاقة المتجددة (2018). بالإضافة إلى ذلك، قامت المملكة العربية السعودية بتحديث نظام نقل الكهرباء الخاص بها في عام 2020 لدمج أنظمة جديدة لإدارة تقلّبات الطاقة المتجددة، ما يضمن موثوقية الشبكة مع انتشار الطاقة المتجددة على نطاق واسع. واعتباراً من عام 2021، تقدم الدولة أيضاً اتفاقيات شراء كهرباء طويلة الأجل لمشاريع الطاقة المتجددة، ما يوفر للمطوّرين أسعاراً آمنة للكهرباء على مدى فترات مديدة، تتراوح عادة من 20 إلى 25 عاماً. وفي حين ظلّت حصة الطاقة المتجددة من الكهرباء في المملكة العربية السعودية عند معدل 0.1 في المائة بين عامي 2018 و2021، يُتوقّع أن يكون للتغييرات التي طرأت مؤخراً على السياسات تأثير بالغ على تعزيز تطوير الطاقة المتجددة في البلاد.
- يوفر برنامج الترويج للطاقة الشمسية في **تونس**، الذي أطلق في عام 2005، دعماً لتكاليف رأس المال بنسبة 20 في المائة لتركيب نُظُم تسخين المياه الشمسية في الوحدات السكنية وقروضاً منخفضة الفائدة تُيسّر من خلال المصارف التجارية. وعزز هذا النهج المبتكر سوق نُظُم تسخين المياه الشمسية باستخدام فواتير الكهرباء للسداد، واعتبار المرفق المملوك للدولة محصلاً للديون وضامناً لها. وبحلول عام 2010، ارتفعت القدرة على التركيب خمسة أضعاف، لتصل إلى 119,000 نظاماً. ولم يعزز البرنامج الاستقلال في مجال الطاقة فحسب، بل حدّ أيضاً من دعم الوقود الأحفوري، ما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة طويلة الأجل للحكومة. وعلاوة على ذلك، عزز البرنامج خلق فرص العمل والفوائد البيئية من خلال التخفيف من استهلاك النفط وانبعاثات غازات الدفيئة. وقد تحقق نجاحه بشكل رئيسي من خلال برامج التدريب ونُظُم الاعتماد وإشراك الوكالة الوطنية التونسية للتحكّم في الطاقة في تصميم البرنامج وتنفيذه. وتؤكد هذه التجربة على إمكانية الاستفادة من الموارد العامة، بما فيها المرافق، لدعم استثمارات الطاقة المتجددة وإبعاد الطلب عن مصادر الطاقة التقليدية[8].



- **أحرزت المنطقة تقدماً في اعتماد أُطُر سياسات كفاءة استخدام الطاقة، لكنها ما زالت تفتقر إلى سياسات محددة تستهدف القطاعات الحيوية المستهلكة للطاقة، مثل المباني والنقل.** وحتى عام 2021، اعتمد 16 بلداً من أصل 17 خطط عمل أو أُطُراً قانونية لكفاءة استخدام الطاقة، وهي زيادة كبيرة من 5 بلدان في عام 2010 و11 بلداً في عام 2015[9]. بالإضافة إلى ذلك، وضعت هذه البلدان الستة عشر أيضاً أهدافاً وطنية لكفاءة استخدام الطاقة. ومع ذلك، لا تزال الحاجة كبيرة لبذل جهود لوضع وتنفيذ سياسات كفاءة استخدام الطاقة المصممة خصيصاً للقطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، مثل المباني والنقل. هذا وحددت بعض البلدان (9 من 17) تصنيفات إلزامية لكفاءة استخدام الطاقة خاصة بالمباني و/أو خطط التوسيم[10]. ووضعت خمسة بلدان فقط استراتيجيات التدفئة و/أو التبريد لتحسين أداء المباني[11]. وتُعد **الأردن ودولة فلسطين** الدولتين الوحيدتين من أصل 17 دولة اللتين لهما معايير أو أنظمة وطنية لمبانٍ ذات طاقة شبه صفرية.

> يُعد السعر عاملاً رئيسياً للتأثير على الطلب على الطاقة. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تعوق أسعار الطاقة المخفّضة بشكل مصطَنع فعالية السياسات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة.
>
> أضف إلى أن إشارات الأسعار تؤدي دوراً حاسماً في اجتذاب استثمارات القطاع الخاص في مجال كفاءة استخدام الطاقة. وكي تسرّع البلدان جهودها الرامية إلى تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، لا بد لها من أن تمضي قدماً في الترشيد التدريجي لأسعار الطاقة.

وفي قطاع النقل، أبلغت خمسة بلدان فقط **(الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والمغرب)** أنّ لديها تفويض أو برنامج حوافز لدعم التحول إلى السيارات الكهربائية للاستخدام الشخصي. كما أبلغت ثلاثة بلدان **(دولة فلسطين، ومصر، والمغرب)** عن تقديم إعانات للنقل العام للمستهلكين، ودعم بلد واحد **(المغرب)** برنامجاً لتقاسم السيارات، ولدى بلد واحد **(الإمارات العربية المتحدة)** برنامج لدعم مشاريع الدراجات أو غيرها من وسائل النقل غير الآلية. وأدى هذا التقدم البطيء إلى التزامات كبيرة، بما فيها مخزونات كبيرة من المركبات غير الموفِّرة للطاقة. ويسهم الافتقار إلى البنى الأساسية للنقل العام في زيادة الاعتماد على السيارات في العديد من البلدان، ما يؤدي إلى زيادة استهلاك الوقود على الصعيد الإقليمي ويؤثر تأثيراً كبيراً على الفئات المعرضة للمخاطر، بمن فيهم الفقراء والنساء. وغالباً ما تكافح هذه المجموعات من أجل شراء سيارة وصيانتها، ما يحد من حركتها ومن قدرتها على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل وغيرها من الفرص. وفي البلدان التي توجد فيها أساطيل المركبات العامة، تؤدي المستويات المنخفضة لكفاءة استخدام الطاقة إلى تحويل الموارد العامة نحو تكاليف الوقود بدلاً من الاستثمار في بنية أساسية أفضل للنقل.

وعندما يتعلق الأمر بوضع المعايير الدنيا لأداء الطاقة، فإن أنواع المعدات التي تحظى بالأولوية القصوى في المنطقة هي نُظُم التدفئة والتبريد ومعدات الإنارة والثلاجات. والجدير بالذكر أن 12 بلداً من أصل 17 قد وضع معايير لنُظُم التدفئة والتبريد، و10 بلدان لمعدات الإنارة و9 للثلاجات. في المقابل، 4 بلدان فقط من أصل 17 لديها مثل هذه المعايير للمعدات الكهربائية الصناعية وبَلدان للمركبات الخفيفة. ولم يفرض سوى حوالي نصف البلدان التي لديها معايير دنيا لأداء الطاقة عقوباتٍ على عدم الامتثال، وهو أمر مثير للقلق. وأدى النطاق المحدود لمعايير أداء الطاقة، وعدم فرض العقوبات إلا نادراً، وعدم كفاية إنفاذ الأنظمة في جميع أنحاء المنطقة، إلى زيادة كثافة الطاقة في النمو الاقتصادي الإقليمي.

◆ **تهتمّ البلدان أكثر فأكثر بالهيدروجين النظيف ومشتقاته كناقلات بديلة للطاقة ولكن مع غياب ملحوظ للأنظمة والحوافز لدفع هذه المبادرات.** ويمكن لحلول الطاقة النظيفة الرامية إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر الاستفادة من موارد الغاز الطبيعي الوفيرة في المنطقة، بمساعدة احتجاز الكربون وتخزينه، فضلاً عن إمكانيات الطاقة المتجددة الهائلة فيها. ويمثل الهيدروجين النظيف فرصة لتنويع إيرادات التصدير، وخفض الانبعاثات المرتبطة بالطاقة، وتعزيز المرونة البيئية والاقتصادية. وفي حين تحظى بلدان عديدة، بما فيها **الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا**، بمشاريع هيدروجين نظيف في مراحل مختلفة من التطوير (الإطار)، لا تزال تفتقر إلى الأُطُر القانونية والتنظيمية الشاملة لإنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون. وقد خطت **الإمارات العربية المتحدة** خطوة إلى الأمام باعتمادها استراتيجية وطنية للهيدروجين في عام 2023.

يمكن أن تعوق الاحتياجات المرتفعة من المياه إنتاج الهيدروجين الأخضر في المناطق التي تواجه أساساً ندرة المياه. وتوفر تحلية المياه حلاً محتملاً، لكن الطلب على الطاقة لهذه العملية وكلفتها يتطلبان تقييماً دقيقاً في السياقات المحلية.

وتمتلك البلدان المجهزة بصناعات قوية لتحلية مياه البحر الخبرة اللازمة لمواجهة مخاوف استخدام المياه عند التوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر. فمن خلال توسيع نطاق تحلية المياه مع التركيز على الهيدروجين الأخضر، يمكنها تحقيق فائدة مزدوجة، مساهمةً في أهداف الطاقة النظيفة ومعززةً الأمن المائي لمجتمعاتها على حد سواء.

- تهدف الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين 2050 **للإمارات العربية المتحدة** إلى زيادة إنتاج الهيدروجين النظيف إلى 1.4 مليون طن سنوياً بحلول عام 2031 و15 مليون طن سنوياً بحلول عام 2050. ويركّز هذا النَهج الطموح والمتعدد الجوانب على بناء إطار تنظيمي متين، وتعزيز سلسلة إمدادات قوية، وإنشاء مركز وطني مخصص للبحث والتطوير يُعنى بتقنيات الهيدروجين، وتعزيز التعاون لإنشاء سوق إقليمي للهيدروجين. وتُعد الاستراتيجية أداة هامة للوفاء بالتزام البلاد بتحقيق صافي انبعاثات صفري لعام 2050 وأهداف اتفاق باريس، لا سيما من خلال معالجة مسألة خفض الانبعاثات في القطاعات التي يصعب التخفيف منها، مثل النقل والمواد الكيميائية والأسمدة والمعادن[12].

أمثلة على مشاريع الهيدروجين النظيف في بلدان مختارة

وقّعت **مصر** ما لا يقل عن 16 مذكرة تفاهم في عام 2022 لتطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء بالتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين. وتقدّر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن إجمالي الاستثمار في البنية الأساسية للهيدروجين في البلاد قد يصل إلى 500 مليار دولار في عام 2030 ويخلق 7 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2050.

أبرمت **موريتانيا** مذكرة تفاهم مع شركاء من ألمانيا، **والإمارات العربية المتحدة، ومصر** لتطوير مشروع هيدروجين أخضر بقيمة 34 مليار دولار بقدرة 10 غيغاواط. ويمكن هذه المبادرة، المنوي إنجازها بحلول عام 2028، أن تنتج ما يصل إلى 8 مليون طن من الهيدروجين الأخضر ومشتقاته سنوياً. ومن المقرر أن تبدأ مرحلتها الأولى، ما يجعل موريتانيا فاعلاً أساسياً في التحول العالمي إلى الطاقة النظيفة.

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظّم إلى خطة الحياد الصفري في **عُمان** بشكل كبير على تقنيات الهيدروجين النظيف واحتجاز الكربون وتخزينه لتحقيق خفض انبعاثات الكربون بحلول عام 2050. ولتحقيق هذه الرؤية، اتخذت الحكومة خطوة محورية في عام 2022 من خلال إنشاء هيدروجين عُمان (HYDROM)، وهي مؤسسة مملوكة للدولة مكلّفة بقيادة مشاريع الهيدروجين والإشراف على تنفيذها. وقد تم تكليف المشاريع الستة الأولى، التي تبلغ قيمتها 20 مليار دولار وتتميز بقدرة مخططة تبلغ 15 غيغاواط، في آذار/مارس 2023. وتمتد الاتفاقيات المتعلقة بالمشاريع على مدى 47 عاماً، ما يضمن الاستقرار والالتزام الطويل الأجل. ومن المقرر أن تستمر مرحلة التطوير والبناء لمدة سبع سنوات، يليها 40 عاماً من التشغيل.

تقوم **المملكة العربية السعودية** بتطوير منشأة للهيدروجين الأخضر بقيمة 8.4 مليار دولار في منطقة نيوم، تستهدف إنتاجاً سنوياً يبلغ 219,000 طن من الهيدروجين و1.2 مليون طن من الأمونيا. ومع سير أعمال البناء على قدم وساق، من المتوقع أن تكون هذه المنشأة، لدى اكتمالها في عام 2026، أول منتِج للهيدروجين الأخضر على نطاق واسع.

المصادر: Hamdy, 2022; Egypt, State Information Service, 2022; Morsy, 2022; Alkousaa and Heine, 2023; Oman, 2022 (لمزيد من المعلومات عن الاستراتيجية، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 13)؛ IEA, 2023; Neom Green Hydrogen Company, 2023.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

في حين يُظهر السعي إلى تحقيق الهدف 7 توجهات شاملة، تكشف الفوارق بين مجموعات البلدان حقائق متباينة. وتتجلى هذه الأنماط العامة بوضوح في البلدان المتوسطة الدخل. أما في أقل البلدان نمواً وبلدان مجلس التعاون الخليجي، فتظهر ديناميات دون إقليمية متميزة. وتحتاج البلدان المتأثرة بالصراعات إلى استراتيجيات محددة، تتوافق وظروف كلٍ منها. الاعتراف بهذه الاختلافات أمر حيوي لصياغة حلول فعالة ومنصفة من شأنها تحقيق حصول الجميع على طاقة حديثة وموثوقةً ومستدامة وميسورة الكلفة.

1. أقل البلدان العربية نمواً

في عام 2021، كان 64 في المائة فقط من السكان في أقل البلدان العربية نمواً يحصلون على الكهرباء، مع تسجيل تباين كبير بين المناطق الريفية (52 في المائة) والمناطق الحضرية (85 في المائة). وتستمد جميع بلدان هذه المجموعة، باستثناء اليمن، حصة كبيرة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة. ويبلغ متوسط حصتها من الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. ويرجع ذلك بشكل حصري تقريباً إلى مصادر الطاقة المتجددة التقليدية، ولا سيما الوقود الأحيائي الصلب. وتعتمد نسبة عالية من سكانها في المقام الأول على الوقود والتقنيات الملوِّثة للطهي والتدفئة والإنارة.

- **تمثل سياسات توفير الكهرباء في المناطق الريفية والوصول إلى الكهرباء من خارج نطاق الشبكة أولويات رئيسية لأقل البلدان نمواً في معظمها، نظراً لأوجه القصور الكبيرة التي تعاني منه للحصول على الكهرباء.** وقد أُقرَّ بأن الشبكات الصغيرة ونُظُم الطاقة الشمسية المنزلية تشكل حلولاً عملية لتوسيع نطاق الوصول إلى الكهرباء في المناطق الجغرافية المستهدفة، لا سيما في المجتمعات الريفية والنائية. غير أن الافتقار إلى أنظمة وحوافز شاملة شكل تحديات حالت دون اجتذاب الاستثمار في بعض البلدان.
  - على الرغم من أن **موريتانيا** حددت الوصول إلى الطاقة كأولوية إنمائية رئيسية في وثائق استراتيجية مختلفة، من ورقة استراتيجية الحد من الفقر (بطبعاتها المختلفة) إلى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، إلا أنها كانت تفتقر إلى خطة وطنية لتوفير الكهرباء في عام 2021 [13]. فقد كانت الخطة الرئيسية للإنتاج والنقل (2011) الوثيقة الفنية الوحيدة التي تحدد أولويات قطاع الكهرباء، وتركز في الغالب على ربط وتوسيع الشبكة الحالية مع تحديد الفرص لزيادة الإنتاج المحلي والنقل، بما في ذلك من خلال الحلول خارج نطاق شبكة الكهرباء في المناطق النائية[14]. ولم يحرز تقدم يذكر في العقود القليلة الماضية. فقد انخفضت نسبة سكان الريف الذين يحصلون على الكهرباء من 3 في المائة في عام 2000 إلى 0.8 في المائة في عام 2012 (وهو آخر عام تتوفر فيه بيانات في المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا). وتندرج هذه النسبة بين أدنى المعدلات في العالم، ما يسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى استراتيجية شاملة.
  - اعتباراً من عام 2021، وضع كل من **الصومال، والسودان، واليمن** خططاً وطنية لتوفير الكهرباء ولكنّ هذه الخطط تتباين من حيث الشمولية. فوحدها خطط **الصومال والسودان** تضمنت أهدافاً محددة للوصول إلى الكهرباء، وحلولاً خارج نطاق الشبكة، وشجعت التمويل من القطاع الخاص. وعلى عكس **موريتانيا**، أحرز **السودان** تقدماً كبيراً في توفير الكهرباء في المناطق الريفية في العقدين الماضيين. فقد ارتفعت نسبة سكان الريف الذين يحصلون على الكهرباء من 4.4 في المائة في عام 2000 إلى 24 في المائة في عام 2012 و49 في المائة في عام 2021.

- **تُعتبر الاستعاضة عن مواقد الحطب والفحم بالوقود النظيف والتقنيات المتقدمة للطهي والتدفئة والإنارة من أولويات السياسة العامة في أقل البلدان نمواً بمعظمها.** وتتبنى هذه البلدان بشكل متزايد سياسات أو أهدافاً للطهي النظيف. وقد أدرجت **جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، والسودان، وموريتانيا** تدابير لتوسيع نطاق الوصول إلى الطهي النظيف في مساهماتها المحدَّدة وطنياً. وقد زادت نسبة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود النظيف والتقنيات النظيفة في أقل البلدان نمواً بأكثر من الضعف خلال العقدين الماضيين، إذ ارتفعت من 23 في المائة في عام 2001 إلى 37 في المائة في عام 2011 ووصلت إلى 51 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، لا يزال المتوسط في مجموعات البلدان هذه متخلفاً بشكل كبير عن المتوسطات في المنطقة (88 في المائة) وفي العالم (71 في المائة). ولا بد من إحراز تقدم كبير لسد هذه الفجوة[15].
  - تتضمن الخطة الوطنية لتوسيع نطاق الوصول إلى الطهي النظيف في **السودان** استراتيجية توعية محددة الأهداف ترمي إلى الحث على الإقبال على وسائل الطهي النظيف مع رسائل موجّهة لكل من الرجال والنساء من ضمن ما تركّز عليه الأضرار على الصحة. ومع ذلك، لا تحدد الخطة هدفاً يتمثل في الوصول الشامل إلى الطهي النظيف، كما أنها لا تضع معايير الكفاءة أو تعتمد خطط التوسيم لحلول الطهي النظيف. لكن الأهم أن الحكومة تتعقب البيانات على مستوى الأسر المعيشية بشأن حلول الطهي وتوفر حوافز جمركية وضريبية للمورّدين. وتتضمّن مساهمة البلد المحدَّدة وطنياً، المحدّثة، هدفاً يتمثل في الاستعاضة عن مواقد الحطب التقليدية غير الفعالة بمواقد طهي محسنة لنسبة 20 في المائة من سكان الريف. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحوّل، إلى جانب وفورات الكتلة الأحيائية المرتبطة به، إلى خفض 2.6 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030[16].

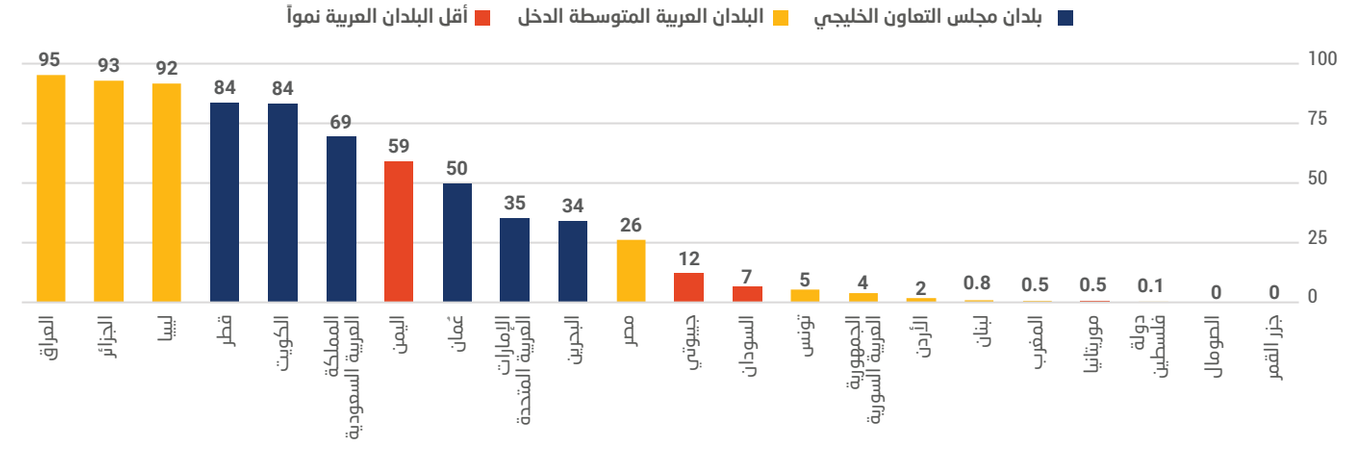
2. بلدان مجلس التعاون الخليجي



تتميّز بلدان مجلس التعاون الخليجي بتبنيها عمليات كبيرة لإنتاج ومعالجة الهيدروكربون، مع ارتباط أجزاء كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات بصناعة الهيدروكربون (الشكل 7-1). أضف إلى أن اقتصاداتها ومجتمعاتها كثيفة الاستخدام للطاقة. وفي حين تستمد هذه البلدان حصصاً ضئيلة من إجمالي استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة (الشكل 7-2)، تُعد موطناً لبعض نُظُم الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق الأقل كلفة في العالم. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من القدرة المركّبة لتوليد الطاقة المتجددة زاد 15 ضعفاً بين عامي 2015 و2021، إلا أنه لا يزال يشكل ربع المتوسط العالمي فقط. وقد حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي الهدف المتمثل في حصول الجميع على الكهرباء قبل عام 2000.

الشكل 7-1

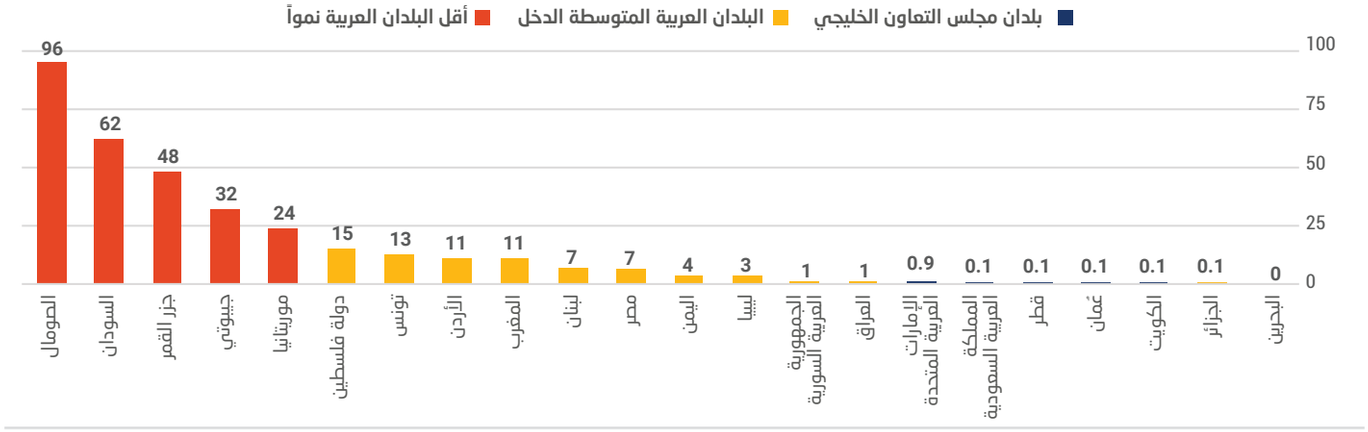
حصة الهيدروكربون من إجمالي عوائد التصدير، 2019 إلى 2021 (بالنسبة المئوية)



المصدر: UNCTAD, 2023.

الشكل 7-2

حصة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي، 2020 (بالنسبة المئوية)



المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

◆ **تولي بلدان مجلس التعاون الخليجي الأولوية بشكل متزايد لتوطين قطاعات الطاقة المتجددة** من خلال دعم الشركات الوطنية، وتحفيز القطاع الخاص على تصنيع مكونات الطاقة المتجددة وتقديم الخدمات محلياً، وتشجيع القطاعين العام والخاص على الاعتماد على مقدمي الخدمات المحليين.

- **في المملكة العربية السعودية**، سعى برنامج التحوّل الوطني 2020 إلى زيادة نسبة المحتوى المحلي في مجموع إنفاق القطاعين العام والخاص إلى 50 في المائة بحلول عام 2021، ورفع نسبة توطين وظائف القطاع الخاص إلى 24 في المائة بحلول العام نفسه، وذلك لدعم الهدف المُحدَّد في رؤية السعودية 2030 والمتمثل في توطين قطاعات الطاقة المتجددة.

◆ **تسعى بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الهيدروكربونية المتاحة.** ففي حين أنها وضعت أهدافاً للطاقة المتجددة، بذلت جهوداً متضافرة لتوسيع نطاق إنتاج الوقود الأحفوري وتعزيز الصناعات التحويلية.

- في **البحرين**، تؤكد استراتيجية التنمية الوطنية (2015-2018) على تقييم الأصول الهيدروكربونية ومواصلة تطويرها لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية على مدى عمرها. ويستلزم ذلك استخدام تقنيات الاسترداد المعززة للاحتياطيات الحالية وإجراء عمليات حفر استكشافية لتحديد مصادر جديدة للإمداد.
- في **المملكة العربية السعودية**، سعى برنامج التحول الوطني 2020 إلى خلق 12,000 فرصة عمل في قطاعي الهيدروكربون والمعادن في المناطق الأقل نمواً، فضلاً عن جذب 28 مليار ريال سعودي من استثمارات القطاع الخاص إلى هذه القطاعات والمناطق.

◆ **تعمل معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي على تعزيز الاقتصاد الدائري الكربوني أو تسعى جاهدة إلى تعزيزه، بما في ذلك من خلال احتجاز الكربون وتخزينه.** وقد أدرجت عدة بلدان، بما فيها **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية**، تدابير احتجاز الكربون وتخزينه في مساهماتها المحدَّدة وطنياً.

- على الرغم من وجود مرافق احتجاز الكربون وتخزينه على نطاق واسع، لم تضع **الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية** مجموعة واسعة من تدابير السياسة العامة لتعزيز احتجاز الكربون وتخزينه، كما تفعل البلدان عادةً خارج المنطقة العربية. وبدلاً من ذلك، اختار البلَدان استراتيجية تركّز على ملكية الدولة لمرافق احتجاز الكربون وتخزينه، على الأقل في مراحل الانتشار المبكرة، بدلاً من إنشاء أُطُر سياسات لتشجيع استثمارات القطاع الخاص[17].



3. البلدان العربية التي تشهد صراعات

تواجه البلدان المتأثرة بالصراعات[18] تحديات فريدة في إعداد سياسات الطاقة وتنفيذها. فانعدام الاستقرار والأمن الناجمان عن الصراعات يعطلان البنية الأساسية للطاقة وسلاسل الإمداد وفرص الاستثمار. وهذا ما يدفع صنّاع السياسات غالباً إلى إيلاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية الفورية على حساب أهداف تخطيط الطاقة وتطويرها على المدى الطويل. وتتطلب مواجهة هذه التحديات استراتيجيات محددة السياق تعالج الشواغل الأمنية، وتولي الأولوية لاحتياجات الطاقة الأساسية للسكان المعرضين للمخاطر، وتدير الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية والمساعدات، وتبني القدرات من أجل التنفيذ الفعال لسياسات الطاقة في إطار هياكل الحوكمة الهشة.

وتعطي الحرب التي اندلعت في غزة، في **فلسطين**، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، مثالاً على كيفية تفاقم أوجه الضعف الكامنة أصلاً في مجال الطاقة بحيث تصير أكثر حدة في مناطق الصراع. فقد عانت غزة حتى قبل الحرب من انقطاع التيار الكهربائي المزمن وعدم القدرة على تحمل التكاليف ونقص الوقود. وتكثفت هذه المشاكل بسبب الاعتماد على واردات الكهرباء من إسرائيل والأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية بفعل التصعيد العسكري المتكرر. فلجأ السكان إلى المولّدات وحلول الطاقة المتجددة، كسخانات المياه بالطاقة الشمسية والنُظُم الكهروضوئية، لمواجهة مشاكل شبكة الكهرباء غير الموثوقة. غير أن الحرب جلبت ضربات مدمرة من خلال القيود المفروضة على أنواع وكميات الوقود المسموح بدخولها إلى غزة عبر المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل، والتدمير المستهدِف للألواح الشمسية، ووقف الإمدادات الإسرائيلية، ما قوّض بشدة حتى أبسط الخدمات الأساسية[19].

لا بد لجهود التعافي في سياقات الحرب والاحتلال من معالجة الأسباب الجذرية للصراع ومن النظر في الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة من أجل تحقيق تقدم مستدام. ويشمل ذلك في الوقت نفسه تحسين الوصول إلى الطاقة والمياه، وضمان الأمن الغذائي، ودعم سبل العيش، وتعزيز الصحة وتحقيق النتائج البيئية.



دال. سياسات لعدم إهمال أحد

تواجه الفئات الضعيفة خطراً متزايداً بالإهمال ويجب أن تلحظها جهود المنطقة العربية لتحقيق الهدف 7. ومع ذلك، تتجاهل سياسات وخطط واستراتيجيات الطاقة عادة هذه المجموعات وتفشل في مراعاة ديناميات المساواة بين الجنسين. ويفصّل الجدول 7-1 العقبات التي تواجه الفئات المعرضة للمخاطر ويقدم أمثلة على السياسات الرامية إلى تلبية احتياجاتها.

الجدول 7-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

يواجه **سكان المناطق الريفية والنائية** تفاوتاً كبيراً في الحصول على خدمات الطاقة مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية. فلديهم فرص أقل للحصول على الكهرباء وكذلك الوقود النظيف وتقنيات الطهي والتدفئة والإنارة. ويحد فقر الطاقة من فرصهم في تحسين سبل عيشهم، والخروج من حالة الفقر، والحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات العامة الأخرى.	بذلت **الجزائر** جهوداً متواصلة لتوفير الكهرباء في المناطق النائية في جنوب البلاد. فقد وفر مثلاً برنامج شبكات الجنوب المعزولة قدرة إضافية على إنتاج الطاقة الكهربائية بلغت 566 ميغاواط من عام 2010 إلى عام 2018. في **المغرب**، ساعد برنامج كهربة المناطق الريفية المعمم على تحقيق حصول الجميع تقريباً على الكهرباء في المناطق الريفية، إذ حصل 99.9 في المائة من سكان الريف على الكهرباء في عام 2021 (للمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة القسم باء).
من المرجح أن يفتقر **الأشخاص الذين يعيشون في فقر** إلى الكهرباء والوقود النظيف وتقنيات الطهي والتدفئة والإنارة. أضف إلى أنه غالباً ما يتعين عليهم تخصيص حصة أعلى بكثير من دخلهم للحصول على الطاقة مقارنة بالأفراد الأكثر ثراء.	في **موريتانيا**، أنشأت الحكومة آلية تمويل للأسر المعيشية المنخفضة الدخل وغيرها من الفئات المعرضة للمخاطر (كالأسر المعيشية التي تعيلها نساء، والأشخاص المستقرين بصورة غير نظامية، والمشردين) بغض النظر عن تكنولوجيا الإمداد (الشبكة أو الشبكة الصغيرة أو خارج الشبكة). في **السودان**، تدعم آلية التعريفة الاجتماعية أو تعريفة الحدّ الأدنى المستهلكين المنخفضي الاستهلاك، المتصلين بالشبكة.
تواجه **النساء والفتيات** تحديات كبيرة بسبب فقر الطاقة، ما يقوّض رفاههن وآفاقهن الاقتصادية. فمحدودية الحصول على الكهرباء تؤدي إلى تفاقم فقر الوقت[أ] وتضع عبئاً أثقل من الرعاية غير المدفوعة الأجر والمسؤوليات المنزلية على كاهل المرأة. وتتعرض النساء بشكل كبير للوفاة المبكرة بسبب تلوّث الهواء الداخلي الناجم عن استخدام وقود الطهي غير النظيف. أضف إلى أن تمثيلهن في المناصب الرئيسية المسؤولة في القطاع العام عن سياسات الطاقة وبرامجها لا يزال غير كاف. هذا وتقل مشاركتهن في القوى العاملة في قطاع الطاقة في المنطقة عن 15 في المائة، وهي نسبة أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 22 في المائة[ب].	في **السودان**، تأخذ الخطة الوطنية لتوسيع نطاق الوصول إلى الطهي النظيف في الاعتبار أثر ممارسات الطهي من منظور المساواة بين الجنسين. وهي تشمل أيضاً استراتيجية توعية ترمي إلى الحث على الإقبال على الطهي النظيف، من خلال رسائل موجّهة خصيصاً لكل من الرجال والنساء، من ضمن ما تركّز عليه الأضرار على الصحة.

أ. يُفهم فقر الوقت بصورة عامة على أنه الافتقار إلى الوقت اللازم للأفراد لتلبية احتياجاتهم الأساسية من راحة وترفيه، بسبب الإفراط في العمل المدفوع الأجر والرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي (Vickery, 1977; UN Women, 2020).

ب. World Bank, 2022.

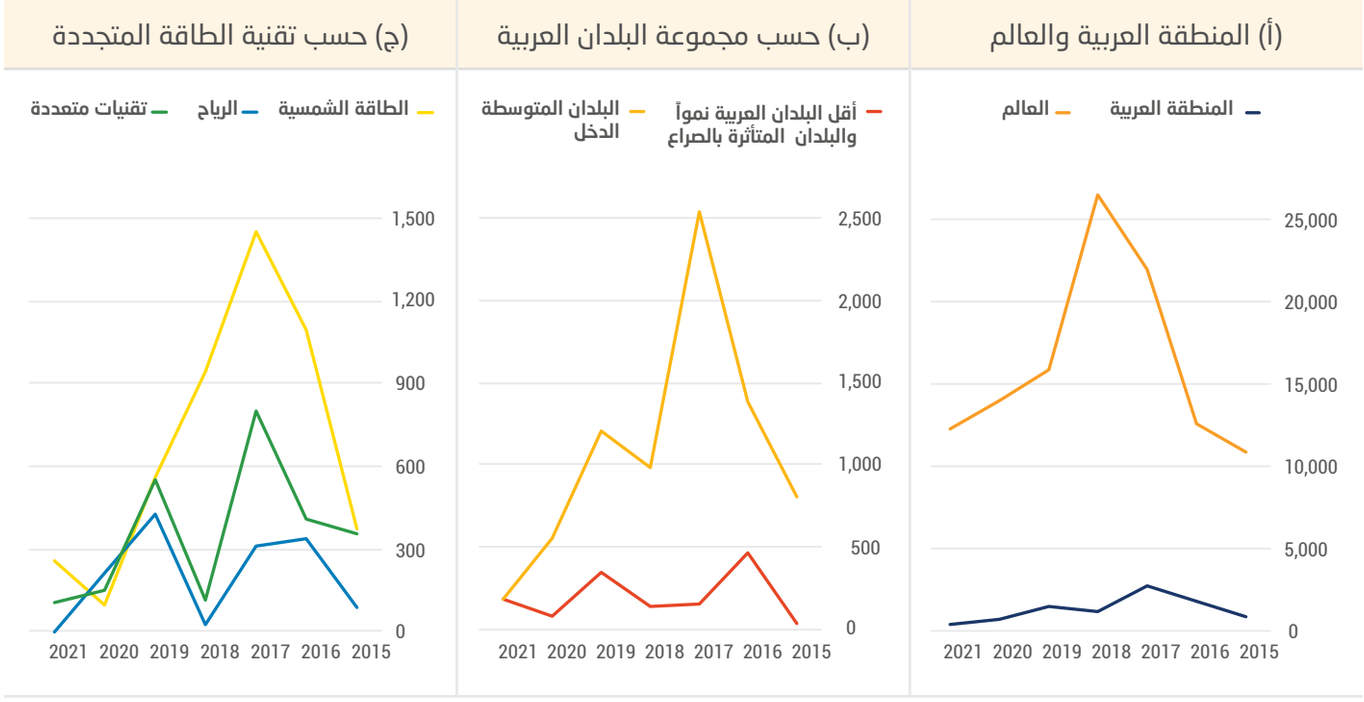
هاء. مشهد التمويل

انخفضت التدفقات المالية الدولية إلى البلدان العربية لأغراض البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما فيها النُّظُم الهجينة. وقد قدّمت الحكومات الأجنبية والوكالات المتعددة الأطراف وغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي دعماً بلغ ذروة 2.7 مليار دولار في عام 2017، ولكنه انخفض إلى 363 مليون دولار بحلول عام 2021 (الشكل 7-3 (أ))، بتراجع قدره 87 في المائة[20].

علاوة على ذلك، تقلصت الحصة العالمية من تمويل الطاقة النظيفة الموجّه إلى البلدان العربية بشكل كبير، إذ شكلت هذه التدفقات في عام 2017، 10 في المائة من الإجمالي العالمي. وبحلول عام 2021، انخفضت الحصة فبلغت 4 في المائة فقط.

وقد حدث تغيّر كبير في توزيع التدفقات المالية الدولية على مجموعات البلدان دعماً للطاقة النظيفة. فانخفضت الحصة المخصصة للبلدان المتوسطة الدخل من 97 في المائة في عام 2015 إلى 50 في المائة في عام 2021، في حين ارتفعت الحصة المخصصة لأقل البلدان نمواً وتلك المتأثرة بالصراعات من 3 إلى 50 في المائة في الفترة نفسها. غير أن هذا الارتفاع لم يُعزَ إلى زيادة كبيرة في التدفقات إلى هذه البلدان، بل إلى الانخفاض الحاد في التدفقات إلى البلدان المتوسطة الدخل (الشكل 7-3 (ب)). أما في ما يخصّ نوع الطاقة المتجددة، فقد ظلّت الطاقة الشمسية في الطليعة في كل عام من 2015 إلى 2021، باستثناء عام 2020، إذ حلت طاقة الرياح في الصدارة (الشكل 7-3 (ج)).

الشكل 7-3
التدفقات المالية الدولية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لدعم البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما فيها النُّظُم الهجينة (بملايين الدولارات)



المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

في جميع أنحاء المنطقة العربية، تدفع مجموعة متنوعة من آليات التمويل الإقبال على حلول الطاقة النظيفة. وتولي العديد من الأدوات الأولوية لاستراتيجيات إزالة المخاطر لتذليل العوائق أمام الاستثمار والتخفيف من المخاطر المفترضة. وتكتسي آليات الضمان الرامية إلى التصدي للمخاطر السياسية ومخاطر سعر الصرف أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه حالات عدم الاستقرار.

- تشمل **الصناديق العامة الوطنية** المخصصة لدعم التحوّل في مجال الطاقة صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة في **الأردن**، وصندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة في **الجمهورية العربية السورية**، وصندوق الانتقال الطاقي في **تونس**.
- تسهّل **خطوط الائتمان والصناديق المتجددة** مع المصارف مبادرات كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الصناعية والسكنية والبلدية في بعض البلدان، بما فيها **الأردن، وتونس، والجزائر، والمغرب**. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مشروع كفاءة استخدام الطاقة في البلديات في **الأردن**، الذي يديره بنك تنمية المدن والقرى. وهو يشجع الاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية الأساسية لكفاءة استخدام الطاقة، بما فيها تركيب نُظُم الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح، وتجديد إنارة الشوارع، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المباني العامة[21].
- أُصدرت **سندات خضراء** لتمويل مبادرات الطاقة النظيفة في **الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمغرب**، وكذلك من قبل المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف التي لها مشاريع في المنطقة. فقد خصص البنك الإسلامي للتنمية، على سبيل المثال، 110 مليون دولار من أول إصداراته من الصكوك المستدامة (أي سندات مستدامة متوافقة مع الشريعة الإسلامية) لمحطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في **الإمارات العربية المتحدة**[22].
- يمكن **للتمويل المختلط** أن يجعل المشاريع أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاع الخاص من خلال الحد من المخاطر وتوفير التمويل الأولي. فقد استفاد صندوق الطاقة الكهروضوئية في الولاية الشمالية في **السودان**، على سبيل المثال، من 4.3 مليون دولار من مرفق البيئة العالمية و2.5 إلى 3 مليون دولار من الأموال الحكومية لجذب 17.9 مليون دولار إضافي من الاستثمارات من 11 مصرفاً تجارياً. وقد مكّن ذلك من وضع خطة دعم جعلت الري بالطاقة الشمسية في متناول المزارعين. وبناء على هذا النجاح، أُنشئ صندوق وطني للطاقة الكهروضوئية، ما يوسع نطاق الفوائد للمزارعين في جميع أنحاء البلاد[23].
- يمكن استخدام **الحوافز والتسهيلات الجمركية والضريبية** للترويج لمشاريع الطاقة المتجددة النظيفة، كما هو الحال في **الجمهورية العربية السورية**، حيث مدّد قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021 الإعفاء الكامل من الرسوم المالية والجمركية وغير الجمركية والتخفيض الكبير بنسبة 50 في المائة من ضريبة الدخل لمدة عقد من الزمن، ونصّ على توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المشاريع. كما قُدّمت حوافز وتسهيلات لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة، كاقتناء سيارات كهربائية خالية من الانبعاثات في **عُمان** أو استخدام مصادر الطاقة المتجددة في نُظُم التدفئة والتبريد في **تونس، ولبنان، والمغرب**.

صندوق الانتقال الطاقي يغذّي عملية تحوّل الطاقة في تونس

تأسس صندوق الانتقال الطاقي في **تونس** في عام 2014 ليحل محل الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، وهو يدعم مبادرات الطاقة النظيفة التي تُعتبر فعالة من حيث الكلفة بالنسبة للدولة ولكنها ليست مربحة بما يكفي للمستهلكين. ويستفيد الصندوق من الرسوم الضريبية المجباة (بشكل أساسي على تسجيلات السيارات ومكيفات الهواء والمصابيح المتوهجة) ويحشد الاستثمار المشترك والإقراض من المصارف وصناديق الاستثمار. وقد جمع بين عامي 2005 و2016، 100 مليون يورو ووزّع 70 مليون يورو على مشاريع تركّز على استبدال الطاقة (50 في المائة) وعلى الطاقة المتجددة (41 في المائة) وعلى كفاءة استخدام الطاقة (9 في المائة). ولا يمكن إنكار تأثير الصندوق: فقد حشد 450 مليون يورو من الاستثمارات الخاصة، ووفّر 2.7 مليون طن من مكافئ النفط وجنّب 6.3 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

هذا ويعمل الصندوق من خلال مجموعة أدوات متنوعة، تقدم الإعانات والقروض والاستثمارات السهمية التي تستهدف احتياجات محددة. وتسد الشراكات مع المصارف من أجل القروض فجوات التمويل، في حين تدعم الاستثمارات السهمية الأفراد الواعدين ذوي الأسهم المحدودة. والجدير بالذكر أن آلية سداد المستهلك تسمح بسداد القروض من خلال فواتير الكهرباء، ما يشجع الإقبال على حلول الطاقة الشمسية.

ويسلط هذا النموذج الرائد الضوء على قوة الشراكات الاستراتيجية والتدخلات المحددة الأهداف في تسريع التحوّل إلى الطاقة النظيفة. وبينما ترسم تونس طريقها نحو مستقبل مستدام، يمكن لصندوق الانتقال الطاقي أن يكون نموذجاً للبلدان الأخرى التي تسعى إلى تحوّلات مماثلة.

المصدر: ESCWA, 2021.

واو. الأبعاد الإقليمية

تضع **الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة**، التي وافق عليها المجلس الوزاري العربي للكهرباء في عام 2016 كامتداد للاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة 2010-2030، أساساً للتعاون الإقليمي لدفع انتشار الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وتحسين الوصول إلى الطاقة والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة. وهي تحدد أهدافاً كمية مع مؤشرات واضحة.

ولدعم طموحات الطاقة المستدامة في المنطقة، أطلق المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتعاون مع جامعة الدول العربية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة **المبادرة العربية للطاقة النظيفة**، وهي عنصر رئيسي في خارطة طريق الإجراءات الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية. وتهدف المبادرة إلى تعزيز دمج حصص أكبر من مصادر الطاقة المتجددة في نُظُم الطاقة الإقليمية، بما فيه عن طريق تحسين ممارسات التخطيط الوطني للطاقة بحيث تأخذ البلدان في الاعتبار بشكل أفضل التقلّبات المرتبطة بطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

نظراً إلى الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة، تُعقّم الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في الاستراتيجيات القطاعية الإقليمية للعمل المناخي والمياه. وتدعو **خطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضايا تغيّر المناخ (2010-2030)** بشكل خاص إلى التركيز على استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه ومعالجتها كحل واعد لسد الفجوة المائية في المنطقة. وتقترح **الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي (2010-2030)** استخدام مصادر الطاقة النظيفة البديلة المتاحة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وتطوير البحوث العلمية ذات الصلة لاستخدام هذه الطاقة في تحلية المياه ومعالجتها.

ويشكل التعاون العابر للحدود في مجال الطاقة شرطاً مهماً لضمان أمن الطاقة في بعض البلدان. وقد أدرجت 10 بلدان على الأقل تدابير في مساهماتها المحدّدة وطنياً تتعلق بالتعاون الإقليمي في مجال الطاقة، فخصّصت ثمانية بلدان **(الأردن، والبحرين، وتونس، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب)** تدابير للتعاون العربي الداخلي، وخصّص بلَدان **(جيبوتي وموريتانيا)** تدابير للتعاون مع البلدان المجاورة غير العربية. فعلى سبيل المثال، أنجزت **جيبوتي**، في عام 2011، مشروع الربط الكهربائي مع إثيوبيا، الذي تتلقى من خلاله 65 في المائة من استهلاكها من الكهرباء. ويسعى البلد إلى مواصلة تطوير شبكة الربط هذه، شرط أن يتلقى دعماً مالياً دولياً.

كما أن تعزيز الربط الإقليمي لشبكات الكهرباء سيمكّن من تعزيز دمج مصادر الطاقة المتجدّدة في المنطقة عبر ربط مراكز الطلب بالمصادر النائية لتوليد الطاقة المتجدّدة المنخفضة الكلفة، وزيادة مرونة النظام في آنٍ معاً[24].


©creativefamily/stock.adobe.com

الحواشي

1. البلدان العربية السبعة عشر المشمولة بالمسح الذي أجراه برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة التابع للبنك الدولي هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والبحرين، والجزائر، والسودان، والصومال، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن (ESMAP, 2022) وتشير عبارة "17 بلداً" في هذا القسم إلى هذه البلدان على وجه التحديد.
2. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية (ESMAP, 2022).
3. تخفف اتفاقيات شراء الطاقة الطويلة الأجل من المخاطر التي يتعرض لها المطورون، ما يزيد من جاذبية الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة.
4. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وعُمان، ودولة فلسطين، ومصر، ولبنان، والمغرب (ESMAP, 2022).
5. ESMAP, 2022.
6. IRENA, 2022.
7. المرجع نفسه.
8. ESCWA, 2017.
9. البلدان الستة عشر التي كانت لديها في عام 2021 خطط عمل وطنية لكفاءة استخدام الطاقة أو أُطُر قانونية هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسودان، والصومال، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن. ولم يكن لموريتانيا خطة عمل وطنية أو إطار قانوني. ولم تكن المعلومات متاحة عن جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والعراق، وليبيا (ESMAP, 2022).
10. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعُمان، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية (ESMAP, 2022).
11. الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان (ESMAP, 2022).
12. The United Arab Emirates, Ministry of Energy and Infrastructure, 2023.
13. ESMAP, 2022.
14. Sustainable Energy Fund for Africa and African Development Bank, 2019.
15. المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.
16. The Sudan, 2021.
17. Global CCS Institute, 2018.
18. تشمل هذه المجموعة الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن.
19. ESCWA, 2023a.
20. المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.
21. ESCWA, 2021.
22. ESCWA, 2023b.
23. DESA, 2023.
24. ESCWA, 2023c.

المراجع

Alkousaa, Riham and Friederike Heine (2023). Consortium signs $34 billion MoU for hydrogen project in Mauritania. *Reuters*, 8 March.

The Comoros (2018). Stratégie de croissance accélérée et de développement durable (SCA2D) 2018–2021.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2017). Developing the Capacity of ESCWA Member Countries to Address the Water and Energy Nexus for Achieving Sustainable Development Goals: Water-Energy Nexus Operational Toolkit – Renewable Energy Module.

_____ (2021). Toolkit for Energy Efficiency Financing Instruments for Buildings in the Arab Region.

_____ (2023a). War on Gaza: weaponizing access to water, energy and food.

_____ (2023b). Annual SDG Review 2023: The private sector and the SDGs in the Arab region.

_____ (2023c). Review of progress in the Arab region under the Decade for Sustainable Energy.

Egypt, State Information Service (2022). On COP 27 sidelines, Egypt signs agreements worth $83 billion in renewable energy sector. 16 November.

Energy Sector Management Assistance Program (ESMAP) (2022). Regulatory Indicators for Sustainable Energy (RISE). Washington, D.C.: World Bank.

Global CCS Institute (2018). 2018 Thought Leadership Report: CCS Policy Indicator (CCS-PI).

Hamdy, Habiba (2022). Egypt signs 7 MoUs with regional, int'l partners to produce green hydrogen. *Ahram Online*, 7 December.

International Energy Agency (IEA) (2023). Renewable Hydrogen from Oman: A Producer Economy in Transition.

International Renewable Energy Agency (IRENA) (2022). Renewable Energy Targets in 2022: A Guide to Design. Abu Dhabi.

McKinsey (2023). Using digital and AI to meet the energy sector's net-zero challenge. *Quantum Black*, 18 July.

Morsy, Ahmed (2022). Green hydrogen bonanza. *Ahram Online*, 22 August.

Neom Green Hydrogen Company (2023), accessed on 14 February 2024.

Oman (2022). The Sultanate of Oman's National Strategy for an Orderly Transition to Net Zero.

The Sudan (2021). First Nationally Determined Contribution Under the Paris Agreement: Updated.

Sustainable Energy Fund for Africa and African Development Bank (2019). Mini-Grid Market Opportunity Assessment: Mauritania.

The United Arab Emirates, Ministry of Energy and Infrastructure (2023). National Hydrogen Strategy. Abu Dhabi.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2023). State of Commodity Dependence 2023. Geneva.

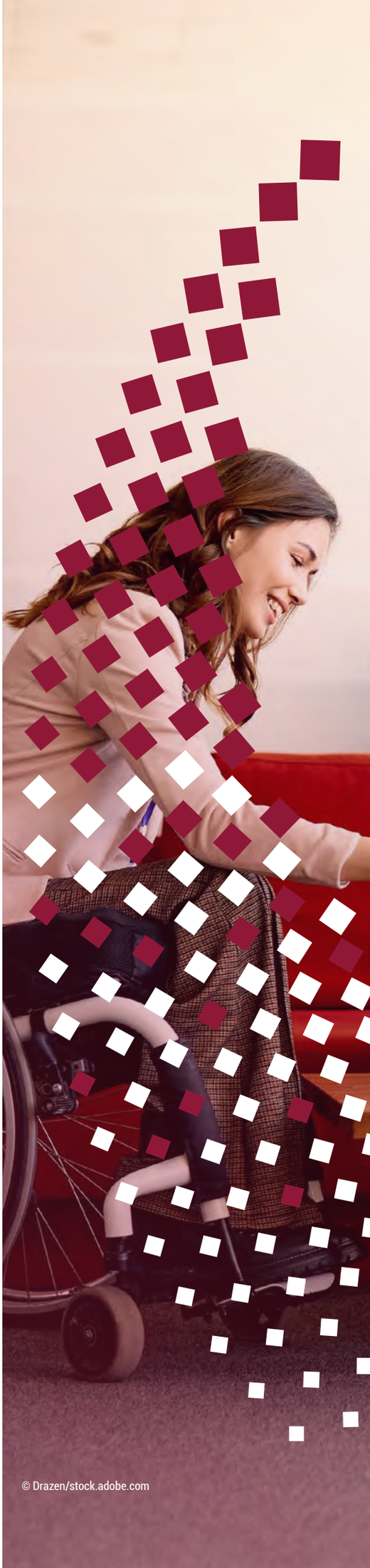
United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA) (2023). Promoting the Use of Electric Water Pumps for Irrigation in Sudan. Accessed on 16 February 2023.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) (2020). World Survey on the Role of Women in Development 2019: Why Addressing Women's Income and Time Poverty Matters for Sustainable Development. New York.

Vickery, Clair (1977). The Time-Poor: A New Look at Poverty. *Journal of Human Resources*, vol. 12, No. 1, pp. 27–48.

World Bank (2022). Toward More and Better Jobs for Women in Energy: An Assessment Undertaken to Guide the New Regional Network in Energy for Women in the Middle East and North Africa–RENEW. Washington, D.C.





8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف 8

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

ألف. مقدمة

لم تحرز بلدان المنطقة العربية التقدم اللازم على مسار تحقيق الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، وهي تشهد تراجعاً أو ركوداً في العديد من المؤشرات الرئيسية، إذ تكافح للتغلب على تحديات مزمنة تحول دون تحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاجية العمل، واستحداث فرص العمل اللائق. وتكمن نقاط الضعف الهيكلية في الطبيعة الريعية لمعظم الاقتصادات، والافتقار إلى التنويع، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة الدولية، وقدم أنظمة الأسواق. وإزاء هذه التحديات، تسجّل البطالة في المنطقة منذ فترة طويلة أعلى المعدلات في العالم، فتعوق التقدم على مسار تحقيق الهدف 8. وقد أثرت الأنماط المتمثلة بانخفاض النمو الاقتصادي بحيث لا تستفيد منه سوى شرائح صغيرة نسبياً من السكان، وارتفاع معدلات البطالة، تأثيراً شديداً على تحقيق أهداف أخرى، إذ تعوق جهود القضاء على الفقر (الهدف 1)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، وتحد الاستثمار في القطاعات الرئيسية.

وأقرّت البلدان سياسات تهدف لتنويع اقتصاداتها، وتحسين أدائها الاقتصادي، وتعزيز قدرتها التنافسية. إلّا أنها لم تحرز التقدم المطلوب للانتقال إلى اقتصادات مبتكرة ومنتجة تتيح فرص عمل لائق لجميع الفئات.

ضربت الأزمات العالمية، التي توالت على مدى السنوات الأربع الماضية، اقتصادات المنطقة المتعثرة بصعوبات مزمنة. ولم تكن المنطقة بالجهوزية الكافية للصمود إزاء التباطؤ الاقتصادي الحاد وضغوط التضخم الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، وانعدام الاستقرار في الأسواق العالمية للطاقة والغذاء والمواد الخام. وتفاوتت التداعيات بين بلد وآخر.

- استفادت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير من ارتفاع أسعار الطاقة، فحققت مكاسب وفيرة ومعدلات نمو عالية، وتدخلت حكوماتها لضبط التضخم عند معدّلات أدنى بكثير من المتوسطات العالمية والإقليمية.
- عانت سائر بلدان المنطقة من تداعيات اقتصادية خطيرة. فالعديد منها لم يحقق بعد التعافي الاقتصادي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتأثرت معظم البلدان بمجموعة من العوامل، منها أزمة الديون، وانخفاض قيمة العملة، وخفض دعم الأسعار، واتساع الاختلالات في الميزان التجاري، وانعدام الاستقرار السياسي أو نشوب الصراعات. وأثرت هذه العوامل بشكل بالغ على الانتعاش الاقتصادي، ورفع كلفة المعيشة.
- تزامناً مع ذلك، انخفض صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة بنسبة 5 في المائة بين عامي 2020 و2022. وكانت أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات في المنطقة من أكبر المتضرّرين، حيث شهد صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه الدول مجتمعة انخفاضاً بنسبة 18.4 في المائة خلال هذه الفترة.

المصدر: IMF, 2023; OECD Stat, Aid (ODA) disbursements to countries and regions [DAC2a], accessed on 18 April 2024.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

تكشف البيانات المتاحة عن الهدف 8 صعوبات متفاقمة في تحفيز النمو واستحداث فرص للعمل اللائق في المنطقة العربية.

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على صعيد المنطقة ككل منذ عام 2015. فبين معدلات النمو السنوي البطيئة، والانتكاسات الكبيرة الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وارتفاع التضخم، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.7 في المائة بين عامي 2015 و2022. وعلى الصعيد العالمي، ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 10 في المائة خلال هذه الفترة.

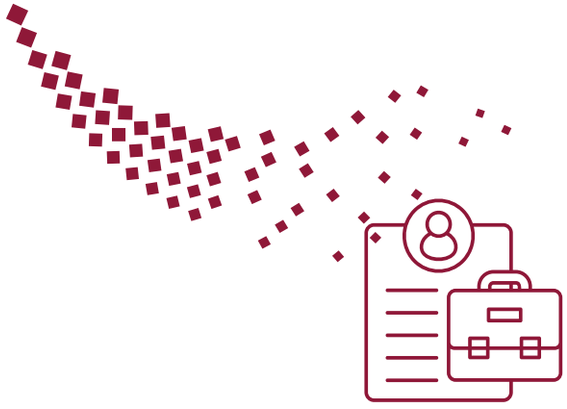
شهدت إنتاجية العمل الحقيقية حالة من الركود بين عامي 2015 و2023 بسبب الانخفاضات الحادة التي سُجلت خلال جائحة كوفيد-19 والتي حجبت ما تحقق من زيادات بطيئة، مما أدى إلى تحقيق زيادة طفيفة قدرها 1 في المائة فقط خلال هذه الفترة على المستوى الإقليمي، فيما ازدادت إنتاجية العمل الحقيقية العالمية بنسبة 11.8 في المائة خلال هذه الفترة.

تسجل المنطقة أعلى **معدل للبطالة** في العالم بلغ 10.7 في المائة في عام 2022 مقابل 5.8 في المائة على مستوى العالم. وهذه المشكلة ليست وليدة الأمس، فالبطالة في المنطقة نادراً ما انخفضت دون 10 في المائة منذ عام 2000. والوضع يزداد خطورة في حالة النساء. **فمعدل بطالة الإناث** في المنطقة الذي بلغ 19.9 في المائة في عام 2022، فاق بثلاثة أضعاف المتوسط العالمي البالغ 5.8 في المائة. ووصل **معدل بطالة الشباب** إلى 26.3 في المائة، متجاوزاً بأشواط المتوسط العالمي البالغ 14 في المائة، وارتفع إلى 41.6 في المائة في صفوف الشابات. وتمثّل **العمالة غير النظامية** أكثر من 62 في المائة من جميع الوظائف في المنطقة.

بلغ **معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب** 30.7 في المائة في عام 2022، مظهراً نقص الفرص المتاحة لهم، وهذا المعدل يفوق **30 في المائة منذ عام 2005**، متجاوزاً المعدل العالمي البالغ 24.5 في المائة. وتنكشف فجوة عميقة بين الجنسين، إذ تبلغ نسبة الشابات خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب 42.9 في المائة.

تتوفر البيانات عن الهدف 8 بمستويات لا بأس بها على صعيد المنطقة. وتشير مؤشرات الاقتصاد الكلي بوضوح إلى ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق النمو الشامل والمستدام، وإتاحة العمل اللائق للجميع. غير أن تكوين صورة كاملة عن مدى تأثير اتجاهات النمو والعمالة على الأشخاص الأكثر عرضة للإهمال، يتطلب بيانات مفصّلة حسب خصائص أساسية مثل الجنس، والعمر، والقطاع، والمهنة، والإعاقة، وحالة الهجرة.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 8 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.



وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 8

- زيادة الاستثمار العام والخاص في البحث والتطوير، وحشد الدعم الإقليمي والعالمي لنقل المعرفة والتكنولوجيا بهدف تحسين الابتكار والقدرة التنافسية.
- دعم تطوير القطاعات العالية القيمة من خلال الاستثمار الاستراتيجي في الصناعات التي تدعم استحداث فرص العمل، وتعزز سلاسل القيمة المحلية، وتوفر إمكانيات عالية للتصدير. وتساهم برامج الحوافز المتقنة، بما في ذلك إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، في إنعاش الاستثمار، وتعزيز التجارة الدولية.



- تقليص العوائق أمام التجارة والاستثمار لتهيئة بيئة مؤازرة للأعمال، بطرق منها تبسيط الإجراءات البيروقراطية، واستخدام التكنولوجيا لتسريع العمليات، وتطوير بوابات خدمات الحكومة الإلكترونية.
- إقرار إصلاحات في التعليم لبناء المهارات في مجالات حل المشاكل، والتفكير النقدي، واستخدام التكنولوجيات الجديدة التي تخوّل الطلاب المتخرجين الحصول على فرص العمل اللائق، بما في ذلك في القطاعات الناشئة للثورة الصناعية الرابعة.
- تسريع التنويع الاقتصادي، والحد من الاعتماد على القطاعات الاستخراجية من خلال الاستثمار في الاقتصادات الخضراء واقتصادات المعرفة، وإعطاء الأولوية لقطاعات التصدير لدعم القدرة التنافسية واستحداث فرص العمل اللائق.
- دعم الحق في تشكيل النقابات، وتسهيل الحوار الثلاثي، وحماية حقوق العمال المهاجرين وعمال المنازل بما يتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية. ويمكن لممارسات المشتريات العامة المستدامة أن تكون بمثابة آليات تشجّع الشركات الخاصة على التقيد بقوانين العمل وإيلاء الاهتمام للمساواة بين الجنسين.
- تيسير مشاركة المرأة في القوى العاملة عن طريق وضع وإنفاذ تدابير لإلغاء الأعراف الاجتماعية القائمة على التمييز، والمعاقبة على التمييز بين الجنسين، وتجريم التحرش الجنسي في مكان العمل، وتعزيز تغطية التأمين الاجتماعي لمستحقات الأمومة ورعاية الأطفال.
- تفعيل النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية والنائية، بطرق منها تطوير البنية الأساسية الاستراتيجية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، وزيادة الدعم الاجتماعي للعاملين في القطاع غير النظامي والعاملين في الزراعة.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 8

تتلازم الاستراتيجيات الوطنية للنمو مع سائر السياسات في تحقيق التحول الاجتماعي والإقتصادي في المنطقة العربية. وإنما تتوقف فعالية هذه السياسات على تضمينها تدابير لتهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص وتنفيذ أُطُر تنظيمية تضمن الاستدامة، والشفافية، والمصلحة العامة (الهدف 16)؛ وإصلاحات لتوجيه النُّظُم التعليمية نحو الإبداع والابتكار والتفكير النقدي (الهدف 4)؛ وبرامج لإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في سوق العمل (الهدف 5)؛ واستثمارات لتطوير البنى الأساسية الرقمية والاتصال، واستخدام التكنولوجيا (الهدفان 9 و17).

ولتحقيق الهدف 8 تأثير مباشر على القضاء على الفقر (الهدف 1)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، وتحسين سبل العيش والرفاه (الهدفان 2 و3). ولتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليص البصمة البيئية معاً، يجب أن تأخذ الجهود المبذولة في إطار الهدف 8 في الحسبان الآثار على الأهداف 12، و13، و14، و15.

تظهر بين البلدان، على اختلاف ظروفها، اتجاهات مشتركة في الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتأمين العمل اللائق للجميع.

◆ **سعت معظم البلدان إلى تنويع اقتصاداتها، وإن تباينت النتائج.** ووضعت استراتيجيات شملت تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في البحث والتطوير، وتشييد البنى الأساسية وبناء المهارات لدعم ريادة الأعمال والابتكار، وتنفيذ إصلاحات تنظيمية موجهة لتهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص. إلاّ أنّ هذه المساعي لم تحقق النتائج المنشودة. فالتدفقات الخارجة عبر الحدود تتجاوز التدفقات الوافدة بنسبة 50 في المائة، والإنفاق على البحث والتطوير لا يزال دون ثلث المتوسط العالمي، والاستثمار الخاص المحلي بطيء[1]. وفي مواجهة المخاطر ونقاط الضعف في بيئة الأعمال، تكافح المنطقة لتحفيز استثمارات القطاع الخاص الطويلة الأجل بهدف إحداث تحوّل إيجابي في مسارها الاقتصادي. وتختلف أولويات التنويع الاقتصادي بين مجموعات البلدان.

◆ **تعتزم بلدان مجلس التعاون الخليجي الحد من الاعتماد الشديد على الهيدروكربونات عن طريق الاستثمار في القطاعات العالية الابتكار**، ومنها التمويل، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة. وعلى الرغم من نمو القطاعات غير النفطية، لا تزال حصة الهيدروكربونات أكثر من 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في **عُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية**، وأكثر من 70 في المائة من الإيرادات الحكومية في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء **الإمارات العربية المتحدة**. وتدعم الهيدروكربونات بطريقة غير مباشرة العديد من الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في هذه البلدان[2].

◆ **تهدف سياسات التنويع في البلدان المتوسطة الدخل إلى بناء اقتصاد أكثر توازناً، فتشجع تطوير الصناعات التحويلية، والخدمات، والسياحة، والصناعات القائمة على المعرفة**، وتخفيف الاعتماد على الصناعات الاستخراجية والأنشطة التي تتطلب مهارات متدنية.

- **تهدف سياسات التنويع في أقل البلدان نمواً إلى تخفيف الاعتماد على القطاعات الأولية** مثل الزراعة، ومصائد الأسماك، والأنشطة الاستخراجية.
- **تتجه سياسات التنويع في البلدان المتأثرة بالصراعات إلى تنمية الاقتصادات، وإعادة بنائها، وتوطيد استقرارها، مع التركيز على تطوير البنى الأساسية، وإعادة الإعمار، والزراعة، والطاقة.** ويتطلب هذا التوجه جهوداً لجذب الإعانات والاستثمارات الدولية، وإعادة إعمار البنى الأساسية الحيوية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتيسير الانتعاش والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات.

◆ **تقدّم بلدان عديدة حوافز ضريبية ومالية سخية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنّ الفوائد المنشودة لم ترقَ إلى مستوى الإمكانيات المتاحة.** فالمنطقة لا تزال مقصرة في جذب رؤوس الأموال إلى القطاعات ذات القيمة العالية، والاستثمار الأجنبي المباشر أدنى بكثير من القدر اللازم، حيث أن ما متوسطه 69 في المائة من التدفقات الداخلة أعيد إلى خارج المنطقة بشكل دخل بدون عمل فعلي. وتذهب هذه الاستثمارات بمعظمها إلى القطاعات القائمة على كثافة رأس المال التي لا تتيح استحداث فرص العمل بأعداد كبيرة، لا سيما قطاع الصناعات الاستخراجية[3].

- **تشمل الأدوات الأكثر شيوعاً لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنشاء المناطق الحرة ومنح الإعفاءات الضريبية،** وقد استخدمت على نطاق واسع في **الإمارات العربية المتحدة** التي تقدم إعفاءات ضريبية لمدة 50 عاماً ضمن أكثر من 40 منطقة حرة. وباشرت **المملكة العربية السعودية** إطلاق مناطق اقتصادية خاصة، ومنطقة لوجستية متكاملة خاصة. وتقدم البلدان المتوسطة الدخل عادة إعفاءات للشركات الأجنبية التي تقوم باستثمارات مؤهلة. وتُستخدم المشتريات العامة لتشجيع الاستثمار. وشهدت **المملكة العربية السعودية** مؤخراً تحوّلاً على مستوى السياسات يشترط على الحكومة، اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2024، أن تتعاقد مع الشركات الأجنبية التي يكون مقرها الإقليمي على أراضي المملكة[4].
- **لا تكون جميع الحوافز المعتمدة بالفعالية المنشودة من حيث الكلفة، إذ تحدث خسائر في الإيرادات وتشوّهات في السوق، وقد تكون تكلفتها باهظة.** فالإعفاءات الضريبية في **المغرب** أدّت إلى خسارة أكثر من 3.5 مليار دولار من الإيرادات العامة[5]. وليست هذه الحوافز إلاّ عاملاً من العوامل الكثيرة التي تأخذها الشركات في الحسبان عند اتخاذ قرارات بشأن الاستثمار الدولي. وتجذب المنطقة العربية قدراً أقل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع أنها تقدم حوافز أكثر سخاءً.
- **تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً حاداً منذ عام 2008، وتخطت تدفقات رأس المال الخارجة التدفقات الوافدة بنسبة 50 في المائة.** وتؤجج الإعفاءات الضريبية سباقاً تنافسياً يدفع البلدان إلى المضي في خفض الضرائب والعمل بشروط شتى سعياً إلى جذب الأموال الأجنبية. وهذا الاتجاه يؤدّي إلى تقليص الإيرادات الحكومية، والحد من القدرة على تشجيع الاستثمارات بما يتماشى مع الأهداف الوطنية، وتقويض بيئة مزاولة الأعمال. والواقع أن المنطقة تتكبد كلفة قدرها 8.6 مليار دولار سنوياً نتيجة لضعف القدرة على الإنفاذ، وإساءة استخدام ضريبة الشركات، وتحويل الأرباح من الشركات المتعددة الجنسية. وتقلص الحوافز إمكانيات تحقيق إيرادات من الضرائب على الشركات بنسبة متوسطها 60 في المائة[6].

◆ **تعتمد عدة بلدان سياسات لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وفتح آفاق إمكانيات القطاع الخاص، واستحداث المزيد من الفرص للصناعات الخضراء والتكنولوجيات الرقمية.** وفي معظم الحالات، لم تُحدث هذه السياسات التأثير المنشود للتغلّب على بطء النمو وسائر الصعوبات.

- **تهدف استراتيجيات الابتكار والتحول الرقمي إلى توجيه الاستثمارات نحو الشركات الناشئة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تحسين المهارات وتعزيز البنية الأساسية الإنتاجية، واستهداف القطاعات الاستراتيجية للثورة الصناعية الرابعة.** ففي **الإمارات العربية المتحدة** تشجع الاستراتيجية الوطنية للابتكار البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وتدعم الأعمال التجارية في مجال الرعاية الصحية، والطاقة المتجددة، والنقل. وفي **الأردن،** تقدّم شركة الصندوق الأردني للريادة رأس المال السهمي للشركات المبتكرة في أولى مراحلها، ويُعدّ برامج توعية على ريادة الأعمال في المناطق والقطاعات المحرومة، وللفئات السكانية المعرضة للإهمال كالنساء والشباب.

◆ **حاولت الحكومات الاستفادة من التحول إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة** من خلال الاستثمار في السياحة البيئية، وفي كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (الفصل الخاص بالهدف 7)، والإدارة المتكاملة للنفايات (الفصل الخاص بالهدف 12)، والزراعة المستدامة (الفصل الخاص بالهدف 2). وقد ساهمت برامج التدريب في بناء قدرات أصحاب المشاريع الخضراء والأعمال التجارية.

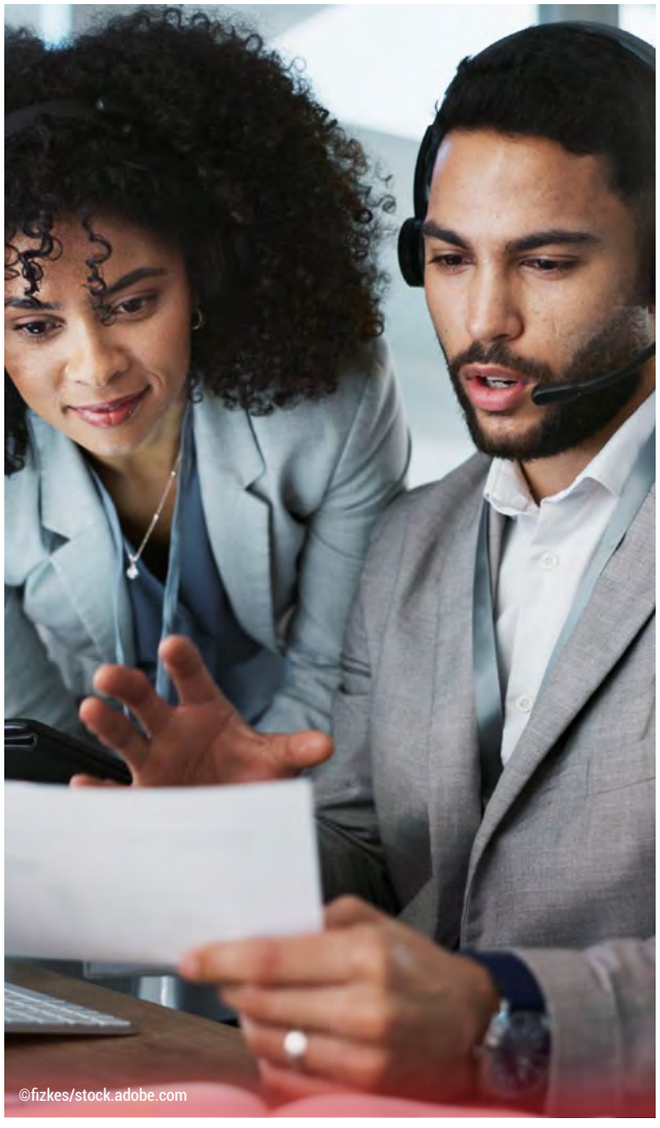
- **يعتمد العديد من البلدان سياسات لتعزيز السياحة المستدامة.** وتشجّع الأنظمة في **الأردن وعُمان** السياحة المستدامة بيئياً. وتدعم **تونس، ومصر، والمغرب** السياحة البيئية في المناطق المحمية، وتنظم حملات واسعة لتعزيز الممارسات المستدامة في قطاع السياحة.
- **تأمل بلدان عديدة الاستفادة من الإمكانيات المهمة التي توفرها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وإحراز التقدم بشأن أهداف الحد من الانبعاثات، وتطوير صناعات الطاقة المتجددة المربحة.** ويشمل المخطط الشمسي في **تونس** الاستثمار في محطات الطاقة الشمسية، ودعم البحث والتطوير، وتقديم حوافز للشركات لاستخدام الطاقة المتجددة. وأطلقت مشاريع كبرى، على غرار محطة الظفرة للطاقة الشمسية التابعة لمؤسسة

أبوظبي للطاقة في **الإمارات العربية المتحدة**، ومشروع أمان في **موريتانيا**، تَعِدُ بتحويل مزيج الطاقة في المنطقة العربية وتخفيض انبعاثات الكربون، وزيادة الحصول على الكهرباء النظيفة بكلفة ميسرة.

- **تدعم** مبادرات مثل مخطط **المغرب** الأخضر **الزراعة المستدامة والزراعة العضوية**، وتعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين الري، وإدخال أصناف جديدة من المحاصيل، ودعم المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة. وفي **موريتانيا**، تشمل المشاريع الجديدة، التي من شأنها تحسين إدارة الأراضي وتعزيز الزراعة التجارية الشاملة والمستدامة، الإدارة المجتمعية والاستثمارات في الري.

◆ **وفي جميع أنحاء المنطقة، يزداد الاهتمام بمعالجة أوجه القصور التي تشوب سوق العمل، وتأمين فرص العمل اللائق من خلال وضع سياسات وطنية للتشغيل، وتعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني**[7]. **ولم تسفر هذه التدابير عن نتائج واضحة لمواجهة استمرار ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الهشة.** وتواجه إصلاحات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني قيوداً من حيث توفير التمويل وضمان النوعية (الفصل الخاص بالهدف 4)، والعديد من السياسات الهادفة إلى تحسين أداء سوق العمل لا تطال بشكل كافٍ السكان الذين هم بأمسّ الحاجة إلى الدعم[8]. وانصب التركيز بشكل غير متناسب على العمال المهرة دون الباحثين عن عمل من ذوي المهارات المتدنية (الفصل الخاص بالهدف 1)[9]. ولم يفلح النمو الاقتصادي البطيء في توفير ما يكفي من فرص العمل اللائق لاستيعاب الوافدين الجدد إلى القوى العاملة.

- **منذ عام 2023، اعتُمدت سياسات وطنية للعمالة في 12 دولة هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وجزر القمر، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، ولا تزال قيد التطوير في خمسة بلدان أخرى هي تونس، وجيبوتي، وعُمان، ولبنان، ومصر.** وتختلف نوعية هذه السياسات من حيث الأهداف والمؤشرات القابلة للقياس المستخدمة، والأنشطة الملموسة المدرجة، لكن عناصرها المشتركة تشمل تعزيز النمو الاقتصادي، وتحفيز استحداث فرص العمل في القطاع الخاص، وتحسين مؤسسات وبرامج سوق العمل، وحماية حقوق العمال، وتيسير الحوار الاجتماعي. وتشمل غالباً الإجراءات المحددة توسيع نطاق الحصول على الائتمان، وتقديم حوافز ضريبية لاستحداث فرص عمل، وإعادة توجيه الاستثمارات في قطاع التعليم، والاستثمار في الصناعات التي تتيح استحداث فرص عمل. أما **الجمهورية العربية السورية، وقطر، والكويت، وليبيا، واليمن**، فلم تضع بعد سياسات وطنية للعمالة[10]. وعمدت البلدان إلى إطلاق إصلاحات تعليمية، ووضع برامج للتعلّم المتواصل، وتعزيز مسارات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بهدف تطوير مهارات السكان، ومواءمة قدراتهم على نحو أفضل مع احتياجات سوق العمل (الفصل الخاص بالهدف 4).


©fizkes/stock.adobe.com

◆ **لم يقابَل تكثيف الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة مشاركة النساء والشباب في القوى العاملة بوضع سياسات فعالة لاستحداث فرص عمل لائق أو التصدي للعوائق الاجتماعية أو الثقافية أو اللوجستية، مثل القيود المفروضة على التنقل، أو التحديات التي تواجهها النساء في رعاية أطفالهنّ.**

فشلت السياسات المجزأة التي تفتقر إلى آليات فعّالة للتخطيط، والتنسيق، والرصد فشلاً ذريعاً في إزالة العوائق الاجتماعية والثقافية الأساسية التي تحول دون المشاركة الاقتصادية للمرأة. وتعثرت الجهود المبذولة لتيسير انتقال الشباب من مسار التعلّم إلى مسار الكسب جرّاء تراجع فرص العمل، وضعف آليات التنفيذ والتنسيق، وعدم كفاية البيانات اللازمة لتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المحددة الأهداف.

- **تسجل بطالة الإناث في المنطقة معدلاً هو الأعلى في العالم إذ يبلغ نحو 20 في المائة منذ عام 2022، ويفوق بثلاثة أضعاف المتوسط العالمي.** لا تتجاوز نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 20 في المائة وتبقى دون المتوسط العالمي البالغ 53 في المائة. وتدفع عوامل متنوعة نحو هذا الاتجاه، بما في ذلك فرض قيود للحصول على الخدمات المالية، وانخفاض الرواتب، والتمييز، ومحدودية التنقل، والمضايقات في الأماكن العامة. وتشمل السياسات التي لا تراعي الفوارق بين الجنسين، والتي تشكل عوائق فعلية أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة، القوانين المجحفة المتعلقة بإجازة الأمومة أو رعاية الأطفال بكلفة ميسرة. وقد سعت البلدان إلى تصحيح هذا الوضع باتخاذ تدابير متنوعة. ففي **مصر**، أصبحت ساعات عمل موظفي القطاع العام أكثر مرونة، ووُضعت قوانين تلزم الشركات الكبيرة بتوفير مرافق لرعاية الأطفال في موقع العمل. وحثّت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 التابعة للمجلس القومي للمرأة أصحاب المصلحة المتعددين على اتباع نهج شامل إزاء شتّى الظروف التي تواجهها المرأة في مختلف مراحل حياتها، بحيث يمكن أخذها في الاعتبار في استجابات السياسات. وأقرّت **المملكة العربية السعودية** في عام 2023 السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام، التي حدّدت بشكل واضح حالات التمييز بين الجنسين وسبل منعها، ووضعت الأهداف التي من شأنها تعزيز المساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، وأطلقت مبادرات لتشجيع المرأة على دخول سوق العمل والبقاء فيه.
- **بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة لدى الإناث، استمرت المنطقة في تسجيل أعلى معدل بطالة بين الشباب في العالم بلغ 26.3 في المائة في عام 2022،** إذ واجه الشباب في جميع أنحاء المنطقة صعوبات في الحصول على فرص عمل أياً كان تحصيلهم العلمي. وتشمل العوامل المساهمة انخفاض معدلات استحداث فرص العمل، وغياب المواءمة بين مهارات الخريجين واحتياجات أصحاب العمل. وأدى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى استفحال هجرة ذوي الكفاءة من الشباب الموهوبين الذين انتقلوا إلى خارج بلدهم بحثاً عن فرص عمل. وشملت السياسات الرامية إلى معالجة هذه القضايا توفير التدريب للشباب أو دعمهم في مجال ريادة الأعمال، كما هي الحال في **المغرب**. ووضعت بلدان المنطقة في متناول أصحاب العمل عقود عمل مدعومة أو آليات مماثلة لتشجيعهم على تشغيل السكان المستهدفين، مثل الخريجين أو الباحثين عن عمل لأول مرة، كما هي الحال في **الجزائر**. وأدخلت العديد من البلدان تعديلات على المناهج التعليمية، ونفّذت تدابير من شأنها تعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للتصدي لبطالة الشباب (الفصل الخاص بالهدف 4).


©Monster Ztudio/stock.adobe.com

تشهد المنطقة هجرة متفاقمة لذوي الكفاءة من الخريجين المؤهلين الذين يبحثون عن فرص عمل أفضل خارج بلدهم. ويؤدي سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، ونشوب الصراعات، وفرض القيود على حرية التعبير، وكذلك الضعف المؤسسي واستفحال الفساد، إلى هجرة المهنيين المتعلمين من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى البلدان ذات الدخل المرتفع ضمن المنطقة وخارجها. وينتقل العلماء، والمهندسون، والمهنيون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرهم من الخريجين المؤهلين إلى الخارج سعياً للحصول على فرص عمل، وأجور أعلى، وظروف معيشية أفضل.

وتكبد هجرة ذوي الكفاءة بلدان المنشأ خسارة كبيرة من حيث الموارد المنفقة على تعليم المهاجرين، والمواهب المفقودة في صفوف القوى العاملة الوطنية. والأمثلة التي تبيّن حجم هذه المشكلة كثيرة، وإن لم يشملها التحليل بشكل كامل بعد. ففي **المغرب**، يغادر 600 مهندس بلدهم سنوياً، أي ما يعادل عدد المتخرجين من أربع كليات هندسة. وأدت هجرة الطواقم الطبية خلال جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم نقاط الضعف في النُّظُم الطبية. وفي **لبنان**، تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية في عام 2021 إلى أن نحو 40 في المائة من الأطباء و15 في المائة من الممرضين المسجلين غادروا البلد. وشهد قطاع الصحة العامة في **مصر** هجرة حوالي 11,500 طبيباً بحثاً عن فرص عمل خارج بلدهم بين عامي 2019 و2022.

المصادر: El Ouassif, 2021; WHO, 2021; Mahfouz, 2023.

- **يتفاوت مدى التصديق على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق العمال وتطبيقها بين بلدان المنطقة. وعلى الرغم من اعتماد بعض الاتفاقيات على نطاق واسع، ومن أبرزها التوصيات المتعلقة بإلغاء العمل الجبري وحماية الأطفال،** لا يزال إنفاذ حقوق العمال ضعيفاً بسبب الانتهاكات التي ترتكبها الأطراف الموقعة وغير الموقعة على الاتفاقيات. وصنفت منظمة العمل الدولية 11 اتفاقية على أنها "أساسية" لأنها تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية. وهي تشمل الاتفاقيات بشأن حرية تشكيل الجمعيات، والاعتراف بالحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على العمل الجبري، وإلغاء عمل الأطفال، وحظر التمييز، وتهيئة بيئات عمل آمنة وصحية. ويبيّن الجدول 8-1 وضع التصديق على هذه الاتفاقيات[11].

الجدول 8-1
اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصدّقة في المنطقة العربية

اتفاقيات منظمة العمل الدولية	عدد الدول المصدّقة في المنطقة العربية
اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948	13
اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949	16
اتفاقية العمل الجبري، 1930	21
بروتوكول عام 2014 لاتفاقية العمل الجبري	5
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957	21
اتفاقية المساواة في الأجور، 1951	16
الاتفاقية بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958	20
اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973	20
اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999	21
اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، 1981	4
اتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، 2006	4

المصدر: المؤلفون.

- **اعتمدت الدول كافة اتفاقيات بشأن وضع حد للعمل الجبري وعمل الأطفال، إلا أن توافق الآراء في ما بينها حول مجالات السياسات الأخرى لم يكن على القدر نفسه من الإجماع.** فبلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء **الكويت**، لم تعتمد اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية. ولم تصدّق ثماني دول عربية بعد على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم. والاتفاقيات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين هي الأقل تبنياً في المنطقة، حيث صدّقت أربع دول فقط على اتفاقية عام 1981، وهي **البحرين، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والصومال**، واعتمدت أربع دول هي **تونس، والصومال، والعراق، والمغرب** اتفاقية عام 2006.
- **لا يزال يتعين على العديد من البلدان السعي إلى حماية حقوق العمل وضمان الحصول على العمل اللائق على الرغم من تصديقها على اتفاقيات العمل.** ولا تزال أوجه عدم المساواة في الأجور بين الجنسين ظاهرة حتى في البلدان التي اعتمدت اتفاقية المساواة بهذا الشأن. ويُنتهك غالباً الحق في المفاوضة الجماعية وتشكيل النقابات، بما في ذلك في البلدان المصدّقة على الاتفاقيات ذات الصلة[12]. وتنتشر حالات الرق والعمل الجبري على الرغم من تصديق البلدان بالإجماع على اتفاقيات العمل الجبري[13]. وتشير التقديرات إلى أن عمل الأطفال يطال نحو 1.2 مليون طفل في المنطقة (3 في المائة من المجموع)، وأن 50 في المائة منهم يعملون في ظروف خطرة.
- **يرتبط الضعف المستمر في تحقيق ظروف عمل جيدة للجميع بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك ارتفاع مستويات العمل غير النظامي، وضعف القدرة على تطبيق نظام تفتيش العمل، وعدم كفاية آليات الوصول إلى العدالة.** وتؤدي هذه العوامل إلى تفاقم القضايا الأخطر المتمثلة بنشوب الصراعات، وحالات النزوح، والهشاشة الاقتصادية. وأدى ضعف سيادة القانون، واستفحال الفساد، وانتهاكات حقوق حرية التعبير والتجمع إلى تشكّل بيئات مؤسسية لا تصلح لحماية حقوق العمال (الفصل الخاص بالهدف 16).

تحرز الشراكة الثلاثية تقدماً في المنطقة، ما يدل على زيادة الرغبة في إشراك أصحاب العمل والعمال في سياسة العمل. وقد وقّعت 13 دولة عربية حتى الآن على اتفاقية المشاورات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية لعام 1976، خمس منها في العقد الماضي، وهي **تونس، وجزر القمر، والسودان، والصومال، وموريتانيا**. وتضم الدول كافة مؤسسات وهيئات للحوار الاجتماعي، وقد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية خطة العمل العربية للتشغيل، التي تعطي الأولوية للحوار الاجتماعي، وتشجع على إنشاء مجالس اجتماعية واقتصادية[أ].

أ. يمكن الاطلاع على منظمة العمل الدولية، الثلاثية والحوار الاجتماعي في الدول العربية.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

يعرّض الاعتماد الكبير لبلدان مجلس التعاون الخليجي على عوائد النفط الاقتصادات والإنفاق الحكومي للتقلبات في أسواق الطاقة العالمية. واتبعت هذه البلدان منذ عقود استراتيجيات للتنويع الاقتصادي، وأحرزت فيها بعض النجاح. فالقطاع غير النفطي حقق نمواً مطرداً ليشكّل 64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه في عام 2022 حتى وإن كان جزء من هذا النمو لا يزال يعتمد على قطاع النفط[14]. إلا أنّ التحدي يكمن في العمالة. ففي حين تتبع البلدان استراتيجيات من شأنها "توطين" القوى العاملة، يعمل معظم المواطنين في القطاع العام، في حين يعتمد القطاع الخاص اعتماداً شديداً على عدد كبير من العمال المهاجرين[15]. ويتطلب ضمان النمو الاقتصادي الشامل وتوفير العمل اللائق للجميع المواصلة في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وزيادة ديناميكية القطاع غير النفطي، وتحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين (الفصل الخاص بالهدف 10).

◆ **كثفت بلدان مجلس التعاون الخليجي جهودها لتعزيز التنويع الاقتصادي بهدف التحوّل عن الاعتماد الشديد على صادرات النفط.** وتدخل تنمية القطاع الخاص في صلب هذه الجهود، فالاعتماد الشديد على الهيدروكربونات في تحقيق الإيرادات الحكومية يجعل من توسع القطاع العام استراتيجية تنويع غير مستدامة. وشملت القطاعات الرئيسية للتنويع الخدمات اللوجستية، والتمويل، والعقارات، والصناعة التحويلية، والنقل. وسعت البلدان إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي والأعمال التجارية من خلال تقديم الحوافز الضريبية السخية، والاستثمار في الشركات الناشئة ومشاريع أخرى. وتكشف الرؤى الوطنية التي وضعتها جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي عن تطلع أساسي يقضي بتحويل هذه المجموعة من البلدان إلى مركز للاقتصاد القائم على المعرفة. وعملت هذه البلدان على اجتذاب الشركات النشطة في هذا المجال والاستثمار فيها، وركّزت على التعليم والعلوم، وعلى تعزيز الابتكار والفرص في القطاعات الناشئة.

وأنشأت جميع البلدان في هذه المجموعة وكالات أو صناديق لدعم ريادة الأعمال، بما في ذلك آليات للتمويل مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في الثورة الصناعية الرابعة (الفصل الخاص بالهدف 9). وأسست **المملكة العربية السعودية** الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) لتنظيم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمه وتطويره من أجل زيادة إنتاجيته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 20 إلى 35 في المائة بحلول عام 2030.

◆ **حاولت بلدان مجلس التعاون الخليجي تحسين بيئة العمل العامة والقدرة التنافسية من خلال تعزيز البنى الأساسية، والظروف التنظيمية، والاتصالات التجارية، وذلك استكمالاً لما اتخذته من تدابير بشأن التنويع الاقتصادي.** وشكلت الجهود الرامية إلى تعزيز التجارة والاستثمار جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الاقتصادية، ونفذت هذه البلدان استثمارات كبيرة في البنى الأساسية لتحفيز إنتاجية الأعمال التجارية والتجارة. ومن الأمثلة على ذلك مشروع قطار الخليج، وهو مسار بطول 2,117 كيلومتر تقدر كلفته بأكثر من 240 مليار دولار، ولدى إنجازه، سيصبح من أكبر شبكات السكك الحديدية المعاصرة العابرة للحدود في العالم. وساعد الاستثمار الكبير في البنى الأساسية للملاحة البحرية والجوية على تسريع زيادة القدرة الإنتاجية وجعل هذه المجموعة من البلدان مركزاً للتجارة الدولية تدعمه مناطق التجارة الحرة المرتبطة بالموانئ. وازدادت سعة الحاويات بأكثر من الضعف بين عامي 2012 و2022، على الرغم من انخفاض معدلات استخدامها تدريجياً. وشملت الجهود الإضافية لدعم الابتكار إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مثل منطقة **البحرين** العالمية للاستثمار، وواحة **قطر** للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة الملك عبد الله للعلوم في **المملكة العربية السعودية.**

استخدمت البلدان التغييرات التنظيمية لتحسين بيئة العمل. وتشمل الأمثلة الحديثة إصلاحات إدارة الأراضي، وحماية المستثمرين الذين لديهم حصة غير مسيطرة في **المملكة العربية السعودية**، والإصلاحات في معايير البناء وتسجيل الأعمال التجارية في **الإمارات العربية المتحدة**، وإطلاق بوابة إلكترونية لتسهيل تسجيل الأعمال التجارية في **الكويت.** وعمدت البلدان بمعظمها إلى تبسيط إجراءات تسديد الضرائب والتخليص الجمركي[16].

◆ **ويعدّ "التوطين" من الأهداف الرئيسية لاستراتيجيات تخطيط العمل، وهو يقضي بتفعيل دور المواطنين في القوى العاملة الوطنية، ولا سيما في القطاع الخاص.** وتشمل التدابير الشائعة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات استثمارات رأس المال البشري، ودعم مواءمة الوظائف، ومنح حوافز مالية، وتحديد حصص للتوظيف بهدف تشجيع شركات القطاع الخاص على تشغيل المواطنين. وتتركز جهود **المملكة العربية السعودية** في هذا المجال على برنامج "نطاقات" الذي يحدد حصصاً لتشغيل المواطنين حسب نوع الصناعة وحجم الشركة، ويخصص تصنيفات مرمزة بالألوان تمنح لأصحاب العمل وفقاً لنجاحهم في تحقيق هذه الأهداف. ويقدم تصنيف البرنامج مزايا للشركات أو يفرض عليها عقوبات وفقاً لقدرتها على كفالة العمال الأجانب، فتحظى تلك التي تتصدر قائمة الفئات بإمكانية الاستفادة من المتابعة السريعة في عملية التشغيل وبالقدرة على تشغيل العمال الأجانب الموظفين في الشركات ذات التصنيف الأدنى من دون الحصول على موافقة

الكفيل. وفي **الإمارات العربية المتحدة**، أُلزم أصحاب العمل بإعطاء الأولوية لتشغيل الإماراتيين في 160 مهنة محددة. وتقدم وزارة الموارد البشرية والتوطين للشركات التي تحقق أهداف التشغيل تخفيضات كبيرة على الرسوم.

- **يتفاوت التقدم المحرز في مجال التوطين. فالعمال الأجانب لا يزالون يمثلون أغلبية كبيرة من مجموع القوى العاملة تتراوح بين 75.6 في المائة في المملكة العربية السعودية و94.8 في المائة في قطر**[17]، وتزداد هذه الحصص في القطاع الخاص. وشملت التحديات التي تحول دون تنفيذ سياسات التوطين ممارسات القطاع الخاص القائمة منذ فترة طويلة والمتمثلة بالاعتماد على العمال المغتربين، وغياب المواءمة بين مهارات المواطنين ومتطلبات سوق العمل، وتفضيل المواطنين الدائم للعمل في القطاع العام الأكثر استقطاباً لهم لما يقدمه من بدلات تعويضية. ويساور العديد من أصحاب العمل في القطاع الخاص القلق إزاء احتمال أن تؤدي الحصص في مجال التوظيف إلى فقدان الإنتاجية وزيادة التكاليف[18].
- **أطلقت العديد من البلدان إصلاحات في نُظُم الكفالة الخاصة بها** التي ربطت تقليدياً العمال المهاجرين بأصحاب عملهم وزادت من تعرضهم للمخاطر. ومع ذلك، لا يزال العمال المهاجرون يعانون الإهمال ويتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة والعنف بسبب أوجه الاختلال في توازن القوى وأشكال التمييز المتأصلة في نظام الكفالة (الفصلان الخاصان بالهدفين 1 و10).

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

تختلف الظروف في البلدان العربية المتوسطة الدخل، وتتفاوت الاقتصادات تفاوتاً ملحوظاً بين البلدان المنتجة والبلدان غير المنتجة للنفط. ويعاني العديد منها من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة. وحذت هذه البلدان حذو بلدان مجلس التعاون الخليجي في سعيها لتحديث البنى الأساسية وتنويع اقتصاداتها، بطرق منها منح حوافز للابتكار، والاستثمار في القطاعات التي من شأنها استحداث فرص عمل كالصناعات التحويلية، والسياحة، والخدمات. إلا أنّ هذه المساعي قابلتها عقبات جراء منافسة الاقتصادات الناشئة في أجزاء أخرى من العالم، ونقاط الضعف الكامنة في بيئة العمل. فالأعباء البيروقراطية تبقي تكاليف المعاملات مرتفعة في هذه البلدان على الرغم من بعض الإصلاحات التي أجريت عليها، ما يحدّ من القدرة التنافسية الدولية. وتغلب القطاعات المتدنية الإنتاجية، ذات القيمة المضافة المنخفضة على معظم الاقتصادات. وظلت البطالة تناهز 10 في المائة لما يزيد على عقد من الزمن، وفشلت الاقتصادات في استحداث ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب العديد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. ويوفّر القطاع غير النظامي اليوم نحو ثلثي مجموع الوظائف، وقد هاجر عدد كبير من الخريجين المهرة بحثاً عن فرص عمل، ما أدى إلى انتشار ظاهرة "نزوح الأدمغة" التي تهدد ازدهار هذه البلدان في المستقبل.

في البحرين، يعطي البرنامج الوطني للتوظيف (2019) الأولوية لتشغيل المواطنين في القطاعين العام والخاص. وهو يتضمن أربع مبادرات رئيسية هي: تنظيم حملة توعية لتشجيع المواطنين على التسجيل؛ وزيادة تعويضات البطالة؛ وزيادة الرسوم على تشغيل العمال الاجانب؛ وإعادة تصميم برامج "تمكين" للتدريب ودعم الأجور[أ]. وفي عام 2020، أطلق البرنامج الوطني للتوظيف 2.0 (الذي استُكمل لاحقاً بالخطة الوطنية لسوق العمل 2021-2023)، والذي يدعم أجور الباحثين عن عمل والخريجين الجدد البحرينيين. وتواصل وزارة العمل استكشاف سبل تدريب البحرينيين وربطهم بأصحاب العمل، بطرق منها تنظيم معارض إلكترونية لفرص العمل، وإنشاء بوابة رقمية للباحثين عن عمل، وتوفير التدريب المهني والتوجيه الوظيفي، ووضع برامج التلمذة.

المصدر : الاستعراض الوطني الطوعي للبحرين لعام 2023.

أ. أُطلقت هيئة "تمكين" الحكومية في عام 2006، وتتمثل مهمتها في تمكين القطاع الخاص لدفع عجلة النمو الاقتصادي في البحرين من خلال توفير البرامج والدعم للمشاريع والأفراد. ويشمل ذلك الاستثمار لتعزيز فرص التمويل للقطاع الخاص، ودعم تدريب وتشغيل القوى العاملة الوطنية من خلال برامج التشغيل المختلفة. يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني، وبرامج "تمكين".


©Krakenimages.com/stock.adobe.com

- **حاولت البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما تلك التي لا تعتمد على الهيدروكربونات ولا تشهد صراعات، التعويض عن تراجع الصناعات التحويلية التقليدية من خلال إطلاق مبادرات ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية الصناعية ودعم الاقتصاد القائم على الخدمات.** وأعطت السياسات الأولوية لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، وتحفيز البحث والتطوير، وتشجيع ريادة الأعمال، وتحسين مهارات القوى العاملة، ودعم البنى الأساسية الحيوية لتسهيل التجارة والاتصالات وجذب رأس المال الاستثماري. ومع ذلك، لا تزال تنمية القطاع الخاص متعثرة بسبب غياب التوازن في التجارة الدولية، وعدم كفاءة سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والعوائق الهيكلية، بما في ذلك البيروقراطية، والفساد، ومحدودية الشمول المالي. **وشملت السياسات الرامية إلى دعم التحوّل تطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير التي يعززها إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الحرة، ومنح الحوافز المالية، وتطوير البنية الأساسية الرقمية.**

- سعت **الجزائر** إلى تنويع اقتصادها من خلال دعم القطاعات الأقل اعتماداً على إيرادات الهيدروكربون مع إعطاء الأولوية للصناعة، والطاقة المتجددة، والسياحة، ومنحت حوافز ضريبية للشركات المصدّرة. وأنشأت من خلال الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والصندوق الوطني للاستثمار 50 منطقة صناعية، وقدمت ضمانات ائتمان للشركات المؤهلة تكفل حصولها على التمويل.
- يركز البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في **مصر** على تعزيز الاقتصاد الرقمي وتوسيع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين يسلط مشروع القانون الرقمي في **تونس** الضوء على دور هذه القطاعات في تحويل الاقتصاد واستحداث فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية.
- تتضمن رؤية التحديث الاقتصادي التي وضعتها **الأردن** أكثر من 360 مبادرة تغطي عدة قطاعات، وتصب تركيزها على الصناعة الحديثة، والخدمات المستقبلية، والاستثمار في التعليم، وابتكارات الاقتصاد الأخضر. وتحدد مصفوفة الإصلاح الوطني الإصلاحات على مستوى السياسات والإصلاحات الهيكلية بهدف تعزيز القدرة التنافسية، وتسريع النمو، واستحداث فرص عمل عن طريق تحسين بيئات العمل والاستثمار.
- شهدت الصناعة التحويلية توسعاً كبيراً في **المغرب** الذي أصبح مركزاً إقليمياً لصناعة السيارات. ويهدف مخطط تسريع التنمية الصناعية إلى استحداث 500,000 فرصة عمل وزيادة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي باعتماد استراتيجية موجهة نحو التصدير تساعد الشركات في الوصول إلى الأسواق الخارجية. وأبرم المغرب اتفاقات للتعاون الإقليمي على غرار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق.

قطاع صناعة السيارات في المغرب: تحقيق النجاح في التنويع

يعدّ قطاع صناعة السيارات في المغرب من أنجح الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي في المنطقة. وعلى مدى السنوات الـ15 الماضية، برز المغرب كأكبر منتج للسيارات في أفريقيا، وثاني أكبر مصدر للسيارات إلى الاتحاد الأوروبي، وقد احتل موقعاً رائداً في سلسلة القيمة العالمية لصناعة السيارات. واستُحدثت فيه نحو 220,000 وظيفة منذ عام 2008. وفي عام 2021، صدّر هذا القطاع 400,000 سيارة بقيمة 8.3 مليار دولار، ما يجعله أكبر قطاع تصدير في المغرب.

وحققت استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تستهدف زيادة الصادرات النجاح، وهي تشمل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي لعام 2008، ومخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020. وساهمت عوامل عدة في ترسيخ أهمية هذا القطاع، منها إقامة المناطق الصناعية، وإطلاق الاستثمارات العامة الكبيرة في مشاريع البنى الأساسية كإنشاء ميناء طنجة المتوسط، وتحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية في شمال المغرب. وزاد من دعم هذا القطاع إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تقدم إعفاءات ضريبية وحوافز استثمارية للشركات المؤهلة. وأفضت الإصلاحات البيروقراطية إلى تبسيط الإجراءات للمستثمرين الدوليين، وتعزيز بيئة أكثر ملاءمة للعمل. وساعد إبرام المغرب اتفاقات التجارة الحرة المختلفة وقربه من الأسواق الأوروبية في دفع عجلة النمو وجذب الاستثمارات من الشركات الكبرى.

وجرى تطوير السياسة الصناعية للمغرب في السنوات الأخيرة لتعزيز التكامل المحلي، وتوسيع نطاق الأنشطة الصناعية، ورفع مستوى العمليات عبر سلسلة القيمة، وتحسين مستويات نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتنويع أسواق التصدير. ويهدف المغرب، الذي يمتلك سعة مركّبة قدرها 700,000 سيارة، إلى إنتاج مليون سيارة سنوياً بحلول عام 2025 وتحقيق معدل إدماج محلي بنسبة 80 في المائة، مقارنة بالنسبة الحالية البالغة 60 في المائة. وينتج هذا البلد بين 40,000 و50,000 سيارة كهربائية سنوياً، ويصبو إلى زيادة إنتاج السيارات الكهربائية بما يتماشى مع سياسات الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل توجيه المفوضية الأوروبية الصادر في تموز/يوليو 2021 بشأن التخلص التدريجي من جميع المركبات التي تعمل بالوقود الأحفوري بحلول عام 2035.

المصدر: UNCTAD, 2023.

◆ **تقع السياحة في صلب جهود التنويع الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل.** واعتمد كل من **الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب** استراتيجيات ومبادرات للترويج لوجهات جديدة أو غير مجهّزة للسياحة.

- اتخذت **الجزائر** تدابير لدعم السياحة في الصحراء الكبرى، بما في ذلك إصدار تأشيرات عند الوصول للزوار الذين ينظمون رحلاتهم من خلال وكالات السياحة المعتمدة. أمّا السياح الذين يزورون أجزاء أخرى من البلاد، فيخضعون للإجراءات المعتادة للحصول على تأشيرة[19].
- في **مصر**، تهدف الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة إلى تحسين القدرة التنافسية، وتشجيع الاستثمار، وصقل مهارات الموارد البشرية، وتشجيع وجهات جديدة. وتساهم الإجراءات الجديدة في تسهيل دخول ١٨٠ جنسية إلى البلد[20].
- أطلق **الأردن** الاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2021-2025 وصندوق المخاطر السياحية لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، مع التركيز على التعاون بين القطاعين العام والخاص، والسياحة الطبية والسينمائية، والسياحة الداخلية. وتتضمن الاستراتيجية إجراء إصلاحات هيكلية في الأنظمة، وبيئة العمل، وإمكانية الوصول، والاستثمار، والموارد البشرية، والحوكمة.
- في **لبنان**، حددت السلطات السياحة كقطاع ذي أولوية لتحفيز النمو الاقتصادي. ويتطلع التقرير حول الرؤية الاقتصادية للبنان إلى إنشاء قطاع سياحي متنوع يشمل السياحة الطبية وسياحة المؤتمرات[21]. والجدير بالذكر أن المجلس الوطني للسياحة يعزز الجهود في مجال السياحة المسؤولة[22].
- في **المغرب**، تتضمن استراتيجيتا التنمية السياحية العشريتان، وهما رؤية 2010 ورؤية 2020، تنظيم حملات ترويجية وإطلاق استثمارات، وإنشاء وجهات جديدة، وتحسين مستوى الموارد البشرية. وسعت الخطتان إلى تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق تحويل مستدام للقطاع قائم على التكيف مع واقع السوق الجديد، وتوقع أنماط استهلاك أكثر مسؤولية لدى السياح[23].
- أطلقت **تونس** الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2035[24]، وهي خارطة طريق لتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، وتحويل البلد إلى وجهة مستدامة وجذابة دولياً. ويركز هذا الإطار الشامل على تعزيز التراث الثقافي والمحافظة على البيئة.

◆ **دعمت البلدان المتوسطة الدخل التنمية الزراعية من خلال الاستثمار في نُظُم الري وتقديم المساعدة للمزارعين.** ولا تزال الزراعة تمثل حصة كبيرة من القوى العاملة على الرغم من تراجعها كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن تحقيقها إيرادات متقلّبة بسبب تغيّر أحوال الطقس وقلة توفر المياه (الفصل الخاص بالهدف 2).


©axel/stock.adobe.com

◆ **أطلقت البلدان المتوسطة الدخل سياسات لتنظيم عمل عدد كبير من العمال غير النظاميين.** وتشير التقديرات إلى أن 65 في المائة من العمالة غير نظامية[25] في البلدان المتوسطة الدخل في جميع أنحاء المنطقة، حيث استحداث فرص العمل اللائق في القطاع النظامي متعثّر بسبب ضعف الأُطُر التنظيمية، وسوء الظروف في سوق العمل، والتركز الاقتصادي في القطاعات المتدنية الإنتاجية، وضعف النتائج التعليمية، ونشوب الصراعات[26]. ولا يستفيد معظم العمال من التغطية بموجب قوانين الحد الأدنى للأجور، وتنظيمات السلامة في العمل، ونُظُم الحماية الاجتماعية، وغيرها من المستحقات التي تنص عليها قوانين العمل. ونفذت عدة بلدان متوسطة الدخل **كالأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والمغرب** تدابير من شأنها تنظيم العمالة. وتشمل هذه التدابير تطوير برامج التسجيل الطوعي أو الإلزامي في نُظُم الحماية الاجتماعية، وتنظيم حملات ووضع نُظُم محددة تستهدف فئات من العمال (مثل العاملين في الزراعة أو الحرفيين)، ومنح الإعفاءات الضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتعاونة، وزيادة تدابير الإنفاذ ضد الشركات التي تتحايل على تنظيمات العمل. إلا أن هذه السياسات لم تحرز تقدماً كبيراً حتى الآن. فالافتقار إلى المشاركة أو الوعي يعوق تنفيذ البرامج الطوعية، وتدابير الإنفاذ المتزايدة تبقى أقل قدراً من حجم العمل غير النظامي.

◆ **وعمدت البلدان المتوسطة الدخل إلى تشجيع ريادة الأعمال كحل لارتفاع معدلات البطالة، وعملت على تقديم الدعم للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص الوصول إلى نُظُم الحماية الاجتماعية للعاملين لحسابهم الخاص.** وتسلط الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 في **المغرب** والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2018-2021 الضوء على إمكانيات العمل الحر وريادة الأعمال في المشاريع الصغرى التي تسهل اندماج الشباب في سوق العمل. وتدعم برامج شتى تطوير المهارات الشخصية، واكتساب عوامل الكفاءة اللغوية، وتعزيز التدريب في مجال ريادة الأعمال. ويشمل البرنامج المتكامل لدعم الأعمال التجارية وتمويلها صندوقاً لدعم تمويل تنظيم المشاريع ترعاه الدولة والقطاع المصرفي بالتساوي. وبرنامج "إنهض" في **الأردن** هو شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين، من شأنها تعزيز العمل الحر لدى الشباب من خلال تدريبهم على الابتكار الاجتماعي، وريادة الأعمال، وتخطيط الأعمال التجارية، والتمويل. ومن أهدافه زيادة الوصول إلى موارد ريادة الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصُغرى والصغيرة والمتوسطة ولروّاد الأعمال الاجتماعية.

3. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان العربية التي تشهد صراعات

تتسم عموماً أقل البلدان العربية نمواً وتلك المتأثرة بالصراعات بالاعتماد الشديد على قطاع اقتصادي واحد، وباختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي، وبضعف القدرة التنافسية بسبب هشاشة البنى الأساسية وضعف رأس المال البشري. وتعتمد معظم هذه البلدان اقتصادات مزدوجة تكشف الفجوة بين مسارين: الصناعات الاستخراجية الموجهة نحو التصدير من ناحية، والأنشطة المعيشية القائمة على صيد الأسماك والزراعة من ناحية أخرى. وقد كافحت هذه الاقتصادات من أجل استحداث فرص عمل لائق، وهي عرضة للتحولات في أسواق السلع الأساسية والأغذية العالمية، ولمخاطر تغيّر المناخ، ونشوب الصراعات، والهشاشة. وتؤثر هذه المخاطر سلباً على الاستقرار الذي يعد بالغ الأهمية لتنفيذ عمليات التخطيط والاستثمار الطويلة الأمد في القطاعات التي تولد فرص عمل مستدامة. وتواجه أسواق العمل تحديات خطيرة، حيث يتجاوز متوسط معدلات البطالة 17 في المائة، وتمثل العمالة غير النظامية 87 في المائة من الوظائف في أقل البلدان نمواً، و76 في المائة في البلدان المتأثرة بالصراعات. واتخذت هذه البلدان خطوات لتشجيع الاستثمار والعمالة، وتحسين إدارة المشاريع المملوكة للدولة، وتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، وذلك بالإضافة إلى سعيها للتنويع الاقتصادي.

◆ **أطلقت البلدان في هذه المجموعة برامج إصلاحية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإرساء أسس النمو الشامل.** واقترن اتخاذ هذه التدابير بوضع خطط لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الصادرات من أجل تحفيز النمو واستحداث فرص عمل.

- يقدم الكتاب الأبيض للإصلاح المالي في **العراق** خارطة طريق تقود إلى التصدي للتحديات الاقتصادية الهيكلية من خلال تحقيق الاستقرار المالي، وتطوير البنية الأساسية، وإجراء الإصلاح القانوني والإداري. وفي **موريتانيا**، تتضمن الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرخاء المشترك إصلاحات مختلفة لتحفيز الاقتصاد، مثل إلغاء رسوم تسجيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووضع قانون جمركي جديد، وإصلاح القانون المصرفي. وفي **فلسطين**، أُقرّت القوانين المتعلقة بالاستثمار، والملكية الفكرية، والتملك، والإصلاح الضريبي (خاصة في قطاعي الطاقة المتجددة والصناعة) بالتزامن مع إصدار قوانين العمل التي جرى إصلاحها.
- مُنحت عدة بلدان من هذه المجموعة تخفيفاً لأعباء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها **جزر القمر، والصومال، وموريتانيا**، ونفذت إصلاحات في الإدارة الاقتصادية مقابل تخفيف جزئي لعبء الدين. واتخذ **السودان**، قبل تجدد الصراع المسلح في عام 2023، خطوات تسعى للاستفادة من هذه المبادرة. وبادرت هذه البلدان بالانضمام إلى التكتلات التجارية الإقليمية، على غرار **جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا** التي أصبحت أعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في حين لا يزال **السودان والصومال** في طور التصديق على الاتفاق المؤسِّس لها.

◆ **شرع عدد من بلدان هذه المجموعة في تنفيذ سياسات في مجال التنويع الاقتصادي، تهدف إلى الحد من الاعتماد على قطاع واحد، ودعم نمو القطاعات غير المتعلقة بالموارد مثل الصناعة التحويلية والخدمات، وتنمية القطاع الخاص، واستحداث فرص عمل.** ووضعت عدة خطط ترمي إلى دعم الاستثمار الخاص والابتكار.

- حددت خطة جزر القمر الناشئة القطاعات الرئيسية التي من شأنها تسريع التنويع الاقتصادي في **جزر القمر**، بما في ذلك السياحة والحرف اليدوية، والاقتصاد الأزرق، والخدمات المالية واللوجستية، والزراعة الحديثة. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة في **موريتانيا** تدابير للحد من الاعتماد على قطاع التعدين، كتشجيع الصناعات التحويلية في قطاعي الأغذية الزراعية وصيد الأسماك من خلال تقديم الحوافز الضريبية، وتوفير التدريب للقوى العاملة، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، ودعم مواقع الإنتاج.
- في **العراق**، تركز خطة التنمية الوطنية على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في المناطق الصناعية والمجمعات العلمية. وفي **السودان**، تتضمن الوثيقة الاستراتيجية لمكافحة الفقر 2021-2023 تمكين الاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة، والطاقة، والنقل، والذي يعد من الأهداف التي ترعى تحقيقها القوانين الجديدة بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- وأنشأت دول على غرار **موريتانيا ودولة فلسطين** صناديق مخصصة لدعم التدريب المهني من أجل مساعدة المشاركين المؤهلين في اكتساب المهارات اللازمة لدخول القوى العاملة.

- **ركزت حكومات أقل البلدان نمواً والبلدان في مرحلة ما بعد الصراع على إنشاء البنى الأساسية لقطاعات النقل، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحسينها وإعادة بنائها لتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي.** واستثمرت **موريتانيا** في شبكات الطرق، والموانئ، والمطارات، وأعدت برنامجاً لتطويرها وصيانتها أدى إلى توسيع شبكة الطرق وزيادة القدرة على إنتاج الكهرباء، وشرعت في تنفيذ استراتيجية لتعزيز الطاقات المتجددة. وفي **السودان**، سهل عقد الشراكات مع القطاع الخاص في تحسين شبكة الطرق، مع إعطاء الأولوية للطرق الفرعية الزراعية لربط مناطق الإنتاج بالأسواق. وأنشئ صندوق لصيانة الطرق تديره شركة الطرق والجسور، وفرضت رسوم لاستخدامها. والبلدان المتأثرة بصراعات طويلة الأمد بحاجة ماسة لإعادة الإعمار، إذ تقدر التكاليف الإجمالية لإعادة إعمار البنى الأساسية المتضررة في **الجمهورية العربية السورية** بأكثر من 150 مليار دولار[27].

- **يعتمد العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات برامج لإصلاح الزراعة وتعزيز التنمية الريفية**، تهدف إلى زيادة الإيرادات والصادرات، واستحداث فرص عمل. وتعمل نسبة كبيرة من العمال في أقل البلدان نمواً في الزراعة، ما يحتّم ضرورة ضمان حيوية هذا القطاع وتحديثه.

- أنشأت **جزر القمر** مراكز إقليمية للتنمية الاقتصادية لدعم تنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية. وأطلقت سياسات على غرار الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي من شأنها تيسير التكيف مع تغيّر المناخ، وتحقيق الإدارة المستدامة لموارد المياه والتربة، وضمان حيازة الأراضي، وتمكين المرأة. وسلطت **موريتانيا** الضوء على الفرص المتاحة لزيادة القيمة المضافة لقطاعها الزراعي، بطرق منها الاستثمار في الري، وتنظيم حملات التطعيم لتعزيز صحة الثروة الحيوانية، ودعم رائدات الأعمال في المناطق الريفية. وعمل **الصومال** على تهيئة بيئة مؤاتية للمستثمرين في الزراعة، بطرق منها إنشاء وكالة لخدمات التفتيش التنظيمي الزراعي من شأنها إجراء فحوصات الجودة على المنتجات الزراعية وإنفاذ المعايير.

- ظلت التنمية الزراعية جزءاً من الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي في حالات الصراع ومرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وهدفت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 في **العراق** إلى تحسين الوصول إلى الخدمات والبنى الأساسية لتقليص الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، مع إعطاء الأولوية للمحافظات التي تتعافى من الصراع. وأنشئت المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي في **فلسطين** لتشجيع المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة المتضررين من الاحتلال الإسرائيلي بشكل خاص على الاستثمار في الزراعة وتحقيق الشمول المالي الريفي.

دال. سياسات لعدم إهمال أحد


©freeograph/stock.adobe.com

لا يكفي تحقيق النمو الاقتصادي، على أهميته، لبلوغ ما تنشده الجهود المبذولة من أهداف في مجال القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، واستحداث فرص عمل، وجمع الموارد المالية من أجل تعزيز التنمية المستدامة. فالنمو الذي تحققه الممارسات غير المستدامة وتستفيد منه شريحة صغيرة من السكان على نحو غير متناسب يفشل في استحداث ما يكفي من فرص العمل اللائق. والاعتماد على السلوك الريعي يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين فئات السكان المعرّضة أساساً للإهمال. ويتناول الجدول 8-2 بعض أوجه عدم المساواة البارزة التي تعيق تحقيق النمو العادل والشامل في المنطقة العربية، ويقدم أمثلة على السياسات الرامية إلى التخفيف من آثارها.

الجدول 8-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

يواجه **الشباب** أسواق عمل غير مؤاتية فشلت في استحداث ما يكفي من الوظائف لاستيعاب الوافدين الجدد إلى القوى العاملة. ونتيجة لذلك، يعاني الشباب العربي من أعلى معدل للبطالة في العالم قدره 26.3 في المائة بشكل عام. ويؤدي هذا الوضع إلى شل الحراك الاجتماعي، وتفاقم عدم المساواة، وإثارة الاضطرابات، وتهجير الباحثين عن عمل من المهرة وغير المهرة. وتُدخل بطالة الشباب الأجيال في دوامة من الفقر لا تنتهي، تفضي أحياناً إلى ارتفاع مستويات الجريمة، وانتشار العنف، وحدوث اضطرابات مدنية، وتعاطي المخدرات، وصعود التطرف السياسي.	وقّعت وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصناعة في **لبنان** وجمعية الصناعيين اللبنانيين مذكرة تفاهم في عام 2023 تهدف إلى تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني والتعلم مدى الحياة لدعم تشغيل الشباب. وتلحظ الاتفاقية تعميق الروابط بين الصناعة والمؤسسات، وتطوير مهارات القوى العاملة لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية في القطاع الخاص. وتسلط الضوء على أهمية التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتزويد طلاب التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بما يحتاجون إليه من عناصر كفاءة ومعرفة تقنية لتحقيق الاستدامة المهنية. وتلتزم الأطراف الثلاثة بالتعاون في تخطيط المهارات، وتعزيز المناهج الدراسية، وتبادل التكنولوجيا، وخوض تجربة العمل الحقيقي، والانتقال من التعليم إلى العمل[أ].
تعاني **النساء** في المنطقة من الحرمان بشكل منهجي بسبب الأعراف والمواقف الثقافية المسيئة وعدم المساواة في الأجور. وتسهم العوائق النظامية وغير النظامية التي تحول دون عمل المرأة في تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وتقيد إمكانياتها الهائلة وغير المستغلة في الغالب. وتسجل المنطقة العربية أدنى معدل للمشاركة الاقتصادية للمرأة وأعلى معدل لبطالة الإناث في العالم بنسبة 19.9 في المائة[ب]. ويتطلب سدّ هذه الفجوة إطاراً زمنياً يقدّر بـ 115 عاماً[ج].	لخطة عمل التمكين الاقتصادي للمرأة في **الأردن** (2019-2024) هدفان رئيسيان: تهيئة بيئة مؤاتية لتحديد العقبات التي تحول دون المشاركة الاقتصادية للمرأة والتصدي لها، وتحسين حصول المرأة على الفرص الاقتصادية. ويقترن هذان الهدفان بمبادئ توجيهية لقياس الفجوة في الأجور بين الجنسين، ومنع المضايقات في مكان العمل، ووضع ترتيبات العمل المرنة قيد التنفيذ. وأدت جهود التوعية المرتبطة بالخطة إلى التزام 60 شركة بها، والاستفادة من برامج الدعم لزيادة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في الممارسات، بطرق منها إنشاء 76 مكاناً لرعاية الأطفال في المؤسسات العامة والخاصة. ولتيسير جمع البيانات بطريقة موحدة، وضعت اللجنة الوزارية المشتركة لتمكين المرأة لوحة متابعة لإعداد تقارير لصانعي القرار بشأن اعتبارات المساواة بين الجنسين في مختلف القطاعات.
يعاني **الأشخاص ذوو الإعاقة** من التمييز، ومن الصعوبات في إمكانية الوصول والتنقل، ومن انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم بسبب عدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد، وغالباً ما لا تنفذ بحقهم قوانين مناهضة التمييز وتحديد الحصص بالقدر الكافي. ونتيجة لذلك، تنخفض معدّلات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بمعدلات تشغيل غيرهم من السكان.	انضمّت **قطر** إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأقرّت قوانين لدعم مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكرّست رؤية قطر الوطنية 2030 هذه الأهداف، وحدد قانون عام 2004 المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حصة تشغيل تقضي بتخصيص 2 في المائة من الوظائف في كيانات القطاع العام للأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين. وألزم أصحاب العمل بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وتكييف أماكن العمل لهذه الفئة، على أن تُفرض عقوبات في حالات التمييز. وتركز مبادرات أخرى على إعداد وتنفيذ برامج إعادة التأهيل والتدريب المهني لتيسير الإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل في القطاعين العام والخاص. وتشارك جهات حكومية متعددة بفعالية في تنفيذ هذه التدابير، بما في ذلك وزارة الداخلية، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ومركز قطر لإعادة التأهيل.

الجدول 8-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

ترتفع معدلات الفقر في **المناطق الريفية والمناطق النائية**، وتتدنى فيها معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمناطق الحضرية التي تتمتع بقدر وفير من الوصول إلى الخدمات والبنى الأساسية. وتدفع هذه المناطق ثمن عدم التكافؤ في أنماط النمو الاقتصادي، وتداعي الهياكل الاقتصادية، وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي، والنقص في الإنفاق الاجتماعي.	عمل **العراق** على معالجة أوجه عدم المساواة الإقليمية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة ضمن محافظاته من خلال سد الفجوات العميقة التي تفصل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وضمان الوصول العادل إلى الخدمات والبنى الأساسية. واتبعت ثماني وزارات اتحادية على غرار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نظام اللامركزية، ووُضعت مؤخراً خطط للتنمية الوطنية تهدف إلى تشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً، وتسريع إعادة الإعمار والإنعاش في المقاطعات المتأثرة بالمشاكل الأمنية. ويهدف الإطار الاستراتيجي الحضري الوطني لعام 2018 إلى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة من خلال إنشاء مناطق صناعية واستثمارية خارج مراكز المحافظات، وإعداد برامج التنمية المكانية.
يعيش **العمال غير النظاميين والعاملون في الزراعة** ظروف عمل سيئة، ويتقاضون أجوراً منخفضة، ويفتقرون للأمن الوظيفي، ويقصون من تغطية الحماية الاجتماعية وتطبيق أحكام قوانين العمل.	في عام 2018، أطلقت **جزر القمر** مشروع لتعزيز إنتاجية المزارع الأسرية وقدرتها على الصمود بهدف مساعدة نحو 35,000 مزارع من أصحاب الملكيات الصغيرة. ويشمل هذا المشروع تعزيز الدخل الريفي، واستحداث فرص عمل في المجتمعات الزراعية، وبناء القدرة على التكيف إزاء تغيّر المناخ، وتحسين الأمن الغذائي. وقد ساعد المشروع المزارعين في زيادة إنتاج المحاصيل الأصلية لتلبية الطلب المحلي وتسهيل الصادرات، وتعزيز وصول المناطق الريفية إلى الخدمات المالية لتشجيع الاستثمار في المعدات والبنى الأساسية الزراعية[د]. ويقدم المشروع مساهمة مهمة في تعزيز القطاع الزراعي الذي يشكل 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[هـ]، ورفع القيمة المضافة في السنوات الأخيرة بحيث ازدادت بنسبة 2.1 في المائة في عام 2020، و3.2 في المائة في عام 2021.
يواجه **اللاجئون** عدداً كبيراً من العقبات القانونية وغير النظامية التي تحول دون حصولهم على فرص التعليم، والعمل، والعدالة. وتجبر القيود المفروضة على حق العمل العديد منهم على الانخراط في القطاع غير النظامي، وتحرمهم من الحماية التي يكفلها لهم قانون العمل. ويواجه المقيمون منهم في المخيمات المزيد من العوائق التي تحول دون مشاركتهم في قطاعات اقتصادية أكثر ديناميكية في البلد المضيف. وفي الكثير من الحالات، تستمر العقبات أمام إعادة دمج اللاجئين العائدين إلى بلد منشئهم.	أقرّت حكومة **الصومال** الاتحادية السياسة الوطنية بشأن اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً[و]. ويحمي المبدأ 9 هؤلاء الأشخاص من التمييز، ويؤكد حقهم في البحث عن عمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية. وترعى هذا المبدأ أحكام نُظُم الرعاية الاجتماعية بشأن تأمين سبل العيش، وتوفير العمل، وتحقيق الإدماج. وتشمل هذه السياسة عدة أدوات ومخططات من شأنها دعم إعادة إدماج اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً في قطاعات الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك. أما البرامج التي تستهدف المناطق الحضرية، فتشمل تقديم الائتمانات الصُغرى والمنح للشروع في الأعمال التجارية، وتأمين ما تحتاج إليه الأنشطة الإنتاجية من مواد وبنى أساسية، وتوفير التدريب المهني.

الجدول 8-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد



يُستخدَم **العمال المهاجرون** في المقام الأول في وظائف منخفضة الأجر، على الرغم من أن العديد منهم يزاولون أفضل المهن أجراً، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويعانون التمييز القانوني من حيث الاستفادة من التأمين بموجب تنظيمات العمل وقوانين الحد الأدنى للأجور، والاقصاء من نُظُم الحماية الاجتماعية، والاستغلال وسوء المعاملة من قِبَل أصحاب العمل.

وتواجه **عاملات المنازل المهاجرات** المزيد من التحديات، بحيث أن احتجازهنّ في منزل صاحب العمل غالباً ما يقصيهنّ من نُظُم الحماية التي يستفيد منها سائر العمال المهاجرين.

أدخلت العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي إصلاحات على نُظُم الكفالة التي تربط العمال الوافدين بكفلائهم من أصحاب العمل، وذلك بسبب الانتقادات التي وجهت إليها إزاء فرضها شروط عمل تعتبر تعسفية (الفصل الخاص بالهدف 10). **فالبحرين** مثلاً عملت تدريجياً على إصلاح نظام الكفالة الخاص بها. فأصدرت في عام 2009 قانون الانتقال الذي يجيز للعمال المهاجرين تغيير عملهم من دون الحصول على موافقة الكفيل، شرط أن يلتزموا بفترات الإشعار المنصوص عليها في عقود العمل الخاصة بهم. وقد منح هذا القانون العمال المهاجرين الذين يتركون عملهم 30 يوماً للبحث عن عمل بديل وهم مقيمون في البلد. إلا أن صدور قانون في عام 2011 يحصر الحصول على هذه الحقوق بالعمال المهاجرين الذين أتموا بالفعل سنة كاملة في خدمتهم حال دون بلوغ الغاية المنشودة من هذا الإصلاح. وشملت الإصلاحات الأخرى إصدار قانون لحماية العمال في عام 2012 يمنح مثلاً العمال الأجانب إجازة مرضية وإجازة سنوية.

ولا شكّ في أن هذه الإصلاحات تشكل نقطة انطلاق في الاتجاه الصحيح، إنّما بقي إنفاذها محل تشكيك، وقد تجاهلت بشكل عام عمال المنازل المهاجرين وهم من بين العمال الأكثر عرضة للمخاطر في المنطقة.



يعدّ **الأطفال** أكثر عرضة من عامة السكان لخطر العيش في حالة فقر. ويضطرّ أولئك الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة أكثر من غيرهم للعمل بدلاً من إكمال دراستهم. ويُعدّ عمل الأطفال ظاهرة مقلقة، تفاقمت خلال جائحة كوفيد-19[ط] وتزداد مخاطرها في البلدان المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار، إذ تؤدي إلى عواقب وخيمة مدى الحياة.

يلتزم **المغرب** بصفته عضواً في التحالف المعني بالمقصد 8-7 من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على عمل الأطفال، والعمل الجبري، والرق المعاصر، والاتجار بالبشر[ح]. وأجري تعديل على قانون العمل يقضي بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ومنع من تقل أعمارهم عن 18 عاماً من مزاولة أنواع معينة من العمل (باستثناء الأعمال الحرفية اليدوية التقليدية، أو الأعمال التجارية العائلية التي يقل عدد موظفيها عن ستة). وتتضمن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025 برامج تقدم منحاً لدعم المجتمع المدني المحلي في مكافحة عمل الأطفال. ويوفر المرصد الوطني لحقوق الطفل آليات للإبلاغ عبر الإنترنت عن إساءة معاملة الأطفال، بالإضافة إلى تخصيص خط ساخن للشكاوى بشأن عمل الأطفال. وشملت الجهود المبذولة للتصدي للأسباب الجذرية لهذا العمل تقديم المساعدة للأطفال المعرضين للمخاطر عن طريق استخدام برامج التعليم غير النظامي، وتوفير التدريب المهني، ودعم الأطفال المشردين.

أ. ILO, 2023.
ب. World Economic Forum, 2022.
ج. ESCWA, 2023.
د. International Fund for Agriculture Development, Family Farming Productivity and Resilience Support Project.
هـ. African Union, 2022.
و. Somalia, National Policy on Refugee-Returnees and Internally Displaced Persons (IDPs).
ز. ILO and UNICEF, 2020.
ح. يركز التحالف على المقصد 8-7 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يحث الحكومات على التشارك في العمل من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المتمثلة بالعمل الجبري، والرق الحديث، والاتجار بالبشر، وعمل الأطفال.

هاء. مشهد التمويل

يعدّ الشمول المالي مكوناً أساسياً للنمو الاقتصادي الشامل، وعاملاً مساعداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعرّف بأنه النفاذ الشامل للمنتجات المالية المفيدة والميسورة الكلفة، بما في ذلك المدفوعات، والمدّخرات، والائتمان، والتأمين. ويرد الشمول المالي ضمن خطة عام 2030 في إطار المقصد 8-10 من أهداف التنمية المستدامة، وهو يشكل عنصراً أساسياً من عناصر خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية لعام 2015.

وتستفيد المشاريع الصُغرى والصغيرة والمتوسطة، كما الأفراد، من توسيع نطاق الشمول المالي في المنطقة العربية. فلدى الافراد، يوفّر ذلك فرص الاستثمار الآمن ويزيد من الدخل، ما يؤدي إلى تحسن الظروف المعيشية. والأفراد المشاركون في النُّظُم المالية مخوّلون أكثر من غيرهم الشروع في أعمال تجارية أو توسيعها، والاستثمار في التعليم، وإدارة المخاطر، ودرء الصدمات[28]. وغالباً ما يرتبط توسيع نطاق الشمول المالي في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل على وجه الخصوص ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي[29].

وشهدت المنطقة العربية زيادة تدريجية في نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مالية، إلا أنها لا تزال الأضعف أداءً على مستوى العالم في مجال الشمول المالي. فنسبة الأشخاص الذين يمتلكون حسابات مالية وقد أتموا 15 عاماً لا تتعدى 37.2 في المائة في المنطقة، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 68.5 في المائة. وتتسع الفجوة بين الجنسين إذ يمتلك 48.3 في المائة من الرجال حسابات مصرفية مقابل 25.6 في المائة من النساء، وهاتان النسبتان أقلّ قدراً من النسب التي تسجلها المناطق الأخرى، وتأثيرهما أشد وطأة على تحقيق المساواة بين الجنسين. فافتقار المرأة إلى الشمول المالي بسبب العوائق القانونية، والاجتماعية، والثقافية يحد من تحكّمها بالشؤون المالية للأسر، ويقلل من فرصها لكسب دخل، ويقلّص قدرتها على التأمين ضد المخاطر أو استيعاب النفقات غير المتوقعة[30].

ولا تنعم المشاريع الصُغرى والصغيرة والمتوسطة بالازدهار إلا بتحقيق الشمول المالي. وتمثل هذه المشاريع 96 في المائة من الأعمال التجارية المسجلة في المنطقة، وتشغّل ما يقارب نصف القوى العاملة، إلا أنها لا تشكّل سوى 7 في المائة من مجموع الإقراض المصرفي. وفي زيادة فرص حصولها على التمويل أكثر من إفادة. فتوقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن سد الفجوة في حصول هذه المشاريع على التمويل يزيد معدل النمو الاقتصادي في المنطقة بنسبة 1 في المائة سنوياً، ويؤدي إلى استحداث ما يصل إلى 15 مليون وظيفة، ويعزز فعالية السياسات المالية والنقدية[31].

ويمكن لعدة استراتيجيات أن تعمّق الشمول المالي، ويمكن تنفيذها انطلاقاً من تعزيز البيئات الاقتصادية والقطاعات المالية الأوسع نطاقاً. ومن أساسياتها تحقيق تكافؤ الفرص بين المشاريع الصُغرى والصغيرة والمتوسطة وسواها، وضمان الشفافية والاستقرار في المؤسسات المالية من خلال وضع أُطُر قانونية متينة، وزيادة توفر المعلومات بشأن الائتمانات. وتوفر قنوات التمويل البديلة على غرار تكنولوجيات الخدمات المالية ومحافظ الهاتف المحمول المزيد من الفرص لتيسير كلفة الخدمات الائتمانية والمصرفية وزيادة إمكانية الوصول إليها.


©Nola V/peopleimages.com/stock.adobe.com

واو. الأبعاد الإقليمية

يؤدي التعاون والتكامل بين البلدان العربية إلى تضافر الجهود لتحقيق الهدف 8 من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، واستحداث فرص عمل، وتعزيز الرخاء المشترك. وتتوقف الاستفادة الكاملة من هذه الفرص على تنفيذ إصلاحات لإزالة العوائق التجارية، وتيسير التكامل بين الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية الجماعية في السوق العالمية.

وقد سعت المنطقة إلى تحقيق تكامل الأسواق عن طريق اعتماد اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. غير أن التجارة البينية متعثرة بسبب عقبات متعددة، فهي لا ترقى إلى إمكانياتها إذ لا تتجاوز 13 في المائة من مجموع التجارة[32]. وتشمل التحديات الاستثناءات التي تتضمنها هذه الاتفاقية، مثل الفشل في إزالة العديد من العوائق غير الجمركية أمام التجارة؛ وعدم قابلية تطبيق الاتفاقية على تجارة الخدمات؛ وضعف التنفيذ والامتثال؛ وغياب آليات لتسوية النزاعات وحلها؛ والافتقار إلى قواعد منشأ واضحة. ولا بد لتجديد الالتزامات السياسية بتحقيق التكامل التجاري، بطرق منها وضع الاتحاد الجمركي العربي المزمع إنشاؤه حيز التنفيذ، من أن ينتج تأثيرات إيجابية عديدة على اقتصاد المنطقة.

وقد يساهم إنشاء اتحاد جمركي في زيادة مجموع الصادرات بنسبة تتجاوز 5 في المائة في البلدان غير المنتجة للنفط، وبنسبة تصل إلى 7 في المائة في بعض هذه البلدان. وتزداد الصادرات البينية بوتيرة أسرع، بنسبة تتجاوز 7 في المائة بالإجمال، وتناهز 9 في المائة في البلدان غير المنتجة للنفط. وللاتحاد الجمركي آثار إيجابية على التشغيل، بالإضافة إلى زيادة الصادرات. وتشير التوقعات إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة تصل إلى 4 في المائة في صفوف العمال المهرة، وبنسبة تتجاوز 3 في المائة لدى العمال غير المهرة[33].

ويعزز الاتحاد الجمركي العربي تكامل سلاسل التوريد الإقليمية، وقد يحفز الجهود الرامية إلى دعم الصناعة والتصنيع. ويعدّ تحسين وفورات الحجم، وتوسيع نطاق تمايز المنتجات، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تستفيد من المزايا النسبية، ونقل التكنولوجيا، من العوامل التي تتيح الفرص لتحفيز النمو وتعزيز التنويع الاقتصادي.


©Lou W/peopleimages.com/stock.adobe.com



الحواشي

1. ESCWA, Financing Development in the Arab Region.
2. Kabbani and Ben Mimoune, 2021.
3. ESCWA, 2023.
4. Reuters, 2021.
5. ESCWA, 2023.
6. المرجع نفسه.
7. وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية، السياسة الوطنية للعمالة هي إطار شامل ومتكامل للسياسات، من شأنه التأثير في مضمون السياسات الاقتصادية، والقطاعية، والاجتماعية، بهدف تحقيق العمالة الكاملة، والمنتجة، والمختارة بحرية، وتوفير فرص عمل لائق للجميع.
8. ILO, UNICEF and European Training Foundation, 2023.
9. ILO, UNICEF and IPC-IG, 2020.
10. ILO Employment Policy Gateway.
11. تجدر الإشارة إلى أن دولة فلسطين ليست عضواً في منظمة العمل الدولية؛ وأن بيانات التصديق غير متوفرة.
12. ITUC, 2023.
13. لا تتوفر بيانات عن دولة فلسطين عند تتبع اعتماد اتفاقيات منظمة العمل الدولية.
14. تقرير الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي الصادر عن البنك الدولي، خريف 2022.
15. في المتوسط، شكل المهاجرون 53 في المائة من سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2020، وتراوحت هذه النسبة بين 39 في المائة في المملكة العربية السعودية و88 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ومن حيث عدد المهاجرين كنسبة مئوية من مجموع السكان، احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً، وقطر المرتبة الثانية، والكويت المرتبة الثالثة. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية في عام 2019 إلى أن 24.1 مليون مهاجر يعملون في 12 بلداً عربياً هي بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، ولبنان، واليمن، ما يمثل 14 في المائة من مجموع العمال المهاجرين في العالم، وهم يشكلون أعلى نسبة عمال مهاجرين من مجموع القوى العاملة في العالم بلغت 41.4 في المائة في عام 2019 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 5 في المائة فقط. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022. يمكن الاطلاع أيضاً على الفصل الخاص بالهدف 10.
16. World Bank, 2017.
17. Gulf Research Center, Gulf Labour Markets, Migration and Population Programme, GCC: Percentage of nationals and non-nationals in employed population in GCC countries (2020).
18. The Conference Board Gulf Centre for Economics and Business Research (n.d.).
19. Asharq Al Awsat, 2023; Bouchemal and Chaouche, 2023.
20. يمكن الاطلاع على الهيئة العامة للاستعلامات في مصر؛ Mansour, 2023.
21. يمكن الاطلاع على تقرير رؤية لبنان الاقتصادية.
22. Medusa project and promoting sustainable tourism.
23. OECD, 2022.
24. Tunisia, National Tourism Strategy.
25. يمكن الاطلاع على المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، الهدف 8.
26. ESCWA and ILO, 2021.
27. AP News, 2023.
28. UN Women and European Commission, 2016.
29. Seven and Yetkiner, 2016.
30. UN Women and European Commission, 2016.
31. الاطلاع على صندوق النقد الدولي، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدخالها تحت مظلة الشمول المالي في العالم العربي، 2019.
32. ESCWA, 2019.
33. المرجع نفسه.

المراجع

African Union (2022). Compact Union des Comores pour l'Alimentation et l'Agriculture.

AP News (2023). Analysis: Syria rebuilding hopes dim as war enters year 13.

Asharq Al Awsat (2023). Algeria takes new measures to boost desert tourism. 23 January.

Bouchemal, M., and S. Chaouche (2023). Tourism for Algeria: an essential engine of economic development. International Journal of Innovative Studies in Sociology and Humanities 8(1).

The Conference Board Gulf Centre for Economics and Business Research (n.d.). GCC Nationalization Policies: A Trade-Off Between Productivity and Employment.

El Ouassif, A. (2021). The Challenge of the Youth Bulge in Africa and the Middle East: Migration and The Brain Drain.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2019). Towards modernization of the Pan-Arab Free Trade Area Agreement.

_____ (2023). Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2021-2022.

The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and the International Labour Organization (ILO) (2021). Towards a Productive and Inclusive Path – Job Creation in the Arab Region.

The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), the International Organization for Migration (IOM) and the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2022). Situation Report on International Migration 2021: Building Forward Better for Migrants and Refugees in the Arab Region.

The International Labour Organization (ILO) (2023). New cooperation set to prepare a better skilled industrial workforce in Lebanon. Press release, 25 June.

The International Labour Organization (ILO), the United Nations Children's Fund (UNICEF) and the European Training Foundation (2023). Enabling Success: Supporting Youth in MENA in Their Transition from Learning to Decent Work.

The International Labour Organization (ILO) and the United Nations Children's Fund (UNICEF) (2020). COVID-19 and Child Labour: A Time of Crisis, A Time to Act.

The International Labour Organization (ILO), the United Nations Children's Fund (UNICEF) and International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) (2020). The Role of Social Protection in Young People's Transition to Work in the Middle East and North Africa.

International Monetary Fund (IMF) (2023). Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia: May 2023.

International Trade Union Confederation (ITUC) (2023). Workers' rights in 2023: Middle East and North Africa. Accessed on 9 October 2023.

Kabbani, N., and N. Ben Mimoune (2021). Economic diversification in the Gulf: Time to redouble efforts.

Mahfouz, H. F. (2023). Young doctors are leaving in droves for better jobs abroad. The Washington Post, 26 February.

Mansour, T. (2023). Egyptian Government to offer tourists new entry measures to revive sector. The New Arab, 28 March.

Overseas Development Institute (ODI) (2023). Prospects for aid in 2023: a watershed moment or business as usual?

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2022). OECD Tourism Trends and Policies 2022.

Reuters (2021). Saudi Arabia won't work with foreign firms without regional HQ from 2024. 15 February.

Seven, Ü., and H. Yetkiner (2016). Financial intermediation and economic growth: does income matter? Economic Systems 40(1): 39-58.

UN Women and European Commission (2016). Women's Financial Inclusion in Conflict and Post-Conflict Arab Countries Report.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2023). Economic Development in Africa Report 2023.

World Health Organization (WHO) (2021). Remarks by the WHO representative in Lebanon at WHO's press briefing on Lebanon and Afghanistan. 23 September.

World Bank (2017). GCC States adopt 15 reforms to improve business climate: Doing Business report.

World Economic Forum (2022). Global Gender Gap Report.





9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف 9

إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

ألف. مقدمة

تشتدّ حاجة المنطقة العربية إلى تحوّل جذري نحو التصنيع المستدام الشامل للجميع. وتبرز ضرورة تطوير البنى الأساسية في ظل تزايد البطالة، وضعف الكفاءة وعدم الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية، وتراكم الديون، واستمرار الأزمات المديدة. ولا تزال مشاريع إنشاء البنى الأساسية تواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك القيود على التمويل، وضعف القدرات المؤسسية، ونشوب الأزمات.

وعلى الرغم من التقدم المحقق في الآونة في البحث والتطوير، تستمرّ الفجوة بين البحث العلمي ومتطلبات الصناعات والأسواق المحلية. فقد أُجريت بحوث وصدرت منشورات كثيرة بمعزل عن التطبيقات التكنولوجية العملية، ولم يكن تأثيرها الفعلي كبيراً على الاقتصادات والمجتمعات. وجرت محاولات حثيثة لتعميم استخدام التكنولوجيا وانتهاز الفرص التي تتيحها الرقمنة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلّا أن تضمين التقنيات في عمليات التصنيع يبقى محدوداً أو غائباً كلياً. وتقتصر المشاركة المتزايدة للبلدان في هذا المجال على استخدام هذه التقنيات، دون تطويرها أو تصديرها، ما يطرح إشكاليات عدة، لا سيما على مستوى المنطقة المتأخرة عن اللحاق بوتيرة تقدم الثورة الصناعية الرابعة في العالم.

يؤدي التصنيع المستدام الشامل للجميع إلى تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وزيادة فرص العمل اللائق (الهدف 8)، فيساهم في الحد من الفقر (الهدف 1)، والقضاء على الجوع (الهدف 2)، وتقليص أوجه عدم المساواة (الهدفان 5 و10)، ويعزّز الصحة الجيدة ويحسّن الرفاه (الهدف 3)، ويزيد من كفاءة استخدام الموارد والطاقة (الأهداف 6 و7 و11 و12)، ويحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة وسائر الانبعاثات الملوثة، بما فيها انبعاثات المواد الكيميائية (الأهداف 13 و14 و15).

وتعزيز نمو قطاع الصناعات التحويلية ضروري لتحقيق التنمية الصناعية، وهو حافز للابتكار. إلا أنّ تخطيط التنمية الصناعية من دون مراعاة معايير الاستدامة يؤدي إلى المفاضلة بين أهداف التنمية المستدامة بسبب زيادة الانبعاثات (الهدف 13) واستهلاك الموارد الطبيعية (الأهداف 6 و7 و12 و15).

ولإنشاء بنى أساسية موثوقة، وشاملة، ومستدامة دور رئيسي في تحسين سبل العيش في المناطق الريفية والمناطق الحضرية (الهدف 11). ويؤدي تحسين النقل إلى تفعيل الخدمات اللوجستية وتعزيز سلاسل الإمداد للأغذية، وزيادة الإنتاجية الزراعية (الهدف 2)، وتسهيل فرص الوصول إلى خدمات مثل الصحة (الهدف 3) والتعليم (الهدف 4).

وتساهم أنشطة البحث والتطوير في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، إن لم يكن كلها، لا بل هي شرط مسبق لتحقيق بعضها. ويتناول الهدف 9 نظام البحث العلمي ككل لما للبحث والتطوير من أهمية في التقدم في الإنتاج الزراعي (الهدف 2)، وإنتاج اللقاحات (الهدف 3)، واعتماد الطاقة النظيفة (الهدف 7).

المصادر: UNIDO, 2021b; Mantlana and Maoela, 2019.


©Fokke Baarssen/stock.adobe.com

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

لا تزال الصناعة التحويلية ضعيفة على الرغم من التقدم عقب جائحة كوفيد-19. وبلغت **القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** 10.3 في المائة في المنطقة العربية في عام 2022، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 16.7 في المائة.

بلغ **نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية** 621.80 دولار في عام 2022، أي قرابة ثلث المتوسط العالمي. واللافت تراجع هذه القيمة على صعيد المنطقة منذ عام 2015، وتأثّرها السلبي لاحقاً بتفشي الجائحة. أما على صعيد مجموعات البلدان، فكان نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية أعلى بكثير في بلدان مجلس التعاون الخليجي (2,898.50 دولار في عام 2022)، ولم يعد فحسب إلى المستوى الذي كان عليه ما قبل الجائحة، بل تجاوزه.

أدّى تراجع الصناعة إلى انخفاض **القوى العاملة في الصناعة التحويلية** في المنطقة منذ عام 2000 لتصل إلى 10.3 في المائة في عام 2021، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 13.6 في المائة.

تفتقر الصناعات الصغيرة إلى الدعم المالي. ففي عام 2023، حصل واحد فقط من كل سبعة **صناعيين صغار على قرض أو خط ائتمان**، وهي نسبة تعادل نصف القيمة العالمية.

انخفضت نسبة **انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية** في المنطقة منذ عام 2015 لتصل إلى 1.1 كيلوغرام لكل دولار في عام 2020، لكنها لا تزال تناهز ضعف القيمة العالمية. وتعدّ نسبة ثاني أكسيد الكربون المنبعث من احتراق الوقود في المنطقة منخفضة مقارنة بالمناطق الأخرى، وقد شكلت 4.6 في المائة من الكمية المنبعثة في عام 2020 على مستوى العالم.

لا يزال الابتكار يفتقر إلى التمويل ولم يوضع بعد ضمن الأولويات. وفي عام 2021، بلغ عدد **الباحثين المتفرغين لكل مليون نسمة** في المنطقة 630 باحثاً، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 1,353 باحثاً. **ولم ينفق على البحث والتطوير** سوى 0.61 في المائة **من الناتج المحلي الإجمالي**؛ فيما المتوسط العالمي 1.93 في المائة.

بلغت نسبة **القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة** 32.4 في المائة من إجمالي القيمة المضافة في عام 2020. وسجّلت هذه النسبة زيادة إجمالية قدرها 1.2 في المائة منذ عام 2000، على الرغم من التقلبات التي شهدتها على مرّ السنين. إلّا أن الاتجاه العالمي في تراجع.

تجاوز معدل **تغطية شبكة الجيل الثاني** للهاتف المحمول 96 في المائة في جميع أنحاء المنطقة في عام 2022، أي ما يناهز المتوسط العالمي. وكانت النسبة المئوية هي نفسها لتغطية **شبكة الجيل الثالث**. أما معدل تغطية **شبكة الجيل الرابع**، فبلغت 76 في المائة مقارنة بمتوسط عالمي قدره 88 في المائة.

ارتفع **عدد المسافرين جواً** على صعيد المنطقة والعالم بين عامي 2017 و2019، ولكنه سجّل انخفاضاً كبيراً في جميع أنحاء العالم على أثر تفشي جائحة كوفيد-19. وبحلول عام 2021، كانت المنطقة العربية قد شهدت تعافياً بطيئاً في هذا المجال، ولم تسجّل إلا ثلث أرقام ما قبل الجائحة.

انخفض **حجم الشحنات المنقولة جواً (طن-كيلومتر)** بنحو 14 في المائة في عام 2020 على أثر تفشي الجائحة. إلا أن التعافي الكامل الذي شهده هذا المجال في عام 2021 أدى إلى تجاوز الأرقام التي سجلها ما قبل الجائحة، بحيث أنها وصلت إلى أكثر من 33 مليار طن-كيلومتر أو ما يعادل 15 في المائة من القيمة العالمية. ومعظم هذه الشحنات في المنطقة تنقلها البلدان المرتفعة الدخل التي تحتل المرتبة الثالثة بعد أوروبا، وأمريكا الشمالية، وشرق وجنوب شرق آسيا.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 9 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.



وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 9

- تحسين مواءمة الاستراتيجيات المعنية بالبنية الأساسية مع الاستراتيجيات التجارية الوطنية والإقليمية، وتوطيد التنسيق الأفقي والرأسي ضمن الحكومات بشأن التخطيط للبنية الأساسية، والاستثمارات العامة، والمشتريات العامة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- إيلاء الأولوية للصناعة التحويلية كسبيل لتحقيق التنويع الاقتصادي واستحداث فرص عمل، مع التركيز على الأسواق المتخصصة، واستخدام التكنولوجيا، وتضمين مبادئ التنمية المستدامة.
- تضمين الابتكار في تخطيط السياسات العامة على المستوى الوطني، وتوطيد التعاون في مشاريع الابتكار بين الأوساط الأكاديمية والصناعية لتشجيع الابتكار ضمن القطاعات.
- تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، ووضع الأنظمة التي تساهم في إسداء المشورة العلمية إلى صانعي السياسات. وكذلك إنشاء أُطُر عمل أو مراصد وطنية تُعنى بجمع البيانات الصناعية بهدف دعم رصد الأداء الصناعي وتحليله، والاعتماد على المعلومات في صنع القرار وتصميم السياسات.
- توطيد التعاون الإقليمي ووضع سياسات، وعمليات، وهياكل لنقل التكنولوجيا على نحو فعّال داخل المنطقة وبينها وبين المناطق الأخرى، ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية.
- الاستثمار في بناء القدرات البشرية لإنشاء وتشغيل الشركات الناشئة المبتكرة التي تعتمد على التكنولوجيا، بطرق منها تحسين المهارات وإعادة تشكيلها، وتعزيز التحول الثقافي لصالح ريادة الأعمال.
- تنويع أدوات التمويل المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الصناعات الصغيرة، وتسهيل حصولها على هذا التمويل. ولهذه الغاية، لا بد من إزالة العوائق الهيكلية المتعلقة بتسجيل الأعمال التجارية، ومنح التراخيص والتصاريح، وفرض الضرائب، وغيرها من العمليات ذات الصلة.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 9

الهدف 9 هدف مركّب يصعب تتبعه بالكامل عبر مشهد السياسات. ويتناول هذا الفصل مجالين أساسيين من مجالات السياسات ذات الصلة في جميع أنحاء المنطقة العربية.

يشمل المجال الأول وضع **سياسات التصنيع المستدام**، ويركّز على تعزيز قطاع الصناعة التحويلية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. أمّا الاستراتيجيات الصناعية الموجهة نحو التنويع الاقتصادي، فمن شأنها إنشاء قطاعات مستقلة عن النفط والغاز. وتركز السياسات على تسريع تنمية القطاع الصناعي، وتحسين قدرته التنافسية، وتشجيع الاستثمارات، مع التحفيز على الإنتاج النظيف ومراعاة الاعتبارات البيئية المرتبطة بوضوح بالهدفين 12 و13.

ويركز المجال الثاني على **البحث العلمي والتطوير والابتكار**، ويتناول وضع الاستراتيجيات الوطنية، وتعزيز وسائل التنفيذ والرصد والتمويل. وتتجلّى استراتيجيات البحث والتطوير الفعالة في تحويل البحث العلمي إلى تطبيقات عملية تستجيب لمتطلبات السوق. ويقترن وضع هذه الاستراتيجيات بوضع أُطُر للرصد، ومؤشرات على الصعيد الوطني لا تقتصر على حساب عدد العاملين في مجال البحث، أو مبالغ التمويل المخصصة للبحث والتطوير[1].

تُحلَّل البنية الأساسية انطلاقاً من الخطط والمشاريع المنفّذة. ويركّز تعريف البنية الأساسية على الشبكات والنُّظُم المادية الضخمة التي تقوم عليها الأشغال في البلدان، بما في ذلك النقل، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات السلكية واللاسلكية. إلا أنّ توسيع هذا التفسير ليشمل المؤسسات التي تتيح الرعاية الصحية، وفرص التعليم، والحوكمة خير دليل على أن تطوير البنية الأساسية يمثل أولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

للاطلاع على معلومات حول كل نوع من أنواع البنية الأساسية، يمكن الرجوع إلى الفصول المعنية بأهداف التنمية المستدامة التالية: البنية الأساسية للرعاية الصحية (الهدف 3)، والبنية الأساسية للمدارس (الهدف 4)، والبنية الأساسية للمياه (الهدف 6)، والبنية الأساسية للطاقة (الهدف 7)، والبنية الأساسية للمناطق الحضرية (الهدف 11)، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهدف 17).



◆ **تتولى الحكومات تطوير البنية الأساسية في المنطقة، بتمويل من الدولة ومن المقرضين المتعدّدي الأطراف والثنائيين.** وأحرزت المنطقة عموماً تقدّماً في هذا المجال، لكنّ الاختلاف ظاهر بين البلدان من حيث الأداء ونوع البنية الأساسية. فالبنى الأساسية متطورة نسبياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحدودة في قطاع النقل على مستوى الربط والخدمات اللوجستية، ما يضع عائقاً أمام أنشطة التجارة والقطاعات الإنتاجية على غرار الصناعة التحويلية[2]. إلاّ أنّ مشاريع هامة أُطلقت لتطوير البنية الأساسية باستثمارات ضخمة في بلدان عدّة، من تشييد المدن الجديدة، إلى وضع خطط النقل وإنشاء محطات الطاقة النووية.

أُطلِق مؤشر البنية التحتية للجودة المعني بتحقيق التنمية المستدامة (QI4SD) في عام 2022، وهو يشمل 137 بلداً. ومن 16 بلداً عربياً مشمولاً بهذا المؤشر، احتلت **الإمارات العربية المتحدة** دون غيرها مرتبةً بين البلدان الخمسة والعشرين ذات المراتب الأعلى على مستوى العالم. وحلّت تونس في المرتبة 39، **والمملكة العربية السعودية** في المرتبة 45، **ومصر** في المرتبة 56، **والمغرب** في المرتبة 68. ولا يرتبط تصنيف المرتبات بمستوى الدخل؛ إذ تحلّ عدة بلدان عربية متوسطة الدخل في مرتبة أعلى من البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة.

ويؤدي القطاع الخاص دوراً محدوداً ولكنه هام من خلال عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتزايد الدعم السياسي لمثل هذه الشراكات بما تتخذه الدول من تدابير لتهيئة بيئة تحفز الشركات على تقديم الخبرة والمساعدة في تخفيف الأعباء على الميزانيات العامة[3]. وأصدر 15 بلداً عربياً قوانين ترعى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو حدّث قوانين صادرة في الأعوام العشرة الماضية[4]. وتختلف خصائص هذه القوانين وفعاليتها باختلاف الظروف والأُطر القانونية لكل بلد.

- أطلقت **المملكة العربية السعودية** مشاريع عقارية ومشاريع للبنى الأساسية بقيمة 1.25 تريليون دولار في إطار تنفيذ رؤية 2030، وسعياً إلى بلوغ الهدف العام، أي تحقيق النمو وتنويع الاقتصاد، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل[5]. وقد استثمرت الحكومة في إنشاء المطارات، والموانئ، والطرق السريعة، والمناطق الصناعية والسياحية الجديدة. ومن المشاريع العملاقة، "نيوم" ومشروع تطوير البحر الأحمر.
- أقرّت الحكومة **المصرية** في إطار وضع رؤيتها لعام 2030 بأن إقامة بنية أساسية متينة هي السبيل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبحلول نهاية عام 2023، كانت قيمة مشاريع البنى الأساسية في مجالات البناء، والطاقة، والمياه، والنقل قد بلغت 400 مليار دولار[6]. وتنفذ الحكومة مشاريع عملاقة تفوق ميزانيتها 10 مليار دولار لتشييد المساكن، والمجمعات الصناعية، والسكك الحديدية، وتتولّى تعهّدات على غرار تطوير قناة السويس وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة[7].


©Leonid Andronov/stock.adobe.com

- بين عامي 2001 و2017، استثمر **المغرب** نسبة تتراوح بين 25 و38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تطوير البنى الأساسية، وهي من أعلى النسب في العالم[8]. وأدت مشاريع البنى الأساسية إلى زيادة كبيرة في معدلات الحصول على خدمات النقل، والمياه والصرف الصحي، والري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والكهرباء، وإلى تضييق الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ومن العوامل التي ساهمت في التقدم عقد الشراكات مع القطاع الخاص، وتعزيز المشتريات العامة، وتسهيل الملكية المختلطة مع الشركات المملوكة للدولة. ويواصل المغرب الاستثمار في الغالب في مجالات الطاقة، والنقل، والبناء، بمخصصات تناهز حالياً 150 مليار دولار[9].

◆ **تعكف عدة بلدان عربية على تخطيط أو تصميم سياسات صناعية لزيادة حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات باعتبار أن قطاع الصناعة التحويلية يفتح آفاقاً أوسع أمام تحقيق التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي** (الفصل الخاص بالهدف 8). واستكمل وضع السياسات الصناعية باتخاذ تدابير تشمل تحديد المجالات المتخصصة للصناعة التحويلية، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتعزيز الروابط بين مجالات البحث العلمي، وإدماج التكنولوجيات الجديدة، وتسهيل الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية، وتشجيع التصدير إلى الأسواق العالمية، وإجراء المفاوضات التجارية.

- حددت كل من **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر** مؤشرات أداء رئيسية لتقييم المساهمة المتزايدة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي[10]. وتخطط **تونس** لرفع

نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20 في المائة بحلول عام 2035[11].

- تسعى **مصر** في إطار تنفيذ الإصلاح الهيكلي إلى تحفيز التصنيع من خلال تدخلات محددة الأهداف في قطاعات الصناعة التحويلية، والأعمال التجارية الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التدابير إلى رفع مجموع مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 30 في المائة على الأقل بحلول عام 2024.
- تخطط **عُمان** لزيادة نسبة الصادرات الصناعية من مجموع الصادرات من 16 في المائة في عام 2015 إلى 28 في المائة في عام 2040.
- أُطلِقت منصة الصناعة المتقدمة السعودية بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك بهدف تحويل **المملكة العربية السعودية** إلى مركز عالمي للابتكار الصناعي والصناعة التحويلية المتقدمة. ونتيجة لذلك، أنشئت مصانع للأدوية، وقطع الطائرات، وتشكيل المعادن، وغيرها من الصناعات، وتنشئ شركات متعددة الجنسيات المرافق اللازمة.
- دفع التحوّل إلى سياسات صناعية محددة الأهداف على مدى عقدين من الزمن **بالمغرب** إلى موقع الريادة في بعض الصناعات. فالإصلاحات في شركة الفوسفات المملوكة للدولة أفضت مثلاً إلى تصنيف المغرب ضمن مجموعة البلدان الخمسة الأولى في تصنيع الأسمدة في العالم[12].

ثغرات في القياس

أتاحت المؤشرات العالمية إطاراً شاملاً لقياس الأداء الصناعي ومقارنته في المنطقة. فمؤشر الإنتاج الصناعي للمنطقة العربية الذي كان أعلى من المتوسط العالمي قبل عام 2019، ما لبث أن انخفض، ولم يستعد مستوياته بالكامل حتى الآن. وعلى مستوى مجموعات البلدان، كان مؤشر قياس الأداء الصناعي التنافسي للبلدان المرتفعة الدخل (0.065) أقل من نصف القيمة المسجلة على مستوى العالم (0.131) في عام 2021.

وقد لا تكفي مؤشرات الأداء المسجلة على مستوى العالم في عمليات القياس، ما يستدعي وضع أُطُر ونُظُم للرصد الإحصائي مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية. وينتج المرصد الصناعي **الأردني** تحليلات صناعية قائمة على الأدلة، في ممارسة جيدة لقياس الأثر. ويوفر المرصد مجموعات بيانات عن القوى العاملة، والطاقة، والتجارة، والصناعة، مربوطة بقواعد البيانات الإقليمية والدولية.

المصادر: حساب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لقيم عام 2021 لكلا المؤشرين؛ UNIDO, 2024.

- **تعمد البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل إلى إنشاء تجمّعات صناعية لدعم تنفيذ السياسات الصناعية.** وتشير البيانات إلى تجمّعات صناعية ومناطق صناعية ومجمّعات ومراكز ومدن صناعية أُنشئت أو هي قيد الإنشاء في 13 بلداً على الأقل[13]. ويؤدّي تركيز الموارد من بنى أساسية، وتمويل، وقدرات بشرية، في التجمّعات الصناعية إلى تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق النمو والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتقرّب التجمّعات الصناعية المسافة بين أصحاب المصلحة، من شركات، وجهات فاعلة حكومية، ومعاهد بحوث، فيما لا يزال الضعف يشوب التعاون مع الأوساط الأكاديمية.
- أنشأت **المملكة العربية السعودية** 36 مدينة صناعية بحلول عام 2021 من خلال الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" التي توظف أكثر من 570,000 عامل، والتي استقطبت استثمارات من القطاع الخاص يفوق مجموعها 100 مليار دولار[14].

تُستكمل السياسات الصناعية باعتماد أدوات وتدابير تدعم الصناعة التحويلية المحلية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت بلدان عربية مثل **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية** علامة "صنع في" على منتجاتها.

- أنشأ **المغرب** 149 منطقة صناعية تغطي مجموعة متنوعة من القطاعات، وتساهم في جعل قطاع السيارات أول قطاع للتصدير، يؤمن أكثر من 220,000 فرصة عمل (الفصل الخاص بالهدف 8)[15].

براءات الاختراع

براءات الاختراع هي أداة فاعلة تحفّز التطوّر الصناعي والتكنولوجي، وتصلح كبديل لقياس الابتكار. ولا تزال حصة المنطقة من براءات الاختراع منخفضة للغاية مقارنة بعدد البراءات في العالم، وذلك على الرغم من الزيادة الطفيفة التي تشهدها منذ عام 2018. ولم تتجاوز نسبة طلبات الحصول على براءات اختراع في المنطقة 0.5 في المائة من المجموع في العالم في عام 2022، إذ بلغ مجموع الطلبات 17,260 طلباً، واقتصرت الموافقة على 5,786 براءة اختراع. وحلّت في المراتب الأولى حسب ترتيب الحصص **المملكة العربية السعودية، والمغرب، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والجزائر.**

المصادر: WIPO, 2023. لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على ESCWA, 2024.



◆ **تُبذل جهود واعدة من أجل صناعات أكثر استدامة.** فالسياسات الصناعية المعتمدة في المنطقة تركز عموماً على قطاع معين، وتُعنى بالنمو الاقتصادي، إلاّ أنّ ثمانية بلدان عربية على الأقل عمدت إلى تضمين بعض عناصر التنمية الصناعية المستدامة في سياساتها مع مراعاة المكونات الاجتماعية والبيئية[16].

تتيح الالتزامات بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري فرصاً لتطوير البنى الأساسية والمنظومات الصناعية، وتوطيد الروابط مع قطاعي الطاقة والزراعة.

- تسعى وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في **الإمارات العربية المتحدة** إلى زيادة كفاءة واستدامة دورات الإنتاج وسلاسل الإمداد من خلال تحفيز البحث والتطوير، ووضع معايير للبنية الأساسية الصناعية، وتنفيذ سياسات للتقليل من استهلاك الموارد ودعم جهود تحييد أثر الكربون.
- تشجع أحدث استراتيجية صناعية وضعتها **البحرين** على اعتماد الاقتصاد الدائري، وإرساء الحوكمة البيئية والاجتماعية، وتحقيق صافي الانبعاثات الصفري للكربون.
- يخطط **المغرب** لتعزيز استخدام الطاقة الخضراء، ويعتمد حزمة سياسات تشمل سن القوانين المعنية بالبيئة ومنح الحوافز المالية للحد من التلوث الصناعي.

◆ **تُبذل جهود حالياً لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية باتخاذ تدابير تهدف إلى تشجيع الابتكار.** فهذه المشاريع تمثل في المنطقة أكثر من 90 في المائة من مجموع الأعمال التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد تناهز هذه النسبة 99 في المئة في **الجزائر**[17]. ولم تعد التدابير المتخذة على مستوى البلدان لمواجهة العوائق التي تحول دون نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقتصر على تقديم منح أو الحصول على إعفاءات ضريبية فحسب، بل أصبحت تشمل تقديم خدمات التحول الرقمي، وإسداء المشورة، والإرشاد، وبناء القدرات، والحصول على تمويل، وتعزيز الروابط مع سلاسل القيمة العالمية. ويعكف 16 بلداً عربياً[18] على دعم هذه المشاريع بوضع استراتيجيات وإنشاء مؤسسات، وقد أقرّت هذه البلدان قوانين، أو حدّثتها، لتسهيل الحصول على التمويل، وتخفيف القيود على إنشاء المؤسسات الصغيرة، أو تبسيط إجراءات العمل.

يعتمد نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونجاحها على إزالة العوائق الهيكلية في بيئة الأعمال. فإنشاء صندوق لدعم هذه المشاريع لن يثمر نتائج ناجحة إذا استمرت الشركات في مواجهة عقبات مثل كثرة الأنظمة المعرقلة وقلة المهارات.

يشوب التقصير جهود الرقمنة على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع أنّ الرقمنة ضرورية لتحفيز الابتكار، وخفض التكاليف، وتحسين الكفاءة، وإتاحة الوصول إلى الأسواق والموارد كتوفير فرص للتدريب، وإنشاء شبكات لتوظيف المواهب، وتأمين التمويل. وما أجري من دراسات عن الرقمنة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا تزال تشوبه ثغرات من حيث القدرة على القياس بناء على مؤشرات مثل الوصول إلى بوابات الدفع الإلكتروني وإلى التجارة الإلكترونية واستخدامهما.

- تساهم مؤسسة "تمكين" الحكومية في **البحرين** في تطوير القطاع الخاص، وتقدم خدمات بناء المهارات، وتسهل الحصول على التمويل. وهي تركز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة وروّاد الأعمال، ولا سيما الشركات ذات الإمكانيات العالية في الابتكار. وفي عام 2022، ساهمت "تمكين" بأكثر من 259.95 مليون دولار في اقتصاد البحرين، ودعمت أكثر من 18,400 فرصة عمل وتدريب[19].
- تعمل **عُمان** على تهيئة بيئة مؤاتية لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتيح الحكومة الملكية الأجنبية بنسبة 100 في المائة، وقد أنشأت نقطة خدمات موحّدة ضمن الموانئ ومناطق التجارة الحرة للحد من التعقيدات الروتينية وتسريع إنشاء الشركات[20]. وعلى صعيد التمويل، يوفّر صندوق تنمية مشروعات الشباب "شراكة"، وهو شركة مساهمة عامة في عُمان، مجموعة من الخدمات لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويقدّم لها الدعم المالي. وقد حصل أكثر من 180 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مساعدة في مجالات الصناعة التحويلية، والخدمات، والتجارة. ومن المزمع تقديم الدعم للصناعات التحويلية مثل المزارع المائية، وتجهيز الأسماك، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والتكنولوجيا، والابتكار[21].


©PHOTOPOLITAIN/stock.adobe.com

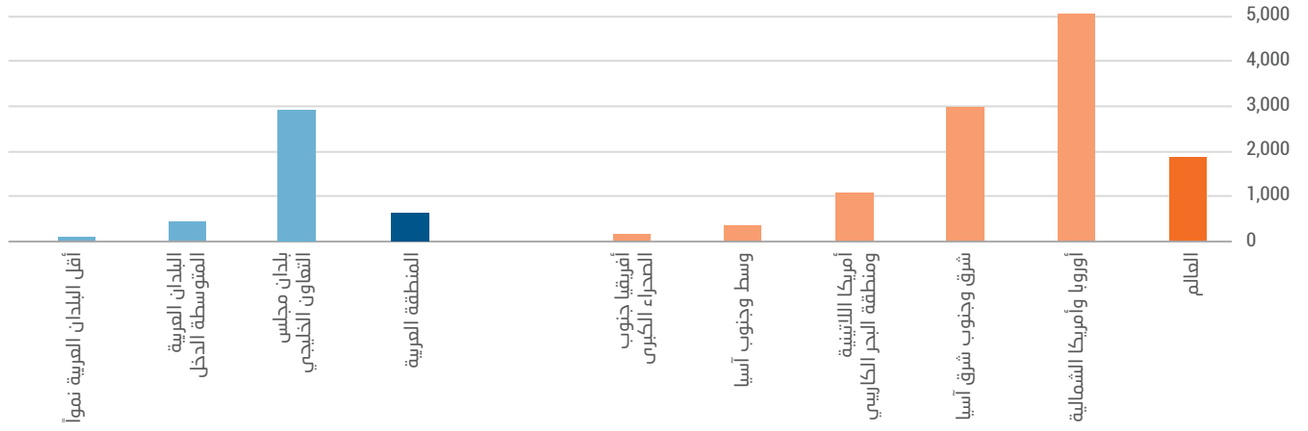
جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

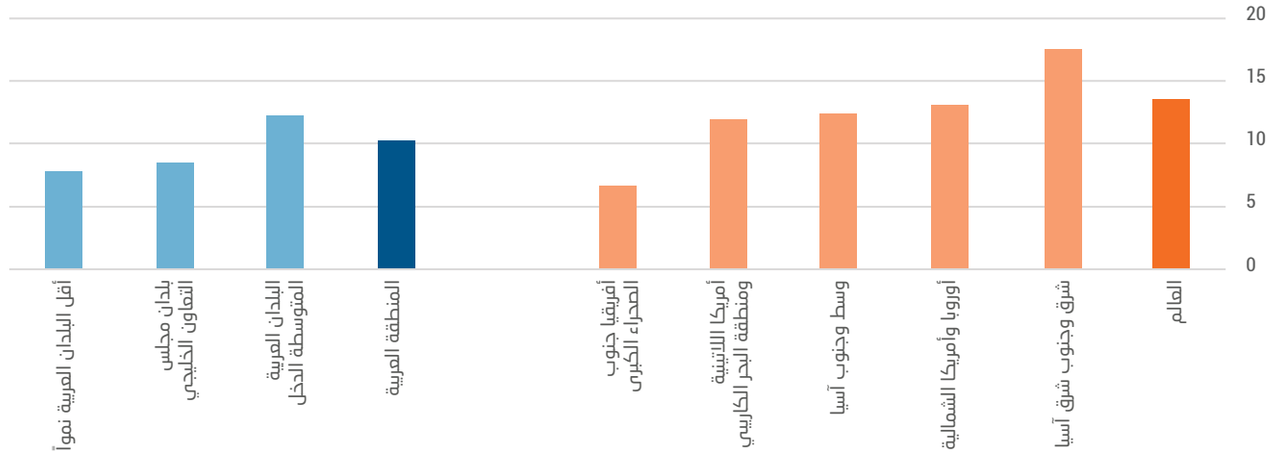
تصدرت بلدان مجلس التعاون الخليجي ترتيب البلدان في المنطقة العربية في مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2023، ولا سيما في مكون البنى الأساسية، حيث تحلّ هذه البلدان الستة على قائمة أفضل 50 بلداً على مستوى العالم[22]. ويبلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بالدولار أكثر من أربعة أضعاف المتوسط العربي، ويحلّ في المرتبة الثالثة بعد أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق وجنوب شرق آسيا (الشكل 9-1(أ)). ونسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة هي الأعلى مقارنة بسائر مجموعات البلدان العربية. وفي المقابل، تقلّ نسبة القوى العاملة في الصناعة التحويلية من مجموع القوى العاملة عن متوسط المنطقة ومتوسط البلدان المتوسطة الدخل فيها (الشكل 9-1(ب)).

الشكل 9-1
القيمة المضافة للصناعة التحويلية والقوى العاملة

(أ) المؤشر 9-2-1: نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، 2022 (بالدولار)

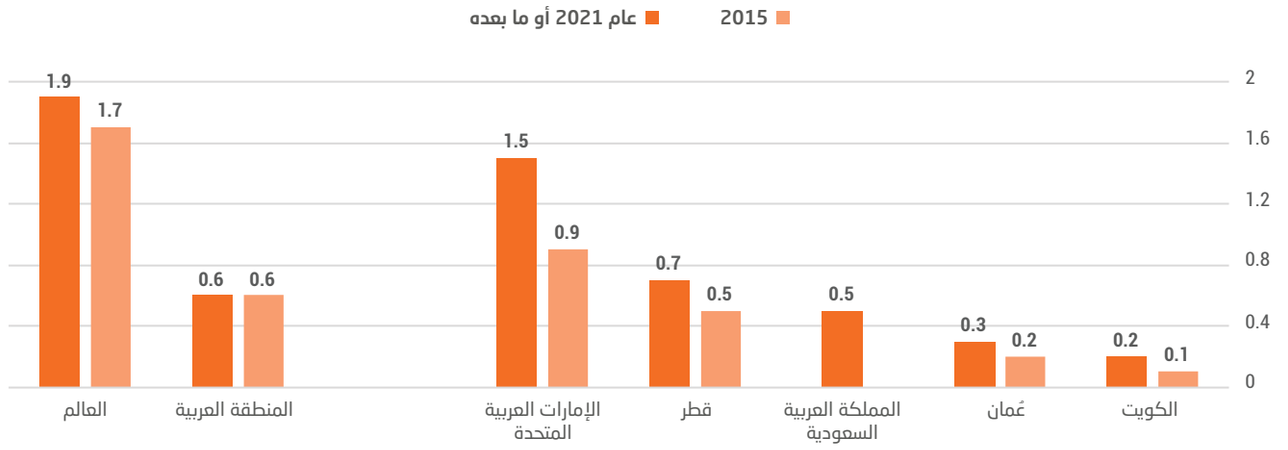


(ب) المؤشر 9-2-2: نسبة القوى العاملة في الصناعة التحويلية من مجموع القوى العاملة، 2021



المصدر: استناداً إلى بيانات ESCWA, 2023b.

الشكل 9-2
المؤشر 9-5-1: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2015 وعام 2021 أو ما بعده (بالنسبة المئوية)



المصدر: استناداً إلى بيانات ESCWA, 2023b، اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2023.

يزداد مجموع الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في البلدان العربية المرتفعة الدخل منذ عام 2015، إلا أنه لا يزال أقل من المتوسط العالمي (الشكل 9-2)، على الرغم من المبالغ المخصصة في هذا المجال. فبلدان مجلس التعاون الخليجي تخصص مبالغ كبيرة للبحث العلمي، تفوق المليار دولار في **قطر**، وتناهز 5.12 مليار دولار في **المملكة العربية السعودية**، لكنّ القدرة الاستيعابية في هذه البلدان قد تكون غير كافية[23]. وفيما تضمّ هذه البلدان بنى أساسية ومرافق متطورة للبحث والتطوير، يبقى الإنفاق كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ضئيلاً مقارنة بسائر البلدان والمناطق. ومن الثغرات التي تشوب هذا المجال **تركيز الإنفاق العام على إجراء البحوث أكثر من التركيز على تطوير المنتجات**، وقلة الإنفاق من القطاع الخاص.


©Gorodenkoff/stock.adobe.com

◆ **تتضمن الاستراتيجيات الصناعية تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.** وتتصدر بلدان مجلس التعاون الخليجي بلدان المنطقة في التحوّل نحو الثورة الصناعية الرابعة، وتحل أربعة منها في المرتبتين الثالثة والرابعة من الشريحة الربعية لأفضل البلدان أداء وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي. وتحقق معظم البلدان في هذه المجموعة أداء جيداً في ركيزتي هذا المؤشر المعنيتين بالمؤسسات والبنى الأساسية[24]. وتركز **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والمملكة العربية السعودية** استراتيجياتها الصناعية على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة كوسائل لتطوير الصناعات وزيادة الإنتاجية. **فالمملكة العربية السعودية** تخوض مثلاً تجربة تحويل المنشآت الصناعية إلى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة الحديثة في إطار رؤية أوسع تقضي بتسخير التكنولوجيا لتحقيق التنويع الاقتصادي[25]. وتقدّم الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي تأسست في عام 2019 خدمات لدمج الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات الاقتصادية.

نقص المهارات في مجالي الصناعة والهندسة

ازداد الطلب على المهارات الجديدة نتيجة للرقمنة، والتحوّل الأخضر، والتقدم في هذين القطاعين. وتواجه الغالبية الكبرى من المؤسسات في بلدان مجلس التعاون الخليجي[أ] صعوبات في التوظيف بسبب نقص المهارات أو المؤهلات. ومعالجة هذا النقص تبدأ بتوفير الإعداد الجيد في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المدارس، وتحسين مستوى التعليم الجامعي والمهني المتخصص لتلبية احتياجات القطاع الصناعي. ولا بد أيضاً من توطيد التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعة بشأن المشاريع العملية والبحثية.

أ. بنسبة 97 في المائة من المنظمات في **عُمان**، و93 في المائة في **الإمارات العربية المتحدة** وفقاً لمعهد الهندسة والتكنولوجيا، 2022، 2023.

◆ **تجري بلدان مجلس التعاون الخليجي مفاوضات التجارة الحرة مع جمهورية كوريا، والصين، والمملكة المتحدة لزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتوسيع قاعدة التصدير بحيث تتعدى قطاعي النفط والغاز التقليديين.** وتهدف هذه المحادثات إلى استشراف آفاق لتحقيق التنويع الاقتصادي في الصناعات غير النفطية مثل الصناعة التحويلية، والتكنولوجيا، والخدمات، وغيرها من القطاعات. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحوّل إلى تحقيق النمو على مستوى الصناعات المحلية، وتطوير قطاعات الصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة المرتفعة، والتحفيز على تكوين قوة عاملة ماهرة. وإبرام اتفاقات التجارة الحرة يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويشجع الابتكار، والإنتاجية، والتقدم التكنولوجي في مجال الصناعات التحويلية. وتعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي كتلة واحدة، إلا أن النتائج التي ستؤول إليها هذه الاتفاقات ستعتمد على ما تتضمنه من أحكام وشروط تشمل التخفيضات الجمركية، والحواجز غير الجمركية، وقواعد المنشأ، وتدابير تسهيل الاستثمار. وهذا التوجه السياسي لا يقتصر على هذه البلدان دون غيرها في المنطقة.

◆ **ينحصر تركيز أولويات البحث والتطوير في بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل أساسي بتكنولوجيا المستقبل، تحديداً التكنولوجيا الرقمية**، مثل الذكاء الاصطناعي، والتشغيل الآلي، وغيرهما. وتحظى هذه التكنولوجيا بقدر أكبر من التمويل في مجال البحث والتطوير، وتُدمَج في منظومات الابتكار وغيرها لدفع عجلة التقدم. ومع ذلك، لا يزال الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أقل من المتوسط العالمي، ويتراوح بين 0.1 في المائة في **البحرين**، و1.5 في المائة في **الإمارات العربية المتحدة**، وهي الدولة العربية الوحيدة التي خصصت ما يزيد عن واحد في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير في عام 2021. وزادت هذه البلدان من عدد الباحثين المتفرغين لكل مليون نسمة ليصبح أعلى بكثير من المتوسط العالمي[26]. وفي حين يلتحق معظم العاملين في مجال البحث في البلدان العربية بقطاع التعليم العالي والقطاع العام، ينخرط 75 في المائة منهم في قطاع الأعمال في **الإمارات العربية المتحدة**[27].

◆ **يعدّ تشكيل اللجان الوطنية للبحث والابتكار سبيلاً لإرساء حوكمة فعالة لمنظومة البحث والتطوير والابتكار.** وتسهّل هذه اللجان التنسيق القطاعي ضمن مختلف التخصصات العلمية، والتنسيق الرأسي عبر مستويات الحكومة. وأنشأت كل من **الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية** لجنة و/أو هيئة للبحث و/أو الابتكار. وبحثت **البحرين والكويت** في إنشاء هيكليات مماثلة.



2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

تسجل مجموعة البلدان العربية المتوسطة الدخل أعلى نسبة من القوى العاملة في مجال الصناعة التحويلية (12.2 في المائة) مقارنة بسائر مجموعات البلدان. والنسبة المئوية للعاملات في مجال البحث في كل من **تونس، والجزائر، ومصر، والمغرب** أعلى من المتوسط العالمي (31.2 في المائة)[28]. والنسبة المئوية للصناعات الصغيرة التي حصلت على قرض أو خط ائتمان (20.9 في المائة) أعلى من النسبة المئوية لسائر مجموعات بلدان المنطقة، ولكنها ثاني أدنى نسبة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. وتحدّد أولويات البحوث الوطنية على أساس زيادة فوائد الاستثمارات البحثية، وتوجيه استخدام الأموال إلى المجالات ذات الإمكانيات العالية.

لا بد من اعتماد سياسات صناعية داعمة وتفعيل الإرادة السياسية لزيادة حصص السوق والوصول إلى سلاسل القيمة العالمية. وبين عامي 2015 و2020، تجاوز معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة في المنطقة (1.5 في المائة) المعدل العالمي (0.3 في المائة). وسجلت البلدان المتوسطة الدخل أعلى معدل للنمو في المنطقة (3.6 في المائة).

مع ذلك، لا تزال القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة في البلدان المتوسطة الدخل (25 في المائة) أدنى من القيمة على مستوى المنطقة (32 في المائة)، ما يدل على أن الصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة هي أكثر تطوراً في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولا تزال الصناعة التكنولوجية المنخفضة هي الغالبة في البلدان المتوسطة الدخل.

المصدر: United Nations, 2023a.

◆ **تعتمد البلدان المتوسطة الدخل السياسات الصناعية لزيادة فرص العمل.** ولتحقيق المزيد من التأثير، ينبغي أن يقترن وضع هذه السياسات بدور استباقي تضطلع به الحكومة في إنشاء الأسواق المحلية وأسواق التصدير، ودعم المؤسسات، وتسهيل الحصول على التمويل، وبناء القدرات والمعرفة، وإزالة الاختناقات في البنى الأساسية، وتشجيع اعتماد التكنولوجيا. وأدرجت هذه البلدان في سياساتها الصناعية أهدافاً أو غايات لزيادة فرص العمل. **فمصر** مثلاً حددت هدفاً يتمثل في استحداث "ثلاثة ملايين فرصة عمل لائق ومنتج" في مجال الصناعة التحويلية[29]. وشدد الأردن على زيادة فرص العمل المتاحة للنساء في المصانع، وتعزيز الروابط بين الجامعات والصناعات لتوفير التدريب وفرص العمل للخريجين الجدد. والبرنامج الوطني "دكتور لكل مصنع" هو من الوسائل التي تربط الجامعات بقطاع الصناعة من الناحية العملية[30]. فقد تناول إمكانيات التعاون في مجالات التعبئة والتغليف، والصناعات الكيميائية، والإمدادات الغذائية وغيرها، وكشف عن التحديات القائمة على مستوى التواصل بين الأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة، وتوفير المهارات اللازمة. وأعلن **المغرب** في عام 2020 أن البرنامج الذي وضعه لتسريع الصناعة أدى إلى استحداث 405,000 فرصة عمل[31]. وتسعى تونس

إلى زيادة فرص العمل بحيث تتجاوز 300,000 فرصة بحلول عام 2035، وستعمل على تحسين موقعها في سلاسل القيمة العالمية من خلال إنشاء قطاعات أكثر إنتاجية تتطلب قوى عاملة ماهرة.

◆ **ربطت البلدان المتوسطة الدخل مجالات البحث بالأولويات الوطنية التي تشمل الطاقة المتجددة (الجزائر، ومصر، والمغرب)، والمياه (الأردن، وتونس، ومصر)، والحفاظ على الموارد الطبيعية والعلوم الاجتماعية.** وحدّدت مجالات بحث متخصصة، مثل صناعة الأدوية في **الأردن**. وتدعم مراكز ومشاريع البحوث المتخصصة مجالات البحث والتطوير العلمية ذات الأولوية. فمركز تنمية الطاقات المتجددة في **الجزائر** يحلّ في المرتبة الأولى من حيث عدد براءات الاختراع المودعة مقارنة بمراكز البحوث الأخرى[32]. وأطلقت الجزائر أيضاً خططاً لتنفيذ مشاريع ضخمة لتوليد الطاقة الشمسية[33]. ووضع معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة تصميماً لمركز الطاقة الخضراء في **المغرب**، وهو يضم مختبرات متخصصة في مجال الطاقة الشمسية[34]. غير أن الفجوة لا تزال قائمة بين قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية؛ فالصناعات تركز على تطوير الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، وتخفيف المخاطر، وجني الأرباح، في حين أن البحوث الأكاديمية تقتصر في معظم الحالات على الناحية العلمية، ويصعب تحويلها إلى تطبيقات عملية. والاختلاف واضح أيضاً من حيث الوقت، فالبحث العلمي يستغرق عادةً وقتاً طويلاً، وفي مجال الصناعة، كلما استغرق التطوير أو الإنتاج وقتاً أطول، زادت الكلفة.

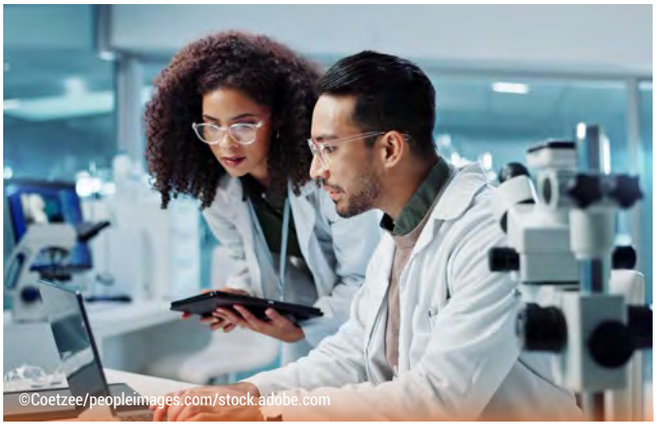
مثال من خارج المنطقة: التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في تركيا

حققت تركيا تعاوناً بطرق شتى بين الجامعات وقطاع الصناعة بهدف نقل المعرفة وتحويلها إلى مجال الابتكار والتكنولوجيا. واعتمدت الحكومة أنظمة وقوانين بشأن الآليات التي توجه العلاقة بين الشركات الصناعية والأوساط الأكاديمية. ومن الأمثلة:

- وضع نظام لرأس المال المتجدد تكشف من خلاله الشركات الصناعية عن رغبتها في الحصول على الخدمات الأكاديمية والمشورة (لقاء مقابل) بشأن مشاريع محددة.
- إنشاء مجمّعات تكنولوجية تخضع للقانون بشأن مناطق التطوير التكنولوجي، وتسمح لأفراد الهيئة التعليمية بمزاولة أنشطة تجارية لتحويل البحث والمعرفة إلى منتجات مبتكرة.
- إنشاء مكاتب لنقل للتكنولوجيا تتوافق مع الجامعات ومقترحات المشاريع. ويعتمد مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية في تركيا برنامجاً لدعم هذه المكاتب.

وكشفت البحوث أن العوائق الرئيسية أمام تحقيق التعاون تتمثل في نقص المعلومات عن الآليات المتاحة، وعدم كفاية الدعم المالي.

المصادر: Yalçıntaş, Çiflikli Kaya, and Kaya, 2015; Kleiner-Schaefer and Schaefer, 2022.


©Coetzee/peopleimages.com/stock.adobe.com

◆ **أدى تحقيق التعاون خارج المنطقة إلى تعزيز تمويل البحوث العلمية ونشرها، وإدخال آليات جديدة لتوطيد التعاون الإقليمي.** وتزايد التعاون العلمي الثنائي مع بلدان من خارج المنطقة. والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية هي في عداد الدول الخمس الأولى الشريكة لمعظم الدول العربية، ومنها المتوسطة الدخل. وأصبحت الصين الشريك الرئيسي لبعض البلدان، على غرار **مصر**. وتحرص البلدان المتوسطة الدخل على متابعة إجراء المبادرات البحثية مع الاتحاد الأوروبي من خلال مبادرات مثل "أفق 2020"[35]. وأثرت هذه العلاقات بين البلدان على كيفية تخصيص التمويل وسبل الحصول عليه، إذ استعيض عن إرسال تحويلات جماعية إلى معاهد البحوث، بإجراء مسابقات مفتوحة وشفافة خاضعة لمراجعة النظراء[36].

كان الاتحاد الأوروبي شريكاً في مجال العلوم مع العديد من الدول العربية على مر السنين. وسهّلت المنصة الإقليمية للبحث والابتكار التابعة للاتحاد من أجل المتوسط سبل التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي. وأجريت حوارات على مستوى السياسات، وأبرمت اتفاقات ثنائية للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والدول العربية، بما فيها **الأردن، وتونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا**[أ].

ونُفّذت مبادرات بارزة عقب اعتماد إعلان فاليتا بشأن تعزيز التعاون الأورومتوسطي عبر البحث والابتكار تضمنت ما يلي: إطلاق مبادرة البحث والابتكار للوظائف الزرقاء والنمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط (BLUEMED)، وإبرام اتفاقية الشراكة من أجل البحوث والابتكار في منطقة البحر المتوسط (PRIMA) التي يساهم فيها الاتحاد الأوروبي بمبلغ 220 مليون يورو، بالإضافة إلى مصادر التمويل الوطنية.

المصادر: European Commission, 2021, 2023.

أ. تشغل ليبيا مركز المراقب.

◆ **تنفذ البلدان سياسات وتدابير رامية إلى تيسير الروابط بين البحث العلمي والصناعة من أجل إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق التعاون.** وركزت سياسات الابتكار المعتمدة في تونس والمغرب على مدى العقدين الماضيين على إنشاء مؤسسات مبتكرة وموجهة نحو الصناعة من خلال ربط معاهد البحوث والجامعات بقطاعات الصناعة التحويلية. ويساعد إنشاء المجمعات التكنولوجية في كلا البلدين في تنفيذ هذه السياسات عن طريق ربط الجامعات والمؤسسات لوضع التطبيقات التي تستجيب للاحتياجات والمشاكل المحلية[37]. وفي **مصر**، تتضمن الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار هدفاً متعلق بدعم الاستثمار في البحث العلمي وتعزيز الروابط مع قطاع الصناعة. ونتيجة لذلك، يوفر القانون رقم 23 لعام 2018 للجامعات ومعاهد البحوث الحكومية التي تؤسس شركات ناشئة إطاراً قانونياً لإضفاء الطابع التجاري على بحوثها[38]. وركّز **الأردن** بشكل كبير على إنشاء منظومة يستفيد منها رواد الأعمال للابتكار. وأدرج في سياسته الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار عدة عناصر لدعم رواد الأعمال، وتعزيز التنسيق بين قطاعي البحوث والتجارة لوضع الأفكار المبتكرة في التداول التجاري.

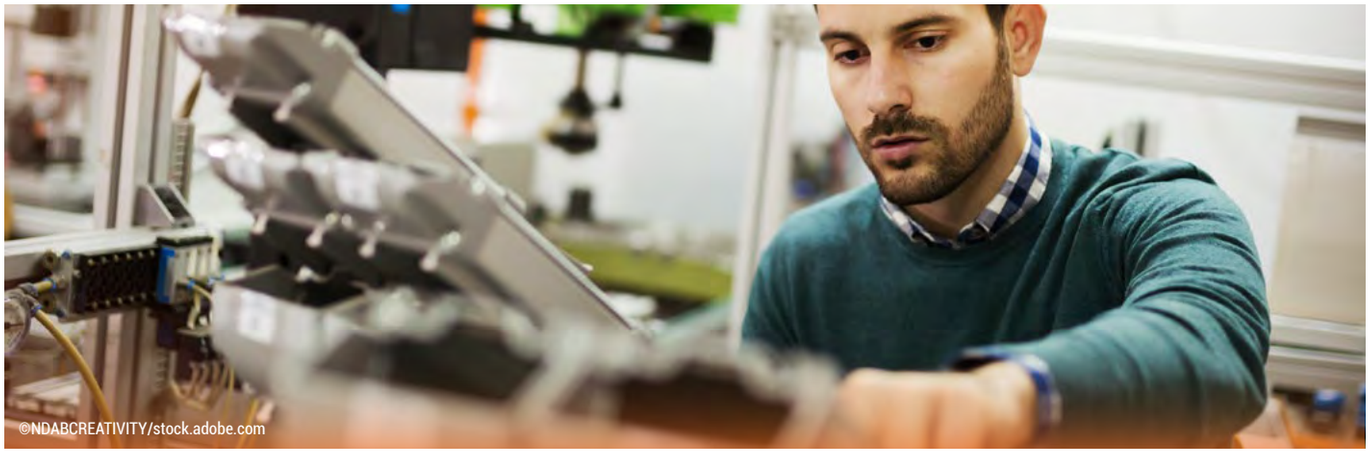
من العوائق التي تحول دون الابتكار والبحث والتطوير الخوف من وصم الفشل، والتغلب عليه يتطلب تغيير الثقافة والنظرة إلى المجازفة والفشل، واعتبارهما جزءاً أساسياً من عملية الابتكار. وللحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة دور حاسم في إحداث هذا التغيير، والنظر في سبل تشجيع المخاطرة في البحوث والاكتشافات العلمية.



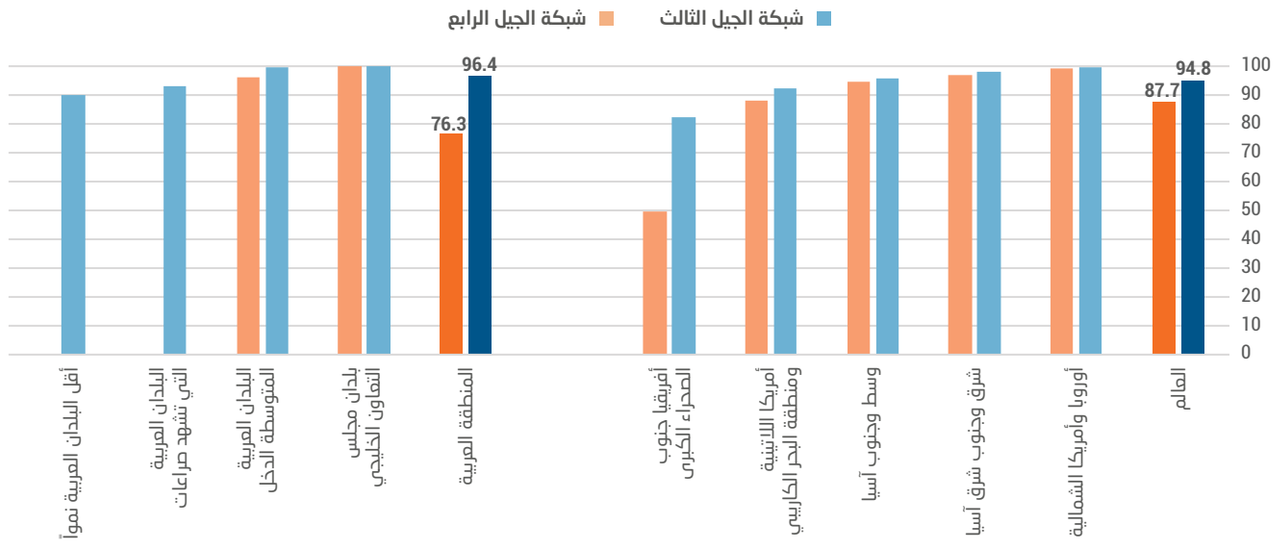
3. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تشهد صراعات

تسجل هاتان المجموعتان من البلدان أدنى متوسط في القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (4.3 في المائة للبلدان التي تشهد صراعات، و6.7 في المائة لأقل البلدان نمواً في عام 2022). والقوى العاملة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع القوى العاملة في أقل البلدان نمواً هي الأدنى في المنطقة (7.82 في المائة)، وإن ناهزت المتوسط العالمي لهذه الفئة من البلدان (7.96 في المائة). والإنفاق على البحث والتطوير منخفض والبيانات مفقودة. وتعاني هذه البلدان من فجوة رقمية ملحوظة، إذ تحلّ في المرتبة الأدنى عالمياً من حيث نسبة السكان الموصولين بشبكة الهاتف المحمول (الشكل 9-3)، ولا تزال إلى حد كبير غير جاهزة للاستفادة من الفرص التي تتيحها الرقمنة والثورة الصناعية الرابعة. وتواجه المجموعتان معركة شاقة في هذين المجالين غير مضمونة النتائج، إما لحالة البنى الأساسية المتداعية، أو لما لحقها من أضرار بفعل الصراعات.

◆ **لا تزال أقل البلدان نمواً في مرحلة أوّلية من حيث تحقيق التنمية الصناعية في غياب السياسات المخصصة لهذا المجال أو محدوديتها.** وضعف البنية الأساسية هو من العوائق التي تحول دون تحقيق نمو الصناعات، وتأمين الكهرباء بأسعار معقولة، ووجود شبكات النقل الكافية، وتوفّر سبل الوصول إلى سلاسل الإمداد والقيمة العالمية. وتصبّ البلدان التي أدرجت التنمية الصناعية ضمن سياساتها أو خططها الإنمائية الوطنية معظم تركيزها على صناعة الغذاء (تجهيز المنتجات الزراعية والسمكية)، والصناعات الحرفية الصغيرة النطاق. وأدرجت **جزر القمر وجيبوتي** ضمن ما وضعته مؤخراً من خطط للتنمية أو للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أهدافاً استراتيجية ترمي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الزراعية، والصناعات الحرفية، وصناعات البناء، وإلى تعزيز سلاسل القيمة وتحفيز التجارة. وأطلقت **موريتانيا** حديثاً استراتيجيتها الوطنية للتصنيع، وتركّز فيها على استغلال مواردها الطبيعية (في الزراعة، والفلاحة، وصيد الأسماك، والطاقة المتجددة) في تحقيق التنمية الصناعية.



الشكل 9-3
نسبة السكان الموصولين بشبكة الجيل الثالث على الأقل للهاتف المحمول، 2022 (بالنسبة المئوية)



المصدر: استناداً إلى بيانات ESCWA, 2023b، اعتباراً من 28 كانون الأول/ديسمبر 2023.

يتطلب تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً دعماً من الجهات المانحة والتزاماً من الحكومات الوطنية ببناء القدرات البشرية، وتحسين أُطُر الحوكمة، والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. ومن الضروري الإقرار بأهمية الابتكارات الشعبية، والمحلية، والفعالة من حيث الكلفة، لما تختزنه من فوائد في التصدي لتحديات التنمية والقدرة على إنتاج القيمة الاجتماعية. ويتطلب نقل التكنولوجيا، الذي هو أداة رئيسية، عقد شراكات قوية ووضع أُطُر قانونية صلبة.

◆ **يُبرز مشهد السياسات في أقل البلدان نمواً وعياً متزايداً لأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار والحوكمة. فموريتانيا** مثلاً وضعت استراتيجية للبحث العلمي، وأنشأت مجلساً أعلى للبحوث، وهي تعمل على إرساء نظام حوكمة للبحث والتطوير وإنشاء منظومة للابتكار.

◆ **أدّى نشوب الصراعات إلى تعطل نُظُم البحث والتطوير، وتدمير البنى الأساسية، وتعثر التصنيع.** وتمثّل هذه الصراعات عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التكامل الإقليمي، ما يؤثر على سلاسل الإمداد ويعوق حركة السلع. وأقرّ **السودان** في عام 2017 سياسة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وقد اعتزم رفع معدل الإنفاق على البحث والتطوير. إلاّ أنّ تجدد الصراع في عام 2023 أدّى إلى وقف تنفيذ هذه السياسة وشلّ عمل المؤسسات التعليمية.

تعتمد حكومة **دولة فلسطين** سياسة خاصة لدعم منظومة الشركات الناشئة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[39]. وتتميّز هذه "المنظومة التي لا تزال في مراحلها الأوّلية" بأنها تأسست على يد مجموعة من أصحاب الكفاءة العالية، وضمنها أكبر نسبة من النساء[40].

أبدت البلدان التي تعاني من أزمات اهتماماً بتنمية الصناعة باعتبارها قطاعاً إنتاجياً أساسياً لمرحلة التعافي. وتنطبق هذه الحال على **العراق وليبيا**، اللذين يركزان على الاستفادة من مجالي الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التعافي والنمو، وعلى عقد الشراكة مع القطاع الخاص. فأنشأت ليبيا منطقة وادي الحرير الاقتصادية الخاصة في عام 2021، وقطباً للتكنولوجيا الصناعية في عام 2022. ولحقت بالبنى الأساسية أضرار جسيمة جراء الدمار في البلدان التي تعاني من أزمات، وقدّرت كلفة إعادة البناء بمئات مليارات الدولارات.

المصادر: World Bank, 2020a; ESCWA and University of St. Andrews, 2020.

◆ أمام البلدان الخارجة من الصراعات فرص واسعة للتركيز على البنى الأساسية. **وتفتح مرحلة إعادة البناء آفاقاً للتنمية الصناعية التي يمكن ربطها منذ البداية بالتصنيع الأخضر والشامل وكذلك بالتكنولوجيا.** ويتطلب ذلك تضافر الجهود بين الحكومات، والجهات غير الحكومية، والجهات المانحة لضمان دمج المواهب والمهارات المحلية في صلب عملية إعادة البناء. وحددت **الجمهورية العربية السورية** أولويات البحوث، وأجرت تقييمات للاحتياجات خلال الفترة 2018-2020. ويستمر وضع الخطط لإطلاق إصلاحات قانونية، وإنشاء وحدات للبحوث، وتوطيد الروابط بين العاملين في مجال البحث والمستثمرين[41].

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

غالباً ما يُنظر إلى عدم إهمال أحد في إطار الهدف 9 من منظار التهميش (الجدول 9-1). ويقصد بذلك الأفراد الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، أو لا يلمّون بالتكنولوجيا الرقمية، أو يحتاجون إلى تنفيذ سياسات قائمة على الإنصاف لانخراطهم في اقتصاد المعرفة. ويقصد بذلك أيضاً المناطق الجغرافية غير المتصلة بمختلف شبكات أو خطوط البنى الأساسية، ما يسهم في محدودية التنمية في المناطق الريفية، وفي تزايد الهجرة الداخلية إلى المدن. ويتعذّر على غالبية الفقراء المشاركة في التطور التكنولوجي بسبب نوعية التعليم أو الافتقار إلى المهارات والبنى الأساسية في مجتمعاتهم المحلية، حتى وإن كان بعضهم يستفيد من هذا التطور من خلال برامج في مجال الصحة أو سائر الخدمات.

تقضي معالجة عدم إهمال أحد في إطار الهدف 9 بوضع سياسات على المستوى الكلي تستهدف أوجه عدم المساواة على المستوى دون الوطني، وتساهم في تعزيز التنمية الريفية، وتحسّن إمكانية الوصول، وتتصدى لتحديات "الميل الأخير".

يتعرّض **الأشخاص ذوو الإعاقة** لخطر الإهمال في حال لم تُوفَّر لهم التقنيات المساعدة، ولم تؤخذ احتياجاتهم الخاصة في الحسبان عند تصميم الواجهات البينية. وتتطلب معالجة هاتين المسألتين تضافر الجهود لإيلاء الأولوية في عمليات تصميم التكنولوجيا وتطويرها لتيسير نفاذ هؤلاء إلى التكنولوجيا، والالتزام بالمعايير والمبادئ التوجيهية لتسهيل هذا النفاذ، وإشراكهم لفهم احتياجاتهم وتفضيلاتهم. ويساهم إذكاء الوعي بشأن النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة في تعزيز مشهد أكثر شمولاً على المستوى التكنولوجي لجميع المستخدمين. وللحصول على المزيد من التفاصيل والأمثلة القطرية، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 17.

الجدول 9-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

أقل البلدان العربية نمواً وتلك المتأثرة بالصراعات التي تفتقر إلى تنفيذ السياسات أو بناء القدرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار معرضة لخطر الإهمال. ويؤدي نشوب النزاعات المسلحة إلى تراكم العقبات بسبب تدمير البنية الأساسية والمصانع.	• يعدّ مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً التابع للأمم المتحدة بحوثاً بشأن احتياجات هذه البلدان في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ويسعى إلى تسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة، بالإضافة إلى حشد الموارد. ويجري حالياً تقييماً للاحتياجات التكنولوجية في **جيبوتي**. ويقدّم هذا المصرف برامج لبناء القدرات للعاملين في مجال البحث، والطلاب، وروّاد الأعمال. وأدى وضع برنامج لتعزيز وإنشاء أكاديميات وطنية للعلوم إلى تأسيس أكاديميات جديدة في أقل البلدان نمواً خارج المنطقة العربية؛ وتعهّد المصرف بتوفير دعم مماثل في شمال أفريقيا[أ]. • أطلقت **موريتانيا** مؤخراً حاضنات لأعمال الابتكار تدعم وتمول رواد الأعمال الشباب الذين يسعون إلى تأسيس شركات مبتكرة، من أبرزها مركز "كوزموس" للابتكار، وحاضنة "ريمتيك". ويندرج عمل هذه الحاضنات في إطار الجهود الوطنية الأوسع نطاقاً الرامية إلى تعزيز منظومة البحث والتطوير والابتكار، بطرق منها إنشاء مجلس وطني ووحدة للابتكار، ووضع استراتيجية للبحث والتطوير[ب].
النساء: على الرغم من ارتفاع عدد الخريجات في اختصاصات العلوم والتكنولوجيا، لا يزال تمثيل المرأة في القوى العاملة ضعيفاً في هذه القطاعات. ولا بد أن تؤثر الزيادة المتوقعة في الأتمتة ودمج تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على وظائف الأعمال اليدوية المتكررة التي تتطلب مهارات منخفضة والتي تزاولها النساء في كثير من الأحيان.	• يقدم بنك مسقط في عُمان خدمات لدعم وتشجيع رائدات الأعمال في مراحل مختلفة من نمو شركاتهنّ. ويوفّر لهنّ، بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "ريادة"، الفرص لتطوير مهاراتهنّ في ريادة الأعمال، والروابط الأساسية بهدف مساعدتهنّ على إحراز التقدّم في هذه الشركات[ج]. • قدّم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قروضاً استفاد منها روّاد الأعمال في أكثر من 520,000 شركة من هذا النوع، 48 في المائة منهم نساء[د].

الجدول 9-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

الموظفون/العمال الأكبر سناً: أدى التداخل المتزايد بين التكنولوجيا وقطاعات الصناعة إلى التصور بأن الموظفين/العمال الأكبر سناً قد يمتنعون عن اعتماد التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي. وتستلزم سرعة تقدم التكنولوجيا الرقمية تحسين مهارات الموظفين وإعادة تشكيلها، وهي مسألة لم يجرِ تناولها على نطاق واسع في المنطقة، وتنطبق بشكل خاص على الموظفين الذين تزيد أعمارهم عن 55 عاماً.

في **المملكة العربية السعودية**، يعكف 47 في المائة من أصحاب العمل على تدريب الموظفين لسد النقص في خبرتهم. وأطلقت هيئة الحكومة الرقمية برنامجاً لتطوير المهارات الرقمية في القطاع العام بالشراكة مع الأوساط الأكاديمية المحلية والعالمية[ه].

أ. United Nations, 2023b.
ب. ESCWA, 2017; United Nations Technology Bank for the Least Developed Countries, 2022.
ج. Bank Muscat, 2023; Al Maskry, 2016.
د. Egypt, 2021.
هـ. Pwc, 2022; Alarabiya, 2021.

هاء. مشهد التمويل

تشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية بحاجة إلى إنفاق ما لا يقل عن 8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أهداف البنية الأساسية بحلول عام 2030[42]. ولا تتوفر مقاييس وافية لحساب تمويل مشاريع إنشاء البنى الأساسية الجيدة النوعية التي يعوّل عليها، وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود. وتستمد بعض الأفكار من آليات ومؤسسات التمويل القائمة أو الناشئة التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك البحث والتطوير لتحفيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار.

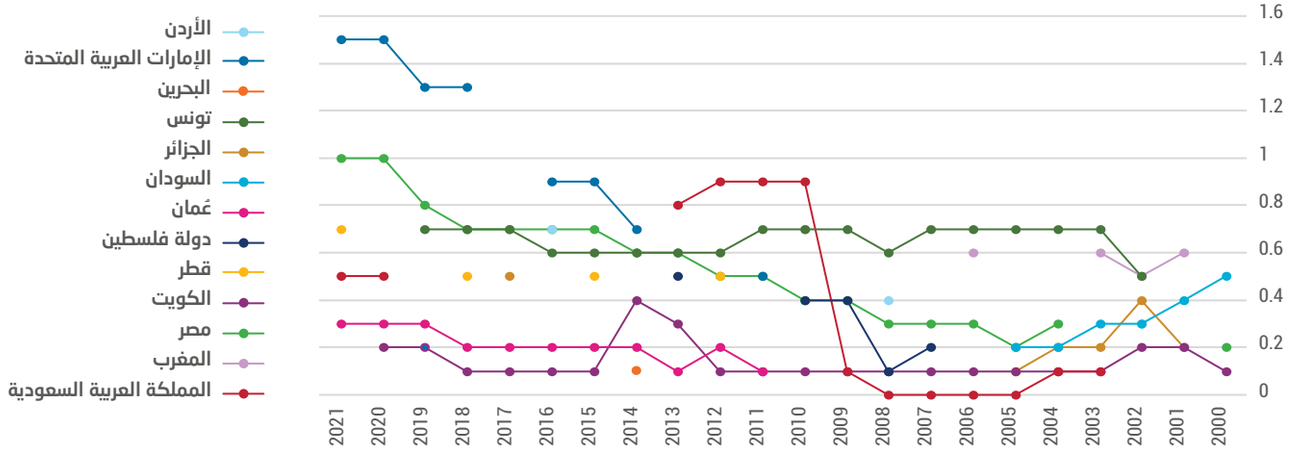
تبذل البلدان جهوداً لدعم الصناعات الصغيرة من خلال إنشاء الصناديق أو اتخاذ التدابير المخصصة لتسهيل الحصول على التمويل. فالكويت مثلاً أنشأت الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 6.5 مليار دولار لتغطية ما يصل إلى 80 في المائة من احتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة[43]. واتُّخذت إجراءات منذ إنشاء هذا الصندوق من بينها إعادة هيكلة الحوكمة، ووضع البرامج، ومراجعة الأنظمة بهدف تحسين أثر عمله.

ولا يزال الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة منخفضاً، بحيث أنه اقتصر على 0.61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، ومعظمه من الموارد الحكومية. ويبين الشكل 9-4 أن البيانات المتعلقة بمعظم البلدان نادرة وقديمة. كما أن تفصيلها حسب مصدر التمويل ونوع الإنفاق القطاعي محدود أو غير متاح[44]. ويعزى انخفاض النسبة المئوية للإنفاق جزئياً إلى محدودية القدرة الاستيعابية، أو إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الغنية بالموارد. والظاهر أنه لم يتأثر بالانتشار الكبير الذي شهده التعليم العالي في السنوات الأخيرة، والتمويل العام السخي الذي أغدق على الجامعات. وفي بعض الحالات، شكّل تعاقد الجامعات مع شركات النفط والغاز لإجراء البحوث مصدراً مهمّاً لتمويلها، لكن ما ترتب عنه من تأثير ومساهمات في المجتمع كان محدوداً. ولا بد من أن ينصبّ التركيز على تمويل الأوساط البحثية الفعالة والنُّهُج المتعددة التخصصات للاضطلاع بنواتج تحقق عوائد اجتماعية[45].

تقل نسبة الصناعات الصغيرة التي حصلت على قرض أو خط ائتمان عن 50 في المائة في البلدان العربية التي تتوفر عنها بيانات. ولا تتجاوز هذه النسبة 2.4 في المائة في **العراق** (2022) **والسودان** (2014)، و3.4 في المائة في **اليمن** (2013)، و4.1 في المائة في **مصر** (2020).

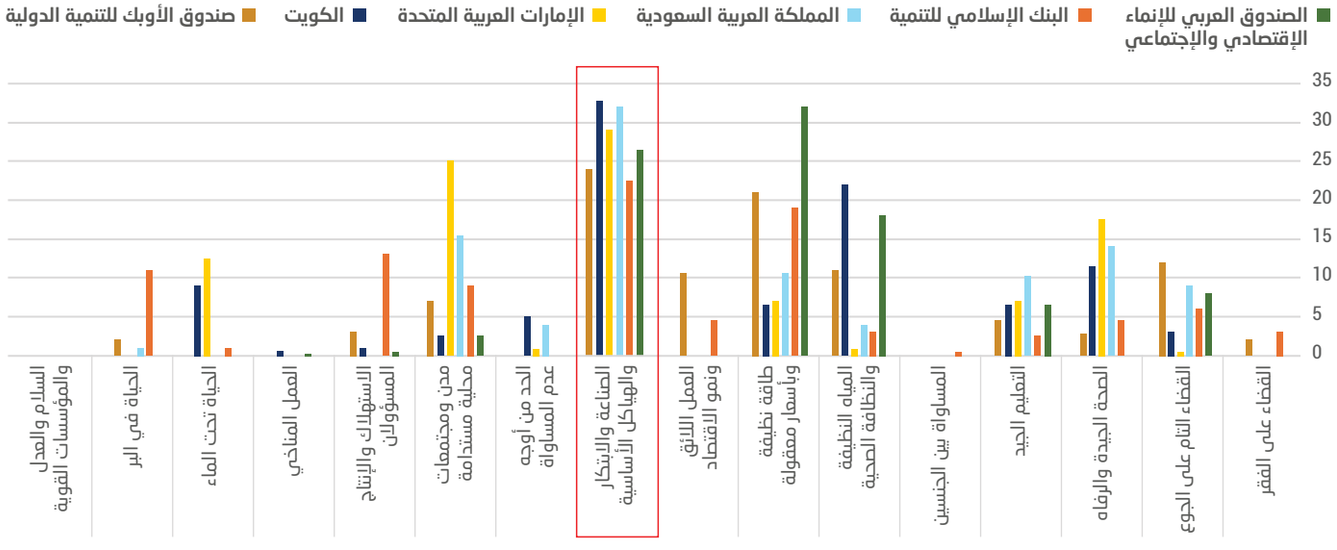
المصدر: ESCWA, 2023b.

الشكل 9-4
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)



المصدر: ESCWA, 2023b.

الشكل 9-5
الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية في المنطقة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة (بالنسبة المئوية)



المصدر: OECD, 2017.

وتقدر الاستثمارات اللازمة لربط غير الموصولين بالنطاق العريض في المنطقة بمبلغ 28 مليار دولار[46]. وعلى صعيد العالم، تعهدت أكبر 25 جهة مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية بتقديم 18.4 مليار دولار لتحقيق الهدف 9 ككل في عام 2019. ويحظى الهدف 9 بأكبر قدر من التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة العربية مقارنة بسائر الأهداف العالمية (الشكل 9-5).

المؤسسات والآليات القائمة لتحسين تمويل الهدف 9

◆ تدعم **مصارف التنمية الوطنية** الوكلاء الاقتصاديين لضمان استمرار عملياتهم في أوقات الاضطرابات الاقتصادية. ويتطلّب هذا الدعم تنمية الموارد البشرية وبناء المهارات[47]. واستثمر بنك **قطر** للتنمية في منظومة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأطلق مبادرات على غرار وكالة تنمية وترويج الصادرات "تصدير"، وحاضنة قطر للأعمال اللتين تدعمان الإنتاج المحلي. وأنشأ البنك أيضاً صندوق الاستثمار الرأسمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يمنح جوائز خاصة للشركات التي تحقق تميّزاً[48]. ويقدم بنك التنمية **العُماني** تسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغرى في عدد من القطاعات الصناعية، بما في ذلك الصناعة التحويلية، والتكنولوجيا، والخدمات اللوجستية. وفي عام 2021، وافق هذا البنك على منح قروض بقيمة 54 مليون ريال عُماني (140.3 مليون دولار)، وخصّص أعلى قدر منها للمؤسسات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية[49].

الجدول 9-2
الخدمات التي تقدّمها مصارف التنمية الوطنية في مرحلة التعافي من الجائحة

الخدمة	التوصيف
في مواجهة التقلّبات الدوريّة	ضمان تدفقات الاستثمار بالرغم من التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة.
في بناء القدرة على الصمود	زيادة الرسملة وتوفير مرونة الإقراض لدعم مشاريع بناء القدرة على الصمود، وتنظيم التخطيط لاستمرار الأعمال.
في التنمية	توفير رأس المال الطويل الأجل لتحفيز الاستثمار في البنى الأساسية والصناعات الاستراتيجية، لا سيما في البلدان الصناعية.
في ريادة الأعمال	دعم الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة العالية المخاطر التي تعتمد بشكل مكثف على البحث والتطوير، وبالتالي المساهمة في تشجيع الابتكار وتحفيز نمو الشركات الجديدة.
في مواجهة التحديات	تمويل المشاريع التي من شأنها التصدي للتحديات المجتمعية مثل تغيّر المناخ، وبالتالي المساهمة في تعزيز التصنيع وبناء القدرة على الصمود.

المصدر: UNIDO, 2021a.

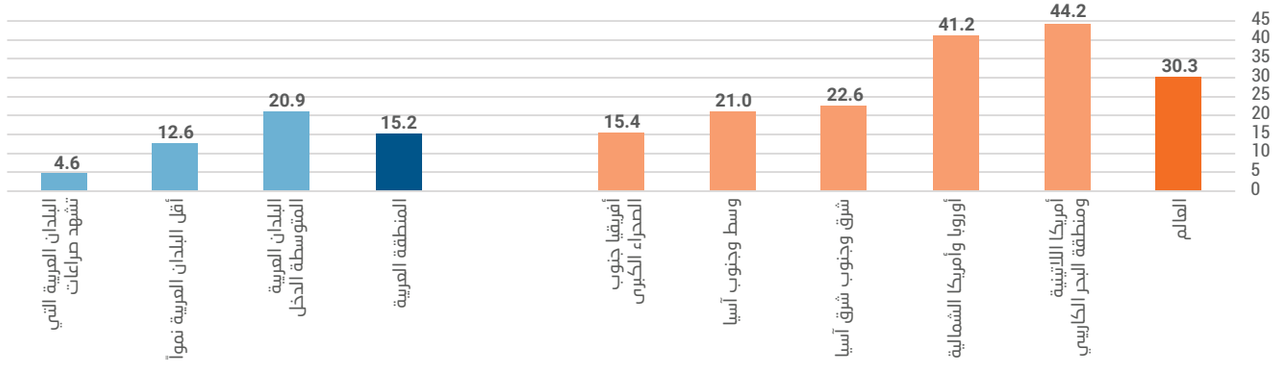
◆ **الصناديق الوطنية المتخصصة:** يدعم صندوق التنمية الصناعية السعودي تنافسية المؤسسات بهدف تنويع الاقتصاد **السعودي**. وجرت مواءمة تفويضه مع رؤية السعودية 2030. وفي العقد الماضي، وافق هذا الصندوق على منح 1,545 قرضاً متوسط وطويل الأجل للمشاريع الصناعية بقيمة 107 مليار ريال سعودي (28.5 مليار دولار). وحقق نمواً في رأس المال من 40 مليار ريال سعودي في عام 2012 إلى 105 مليار ريال سعودي في عام 2019[50].

◆ **مصارف التنمية الإقليمية:** توفر تأمين وتعبئة الموارد بهدف دعم حكومات البلدان النامية لإقامة البنى الأساسية وإطلاق المشاريع الاقتصادية. وتركز أيضاً على تحقيق التكامل الإقليمي من خلال دعم المشاريع القطرية المشتركة. وتعهّد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتقديم أكثر من 36 مليار دولار على شكل قروض منذ إنشائه. وبين عامي 2019 و2021، تجاوزت القروض الممنوحة لإقامة البنى الأساسية وتعزيز القطاعات الإنتاجية 1.7 مليار دولار[51]. وخلال الفترة نفسها، تجاوزت هذه القروض المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية إلى الدول العربية 310 مليون دولار، ذهب معظمها إلى **لبنان وموريتانيا**[52].

◆ **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: في المغرب**، يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الصناعية أهمية متزايدة. واجتذب المغرب تدفقات كبيرة من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة استقطبت المستثمرين، وهي تحسين البنى الأساسية، وتعزيز المهارات، وإنشاء المنظومات بدلاً من السعي للحصول على الدعم أو الإعفاءات الضريبية (الفصل الخاص بالهدف 8)[53].

◆ **تمويل التحول الصناعي المستدام:** يتطلب هذا التمويل زيادة الاستثمارات العامة والخاصة، وتنسيقها، وتحديد أهدافها. وعلى صعيد القطاع العام، من الضروري اتخاذ تدابير تحفز الاستثمارات الخاصة باستخدام الأدوات الضريبية والمالية. ومن الأمثلة، إقرار الخصومات الضريبية، أو تحفيز الطلب من خلال المشتريات العامة المبتكرة أو الخضراء. ولمصارف التنمية العامة دورٌ في سد الفجوات في الموارد والفجوات المعرفية (الاستعلامات عن السوق)، وفي اتخاذ التدابير التنظيمية تحفيزٌ للإقراض التجاري من خلال تقاسم المخاطر. ولا تزال نسبة الصناعات الصغيرة التي حصلت على قرض أو خط ائتمان (15.2 في المائة) تناهز نصف القيمة العالمية، وتقلّ عمّا هي عليه في أي منطقة أخرى في العالم (الشكل 9-6).

الشكل 9-6
المؤشر 9-3-2: نسبة الصناعات الصغيرة التي حصلت على قرض أو خط ائتمان، 2023 (بالنسبة المئوية)



المصدر: استناداً إلى بيانات ESCWA, 2023b، اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2023.

واو. الأبعاد الإقليمية

أثمر توطيد التعاون وعقد الشراكات في إطار الهدف 9 في المنطقة العربية في بعض الحالات، ومعظمها على مستوى مجموعات البلدان. وانصبّ التركيز على التنمية الصناعية والبحث العلمي وفقاً لعدة أشكال، داخل المنطقة وخارجها.

1. إعادة النظر في سلاسل الإمداد

قبل جائحة كوفيد-19، أدت العولمة إلى تعزيز التنويع الجغرافي لسلاسل الإمداد الذي أفضى إلى زيادة ارتباط البلدان العربية بالأسواق العالمية. ومنذ تفشي الجائحة، أعيد النظر في سلاسل الإمداد بهدف زيادة ربطها بالمستوى المحلي ورقمنتها وتحديثها. وتفاوت التقدم المحرز في هذا الإطار. فبلدان مجلس التعاون الخليجي تعمل على إنشاء بنى أساسية متطورة للخدمات اللوجستية سعياً منها لأن تصبح مراكز دولية لحركة الأشخاص والسلع، فيما حققت البلدان المتوسطة الدخل تقدماً محدوداً في هذا المجال. وأبرزت الجائحة أهمية **تعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود** كأساس لتعزيز قطاعات الصناعات التحويلية والتصنيع. **وتتمحور فرص تحقيق التكامل الإقليمي حول اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تبسيط نُظُم الخدمات اللوجستية والتعريفات، ورقمنة سلاسل الإمداد، وتيسير حركة الأشخاص والبضائع، وتهيئة بيئة مؤاتية لدمج الشركات في سلاسل الإمداد.**

2. عقد الشراكات بين بعض بلدان المنطقة العربية

تأسست الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة في عام 2022 بهدف تفعيل الفرص الصناعية، وتحقيق التكامل في الموارد والقدرات والخبرات في عدة قطاعات، منها الزراعة والأغذية والأسمدة؛ والأدوية؛ والمنسوجات؛ والمعادن والبتروكيماويات. ومن أعضائها الحاليين، **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ومصر**. وانطلقت الشراكة بصندوق استثمار أولي بقيمة 10 مليار دولار. وفي بداية عام 2023، وُقِّعت 12 اتفاقية بشأن تسعة مشاريع صناعية بقيمة استثمارية تفوق 2 مليار دولار[54]. **ويشمل التعاون الثنائي المشروع القطري العُماني المشترك** الذي ساهم في مرحلة أولى بتلبية احتياجات النقل خلال كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر، بحيث أن 800 حافلة من أصل 4,000 كانت تعمل بالكهرباء بشكل كامل، وهي خالية من انبعاثات الكربون[55].

3. المبادرات الإقليمية التي يقودها بلد واحد أو أكثر

أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة الشرق الأوسط الأخضر لتحفيز التعاون الإقليمي في تحقيق الأهداف المناخية والتخفيف من آثار تغيّر المناخ. وحددت هدفاً طموحاً يتمثل في تحقيق خفض جماعي بنسبة 60 في المائة في الانبعاثات على المستوى الإقليمي. وتضم المبادرة العديد من الأنشطة الإقليمية، وتتضمن منصة لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وتعزيز قدرته على تحويل مستقبل الصناعات في المنطقة. لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 12.

4. التحالفات الهادفة إلى حشد الالتزام

انضمت البلدان إلى تحالفات من شأنها تعزيز إنتاج واستخدام المواد الصناعية المنخفضة الكربون. **فالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عضوان في مبادرة إزالة الكربون الصناعي العميق، وهي تحالف عالمي يضم حكومات وشركات من القطاع الخاص تسعى إلى نزع الكربون من الصناعات الثقيلة** (الصلب، والأسمنت، والخرسانة) التي هي مصدر لأكثر من 50 في المائة من انبعاثات الكربون. وتتضمن المبادرة التزاماً بالمشتريات العامة الخضراء، وسيعمل أعضاؤها على وضع إطار عالمي للمعايير المتعلقة بخفض الانبعاثات إلى أقرب مستوى من الصفر، واعتماد نُهُج لجمع البيانات والإبلاغ عنها[56].

تتعاون المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين مع مركز الإسكوا للتكنولوجيا لتحقيق التكامل الإقليمي في البحوث الصناعية، وتوطيد الروابط بين الجامعات والصناعات. وتعتمد هذه المنظمة العديد من البرامج التي تعزز التكامل الإقليمي والتعاون بين القطاعات في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، والتعدين المستدام.

لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.

5. التعاون العلمي داخل البلدان وفي ما بينها

يعدّ الاتحاد الأوروبي من أكبر شركاء الدول العربية في مجال البحث العلمي من خارج المنطقة. وتشارك **مصر والمملكة العربية السعودية** في إعداد أكبر عدد من الأوراق البحثية ضمن المنطقة[57]. وبما أنّ قدرة البحث العلمي محصورة إلى حد كبير بين جدران الجامعات ومراكز البحوث، من شأن هذا التعاون تعزيز الروابط مع قطاع الصناعة وإضفاء الطابع التجاري عليه.

الحواشي

1. العلاقة بين عدد العاملين في مجال البحث ومبالغ تمويل البحث والتطوير مقابل مخرجات الابتكار ليست بالضرورة علاقة خطية.
2. OECD, 2021.
3. المرجع نفسه.
4. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.
5. Zawya, 2023.
6. MEED, 2023a.
7. Egypt, 2021.
8. World Bank, 2020b.
9. MEED, 2023b.
10. يمكن الاطلاع مثلاً على Qatar, Ministry of Commerce and Industry, 2018; The United Arab Emirates, 2023.
11. Tunisia, Ministry of Industry, Energy and Mines, 2022.
12. Tanchum, 2022.
13. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.
14. Saudi Authority for Industrial Cities and Technology Zones – Modon, 2021.
15. Morocco, Ministry of Industry and Trade, 2023; Zawya, 2021; Riera and Paetzold, 2020.
16. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وعُمان، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.
17. European Union, 2023.
18. أقرّت الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا قوانينَ بهذا الخصوص، أما الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، والمغرب فتعتمد هياكل، أو استراتيجيات، أو مبادرات لتقديم الدعم أو التمويل. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة المنصة العربية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة للإسكوا.
19. Tamkeen, 2023.
20. Zawya, 2020; Sohar, 2023.
21. Sharakah, 2023.
22. World Bank, 2023.
23. Invest Qatar, 2023; Saudi Arabia’s General Authority for Statistics, 2022.
24. WIPO, 2022.
25. Arab News, 2021.
26. في عام 2020، بلغ عدد العاملين في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة في الإمارات العربية المتحدة 2,489 باحثاً مقارنة بمتوسط عالمي قدره 1,353 باحثاً. ESCWA, 2023b، استُرجع في كانون الأول/ديسمبر 2023.
27. UNESCO, 2021.
28. UNESCO, 2022.
29. Egypt, Ministry of Trade and Industry, 2015.
30. Al Abdallat and Tutunji, 2012.
31. Morocco, 2020.
32. UNESCO, 2021.
33. Attaqa, 2022.
34. UNESCO, 2021.
35. European Commission, 2022.
36. Arvantis and Hanafi, 2019.
37. Dossou and Hanaa, 2020.
38. El-Sayed and Ghoneima, 2022.
39. The State of Palestine, Ministry of Telecommunications and Information Technology, 2019.
40. World Bank, 2018.
41. UNESCO, 2021.
42. Noumba Um, 2020.
43. The National Fund for Small and Medium Enterprise Development, 2023.
44. تحدد اليونسكو خمسة مصادر رئيسية لتمويل البحث والتطوير: المشاريع التجارية، والحكومة، والتعليم العالي، والشركات الخاصة غير الربحية، وسائر العالم.
45. UNESCO, 2021.
46. ITU, 2020.
47. UNIDO, 2021a.
48. Qatar Development Bank, n.d.
49. Oman Development Bank, 2021.
50. Saudi Industrial Development Fund, 2021.
51. Arab Fund for Economic and Social Development, 2022.
52. Islamic Development Bank, 2022.
53. Cherkaoui, 2023.
54. Hussein, 2023; Bahrain, Ministry of Industry and Commerce, n.d.
55. The Peninsula, 2022.
56. UNIDO, 2023.
57. UNESCO, 2021.

المراجع

Al Abdallat, Y., and Tutunji, T. (2012). Faculty for Factory program: A University-industry link in Jordan.

Arab Fund for Economic and Social Development (AFESD) (2022). AFESD's annual reports.

Arab News (2021). Saudi Arabia prepares 100 plants for the fourth industrial revolution.

Alarabiya (2021). Saudi Arabia – digital government authority launches capacity building programme Quodrat-Tech.

Arvantis, R., and S. Hanafi (2019). Research policy in Arab countries: international cooperation, Competitive Calls, and Career Incentives. In *The Transformation of Research in the South: Policies and Outcomes. Marseille: IRD Éditions*.

Attaqa (2022). Renewable energy by 2030. Algeria competes with Morocco for leadership in the region (Arabic).

Bahrain Ministry of Industry and Commerce (n.d.). Industrial partnership.

Bank Muscat (2023). Al Wathbah.

Cherkaoui, M. (2023). Industrial and regional policies in MENA: survey of economists. *Economic Research Forum.*

Dossou, L., and Hanaa, I. (2020). Development of innovation policy: Case study of north and West African countries. SHS Web of Conferences 89.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2017). National Technology Development and Transfer System in Mauritania. Beirut.

_____ (2023a). Background note on SDG 9.

_____ (2023b). ESCWA Arab SDG Monitor.

_____ (2023c). Progress Towards the Sustainable Development Goals in the Arab Region. Beirut.

_____ (2024). Annual SDG Review 2024: Skills development, innovation and the private sector in the Arab region. Beirut.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and University of St Andrews (2020). Syria at War – Eight Years On.

Egypt (2021). Voluntary National Review 2021.

Egypt, Ministry of Trade and Industry (2015). Industry and Trade Development Strategy 2016–2020.

European Commission (2021). Updates on the Association of Third Countries to Horizon Europe.

_____ (2022). EU-Mediterranean Cooperation in Research and Innovation. Publications Office of the European Union.

_____ (2023). Research and innovation – Mediterranean.

European Union (2023). MED MSMEs policies for inclusive growth – Algeria.

Hussein, H. (2023). UAE, Egypt, Jordan and Bahrain Sign $2bln of industrial agreements. Zawya, 27 February.

The Institute of Engineering and Technology (2022). Engineering and technology skills in the United Arab Emirates.

_____ (2023). Engineering and technology skills in the Sultanate of Oman.

International Telecommunication Union (ITU) (2020). Assessing Investment Needs of Connecting Humanity to the Internet by 2030.

Invest Qatar (2023). Sectors and opportunities: education.

Islamic Development Bank (2022). Annual reports.

Kleiner-Schaefer, T., & Schaefer, K. (2022). Barriers to university–industry collaboration in an emerging market: Firm-level evidence from Turkey. *The Journal of Technology Transfer, 47, 872–905.*

Mantlana, K. B., and M. A. Maoela (2019). Mapping the Interlinkages between sustainable development goal 9 and other sustainable development goals: a preliminary exploration. Business Strategy and Development, 13 December.

Al Maskry, F. (2016). Riyada, Bank Muscat join hands to support women entrepreneurs initiatives. Oman Daily Observer.

Middle East business intelligence (MEED) (2023a). Egypt 2024 country profile and databank.

_____ (2023b). Morocco 2024 country profile and databank.

Morocco (2020). Voluntary National Review 2020.

Morocco, Ministry of Industry and Trade (2023). Key figures.

The National Fund for Small and Medium Enterprise Development (2023). Main website.

Noumba Um, P. (2020). Building forward better in MENA: How infrastructure investments can create jobs. World Bank Blogs.

Oman Development Bank (2021). Annual Report 2021.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2017). How Arab countries and institutions finance development.

_____ (2021). Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives. Paris.

The State of Palestine, Ministry of Telecommunications and Information Technology (2019). Policy Agenda to Support Palestine ICT Startup Ecosystem.

The Peninsula (2022). "Karwa" to operate massive bus fleet to serve World Cup fans.

PwC (2022). The Hopes and fears of employees across the Kingdom of Saudi Arabia.

Qatar Development Bank (n.d.). Role of QDB in supporting entrepreneurship and SMEs in Qatar.

Qatar, Ministry of Commerce and Industry (2018). Qatar National Manufacturing Strategy 2018–2022.

Riera, O., and P. Paetzold (2020). Global value chains diagnostic – case study: automobiles made in Morocco. European Bank for Reconstruction and Development.

Saudi Authority for Industrial Cities and Technology Zones – Modon (2021). Annual Report 2021.

Saudi Industrial Development Fund (2021). Annual Report 2021.

El-Sayed, K., and M. Ghoneima (2022). Science, Technology, Innovation and Digitalization. In M. Mohieldin, ed., *Financing Sustainable Development In Egypt Report.* Cairo: League of Arab States.

Sharakah (2023). Ruwad Sharakah.

Sohar (2023). Sohar One Stop Shop.

Tamkeen (2023). Tamkeen Annual Plan 2023.

Tanchum, M. (2022). Morocco's new challenges as a gatekeeper of the world's food supply: the geopolitics, economics, and sustainability of OCP's global fertilizer exports. Middle East Institute.

Tunisia, Ministry of Industry, Energy and Mines (2022). Tunisia Industrial and Innovation Strategy 2035.

United Nations (2023a). Financing for Sustainable Development Report 2023: Financing Sustainable Transformations. New York: Inter-agency Task Force on Financing for Development.

United Nations (2023b). Technology Bank for the Least Developed Countries.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2021). UNESCO Science Report: the race against time for smarter development. Paris.

_____ (2022). UNESCO Institute for Statistics Database. Accessed on 1 July 2023.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) (2021a). Industrial Development Report 2022. The Future of Industrialization in a Post-Pandemic World. Vienna.

_____ (2021b). Statistical Indicators of Inclusive and Sustainable Industrialization – Biennial Progress Report 2021.

_____ (2023). An overview of the industrial deep decarbonisation initiative.

_____ (2024). Independent Terminal Evaluation – Job Creation for Youth and Women through Improvement of Business Environment and SMEs Competitiveness.

United Nations Technology Bank for the Least Developed Countries (2022). The State of Science, Technology and Innovation in the Least Developed Countries.

World Bank (2018). Tech Startup Ecosystem in West Bank and Gaza.

_____ (2020a). Updated dynamic needs assessment for Yemen.

_____ (2020b). Morocco Infrastructure Review.

World Intellectual Property Organization (WIPO) (2022). Global Innovation Index 2022: What Is the Future of Innovation-Driven Growth? Geneva.

Yalçıntaş, M., Çiflikli Kaya, C., & Kaya, B. (2015). University-Industry Cooperation interfaces in Turkey from academicians' perspective. *Procedia – Social and Behavioral Sciences, 195, 62–71.*

Zawya (2020). 100% foreign ownership now possible in most Omani businesses.

_____ (2021). Morocco becomes Africa's new automotive manufacturing hub.

_____ (2023). Saudi megaprojects: value of construction deals reaches $250bln.





10 الحد من أوجه عدم المساواة

الهدف 10

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

ألف. مقدمة

تشهد المنطقة ندرةً في البيانات الرسمية المتاحة بشأن عدم المساواة. فمعظم البلدان العربية لا تجمع أو لا تنشر معلوماتٍ عن توزيع الدخل والثروة، أو التمييز أو آثار السياسات على إعادة توزيع الدخل. ولا تتوفّر معلوماتٌ هامّة تتيح فهم عدم المساواة بالاستناد إلى البيانات المتاحة بشأن العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل والثروة حسب الجنس، والعمر، وحالة الإعاقة، والأصل القومي، والعرق، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي، والعوامل الأخرى ذات الصلة. ويدلّ هذا النقص في البيانات على أنّ السياسات لا تراعي على نحو كافٍ قضايا عدم المساواة، ويشكّل هذا النقص عقبةً كبيرة أمام فهم تطوّر أوجه عدم المساواة المتداخلة في المنطقة.

وما لا شكّ فيه أنّ النمو الاقتصادي لم يكن شاملاً بما فيه الكفاية ولم يوفّر ما يلزم من فرص العمل الجيّدة للحدّ من الفقر على نحو مستدام، وذلك لأنّ معدلات النمو الإجمالية لم تشمل الأسر. وفي الوقت نفسه، لا تزال سياسات إعادة توزيع الدخل ضعيفة. فالنُظم الضريبية في المنطقة تنازلية إلى حدٍّ كبير، والنفقات الاجتماعية منخفضة وغير فعالة نسبياً (يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 1). وللصراعات الطويلة الأمد أثرٌ سلبي على مساعي الحدّ من عدم المساواة في الثروة داخل بلدان المنطقة وفي ما بينها.

كما أنّ أوجه عدم المساواة الاجتماعية الناجمة عن القوانين والأعراف والممارسات التمييزية، وضعف سيادة القانون نسبياً، ومحدودية الحيّز المدني اللازم لتحقيق العدالة الاجتماعية تسهم أيضاً في تفاقم عدم المساواة في الفرص الذي يُهمَل بسببه الملايين من الناس. وللحدّ من عدم المساواة، سيتعيّن على البلدان العربية إعادة تأكيد دور الدولة باعتبارها الضامن الأساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال سياساتٍ تهدف إلى تعزيز النمو لصالح الفقراء وتوليد فرص العمل اللائق، وفرض الضرائب على الثروة وإعادة توزيعها بشكل فعّال، وحماية حقوق جميع الناس.

طالت الأزمات الأخيرة، ولا سيما جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، وتسارع التضخم على الصعيد العالمي، سكان المنطقة بدرجات متفاوتة. فقد ألقت هذه الأزمات بجلّ تداعياتها على الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر، جراء اهتزاز وضع شبكات الأمان ووهنها، فآلت الفجوات بين أغنى الفئات وأفقرها إلى مزيد من الاتساع، كما هي الحال في العديد من المناطق الأخرى. وواجهت الفئات الضعيفة، أكثر من غيرها، احتمالات خسارة الوظائف، وصعوبة في الاستفادة من الرعاية الصحية الحيوية وتحقيق الأمن الغذائي، أو تقطعاً في الحصول على فرص التعليم. وتشير التقديرات، حسب التعريفات الوطنية للفقر، إلى أنّ نحو 28 مليون شخص في المنطقة علقوا في براثن الفقر بين عامي 2020 و2023، بينما حقق أصحاب الملايين نمواً بنسبة 44 في المائة في قيمة أصولهم بين عامي 2019 و2020.

المصدر: ESCWA and others, 2023; ESCWA, 2022b.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

تضمّ المنطقة ستة من البلدان العشرين التي تشهد أكبر الفوارق في العالم من حيث توزيع الثروة، وقد أدّت الأحداث الأخيرة إلى تفاقم هذه الفوارق[1]. وانخفضت فيها ثروة الشخص العادي بنحو 28 في المائة بين عامي 2019 و2020، فيما حقق أصحاب الملايين نمواً في ثرواتهم بلغ مجموعه 44 في المائة، بحيث ارتفع من 1.28 تريليون دولار إلى 1.85 تريليون دولار[2]. وأصبح 70,000 فرداً في المنطقة في عداد الأثرياء بين عامي 2019 و2021[3]، فيما تراجع مستوى نحو 29 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر المدقع الدولي، الذي يُحسب بالعيش على 2.15 دولار في اليوم[4].

تشير تقديرات حصة المرأة من الدخل القومي إلى أن المنطقة تحلّ في مرتبة متأخرة عن المتوسطات العالمية، ما يكشف استمرار الفجوات بين الجنسين في الأجور والمشاركة في القوى العاملة. ولا يحقق أي بلد من بلدان المنطقة العربية حصة النساء من الدخل البالغة 35.1 في المائة على المستوى العالمي. وتكسب المرأة في 15 بلداً ما يساوي أو يقل عن 15 في المائة من مجموع دخل العمل (الجدول 10-1)[5].

تُحسب المنطقة العربية كمنطقة منشأ وعبور ومقصد، وتشكل وُجهة بارزة **للهجرة الدولية والنزوح القسري**، وهي تستضيف نحو **41.4 مليون مهاجر**[6] **(ومنهم 9.4 مليون لاجئ) يشكّلون 15 في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين في العالم**[8,7].

شهدت المنطقة منذ عام 2010 زيادة هائلة في النزوح والهجرة القسرية. وارتفع عدد اللاجئين لكل 100,000 شخص من 816 إلى 1,914، أي ما يقارب خمسة أضعاف المتوسط العالمي. وتستضيف المنطقة أكثر من ربع مجموع اللاجئين في العالم، وتعدّ مصدراً لهجرة أكثر من 40 في المائة من مجموع اللاجئين على مستوى العالم.

عدم المساواة قضيةٌ متداخلة الأوجه تحدّ من إمكانية تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويساهم عدم المساواة في ارتفاع معدلات الفقر في المنطقة (الهدف 1) وانعدام الأمن الغذائي (الهدف 2)، وتباين النتائج في مجالي الصحة (الهدف 3) والتعليم (الهدف 4)، والتفاوت في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)، والطاقة النظيفة والميسورة الكلفة (الهدف 7)، والمساكن ووسائل النقل الآمنة والميسورة الكلفة (الهدف 11). ويتأثر عدم المساواة بالفجوة بين الجنسين (الهدف 5)، والتوزيع غير المتساوي لفوائد النمو الاقتصادي (الهدف 8)، والعوامل البيئية (الأهداف 12 و13 و14 و15)، والمؤسسات التي تعجز عن ضمان الحوكمة التشاركية وحماية الأفراد والفئات المعرّضة للمخاطر من التمييز (الهدف 16).

الجدول 10-1
حصة المرأة من دخل العمل (بالنسبة المئوية)

الأردن	11.1	السودان	14.7	ليبيا	24.7
الإمارات العربية المتحدة	10.5	الصومال	8.0	مصر	15.0
البحرين	12.9	العراق	6.4	المغرب	13.8
تونس	19.5	عُمان	8.6	المملكة العربية السعودية	6.7
الجزائر	12.5	دولة فلسطين	12.5	موريتانيا	15.8
جزر القمر	24.9	قطر	8.0	اليمن	1.0
الجمهورية العربية السورية	13.5	الكويت	15.6	العالم	35.1
جيبوتي	30.6	لبنان	21.7		

المصدر: وفقاً لتقديرات World Inequality Database، استُرجعت في 15 تموز/يوليو 2023.



للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 10 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

وصولاً إلى عام 2030: نهج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 10

- إطلاق عمليات شفافة وتشاركية لصنع السياسات من أجل إدراج اعتبارات الإنصاف في الخطط والبرامج القطاعية، وتلبية احتياجات الأشخاص المعرضين للإهمال جرّاء الوضع الراهن.
- إقرار وإنفاذ التدابير التي تضمن المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بطرق منها الحماية من التمييز، واتخاذ تدابير السياسة العامة التي تكفل إعمال هذه الحقوق للجميع في المنطقة.
- تعديل السياسات الضريبية بحيث توفرّ مصادر مستدامة وسبلاً منصفة لتمويل الخدمات والاستثمارات العامة، بطرق منها اتخاذ تدابير لزيادة تصاعدية النُّظُم الضريبية وتعزيز دور الدولة في إعادة التوزيع.
- زيادة وتعزيز كفاءة النفقات الاجتماعية لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المتمايزة للأشخاص المعرضين للإهمال.
- تفعيل آليات المساءلة والشفافية المؤسسية التي تتيح إخضاع الهيئات العامة للمزيد من التدقيق، والتشديد على رصد النتائج.
- تعزيز استقلالية القضاء وإقرار الإصلاحات بهدف تسهيل إمكانية لجوء الفئات المهمشة إلى العدالة، والتشجيع على تحقيق المعاملة العادلة للجميع، وتوفير السبل اللازمة لمعالجة المظالم في حال التقاعص عن احترام الحقوق.
- اعتماد سياسات لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتعزيز التعاون بشأن الهجرة ضمن بلدان المنطقة وفي ما بينها (لا سيما في حالات الطوارئ).
- حماية حقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية من خلال اتخاذ الإجراءات التشريعية، وزيادة إنفاذ تدابير الحماية، وتوسيع نطاق الوصول إلى آليات الإنفاذ للتصدي للانتهاكات.
- الاستثمار في جمع البيانات وتوسيع نطاق البيانات المفصلة لرصد أوجه عدم المساواة حسب الجنس، والعمر، وحالة الإعاقة، وحالة الهجرة، والعرق، والانتماء الإثني، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة، ولدعم تطوير السياسات المرتكزة على الأدلة.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 10

يتطلّب تحقيق المساواة من البلدان مراعاة مصالح الفقراء في التخطيط الاقتصادي الكلي، والعمل على تصميم سياسات تتوخى الإحاطة بالعقبات التي تواجهها مختلف الفئات في مجالات معينة. وقد برزت على الصعيد العالمي ضرورة إشراك الفئات المهمشة والمعرضة للمخاطر في عمليات وضع السياسات لابتكار الحلول التي تلبي احتياجاتها.

وفي المنطقة العربية، تتأثر إمكانية حصول الأفراد والمجتمعات على الفرص بخصائص فردية مثل دخل الأسرة، والطبقة الاجتماعية، والدين والعرق، والانتماء الإثني، واللغة الأم، والأصل القومي، والجنس، والعمر، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص. وتتجلى الفوارق في تفاوت الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة، واختلاف أنماط تناقل الثروة بين الأجيال، وتباين مواطن القوة في الشبكات بين الأشخاص، وتجذّر الممارسات التي تنطوي على تمييز في القوانين أو الأعراف الاجتماعية. **وكثيراً ما تتقاطع أوجه عدم المساواة** بحيث تعرّض الأفراد لتداعيات مضاعفة جرّاء انتمائهم إلى فئات محرومة متعدّدة.

يرتبط التقصير في الحد من أوجه عدم المساواة في المنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً بالتقصير في تحقيق الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية. وبالإضافة إلى ما خلفته الصراعات والأزمات من آثار على المنطقة، ساهم عجز مؤسسات الدولة عن الاستجابة، ونقص الشفافية، وارتفاع مؤشرات الفساد، وتقييد حرية التعبير وسط اتجاه إلى تضييق الحيز المدني في تفاقم أوجه عدم المساواة، وتضاؤل الفرص المتاحة للتصدي لأسبابها.

وعلى هذا النحو، ترتبط قدرة المنطقة على تحقيق الهدف 10 ارتباطاً وثيقاً بما تحرزه من تقدم في تحقيق الهدف 16. فمن الضروري مثلاً زيادة الشفافية والمساءلة، والقضاء على الفساد، واعتماد نهج الحوكمة الشاملة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص وضمان أن تخدم السياسات المصلحة العامة. ولا بد أيضاً من تعزيز سيادة القانون، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، وحرية التعبير لتحقيق المساواة للمجتمعات المحرومة، والتصدي للإقصاء والتهميش.

ويركز هذا الفصل إلى حد كبير على الأبعاد المالية لعدم المساواة وكذلك على الهجرة. ويقدم الفصل الخاص بالهدف 16 صورة أوضح عن العوامل المؤسسية التي تساهم في تفاقم عدم المساواة وتشكل فرصاً للتغيير.

يتضمن هذا الفصل إقراراً بالأبعاد العديدة لعدم المساواة في المنطقة، ونظراً للندرة النسبية للبيانات المتعلقة بمقاصد الهدف 10، **يركّز في المقام الأول على مجالين، هما وضع سياسات المالية العامة والأجور (المقصد 10-4)، واعتماد سياسات هجرة مسؤولة ومتقنة الإدارة (المقصد 10-7).** ويعتبر كل منهما عنصراً مهماً لتحقيق المساواة، ولا يجوز فصلهما عن التدخلات الجارية في مجالات السياسات لضمان التنمية الشاملة والعادلة للجميع.

وبناء على ذلك، يجدر قراءة هذا الفصل بالتوازي مع الفصول الخاصة بالهدف 1 المعني بالقضاء على الفقر (مع التركيز على الحماية والنفقات الاجتماعية)، والهدف 8 المعني بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد. وفي فصول أخرى، تتضمن الأقسام المتعلقة بوضع "سياسات لعدم إهمال أحد" المزيد من المعلومات بشأن العديد من مظاهر عدم المساواة في المنطقة العربية، وتحدد التدابير التي تتخذها البلدان لمعالجة أوجه عدم المساواة في النتائج والفرص.

وتُلاحظ اتجاهات مشتركة في الجهود التي تبذلها البلدان العربية للحد من أوجه عدم المساواة، والتي لا تقتصر على مستويات الدخل والتجمعات الجغرافية الفرعية.

الحماية الدستورية

- **تكفل الدساتير في المنطقة المساواة في الحقوق والحماية من أشكال عديدة من التمييز. ووقعت العديد من الدول العربية على اتفاقيات دولية لدعم حقوق الفئات السكانية المعرضة للمخاطر.** وتختلف الدساتير من حيث نطاق تطبيقها، إلا أنّ العديد منها يتضمن أحكاماً للحماية من التمييز على أساس:
  - الجنس (16 دستوراً).
  - العرق (16 دستوراً).
  - الدين (16 دستوراً).
  - حالة الإعاقة (6 دساتير).
  - المعتقد السياسي (6 دساتير).

وصدّقت معظم البلدان على اتفاقيات مرجعية بشأن حقوق الإنسان، على غرار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (20 بلداً)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (22 بلداً)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (21 بلداً).



من المثبت أن الضمانات الدستورية غير كافية للقضاء على الممارسات التي تنطوي على تمييز وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي الكثير من الحالات، تفتقر قوانين مناهضة التمييز المعتمدة في بعض البلدان إلى صرامة في الإنفاذ. ويعزى الاستمرار في ممارسة التمييز إلى المواقف الثقافية السائدة، وعدم إشراك المجتمعات المعنية في عملية تصميم السياسات، ونقص الموارد المالية والبيانات اللازمة لدعم التنفيذ.

السياسات المالية

- **تعدّ معدلات الضرائب منخفضة عموماً في المنطقة.** فنسبة الضرائب التي تقدّر بنحو 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أقلّ بكثير من وسيط المعدلات البالغ 18 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، و25 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل على مستوى العالم في عام 2019. وقد بلغت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية في ذلك العام:
  - 1.5 في المائة في البلدان المتأثرة بالصراعات.
  - 4 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.
  - 7 في المائة في أقل البلدان نمواً.
  - 19 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل[9].

لا تستفيد بلدان المنطقة بالقدر الكافي من إمكانيات فرض الضرائب كأداة لإعادة توزيع الدخل والثروة. فالمجال متاح في المنطقة لتعزيز اعتماد نُظُم لفرض الضريبة التصاعدية على الأفراد والشركات من أجل تمويل النفقات الاجتماعية، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحد من عدم المساواة.

- **لا تؤثر النُّظُم الضريبية المعتمدة في المنطقة تأثيراً كبيراً على إعادة التوزيع.** فالبلدان تعتمد بشدة على الضرائب غير المباشرة، وضرائب الدخل الفردي تشكل حصة صغيرة نسبياً من مجموع الإيرادات الضريبية. وتؤمن ضرائب القيمة المضافة والرسوم المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية معظم احتياجات الحكومات من التمويل، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تفرض القليل من الضرائب المباشرة. إلا أن الضرائب المفروضة على الدخل والشركات تشكل أيضاً حصة صغيرة نسبياً من مجموع الإيرادات الضريبية في البلدان المتوسطة الدخل، بحيث لا تتجاوز عادة 20 في المائة، وحتى أدنى من ذلك في أقل البلدان نمواً. وتشكل ضرائب القيمة المضافة أكبر مصدر للإيرادات الضريبية في معظم البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً التي تفرض أيضاً ضرائب على دخل الفرد. وفي **الأردن**، تمثل هذه الموارد 70 في المائة تقريباً من مجموع الإيرادات الضريبية[10]. واعتمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً ضرائب على القيمة المضافة، فيما لا تزال تفرض الضرائب المباشرة على الدخل بنسب محدودة.

ونتيجة لذلك، تبقى النُّظُم الضريبية في المنطقة تنازلية إلى حد كبير، ما يحمّل الفقراء والطبقة الوسطى عبئاً أكبر مقارنةً بالأغنياء. والإعفاءات التي تتيحها نُظُم ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات الأساسية تعود، عامةً، بفائدة أكبر على الأسر الأكثر ثراء[11]. ويتفاقم هذا الاتجاه في بعض الحالات بسبب الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على سلع الكماليات[12].

تؤمن الزكاة مصدراً مهماً لرفد أعمال الرعاية في المنطقة العربية حيث لا تحدث النُّظُم الضريبية الرسمية تأثيراً كبيراً على إعادة توزيع الثروة. والزكاة صدقة إلزامية بنسبة 2.5 في المائة، يتبرّع بها المسلمون الذين تزيد مدخراتهم وثرواتهم عن الحد الأدنى لمساعدة فئات من المستحقّين. وتخضع الزكاة لسياسات مختلفة بين بلد وآخر، فأداء الزكاة إلزامي في **السودان، والمملكة العربية السعودية، واليمن**؛ وطوعي في بلدان أخرى، وتتولى الدولة إدارة الأموال في بعض البلدان، ولا تشارك في جمعها أو توزيعها في البعض الآخر.

ويصعب تقدير مجموع أموال الزكاة بدقة، إلا أنها تشكل مصدراً مهماً للإنفاق الاجتماعي على مستوى العالم، حيث تصل إلى 200 مليار دولار على الأقل. والزكاة عنصر أساسي من عناصر تحقيق الرفاه الاجتماعي وتوفير الحماية الاجتماعية، بحيث تفيد الفئات المعرضة للمخاطر أحياناً بفعالية تفوق المساعدات التي تقدمها الدولة. غير أنه عند الاعتماد على العلاقات الشخصية والاجتماعية في طرق التوزيع، تتعرّض فئات سكانية معينة للإقصاء ويُكرَّس التقسيم الطبقي الاجتماعي، من هنا ضرورة أن تكون هذه الأموال مكملة لجهود الدولة ولا تحلّ محلها.

المصدر: Gallien, Javed and van den Boogaard, 2023.

◆ **تعدّ النفقات الاجتماعية منخفضة في المنطقة مقارنة بالمتوسطات العالمية، وغير مستخدمة بما فيه الكفاية كأداة لمكافحة عدم المساواة.** وتسجل المنطقة مستويات لمجموع الإنفاق الحكومي مماثلة للمستويات العالمية، إلا أنها لا تنفق سوى 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 19.8 في المائة. وفي الوقت نفسه، يفوق إنفاق البلدان العربية على دعم المواد الاستهلاكية، والقوات العسكرية، وأجهزة الشرطة المتوسط العالمي بأشواط[13]. ويشير هذا الاختلال في التوازن إلى تقصير النفقات العامة في تمكين السكان والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج والفرص، وإلى تعزيز أوجه عدم المساواة السائدة.

تبقى النفقات الاجتماعية استثمارات فعالة للحد من عدم المساواة، وتحفيز الحراك الاجتماعي، وتعزيز النمو الاقتصادي على الرغم من أن البلدان العربية لا تزال تواجه أوضاعاً مالية صعبة بسبب ارتفاع مستويات الديون. ومن الضروري أن تضمن هذه البلدان إدارة البرامج بشكل متقن، ووضعها بالاستناد إلى أدلة دامغة من أجل زيادة أثر الاستثمارات الاجتماعية إلى أقصى حد. ولمزيد من التحليل، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 1.

الهجرة

◆ **يزداد توافق الآراء حول الحاجة إلى اعتماد أُطُر لضمان الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظّم، وآمن، ومنتظم، ومتّسم بالمسؤولية، وذلك في ظل ازدياد تدفقات الهجرة في جميع أنحاء المنطقة** التي بلغ فيها مجموع المهاجرين واللاجئين نحو 41.5 مليون شخص بحلول عام 2020. ويبرز التسليم المتزايد بضرورة إدارة سياسات الهجرة على نحو متقن في تأييد البلدان العربية الواسع النطاق للأُطُر العالمية التي وضعت مؤخراً بشأن هذا الموضوع، بحيث أن:

- 19 بلداً عربياً صوت لصالح الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لعام 2018.
- 21 بلداً عربياً صوت لصالح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2018.

أما التصديق على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية الأخرى المتعلقة بالهجرة، فيبدو أكثر تبايناً (الجدول 10-2)[14].

لا تزال حقوق المهاجرين معرضة للانتهاك على الرغم من الإصلاحات التي أجريت في الآونة الأخيرة. فهم لا يستفيدون غالباً من الخدمات العامة، أو يواجهون عقبات في الحصول عليها. وتؤدي عوامل مثل ظروف العمل غير العادلة، والتمييز، وأنماط الاقصاء، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين المهاجرين والسكان المحليين، والمهاجرين العاملين في مختلف القطاعات، والنساء والرجال المهاجرين. وتتضمن سائر فصول هذا التقرير تحليلاً للتحديات التي يواجهها المهاجرون في مجالات محددة من السياسات.


©Ajdin Kamber/stock.adobe.com

جمع البيانات

◆ **تفتقر العديد من البلدان العربية إلى سياسات أو أُطُر تشريعية تقضي بتفصيل البيانات حسب خصائص مثل العمر، أو الجنس، أو الإعاقة، أو حالة الهجرة، أو الدخل، أو المنطقة الجغرافية، ما يعرقل الجهود المبذولة لتقييم مدى أوجه عدم المساواة في المنطقة**[15]. فمعظم البلدان لا تجمع بانتظام معلومات عن توزيع الدخل والثروة أو تبلغ عنها علناً، كما أن غياب البيانات المفصلة بشأن سائر المؤشرات يحول دون التعمق في فهم أوجه عدم المساواة بين المجموعات. وفي الكثير من الحالات، تبقى الجهود المبذولة لجمع البيانات كإجراء المسوح الأسرية غير منتظمة، ما يحرم واضعي السياسات من الاسترشاد بالبيانات "الآنية" لاتخاذ تدابير السياسات المرتكزة على الأدلة. وبالتالي، غالباً ما يصعب تقييم حجم أوجه عدم المساواة ضمن البلدان، ومدى معالجة السياسات لها أو إغفالها إياها.

تؤدي محدودية البيانات إلى عرقلة الجهود الرامية إلى تقييم الفجوات بين الجنسين، والفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، وأوجه الحرمان التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة، ورفاه مجتمعات المهاجرين، وتقلص أيضاً قدرات واضعي السياسات على اتخاذ قرارات فعالة بشأن تخصيص الموارد تستند إلى فهم واضح لاحتياجات مجموعات أو مناطق معينة.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

السياسات المالية وسياسات الأجور

يشير المقصد 10-4 إلى أن إصلاحات السياسة المالية تفسح المجال لزيادة الإيرادات الحكومية، والحد من اللامساواة الاقتصادية، وتمويل النفقات الاجتماعية بهدف تكافؤ الفرص.

بلدان مجلس التعاون الخليجي

في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أثّرت وفرة الموارد النفطية على توجهات السياسات المالية. وتفرض الحكومات في هذه المجموعة من البلدان ضرائب زهيدة على دخل الفرد والثروة، مما يقلل من إعادة توزيع الموارد بين الطبقات الاجتماعية. وفي السنوات الأخيرة، سعت هذه البلدان إلى تنويع الإيرادات الحكومية بفرض ضرائب جديدة غير مباشرة في الغالب، لا تسهم في توزيع أكثر إنصافاً للثروة.

◆ **تعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي على ثروتها النفطية الهائلة لتمويل النفقات الحكومية، وتفرض الضرائب بأدنى المعدلات، وضمن أضيق القواعد الضريبية في العالم. إلا أنها أجرت مؤخراً إصلاحات لتنويع مصادر الإيرادات.** ففي عام 2021، تجاوزت حصة قطاع المحروقات (الهيدروكربون) 70 في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية في **البحرين، وعُمان، وقطر، والكويت**؛ وناهزت 60 في المائة في **المملكة العربية السعودية**، و50 في المائة في **الإمارات العربية المتحدة**[16]. ولا تفرض هذه البلدان ضرائب على معظم مداخيل الأفراد، ولم يطبق أي منها ضريبة على الثروة. ولا تطبّق ضريبة دخل الشركات خارج قطاع الهيدروكربون عموماً إلّا على الشركات المملوكة للأجانب. أمّا في **الإمارات العربية المتحدة وعُمان**، فتطبّق هذه الضريبة أيضاً على الشركات المملوكة لمواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا تُفرَض في **البحرين** خارج قطاع النفط والغاز[17]. وتُلزَم الشركات في **قطر والمملكة العربية السعودية** بدفع الزكاة، ويُلزَم بدفعها الأفراد أيضاً في **المملكة العربية السعودية**[18].

◆ **وأدى تقلب أسعار الطاقة وتغيّر الهياكل الاقتصادية إلى إجراء إصلاحات تهدف إلى تنويع قواعد الإيرادات، وذلك إلى حد كبير من خلال فرض ضرائب على الاستهلاك.** والضرائب في بلدان مجلس التعاون الخليجي منخفضة للغاية تاريخياً، لكن تحصيلها ارتفع من نحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى أكثر من 6 في المائة في عام 2021 عقب إجراء الإصلاحات[19]. والمحرك الرئيسي لهذه الزيادة هي ضرائب القيمة المضافة التي فرضها الاتفاق المبرم بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2016 بمعدل لا يقل عن 5 في المائة. إلا أنّ هذه الضرائب لم تطبّق بعد في **قطر والكويت** لغاية نيسان/أبريل 2024. وبلغت معدلات ضريبة القيمة المضافة 10 في المائة في البحرين، و15 في المائة في **المملكة العربية السعودية**. ووقعت بلدان مجلس التعاون الخليجي الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية التي تشمل مبيعات منتجات التبغ، ومشروبات الطاقة، والمشروبات الغازية والمحلاة، والتي طُبِّقت في جميع البلدان باستثناء **الكويت**[20]. ولا يزال متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى بكثير من المتوسط العالمي للبلدان المرتفعة الدخل البالغ 16.4 في المائة، على الرغم مما حققته من زيادة في الإيرادات[21]. فهيمنة ضرائب القيمة المضافة على الإيرادات الضريبية تحد من إمكانية إعادة التوزيع ضمن النُّظُم الضريبية.

◆ **لم تعتمد معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي قواعد الحد الأدنى للأجور المطبقة عالمياً.** وغالباً ما يقتصر ضمان الحد الأدنى

للأجور على قطاعات معينة أو على المواطنين (كما هي الحال في **عُمان**[22] **والمملكة العربية السعودية**)[23]، على الرغم من أن العمال المغتربين يشكلون أكثر من 75 في المائة من القوى العاملة[24]. **قطر والكويت** هما البلدان الوحيدان حيث يُطبّق الحد الأدنى للأجور على العاملين في جميع القطاعات ومن جميع الجنسيات. وفي **البحرين**، تحدد القوانين حداً أدنى للأجور للمواطنين العاملين في القطاع العام فقط[25]. أمّا في **الإمارات العربية المتحدة**، فلا يُطبّق حد أدنى للأجور مع أن قانون العمل ينص على ضرورة أن تغطي الأجور الاحتياجات الأساسية للعاملين[26].

البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً

تفتقر معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان العربية نمواً[27] إلى وفرة موارد النفط والغاز مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي، وتعتمد على الضرائب لتمويل النفقات العامة. ولم تتوصل السياسات الضريبية إلى إعادة توزيع الثروة على نحوٍ فعال في خضم ارتفاع معدلات الفقر وزيادة تركيز الثروة، لا سيما وأن الحكومات تنحو عموماً إلى فرض الضرائب التنازلية وغير المباشرة. وأدى انتشار القطاعات غير النظامية إلى الحد من نطاق سياسات العمل والأجور الرامية إلى تقليص أوجه عدم المساواة، ما يبيّن ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي الشامل الذي يسهم في استحداث فرص العمل اللائق للجميع (الهدف 8).

◆ **سجلت البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً على مدى العقد الماضي انخفاضاً في مجموع الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتضخماً في مستويات الديون، ما أثر بشدة على الحيز المالي المتاح للحكومات، وعرّض خطط السياسات الاجتماعية للخطر[28]. وسعت البلدان إلى إصلاح نُظُمها الضريبية، إلا أن تحقيق الإيرادات لا يزال يعتمد في الغالب على مصادر الضريبة التنازلية غير المباشرة.** وتطبق معظم بلدان هذه المجموعة شكلاً من أشكال الضرائب التصاعدية، بحيث أن عدد شرائح ضريبة دخل الفرد يتراوح بين شريحتين فقط في **ليبيا** وتسع شرائح في **الجمهورية العربية السورية**. وتتراوح المعدلات المطبقة على أصحاب المداخيل العليا بين 13 في المائة في **ليبيا** و38 في المائة في **المغرب**. وفي السنوات الأخيرة، عمدت بلدان عديدة إلى تعديل الشرائح الضريبية وزيادة المعدلات المطبقة على أصحاب المداخيل العليا، بما في ذلك **الأردن، ولبنان، ومصر، وموريتانيا**[29]. أمّا **الجزائر**، فاتبعت نهجاً مختلفاً قضى بتخفيض معدل ضريبة دخل الفرد تدريجياً في عام 2022 كمحاولة للحفاظ على القوة الشرائية للسكان في خضم تسارع التضخم العالمي[30].

وتشمل النُّظُم الضريبية في معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان العربية نمواً إلى حد كبير على الضرائب غير المباشرة التنازلية كضرائب القيمة المضافة لزيادة الجزء الأكبر من إيراداتها العامة، حتى وإن شملت بعض الضرائب التصاعدية. وفي معظم الحالات، لم ترتفع ضريبة دخل الفرد كنسبة من مجموع الإيرادات على مدى العقد الماضي، إلّا في **تونس**. وتراوحت نسبة ضرائب القيمة المضافة مؤخراً بين 40 و50 في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية في **تونس، ولبنان، ومصر، والمغرب**؛ وبين 50 إلى 60 في المائة في **فلسطين وموريتانيا**؛ وتجاوزت 70 في المائة في **الأردن**. ورفعت عدة بلدان في هذه المجموعة، منها **تونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، وموريتانيا** معدلات ضريبة القيمة المضافة في السنوات العشر الماضية. وكثيراً ما أدت الجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية إلى إخضاع المزيد من أصحاب الدخل المنخفض للضريبة، ما زاد من العبء النسبي للضرائب على الطبقتين الدنيا والوسطى[31].

◆ **لم تؤد زيادة معدلات الضرائب في القوانين إلى تحقيق زيادة متناسبة في الإيرادات عموماً، ما يكشف العيوب التي تشوب الامتثال الضريبي والإدارة الضريبية. وهذه التحديات شائعة في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، ولو بدرجات متفاوتة.** وفي بعض الحالات، أعقب اتخاذ التدابير الرامية إلى زيادة الإيرادات الضريبية انخفاض في الأموال المحصلة. ففي **مصر**، انخفضت إيرادات ضريبة دخل الشركات من 35 إلى ما يقارب 25 في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية بين عامي 2010 و2019، على الرغم من زيادة المعدل العام لضريبة دخل الشركات. وبالمثل، أعقب زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة في **تونس ولبنان** انخفاض حصة هذه الضرائب في مجموع الإيرادات[32].

ومن الصعوبات التي تواجه تحصيل الإيرادات ارتفاع معدلات التهرب الضريبي؛ وانتشار الفساد الذي يؤدي إلى انعدام الشفافية أو الإنفاذ غير المتكافئ للنظام الضريبي؛ وانعدام الكفاءة في تحصيل الضرائب؛ وازدياد العمالة غير النظامية، بحيث أن العديد من الأفراد والأعمال التجارية الصغيرة غير مشمول بنُظُم تحصيل الضرائب.

غالباً ما تعيق الحوافز المالية السخية والمتداخلة أحياناً عملية تحصيل ضرائب الشركات، وتؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية من دون إحداث آثار إيجابية متناسبة على الاستثمار. وعلاوة على ذلك، تكلف الممارسات غير القانونية، مثل التلاعب في الفواتير التجارية وإساءة استخدام ضرائب الشركات، المنطقة أكثر من 80 مليار دولار سنوياً. وتواجه البلدان المتوسطة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والبلدان المتأثرة بالصراعات هذه التحديات التي تتفاوت خطورتها حسب القدرات الإدارية لكل بلد وظروفه.

المصدر: ESCWA, 2022a.



◆ **حدّدت معظم البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً في المنطقة الحد الأدنى للأجور، إلاّ أنّ تأثيره على عدم المساواة يبقى في الغالب محدوداً.** فالقطاع غير النظامي يضمّ غالبية فرص التشغيل، بنسبة تتراوح بين 50 و70 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، وبنسبة تناهز 90 في المائة[33] في عدد من أقل البلدان نمواً. وفي هذه الحالة، لا يخضع معظم العمال، وخاصة العمال ذوي الأجور المنخفضة، لقوانين العمل، ما يحد بشدة من تأثير سياسات الأجور على تقليص عدم المساواة. ويزداد تأثير هذه التدابير فعالية إذا اقترنت بنمو اقتصادي شامل يعتمد على القطاعات التي تستحدث فرص عمل لائق وتحفّز الشركات والأفراد للانضمام إلى قطاع العمل النظامي.

البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار

تعاني البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار[34] من تقلص الحيز المالي وارتفاع الدين العام، شأنها شأن البلدان المتوسطة الدخل أو أقل البلدان نمواً في المنطقة. إلا أنّها تواجه تحديات إضافية، إذ تتفاقم هذه المسائل جرّاء التدهور الاقتصادي الحاد، والانخفاض الكبير في القدرة على حشد الموارد المحلية، وتداعيات الدمار والعنف. وتلقي هذه المشاكل بأكبر الأعباء على السكان الأكثر فقراً، وتعرقل الجهود التي تبذل على صعيد سياسات معالجة أوجه عدم المساواة.

◆ **تزامن حدوث الأزمات في العديد من البلدان مع ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملات الوطنية.** وتلقي هذه العوائق بجلّ تداعياتها على الأسر الفقيرة وأسر الطبقة الوسطى التي لا تملك أصولاً متنوّعة، ومدخرات قيمة، وتنفق نسبة كبيرة من دخلها على الاحتياجات الأساسية، ما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار[35]. ففي **لبنان**، أثرت الأزمة الاقتصادية الحادة بشكل كبير على معدلات الفقر المتعدد الأبعاد التي ارتفعت من 42 إلى 82 في المائة بين عامي 2019 و2021[36]. وفي **اليمن**، باتت احتياجات الغذاء تستهلك أكثر من نصف مجموع النفقات لدى 73 في المائة من الأسر بسبب استمرار الصراع وانخفاض قيمة الريال[37]، ويحتاج 19 مليون يمني إلى مساعدات غذائية، ويعاني نحو 2.2 مليون طفل من نقص حاد في التغذية[38]. وتؤدي الصراعات والأزمات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بحيث تتعرّض النساء والفتيات بشكل أكبر للعنف ومخاطر زواج الأطفال، ويواجهن بشكل غير متناسب الآثار السلبية على وضعهن الصحي والتعليمي والغذائي[39].

◆ **يؤدي تصدّع السلطة السياسية وتفاقم التحديات الإدارية في البلدان المتأثرة بالصراعات إلى عرقلة جهود تحصيل الإيرادات، ونشوء هياكل ضريبية موازية تفاقم أوجه عدم المساواة.** فلدى هذه البلدان أدنى قدر من عوائد الضرائب في المنطقة، إذ لا يمثل معدّل الضرائب المحصلة سوى 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتَبرُز بوضوح التحديات المرتبطة بالامتثال في البلدان المتأثرة بالصراعات وحالات الأزمات عالمياً. فالتحصيل الفعلي للضرائب في تلك البلدان يبقى متدنياً مع أن معدلات الضرائب القانونية فيها تفوق في المتوسط المعدلات في البلدان غير المتأثرة بعدم الاستقرار[40]. وفي **اليمن**، انخفضت نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 75 في المائة منذ اندلاع الصراع، إثر تراجع هائل في الإنفاذ والامتثال. وانخفض الامتثال الضريبي في قطاع الخدمات إلى ما دون 15 في المائة، فيما ضريبة المبيعات العامة لا تفرض فعلياً إلا على الواردات[41]. ويؤدي ضعف تطبيق الضرائب المباشرة في البلدان المتأثرة بالصراعات والأزمات إلى اعتماد نُظُم ضريبية أكثر تنازلية، بحيث أن الأفراد الأكثر ثراءً غالباً ما يخضعون لمعدلات ضريبية فعلية أقل مما تخضع له الطبقتان الفقيرة والوسطى.

وفي البلدان التي تشهد انقساماً في السلطة السياسية، قد يخضع الأفراد للضرائب التي تفرضها الأطراف المتنافسة، ما يعرّضهم للمزيد من المخاطر، ويفاقم أوجه عدم المساواة. ففي **اليمن**، يخضع المواطنون والشركات لازدواج ضريبي بين شمال البلد وجنوبه بسبب الإجراءات الجمركية المتخذة بين الجزأين، والرسوم المفروضة لتحويل الأموال داخل المناطق وفي ما بينها[42]، والتي تصل إلى 100 في المائة[43]. وكثيراً ما تضع الجماعات المسلحة في البلدان المتأثرة بالصراعات نُظُماً غير قانونية لتحصيل الإيرادات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتمارس شتى ضروب الابتزاز ضد السكان الذين يعانون الأمرّين أصلاً، كما حدث في **الجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق**[44,45].

◆ **يؤدي غياب آليات إعادة التوزيع التي من شأنها ضمان تحقيق مكاسب إنمائية منصفة إلى تأجيج الصراعات. وتقاسم الإيرادات بين فئات أصحاب الدخل، والطبقات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية ضروري لمعالجة أوجه عدم المساواة وإعادة توازنها.** وفي حين أن الصراعات تفاقم عدم المساواة، يمكن لعدم المساواة أن يساهم في اندلاع الصراعات. فمن خلال تأجيج التوترات الكامنة وإذكاء الاختلافات بين المجموعات، يمكن لعدم المساواة أن يقوّض التماسك الاجتماعي واستقرار الدولة[46]. وتشكّل المظالم المتعلقة بغياب الإنصاف بين المجموعات وبين المناطق الوقود لاندلاع الصراعات ونشوء حالات عدم الاستقرار في المنطقة.


©pressmaster/stock.adobe.com

سياسات الهجرة

تكتسب الهجرة أهميةً متزايدة في مجال السياسات في المنطقة العربية، وإن اختلفت طبيعة تحركات الأشخاص واستجابات السياسات. وتستضيف البلدان العربية نحو 41.4 مليون مهاجر ولاجئ دولي، وتبرز بلدان مجلس التعاون الخليجي وُجهة رئيسية للعمال المهاجرين من جنوب وجنوب شرق آسيا، ومن أفريقيا وأماكن أخرى في العالم. وتشهد هذه المنطقة حركة هجرة كثيفة خارجة، إذ بلغ عدد المهاجرين واللاجئين منها 32.8 مليون شخص في عام 2020. وانتقل إلى بلدان عربية أخرى نحو 14.5 مليون مهاجر ولاجئ، أي أكثر من ثلث مجموع السكان المهاجرين في المنطقة. ويهاجر الناس في جميع أنحاء العالم بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وانعدام الاستقرار السياسي، وغياب الأمن، وبما أنّ هذه المنطقة تقع على مفترق الطرق بين أفريقيا وآسيا وأوروبا، فمن الطبيعي أن تعبر بلدانَها أعدادٌ متزايدة من المهاجرين في طريقهم إلى وجهتهم.

ورغم تزايد أهمية الهجرة، تختلف البلدان العربية من حيث اعتماد الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وهي تتّبع نهجاً مختلفة في تقديم الخدمات للمهاجرين واللاجئين. ويلخص الجدول 10-2 حالة اعتماد مجموعة مختارة من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة في المنطقة العربية[47].

الجدول 10-2
حالة اعتماد صكوك قانونية دولية معنية بالهجرة في المنطقة العربية

الاتفاقية	حالة الاعتماد
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين، (1949)	اعتمدتها أربعة بلدان **(الجزائر، وجزر القمر، والصومال، والمغرب)**
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، (1990)	اعتمدتها سبعة بلدان **(الجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا)**
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، (1975)	اعتمدتها ثلاثة بلدان **(جزر القمر، والصومال، وموريتانيا)**
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين، (2011)	لم يعتمدها أي بلد عربي
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة، (1997)	اعتمدتها ثلاثة بلدان **(الجزائر، والصومال، والمغرب)**
اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين	اعتمدتها تسعة بلدان **(تونس، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن)**
بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000	اعتمدها 20 بلداً **(الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا)**
بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000	اعتمدها 15 بلداً **(البحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعُمان، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا)**
اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، (1954)	اعتمدتها ثلاثة بلدان **(تونس، والجزائر، وليبيا)**

المصدر: إعداد المؤلفين.

بلدان مجلس التعاون الخليجي

تستضيف بلدان مجلس التعاون الخليجي 74 في المائة من مجموع المهاجرين واللاجئين في المنطقة، ومعظمهم من العمال الآتين من جنوب وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا. وقد اعتمدت هذه البلدان تاريخياً على القوى العاملة المهاجرة، وتضم أعداداً كبيرة من العاملين المغتربين في جميع القطاعات الاقتصادية. وفي عام 2020، شكل السكان من غير مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي 52 في المائة من مجموع سكان هذه البلدان[48]، وأكثر من 75 في المائة من القوى العاملة المستخدمة في كل بلد[49]. ويقدم المهاجرون مساهمات مهمة في مجتمعاتهم، ويعملون في قطاعات حيوية، إلا أنّ العديد منهم يواجه عقبات في الحصول على الخدمات، ويتعرّض لمخاطر الاستغلال بسبب أحكام الأُطُر التي تنظم العمل والسياسات ذات الصلة.

وتبقى أوجه عدم المساواة عميقة بين المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي والوافدين إليها، وبين ذوي المهارات المنخفضة من العمال المهاجرين وذوي المهارات العالية، وبين المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، الذين يواجهون عوائق مختلفة في الحصول على خدمات مثل الصحة والتعليم (الهدفان 3 و4)، ولا يستفيدون عموماً من تغطية الحماية الاجتماعية (الهدف 1)، ويصطدمون بحواجز في إثبات حقوقهم القانونية (الهدف 16).

◆ **وتتخذ بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد خطوات لتحسين الظروف المعيشية للعمال المهاجرين، بطرق منها الإصلاحات القانونية. غير أن عوائق كبيرة لا تزال تحول دون إعمال حقوق المهاجرين.** وعمدت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى إصلاح نُظُم الكفالة التي طالما ربطت الإقامة القانونية للعمال بأصحاب العمل الذين بدورهم قد يتحكّمون بشدة بعملهم. وغالباً ما يطلب من العمال المهاجرين الخاضعين لنظام الكفالة الحصول على موافقة الكفيل لتغيير عملهم أو السفر، ويواجهون صعوبات في ترك عملهم متى رغبوا في ذلك. وتؤدي هذه الممارسات إلى حرمان العمال المهاجرين من حقوقهم، إذ ترسّخ اختلال توازن القوى بين العاملين والكفلاء، وتفسح المجال لسوء المعاملة والاستغلال. وأفضت الإصلاحات إلى الحد من مظاهر التحكم، وأتاحت للعمال المهاجرين مزيداً من المرونة لتغيير عملهم، وعززت سلطات الرقابة الحكومية للتصدي للانتهاكات، مع أن هذه الجهود لا تشمل بالضرورة العاملين في جميع القطاعات.

وأدخلت **قطر** تعديلات جوهرية على نظام الكفالة في عام 2020 تقضي بإلغاء شرط حصول العمال المهاجرين على موافقة صاحب العمل لتغيير عملهم قبل انتهاء العقد (ومنهم العمال المهاجرون الذين لا تشملهم الحماية بموجب قانون العمل، مثل عاملات المنازل) وإلغاء شرط الحصول على موافقة للسفر لمعظم العمال المهاجرين. غير أن حالات عدم التكافؤ لم تذلّل بعد، فأصحاب العمل ما زالوا يتولّون مسؤولية الحصول على تصاريح الإقامة للعمال المهاجرين، ويستأثرون بحق إلغائها، ما يؤدي إلى انتهاكات[50]. وأطلقت **المملكة العربية السعودية** مبادرة لإصلاح العمل في عام 2020، خففت من شروط حصول العمال المهاجرين المشمولين بقانون العمل على موافقة أصحاب عملهم. غير أن الإصلاحات لم تشمل فئات معينة من العمال المهاجرين، بما في ذلك العاملون في المنازل والعمال الزراعيون[51]. وأعلنت البحرين عن إصلاحات لتفكيك نظام الكفالة في عام 2009، إلا أن القانون الذي يلزم العاملين بإنهاء سنة كاملة من الخدمة قبل أن يتمكنوا من تغيير صاحب العمل يقوّض تدابير الإصلاح[52].

ومن التدابير التي أطلقت مؤخراً لتعزيز حماية العمال المهاجرين اعتماد عقود عمل موحدة، كما هي الحال في **الكويت**، وإنشاء مؤسسات مهمتها تحديد ضحايا الإتجار بالبشر وتقديم الدعم لهم، على غرار مركز حماية العمالة الوافدة في البحرين[53]. ونفّذت بعض البلدان إصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية بحيث تشمل العمال المهاجرين بالتغطية (الهدف 1).

البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً

البلدان العربية المتوسطة الدخل[54] هي، وإن بدرجات متفاوتة، منشأً ومعبراً ووُجهةً للمهاجرين الدوليين الذين هم في الغالب لاجئون أو طالبو لجوء. وتختلف هذه البلدان في ما تعتمده من نُهج وطنية إزاء الهجرة، إلّا أنها تتشابه من حيث أنماط الهجرة واستجابات السياسات، مع اختلافات واضحة بين بلدان المشرق وبلدان المغرب العربي.

◆ **ازداد عدد المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق بأكثر من الضعف منذ عام 1990، ويعزى ذلك إلى ما شهدته هذه البلدان من صراعات طويلة ونزوح قسري.** وتسببت العديد من الأزمات الكبرى بحصول موجات نزوح وهجرة بين بلدان المشرق، بحيث أن ثلاثة أرباع المهاجرين الدوليين هم إما فلسطينيون أو لاجئون سوريون[55]. والجدير بالذكر أن **الأردن ولبنان** يستضيفان أكبر عدد من اللاجئين نسبةً للفرد الواحد في العالم.

واتبعت البلدان المضيفة نُهُجاً مختلفة في تقديم الخدمات لمجتمعات اللاجئين. ففي **مصر**، يحق للاجئين من كل الجنسيات الحصول قانوناً على الرعاية الصحية العامة بالتساوي مع المواطنين. وفي **الأردن**، يحصل اللاجئون المسجلون على الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية لقاء الرسوم نفسها التي يدفعها الأردنيون غير المؤمَّن عليهم[56]. ويحظى اللاجئون بشكل عام بإمكانية الحصول على بعض الخدمات التعليمية، ولكن بشروط وجودة متفاوتة (الفصل الخاص بالهدف 4). وهم يواجهون تحديات في الحصول على فرص سبل عيش مستدامة بسبب الشروط المفروضة على إصدار تصاريح العمل القانونية، وغالباً ما تحد البلدان المضيفة من المهن التي يحق لهم مزاولتها[57,58].

◆ **تقع مجموعة بلدان المغرب وسط مسارات الهجرة التي تربط أفريقيا وأوروبا وغرب آسيا. وقد شهدت زيادة ملحوظة في الهجرة العابرة غير النظامية في السنوات الأخيرة.** وتستضيف بلدان المغرب العربي عدداً محدوداً نسبياً

من المهاجرين واللاجئين (3 في المائة من مجموع سكان المنطقة)، ولكنها تشكل موقعاً لموجات عارمة من الهجرة العابرة بين أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا. وتحظى حوكمة المغتربين والشتات باهتمام متزايد نظراً للاتجاهات الهامة للهجرة في هذه المجموعة من البلدان. وتشارك بلدان المغرب العربية في "حوار 5+5" لتعزيز التعاون مع الشركاء الأوروبيين في مجموعة من المجالات، منها الهجرة، وقد اتخذت تدابير إضافية لمراقبة الحدود بالتعاون مع شركاء الاتحاد الأوروبي. وأسفرت جلسة الحوار لعام 2020 عن اتفاق يقضي بضرورة الإحاطة باتجاهات الهجرة على نحو أفضل، وتسهيل التنقل والهجرة النظامية، وتعزيز التنسيق للتصدي للهجرة غير النظامية واستغلال المهاجرين[59].

أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار

ليست أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات وحالات عدم الاستقرار[60] عموماً بلدان وُجهة للمهاجرين الدوليين، إلا أنها تشكّل منشأً لأعداد كبيرة من السكان المهاجرين التماساً للأمان أو بحثاً عن الفرص الاقتصادية. والعديد منها أيضاً بلدان عبور لأنها تقع على طول مسارات الهجرة الدولية الأساسية. ويفد حوالى ثلاثة أرباع المهاجرين واللاجئين في أقل البلدان نمواً من بلدان أفريقية غير عربية[61].

- **عززت عدة بلدان مؤخراً تدابير مكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين**، بما في ذلك إعادة هيكلة وتوسيع مديرية مكافحة الإتجار بالبشر في **العراق**، واتخاذ تدابير لمكافحة الإتجار (تشمل وضع خطط عمل وسن تشريعات) في **جزر القمر، والسودان، والعراق، وموريتانيا**.

- **تشغل عودة اللاجئين حيّزاً كبيراً في سياسات البلدان الخارجة من الصراعات، وإن اختلفت بشأنها النهج المتبعة اختلافاً كبيراً.** فقد وضعت **الصومال** سياسة للنازحين داخلياً واللاجئين العائدين في عام 2019 لتسهيل إعادة إدماجهم في الحياة العامة من خلال إنشاء إطار لحماية حقوقهم ومدّهم بالمساعدة. وتسعى التدابير المتخذة في إطار السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية وسياسات الأراضي والإسكان إلى تلبية احتياجات النازحين داخلياً واللاجئين العائدين تحديداً. وتدعم أمانة الحلول الدائمة التابعة لوزارة التخطيط تطوير السياسات التي تستهدف النازحين داخلياً، والمواطنين العائدين، واللاجئين وطالبي اللجوء. وفي **الجمهورية العربية السورية**، يشترط قرار مجلس الوزراء رقم 46 (2020) على المواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين المقيمين سابقاً في البلد تصريف 100 دولار بالليرة السورية وفقاً لأسعار الصرف الرسمية على الحدود قبل السماح لهم بالدخول مجدداً إلى الأراضي السورية؛ أما تسجيل الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى مخيمات اللاجئين، فيقتصر على المقيمين السابقين الذين يمكنهم إثبات ملكية مسكن مبني ضمن حدود المخيم[62].

البلدان العربية متلقية ومرسلة لتدفقات التحويلات الدولية

تلقت المنطقة بالإجمال 57.9 مليار دولار من تدفقات التحويلات في عام 2020، أي ما يعادل 8 في المائة من المجموع العالمي. وهذا المبلغ يفوق بأشواط الإيرادات التي حققتها من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المساعدة الإنمائية الرسمية. وتكتسب تدفقات التحويلات أهمية خاصة في بلدان المشرق التي تتلقى 75 في المائة من تدفقات التحويلات الواردة إلى المنطقة، وهي نسبة تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث الحجم بين بلد وآخر. فقد بلغت تدفقات التحويلات 2.1 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة في عام 2020، فيما تجاوز مجموع هذه الأموال 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في **جزر القمر ولبنان.**

وتعدّ بلدان مجلس التعاون الخليجي مصدراً رئيسياً للتحويلات المالية على الصعيد العالمي. ففي عام 2019، مثلت هذه التحويلات 95 في المائة من التحويلات المرسلة من المنطقة والتي تبلغ قيمتها نحو 120 مليار دولار، ونحو 25 في المائة من جميع التحويلات العالمية.

وفي عام 2020، قدرت كلفة إرسال التحويلات إلى المنطقة بنسبة 6.58 في المائة، وهي نسبة تتسق إلى حد ما مع المتوسط العالمي، إلا أنها تبقى أعلى بكثير من سقف الرسوم الذي حدده المقصد 10-3، والبالغ 3 في المائة. وتشمل العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الرسوم عدم اتساق أشكال البيانات للمدفوعات عبر الحدود، وتعقيد متطلبات الامتثال الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وساعات العمل المحدودة، ومنصات التكنولوجيا القديمة، وسلاسل المعاملات الطويلة، وضعف المنافسة.

المصادر: ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

يتطلب التصدي لعدم المساواة في المنطقة العربية اتخاذ خطوات لمعالجة الفوارق الرأسية (المتعلقة في المقام الأول بمسائل التوزيع بين الأفراد والأسر) والفوارق الأفقية (المتعلقة بالاختلافات بين المجموعات الديمغرافية). وتحتاج بلدان هذه المنطقة للحد من عدم المساواة على نحو مستدام إلى اعتماد سياسات واسعة النطاق لتحسين نوعية الحوكمة، وتعزيز ظروف الاقتصاد الكلي لتحقيق نمو واسع القاعدة. ولا بد لها من إقرار سياسات مالية معنية بإعادة التوزيع تضمن الإنصاف في تقاسم ثمار التقدم.

ومن الضروري أن تعالج السياسات أيضاً أسباب التهميش، وتستجيب للاحتياجات المتمايزة لفئات محددة معرضة للإهمال. وحسب القضايا المطروحة، غالباً ما تضم هذه الفئات في المنطقة النساء والفتيات؛ والأطفال والشباب؛ وكبار السن؛ والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين داخلياً؛ وسكان المناطق الريفية؛ والمحرومين اقتصادياً.

والتصدي لعدم المساواة كقضية شاملة هو في صميم الدعوة التي أطلقتها خطة عام 2030 إلى عدم إهمال أحد. وهذا يتطلب تكثيف الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للتهميش وسد الفجوات الناجمة عن أوجه عدم المساواة المتداخلة، إلا أن تدابير تقليص هذه الفوارق حاضرة في كل مجال من مجالات سياسات أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على الأمثلة ذات الصلة في الفصول المخصصة للأهداف في هذا التقرير.

هاء. مشهد التمويل

تسارعت وتيرة تراكم الثروة وتركيزها بين الأفراد الأكثر ثراء في المنطقة العربية منذ بداية جائحة كوفيد-19، ووسط تزايد الفقر وعدم المساواة. ففي عام 2019، استأثر أغنى 10 في المائة من الأشخاص بنحو 75 في المائة من ثروة المنطقة، وارتفعت هذه الحصة إلى 81 في المائة في أواخر عام 2020. وشهدت الفترة نفسها انخفاض ثروة النصف الأفقر من السكان بنحو الثلث[63]. وفي أواخر عام 2022، امتلك أغنى 1 في المائة من الأشخاص البالغين نحو 44.7 في المائة من مجموع الثروة، بينما امتلك أفقر 50 في المائة منهم 3.2 في المائة فقط[64]. ولم يتخذ سوى القليل من التدابير على مستوى السياسات للتصدّي لتزايد تركيز الثروة في المنطقة. واقتصرت الجهود القليلة المبذولة لفرض ضرائب على الثروة على الممتلكات العقارية. وهذه الضرائب محدودة النطاق عموماً، ولا تطبق أحياناً إلا على نقل الملكية، وكثيراً ما تشملها الإعفاءات. ومن العقبات أيضاً قدم إجراءات تقييم العقارات، والإدارة المجزأة للأراضي، وإدارة ضريبة الأملاك التي تواجه صعوبات في الإنفاذ والامتثال. وفي المنطقة، بذلت الجزائر أكبر الجهود لفرض ضريبة على الثروة تطبق على الأصول الشخصية، بما في ذلك الممتلكات العقارية، والمركبات، والأعمال الفنية، والأسهم في الشركات الضالعة في إدارة الثروات[65].

يؤدي التصدي للتسرب الضريبي غير المشروع والتهرب الضريبي إلى تحقيق الإنصاف في تحصيل الإيرادات وجمع موارد كبيرة لتمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية، كما أن تنفيذ الإصلاحات يساهم في اعتمادها نُظُماً ضريبية أكثر تصاعدية. ويتضمن الفصل الخاص بالهدف 16 المزيد من التحليل بشأن سوء استخدام الضرائب، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتلاعب بالفواتير التجارية، وغيرها من عمليات التسرب غير المشروع.


©dudlajzov/stock.adobe.com

وأدى الافتقار إلى بيانات عالية الجودة عن حجم وتكوين الثروات الخاصة إلى إحباط هذا التحول في السياسة وانخفاض تحصيل الإيرادات، على الرغم من اتخاذ تدابير لتجميع هذه المعلومات رقمياً وتعزيز قدرات السلطات الضريبية على تقييمها[66].

وواجهت الجهود المبذولة لفرض ضرائب على الثروة في مناطق أخرى صعوبات في تحديد المكلفين بهذه الرسوم وحساب قيمة أصولهم الخاضعة للضريبة. وكثيراً ما أدت الضغوط إلى منح إعفاءات مهمة من هذه الضرائب، وتجنيب العديد من أصحاب الثروات تسديدها عن طريق تحويل الأصول إلى ولايات قضائية ذات معدلات ضريبية أدنى. ويسهم التغلب على هذه الصعوبات إسهاماً كبيراً في الحد من أوجه عدم المساواة. فوضع استراتيجيات لفرض ضرائب فعالة على الدخل الناتج من الثروة وعلى نقله من جيل إلى آخر من شأنه أن يدرّ إيرادات كبيرة لأغراض الإنفاق الاجتماعي[67].

وأبرزت التحليلات المتعلقة بتركيز الثروة والفقر أن فرض معدلات ضريبة ولو متواضعة على الممتلكات والثروة يسهم في تمويل تدابير القضاء على فقر الدخل. وفي عام 2019، أشارت التقديرات إلى أن أغنى 10 في المائة من السكان في المنطقة العربية يمتلكون ثروة بقيمة 4.4 تريليون دولار، في حين بلغت كلفة سد فجوة فقر الدخل حسب خطوط الفقر المحددة وطنياً نحو 38.6 مليار دولار. وإمكانية فرض ضرائب على الثروة كبيرة على صعيد المنطقة العربية لحشد الموارد اللازمة لسد فجوة فقر الدخل. وعلى صعيد البلدان، يضع فرض ضرائب على الثروة في متناول البلدان المتوسطة الدخل أداة فعالة للحد من عدم المساواة، وكذلك الحال في أقل البلدان نمواً وإن بقدر أدنى بكثير[68].

امتلك أغنى 10 في المائة من سكان المنطقة العربية ثروة قدرها 4.4 تريليون دولار في عام 2019...	في حين قدّرت فجوة فقر الدخل في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً بمبلغ **38.6 مليار دولار**...	ما يدل على أن فرض ضريبة على الثروة بنسبة **0.9 في المائة** على صعيد المنطقة من شأنه حشد ما يكفي من الموارد لسد فجوة فقر الدخل.
في البلدان العربية المتوسطة الدخل، امتلك أغنى 10 في المائة من السكان ثروة قدرها 1.3 تريليون دولار في عام 2020...	في حين قدّرت كلفة سد فجوة فقر الدخل بمبلغ 15.6 **مليار دولار**...	ما يشير إلى أنّ متوسط معدل الضرائب على الثروة المطلوب لسد فجوة فقر الدخل بلغ **1.2 في المائة** فقط.
في أقل البلدان العربية نمواً والجمهورية العربية السورية، امتلك أغنى 10 في المائة من الناس ثروة قدرها 66.8 مليار دولار في عام 2020...	في حين قدرت كلفة سد فجوة فقر الدخل بمبلغ **29.5 مليار دولار**...	ما يعني ضمناً أن الضريبة على الثروة المطلوبة لسد فجوة فقر الدخل على صعيد هذه البلدان **ستتجاوز 44.1 في المائة**، وأنّه من الضروري تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة الدعم الدولي لجمع الموارد اللازمة للقضاء على الفقر.

واو. الأبعاد الإقليمية

تكتمل الإجراءات الوطنية المتخذة على مسار تحقيق الهدف 10 بالتعاون الإقليمي من أجل الحد من أوجه عدم المساواة. وتساهم الإجراءات الإقليمية القائمة على تعزيز التضامن واعتماد النهج المشتركة إزاء المشاكل التي تتطلب تنسيقاً دولياً على تحقيق قدر أكبر من المساواة داخل البلدان وفي ما بينها. ومن الأمثلة على الإجراءات الممكنة:

التمويل

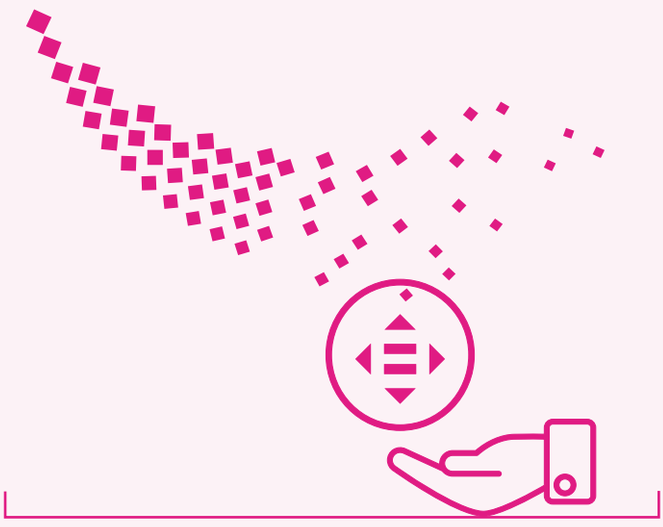
- **تعزيز التعاون بشأن السياسة الضريبية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة:** تخسر المنطقة نحو 7.5 مليار دولار من الإيرادات الضريبية السنوية بسبب إساءة استخدام ضريبة الشركات. وتتطلب معالجة مسائل على غرار التهرب الضريبي، وتجنب دفع الضرائب، والتنافس الضريبي تعاوناً دولياً، سيما وأن التهرب الضريبي والتخطيط الضريبي عبر الحدود يعوقان قدرة السلطات على إنفاذ السياسات. ولا بد من تضافر الجهود بين البلدان لمكافحة التهرب الضريبي، وتنسيق الحوافز الضريبية، وتحسين اليقين الضريبي، وحل النزاعات. وفي حين برز توجّهٌ دولي في الآونة الأخيرة نحو تعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي (كما هو الحال مع الإطار الشامل الذي وضعته منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح)، يتعيّن على البلدان التي تنظر في الانضمام إلى اتفاقات من هذا القبيل التأكّد من أنّ هذه الاتفاقات تراعي احتياجاتها على نحو عادل وفعال، وإجراء الإصلاحات اللازمة على مستوى التشريعات والسياسات للحدّ من التنافس والتهرّب الضريبيين[69].

الهجرة

- **تعزيز التعاون في مجال الهجرة وشؤون اللاجئين.** تشتدّ الحاجة في البلدان العربية التي تعتبر محطات منشأ وعبور ووُجهة رئيسية للمهاجرين واللاجئين إلى بناء فهم مشترك لأسباب الهجرة في المنطقة وأبعادها، وأنماطها، وآثارها. وفي عام 2015، أطلقت جامعة الدول العربية عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء لهذه الغاية، وركزت على محاور مثل إدارة الهجرة، وهجرة العقول، والهجرة غير النظامية، والهجرة القسرية، والتحويلات المالية، وحماية حقوق المهاجرين[70].

أدت عمليات أخرى، منها الاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، إلى تسليط الضوء على المزيد من الفرص المتاحة للتعاون الدولي، بما في ذلك العمل الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن تبادل البيانات والخبرات، وإدارة الحدود، وهجرة اليد العاملة، وقابلية تحويل تغطية الحماية الاجتماعية، والدعم المالي للجهود الرامية إلى تعزيز إدارة الهجرة[71].


©Razoran/stock.adobe.com



الحواشي

1. ESCWA, 2022d.
2. المرجع نفسه.
3. ESCWA, 2023c.
4. ESCWA, forthcoming.
5. المرجع نفسه.
6. يعرف القانون الدولي "اللاجئ" بأنه أحد الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية ويعيشون خارج بلدانهم الأصلية خوفاً من الاضطهاد، أو الصراع، أو العنف أو ظروف أخرى. أمّا مصطلح "المهاجر"، فليس معرَّفاً على نحو مقبول دولياً، إنما يشير كما هو مستخدم في هذا السياق إلى أي شخص يقيم (بشكل دائم أو مؤقت) خارج بلده الأصلي لأي سبب.
7. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
8. أداة البحث عن بيانات اللاجئين التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين refugee data finder، استُرجعت في 19 كانون الثاني/يناير 2024.
9. ESCWA, 2022e.
10. المرجع نفسه.
11. IMF, 2022.
12. ESCWA, 2022e.
13. ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022.
14. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
15. وفقاً للتقييم الذاتي للبلدان المبلغ عنه في المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، تعتمد 9 من أصل 16 بلداً مجيباً قانون إحصاء وطنياً يتضمن أحكاماً تشير إلى بيانات مفصّلة حسب مجموعات أو خصائص محددة مثل العمر، أو الجنس، أو الإعاقة، أو حالة الهجرة، أو العرق، أو الانتماء الإثني، أو الدخل، أو المنطقة الجغرافية.
16. World Bank, 2021.
17. المعلومات المتعلقة بمعدلات الضرائب على الشركات والأفراد مستمدة من PWC Worldwide Tax Summaries.
18. IMF, 2016.
19. PWC, 2022.
20. المعلومات المتعلقة بمعدلات ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية مستمدة من PWC Worldwide Tax Summaries.
21. بنك بيانات البنك الدولي حول إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي).
22. ILO, 2019a.
23. Saudi Gazette, 2021، استُرجعت في 4 أيار/مايو 2023.
24. إحصاءات العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الربع الأول 2022، استُرجعت في 4 أيار/مايو 2023.
25. ILO, 2019a.
26. الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
27. في هذا التحليل تشمل البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان العربية نمواً الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.
28. ESCWA, 2022e.
29. المرجع نفسه.
30. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 30 كانون الأول/ديسمبر 2021.
31. ESCWA, 2022e.
32. المرجع نفسه.
33. بيانات من إحصاءات منظمة العمل الدولية، المؤشر 8-3-1، Proportion of Informal Employment in Total Employment by Sex and Sector.
34. في هذا التحليل تشمل البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، واليمن.
35. Gill and Nagle, 2022.
36. ESCWA, 2021b.
37. Joint SDF Fund and others, 2023.
38. FAO, UNICEF and WFP, 2022.
39. ESCWA, 2019.
40. OECD, 2021a.
41. OECD, 2021b.
42. SEMC, 2021.

43. Al-Akhali, 2021.
44. European Parliament, Directorate-General for External Policies, 2017.
45. Bahadur, 2022.
46. ESCWA, 2023b.
47. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
48. Gulf Research Center, Percentage of Nationals and Non-nationals in Gulf Populations (2020).
49. Gulf Research Center, Percentage of Nationals and Non-nationals in GCC Countries' Employed Populations (2020).
50. Human Rights Watch, 2020.
51. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
52. Migrant Forum in Asia, 2012.
53. Expat Protection Center.
54. في هذا التحليل تشمل البلدان العربية المتوسطة الدخل الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب. وتشمل بلدان المغرب تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا. أمّا بلدان المشرق فتشمل الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر.
55. وفقاً لتقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021، تستضيف منطقة المشرق 7.2 مليون مهاجر ولاجئ. وتشير تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى استضافة الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان، ومصر 3.5 مليون لاجئ فلسطيني، وإلى استضافة الأردن، والعراق، ولبنان، ومصر 1.9 مليون لاجئ سوري.
56. UNHCR, n.d.
57. ILO and UNHCR, 2018.
58. ILO, 2014.
59. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
60. في هذا التحليل تشمل أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات وحالات عدم الاستقرار جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، واليمن.
61. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
62. المرجع نفسه.
63. ESCWA, 2022d.
64. ESCWA, 2023a.
65. Algeria, 2022.
66. Algerie Eco, 2022.
67. Brumby and Keen, 2018.
68. ESCWA, 2020.
69. ESCWA, 2021a.
70. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة التابعة للمنظمة الدولية للهجرة.
71. ESCWA and others, 2021.

المراجع

Al-Akhali, R. (2021). Yemen's most pressing problem isn't war. It's the economy. IGC Blog. Accessed on 19 July 2023.

Algeria (2021). Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire (French). 30 décembre 2021.

_____ (2022). Recueil des circulaires fiscales, année 2022 (french).

Algerie Eco (2022). Impôt sur la fortune : Ce que prévoit l'APLF 2023 (french). 18 October.

Bahadur, J. (2022). Terror and Taxes: Inside Al-Shabaab's Revenue-Collection Machine. Global Initiative Against Transnational Organized Crime.

Brumby, J., and M. Keen (2018). Game-changers and whistle-blowers: taxing wealth. IMF Blog.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (n.d.). "Self-Assessment – Data Disaggregation". ESCWA Arab SDG Monitor.

_____ (2019). Rethinking Inequality in Arab Countries.

_____ (2020). Wealth Inequality and Closing the Poverty Gap in Arab Countries: The Case for a Solidarity Wealth Tax. E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.9.

_____ (2021a). Arab Tax Systems: Tax Revenue Leakages and Tax Challenges Arising from the Digital Economy. E/ESCWA/C.9/2021/5.

_____ (2021b). Multidimensional Poverty in Lebanon (20192021-): Painful Reality and Uncertain Prospects. E/ESCWA/CL3.SEP/2021/POLICY BRIEF.2.

_____ (2022a). Arab Policy Choices and Financing Opportunities in a New World Tax Order. E/ESCWA/CL3.SEP/2022/Policy Brief.2.

_____ (2022b). Greater Concentration and Relative Erosion of Wealth in the Arab Region: The Legacy of COVID-19? E/ESCWA/CL2.GPID/2022/TP.10.

_____ (2022c). Inequality in the Arab Region: A Ticking Time Bomb.

_____ (2022d). Rising Wealth Inequality in the Arab Region amid COVID19-. E/ESCWA/CL2.GPID/2022/POLICY BRIEF.2.

_____ (2022e). Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region, 2020-2021.

_____ (2023a). Second Arab Multidimensional Poverty Report.

_____ (2023b). Arab Risk Monitor: Quantifying the Drivers of Risk of Conflict, Version 1.0. E/ESCWA/CL6.GCP/2023/TP.1.

_____ (2023c). Inequality in the Arab Region: Food Insecurity Fuels Inequality.

_____ (forthcoming). Arab Poverty Report: Conflicts derail progress on Sustainable Development Goal 1.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2021). The Arab Regional GCM Review Report: Progress, Priorities, Challenges and Future Prospects.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2023). Second Arab Multidimensional Poverty Report.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), International Organization for Migration (IOM) and United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2022). Situation Report on International Migration in the Arab Region 2021: Building Forward Better for Migrants and Refugees in the Arab Region.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Development Programme (UNDP), and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2022). Social Expenditure Monitor for Arab States: Toward Making Budgets More Equitable, Efficient and Effective to Achieve the SDGs.

European Parliament, Directorate-General for External Policies (2017). The Financing of the 'Islamic State' in Iraq and Syria (ISIS).

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), United Nations Children's Fund (UNICEF), and World Food Programme (WFP) (2022). Yemen: Acute Hunger at Unprecedented Levels as Funding Dries Up.

Gallien, M., U. Javed, and V. van den Boogaard (2023). Zakat, Non-State Welfare Provision and Redistribution in Times of Crisis: Evidence from the Covid-19 Pandemic. Working Paper. Institute of Development Studies.

Gill, I., and P. Nagle. 2022. Inflation could wreak vengeance on the world's poor. Brookings Institute.

Human Rights Watch (2020) Qatar: significant labour and kafala reforms.

International Labour Organization (ILO) (n.d.). Promoting Pay Equity in Jordan.

_____ (2014). The Work of Palestinian Refugees in Lebanon Is a Right and a Common Interest. Policy brief.

_____ (2019a). Minimum Wages and Wage Protection in the Arab States: Ensuring a Just System for National and Migrant Workers.

_____ (2019b). Promoting Employment Opportunities for People with Disabilities.

_____ (2023). Extending Social Protection to Migrant Workers in the Arab Region: An Analysis of Existing Barriers and Good Practices in Light of International Social Security Standards.

International Labour Organization (ILO), and United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2018). Systemic Approach to Inclusive Markets Factsheet – Egypt.

International Monetary Fund (IMF) (2016). Diversifying Government Revenue in the GCC: Next Steps.

_____ (2021). Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report.

_____ (2022). Revenue Mobilization for a Resilient and Inclusive Recovery in the Middle East and Central Asia.

Joint SDF Fund, and others (2023). Food Affordability in Conflict-Torn Yemen in Light of the Ukraine War.

Jordan (2018). Law No. (34) of 2014 Amended by Law No. (38) of 2018 Income Tax Law.

Krekó, J., and A. Telegdy (2022). The Effects of a Disability Employment Quota When Compliance Is Cheaper than Defiance. IZA Institute of Labour Economics.

Migrant Forum in Asia (2012). Reform of the Kafala (Sponsorship) System. Policy brief.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2020). Investment Policy Review: Egypt.

_____ (2021a). Building for the Future: Supporting Domestic Resource Mobilisation in Fragile Contexts.

_____ (2021b). Inception Report to Support Economic Resilience and Recovery in Yemen: Tax Policy and Domestic Resource Mobilization.

PWC (n.d.). PWC Worldwide Tax Summaries.

_____ (2022). From No Tax to Low Tax: As the GCC Relies More on Tax, Getting It Right Is Critical for Diversification.

Saudi Gazette (2021). SR4,000 Minimum Salary for Saudis to Come into Force on Sunday. 20 April. Accessed on 4 May 2023.

Studies and Economic Media Center (SEMC) (2021). Customs & Tax Levies… Another Facet of the War in Yemen.

Suzanna Elmassah (2022). Localization. In Financing Sustainable Development in Egypt. League of Arab States.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (n.d.). Information for Refugees, Asylum-seekers and Stateless People. Accessed on 21 July 2023.

World Bank (2021). Gulf Economic Update Seizing the Opportunity for a Sustainable Recovery.





©romanslavik.com/stock.adobe.com

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف 11

جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

ألف. مقدمة

سيعيش حوالي 75 في المائة من سكان المنطقة العربية في المناطق الحضرية بحلول عام 2050[1]، في تطوّر يكرّس أهمية السياسات الحضرية لتأمين رفاه مئات الملايين من الناس. ومدن المنطقة تقع بمعظمها على السواحل، وهي شديدة التعرّض، جراء أسباب أهمّها تقادم البنية الأساسية، للكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ. ولا تزال الهجرة المحلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية المصدر الأساسي للتوسّع العمراني، ولكنّ المدن العربية هي أيضاً الوجهة الأولى للنازحين في العالم[2]. وتؤدي هذه الحالة إلى تفاقم مشاكل العمالة غير النظامية، والمساكن غير المستوفية لشروط السكن اللائق، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، واستنزاف البيئة.

وعلى الرغم من إطلاق سياسات حضرية وطنية[3] وإحراز تقدم في التأهب للكوارث، لا تزال تشوب هذه السياسات فجوات واسعة في توفّر المساكن الميسورة الكلفة، والحصول على الخدمات الأساسية، وقلة المساحات العامة المفتوحة، وإدارة النفايات. وتواجه البلدان العربية أنماطاً غير مستدامة من الزحف الحضري العشوائي وعقبات تحول دون تحقيق الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) مثل استمرار القيود على اللامركزية، وتعرّض البيئة للمخاطر، وعدم الاستقرار جراء الاضطرابات السياسية والصراعات. وتشمل الأولويات المساكن الميسورة الكلفة، وحصول الجميع على الخدمات الأساسية، والتكيف مع تغيّر المناخ، وتحسين نوعية الهواء، وتحسين إدارة النفايات، والنقل المستدام، وتوسيع المساحات الخضراء والعامة، وحماية التراث الثقافي والطبيعي.

ويتناول هذا الفصل مجالات السياسة العامة المعنية بالهدف 11، المتعلقة بالمستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة، والمساكن الميسورة الكلفة، والنقل الشامل للجميع، والقدرة على مواجهة الكوارث والحوكمة الحضرية.

يتناول الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة مواضيع تعنى بالمدن والمجتمعات المحلية كالإسكان والنقل وإدارة النفايات والتخطيط الحضري والبيئة. وهو يشمل مؤشرات تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وتتكرر في إطار الهدفين 1 و13.

ويعتمد التقدم في تحقيق الهدف 11 على التحول في أنماط الاستهلاك والإنتاج (الهدف 12)، والابتكار والبنية الأساسية (الهدف 9)، والحصول على المياه والصرف الصحي والكهرباء (الهدفان 6 و7)، والحوكمة الخاضعة للمساءلة (الهدف 16).

والتقدّم على مسار الهدف 11 يحفز التقدم نحو الحد من الفقر (الهدف 1)، وتحسين صحة الإنسان (الهدف 3)، وجعل الخدمات العامة في متناول النساء والفتيات (الهدف 5)، والحد من المخاطر البيئية (الأهداف 12 و13 و14 و15).


©philipus/stock.adobe.com

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

انخفضت نسبة **سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية أو المساكن غير اللائقة** في المنطقة العربية من 39 في المائة في عام 2006 إلى 32 في المائة في عام 2010 و24 في المائة في عام 2018 (حوالي 61 مليون من سكان الحضر في عام 2018). وقد بلغ المتوسط العالمي 24 في المائة في عام 2020.

تفاوتت نسبة **سكان الحضر الذين يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام** في المنطقة تفاوتاً كبيراً، بين 8 في المائة في بغداد (العراق) و10 في المائة عمّان (الأردن)، إلى 62 في المائة في الدوحة (قطر) و79 في المائة مراكش (المغرب) في عام 2020. وتتمتع المدن في البلدان المتوسطة الدخل بتغطية أفضل من حيث شبكات النقل العام، بنسبة 48 في المائة في تونس (تونس) مقابل 41 في المائة في دبي (الإمارات العربية المتحدة) و39 في المائة في الكويت، أو 36 في المائة في الإسكندرية (مصر) مقابل 21 في المائة في البحرين[4]. وهذا يبيّن الاعتماد الكبير على السيارات الخاصة في البلدان ذات الدخل المرتفع في المنطقة.

تتفاوت نسبة **سكان الحضر الذين يمكنهم الوصول إلى المساحات العامة المفتوحة** تفاوتاً كبيراً، بين 18 في المائة في صحار (عُمان) و20 في المائة في بغداد (العراق)، و82 في المائة في الفجيرة (الإمارات العربية المتحدة) و91 في المائة في توزر (تونس) في عام 2020[5].

ناهز عدد **النازحين داخلياً بسبب الكوارث** 1.8 مليون شخص في المنطقة في عام 2020 مقابل حوالي 200,000 في عام 2015، ما يشي بتزايد موجات النزوح جراء الكوارث البيئية.

تسير المنطقة على الطريق الصحيح باتجاه تطوير **استراتيجيات وطنية للحد من الكوارث** ولكن عدداً قليلاً فقط من البلدان وضع استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث: 32 مدينة في 10 بلدان لديها مثل هذه الاستراتيجيات وخطط العمل المحلية (الفصل الخاص بالهدف 13).

نوعية الهواء في المدن العربية دون المتوسط العالمي. في عام 2019، سجّلت المدن العربية 45.7 ميكروغرام لكل متر مكعب من المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات من الفئة 2.5، في المتوسط، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 32.9.

تبلغ **كلفة تلوّث الهواء** في المنطقة 141 مليار دولار سنوياً، أي حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[6].

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 11 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 11

تهدف الرسائل التالية المتعلقة بالسياسات إلى معالجة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية من جراء التوسع العمراني السريع، وعوامل الإجهاد البيئي في المدن، والحاجة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية في المناطق الحضرية.

- تفعيل آليات اللامركزية الإدارية والمالية لتحميل الحكومات والسلطات المحلية مزيداً من المسؤولية في زيادة الإيرادات ووضع الميزانيات (بما في ذلك الضرائب والتراخيص وغرامات المرور، وما إلى ذلك) للاستجابة بشكل أفضل إلى حاجات الناس المرتبطة بالبنية والخدمات الأساسية.
- تعزيز قدرة الحكومات والسلطات المحلية على وضع الميزانية، وتعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات المعرضة للمخاطر (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن)، وبناء مقترحات المشاريع، وجمع الأموال من الجهات المانحة، وتعزيز الشراكات.
- استحداث آليات لرصد التقدم في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال المراصد الحضرية بهدف تحسين جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، وتحفيز الحوكمة الشاملة والتحوّلات النابعة من المستوى المحلي.


©sofiko14/stock.adobe.com

- تبنّي مفهوم المدن الصحية[7] للربط بين نشر الاقتصاد الدائري والقدرة على مواجهة تغيّر المناخ وتحسين الصحة العامة والرفاه، وسواها من الفوائد.

المراصد الحضرية هي نقطة انطلاق لإجراء تقييمات محلية على أسس متينة، تدعم آليات صنع السياسات والرصد بالاستناد إلى الأدلة على مستوى المدن. فهي تزوّد صانعي القرار وغيرهم من الجهات المعنية والمواطنين بمعلومات غير متحيزة لتيسير التعبير عن الآراء المستنيرة، وتقديم المساعدة التقنية لصياغة السياسات واستعراضها، وتشجيع المشاركة من خلال تبادل المعلومات بشفافية. وينتج عن ذلك استعراضات شاملة تغطي مجموعة متنوعة من الآراء والوجهات، ويكون من شأنها المساعدة في تحميل صانعي القرار المسؤولية عن تنفيذ تحسينات ملموسة. ويوفر الجمع بين المراصد الحضرية والاستعراضات المحلية آلية فعالة لرصد التحديات الحضرية وبناء الحلول التعاونية.

الاستعراضات المحلية الطوعية

يمكن للاستعراضات المحلية الطوعية، باعتبارها جسراً بين الرؤية العالمية للتنمية المستدامة والإجراءات المحلية، **أن تكون عنصراً مسرعاً قوياً لتوطين أهداف التنمية المستدامة.** فهي تعزز السياسات القائمة على الأدلة، وتنظر في التحديات والفرص المتاحة لمناطق محددة، وتوفر رؤية مشتركة وفرصة سانحة للتخطيط الطويل الأجل للتنمية المستدامة على المستوى المحلي. كما تعزز مشاركة الجهات المعنية والحوكمة الأفقية المتعددة المستويات، فيما تتيح الفرصة للحكومات والسلطات المحلية لتحديد الأولويات الاستراتيجية بما يتوافق مع الخطط العالمية والمشاركة في الساحة الدولية.

وقد ساهمت الاستعراضات المحلية الطوعية التي وضعت مؤخراً في عمّان **(الأردن)** في عام 2022 وأغادير **(المغرب)** والمدينة المنورة **(المملكة العربية السعودية)** في عام 2023 في حوار بين الجهات المعنية المحلية واتساق السياسات الحضرية. وأسفرت عن زخم غير مسبوق لتطوير البيانات المحلية، مما أعطى المدن دافعاً لتعزيز العمليات المتصلة بالبيانات وتحسين التعاون الأفقي لتبادل المعلومات والتنسيق الرأسي مع المكاتب الإحصائية الوطنية. وأسهمت الاستعراضات الطوعية في المساءلة والشفافية من خلال مشاركة الجهات المعنية المتعددة. وساعدت في تحديد آليات التمويل للمجالات الإنمائية ذات الأولوية.

المصادر: UN-Habitat, 2023b; ESCWA, UN-Habitat and UCLG-MEWA, 2024.

- تنفيذ إطار شامل ومتكامل لسياسة الإسكان والتخطيط الحضري يشمل الاستثمار المحدد الأهداف في البنية الأساسية ويحفّز مشاركة القطاع الخاص في تطوير المساكن اللائقة والميسورة الكلفة (على سبيل المثال، من خلال الصناديق العامة والخاصة للإسكان الاجتماعي).
- تنظيم أسواق الأراضي والعقارات، وتوجيه استخدام الأراضي العامة لمشاريع بناء المساكن الميسورة الكلفة، وتحديث مجموعة المساكن المنخفضة الجودة، مع احتواء الزحف الحضري العشوائي من خلال أنماط سليمة من التوسّع العمراني.
- الاستثمار في نُظُم النقل العام لتشجيع التحوّل في وسائل النقل من السيارات الخاصة إلى نُظُم النقل المستدامة، بما في ذلك النقل الجماعي والترابط مع أنماط النقل الأخرى.
- تضمين الاعتبارات المتعلقة بالنقل في التخطيط الحضري وصنع القرار، وتحفيز أنماط النقل غير الآلية، ودمج التقنيات الذكية لإدارة حركة المرور بهدف تحقيق نُظُم نقل حضري فعالة، صديقة للبيئة ويمكن الوصول إليها.

تقيّد العقبات التي تواجهها النساء في الوصول إلى وسائل النقل العام الآمنة والفعالة فرص عملهن، وتحدّ من الوصول إلى التعليم ومن المشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية. وتؤثر القيود المفروضة على التنقل تأثيراً سلبياً على قدرة المرأة على كسب عيشها، مما يسهم في عدم المساواة بين الجنسين في العمل بسبب ضياع فرص العمل والنكسات المالية. ويتطلب سد هذه الفجوات اتخاذ تدابير لتعزيز يُسر كلفة النقل العام وسلامته بالنسبة للمرأة، وتشجيع زيادة مشاركتها في قطاع النقل، والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز إمكانية الوصول إلى وسائل النقل وكفاءة استخدامها.

- إلغاء القوانين التمييزية في الحصول على الأراضي والسكن، وإصلاح تمليك الأراضي، وتبسيط آليات التسجيل، ورقمنة نُظُم تمليك الأراضي والمساحة بهدف حماية حقوق الفئات المعرضة للمخاطر، بمن فيهم النساء.
- إيلاء الأولوية للتخطيط الحضري الشامل في إعادة الإعمار في حالات ما بعد الصراع، باستخدام إعادة تأهيل التراث المبني كأداة للمصالحة بين المجتمعات؛ والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي وحمايته؛ وترميم التراث المتضرر مع احترام القيم والتقاليد الموروثة من السياقات الثقافية المختلفة.


©Mounir/stock.adobe.com

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 11

لا تزال السياسات الحضرية في المنطقة العربية تركز في المقام الأول على توفير السكن اللائق والخدمات الأساسية. ولا يزال يتعين على إطار السياسات العامة أن يواصل إدماج إدارة المخاطر البيئية ومخاطر الكوارث (بما في ذلك نُظُم الإنذار المبكر)؛ ونَهج متوازن للتنمية العمرانية، مثلاً بين المناطق الحضرية والريفية وبين مختلف الأحياء داخل المدن؛ وفرص تعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي بما يتماشى مع الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030.

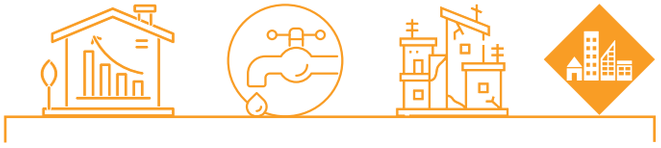
تم استكمال **الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030** التي صدّق عليها مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تحت رعاية جامعة الدول العربية، بتقرير صدر في عام 2016 بعنوان "**نحو أجندة حضرية عربية**"، تضمّن آليات لتعزيز التعاون الإقليمي. وتدعو هذه الاستراتيجية الإقليمية الدول العربية إلى الحد من الزحف الحضري العشوائي، وتعزيز المساكن الميسورة الكلفة، وإشراك مختلف الجهات المعنية في التخطيط والتنمية الحضرية.

تظهر عدة توجهات مشتركة للسياسة العامة على الصعيد الإقليمي

◆ **لا يزال توفير إمكانية الحصول على السكن اللائق والميسور الكلفة والخدمات الأساسية للجميع محور التركيز الرئيسي للسياسات الحضرية في معظم بلدان المنطقة**[8]. وقد أدت البرامج الوطنية إلى تحسين المستوطنات العشوائية والقضاء على الأحياء الفقيرة، بما فيه من خلال عمليات إعادة التوطين والإسكان الاجتماعي التي تستهدف أكثر المجتمعات المحلية عرضة للمخاطر. غير أن التقييم الذي يتناول برامج الإسكان الاجتماعي يكشف عن مشاكل متكررة، مثل تدني النوعية، وفقدان الفرص الاقتصادية والمساحات الاجتماعية بسبب الانتقال إلى أمكنة أخرى، والافتقار إلى النُهج المجتمعية، وتغاضي البناء المنخفض الكلفة عن المعايير الخضراء. أضف إلى ذلك أن ملكية المنازل والخدمات الرسمية (مثل المياه والكهرباء) تؤدي إلى تكاليف إضافية يصعب تغطيتها من ميزانيات الأسر المعيشية المستفيدة من مشاريع الإسكان الاجتماعي، حتى ولو توفرت الإعانات المالية من القطاع العام.

هذا وإن ارتفاع كلفة الأراضي في المناطق الحضرية يجعل توفير المساكن الميسورة الكلفة أكثر صعوبة. وهذه كلها قضايا قد تؤدي إلى تفاقم الإقصاء الاجتماعي.

تعيق قوانين البناء التي عفا عليها الزمن البناء الموفِّر للطاقة. ففي حين أن اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني يرفع التكاليف الأولية للبناء، فإنه يؤدي إلى تخفيض فواتير الطاقة، ما يعزز يُسر الكلفة على المدى الطويل. ويُعَّد تحسين تصميم المباني أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التوازن بين تكاليف البناء ونفقات الملكية والتشغيل، ما يضمن يُسر الكلفة على مدار دورة حياة المسكن. ويفضَّل استخدام مواد موفّرة للطاقة بطبيعتها منذ البداية على إجراء تعديلات مكلفة لاحقاً.



نفّذ **المغرب** برامج إسكان اجتماعي لدعم ملكية المنازل من خلال تحديد سعر أقصى لبيع المساكن الاجتماعية، وإتاحة مناطق حضرية جديدة وإنشاء مدن جديدة، واستخدام الأراضي العامة لمشاريع الإسكان، وتشجيع التعاون بين الجهات المعنية المحلية والوطنية، وإنشاء آليات للتمويل وضمان القروض. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في العجز في الإسكان وتنويع المعروض من المساكن، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص في توسيع نطاق المساكن الميسورة الكلفة[أ]. وفي إطار برنامج "مدن بدون صفيح"، أعلِنت 59 مدينة من أصل 85 مدينة خالية من الأحياء الفقيرة اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2022.

أ. Morocco, Rapport national sur la mise en œuvre du nouvel agenda urbain 2016-2020, 2022.

في **تونس**، أُنشئ "صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار" في عام 2018. وهو يمكّن الفئات ذات الدخل غير الثابت المستثناة من القروض المصرفية، بسبب عدم انتظام دخلها الشهري، من تمويل منازلها بضمان من الصندوق. وتشمل تدخلات الصندوق ضمان قروض الإسكان التي تعهدت بها المصارف لتمكين شراء منزل جاهز. كما يهدف الصندوق إلى إدراج أكبر عدد ممكن من المباني في إطار منظّم للحد من البناء الفوضوي وانتشار المستوطنات غير القانونية.

◆ **تتحول السياسات الحضرية تدريجياً من برامج الإسكان الاجتماعي القطاعية إلى نُهُج أكثر تكاملاً واستراتيجيات تنمية اقتصادية أوسع نطاقاً**[9]. ويمثّل اعتماد السياسات الحضرية الوطنية تطوراً في إدارة التوسع العمراني، الذي لم يعد يُنظر إليه على أنه ظاهرة مدمرة ذات نتائج خارجية سلبية، بل على أنه فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية، بما فيه من خلال التنويع الاقتصادي وإتاحة فرص العمل. غير أن أربعة فقط من بلدان المنطقة وضعت بشكل واضح سياسة حضرية وطنية؛ ومعظمها بلدان متوسطة الدخل. وتُعد **المملكة العربية السعودية** الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي لديها سياسة حضرية وطنية. وقد أصدرت عشرة بلدان تقريراً وطنياً حول تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة[10]، بما فيها ثلاثة بلدان من مجلس التعاون الخليجي، وستة بلدان متوسطة الدخل، وبلد واحد في حالة صراع (الجدول 11-1). وقد التزمت هذه البلدان بدمج الركائز المختلفة للخطة الحضرية الجديدة في صنع السياسات والتخطيط ووضع الميزانيات والحوكمة. كما وافقت على اعتماد سياسات وبرامج في مجال تغيّر المناخ تراعي الفوارق بين الجنسين.

الجدول 11-1
السياسات الحضرية الوطنية والخطة الحضرية الجديدة في البلدان العربية

البلد	السياسة الحضرية الوطنية	الخطة الحضرية الجديدة - التقرير الوطني
الأردن	2023	2022
الإمارات العربية المتحدة	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	لم يصدر تقرير وطني
البحرين	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	2021
تونس	قيد الصياغة (وافقت عليها اللجنة الوطنية في عام 2022 ولكن لم تصدّق عليها الحكومة بعد)	2021
الجزائر	2010	2021
جزر القمر	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	لم يصدر تقرير وطني
الجمهورية العربية السورية	قيد التشخيص	لم يصدر تقرير وطني
جيبوتي	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	لم يصدر تقرير وطني
السودان	اكتملت الدراسة التشخيصية في عام 2021	لم يصدر تقرير وطني
الصومال	قيد التشخيص	لم يصدر تقرير وطني
العراق	بدأت مرحلة دراسة الجدوى في عام 2023	قيد الإعداد
عُمان	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	لم يصدر تقرير وطني
دولة فلسطين	2023	2021
قطر	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	لم يصدر تقرير وطني
الكويت	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	2022
لبنان	قيد الصياغة	2022
ليبيا	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	لم يصدر تقرير وطني
مصر	2023	2022
المغرب	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	2022
المملكة العربية السعودية	2019	2023
موريتانيا	لا سياسة حضرية وطنية صريحة	لم يصدر تقرير وطني
اليمن	في مرحلة دراسة الجدوى	لم يصدر تقرير وطني

المصدر: من إعداد المؤلفين. ولمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على Urban Policy Platform وUrban Agenda Platform.

◆ **غالباً ما تُعالَج القضايا البيئية الحضرية ضمن نُهج قطاعية بدلاً من إدراجها في سياسات حضرية متكاملة. ولا تزال القدرة والاستثمار في هذا المجال منخفضَين.** فنادراً ما يرد التكيّف مع تغيّر المناخ في السياسات الحضرية الوطنية، بل تراه يُعالج من خلال استراتيجيات قطاعية وطنية من قبل هيئات مركزية متخصصة أو ضمن برامج إنمائية محددة. فقد وضعت **مصر** مثلاً استراتيجيات وطنية بشأن التكيّف مع تغيّر المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والإدارة البيئية للمناطق المعرضة للخطر، مثل المناطق الساحلية. ومع ذلك، فإن التدابير والإجراءات في هذه المجالات ليست مدمجة في السياسة الحضرية الوطنية. ولا يزال يتعين ربط السياسات الحضرية الوطنية وبرامج التكيّف الوطنية بشكل فعال لتعظيم الأثر.

هذا وتفتقر المنطقة إلى القدرات والخبرات في مجال التكيّف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث. فمحدودية البيانات تعيق تطوير استراتيجيات التكيّف على المستوى المحلي – حيث تفتقر المدن الصغيرة إلى التمويل إذ ينصبّ التركيز بشكل أساسي على العواصم. لكن بعض الحالات تُعتبر نموذجية من حيث استراتيجيات مواجهة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي (الفصل الخاص بالهدف 13). فقد دعمت الحكومة **المغربية** مثلاً المدن في تصميم استراتيجيات المرونة الحضرية، مع خطط عمل محلية تتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[11]. كما قامت مدينة نابلس في **فلسطين** بمواءمة استراتيجيتها لإدارة مخاطر الكوارث مع إطار سنداي[12]. وأما دبي **(الإمارات العربية المتحدة)** فقد اعتمدت إطاراً مؤسسياً يمكّن الجهات المعنية من تقييم مخاطر الكوارث وتوجيه الموارد للحد منها. كما أدمجت العقبة **(الأردن)** خطر التخفيف من آثار الفيضانات والزلازل في تخطيط استخدام الأراضي. وبدأت عين دراهم **(تونس)** شراكات بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لمعالجة مخاطر الفيضانات، في حين وضع **لبنان** تقييماً وطنياً لمخاطر الفيضانات المفاجئة يتضمن توصيات للتخطيط الحضري[13].

خطة عمل عمّان لمواجهة تغيّر المناخ: رؤية لعام 2050

في **الأردن**، تحدد خطة عمل عمّان لمواجهة تغيّر المناخ استراتيجية الحكومة المحلية لعاصمة خالية من الكربون بحلول عام 2050. وتهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2030 في حين تسعى إلى تلبية حاجات مدينة سريعة النمو. وتشمل الخطة قطاعات مختلفة مثل التنقل المستدام، وكفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وخفض النفايات، والاتقاء في استهلاك المياه، والتخطيط الحضري، والبنية الأساسية الخضراء. وتتضمن تدابير كإنشاء نظام النقل السريع للحافلات، وإنارة الشوارع بالصمام الثنائي الباعث للضوء (LED)، وحوافز لمبانٍ خضراء ومرافق تحويل النفايات إلى طاقة. كما تُشجَّع الزراعة الحضرية من خلال التقسيم إلى مناطق والحوافز المالية. وتركز المبادرات الشاملة لعدة قطاعات على المشاركة المجتمعية والتعليم والمشاريع الترفيهية، بالتنسيق بين الوكالات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كما وضعت عمّان استراتيجيات وخطط عمل تكميلية، ولا سيما "عمّان مدينة خضراء" و"عمّان مدينة ذكية" و"عمّان مدينة مرنة".

◆ **في حين تتمتع المدن بمشاريع هامّة للبنى الأساسية، تظل استراتيجيات التنقل موجهة إلى حد كبير نحو السيارات، مما يحد من الإمكانيات التحويلية للتنقل الحضري.** ويبقى التركيز على البنية الأساسية المادية (الطرق ونُظُم النقل الجماعي)، فيُهمَل تصميم الأحياء الذي من شأنه أن يخفف من حركة المرور من خلال توفير محيط ملائم للمشي وركوب الدراجات. وعلى الرغم من أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص أثبتت فعاليتها في ضمان مستويات خدمة أفضل، إلا أن النقل العام في معظم المدن العربية لا يزال يواجه تحديات. وغالباً ما يتم سد الفجوة من قبل المشّغلين غير الرسميين، وهي علامة على الفشل في تقديم نَهج أكثر شمولاً وتكاملاً لمعالجة قضية النقل على مستوى المجتمع المحلي. ولا يكفي التخطيط والاستثمار لتعزيز وسائل النقل العام وتشجيع الناس على التحوّل من المركبات الخاصة إلى وسائل النقل العام. فقد غابت إلى حد كبير نُظُم النقل الحضري المتكاملة الآيلة إلى تحسين التنقل في "الميل الأخير"، حيث يسمح الميل الأخير من وإلى مرافق النقل العام للركاب بالانتقال بين وسائل النقل. وهذا ما يقوّض التحوّل من المركبات الخاصة إلى وسائل نقل أكثر استدامة. وفي السياق نفسه، لا تملك العديد من المدن العربية بنية أساسية آمنة ويمكن الوصول إليها للمشي وركوب الدراجات، ما يعيق التنقل الصديق للبيئة. ويؤدي الافتقار إلى "تمكين المشي" إلى الازدحام المروري وضعف السلامة.

الحد من آثار التنقل الحضري على البيئة: من شأن السياسات التي تعزز نماذج التنقل الحضري الصديقة للبيئة، باستخدام التقنيات الخضراء والخدمات الرقمية الذكية، أن تساهم إيجاباً في الحد من تأثير التنقل الحضري على البيئة، مما يؤدي إلى مدن أكثر شمولاً وذكاء واستدامة. غير أن تطوير هذه النماذج يتطلب تمويلاً بهدف الاستثمار مثلاً في أساطيل المركبات الكهربائية للقطاع العام والبنية الأساسية للشحن. وقد تبرز الحاجة أيضاً إلى حوافز وتسهيلات لتحفيز الإقبال على السيارات الكهربائية، مثل الإعفاءات الضريبية، والإعفاء من رسوم أخرى، وخفض تعريفات الكهرباء لشحن السيارات الكهربائية.


©jon_chica/stock.adobe.com

◆ **بدأت مدن ذكية مستدامة تبرز في المنطقة، حيث إن 14 بلداً من أصل 22 لديه مبادرات متعلّقة بهذه المسألة** (يمكن الاطلاع على التفاصيل في القسمين الخاصّين ببلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل). فالحلول الرقمية الذكية تعزز السلامة الحضرية، وترفع مستوى السلامة المرورية، وتطلق إمكانيات الحصول على البيانات في الوقت الفعلي لجهة توقّع الجريمة والإرهاب ومنعهما، وتحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتعالج مسألة العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة. وفي المشهد الحضري السريع التطور في المنطقة العربية، يُعَدّ دمج التكنولوجيات الناشئة واعتماد نَهج المدن الذكية المتمحورة حول الإنسان أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستدامة. فمن خلال الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، يمكن للمدن الذكية المتمحورة حول الإنسان أن تعزز كفاءة الخدمات والبنية الأساسية الحضرية وتبني المرونة الحضرية. ويمكن للمنصات الرقمية أن تسهّل مشاركة المواطنين وتيسّر الحوكمة التشاركية، ما يسمح باتخاذ قرارات أكثر شفافية وشمولاً. وينبغي النظر إلى المدن الذكية المتمحورة حول الإنسان في المنطقة العربية بالتركيز على مواءمة الابتكارات التكنولوجية مع الحاجات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، مما يضمن أن تعزز التكنولوجيا نوعية الحياة لجميع السكان.

◆ **ما زالت اللامركزية عملية غير مكتملة في معظم بلدان المنطقة.** وقد انتُهجت اللامركزية لتعزيز الحكم المحلي وتقديم الخدمات والمشاركة في صنع القرار، لا سيما بعد انتفاضات عام 2011. ومع ذلك، فإن تجارب اللامركزية ونتائجها تتباين تبايناً كبيراً. وعموماً، بما أن الحكومات والسلطات المحلية تعتمد على التحويلات من الحكومة المركزية، لا تزال قدراتها ضعيفة في تعبئة الموارد المحلية. وتحتفظ الجهات الفاعلة في الحكومة المركزية والوكالات العامة الوطنية بالأدوار الرئيسية في الإدارة الحضرية، تاركةً للسلطات المحلية مجالاً محدوداً للتحرّك.

وقد برزت بعض المحاولات لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور في صياغة السياسات والمشاريع الحضرية وتنفيذها. في **جزر القمر**، انطوى وضع السياسة الوطنية للمدن والإسكان على نَهج تشاركي على الصعيد المحلي. ويُعتبر المثال الأكثر تقدماً للمقاربة الشاملة مثال "سياسة المدينة" التي وضعها **المغرب**. وقد رافقت مرحلة صياغة هذه السياسة مناقشات وطنية، ويعتمد التنفيذ على العقود المبرمة بين المؤسسات الوطنية والسلطات المحلية والجهات المعنية الأخرى.

أدّى غياب أو محدودية مشاركة الحكومات والسلطات المحلية في الإدارة الوطنية للبنية الأساسية إلى إضعاف قدرة المدن العربية على الابتكار والمساهمة في إحداث تغييرٍ ذي مغزى.

المصدر: UN-Habitat, 2023c.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

استثمرت بلدان مجلس التعاون الخليجي في التخطيط الحضري والبنية الأساسية لدعم التوسع العمراني السريع واستيعاب النمو السكاني. وهي تركز على بناء مدن ذكية تحتوي على تقنيات لكفاءة استخدام الطاقة وإدارة النفايات والنقل المستدام ومبادرات المباني الخضراء.

◆ **تستهدف سياسات الإسكان المواطنين، باستخدام مجموعة متنوعة من آليات التمويل لدعم مختلف مستويات الدخل. ولا تشمل هذه السياسات العمال المهاجرين، الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان في هذه البلدان. وتقع تسوية أوضاع إقامتهم تحت إشراف أصحاب العمل في القطاع الخاص.** ولا تراعي السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المهاجرين.

- في عام 2022، نفّذت **البحرين** أمراً توجيهياً ملكياً صدر في كانون الأول/ديسمبر 2013 لتوفير 40,000 وحدة سكنية للمواطنين من خلال بناء خمس مدن جديدة[14]. وقد بُنيت هذه الوحدات بالشراكة مع القطاع الخاص وبتمويل من برنامج التنمية لبلدان مجلس التعاون الخليجي.
- يقيم معظم سكان **الكويت** في منطقة مدينة الكويت الحضرية، التي تمثل 8 في المائة من الأراضي الوطنية. وقد أطلقت الكويت سياسات لإعادة التوزيع الجغرافي للأعداد المتزايدة من السكان في المدن الجديدة.
- عالجت **عُمان** الطلب المتزايد على المساكن، بما في ذلك الأسر ذات الدخل المنخفض، من خلال قروض منخفضة الفائدة ووحدات سكنية مدعومة في المستوطنات الجديدة[15].
- تتضمن رؤية **المملكة العربية السعودية** 2030 برنامج الإسكان 2030، الذي يهدف إلى زيادة ملكية المنازل السعودية إلى 70 في المائة بحلول نهاية عام 2030. ويسهل برنامج "سكني" تملّك المواطنين السعوديين للمساكن،

وتتيح مبادرة "جود الإسكان" تقديم التبرعات الخيرية للأسر التي تحتاج إلى دعم في مجال الإسكان[16].

- يقدم برنامج الشيخ زايد للإسكان في **الإمارات العربية المتحدة**، مساعدات مالية للأسر الإماراتية لبناء أو شراء أو تجديد منازلها، بما في ذلك المنح للأسر المنخفضة الدخل ولذوي الاحتياجات الخاصة.

◆ **عمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي، إزاء ما تشهده من توسع عمراني[17]، إلى دمج سياساتها الحضرية في أدوات التخطيط الوطنية، مع التركيز على تنويع الاقتصاد، واستخدام الثروة النفطية لتطوير اقتصاد قائم على المعرفة في المدن الجديدة المتخصصة.** ويجري دمج الشواغل المناخية والبيئية في السياسات الحضرية، بما في ذلك من خلال إنشاء مساحات خضراء وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

- أعلنت **البحرين** أن بناء المدن الجديدة سيراعي معايير المدن الخضراء والذكية، باستخدام مواد صديقة للبيئة، وإنشاء مساحات خضراء، وزراعة الأشجار على طول الشوارع.
- تشجع الخطة الحضرية الرئيسية لدبي 2040 **(الإمارات العربية المتحدة)** النقل العام والتنقل غير الآلي ومشاريع الإسكان والمساحات الخضراء والمرافق الترفيهية[18]، علاوة على ذلك، جعلت دبي "المدينة الذكية" مكوّناً أساسياً من استراتيجيتها الحضرية.
- في الرياض **(المملكة العربية السعودية)**، تشمل سلسلة من المشاريع العملاقة ممراً حضرياً أخضر بطول 135 كيلومتر يعتمد على تحويل طريق سريع للمرافق إلى شارع حضري أخضر (المسار الرياضي)[19]. وتشمل المبادرات البيئية "السعودية الخضراء" و"الرياض الخضراء" إنشاء مساحات خضراء وممرات للمشاة ومناطق ترفيهية[20].

◆ **أحرزت بلدان مجلس التعاون الخليجي تقدماً في معالجة قضايا تغيّر المناخ والتنمية الحضرية في آن معاً.** فقد وضعت عُمان استراتيجية وطنية للتكيّف والتخفيف من آثار تغيّر المناخ 2020-2040. وتُعتبَر الأجندة الوطنية الخضراء للإمارات العربية المتحدة 2015-2030 إطاراً تنفيذياً لاستراتيجية **الإمارات العربية المتحدة** للتنمية الخضراء، تكمّلها الخطة الوطنية للتغيّر المناخي 2017-2050، التي يتوقّع أن تحقق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050. وأنشأت **البحرين**، التي تهدف إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060، اللجنة الوطنية المشتركة لتغيّر المناخ برئاسة المجلس الأعلى للبيئة. وأصدرت **الكويت** خطة التكيّف الوطنية 2019-2030. وتُعِد **قطر** استراتيجية لتغيّر المناخ تركّز على التخطيط والتطوير الحضري[21].

◆ **استثمرت بلدان مجلس التعاون الخليجي في حلول النقل العالية التقنية.** وبالرغم مما حققته نُظُم النقل العام من تطوّر مبهر، لا تغطي الشبكات مدناً بأكملها. ويُعزى الاعتماد الكبير على المركبات الخاصة إلى التفضيلات الثقافية والسلوكية.

- تشمل حلول النقل العالية التقنية مترو دبي **(الإمارات العربية المتحدة)**، وهو أطول نظام للسكك الحديدية بدون سائق وأحد أكثر شبكات المترو تقدماً في العالم؛ ومترو الدوحة، وهو جزء أساسي من شبكة سكك حديد **قطر** الأوسع نطاقاً وأحد أسرع القطارات بدون سائق في العالم؛ ونظام النقل السريع الآلي بالحافلات في إطار برنامج التنقل الذكي في أبو ظبي **(الإمارات العربية المتحدة)**.
- شهدت البنية الأساسية للطرق في **البحرين** تحسينات مستمرة، شملت تخصيص مسارات آمنة للدراجات والأرصفة، والتشجير والتجميل، واستيفاء مقتضيات السلامة المرورية. وفي إطار مشروع شبكة النقل الحضري، أطلقت **البحرين** مؤخراً بناء شبكة سكة حديد خفيفة بطول 100 كيلومتر وأربعة خطوط مترو مؤتمتة بالكامل وبدون سائق.
- يهدف مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام في الرياض **(المملكة العربية السعودية)** إلى معالجة الازدحام المروري من خلال تخفيف الاعتماد على السيارات الخاصة. ويشمل المشروع شبكة مترو بطول 176 كيلومتر، تضم 6 خطوط مترو و85 محطة، وتربط بين المناطق السكنية والتجارية والترفيهية والمستشفيات والجامعات. كما يشمل 24 خطاً للنقل السريع بالحافلات (1,200 كيلومتر) و25 مرفقاً لركن السيارات مربوطاً بشبكة النقل. وتعمل هذه المرافق كنقاط اتصال في نظام نقل متعدد الوسائط[22].

◆ **لا تزال القضايا الحضرية خاضعة لنُظُم مركزية. فالحكومات المحلية والبلديات تعتمد على تحويلات عوائد النفط من الحكومات المركزية** التي تناط بها الموافقة على المبادرات المحلية قبل التنفيذ. وتتمتع بعض المدن الكبرى باستقلالية نسبية في التخطيط الحضري، مثل المدينة المنورة ومكة المكرمة **(المملكة العربية السعودية)**. ولم يخضع بعد أثر تفويض السلطة لتقييم كامل.

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

تواجه البلدان العربية المتوسطة الدخل توسعاً عمرانياً بدون تخطيط، في ظل الهجرة من المناطق الريفية، وعدم كفاية التخطيط الحضري، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وانتشار المستوطنات غير القانونية. وفي بلدان المشرق[23]، تتفاقم هذه المشاكل بسبب تدفق اللاجئين من البلدان المتأثرة بالصراعات. وقد نفّذت البلدان المتوسطة الدخل برامج وطنية شتّى لتحسين المستوطنات العشوائية وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الأساسية. فاستثمرت في نُظُم النقل الجماعي وإنشاء مدن جديدة. لكن التقدم نحو اللامركزية في صنع القرار لم يكتمل بعد.

◆ **في المغرب العربي[24]، تسعى السياسات الحضرية إلى إعادة توجيه النمو الحضري والفرص الاقتصادية من التجمعات**

الساحلية إلى المدن الثانوية والبلدات الجديدة. ويأتي ذلك بعد جيل من **برامج الإسكان الاجتماعي** المدعومة بالتزام سياسي قوي ومبادرات تقوم بها الوكالات الوطنية المتعاونة مع السلطات المحلية والقطاع الخاص. وتُعتبر سياسات الإسكان في بلدان شمال أفريقيا من أفضل الممارسات في التصدي لمشاكل الإسكان في المنطقة العربية بأسرها. وبالإضافة إلى وحدات الإسكان الاجتماعي التي بنتها الحكومة، تعمل **تونس والمغرب** على تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتطوير نماذج مختلطة وآليات معززة لتمويل الإسكان، وإتاحة المزيد من فرص الإسكان لذوي الدخل المنخفض. وقد حظيت الإنجازات المحققة في **إعادة تأهيل المدن التاريخية (المدن العتيقة)** باعتراف دولي.

- **في المشرق العربي، فرضت موجات اللجوء والهجرة من الريف ضغوطاً هائلة على قطاع السكن في المدن. وركّزت السياسة الحضرية على التكثيف، وتحسين المستوطنات العشوائية، وإعادة توجيه النمو الحضري على طول ممرات النقل.** وتتنوّع نُهُج البلدان إزاء الإسكان الاجتماعي، فتتيح الدولة مساكن جيدة في **الأردن**[25] **ومصر**[26]. ويعتمد **لبنان** ضوابط للإيجار. وفي استمرار السكن العشوائي مؤشر إلى قصور سياسات الإسكان.

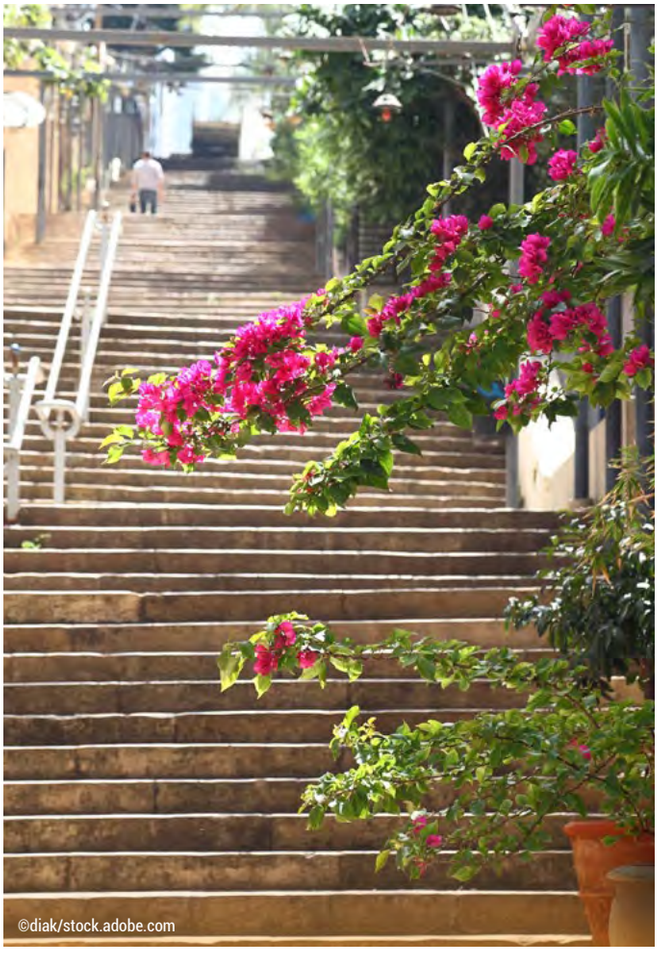
  - في **الأردن ولبنان**، يعيش معظم اللاجئين في مساكن مكتظة، لا تفي بمعايير السكن اللائق و/أو مهدّدة بالانهيار[27]. ففي عام 2017، اقترض ما يصل إلى 43 في المائة من أسر اللاجئين في **لبنان** المال لدفع الإيجار أو لم يتمكنوا من دفعه[28]. وقد أمست مخيمات اللاجئين، المخصصة في البداية للسكن المؤقت، أحياء دائمة، تنتشر فيها مظاهر الأحياء الفقيرة. وتواجه الأسر المهاجرة صعوبات أكبر من الأسر المحلية في الحصول على السكن، من حيث ارتفاع الإيجارات وفرض ضمانات يتعذر تحقيقها للحصول على عقد إيجار[29].
  - في عام 2022، قدّمت مدينة عمّان **(الأردن)** أول استعراض محلي طوعي في المنطقة العربية[30]. وتناول الاستعراض أهم المصاعب المتعلقة بشغور المساكن وارتفاع تكاليفها وطابعها العشوائي. وقد زادت أزمة اللاجئين من الضغط على البنية الأساسية القائمة للإسكان. وبحثت عمّان في استراتيجيات مختلفة لتعزيز التنمية الحضرية، مثل خفض معدل الشواغر السكنية إلى 8 في المائة من خلال توفير ضمانات لأصحاب العقارات. وهذا يشجع على دخول أعداد كبيرة من الشقق غير المأهولة إلى سوق الإيجارات بدلاً من بناء مساكن جديدة على أطراف المدينة. ويمكن استيعاب قرابة 75 في المائة من النمو السكاني المتوقع للمدينة في المنازل الشاغرة الحالية بحلول عام 2030، في حين يمكن احتواء الزحف العمراني العشوائي والحيلولة دون استنزاف البيئات الطبيعية.
  - يواجه **لبنان** تحديات الإسكان بسبب سوق العقارات غير المنظّمة، حيث ترتفع أسعار المساكن في المناطق الحضرية إلى حد خارج متناول الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل. وتؤدي زيادة المعروض من المساكن المخصصة لذوي الدخل المرتفع إلى تفاقم المشكلة. ويزيد تدفق النازحين السوريين من الضغط على أسواق الإسكان في المناطق الحضرية، مما يجبر اللاجئين والمهاجرين وفقراء الحضر على العيش في مستوطنات عشوائية ودون المستوى في ضواحي المدن أو في الأحياء المكتظة. ويؤدي ذلك إلى عدم استقرار في حيازة المساكن، وتدهور الظروف المعيشية وتضخم الأسعار، فتزداد أزمة السكن تعقيداً[31].

- **في البلدان المتوسطة الدخل، تنويع الاقتصاد بسبل كالاستثمار في المدن الجديدة والمدن الذكية المستدامة، هو ابتكار في السياسات الحضرية الوطنية.** ومن عناصر هذا الابتكار بناء مدن جديدة ذات تركيز اقتصادي "متخصص" وسياسات لتوجيه النمو الحضري بعيداً عن الأراضي الزراعية القليلة وعن المدن القديمة. ولم تخفف محاولات إعادة توجيه التوسع العمراني بعد من الضغوط عن المدن الكبرى (كما في **الأردن**) ولا حالت دون التعدي الحضري على الأراضي الزراعية (كما في **مصر**)[32].

  - في **الجزائر**، خمس مدن جديدة قيد الإنشاء ومدرجة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المحيّن 2030. وفي منطقة الجزائر العاصمة، من المتوقع أن يستوعب تكنوبارك سيدي عبد الله منطقة صناعية وشركات متخصصة في التكنولوجيات المتقدمة.
  - في **مصر**، توازن السياسة الحضرية الوطنية بين الحفاظ على الأراضي الزراعية القليلة والحاجة إلى توسيع القاعدة الاقتصادية للبلد، بسبل منها إتاحة فرص العمل في المستوطنات الحضرية الجديدة. ويهدف بناء 22 "مدينة من الجيل الرابع" إلى تلبية الحاجة المتزايدة إلى المساكن وفرص العمل. وتتبع مبادرة المدن الخضراء والذكية في مصر نَهجاً شاملاً للتخطيط الحضري[33]. ومع التوسع العمراني على الأراضي الصحراوية، من المتوقع أن يزداد مجموع الأراضي المأهولة.
  - وضع **الأردن** تدابير للتنمية الداخلية، باستخدام الأراضي الشاغرة لتحقيق تنمية حضرية أكثر ثباتاً.
  - في **المغرب**، تهدف "سياسة المدينة" إلى تعزيز دور المدن كأقطاب للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومصادر لفرص العمل. وقد كانت الدار البيضاء أول مدينة أفريقية تنضم إلى شبكة من 25 مدينة ذكية اختارها معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أتاح تسريع التحوّل الرقمي فيها. وتشمل مبادرة مدينة الدار البيضاء الذكية رقمنة الخدمات، وقيادة الترام بمساعدة الفيديو، ورصد استهلاك الكهرباء في المباني الجديدة وتقاسم السيارات للتنقّل.
  - شجعت **تونس** على إنشاء أقطاب تكنولوجية في المدن الثانوية. وساهم صندوق الاستثمار في الشركات الناشئة في أفريقيا الذكية في مبادرة تونس الذكية، التي تكمّل استراتيجية تونس الرقمية 2020.

◆ **تبرز في عواصم البلدان المتوسطة الدخل والمدن الكبرى الاستثمارات العامة في نُظُم النقل المتعدد الوسائط، بما فيها النقل الجماعي.** إلا أنّ بعض مشاريع النقل الجماعي تركّز على التجمّعات وأوساط المدن الحديثة والتطلّعية، ما قد يؤدي إلى إهمال الحاجات الأساسية للسكان. فشبكات النقل غير النظامية، مثل سيارات الأجرة المشتركة، لا تزال منتشرة في مدن المشرق والمغرب العربي، ولا سيما لربط الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية بأجزاء أخرى من المناطق الحضرية. ويُعزى انتشارها إلى غياب وسائل نقل تلبّي الطلب في الأحياء المحرومة[34].

- في إطار الخطة الرئيسية للتنمية الحضرية لعام 2035 في الجزائر العاصمة **(الجزائر)**، تُبذل جهود كبيرة لتوفير حلول صديقة للبيئة في النقل العام مثل الترام والمترو ومرافق ركن السيارات المربوطة بشبكة النقل. وقد أعقب الانتهاء من البنية الأساسية لمترو الأنفاق والترام في العاصمة مشاريع قيد التنفيذ في مدن كبيرة أخرى.
- في إطار الخطة الرئيسية للنقل الحضري في القاهرة الكبرى **(مصر)**، يشتمل نظام النقل الحضري المتكامل على مترو، وسكك حديدية في الضواحي، وطرق سريعة، يكمّلها مشروع النقل السريع بالحافلات وخط القاهرة الأحادي بخطين آليين[35].


©diak/stock.adobe.com

- تعزز السياسة الحضرية الوطنية في **الأردن** الترابط الحضري والنقل المتعدد الوسائط، بما في ذلك نظام النقل السريع بالحافلات في عمّان. وتقدم استراتيجية النقل الوطنية الطويلة المدى وخطة العمل 2014-2030 مركبات كهربائية عديمة الانبعاثات و3,000 محطة شحن تعمل بالطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يؤدي المخطط الشمولي للنقل والحركة في مدينة عمّان إلى زيادة حصة رحلات وسائل النقل العام بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2025.
- يعيد **لبنان** النظر في الخطة الهيكلية لمرفأ بيروت باتجاه رؤية شاملة لتفاعله مع المناطق الداخلية، مع اعتبار المزايا النسبية لجميع المرافئ اللبنانية والحاجة إلى استراتيجية متكاملة لتطوير مدن المرافئ.
- في **المغرب**، يكمّل خط ترام الرباط-سلا، بعد 10 سنوات من افتتاحه، شبكات الحافلات وسيارات الأجرة، ويُعتبر تحوّلاً نموذجياً يساهم بشكل غير مباشر في حماية البيئة. وبحلول عام 2024، تستفيد الدار البيضاء، حيث يعمل خطان للترام حالياً، من شبكة نقلٍ عام تكون لها حصرية حق أولوية المرور، فتوفّر بديلاً صديقاً للبيئة عن السيارة الخاصة.
- تسعى خطة التنمية الاستراتيجية الخمسية للنقل في **تونس** إلى تعزيز النقل العام والمضي نحو تخفيف الازدحام في وسط المدينة في تونس العاصمة. ومن المشاريع الهامة أيضاً خط السكك الحديدية للقطار المغاربي لربط جميع مناطق البلد بالحدود الجزائرية والليبية. وتشمل المشاريع الكبرى قيد التنفيذ إنشاء مطار جديد بحلول عام 2030، وتوسيع مطار تونس قرطاج الدولي، والسكك الحديدية السريعة في تونس، ونظام السكك الحديدية بين المدن، وخمسة خطوط للسكك الحديدية السريعة.

إعادة تأهيل الأدراج بعد انفجار مرفأ بيروت 2020

بالتنسيق الوثيق مع بلدية بيروت **(لبنان)**، دخل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في شراكة مع جمعية Catalytic Action لإعادة تأهيل وإحياء الأدراج العامة الحضرية في أحياء الجميزة ومار مخايل في وسط المدينة. وهذه السلالم، تدعم حركة تنقّل المشاة، كما تشكل معالم تاريخية تُستخدم كمساحات حيوية للتفاعل الاجتماعي. ويهدف المشروع إلى الحفاظ على هذا التراث وتعزيز الأنشطة الاجتماعية من خلال إصلاح الأضرار والتزيين بالأثاث وتحسين إمكانية الوصول. وقد تجلى نجاح المشروع من خلال ازدياد الأنشطة الاجتماعية والتجارية اليومية على هذه الأدراج.

المصدر: Beirut's Public Stairs.

◆ **أدت إصلاحات اللامركزية في البلدان المتوسطة الدخل إلى نقل جزء من صلاحيات الإدارة الحضرية إلى المستوى المحلي، ولكن اللامركزية لا تزال غير مكتملة.** فمن دون نضج اللامركزية المالية، لا تستطيع الحكومات والسلطات المحلية جمع مواردها الخاصة، مما يجعلها تعتمد على التحويلات المركزية.

- في **الأردن**، يُفترض بقانون الإدارة المحلية الجديد أن يوسع استقلالية الإدارات المحلية ويعمق مشاركة المواطنين في صنع القرار.
- في **لبنان**، تمثل اتحادات البلديات منصة للتعاون في الجوانب الجغرافية المشتركة أو غيرها من الجوانب، مثل إدارة النفايات الصلبة، وحماية البيئة، وتلوث المياه، والمرافق التعليمية والصحية. وتتمتع هذه الاتحادات بسلطة قانونية لوضع خطط التنمية الخاصة بها ولكنها لا تتمتع باستقلالية كاملة في صنع القرار.
- أجرى **المغرب** العديد من الإصلاحات اللامركزية منذ استقلاله في عام 1956. وقدم دستور 2011 نموذجاً للجهوية المتقدمة تدعمه القوانين الأساسية الصادرة في عام 2015 التي تحدد اختصاصات السلطات على مستوى الأقاليم والمقاطعات والبلديات. ونتيجة لذلك، تعمل البلديات مع الحكومات الإقليمية والوطنية والمؤسسات التجارية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص لدعم تطوير البنية الأساسية وتقديم الخدمات الحضرية.
- أنشأت **تونس** صندوقاً لدعم التضامن بين المجتمعات المحلية، وتخصيص المزيد من الموارد المالية للبلديات وتمويل مشاريع التنمية المحلية.

انضمت بلدية أغادير **(المغرب)** في عام 2023 إلى أكثر من 150 مدينة حول العالم قدّمت استعراضات محلية طوعية، وعززت النموذج المتوافق مع أهداف التنمية المستدامة لإنشاء المدن الذكية والمستدامة والشاملة، فكانت الأولى في وضع استعراض محلي طوعي في شمال أفريقيا. وقد ساعد ذلك السلطة المحلية على رصد التقدم في تحقيق الأهداف، وتحسين اتساق السياسات، وتعزيز حوار السياسات بين المؤسسات الوطنية والمحلية. وأظهرت البلدية تصميمها على استخدام أدوات الإدارة الحضرية الحديثة والمتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة مثل الميزانية المراعية للمساواة بين الجنسين والمتمحورة حول المواطن. وقد استرشدت بهذا الاستعراض خطةُ عمل البلدية 2022-2027.

المصدر: بلدية أغادير، المغرب، الاستعراض المحلي الطوعي لعام 2023.



3. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات

تواجه أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات تحدياتٍ هائلة في توفير المساكن الاجتماعية والخدمات الأساسية وإعادة تأهيل التراث والحفاظ عليه، وذلك بسبب ظروفٍ مثل التوسع العمراني السريع والفقر والنزوح وعدم الاستقرار السياسي. فهي تفتقر إلى الكفاءة في التخطيط الحضري والبنية الأساسية، ولا تملك الموارد اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من سكان المدن، مما يؤدي إلى تردّي الأحوال المعيشية ونشوء الأحياء الفقيرة. وتكافح هذه البلدان من أجل الجمع بين متطلّبات التوسع العمراني وأولويات التنمية الاقتصادية، وتنقصها القدرات التقنية اللازمة للتنمية الحضرية المستدامة، وقد أحرزت تقدماً متفاوتاً نحو اللامركزية.

◆ **تنشأ خطط في مدن لتوفير المساكن اللائقة والخدمات الأساسية.** فقد أبدت بعض المدن مستوى من المنعة، إذ أطلقت مبادرات استشرافية لإعادة الإعمار. غير أن عدم الاستقرار السياسي غالباً ما يحوّل الموارد عن مبادرات الإسكان الاجتماعي والتخطيط الطويل الأجل. وتحد القيود المالية، مثل ارتفاع مستويات الدين العام، من قدرات الحكومة على الاستثمار في الإسكان. وحصيلة الدمار فادحة في البلدان التي تشهد صراعات مديدة، مثل **الجمهورية العربية السورية**. فقد عاد معظم السكان الأصليين النازحين من المدن السورية وباتوا يعيشون في منازل مدمرة من دون أي بدائل. وتُفاقم مجتمعات اللاجئين في مدن **الأردن ولبنان** ضغوطاً على البلديات والحكومات المحلية. ففي **لبنان**، الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين للفرد الواحد في العالم ويعاني من أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية كبرى، تتأجج التوترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين حول الموارد الاقتصادية والطبيعية.

- تُعِد **جزر القمر** خطة مساحية في موروني لضمان حيازة الأراضي للمواطنين وتوفير خدمات حضرية أفضل. فبعد الدمار الذي سببه إعصار كينيث في عام 2019، بُذلت جهود لإعادة الإعمار، ولكن بدون أُطر وطنية فعالة بشأن المساكن الميسورة الكلفة والمحصّنة إزاء تغيّر المناخ.
- تحدّد السياسة الوطنية للإسكان في **العراق** خارطة طريق لتوفير المساكن في جميع أنحاء البلد. وتشدد على تهيئة بيئة تمكينية، بسبل منها الشراكة مع القطاع الخاص.
- في إطار برامج الإسكان الاجتماعي الواسعة في **موريتانيا**، تُقدّم للأسر المعيشية قطع الأراضي بصكوك تخصيص رسمية غير قابلة للتنازل، وذلك لتجنب إعادة البيع والمضاربة وعودة السكان المستفيدين إلى مناطق أخرى أو مناطق جديدة تعاني من عدم الاستقرار[36].
- تسعى خطة الحماية الشاملة في **فلسطين**، كما في البلدان المتوسطة الدخل في المشرق العربي، إلى حماية الأراضي

الزراعية الحساسة وإعادة توجيه التنمية المكانية بعيداً عنها. وتقوم الخطة التنموية المكانية الاستراتيجية لمحافظة القدس بتنفيذ برنامج إسكان متفق عليه، يستفيد منه الشباب والأسر المنخفضة الدخل حتى عام 2030[37].

- اعتمدت الخرطوم في **السودان**، وبعد محاولات فاشلة للقضاء على الأحياء الفقيرة، نَهج "المواقع والخدمات" لتحسين تلك الأحياء، حيث وفرت لقطع الأراضي الخدمات الأساسية بسعر منخفض، وسندات الملكية، ومعايير البناء المتحررة. وقد تأتّى عن هذه السياسة آثار سلبية أدّت إلى الهجرة، بما في ذلك النزوح الداخلي، إلى العاصمة، فساهمت في الزحف العمراني العشوائي على نطاق واسع. وتشجع الحكومة حالياً أشكالاً أكثر كثافة من المساكن وتشدّد على أهمية الترابط من خلال الاستثمارات في البنية الأساسية للطرق لإقامة روابط فعالة بين المناطق الحضرية والريفية[38].
- وُضعت خطط تعافٍ متعددة القطاعات لمدن حمص وحلب ودرعا ودير الزور في **الجمهورية العربية السورية**، بالإضافة إلى خطط إنعاش الأحياء في أكثر من 90 موقعاً. وتربط هذه الخطط الأنشطة الإنسانية بأنشطة القدرة على بناء المنعة[39].

- **تتأثر السياسات الحضرية بالتوترات والصراعات التي تولّد حالات طوارئ إنسانية ومشاكل أمنية.** وبسبب حالات الطوارئ هذه، لم توجَّه التنمية الاقتصادية بعد بما فيه الكفاية نحو التصدي لتحديات التوسع العمراني. فعلى سبيل المثال، حالت الحرب والأزمة الإنسانية في **اليمن** دون وضع سياسات حضرية. وعطلت الاضطرابات في **ليبيا** تنفيذ السياسات الحضرية. وأوقفت الأزمة في **الجمهورية العربية السورية** إحراز تقدم مميّز في وضع نهج


©Torsten Pursche/stock.adobe.com

متكامل للتخطيط الحضري. وقد أصبح إطار الانتعاش الحضري أداةً رئيسية في تعزيز الاستجابات للأزمات الحضرية؛ وتوضيح الترتيبات والسياسات والخطط المؤسسية؛ وتوجيه آليات التنسيق وأدوات التمويل اللازمة في تدخلات الإنعاش الحضري[40]. ومع ذلك، فإن الربط بين المرونة الحضرية والتدخلات الإنسانية والإدماج الاجتماعي لم ينطلق عامة بعد كنهج سياسي في حالات الصراع، سواء بين الحكومات الوطنية والمحلية أو بين الجهات المانحة.

إعادة تأهيل حديقة اليرموك في الموصل، العراق

حديقة اليرموك هي من أكبر المواقع العامة على الضفة الغربية في الموصل، المدينة المعروفة بضيق مساحاتها الخضراء. واشتهرت الحديقة، قبل حقبة الإهمال والحرب، بأشجار النخيل والصنوبر والأراضي المفتوحة الواسعة. وتُعتبر إعادة تأهيلها كمكان عام متعدد الأغراض، مكوّناً هاماً في مشروع متكامل لتأهيل الأماكن، يهدف إلى استعادة الخدمات العامة الأساسية التي تعطّلت جراء الحرب والصراع.

- **لا تزال الجهود المبذولة لوضع استراتيجيات لإدارة مخاطر الكوارث محدودة.** ويتطلب التكيّف مع تغيّر المناخ والتأهب للكوارث وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع استثمارات كبيرة في البنية الأساسية ويستلزم إعادة تصور استشرافي للتخطيط الحضري. لكن التقدم الذي تحقق ليس بكافٍ حتى الآن. وتشمل بعض التطورات الإيجابية ما حدث في قايد **(موريتانيا)**، حيث نُفّذت أداة تخطيط عمل مرونة المدن لتقييم وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ. وفي **جزر القمر**، أُعدت أُطُر عمل مرونة المدن لأربع مدن.

- **يمكن أن تكون اللامركزية نمطاً إدارياً أكثر تطوّراً في البلدان التي تشهد صراعات أو تلك التي تكون في مرحلة ما بعد الصراع والتي تخضع لنظام فيدرالي**، كما هي الحال في **العراق والسودان.** فقد فوّض الهيكل الاتحادي في السودان مسؤولية السياسة الحضرية إلى حكومات الولايات. ولكن انسحاب الحكومة الوطنية من السياسة الحضرية يمكن أن يقوّض الرؤية الشاملة للتنمية الحضرية ويحد من التنسيق بين الأقاليم والمستويات الإدارية[41]. وتتواجد السياسة الأكثر لامركزية في المنطقة العربية في الأراضي المصنّفة (أ) في الضفة الغربية **لدولة فلسطين**، حيث يمكن للمجالس المحلية المنتخبة أن تجمع إيراداتها الخاصة وتكون مسؤولة عن التخطيط الحضري وتأمين الخدمات الأساسية[42]. وتولي خطة التنمية الوطنية (2021-2023) الأولوية للامركزية في تقديم الخدمات العامة، لكن الالتزام باللامركزية لم يتحقق بالكامل جراء عوامل، منها التعقيدات الجيوسياسية وضعف الإرادة السياسية والأزمة الاقتصادية[43].

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

الجدول 11-2
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

تعاني النساء والفتيات أكثر من غيرهن من قيود على الحركة بسبب عدم الاستقرار أو الصراع أو الافتقار إلى وسائل النقل والأماكن العامة الآمنة، ما يؤثر على حصولهنّ على فرص العمل ومشاركتهنّ في الحياة العامة. كما إن الأعراف الثقافية والاجتماعية، والقوانين العُرفية السائدة، والعقبات التي تحول دون الوصول إلى المعلومات تمنع المرأة من ممارسة حقوق الملكية وامتلاك الأراضي. وعلى الرغم من عدم وجود تخطيط يراعي إزالة الفوارق بين الجنسين على الصعيد المحلي، **من الواضح إحراز بعض التقدم لجهة تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في السياسات الحضرية.**	عمدت **مصر** إلى تحديث شروط الوصول إلى وحدات الإسكان الاجتماعي لتشمل الأسر التي تعيلها نساء[أ]. أطلق **الأردن** الإطار الوطني للنقل العام من منظور النوع الاجتماعي وكذلك خطة عمل التنقل العادل من منظور النوع الاجتماعي. تقرّ التشريعات في **فلسطين** بحق المرأة المطلق في التملك وعدم التمييز في تسجيل الأراضي أو الممتلكات أو بناء المساكن، على الرغم من أن الثقافة الأبوية السائدة تمنع اعتماد تشريعات بشأن ميراث المرأة[ب].
لا تتّسع سوق الإسكان للفقراء والأقل ثراء، بمن فيهم العمال غير النظاميين والعمال المهاجرون الذين يقيم معظمهم في المناطق الحضرية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات. وهذا يجبرهم على العيش في مستوطنات عشوائية وفي مراكز للعمال المهاجرين سيئة التصميم وغير مزوّدة بالخدمات الأساسية الكافية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.	تخطط **مصر** لإزالة الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030 من خلال صندوق التنمية الحضرية ونهج تشاركي للتحسين الحضري على نطاق المدينة. وتستمر الجهود لدعم أسواق الإيجارات وتخفيف القيود التي تعوق يُسر الكلفة.
يواجه المهاجرون الريفيون واللاجئون والنازحون داخلياً والأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المساكن غير اللائقة التمييز ويتعرضون أكثر من سواهم لتداعيات تغيّر المناخ. **ويفتقر الأشخاص الأكثر فقراً إلى إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة الخضراء**، والتي تتركز عادة في الأحياء الأكثر ثراء.	أطلقت عمّان وإربد **(الأردن)** مشروع "التخطيط الحضري والبنية التحتية" في سياقات الهجرة لتحسين الوصول إلى الخدمات الموثوقة والفرص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين والنازحين، بالتنسيق مع التدخلات الإنسانية. وسمح هذا النَهج بإجراء تحليل معمّق للتحديات والفرص لدعم البلديات والجهات المعنية الرئيسية في تضمين تحديات الهجرة في التحليلات الحضرية المكانية وتخطيط الاستثمار في البنية الأساسية الحضرية[ج]. ومن خلال خطة عمل المدينة الخضراء وخطة العمل المتعلقة بالمناخ، تعتزم عمّان إنشاء متنزهات وحدائق جديدة، بما في ذلك في المناطق المحرومة من الخدمات، وتحديث المتنزهات القائمة.
يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم مخاطر العزلة الاجتماعية والاقتصادية بسبب عدم تلبية احتياجاتهم. ومن شأن إنشاء مساحات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة أن يفيد الفئات الأخرى المعرضة للمخاطر، فضلاً عن **كبار السن والأطفال**.	إنّ القسم الثاني من خط مترو الجزائر وجميع خطوط الترام في **الجزائر** متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وتتوافق مع المعايير الدولية لتسهيل الوصول. بالإضافة إلى ذلك، توفر الأنظمة للأشخاص ذوي الإعاقة نقلاً مجانياً أو بأسعار مخفّضة. يركز **الأردن** بشكل كبير على تعزيز الإدماج والتنوع، ضامناً بذلك حقوق ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم وجميع جوانب المجتمع. وينعكس هذا الالتزام في قانون الإعاقة، الذي يحظر التمييز على أساس الإعاقة ويشمل توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقات الجسدية وكبار السن يواجهون صعوبات في الوصول إلى وسائل النقل العام، ما يؤثر على وصولهم إلى المدرسة وحصولهم على الرعاية الصحية والعمل.

أ. Lobet, Abdelkader and Eldidi, 2020.
ب. تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة: التقرير الوطني لدولة فلسطين.
ج. UN-Habitat, 2022a.

هاء. مشهد التمويل

يعوق تقلّص الحيز المالي، كما هي حال أهداف التنمية المستدامة الأخرى، التقدم نحو تحقيق الهدف 11. ومن الصعوبات الهيكلية تجزؤ تمويل السياسات الحضرية عبر مختلف مستويات الحكومة. فقد كانت السياسات الحضرية الوطنية في المقام الأول ضمن مسؤولية الوزارات المختصّة لأنّ الحكومات المركزية قوية عادةً. والنتيجة مستوى متدنٍ من التماسك والتعاون لزيادة الموارد وتحقيق الكفاءة في استخدامها. وفي معظم البلدان العربية، تعتمد **ميزانيات الحكومات والسلطات المحلية على التحويلات من الحكومات الوطنية**، وغالباً ما تشرف الحكومة المركزية على إدارة المشاريع الحضرية وتمويلها، من غير أن تحيط بجميع أبعاد الاحتياجات والتحديات والحلول المحلية.

لا تستجيب نُظُم التخطيط الحضري في المنطقة، التي غالباً ما توضَع على المستوى الحكومي الأعلى، للاحتياجات المتزايدة للمدن والبلدات الآخذة في التوسّع.

ولمعالجة عواقب التوسع العمراني السريع، لا بد من إصلاح أدوات وإجراءات التخطيط الحضري بحيث تواكب الإصلاحات الجارية في مجال اللامركزية.

وينبغي أن تتركّز النُهج المتمحورة حول الإنسان على التنمية الحضرية وتوفير الهياكل الأساسية، كما ينبغي منح الحكومات والسلطات المحلية مزيداً من الاستقلال الذاتي لأنها غالباً ما تكون أفضل مستجيب لاحتياجات السكان.

وبالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، تتدنّى في المدن العربية معدّلات تحصيل الإيرادات المحلية بسبب اعتماد **الآليات المركزية لوضع الميزانيات، وانتشار الفساد، وعدم كفاءة إدارة المعاملات وسجلات الأراضي، وتراخي المساءلة.** وقدرة السلطات المحلية محدودة على تحصيل الضرائب العقارية، والمصدر الرئيسي للإيرادات المحلية. ويعزى ذلك إلى عدم كفاية البيانات والموارد البشرية وإلى ديناميات التوسع العمراني، بما فيه المعاملات العقارية غير المسجلة في المستوطنات العشوائية الناشئة على أطراف المناطق الحضرية. ولا يزال توليد الإيرادات المحلية منخفضاً أساساً بسبب عدم كفاءة العمليات المالية، وعدم وجود تقاسم واضح للسلطات، وعدم كفاية سلطات الإنفاذ داخل الولاية القضائية للبلديات، وقِدَم الأُطُر القانونية، وضعف قدرة الحكومات المحلية على الإدارة المالية عموماً[44]. وفي بعض الحالات، حيث تتولى تشغيل المرافق العامة وغيرها من الخدمات منظمات شبه حكومية (مثل الشركات المملوكة للدولة أو الشركات الخاصة التي تقدم الخدمات الأساسية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص)، لا يمكن للمدن الوصول إلى هذه الإيرادات. ونتيجة لذلك، قد تكون المدن غير قادرة على تلبية الطلبات المتعلقة بتكاليف التشغيل، مثل رواتب الموظفين وإيجارات المباني والمعدات، فتعتمد بدلاً من ذلك على العمليات المدعومة باستخدام التحويلات المخصصة للاستثمارات الرأسمالية.

وتوفر الاستراتيجيات والآليات المالية المتنوعة، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والسندات الخضراء، والإصلاحات الضريبية، والتمويل الإسلامي، والمساعدات الدولية، فرصاً لتمويل مشاريع البنية الأساسية وتقريب المدن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة[45]. ولتحسين مرونة البيئة المالية المحلية، يمكن أن تنطوي الاستراتيجية الأولية على تعزيز اللامركزية في الميزانيات والإيرادات، وتمكين المدن من إنشاء مصادر إيراداتها الخاصة. وقد تشمل الأمثلة عن تدفقات الدخل الإيرادات من التراخيص والضرائب والغرامات المرورية ومواقف السيارات، وكلها تساهم في التمويل المحلي المكتفي ذاتياً والمرن. وتنطوي المرحلة التالية على إنشاء أُطُر ذات صلة لتمكين المدن من الاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة. ويمكن أن تشمل الأمثلة على ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل القائم على الأراضي والأصول، والسندات البلدية، ويمكنها كلها أن تعبئ رأس المال الخاص وتساعد على سد فجوات التمويل. وأخيراً، ينبغي بذل الجهود لإنشاء قنوات إضافية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأنها تمثل مصدراً هاماً لإتاحة فرص العمل والتنويع الاقتصادي. ويساهم دعمها المالي بشكل مباشر في مرونة البيئة المالية المحلية واستقرارها.

ولا تزال المشاركة المحتملة للقطاع الخاص في تمويل الهدف 11 على المستوى المحلي في البلدان العربية، في الغالب غير معروفة وغير مستكشفة. **ولا تزال المشاريع المنفّذة ضمن شراكاتٍ بين القطاعين العام والخاص عملاقةً وواسعة النطاق وتنطوي على تمويل سيادي يُقدّر بمليارات الدولارات.** وقد طورت بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي شراكات نموذجية بين القطاعين العام والخاص. وثمّة أمثلة على ذلك أيضاً في **تونس ومصر والمغرب**، يمكن نقلها إلى بلدان أخرى. غير أن هذه الشراكات يُمكن أن تتعزّز من خلال السياسات والبرامج الحكومية الوطنية، ونقل ملكية الأراضي العامة لأغراض التنمية الخاصة (مثل مشاريع الإسكان الاجتماعي) وتفويض الخدمات العامة. وقد جرى دعم بعض الشراكات بين القطاعين العام والخاص بموارد عامة لجعلها مربحة بما فيه الكفاية للقطاع الخاص.

ويمثل التمويل الإسلامي وسيلة محتملة أخرى لتمويل الهدف 11. ويمكن استخدام الصكوك الخضراء وذات الأثر الاجتماعي لتوسيع الاستثمار المسؤول اجتماعياً والمراعي للبيئة في مشاريع التنمية الحضرية.



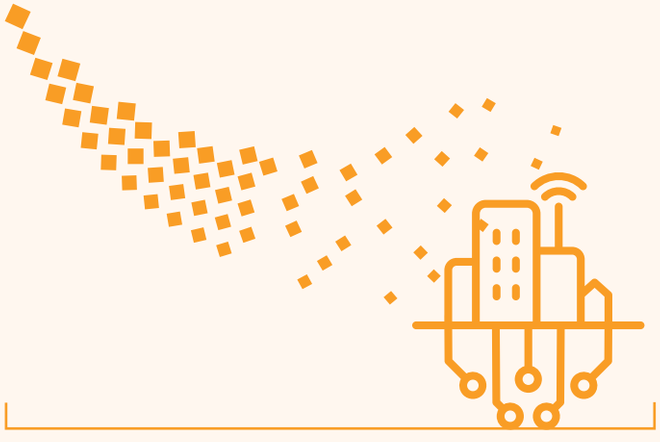
واو. الأبعاد الإقليمية

يمكن للبلدان العربية اغتنام العديد من الفرص للتعاون الإقليمي بشأن الهدف 11.

- **تسريع جمع البيانات المحلية لقياس التقدم في تحقيق الهدف 11 من خلال إنشاء مراصد حضرية وتُظم رصد للبيئة والتنمية.** وتهدف هذه النُّظم إلى تحفيز التكامل الرأسي والتحولات النابعة من المستوى المحلي، ودعم أُطُر الحوكمة المحلية المتكاملة والشاملة، وتعزيز عمليات صنع السياسات القائمة على الأدلة. ويوفر الإطار العالمي للرصد الحضري الذي أقرّته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس 2020 فرصاً لتوحيد نُظم الرصد المحلية، التي يمكن أن تستفيد أيضاً من أوجه التآزر في تفعيل آليات التعاون. ففي **الأردن**، يُعد مرصد عمّان الحضري مثالاً على منصة لإدارة المعرفة تعزز القدرات المحلية لجمع البيانات وتحليلها. وقد أدّى هذا المرصد في الاستعراض المحلي الطوعي لعمّان دوراً حاسماً في قيادة عملية جمع البيانات وتحليلها، وتسهيلها.

- **تعزيز قدرات السلطات المحلية وتسهيل تبادل المعرفة والممارسات الجيدة من خلال الشبكات الإقليمية للمدن والحكومات المحلية للنهوض بالتنمية الحضرية المستدامة.** فلمشاركة المدن العربية في الشبكات الإقليمية القدرة على تعزيز التعاون بين المدن وإحداث آثار إيجابية من حيث المهارات الحضرية والإدارة. وتعمل الشبكات الإقليمية والدولية للمدن والسلطات المحلية كمنصات لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وحل المشاكل المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة وبالتخطيط الحضري الاستراتيجي. ويمكن للمدن، من خلال المشاركة، الاستفادة من معارف وخبرات مدن أخرى وتعزيز قدرتها على التصدي للصعوبات المحلية. ومن الأمثلة على هذه الشبكات التحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع[46]، ومنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا[47]، والحكومات المحلية من أجل الاستدامة[48]، والعهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة[49]، ومنظمة المدن العربية[50]، وشبكة المدن المتوسطية، وشبكة المدن الضابطة[51]، وشبكة المدن القوية[52]، وفريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ[53].

- **دعم مبادرات "المدن الصحية" الواعدة التي تنتشر في المنطقة،** مع التركيز على الروابط بين مختلف أهداف التنمية المستدامة والشراكات التي تساهم في تحقيق الهدف 11. فهذه المبادرات تشجّع على تحسين التخطيط الحضري للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، وتحسين نوعية الهواء، وتعزيز النشاط الجسدي، وإنقاذ الأرواح من الكوارث. وحالياً، تضم شبكة المدن الصحية لشرق المتوسط 109 مدينة من 15 بلداً عربياً[54]. وتعتمد المبادرة العالمية لجودة الحياة في المدن التي أطلقت مؤخراً، على برنامج جودة الحياة في **المملكة العربية السعودية**[55]. وتهدف هذه المبادرة إلى إنتاج مؤشر لقياس القيم والاحتياجات والأهداف المشتركة بناء على بيانات حضرية عالية الجودة ومصنفة لسد الفجوات الكبيرة في المعلومات التي حدّت من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.



الحواشي

1. UNDP, 2022a.
2. UN-Habitat, 2018.
3. يُقصَد بالسياسة الحضرية الوطنية "مجموعة متماسكة من القرارات تؤخذ من خلال عملية مدروسة تقودها الحكومة لتنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة نحو رؤية وهدف مشتركَين من شأنهما تعزيز التنمية الحضرية التحويلية والإنتاجية والشاملة والمرنة على المدى الطويل" (UN-Habitat and Cities Alliance, 2014).
4. بيانات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام 2020، مستمدة من UN-Habitat, 2023c.
5. المرجع نفسه.
6. World Bank, 2022.
7. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، "المدينة الصحية هي المدينة التي تولِّد وتحسّن باستمرار بيئاتها المادية والاجتماعية وتوسّع موارد المجتمع التي تمكّن الناس من دعم بعضهم البعض في أداء جميع وظائف الحياة والتطور إلى أقصى إمكاناتهم". وللمزيد، يمكن الاطلاع على What Is a Healthy City.
8. UN-Habitat, 2017.
9. المرجع نفسه.
10. تم اعتماد الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو، الإكوادور، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016. وقد أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 وهي تمثّل رؤية مشتركة لتوسع عمراني أفضل وأكثر استدامة في المستقبل.
11. World Bank, 2020.
12. تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة: التقرير الوطني لدولة فلسطين.
13. UN-Habitat, 2023c.
14. الاستعراض الوطني الطوعي للبحرين لعام 2023.
15. Prabhu, 2021.
16. Saudi Arabia, Report on the Implementation of the New Urban Agenda.
17. تُعَد بلدان مجلس التعاون الخليجي الأكثر تحضراً في المنطقة، حيث يقيم أكثر من 80 في المائة من سكانها، في المتوسط، في المناطق الحضرية. تعتبر الكويت الدولة التي لديها أعلى حصة من سكان الحضر، بنسبة 100 في المائة (Habitat, 2023c-UN).
18. للمزيد، يمكن الاطلاع على خطة دبي الحضرية 2040.
19. للمزيد، يمكن الاطلاع على موقع المسار الرياضي.
20. Saudi Arabia, Report on the Implementation of the New Urban Agenda.
21. UN-Habitat, 2023c.
22. Saudi Arabia, Report on the Implementation of the New Urban Agenda.
23. الأردن ولبنان ومصر؛ وتندرج الجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين ضمن مجموعة البلدان المعرضة لعدم الاستقرار أو المتأثرة بالصراعات.
24. تونس والجزائر والمغرب؛ وتندرج ليبيا وموريتانيا ضمن مجموعة البلدان المعرضة للهشاشة أو المتأثرة بالصراعات وأقل البلدان نمواً، على التوالي.
25. في الأردن، على الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات التي تشجع على بناء منازل بأسعار معقولة للفقراء، لا يزال من الأسهل العثور على منازل راقية باهظة الثمن منه على البدائل ذات الأسعار المعقولة (UN-Habitat, 2023c).
26. بالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى استراتيجية الإسكان في مصر لعام 2020 المنشورة، اعتُمد التحول من التنمية الخاصة بالمنطقة إلى نهج تشاركي للإصلاح الحضري على مستوى المدينة في مصر (UN-Habitat, 2023c).
27. United Nations Inter-Agency Coordination in Lebanon and others, 2020.
28. UNHCR, UNICEF and WFP, 2017.
29. La Migration Forcée au Maroc – Résultats de l'Enquête Nationale.
30. الاستعراض الطوعي المحلي لمدينة عمّان، الأردن.
31. Lebanon, 2021 National Report on the Progress of the Implementation of the New Urban Agenda.
32. UN-Habitat, 2017.
33. UNEP, 2023.
34. UN-Habitat, 2017.
35. مصر، التقرير الوطني لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة (2021).
36. الاستعراض الوطني الطوعي لموريتانيا لعام 2019.
37. دولة فلسطين، 2020، الخطة التنموية المكانية الاستراتيجية لمحافظة القدس.
38. UN-Habitat, 2017.
39. UN-Habitat, 2022c.
40. UN-Habitat, Urban Recovery Framework publication series.
41. UN-Habitat, 2017.
42. المرجع نفسه.
43. تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة: التقرير الوطني لدولة فلسطين.
44. بيانات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام 2020، مستمدة من UN-Habitat, 2023c.
45. المرجع نفسه.
46. للمزيد، يمكن الاطلاع على International Coalition of Inclusive and Sustainable Cities.
47. للمزيد، يمكن الاطلاع على منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية – فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا.

48. للمزيد، يمكن الاطلاع على Local Governments for Sustainability.
49. للمزيد، يمكن الاطلاع على Global Covenant of Mayors for Climate and Energy.
50. للمزيد، يمكن الاطلاع على MedCities.
51. للمزيد، يمكن الاطلاع على Connective Cities.
52. للمزيد، يمكن الاطلاع على Strong Cities Network.
53. للمزيد، يمكن الاطلاع على C40 Cities.
54. Elfeky and others, 2019.
55. للمزيد، يمكن الاطلاع على برنامج جودة الحياة.

المراجع

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2021). Smart Sustainable Cities and Smart Digital Solutions for Urban Resilience in the Arab Region. Lessons from the Pandemic.

_____ (2022). Policy advocacy for building urban economic resilience during and after COVID-19 in the Arab region.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), and United Cities and Local Governments Middle East and West Asia (UCLG-MEWA) (2024). Practical Guidelines for VLRs in the Arab Region.

Elfeky, S., and others (2019). Healthy Cities Programme in the Eastern Mediterranean Region: Concurrent progress and future prospects. *East Mediterranean Health Journal*, vol. 25, No. 7, pp. 445–446.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2019). FAO Framework for the Urban Food Agenda. Rome.

Lobet, Jean Michel, Laila Abdelkader, and Alia Eldidi (2020). Egypt's Social Housing Programme Is Prioritising Women: Here's Why. *World Bank blogs*, 24 March.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) and United Nations Office for Project Services (UNOPS) (2021). Global State of National Urban Policy 2021: Achieving Sustainable Development Goals and Delivering Climate Action. Paris: OECD.

Prabhu, Conrad (2021). Five new integrated housing projects to create 4,800 homes in Oman. *Oman Daily Observer,* 17 October.

United Nations Development Programme (UNDP) (2022a). Arab Human Development Report. New York.

_____ (2022b). SDG Localization in the Arab States. New York.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2016). Global Report on Culture for Sustainable Urban Development. Paris.

United Nations Environment Programme (UNEP) (2023). How Egypt Is Switching to a Circular Economy: Building Climate Resilience and Resource Efficiency.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations Children's Fund (UNICEF), and World Food Programme (WFP) (2017). Vulnerability Assessment of Syrian Refugees Living in Lebanon.

United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) (2017). National Urban Policy: Arab States Report. Nairobi.

_____ (2018). Migration and Inclusive Cities: A Guide for Arab City Leaders. Nairobi.

_____ (2020). Local Inclusion of Migrants and Refugees. A Gateway to Existing Ideas, Resources and Capacities for Cities Across the World. Nairobi.

_____ (2021a). Building Gender Inclusive Cities: Toward More Gender Inclusive Programmes, Public Spaces and Cities in the Arab Region. Nairobi.

_____ (2021b). Cities and Pandemics: Towards a More Just, Green and Healthy Future. Nairobi.

_____ (2021c). Global Compendium of Practices on Local Economic and Financial Recovery. Building Urban Economic Resilience During and After COVID-19. Nairobi.

_____ (2022a). Urban Planning & Infrastructure in Migration Contexts: Amman Spatial Profile. Nairobi.

_____ (2022b). Implementation of the New Urban Agenda in the Middle East and North Africa. Nairobi.

_____ (2022c). Urban Recovery Framework. Nairobi.

_____ (2023a). Financing Sustainable Urban Development. Nairobi.

_____ (2023b). Rescuing SDG 11 for a Resilient Urban Planet. Nairobi.

_____ (2023c). The State of Arab Cities Report 2022. Nairobi.

United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), and Cities Alliance (2014). The Evolution of National Urban Policies. Nairobi: UN-Habitat.

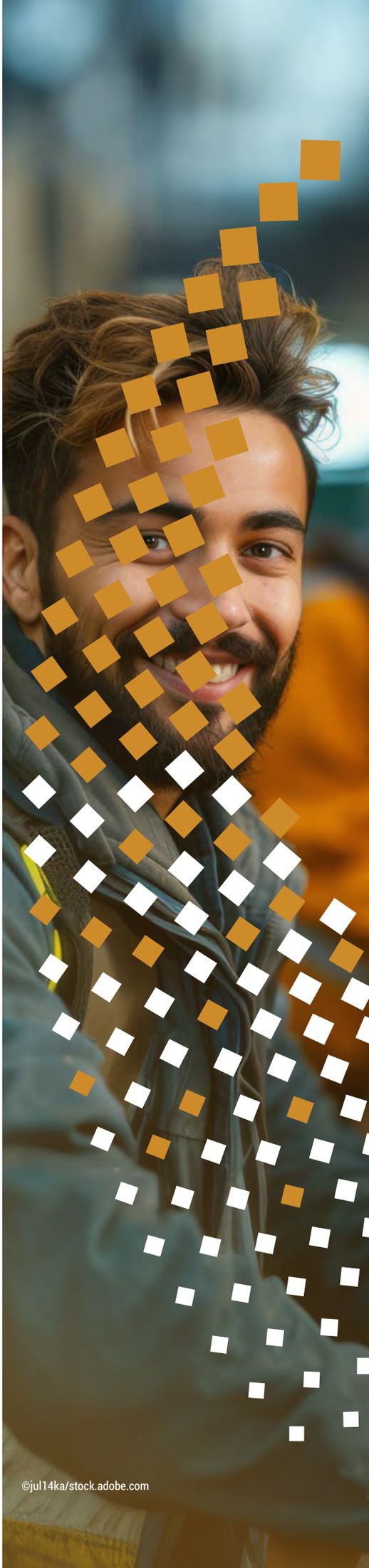
United Nations Inter-Agency Coordination in Lebanon, and others (2020). Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR). (2021). Regional Assessment Report on Disaster Risk Reduction in the Arab Region. Cairo.

World Bank (2020). Strengthening urban resilience in Morocco (November).

_____ (2022). Blue Skies, Blue Seas: Air Pollution, Marine Plastics, and Coastal Erosion in the Middle East and North Africa. Washington, D.C.





12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الهدف 12

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

ألف. مقدمة

يتناول الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) التنمية المستدامة على جميع المستويات المحلية والعالمية، وبجميع أبعادها، ويربط اعتبارات البيئة والموارد الطبيعية بالمكوّنات الاجتماعية والاقتصادية. وفي مختلف أنحاء العالم، ما من دولة تلتزم التزاماً كاملاً بالتحوّلات الجذرية المطلوبة في أنماط الاستهلاك والإنتاج. ويؤدي النموذج الاقتصادي الخطي الحالي لاستخراج الموارد الطبيعية وتصنيعها والتخلص منها، إلى استنزافها السريع، ولا يزال التقدم بطيئاً في تخضير الاقتصاد. **ولم تبلغ بعد المنطقة العربية التي لا تزال في طور النمو ما بلغته الدول الصناعية من إفراط في استهلاك الموارد، إلا أن اقتصاداتها كثيفة الكربون وقائمة على استهلاك الموارد الطبيعية.**

تتفاقم تحديات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة بسبب تسارع استنزاف الموارد، وفقدان التنوّع البيولوجي، وتدهور صحة النُّظُم البيئية، ونُدرة المياه (الهدف 6)، وتزايد استهلاك الطاقة (الهدف 7) وما يسببه من انبعاثات غازات الدفيئة (الهدف 13). ويعوق الإنتاج المتزايد للنفايات وانخفاض مستويات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير التقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعنية بالبيئة، بما في ذلك الهدف 12. ومن الضروري ضمان الإدارة الدقيقة للنفايات في إطار السعي إلى استدامة المدن والمستوطنات البشرية (الهدف 11)، والحفاظ على سلامة النُّظُم البيئية البحرية والبرية (الهدفان 14 و15). ويرتبط الهدف 12 بالنمو الاقتصادي والتنمية الصناعية (الهدفان 8 و9)، وكذلك بالنُّظُم الزراعية الغذائية المستدامة من أجل عالم خال من الجوع (الهدف 2). ونظراً لطبيعة الإنتاج والاستهلاك المستدامين العابرة للقطاعات، غالباً ما يتمّ الإبلاغ عن البرامج ذات الصلة ضمن الأهداف القطاعية.

ولم يعتمد سوى عدد قليل من البلدان العربية رؤية استراتيجية هدفها الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر. إلا أن بعضاً منها أحرز تقدماً في تنفيذ خطط عمل وطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين وسياسات الاقتصاد الأخضر والدائري، فيما تُبذَل جهود لتحسين إدارة النفايات وتقليص الفاقد من الغذاء وترشيد دعم الوقود الأحفوري. وتساهم المبادرات الرامية إلى الحد من التلوّث، وإحراز التقدم في مجالي السياحة المستدامة والزراعة العضوية، وإرساء مبادئ الاستدامة في المشتريات العامة، في إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وعامة الناس في زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية. ولا بد من التوسّع في اعتماد الممارسات الجيدة والمشاريع الرائدة. ولا بد أيضاً من الحزم في تنفيذ السياسات المعتمدة ودعمها بالمزيد من الموارد المالية.


©Andrii Yalanskyi/stock.adobe.com

الاستهلاك والإنتاج المستدامين هما نمط يقوم على الاستفادة من الخدمات والمنتجات التي تلبي الاحتياجات الأساسية وتحقق نوعية حياة أفضل بالحد الأدنى من الموارد الطبيعية والنفايات والملوّثات والمواد السامة. ويجب أن يكون هذا النمط على مدى دورة حياة الخدمات أو المنتجات، بما يلبّي احتياجات الأجيال المقبلة.

الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يتميّز بانخفاض الكربون، وكفاءة الموارد، والشمول الاجتماعي. ويتحقق في هذا الاقتصاد نمو العمالة والدخل نتيجة للاستثمار العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية، والبنية الأساسية، والأصول المنخفضة الكربون وغير الملوّثة والكفوءة في استخدام الطاقة وسائر الموارد. ويستوفي هذا النمو متطلبات درء فقدان التنوّع البيولوجي والحفاظ على خدمات النُّظُم البيئية.

الاقتصاد الدائري هو نظام لا تتحوّل فيه المواد إلى نفايات، ويتيح تجدد الطبيعة. فالمنتجات والمواد تخضع لعمليات تبقيها في التداول، كالصيانة، وإعادة الاستخدام، والتجديد، وإعادة التصنيع، وإعادة التدوير، والكمر. ويساعد الاقتصاد الدائري في التصدي لتغيّر المناخ وسائر التحديات العالمية، بما في ذلك فقدان التنوّع البيولوجي وتراكم النفايات والملوّثات، وذلك من خلال فصل النشاط الاقتصادي عن استهلاك الموارد المحدودة.

المصادر: UNEP, Sustainable Consumption and Production Policies and the Green Economy; Ellen Macarthur Foundation, What Is a Circular Economy?.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

لا يزال النمو الاقتصادي يتحقق على حساب الموارد الطبيعية: ارتفع **نصيب الفرد من البصمة المادية** للمنطقة العربية من 11.7 إلى 12.4 طن بين عامي 2015 و2019، مقابل متوسط عالمي قدره 12.4 طن.

تعتمد الاقتصادات العربية اعتماداً كبيراً على استهلاك الموارد الطبيعية والأنشطة الاستخراجية: ارتفعت **البصمة المادية للمنطقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي** من 1.88 كيلوغرام لكل دولار بالمعدلات الثابتة لعام 2015 إلى 1.96 كيلوغرام في عام 2019، وانخفضت من 1.22 إلى 1.14 كيلوغرام على مستوى العالم خلال الفترة نفسها.

استقر **نصيب الفرد من استهلاك النفط** عند 1.18 طن بين عامي 2015 و2019، لكنه لا يزال يساوي تقريباً ضعف المتوسط العالمي الذي انخفض من 0.58 إلى 0.56 طن في الفترة نفسها.

تعتمد الاقتصادات العربية بشدة على الوقود الأحفوري، وهذا واضح في **الاستهلاك المحلي للبترول لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي**، والذي بلغ 1.188 كيلوغرام لكل دولار في عام 2019 مقابل 0.052 في المتوسط على مستوى العالم.

بلغت **نسبة الفاقد من الأغذية** 16.29 في المائة في عام 2020، مقابل 13.3 في المائة على مستوى العالم. في عام 2019، بلغ **نصيب الفرد من الهدر الغذائي المنزلي** 141 كيلوغرام مقابل متوسط عالمي قدره 120 كيلوغرام.

تجاوز **دعم الوقود الأحفوري** في المنطقة 15 في المائة من مجموع دعم الوقود في جميع أنحاء العالم في عام 2019 و17 في المائة في عام 2020، فيما عدد سكان المنطقة أقل من 6 في المائة من مجموع سكان العالم.

انخفض **دعم الوقود الأحفوري** (من حيث الاستهلاك والإنتاج) بنسبة تجاوزت النصف بين عامي 2015 و2020، بحيث تدنّت من 118 مليار دولار إلى 57 مليار دولار (بالدولار الاسمي). ويعزى ذلك في الغالب إلى التخفيضات الكبيرة التي حققتها بلدان مجلس التعاون الخليجي.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 12 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 12

- من الضروري تضمين مبدأ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في خطط التنمية الوطنية المعتمدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بطرق منها الترويج لمعايير وملصقات المنتجات الصديقة للبيئة والمراعية للمسؤولية الاجتماعية.

- يتطلب تفعيل سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وضع أنظمة استباقية، بما في ذلك أدوات القيادة والتحكم والأدوات المستندة إلى آليات السوق، لضمان التزام المنتجين والمستهلكين بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

- تشمل الأنظمة على مستوى الإنتاج تقديم الحوافز، والدعم، والإعفاءات الضريبية لاستخدام التكنولوجيا المنخفضة الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة. ومن الضروري تعزيز نَهج المسؤولية البيئية للمنتجين[1]، والبحث والتطوير في تكنولوجيات وابتكارات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

- يؤدي اتخاذ تدابير على صعيد الاستهلاك، مثل تقديم الحوافز أو فرض الروادع إلى تشجيع عامة الناس والمستهلكين على الالتزام بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وما يتطلبه ذلك من تغييرات سلوكية. ويمكن تدعيم تلك التدابير ببرامج للتوعية والتثقيف والتدريب على الممارسات المستدامة.

- يؤدي الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء إلى تحسين كفاءة الموارد، واستخدام الموارد المتجددة، وإعادة استخدام الموارد غير المتجددة لدعم الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون. وتفضي هذه العملية إلى تخفيض تكاليف التصنيع، وتعزيز القدرة التنافسية، والتصدي للشواغل البيئية.

- تساعد المشتريات العامة المستدامة الإدارات العامة على إعطاء الأولوية للمنتجات والخدمات التي تراعي حس المسؤولية البيئية والاجتماعية، وتشجع الشركات على اعتماد ممارسات مستدامة.

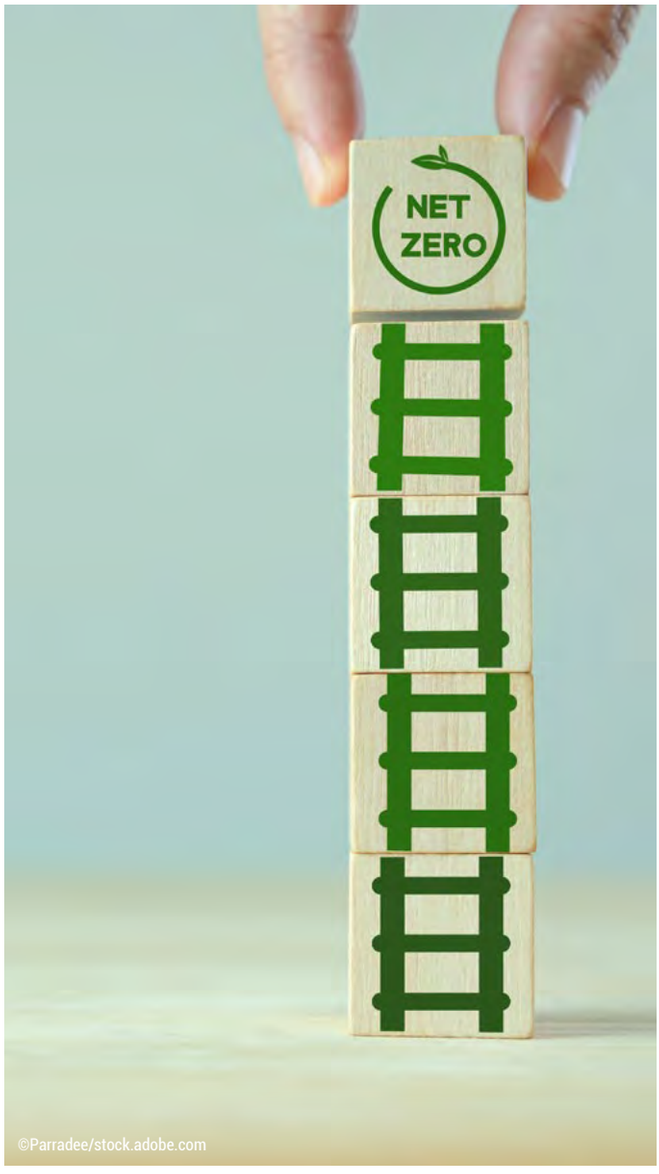
- يؤدي إرساء بنى متينة للحوكمة وسن تشريعات نافذة إلى ترسيخ الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، بما في ذلك بذل الجهود لفرز النفايات، وإعادة تدويرها، ومعالجتها، وتحللها، بالإضافة إلى تنظيم ممارسات إعادة التدوير.



لا يستعصي على المنطقة تحقيق **قفزة نوعية**. فالبلدان العربية التي لم تنخرط بعد في مسارات التنمية المستنزفة للموارد تحظى بفرصة للتميّز باعتماد تكنولوجيات فعالة ومتقدمة ونُهج مبتكرة تساعد في التقليل من استخدام الموارد الطبيعية.

وبوسع هذه البلدان الانتقال سريعاً إلى نموذج اقتصادي أكثر مراعاة للبيئة بإعطاء الأولوية لحماية الأصول البيئية، ومعالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في التلوّث، وتغيّر المناخ، وفقدان التنوّع البيولوجي. والتلكؤ على هذا الصعيد يلحق أضراراً بيئية يتعذّر إصلاحها، ويعرّض للخطر صحة الإنسان وسبل عيشه.

المصدر: UNEP, 2023e.



©Parradee/stock.adobe.com

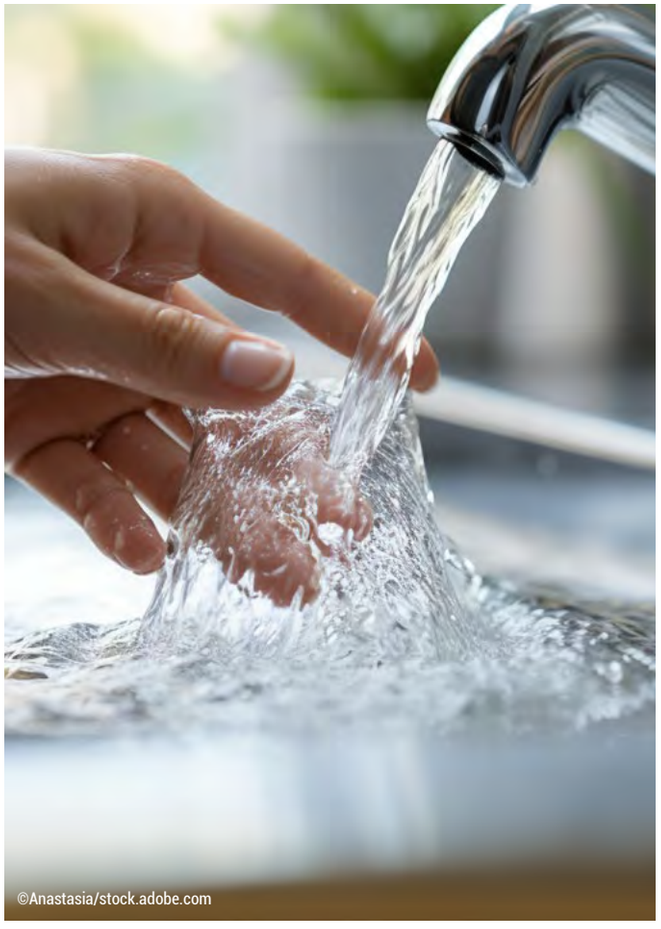
باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 12

يغلب على مشهد السياسات المعنية بالهدف 12 في المنطقة العربية تركيز على إدارة النفايات وفقد وهدر الغذاء، بالرغم من أن نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر تتخطى نُهج إدارة النفايات ضمن القطاعات. ويظهر في هذا المشهد إيلاء المشتريات المستدامة والسياحة بعض الاهتمام. ويبرز هذا النهج التقييدي في مجالات السياسة العامة التي يتناولها هذا الفصل.

تتعدد أوجه التحديات التي تحول دون التقدم على مسار الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية. فغالباً **ما يُنظر إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين بنظرة قطاعية ويتمّ حصرها بإدارة النفايات.** وتتفاقم تداعيات نقص التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية، وشتى القطاعات الاقتصادية، ومختلف أصحاب المصلحة بفعل مقاومة أصحاب المصالح الخاصة، ما يؤدي إلى تزايد الصعوبات في هذا المجال الواسع والمعقد. أما المنظور الاجتماعي فيطرح معضلة تغيير أنماط الاستهلاك المتأصلة، لا سيما في ظروف تزايد احتياجات السكان، وتطوّر أنماط حياتهم بحيث يزيد استهلاكهم للموارد من دون أن تزيد كفاءة الاستخدام. ويؤدي الفقر، وعدم المساواة، والافتقار إلى الوعي العام إلى زيادة عملية الانتقال تعقيداً.

وأطلقت العديد من البلدان سياسات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر، ولكن ما تصبو إليه هذه السياسات يفوق قابليتها للتنفيذ. ومعظم البلدان مقصرة في الوفاء بالاتفاقات والالتزامات الدولية والإقليمية المرتبطة بحماية البيئة أياً تكن، حتى وإن شكلت الإطار الذي رسم فيه مشهد السياسات. وإن أمكن اعتبار جائحة كوفيد-19 نتيجة صدام بين البشرية والطبيعة، ففي ما بعدها فرصة فريدة لإرساء معايير جديدة على أساس اعتماد النماذج الاقتصادية الخضراء، وتعزيز القوانين البيئية، ومواءمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق رفاه المجتمعات.

1. الاستراتيجيات والمبادرات الإقليمية


©Anastasia/stock.adobe.com

- **أقر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين التي أعدت برعاية جامعة الدول العربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2009**[2]، إلا أنها لم تخضع لأي عملية رصد أو تقييم أو تحديث لغاية عام 2023. وتشجع الاستراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال الاستخدام الرشيد للموارد لحماية البيئة، والمساهمة في القضاء على الفقر، واتباع نمط حياة مستدام[3]. وتشمل المجالات ذات الأولوية وأهداف السياسة العامة تحسين كفاءة الطاقة، واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة والمتكاملة لموارد المياه، وإدارة النفايات، وتحقيق التنمية الريفية، وتعزيز التعليم وأنماط الحياة المسؤولة والسياحة المستدامة. ويتفاوت التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية على الصعيد الوطني. فقد اعتمدت عدة بلدان خطط عمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأدرجت الأهداف والمؤشرات ذات الصلة ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية. وفيما أعدت بعض البلدان رؤية شاملة محددة المقاصد، أطلقت بلدان أخرى سياسات قطاعية. ولا يزال بعض البلدان في المراحل الأولى للتخطيط في قطاع محدد، ولا سيما قطاع إدارة النفايات الصلبة.

◆ **دعمت إطار السياسات الإقليمي المذكور سابقاً عدة مبادرات جمعت البلدان في حوارات من شأنها الدفع بعجلة التغيير على مستوى السياسات.** وأدى عقد حلقات الحوار الإقليمية إلى إشراك أصحاب المصلحة منذ عام 2008[4]. وتماشياً مع خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط[5]، يدعم برنامج SwitchMed[6] كلا من **الأردن، وتونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب** في التحوّل إلى أنماط مستدامة في الاستهلاك والإنتاج، ووضع أطر السياسات الوطنية التمكينية، وربط رواد الأعمال البيئيين والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ضمن شبكة إقليمية فعالة. وتشارك **تونس، والسودان، والصومال، والمغرب** في الشبكة الأفريقية للاقتصاد الدائري[7].

◆ **تشمل الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة في المنطقة، الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة التي وسعت نطاق الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة 2010-2030.** واعتمد المجلس الوزاري العربي للكهرباء، المنعقد برعاية جامعة الدول العربية، هاتين الاستراتيجيتين اللتين تركزان على الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والحصول على الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتضعان مقاصد ومؤشرات محددة، وتهدفان إلى تشجيع استخدام الطاقة المستدامة وزيادة التنسيق والاستثمار الإقليميين (الفصل الخاص بالهدف 7). وتتناول الاستراتيجيات الإقليمية وضع الأطر المؤسسية والمالية، وتطوير البنية الأساسية للشبكات، وبناء قوى عاملة ماهرة تسرّع الانتقال إلى الطاقة المتجددة. وهي تدعو إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في أسواق الكهرباء.

تزخر المنطقة بأكبر الإمكانات في العالم لتوليد الطاقة الشمسية، وبإمكانات عالية لتوليد طاقة الرياح واستخلاص الطاقة من النفايات. ومن الضروري تفعيل إمكانات الطاقة المتجددة من أجل فصل تحقيق النمو في مستويات المعيشة عن استهلاك الوقود الأحفوري الذي يتسبب بانبعاثات غازات الدفيئة. ويؤدي هذا التفعيل أيضاً إلى تسريع التنويع الاقتصادي، والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، واستحداث فرص عمل لائق.

2. الالتزامات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

◆ **تلتزم معظم الدول العربية بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الصحة البشرية والبيئة من النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الأخرى.** إلا أن **جزر القمر ومصر** ليستا طرفاً في اتفاقية روتردام[8]، وليس كل من **تونس، والسودان، والصومال، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن** طرفاً في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. وعلى الرغم


© Serhii/stock.adobe.com

من أن البلدان العربية تدرج الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقات الدولية في هياكلها التشريعية الوطنية، لم تفِ الدول الأطراف بالتزاماتها في إرسال المعلومات المطلوبة في عام 2020 سوى بنسبة 63.6 في المائة ضمن اتفاقية بازل[9]، و61.6 في المائة ضمن اتفاقية روتردام، و39.2 في المائة ضمن اتفاقية استكهولم[10]، و48.1 في المائة ضمن اتفاقية ميناماتا. وجميع الدول العربية أطراف في بروتوكول مونتريال وممتثلة له[11].

- تشوب ثغرات هامة إنفاذ اتفاقيات حماية البيئة، مثل ضعف الرقابة على النقل غير المشروع عبر الحدود للنفايات الخطرة وعلى طرق التخلص منها، والافتقار إلى الرصد، والتمويل، والقدرات التقنية.
- من الضروري تحديث التنظيمات المتعلقة بحماية البيئة وتعديلها بهدف تفعيلها، خاصةَ القوانين التي ترعى تنفيذ الالتزامات الدولية والتي مضى على إقرارها في بعض البلدان أكثر من عقدين.
- لا بد من التنسيق بين الوزارات المعنية (الصحة، والصناعة، والزراعة، والبيئة) وسائر الهيئات.

المصدر: UNEP, 2019.

3. التباطؤ في اعتماد التكنولوجيا الخضراء

◆ **تكافح الصناعات من أجل اعتماد التكنولوجيا الخضراء فيما لم تُستوفَ بعد الشروط المسبقة التي تقضي مثلاً بتهيئة بيئة مؤاتية وبناء قدرات كافية للقيام بمشاريع تجارية[12].**

- يؤدي دعم خدمات المياه في معظم البلدان إلى التشجيع على استخدامها على نحو غير فعال والإفراط في استخراجها على نحو غير منضبط (الفصل الخاص بالهدف 6). ولا يعاد استخدام سوى 20 في المائة من مياه الصرف في الري والتطبيقات الصناعية. ويشجع اعتماد ممارسات الري الفعال، واختيار المحاصيل، وفرض الضرائب على مبيدات الآفات واستخدام الأسمدة، على زيادة الكفاءة في استخدام المياه.
- من الضروري إدراج الحد من إنتاج النفايات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها في صلب أي سياسة لإدارة النفايات. وتشمل التكنولوجيات الملائمة مجموعة من الحلول، منها اعتماد خطوط الفرز وإعادة التدوير، واستخدام طرق الكمر، والمعالجة الميكانيكية البيولوجية، واستخراج الوقود والغاز الحيوي من النفايات. ويشكل استخدام الأدوات الاقتصادية مثل فرض ضرائب ورسوم على الملوّثات والنفايات، آليات لاسترداد التكاليف تضمن عائد الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء.
- يواجه قطاع النقل في المنطقة تحديات مثل تقادم المركبات، والاستخدام غير الفعال للوقود الأحفوري، وزيادة الانبعاثات. لذا، على البلدان السعي إلى اعتماد تكنولوجيات النقل الأخضر، لا سيما في وسائل النقل العام. يؤدي هذا التحوّل إلى الحد من استخدام السيارات الخاصة، وخفض تكاليف الوقود، وتحسين التنقل، وتخفيف الازدحام المروري (الفصل الخاص بالهدف 11). وإنشاء قطار الحرمين السريع في **المملكة العربية السعودية** خير دليل على نجاح هذا السعي. وتشمل المبادرات الأخرى انتقال **مصر** إلى استخدام وسائل النقل العام العاملة بالغاز والترويج للسيارات الكهربائية، وتطوير **الأردن** للبنية الأساسية للحافلات الفائقة السرعة.
- تشارك المؤسسات السياحية بشكل متزايد في وضع مخططات التوسيم الإيكولوجي مع ازدياد اهتمامها بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية في ممارساتها التسويقية. ففي **تونس**، أعدّ مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، وهو مؤسسة عمومية تابعة لوزارة البيئة، خطة طوعية لإصدار الشهادات من أجل تحسين الأداء البيئي للمنتجات والخدمات التي يقدمها قطاع السياحة. وفي **مصر**، تعد السياحة البيئية إحدى ركائز الاستراتيجية الوطنية للسياحة لعام 2019، ويجري الترويج للمناطق الطبيعية المدرجة في الاتفاقيات الدولية كمواقع للسياحة البيئية. وتشرف وزارة البيئة على إقرار السياسات الرامية إلى تحويل البلد إلى وجهة للسياحة البيئية. وفي هذا السياق، وضع القرار الوزاري (رقم 760-2019) معايير خضراء جديدة لتصنيف الفنادق، وأعيد النظر في منح الفنادق والمنتجعات النجمة الخضراء، وهي ملصق للتطابق البيئي، لتشجيعها على الالتزام بتحسين أدائها البيئي والاجتماعي.

4. السياسات المتعلقة بإدارة النفايات

◆ **تعتمد البلدان سياسات تتعلق بإدارة النفايات، وتقرّ تشريعات تحظر استعمال المنتجات و/أو الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام** (الجدول 12-1). ويضع بعضها استراتيجيات وتشريعات بشأن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة. ومن الأمثلة على ذلك الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات بحلول عام 2035 في **الجزائر**، وقانون تنظيم إدارة المخلفات في **مصر** (2020)[13]، والاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لإدارة النفايات البلدية الصلبة 2015-2034 والقانون الإطاري لإدارة النفايات (2020) في **الأردن**[14]، وقانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في **لبنان**، والاستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات (2019) والقانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلّص منها في **المغرب**، واستراتيجية الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في **تونس**. ويجري تدريجياً الانتقال من إلقاء النفايات في مكبات غير خاضعة للرقابة ومطامر غير قانونية إلى التخلص منها في مقالب صحية.

- بلغ إنتاج النفايات البلدية الصلبة 2.7 كيلوغرام للشخص الواحد يومياً في بعض أنحاء المنطقة.
- يُصرَّف مجموع النفايات الصلبة البلدية في المطامر بنسبة 90 إلى 95 في المائة، إلا أن أكثر من 50 في المائة من مجموع النفايات في المنطقة يُلقى في الهواء الطلق.
- لا يزال التخلص من النفايات، أو إعادة تدويرها، أو معالجتها بشكل كاف أو تحويلها إلى سماد تقتصر على كميات محدودة للغاية. وغالباً ما يجري خلط النفايات المنزلية مع النفايات الصناعية والطبية عند معالجتها والتخلص منها.
- ليس تحسين طمر النفايات الصلبة حلاً لمشكلة تزايد إنتاج النفايات.

◆ **اعتمدت عدة بلدان خططاً لإعادة تدوير النفايات**، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، **والأردن، والعراق، ولبنان، والمغرب.** وتقع معظم محطات إعادة تدوير النفايات وحرقها في بلدان مجلس التعاون الخليجي. **فالمملكة العربية السعودية** تضم أكبر مصنع لإعادة التدوير في المنطقة، **والإمارات العربية المتحدة** أنشأت مصنعاً للحرق[15]. واعتمدت **قطر** خطة شاملة لإدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها، ما أدى إلى إنشاء مركز متكامل لإدارة النفايات الصلبة في مدينة مسيعيد. وفي عام 2020، أنتج هذا المركز أكثر من 30,000 طن من الأسمدة العضوية، ونحو 269,000 ميغاواط في الساعة من الطاقة الكهربائية، وأكثر من 33 مليون متر مكعب من الغاز الحيوي. كما جرت فيه معالجة أكثر من 30,000 طن من إطارات السيارات، وإعادة تدوير حوالي 420,000 طن من مخلفات البناء[16]. ومع ذلك، لا يزال تحقيق الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في جميع أنحاء المنطقة يواجه بشكل عام عوائق متعلقة بعدم كفاءة الحوكمة، مثل توزّع المسؤوليات على مستويات متعددة والافتقار إلى التشريعات. وتشمل التحديات الأخرى غياب الخطط الملائمة، والتخلّص غير السليم من النفايات، وزيادة النمو السكاني، ومحدودية خدمات الجمع، والاستخدام غير المناسب للتكنولوجيا، وعدم كفاية التمويل.

فرصة

في عام 2022، اعتمدت الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة قراراً يقضي بإعداد معاهدة عالمية لإنهاء التلوّث البلاستيكي[أ]. ولهذه المعاهدة أهمية كبيرة للمنطقة العربية من وجهتين، الأولى اقتصادية تتعلق بالبلدان المنتجة للنفط بحيث أن البلاستيك مصنوع من النفط، والثانية حضرية ترتبط بإنتاج النفايات البلاستيكية، وجمعها، ومعالجتها. وتواجه المدن الساحلية خصوصاً عجزاً في إدارة النفايات، وانتشار النفايات البحرية.

أ. United Nations Environment Assembly, 2022.

الحد من النفايات البحرية في الأردن

خلال المنتدى العالمي للعلوم، المنعقد في منطقة البحر الميت في عام 2017، أطلقت وزارة البيئة في الأردن مبادرة "بحر ميت واحد يكفي"، واضعة بذلك إدارة النفايات والحد من النفايات البحرية ضمن الأولويات البيئية الوطنية. فعلى سبيل المثال، يخضع استيراد الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام، وإنتاجها، وتوزيعها لنظام ضبط أكياس التسوق البلاستيكية. وهذه حملة تهدف إلى الحد من استهلاك الأكياس، والاستعاضة عن الأكياس الأحادية الاستخدام ببدائل قابلة للتحلل.

المصدر: UNEP, 2023c.


©shaista/stock.adobe.com

الجدول 12-1
البلدان التي أقرّت تشريعات تمنع استخدام الأكياس البلاستيكية

البلد	التعليق
الأردن	2017: تحد التنظيمات من استخدام الأكياس البلاستيكية بفرض رسوم على توزيعها. وهي تمنع استخدام وإنتاج الأكياس البلاستيكية السوداء، باستثناء تلك المعدة لجمع النفايات، وتلزم الشركات المصنعة بوضع رمز يشير إلى أن الأكياس قابلة للتحلل الأحيائي، وأن المؤسسات الوطنية ذات الصلة موافقة على استخدامها. ومع ذلك، لا يزال استخدام الأكياس البلاستيكية منتشراً على نطاق واسع.
الإمارات العربية المتحدة	2022: منع استيراد، وتصنيع، وتداول الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام أيًا كانت مواد تصنيعها (بما في ذلك الأكياس القابلة للتحلل). ووضعت في كل إمارة تشريعات محددة تتضمن العديد من الاستثناءات.
البحرين	2019: منع استيراد الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام غير القابلة للتحلل. 2021: منع تصنيع، واستيراد، وتجارة زجاجات المياه البلاستيكية والأكواب التي تقل سعتها عن 200 ملليلتر ما لم تكن معدة للتصدير. 2022: منع استيراد، وتصنيع، وتوزيع الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام التي تقل سماكتها عن 35 ميكرون ما لم تكن معدة للاستخدام الطبي وللتصدير.
تونس	2017: منع إنتاج، وحيازة، واستعمال الأكياس الأحادية الاستخدام، والأكياس التي تحتوي على تركيز عال من المعادن الثقيلة، والأكياس البلاستيكية المجهولة المصدر. أصبح هذا المرسوم ساري المفعول اعتباراً من 1 آذار/مارس 2020 في المساحات التجارية والصيدليات، ومن 1 كانون الثاني/يناير 2021 على منتجي وموردي الأكياس البلاستيكية.
الجزائر	لا بيانات.
جزر القمر	2018: منع إنتاج، واستيراد، وتسويق، وتوزيع العبوات والأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل.
الجمهورية العربية السورية	تفتقر الجمهورية العربية السورية إلى تشريعات محددة بشأن التصدي للتلوّث البلاستيكي.
جيبوتي	2016: منع استيراد، وتسويق الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل وغير المنتجة في جيبوتي.
السودان	2017: منع محلي (ولاية الخرطوم).
الصومال	2005: منع محلي.
العراق	يفتقر العراق إلى تشريعات محددة بشأن التصدي للتلوّث البلاستيكي.
عُمان	2021: منع استعمال أكياس التسوق البلاستيكية الأحادية الاستخدام. 2023: منع استيراد الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام.
دولة فلسطين	تفتقر دولة فلسطين إلى تشريعات محددة بشأن التصدي للتلوّث البلاستيكي.
قطر	2022: منع الشركات، والمؤسسات، ومراكز التسوق بموجب التنظيمات من استعمال الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام ما لم تكن قابلة للتحلل الأحيائي، أو لإعادة الاستخدام، أو لإعادة التدوير.
الكويت	2019: منع استعمال بعض السلع البلاستيكية الأحادية الاستخدام مثل الزجاجات، وأكواب المشروبات الساخنة، وحاويات الطعام على السفن الكويتية والأجنبية الراسية في ميناء الكويت أو في المياه الكويتية بموجب التنظيمات.
لبنان	2018: منع بلدية جبيل استعمال الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام.
ليبيا	لا بيانات.
مصر	2019: منع محافظة البحر الأحمر الاستخدام الأحادي للأكياس وأدوات المائدة البلاستيكية المستعملة في المطاعم، والمقاهي، ومحلات السوبرماركت، ومحلات البقالة، ولدى الجزارين، وفي مصائد الأسماك والصيدليات، وأثناء رحلات السفاري والقوارب. وفي جنوب سيناء، عممت مدينة دهب منع استخدام الأكياس البلاستيكية في تموز/يوليو 2021.
المغرب	2015: منع استخدام الأكياس البلاستيكية. وفي عام 2019، عُدِّل القانون لتحديد الإطار القانوني لعمليات التفتيش والمصادرة. ومُنع تصنيع، واستيراد، وتصدير، وتسويق، واستخدام الأكياس البلاستيكية بموجب القانون 15-77.
المملكة العربية السعودية	التخلص التدريجي من المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام على ثلاث مراحل من عام 2017 إلى عام 2019.
موريتانيا	2013: منع استخدام الأكياس البلاستيكية.
اليمن	2021: منع استخدام، وتصنيع، واستيراد الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل المعدة للتغليف التجاري والمنزلي.

المصدر: بيانات مجمّعة بالاستناد إلى UNEP, 2018 ومصادر أخرى.
ملاحظة: يشير اللون الأزرق إلى التشريعات الوطنية، والبيج إلى المنع المحلي، والبرتقالي إلى غياب التشريعات، والأبيض إلى عدم توفر البيانات.

5. سياسات الحد من فقد وهدر الغذاء

◆ **يسهم دعم المواد الغذائية غير الموجه، وإن بطريقة غير مباشرة، في زيادة فقد وهدر الغذاء، إلا أن بعض البلدان وضعت تشريعات، وسياسات، ومبادئ توجيهية، وخطط عمل وطنية لمعالجة هذه المشكلة.** ففي **الأردن**، تحدد الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 هدفاً فرعياً للحد من فقد وهدر الغذاء، وتعزيز سلامة الأغذية. وفي **المغرب**، تستند استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 إلى الإنجازات التي تحققت في مجال الإنتاج الأولي في إطار مخطط المغرب الأخضر بالتركيز على الأنشطة اللاحقة للنظام الزراعي الغذائي، وسلاسل التوزيع الحديثة والفعالة. وفي **فلسطين**، تربط السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2019-2030 فقد وهدر الأغذية بالأمن الغذائي والتغذوي من خلال وضع نُظُم مستدامة لإنتاج الغذاء وتعزيز الممارسات الزراعية المرنة. وفي **الإمارات العربية المتحدة**، يندرج الحد من فقد وهدر الغذاء ضمن الركائز الخمس للاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، إذ تحدّد هدف الخفض بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030.

تفتقر معظم البلدان إلى ما يكفي من معلومات لوضع استراتيجيات وسياسات عملية المنحى لمنع فقد وهدر الغذاء. فالنفايات الغذائية التي تنتجها المنطقة كثيرة، ولكن المعلومات حول الأسباب قليلة، والنقص كبير في البُنى المؤسسية والتنسيق نتيجة لتوزّع المسؤولية عن مواضيع الغذاء على وزارات مختلفة (كوزارة الزراعة، والتجارة، والصناعة، والصحة). لذا، من الضروري وضع رؤية مشتركة وترسيخ الالتزام الشامل بسياسات فعالة لمعالجة فقد وهدر الغذاء.



وتزداد مسألة الحد من فقد وهدر الغذاء أهمية في إطار المساهمات المحددة وطنياً لخفض الانبعاثات والتكيّف مع تأثيرات المناخ. فقد دعا تقرير **تونس** لعام 2021 إلى وضع برنامج وطني بشأن هدر الغذاء[17]. وسلط التقرير الأول **لدولة فلسطين**، ضمن خطة التكيف مع تأثيرات تغيُّر المناخ، الضوء على نقاط الضعف في قطاع الأغذية الزراعية، وتناول تحسين التخزين البارد، وتخزين الحبوب، وسلاسل القيمة الحيوانية[18]. وتتناول المقترحات المحدثة **للأردن ولبنان** فقد وهدر الأغذية، وتحسين كفاءة سلاسل القيمة الغذائية الزراعية.

وتتخذ 8 دول من أصل 11 دولة حددت مسارات وطنية لتحويل النُّظُم الغذائية، إجراءات وتدابير محددة لمعالجة فقد وهدر الغذاء[19]. فقد وضعت **المملكة العربية السعودية** من خلال الهيئة العامة للأمن الغذائي خط الأساس لفقد وهدر الغذاء، وحددت **قطر** خط أساس للنفايات الغذائية المنزلية بما يتماشى مع مؤشر نفايات الأغذية الصادرعن برنامج الأمم المتحدة للبيئة[20]. ويعمل **الأردن** على تكثيف الجهود لتنفيذ مسار النُّظُم الغذائية الوطنية، بتكريس الحد من فقد وهدر الغذاء كمدخل رئيسي لتحويل النُّظُم الزراعية الغذائية[21].


©Pixel-Shot/stock.adobe.com

هناك مجموعة من المبادرات المتعلقة بفقد وهدر الغذاء، التي يمكن توسيعها وتضمينها في السياسات الرامية إلى إحداث تغييرات هيكلية، وتنفيذها ودعمها بالتمويل الكافي. ومن الأمثلة:

- اتخذت إدارة سلامة الغذاء في بلدية دبي في **الإمارات العربية المتحدة** إجراءات للحد من تلف الأغذية وهدرها من خلال إعادة تدويرها ونقل المواد الغذائية إلى بنك الطعام الوطني.
- تبادر جمعية حفظ النعمة في **البحرين** إلى جمع فائض الطعام من الفنادق، والمطاعم، والأسواق، والفعاليات المختلفة، وإعادة توزيعه على العائلات، والعمال المغتربين، والأفراد المحتاجين.
- ينظّم قانون مكافحة هدر الغذاء في **لبنان** عمليات التبرع بفضلات الطعام وفائضه للمؤسسات الخيرية.
- أحيل في **مصر** إلى اللجان البرلمانية المختصة مشروع قانون جديد بشأن تنظيم هدر الغذاء والتشجيع على إعادة توزيعه، وإعادة تدويره، والتبرع به.
- نظّم المعهد الوطني للاستهلاك في **تونس** حملات توعية حول فقد وهدر الغذاء، وأعدّ مواد تعليمية ودليلاً تعليمياً لطلاب المرحلة الثانوية.
- وقّع برنامج التحوّل الوطني في **المملكة العربية السعودية** اتفاقية مع المؤسسة العامة للحبوب ومؤسسة عالم صافولا للحد من هدر الغذاء[22]. وقدمت المؤسسة العامة للحبوب التدريب للشركات على أفضل الممارسات للحد من هدر الغذاء. وأطلقت المنطقة الشرقية، بالتعاون مع جمعية للتبرع بالأغذية وشركة لإعادة التدوير، مبادرةً لتحويل النفايات الغذائية إلى أسمدة عضوية.
- تشجع حملة I'M Perfect في **الإمارات العربية المتحدة** استخدام الفواكه والخضروات التي تشوبها عيوب في الشكل للحد من هدر الغذاء ودعم الإنتاج المحلي. ويحشد إطلاق مبادرات بهذا الشأن تعهد المطابخ التجارية في قطاع الضيافة بخفض هدر الغذاء. فمبادرة "نعمة" الوطنية تعمل على تحقيق التعاون بين الهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية لمكافحة فقد وهدر الغذاء في جميع مراحل سلسلة القيمة[23]. وهي تشمل المزارعين، والمنتجين، والموزعين، وبائعي التجزئة، والمطاعم، والأسر المعيشية، وتدعم اعتماد المعايير الاجتماعية الوطنية الجديدة التي تعزز الاستهلاك المسؤول وتسهم في الحد من فقد وهدر الغذاء.

6. الافتقار إلى إدارة للنفايات الإلكترونية

- **لم يضع أي بلد تشريعات محددة بشأن النفايات الإلكترونية.** وفي البلدان التي تفتقر إلى قوانين شاملة متعلقة بالنفايات على غرار **موريتانيا**، تعالج جميع النفايات الإلكترونية والنفايات الخطرة الأخرى مع نفايات البلدية، ما يعرّض البيئة وصحة الإنسان للخطر. **والدور الذي يضطلع به المنتجون والمستوردون في جمع النفايات الإلكترونية محدود بفعل** غياب التشريعات ذات الصلة. ويؤدي نَهج السياسة العامة القائم على توسيع نطاق مسؤولية المنتج لتشمل مرحلة ما بعد استهلاك ما ينتجه من سلع، إلى دعم التمويل اللازم لإرساء إدارة النفايات الإلكترونية وتحسينها. واعتباراً من عام 2021، أصبحت **الإمارات العربية المتحدة** الدولة الوحيدة في المنطقة التي تطبق مبدأ مسؤولية المنتج على النفايات الإلكترونية ونفايات البطاريات. ويضع كل من **الأردن ولبنان** نُهجاً مماثلة.

ارتفع إنتاج النفايات الإلكترونية في المنطقة بنسبة 61 في المائة من 1.8 ميغاطن (4.9 كيلوغرام لكل فرد) في عام 2010 إلى 2.8 ميغاطن (6.6 كيلوغرام لكل فرد) في عام 2019.

وفي عام 2019، لم تُجمع النفايات الالكترونية إلا بنسبة 0.1 في المائة، ولم تخضع أي كمية منها لإعادة التدوير.

يتفاوت إنتاج النفايات الإلكترونية بين أكبر كمية في المملكة العربية السعودية بمعدّل 595 كيلوطن (أو 13.2 كيلوغرام لكل فرد) في عام 2019، وأدنى كمية في جزر القمر بمعدّل 0.6 كيلوطن (أو 0.7 كيلوغرام لكل فرد).

المصدر: Iattoni and others, 2021.

والبيانات المتعلقة بالنفايات الإلكترونية وإدارتها محدودة، فالمعلومات متاحة فقط **للأردن، والإمارات العربية المتحدة، ودولة فلسطين، وقطر.** وتضم **مصر** مرافق مرخصة لمعالجة النفايات الإلكترونية، إلا أنها تفتقر إلى بيانات رسمية عن الكميات التي يجري جمعها وإدارتها. وأطلقت بعض البلدان مبادرات محدودة بشأن النفايات الإلكترونية تشمل مختلف الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية. **ويمثل المرصد الإقليمي للمخلفات الإلكترونية للدول العربية 2021 أول مسعى إقليمي يرمي إلى جمع إحصاءات وسن تشريعات بشأن النفايات الإلكترونية، وإنشاء البنية الأساسية لإدارتها**[24]. ويهدف هذا المرصد إلى تعزيز فهم وتفسير البيانات الإقليمية المتعلقة بالنفايات الإلكترونية بهدف تيسير الإدارة السليمة بيئياً.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

إزاء ما تواجهه بلدان مجلس التعاون الخليجي من تحديات في الاعتماد على الهيدروكربونات، وتنسيق السياسات، وربط التغيّرات السلوكية بأنماط الحياة المستدامة، تسجل أعلى معدلات للبصمة الكربونية والانبعاثات الكربونية للفرد في جميع أنحاء العالم. إلا أن هذه البلدان عمدت إلى مواءمة السياسات البيئية مع أحكام الاتفاقيات الدولية، واعتمدت سياسات للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والدائري. وأطلقت مبادرات للحد من إنتاج النفايات، وتوسيع مرافق إعادة التدوير، وتشجيع ممارسات التخلص المستدام من النفايات.

- **تشقّ سياسات الاقتصاد الأخضر والدائري طريقها عبر تغييرات تشريعية وبرامج وطنية.** فقد أصدرت **قطر** وثيقة سياسات تمهد الطريق لوضع استراتيجية وطنية بشأن الاقتصاد الدائري[25]. والاقتصاد الدائري وإدارة النفايات من الركائز الأربع لاستراتيجية **قطر** الوطنية للبيئة وتغيّر المناخ. وأطلقت **المملكة العربية السعودية** برنامجها الوطني لاقتصاد الكربون الدائري للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تعزيز كفاءة الطاقة، وتخزين والتقاط ثاني أكسيد الكربون، واتخاذ تدابير أخرى تركز على الطاقة. وأنشأت **الإمارات العربية المتحدة** مجلس الاقتصاد الدائري للإشراف على سياسة الاقتصاد الدائري للفترة 2021-2031، التي تتضمن تنسيق الإجراءات الوطنية والمحلية، ووضع الخطط والمشاريع القطاعية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. وتركز هذه السياسة على قطاعات الصناعة التحويلية، والبنية الأساسية، والنقل، والغذاء. وتعتبر **الإمارات العربية المتحدة** مثالاً يحتذى به في تحديث تشريعاتها بما يتماشى مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالبيئة على مستوى الاتحاد، وضمن كل إمارة.


©cwiela_CH/stock.adobe.com

في **الإمارات العربية المتحدة**، أحرزت دبي تقدماً ملحوظاً في مجال المشتريات المراعية للبيئة، إذ ألزمت الجهات الحكومية بالحد من استهلاك الوقود في وسائل النقل، واستهلاك الكهرباء والمياه. وتشمل المراحل الرئيسية إصدار مبادئ توجيهية بشأن هذه العمليات في عام 2015، وتعيين موظفين لإنجازها، وتحديد خطوط الأساس والأهداف الخاصة بها. ووضعت لائحة تجريبية بشأن الإضاءة الداخلية للإدارات العامة. ويجري إعداد التنظيمات المتعلقة بالمحركات الكهربائية، والمركبات وتكنولوجيا المعلومات، وتكييف الهواء، ومعدات الري، والتمديدات الداخلية للمياه، والألواح الشمسية. وتشمل المعايير المتعلقة بالمشتريات إعطاء الأولوية لاستخدام تكنولوجيا مصابيح الصمام الثنائي الباعث للضوء، ومنع بخار الزئبق، والمصابيح المتوهجة، ومصابيح الهالوجين حيثما أمكن ذلك تقنياً.

- **تعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي على تحسين ممارسات إدارة النفايات وزيادة معدلات إعادة التدوير**[26]. وحدد المركز الوطني لإدارة النفايات في **المملكة العربية السعودية** هدفاً يقضي بتحويل 82 في المائة من نفايات المطامر بحلول عام 2030، وذلك عن طريق إعادة التدوير، والكمر، وإنتاج الطاقة، والحرق. وبالإضافة إلى إقرار قانون جديد لإدارة النفايات، وُضع إطار إداري يربط بين المؤسسات العامة والشركات الخاصة من خلال عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص[27]. وراجعت **البحرين** استراتيجيتها الوطنية لإدارة النفايات، لتركز على مبادرات الحد منها وإعادة تدويرها. وقد أقرت قانوناً لضبط النفايات البلاستيكية، وأصدرت أمراً وزارياً بشأن إدارة النفايات الطبية الخطرة، وقانوناً خاصاً بإدارة النفايات الإلكترونية على نحو سليم وآمن ومستدام.

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

تتفاوت البلدان العربية المتوسطة الدخل من حيث ما تحرزه من تقدم وما تواجهه من تحديات. وقد وضعت بمعظمها خطط عمل وطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأقرت قوانين وأنظمة تتعلق بإدارة النفايات، وكفاءة الطاقة، وحماية البيئة. واتخذت تدابير للحد من التلوّث وتحسين إدارة النفايات، على الرغم من عدم كفاية البنى الأساسية ومحدودية القدرات ومصادر التمويل.

- **اعتمد كل من الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.** ودعم برنامج SwitchMed المموّل من الاتحاد الأوروبي وضع أطر وطنية في هذه الدول، إلى جانب دولة فلسطين (يمكن الاطلاع على القسم المتعلق أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تشهد صراعات)، وتعميم الممارسات الجيدة لدى القطاع الخاص، لا سيما المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وروّاد المشاريع البيئية. وشجع البرنامج تبادل الخبرات بهدف تكوين مجتمع لتعميم ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- **خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الجزائر هي محور من المحاور السبعة التقاطعية للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.** وتركز هذه الخطة على اتخاذ إجراءات ملموسة ومبتكرة تستند إلى التقدم التكنولوجي والمعرفة العلمية الفضلى، وتشدد على الانتقال إلى الطاقة المتجددة من خلال تعزيز كفاءة الطاقة، وبناء اقتصاد خال من النفايات بحلول عام 2030.
- **تتماشى خطة العمل الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مصر مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030).** وتشجع هذه الخطة على الكفاءة في تخصيص واستخدام المياه والطاقة، وتعزيز الزراعة المستدامة وإدارة النفايات، والتركيز على الحد من النفايات واسترجاعها، وإعادة استخدامها وتدويرها[28]. وتشدد الخطة على أهمية وضع إطار تنظيمي، وإحداث تغييرات سلوكية، ونشر الوعي، وبناء القدرات، وتوطيد التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، وعقد الشراكات، وتتضمن أحكاماً متعلقة بالرصد والتقييم. والعمل جارٍ على تنفيذ هذه الخطة من إطلاق مشاريع رائدة للحد من استهلاك الأكياس البلاستيكية وتعميم مبادئ الاستدامة في المشتريات العامة.
- **وضع الأردن الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل 2016-2025 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين لقطاعات إنتاج الغذاء، والنقل، وإدارة النفايات.** وتتضمن خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر في الأردن 2021-2025 استثمارات مناخية وخضراء في ستة قطاعات رئيسية هي الزراعة، والطاقة، والسياحة، والنقل، والمياه، والنفايات، وتحدد 86 إجراءً ومشروعاً يحظى بالأولوية على مستوى السياسات.

عملت وزارة البيئة الأردنية، وجمعية "إدامة" للطاقة والمياه والبيئة، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع الفنادق والمطاعم في مدينة العقبة الساحلية على تطبيق نهج الاقتصاد الدائري. ووُضعت، لهذه الغاية، خطة عمل مفصلة لتعديل رسوم جمع النفايات الصلبة، بحيث يُصار إلى خفض الرسوم مع خفض إنتاج هذه النفايات. وتدفع الفنادق حالياً ضريبة ثابتة على جمع النفايات لا تفرض حسب طريقة جمع النفايات وإدارتها، بل حسب مساحة الفندق المبنية. وشاركت الرابطات النسائية المحلية في دورات تدريبية تقنية حول إعادة تدوير المواد الفندقية، وذلك ضمن النُّهج الجديدة المعتمدة لإدارة النفايات الصلبة التي من شأنها خفض كمية نفايات المطامر.

المصدر: SwitchMed in Jordan.

- **استندت خطة العمل الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في لبنان إلى مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين ومسح للسياسات بغية تحديد ثلاثة أهداف عملية هي:** اعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الصناعي؛ وإدراج نُهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين المتصلة بالقطاع الصناعي في أطر السياسات والمؤسسات؛ وتثقيف المستهلكين وتوعيتهم. وتعتمد الخطة على استراتيجية وطنية بعنوان "لبنان الصناعة 2025: الرؤية المتكاملة للقطاع الصناعي اللبناني"، تروج للصناعات الخضراء، وتلتزم بتعميم مبادئ الإدارة البيئية والاستهلاك والإنتاج المستدامين[29].
- **وضع المغرب إطاراً وطنياً لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وخطة عمل لمدة عشر سنوات لتحقيق الاستدامة البيئية في البناء والتشييد، وخطة لتعزيز الزراعة والأغذية الزراعية، يكمّلها القانون رقم 39.12 بشأن الإنتاج العضوي للمحاصيل الزراعية والمائية[30].** وهذا القانون ينظم وضع الملصقات واعتماد هيئات إصدار الشهادات وهيئات الرقابة. وتهدف استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 الزراعية إلى توسيع إنتاج الأغذية العضوية ليغطي 100,000 هكتار من الأراضي المزروعة بحلول عام 2030.


©Malik Nalik/stock.adobe.com

- **وضعت تونس خطتي عمل وطنيتين للفترة 2016-2025 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إحداهما لقطاع السياحة، والثانية لقطاع الأغذية الزراعية** تكمّلها الاستراتيجية الوطنية للزراعة العضوية. وحددت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ضمن التحديات الرئيسية. وتتناول الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر تعزيز الزراعة المستدامة، وتحقيق الإدارة المتكاملة للنفايات، وتشجيع السياحة المستدامة، وتحسين كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة.

◆ **أحرزت المشتريات العامة المستدامة تقدماً في العديد من البلدان المتوسطة الدخل**[31]، وذلك بطرق منها عقد الشراكات مع النظراء الدوليين لوضع معايير ومبادئ توجيهية موحدة والتقيّد بها. ومن شأن هذا التقدم أن يحفّز تطوّر السوق عن طريق الابتكار في عمليات على غرار إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، واستخدام الموارد المتجددة، واتخاذ تدابير لتوفير الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، وإنتاج السلع والخدمات التي تستوفي الاعتبارات البيئية، واتباع نماذج جديدة للأعمال التجارية.

- **للمشتريات العامة المستدامة** دور حاسم في التقدم على مسار التنمية المستدامة، إذ تضمن للموردين، والمقاولين، والقيمين على المشتريات من سلع وخدمات تحقيق منافع اقتصادية، واجتماعية، وبيئية.
- يُقصد **بالمشتريات الخضراء** شراء المنتجات والخدمات القليلة التأثير على البيئة والصحة البشرية.

- **تشمل الأنشطة التي تشجع المشتريات العامة المستدامة في مصر إجراء دراسة تقييمية، وإعداد دليل وطني، وعقد حلقات حوار وطنية، وتنظيم دورات تدريبية.** وتشمل التدابير الجديدة شراء المركبات الحكومية التي تعمل على الغاز الطبيعي، واستخدام مصابيح التوفير (الصمام الثنائي) لإضاءة المباني الحكومية[32].
- **تدعم الاستراتيجية الوطنية للمشتريات المستدامة في المغرب إنشاء إطار مؤسسي مناسب (بما في ذلك وضع آليات للتحقق مثل علامات التطابق البيئي) وتحسين الإطار القانوني.** وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المتسدامة يحث ميثاق الإدارة النموذجية المؤسسات الحكومية على أن تكون المثال الذي يحتذى به في الالتزام بتحقيق أهداف رئيسية مثل الاضطلاع بدور صاحب العمل المسؤول، وتعميم النُّهُج البيئية في إدارة المباني العامة، واعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات، ومراعاة الاستدامة في المشتريات العامة وفي النقل.
- **تتضمن الخطة الوطنية للمشتريات العامة المستدامة في تونس، حيث أنشئت هيئة للمشتريات العامة، المواصفات الفنية لوضع العلامات ومعايير التقييم والتنفيذ، وتحديد دورات حياة المنتجات والخدمات.** وأعدت وزارة البيئة خطة سنوية تحدد أنشطة تشجيع المشتريات العامة المستدامة، وتؤمّن الإشراف العام على البرنامج[33].

◆ **اعتمدت عدة بلدان في منطقة المغرب العربي سياسات لتحسين إدارة النفايات.** ففي **الجزائر**، ترمي الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات بحلول عام 2035 إلى تقليص النفايات في المصدر، ومن نتائجها الرئيسية المتوقعة بلوغ هدف "صفر نفايات في الطبيعة بحلول عام 2035". وفي **المغرب**، يركز البرنامج الوطني لاسترجاع النفايات على النفايات البلاستيكية، والبطاريات، والزيوت، والإطارات، والورق، ومخلفات البناء والمعدات الإلكترونية لمنع إنتاج النفايات وتقليصه، وزيادة إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، واستعمال المواد البديلة الصديقة للبيئة إلى أقصى حد. ووضعت **تونس** الاستراتيجية الوطنية للتصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة 2020-2035.

3. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تشهد صراعات

لا يزال الوضع في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات غير مؤاتٍ لاعتماد وتنفيذ سياسات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك بسبب قلة الإمكانات المالية، وضعف الحوكمة، وعدم الاستقرار. وتحتاج هذه البلدان إلى تعاون إقليمي ودولي يؤمن لها سبل الدعم الفني والمساعدات المالية الضخمة التي تخوّلها الانتقال إلى التكنولوجيات والممارسات النظيفة والحديثة.

◆ **وبذلت بعض البلدان جهوداً ملحوظة ولكنها مجزأة للتصدي للتحديات البيئية الكبيرة، كتلوّث التربة، والمياه، والهواء، التي تؤثر أكثر ما تؤثر على المجتمعات الفقيرة.**

والمعلومات المتاحة عن سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تعتمدها البلدان في هاتين المجموعتين قليلة، ومن الأمثلة:

- تنفّذ الحكومة في **فلسطين**، في إطار خطة العمل الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مبادرات رائدة لتعزيز الزراعة المستدامة والسياحة البيئية، تهدف إلى التأثير على سلوك الشركات والمستهلكين.

وأدرجت دولة فلسطين مبدأ "الملوِّث يدفع" في القانون البيئي الذي يشمل فرض عقوبات على الشركات تقضي بإصلاح أي ضرر تتسبب به. وتدعم "القروض الخضراء" المزارعين والأسر في استخدام تكنولوجيات مستدامة مثل تجميع مياه الأمطار، والطاقة الشمسية، وتوسيع مبادرات إعادة التدوير وجمع الغاز من المطامر. ويوفر إطار سياسة التصدير الأخضر خارطة طريق لثلاث صادرات ذات أولوية، وهي المحاصيل الزراعية المنتجة بطرق مستدامة، مع التركيز على المنتجات العضوية؛ وخدمات السياحة المستدامة؛ والإنتاج المستدام من الرخام والحجر.

- ترد الممارسات الدائرية في القطاع الزراعي، مثل الحراجة الزراعية، ضمن رؤية **جيبوتي** 2035 والمساهمات المحددة وطنياً **لجزر القمر وموريتانيا**.
- أطلقت **جيبوتي** الخطة الاستراتيجية لتطوير السياحة والترويج لها في عام 2019، بمقتضى قانون ينصّ على إدراج المواقع التي تضمها قائمة اليونسكو للتراث العالمي في السوق الدولية.
- تعمل **السودان والصومال والعراق** على نشر الوعي العام بشأن العمليات والحلول الدائرية.
- خفضت **موريتانيا** دعم الوقود الأحفوري بنسبة 53 في المائة من 1.86 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 0.92 في المائة في عام 2018. واستمر دعم غاز البوتان المستخدم في الطهي المنزلي لأسباب اجتماعية، ولكن مستواه خفّض إلى النصف بين عامي 2015 و2018.
- وضعت **ليبيا** خططاً لزيادة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي وتحسين كفاءة الطاقة.
- تتناول مساهمة **الجمهورية العربية السورية** المحددة وطنياً الاقتصاد الدائري، بما في ذلك تقديم الحلول في قطاعات النفايات والزراعة والنقل والطاقة.
- من المتوقع أن يؤدي إنشاء مرفق تحويل النفايات إلى طاقة في محافظة لحج في **اليمن** إلى تخفيض نفايات المطامر بنسبة 70 في المائة، وإنتاج الكهرباء بكلفة ميسّرة قدرها 16 سنت لكل كيلوواط ساعة، مقابل 160 سنت لكل كيلوواط ساعة للإنتاج بالوقود الأحفوري[34].

دال. سياسات لعدم إهمال احد

لا تزال المجتمعات الفقيرة في المستوطنات العشوائية في جميع أنحاء المنطقة تتحمل عبء التلوث الناجم عن النفايات ومواقع المطامر، وتلوّث المياه والهواء. والحلول التكنولوجية التقليدية والحديثة المتاحة يغلب عليها الطابع المركزي، وتتطلب رأس مال ضخماً، وتفرض من الرأس إلى القاعدة. وهذه الحلول قلّما تأخذ في الحسبان احتياجات العاملين في القطاع غير النظامي وسكان المستوطنات العشوائية. ومن الأمثلة على الجهود المبذولة حالياً لعدم إهمال أحد، إنشاء محطة لتصنيع السماد العضوي في محافظة المفرق في **الأردن**، الغرض منها إدارة ومعالجة النفايات الصلبة، وتأمين الدخل للاجئين والمجتمعات المضيفة، وتحسين ظروف معالجة النفايات الحيوانية العضوية من مزارع الماشية. وفي **المغرب**، تركز المرحلة الثالثة من الخطة الوطنية بشأن النفايات المنزلية على إنشاء مراكز للفرز وإعادة التدوير واسترجاع النفايات بما يضمن المزيد من التمويل، ودمج العاملين.

معظم العاملين في القطاع غير النظامي في جمع النفايات وإعادة تدويرها من **النساء والأطفال**، وهم عرضة لشتى المخاطر الصحية.

على الرغم من المبادرات الناجحة لدمج العاملين في جمع النفايات، تكاد أنشطة إعادة التدوير تنحصر ضمن القطاع غير النظامي الذي لا يخضع لأنظمة محددة، إلا في المغرب. فمن خلال البرنامج الوطني لجمع النفايات المنزلية، أصبح 90 في المائة من العاملين في قطاع النفايات ضمن إطار مهني؛ وارتفعت نسبة النفايات المنزلية في مطامر خاضعة للرقابة أو مراكز لاسترجاع النفايات من 10 المائة في عام 2008 إلى 62 في المائة. وأدى التركيز على الإدارة الوطنية المتكاملة للنفايات إلى تنظيم العاملين في جمع النفايات عن طريق إنشاء التعاونيات أو فرض الالتزامات التعاقدية. وتشمل التدابير الإضافية المتوقّعة مستقبلاً إنشاء نظم للفرز من المصدر، ونشر الوعي، وإحداث تغييرات سلوكية تهدف إلى تشجيع الأسر والأفراد على إعادة التدوير، واعتماد نهج مسؤولية المنتج البيئية لبناء مختلف سلاسل القيمة[35].

ولا بد من ربط الجهود المبذولة لمعالجة الآثار الاجتماعية والصحية للأضرار البيئية بالجهود الأوسع نطاقاً للحد من الفقر وعدم المساواة (أهداف التنمية المستدامة 1 و8 و10 و11)، إذ لا يجوز حصرها في إطار الهدف 12. ولا يزال يتعين على المنطقة تنفيذ سياسات شاملة تركز على ما يخلّفه التدهور البيئي من آثار اقتصادية واجتماعية.

هاء. مشهد التمويل: التركيز على ترشيد دعم الوقود الأحفوري

يساهم تسخير وإعادة توجيه الدعم الضار بيئياً، بما في ذلك دعم الوقود الأحفوري، في التقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة، عندما يعاد تخصيص الأموال للتصدي للفقر وعدم المساواة، وخدمة الدين، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، والاستثمار في الزراعة التي تحافظ على التربة والتي تتكيّف مع تغيّر المناخ، ودعم تطوير الطاقة المتجددة، وتقليل كمية النفايات، وتعزيز إعادة التدوير، وإنعاش النُظُم الإيكولوجية، وتخفيض انبعاثات الكربون.

ومن الآثار غير المباشرة للإلغاء التدريجي للدعم الضار بيئياً الإقلاع عن استغلال طبقات المياه الجوفية غير المتجددة، وزيادة استخدام أساليب إنتاج أكثر كفاءة، والحد من الإفراط في الاستهلاك، لا سيما إذا كان استمرار الدعم يشترط اعتماد ممارسات لا تضر بالبيئة، مثل استصلاح الأراضي.

يضرّ دعم الوقود الأحفوري بالبيئة. إلا أنه يفيد الأثرياء أكثر من المعوزين، فينشئ مجموعات ودوائر من أفراد حول مصلحة خاصة، يعتبرون هذا الدعم حقاً لهم. ومع الوقت تنشأ مكانات متميّزة، يصعب معها تنفيذ الإصلاحات التي لا تحظى بشعبية. ويؤدي الدعم غير الموجه إلى إهدار المال العام، والمضي في الأنماط غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك.

لا تؤدي الموارد "المدّخرة" من ترشيد دعم الوقود الأحفوري إلى تحقيق الآثار المنشودة ما لم تتخذ التدابير اللازمة لتحسين الكفاءة، والتصدي للفساد وسوء الإدارة، وما لم تضمن سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة والقائمة على الحقوق عدم إلحاق جُل الأضرار جراء الترشيد بالفقراء ومن يعيشون فوق خط الفقر بقليل.

ويتطلب النجاح في إصلاح دعم الوقود الأحفوري ثلاث خطوات. الخطوة الأولى هي الإلغاء التدريجي للدعم المشجّع على الاستهلاك الذي لا يستفيد منه أشد الناس فقراً (النصف الأدنى من السكان) وصغار المنتجين (مثل صغار المزارعين)؛ الخطوة الثانية هي استهداف أشد الناس فقراً والوصول إليهم لحمايتهم من تداعيات ارتفاع الأسعار، وذلك يشمل تيسير حصولهم على خدمات الطاقة، ووضع آليات أخرى للتعويض عليهم. الخطوة الثالثة هي إعادة استثمار المدخرات في الطاقة المتجددة، وتحسين الكفاءة[36].


©chika_milan/stock.adobe.com

الجدول 12-2
دعم الوقود الأحفوري (الاستهلاك والإنتاج) في المنطقة، 2022

	نصيب الفرد، بالدولار الأمريكي الإسمي	مليارات الدولارات الأمريكية الإسمية	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
الكويت	4,939	21.08	18.4
الإمارات العربية المتحدة	3,923	37.03	8.6
قطر	3,762	10.14	5.9
البحرين	2,796	4.12	11.5
المملكة العربية السعودية	2,113	76.94	10.0
ليبيا	1,784	12.15	27.1
الجزائر	1,110	49.84	27.8
مصر	597	66.21	14.4
العراق	492	21.87	11.3
لبنان	419	2.30	7.4
تونس	285	3.52	7.0
موريتانيا	78	0.37	4.7
السودان	78	3.66	4.2
عُمان	53	0.24	0.3
جيبوتي	47	0.05	1.6
الأردن	43	0.49	1.1
المغرب	38	1.42	1.0
جزر القمر	14	0.01	1.0
اليمن	0.71	0.02	0.1
المنطقة العربية	**741.8**	**311.5**	**10.9**
العالم	**192**	**1,529.41**	**1.7**

- **أنفقت المنطقة حوالي 311.5 مليار دولار على دعم الوقود الأحفوري في عام 2022، أي ما يعادل 10.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل هذا أكثر من 20 في المائة من إجمالي الإنفاق العالمي على دعم الوقود الأحفوري في حين أن سكان المنطقة لا يتجاوزون نسبة 5.8 في المائة من سكان العالم.**
- تنفق سبعة بلدان أكثر من 10 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على دعم الوقود الأحفوري، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 1.7 في المائة.
- بالمقارنة، ناهز المجموع الصافي للمساعدة الإنمائية الرسمية على صعيد العالم 253.3 مليار دولار في عام 2022[أ].

المصدر: United Nations SDG Indicators Database.

ملاحظة: جميع المعلومات الواردة في هذا الجدول مستقاة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وقد تختلف قليلاً عن البيانات الواردة في أجزاء أخرى من هذا التقرير. ولا تتوفر بيانات عن الجمهورية العربية السورية والصومال ودولة فلسطين.

أ. OECD Stat, "Aid (ODA) disbursements to countries and regions [DAC2a]".

هدفت خطة إصلاح دعم الوقود الأحفوري في المغرب إلى ضمان أمن الطاقة، وتعزيز الميزانية الوطنية، والامتثال للالتزامات الدولية التي تقضي بالحد من استخدام الوقود الأحفوري وخفض الانبعاثات. وفي عام 2012، شكل دعم الوقود 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني قبل الإصلاح، فيما كان البلد ينفق سنوياً ما يزيد عن 6.5 مليار دولار. وبحلول عام 2016، خفض المغرب هذا المبلغ إلى 1.1 مليار دولار، أي أدنى بقليل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأعاد استثمار جزء من المدخرات في تطوير الطاقة المتجددة. وبحلول عام 2019، أنتج المغرب 2,696 ميغاواط من الكهرباء المتجددة، أي ما يعادل 34 في المائة من مجموع القدرة المركبة. واستُحدثت 26,000 فرصة عمل في هذا القطاع بحلول عام 2020، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى نصف مليون بحلول عام 2040[أ].

أ. World Resources Institute, 2021.


© FotoAndalucia/stock.adobe.com

واو. الأبعاد الإقليمية: مبادرة الشرق الأوسط الأخضر

أطلقت **المملكة العربية السعودية** مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في عام 2021 باعتبارها التحالف الإقليمي الأول من نوعه لحشد الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق خفض كبير في انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي، وتقديم برنامج طموح لإعادة التشجير.

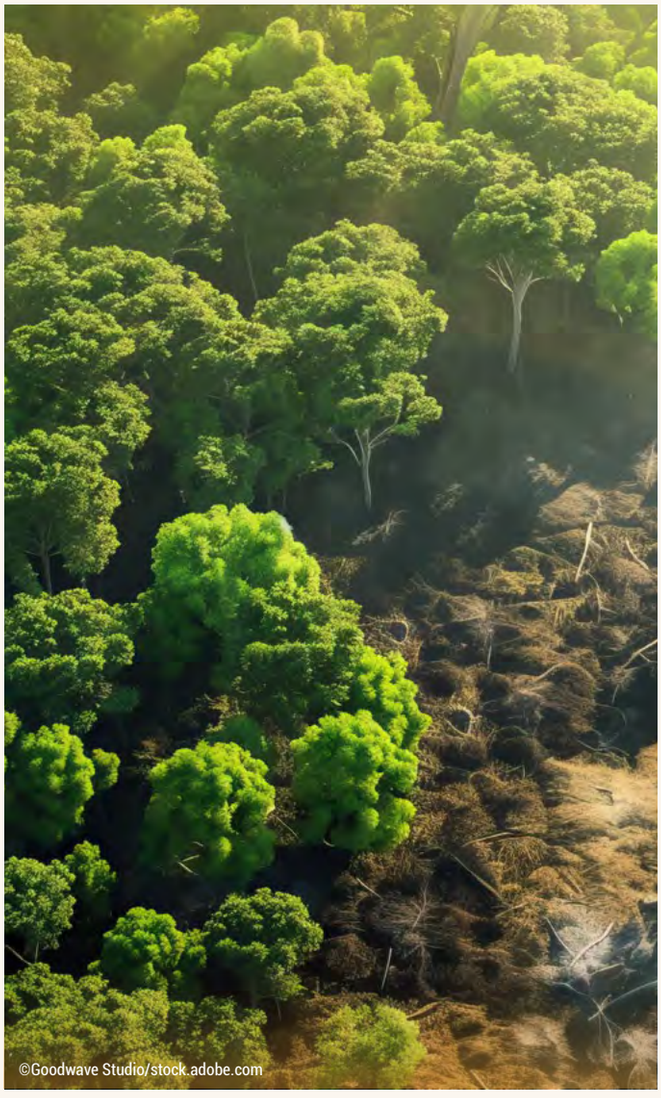
والهدف الأول من هذه المبادرة هو خفض انبعاثات الكربون عن طريق اتخاذ العديد من التدابير، بما في ذلك خفض الانبعاثات من إنتاج الهيدروكربونات بنسبة 60 في المائة. أما الهدف الثاني فهو زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك 10 مليار شجرة في المملكة العربية السعودية، أي ما يعادل 5 في المائة من الهدف العالمي للتشجير. وسيؤدي هذا الهدف إلى استصلاح الأراضي ومكافحة التصحر.

وأنشئت مؤسسة المبادرة الخضراء كمنظمة غير ربحية لدعم أهداف مبادرة الشرق الأوسط الأخضر ونظيرتها الوطنية المعروفة بمبادرة السعودية الخضراء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعلنت المملكة العربية السعودية عن إنشاء الأمانة العامة لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر وتخصيص 2.5 مليار دولار لدعم المشاريع والإدارة.

وحتى الآن، أيدت 28 دولة هذه المبادرة، بما في ذلك 15 دولة عربية[أ]. وعقد مؤتمر القمة الأول في الرياض في تشرين الأول/أكتوبر 2021، تلاه في عام 2022 مؤتمر قمة عُقد عقب محادثات عالمية بشأن المناخ أجريت في مدينة شرم الشيخ في مصر.

المصادر: مبادرة الشرق الأوسط الأخضر؛ قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر 2022.

أ. الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، العراق، دولة فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن.



©Goodwave Studio/stock.adobe.com



الحواشي

1. يحمّل هذا النَّهج المنتجين المسؤولية إزاء العواقب الناجمة عن انتهاء عمر السلع التي ينتجونها، ويتيح جمع الأصناف والتخلص منها على نحو سليم بعد استخدامها، ويضمن طرق التصنيع المسؤولة، مشجعاً بذلك الحد من النفايات. ويضيف هذا النَّهج جميع التكاليف البيئية المقدرة المرتبطة بالمنتج طوال دورة حياته إلى سعره المتداول في السوق. https://www.sciencedirect.com/topics/earth-and-planetary-sciences/extended-producer-responsibility.
2. One Planet Network, 2009.
3. ESCWA, 2017b.
4. المائدة المستديرة العربية حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
5. خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط جزءٌ لا يتجزأ من الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة التي تعد الإطار الاستراتيجي الداعم لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي المتوسطي.
6. لمعرفة المزيد، يمكن الاطلاع على مبادرة SwitchMed.
7. African Circular Economy Network.
8. اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.
9. اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.
10. اتفاقية استكهولم بشأن الملوّثات العضوية الثابتة.
11. بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
12. ESCWA, 2019.
13. يشمل قانون تنظيم إدارة المخلفات في مصر تطبيق سياسة المسؤولية الممتدة لمُنتج المخلفات، وإنتاج الطاقة من النفايات، وتوزيع واستخدام المنتجات البلاستيكية، وجمع النفايات، ونقلها، ومعالجتها، والتخلص منها على نحو سليم.
14. يشمل القانون الإطاري لإدارة النفايات في الأردن إعادة تدوير النفايات، ومعالجتها، والتخلص منها على نحو سليم.
15. ESCWA, 2023.
16. الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام 2021.
17. تونس، النسخة المحدّثة من المساهمة المحددة وطنيا (باللغة الفرنسية).
18. دولة فلسطين، النسخة المحدّثة من المساهمة المحددة وطنيا (باللغة الإنكليزية).
19. في ما يلي الأحد عشر بلداً، والبلدان المكتوبة بالخط العريض اتخذت إجراءات وتدابير محددة: **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والسودان،** والصومال، **وعُمان،** وقطر، **والكويت، ومصر،** وموريتانيا، **واليمن.** United Nations, 2021 United Nations Food Systems, Member State Dialogue Convenors and Pathways. Coordination Hub.
20. UNEP, 2021b.
21. United Nations, Jordan, 2023.
22. Arab News, 2022; Savola Group, key CSR initiatives.
23. المبادرة الوطنية للحد من فقد وهدر الغذاء - نعمة.
24. Iattoni and others, 2021.
25. Invest Qatar, n.d.
26. UNEP, 2019.
27. ESCWA, 2023.
28. UNEP, 2023b.
29. Lebanon Industry 2025: The Integrated Vision for Lebanese Industrial Sector.
30. UNEP, 2023d.
31. لمعرفة المزيد، يمكن الاطلاع على مبادرة SwitchMed.
32. لمعرفة المزيد، يمكن الاطلاع على مبادرة SwitchMed in Egypt.
33. UNEP, 2023a.
34. UN-Habitat, 2023.
35. World Bank, 2022.
36. IISD and GSI, 2018.

المراجع

Abdelazim, M. N., and N. Shareef (2020). Waste Management in MENA Regions. Springer Water.

Arab News (2022). Deal signed to reduce food waste in Saudi Arabia. 30 June.

Circle Economy (2021). The Circularity Gap Report 2021.

_____ (2022). The Circularity Gap Report 2022.

_____ (2023). The Circularity Gap Report 2023.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2017a). Progress on Sustainable Consumption and Production in the Arab Region – Comprehensive Baseline Assessment of Regional, Sub-regional and National Progress and Challenges for Achieving Sustainable Consumption and Production and the SDGs.

_____ (2017b). Subsidy reform and environmental sustainability in the Arab region. Working paper.

_____ (2019). Policy Options for Promoting Green Technologies in the Arab Region.

_____ (2023). Accelerating circularity in the Arab region. Policy brief.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2015). Regional Strategic Framework: Reducing Food Losses and Waste in the Near East and North Africa Region.

_____ (2019). The State of Food and Agriculture 2019. Moving Forward on Food Loss and Waste Reduction.

_____ (2022). Voluntary Code of Conduct for Food Loss and Waste Reduction.

Hemidat, S., and others (2022). Solid waste management in the context of a circular economy in the MENA region. Sustainability 14: 480.

Iattoni, G., and others (2021). Regional E-waste Monitor for the Arab States 2021. Bonn, Germany.

International Institute for Sustainable Development (IISD) and the Global Subsidies Initiative (GSI) (2018). Getting on Target: Accelerating Energy Access Through Fossil Fuel Subsidy Reform.

Invest Qatar (n.d.). Circular Economy: Policy Paper.

One Planet Network (2009). Arab Regional Strategy for Sustainable Consumption and Production. Final draft.

United Nations (2021). More than 100 countries sign up to develop national strategies for transforming food systems. Press release, 26 April.

United Nations Environment Assembly (2022). End plastic pollution: towards an international legally binding instrument. UNEP/EA.5/RES.14.

United Nations, Jordan (2023). FAO launches a project focusing on the transformation of food systems in Jordan.

United Nations Environment Programme (UNEP) (2018). Legal Limits on Single-Use Plastics and Microplastics: A Global Review of National Laws and Regulations. Nairobi.

_____ (2019). Waste Management Outlook for West Asia: Waste to Wealth. Nairobi.

_____ (2021a). The State of Food Waste in West Asia. Nairobi.

_____ (2021b). UNEP Food Waste Index Report 2021. Nairobi.

_____ (2023a). Factsheets on Sustainable Public Procurement in National Governments. Nairobi.

_____ (2023b). How Egypt Is Switching to a Circular Economy. Nairobi.

_____ (2023c). How Jordan Is Switching to a Circular Economy. Nairobi.

_____ (2023d). How Morocco Is Switching to a Circular Economy. Nairobi.

_____ (2023e). Trends and Outlook of Natural Resource Use in West Asia. Report of the International Resource Panel. Nairobi.

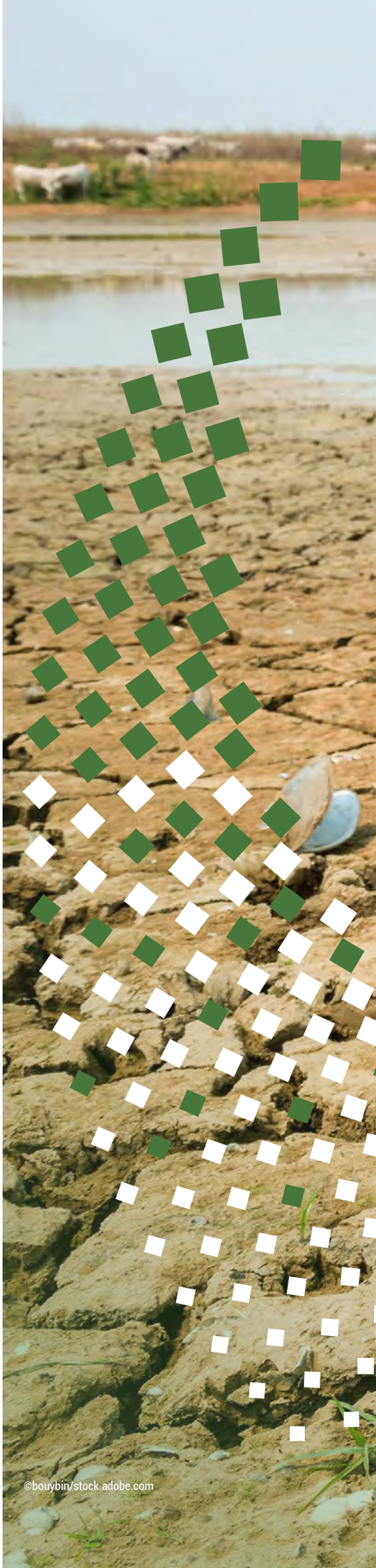
United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) (2023). State of the Arab Cities 2022.

World Bank (2022). Morocco – Municipal Solid Waste Sector Development Policy Loans 1-4. Independent Evaluation Group, Project Performance Assessment Report 165279. Washington, D.C.: World Bank.

World Economic Forum (2023). Global Risks Report 2023.

World Resources Institute (2021). Egypt: transitioning away from subsidizing fossil fuels. 1 April.





13 العمل المناخي

الهدف 13

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

ألف. مقدمة

لا تزال المنطقة العربية شديدة التأثر بتغيّر المناخ، وتتعرّض لتداعياته على نحو متزايد. ويتفاقم هذا الوضع بسبب محدودية القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ في عدة بلدان. ويعيش عددٌ متزايد من سكان المنطقة في بلدان تعاني من نُدرة المياه وشدة الجفاف والتصحر، ما يعطي الأولوية للتكيّف في العمل المناخي. وفي حين أنّ بصمة غازات الدفيئة منخفضة في المنطقة العربية مقارنةً بمناطق أخرى في العالم، تزايدت انبعاثات المنطقة بوتيرةٍ أسرع مرّتَين من المعدل العالمي خلال العقود الماضية. ولا يزال اعتماد الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة متدنيَّيْن في معظم البلدان العربية. وعلى مسار تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، تواجه البلدان العربية عوائق جمّة، بما فيها السياسات غير الملائمة وضعف الاهتمام بالفئات المعرّضة للمخاطر ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا والموارد المالية. والتمويل المخصّص حالياً للعمل المناخي لا يكفي لتلبية الحاجات، ما يستدعي تحسيناً بالنوع والكمية.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

تتراوح **درجة التأثّر بتغيّر المناخ** بين معتدلة ومرتفعة في مجموعات البلدان العربية، لا سيما في قطاعي المياه والزراعة، وتشتد مع مرور الوقت[1].

يعيش 90 في المائة من سكان البلدان العربية، أي 400 مليون شخص، في بلدانٍ تعاني من **نُدرة المياه**[2]. وتتعرّض أعدادٌ كبيرة من السكان لموجات متزايدة من الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وحالات النزوح.

بين عامي 2018 و2021، سجّل عدد **حالات النزوح الداخلي** المستجدة والمرتبطة بالكوارث الطبيعية تقلبات، فوصل إلى 1.8 مليون حالة في عام 2020 ثم تراجع إلى 568,000 حالة في عام 2021.

بين عامي 2000 و2020، ارتفعت **انبعاثات غازات الدفيئة** بنسبة 68 في المائة، وذلك بوتيرةٍ أسرع مرّتَين من المتوسط العالمي. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة المنطقة من الانبعاثات العالمية من 4.7 إلى 5.8 في المائة[3]. وفي المنطقة العربية، بلدانٌ تسجّل أعلى مساهمة للفرد في انبعاثات الكربون في العالم.

في عام 2020، بلغت حصة **الطاقة المتجددة** من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة العربية 5.1 في المائة فقط، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 19.1 في المائة.

بين عامي 2010 و2020، حصلت البلدان العربية على 34.5 مليار دولار من **التمويل الدولي الأساسي للعمل المناخي**. وقد ركّز هذا التمويل على التخفيف من آثار تغيّر المناخ (72 في المائة)، وخُصِّص بشكل أساسي للبلدان المتوسطة الدخل (93 في المائة)، وقُدّم على شكل قروض (87 في المائة) كانت في غالبيتها غير ميسّرة. ولا يمثّل هذا التمويل سوى 6 في المائة من مبلغ قدره 570 مليار دولار، وهو المبلغ اللازم لتحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً في 11 بلداً عربياً حدد حاجاته من التمويل المناخي حتى عام 2030[4].

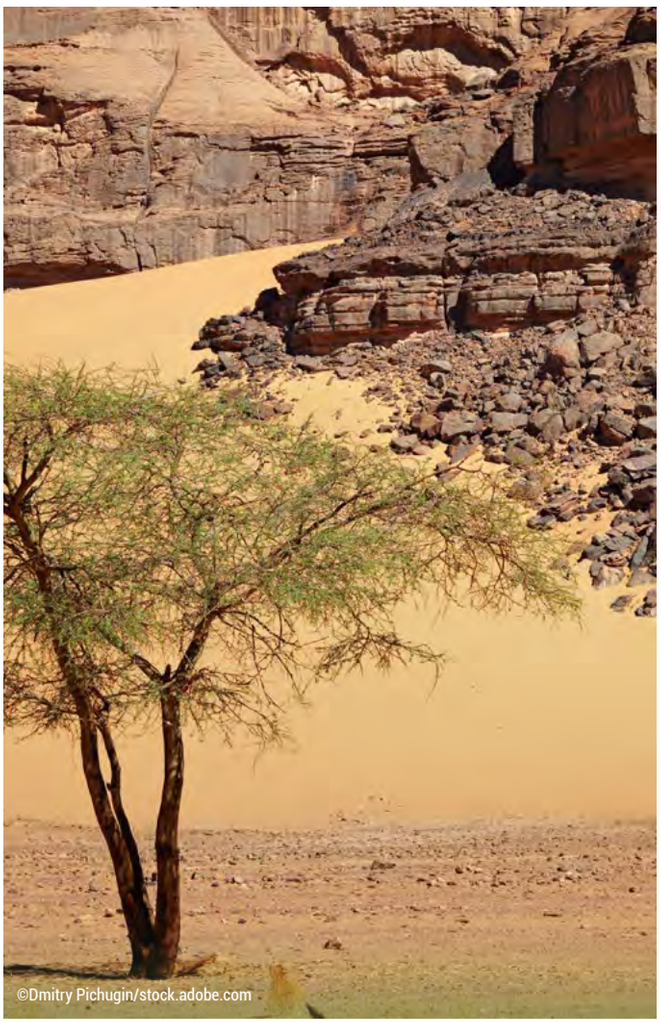
ولا تزال البيانات المتاحة بشأن الهدف 13 محدودةً في المنطقة.

وللاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 13 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

الهدف 13 تحت تأثير الأزمات المتعددة

أدّت جائحة كوفيد-19 إلى تدنّي انبعاثات غازات الدفيئة مؤقتاً في المنطقة لأن العديد من البلدان فرضت قيوداً على التنقل والنشاط الاقتصادي. كذلك، أدى تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى خفض الطلب على الهيدروكربون الذي هو مصدر أساسي للانبعاثات في عدة بلدان عربية. غير أن هذا المسار الانحداري لم يدم طويلاً إذ تبدّد تدريجياً مع الانتعاش الاقتصادي.

وأدّت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إلى تضييق الحيّز المالي المتاح للعمل المناخي، وتحديداً في ظل ارتفاع أعباء الدين العام في عدة بلدان عربية. وتؤدي الصراعات المستمرة في المنطقة العربية إلى تفاقم التحديات المرتبطة بتغيّر المناخ، إذ تقضي على الموائل الطبيعية والنُظُم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي والبنية الأساسية، وتحوّل تركيز السياسات والموارد عن العمل المناخي.


©Dmitry Pichugin/stock.adobe.com

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 13

- إدراج أهداف محددة تتعلق بالمناخ في خطط ورؤى التنمية الوطنية وإيلاء اهتمام أكبر إلى الأهداف المتعلقة بالتكيّف.
- تعزيز التنسيق على أعلى مستويات السياسة المؤسسية في معظم البلدان العربية، وذلك في مجالاتٍ تشمل العمل المناخي والبيانات المرتبطة بالمناخ والرصد المناخي.
- اتباع سياسات قوية وضخ استثمارات استراتيجية لتعزيز البنية الأساسية المُقاوِمة لتغيّر المناخ واعتماد الحلول المستمدة من الطبيعة.
- تشجيع البلدان على التحوّل تدريجياً من اعتماد أهداف الطاقة المتجددة إلى تنفيذ سياسات تنظّم كثافة الطاقة وتحسّن أداءها.
- تضمين الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري تفاصيل بشأن النواحي الفنية والمؤسسية والمالية التي تتيح إزالة انبعاثات الكربون، ومواءمة هذه الاستراتيجيات مع خطط التنمية الوطنية ومع آلية تخصيص الموارد في ميزانيات الدول.
- التركيز على التقييم الشامل للمخاطر في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث بدلاً من مجرد تقييم الأخطار، وتعزيز مراعاة المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والاعتبارات المرتبطة بتنقل الأفراد في تلك الاستراتيجيات وتضمينها تقديرات مالية وخطط عمل.
- إيجاد روابط وثيقة بين نُظُم الإنذار المبكر وخدمات الإرشاد لضمان وصول إنذارات مُجدية في الوقت المناسب إلى المجتمعات المحلية المعرّضة للمخاطر، وإرشادات فعالة لتيسير التأهب والحد من الأضرار المحتملة.
- التركيز في حشد التمويل للعمل المناخي على تعزيز حصة المنح أو التمويل بشروط ميسّرة، وجذب تمويل إضافي من القطاع الخاص، واستخدام أدوات مالية مبتكرة.
- بناء قدرات البلدان على الوصول إلى التمويل المناخي بما في ذلك من خلال اعتماد الكيانات المحلية، وتحديد كلفة الاحتياجات المتعلقة بالمناخ، وإبراز الفائدة المناخية للمشاريع.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 13

حققت البلدان العربية تقدّماً ملحوظاً نحو دمج الاعتبارات المناخية في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية. وحددت معظم تلك البلدان أولويات للتكيّف مع آثار تغيّر المناخ، ووضعت أهدافاً للتخفيف من تلك الآثار، واتّخذت خطواتٍ لاعتماد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث. ولا بد من بذل جهود إضافية لوضع خطط وطنية شاملة للتكيّف، وتعزيز التأهب للكوارث، وتقييم وتحسين التعليم في مجال تغيّر المناخ، وتنفيذ مبادرات العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي.

ويرتبط تقدم المنطقة العربية نحو تحقيق الهدف 13 ارتباطاً وثيقاً بتوفر المياه واستخدامها بكفاءة (الهدف 6)، وبالزراعة المستدامة والأمن الغذائي (الهدف 2)، والتحول في مجال الطاقة (الهدف 7)، والنُّظُم الإيكولوجية الصحية (الهدفان 14 و15)، والهجرة الناجمة عن تغيّر المناخ (الهدف 10)، والبيئة المبنية (الهدف 11)، والسلام والأمن (الهدف 16). وينبغي أن تراعي السياسات الرامية إلى تحقيق الهدف 13 الترابط بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء والبيئة، وأن تسعى إلى إيجاد حلول متكاملة تضمن توافق الأولويات على صعيد جميع أهداف التنمية المستدامة.

وتختلف نُهُج السياسات الرامية إلى تحقيق الهدف 13 من بلدٍ إلى آخر، باختلاف الظروف والموارد التي يتفرد بها كل بلد. ومع ذلك، تبرز عدة اتجاهات مشتركة بين البلدان أياً يكن موقعها الجغرافي أو مستوى الدخل فيها.

◆ **قطعت البلدان العربية أشواطاً في إدماج الاعتبارات المناخية في سياساتها واستراتيجياتها وخططها.** ومنذ عام 2015، تتناول معظم خطط ورؤى التنمية الوطنية بوضوح تغيّر المناخ، خلافاً للخطط والرؤى السابقة التي لم تأتِ على ذكره[5]. ومنذ ذلك العام، اعتمدت عدة بلدان عربية، بما فيها **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والصومال، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب**، خططاً أو استراتيجيات وطنية مخصّصة للمناخ. كذلك، وضعت بعض البلدان العربية خططاً واستراتيجيات قطاعية ومحلية للمناخ تشمل، على سبيل المثال، سياسة تغيّر المناخ لقطاع مائي مرن في **الأردن**، واستراتيجية إدارة مخاطر التغيّرات المناخية لقطاع التخطيط العمراني والتنمية العمرانية بدولة **قطر**، والاستراتيجية الوطنية للتكيّف مع تغيّر المناخ التابعة لقطاع السياحة في **تونس**، وخطط عمل الوصول إلى الطاقة المستدامة والمناخ التي وضعتها 61 مدينة في **الأردن، وتونس، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب.**

- في **مصر**، تضمّنت الاستراتيجية الوطنية لتغيّر المناخ 2050 (2022) نهجاً متعدد القطاعات لمواجهة التحديات المرتبطة بتغيّر المناخ وتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات. وتحدد هذه الاستراتيجية خارطة طريق مع خمسة أهداف مترابطة: تحقيق نمو اقتصادي مستدام في القطاعات الرئيسية؛ وبناء القدرة على الصمود من خلال تعزيز البنية الأساسية ونُظُم الإنذار المبكر والتأهب المجتمعي؛ وتحقيق الحوكمة الفعالة من خلال تمتين المؤسسات والسياسات والشراكات؛ وتوفير التمويل الفعّال من خلال حشد الموارد المحلية والدولية؛ وتحسين مستوى المعرفة والوعي من خلال الاستثمار في البحوث، ونقل التكنولوجيا، والتعليم.
- تحدد خطة عمل الوصول إلى الطاقة المستدامة والمناخ التي وضعتها مدينة الغردقة في **مصر** إطار عمل يتضمن أهدافاً قابلة للقياس الكمي لعام 2030، وذلك استناداً إلى جرد مرجعي للانبعاثات وتقييم مفصّل لاستهلاك الطاقة. وتسلّط خطة العمل الضوء على حملات التثقيف ونشر الوعي لتقديم الإرشاد والمشورة إلى المواطنين بشأن أساليب توفير المياه والطاقة.

يشير العديد من خطط ورؤى التنمية الوطنية إلى تغيّر المناخ، إلا أنها لا تتضمن جميعها أهدافًا محددة تتعلق بالمناخ. وتولى عادةً أهداف التخفيف اهتماماً أكبر في هذه الخطط والرؤى، حيثما وُجدت، من أهداف التكيف، على الرغم من تركيز المنطقة على إعطاء الأولوية للتكيف.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال البلدان بمعظمها تعاني من ضعف في التنسيق على أعلى مستويات السياسة المؤسسية، بما في ذلك العمل المناخي والبيانات المناخية والرصد.



©Andrey Popov/stock.adobe.com

◆ **قدمت معظم البلدان العربية (20 من أصل 22)[6] مساهمة واحدة على الأقل من المساهمات المحددة وطنياً لرصد الحاجات والأولويات في مجال التكيّف، لكنّ ثلاثة بلدان عربية فقط، هي السودان، ودولة فلسطين، والكويت، اعتمدت خططاً وطنية للتكيّف[7]**. وتركّز جميع البلدان العربية تقريباً على قطاعي **المياه والزراعة**، بوصفهما أهم قطاعَين للتكيّف. وتشمل تدابير التكيّف ذات الأولوية في هذين القطاعين تحسين كفاءة استخدام المياه، والحد من مخاطر الفيضانات، وتطوير الموارد المائية غير التقليدية، واعتماد أصناف المحاصيل والماشية المقاوِمة للجفاف والحرارة، وحفظ الموارد الوراثية، والحد من فقد الأغذية وهدرها. وتشمل القطاعات الإضافية ذات الأولوية للتكيّف المناطق الساحلية والصحة (في معظم البلدان العربية) والتنوّع البيولوجي ومصائد الأسماك والمستوطنات الحضرية (في عدة بلدان عربية) والبنية الأساسية والسياحة وإدارة النفايات (في بعض البلدان العربية).

- في **السودان**، تهدف خطة التكيّف الوطنية إلى تقييم قابلية التأثر بتغيّر المناخ في المستقبل في القطاعات ذات الأولوية (بما فيها الزراعة والمياه والصحة والمناطق الساحلية)، وتحديد المناطق الشديدة التأثر، ووضع استراتيجيات التكيّف التي تشمل السياسات والتكنولوجيات وبرامج الرصد المنهجي والوقاية من المخاطر المناخية والاستثمارات المطلوبة للعمل المناخي.

لمزيد من المعلومات عن سياسات التكيّف المناخي في قطاعي المياه والزراعة، يمكن الاطّلاع على الفصلين المتعلقين بالهدفين 6 و2 من أهداف التنمية المستدامة. ولمزيد من المعلومات عن السياسات المتعلقة بالفاقد والمهدر من الأغذية، يمكن الاطّلاع على الفصل الخاص بالهدف 12.

◆ **وضعت معظم البلدان العربية (20 من أصل 22) أهدافاً للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، لكن تحقيق هذه الأهداف يتوقف بشكل أساسي على الدعم الدولي.** وحدد 17 بلداً عربياً[8] أهدافاً كميّة لخفض الانبعاثات. والتزمت ثلاثة بلدان عربية، هي **البحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق**، باتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع تساهم في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، لكنّها لم تحدد أهدافاً كميّة لها. وفي معظم البلدان العربية (17 من أصل 20)[9]، يتوقّف تنفيذ بعض أو جميع الالتزامات المتعلقة بالتخفيف على الدعم الدولي، بما في ذلك التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ويختلف مستوى تطلعات البلدان إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ. ففي البلدان العربية التي حددت أهدافاً لخفض الانبعاثات على مستوى الاقتصاد ككل، قياساً بالعمل بالأساليب المعتادة، يتراوح معدل التخفيض بين 7 في المائة في **عُمان** و92.4 في المائة في **موريتانيا**. ومنذ عام 2016، تمكّنت ثمانية بلدان عربية[10] من زيادة الأهداف التي حددتها لخفض الانبعاثات. فقد استطاع **الأردن**، مثلاً، مضاعفة معدل تخفيض الانبعاثات من 15.5 في المائة إلى 31 في المائة بحلول عام 2030 قياساً بالعمل بالأساليب المعتادة.

وفي كل بلد عربي، يؤدي قطاع **الطاقة** دوراً هاماً في التخفيف من آثار تغيّر المناخ. فقد وضعت جميع البلدان العربية أهدافاً محددة بشأن الطاقة المتجددة، واعتمد معظمها أهدافاً تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة. وتشمل المجالات ذات الأولوية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ الكهرباء والنقل والصناعة وإدارة النفايات والزراعة في معظم البلدان، والمباني واستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة في بعض البلدان.

- في **المغرب**، يهدف المخطط الوطني للمناخ إلى تيسير التحوّل في مجال الطاقة من خلال تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والتوصل إلى توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 52 في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المولّدة بحلول عام 2030. ويسعى المخطط أيضاً إلى تسريع عملية إنشاء المباني الموفرة للطاقة، وتعزيز التنقل المستدام، وتجديد أسطول النقل البري. كذلك يهدف المخطط إلى تعزيز التحوّل في مجال الطاقة في قطاعي الزراعة والصناعة، واتباع نَهج الإدارة

ليبيا واليمن هما من البلدان الثلاثة في العالم التي لم تصدّق على اتفاق باريس ولم تقدّم مساهمات محددة وطنياً.

وفي مختلف أنحاء المنطقة العربية، غالباً ما تفتقر الالتزامات في مجال التكيّف إلى المؤشرات والأهداف والجداول الزمنية، وكثيراً ما لا تراعي حاجات الفئات الضعيفة وأولوياتها.

ولا تُوظَّف استثماراتٌ كافية في البنية الأساسية المقاوِمة لتغيّر المناخ والحلول المستمدة من الطبيعة. لذلك ينبغي وضع سياسات متماسكة لتشجيع هذه الاستثمارات الاستراتيجية.


©Saran/stock.adobe.com

مع أن معظم البلدان العربية حددت أهدافاً للطاقة المتجددة، تسعى عدة بلدان عربية أيضاً إلى التوسّع في توليد الطاقة من الوقود الأحفوري، ولا سيما الغاز الطبيعي.

وما زالت كثافة الطاقة مرتفعة في المنطقة العربية. لذلك ينبغي تعزيز السياسات الرامية إلى حفظ الطاقة على مستوى الاقتصاد ككل، وبذل الجهود لبناء القدرات وتعزيز الوعي بشأن كفاءة استخدام الطاقة من خلال التعليم والتدريب الهادفين.

المتكاملة للنفايات لإنشاء اقتصاد دائري، والتأكيد على الدور الحاسم للغابات في تخزين الكربون.

- في **الإمارات العربية المتحدة**، تسعى الخطة الوطنية للتغيّر المناخي إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي باعتماد حلول مبتكرة، وإدارة انبعاثات غازات الدفيئة، وإدامة النمو الاقتصادي. ومع أنّه يُتوقّع، بحسب الخطة، أن يرتفع إجمالي معدل الانبعاثات بالتوازي مع النمو الاقتصادي والسكاني المرتقبين، تهدف هذه الخطة إلى فصل الانبعاثات عن النمو الاقتصادي. وترمي أيضاً إلى تحفيز النمو في القطاعات الناشئة غير النفطية من خلال تنفيذ حلول مبتكرة تضمن الكفاءة في استخدام الموارد، وتولّد قيمة مضافة مرتفعة، وتتيح توفير فرص العمل في الشركات الخضراء، وتعزّز الترابط بين العمل المناخي والتنويع الاقتصادي.

لمزيد من المعلومات عن سياسات التخفيف من آثار تغيّر المناخ في قطاع الطاقة، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 7.

◆ **تعهّدت بعض البلدان العربية بتحقيق صافي انبعاثات صفري، ولكنّ قلّة من البلدان العربية، بما فيها الإمارات العربية المتحدة، وتونس، وعُمان، اتّخذت إجراءً حاسماً لتحويل هذا الهدف إلى استراتيجيات شاملة على مستوى الاقتصاد ككل** واعتماد برامج متكاملة وأهداف محددة للقطاعات ذات الأولوية، ولا سيما الطاقة. وفي **عُمان**، تعتمد الخطة الوطنية للانتقال المنظّم للحياد الصفري على ستّ تقنيات أساسية لإزالة الكربون بحلول عام 2050، هي كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وكهربة العمليات ومصادر الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا البطاريات الكهربائية، والهيدروجين المستدام، واحتجاز الكربون وتخزينه، وحلول الانبعاثات السلبية. ويستلزم التنفيذ الناجح للاستراتيجية بلوغ مستوى من النضوج في استخدام هذه التكنولوجيات، والاستثمار في البنية الأساسية، وإنشاء آليات لتسعير الكربون، ووضع سياسات وتشريعات لتحفيز التغييرات السلوكية. كذلك وضعت بلدان عربية أخرى، بما فيها **البحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية**، أهدافاً لتحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عامي 2050 أو 2060، لكنها لم تحدد كيفية الوصول إلى هذا الهدف.

لا تتضمن الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري تفاصيلَ بشأن النواحي الفنية والمؤسسية والمالية لعملية إزالة الكربون. ولا تتوافق مع خطط التنمية الوطنية ومع آلية تخصيص الموارد في ميزانيات الدول.

لمزيد من المعلومات عن سياسات الطاقة التي تهدف إلى تحقيق صافي انبعاثات صفري، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 7.



◆ **أحرزت البلدان العربية تقدماً في اعتماد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث إلا أن التحدي لا يزال قائماً في تطبيق هذه الاستراتيجيات على المستوى المحلي.** ووضع 13 بلداً عربياً استراتيجيات وطنية أو صادق عليها، وشرعت خمسة بلدان عربية في وضع استراتيجيات مماثلة، في حين لم تبدأ أربعة بلدان عربية بهذه العملية بعد[11]. وفي حين أنشأت بعض البلدان العربية، بما فيها **تونس، والجزائر، ودولة فلسطين، والمغرب**، هيئات محلية لتطبيق اللامركزية في حوكمة مخاطر الكوارث، استطاعت 32 مدينة فقط في 10 بلدان عربية وضع استراتيجيات وخطط عمل محلية للحد من مخاطر الكوارث[12].

تركّز استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث عادةً على تقييم الأخطار بدلاً من إجراء تقييم شامل للمخاطر. وغالباً ما لا تراعي على نحو كاف المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وتنقل الأفراد، وكثيراً ما تفتقر إلى التقديرات المالية وخطط العمل.

كذلك أُحرِز تقدمٌ في فهم مخاطر الكوارث من خلال جمع البيانات ونشرها، إذ قام 15 بلداً من أصل 22 بلداً عربياً[13] بوضع أو إطلاق **قواعد بيانات وطنية بشأن الخسائر الناجمة عن الكوارث.** ومع ذلك، لم تُصنَّف معظم البيانات بما يكفي لتوجيه عملية صنع القرار على نحو مناسب. ولا يزال التقدم بطيئاً على مستوى التأهب لمواجهة الكوارث، بما في ذلك تطبيق نُظم الإنذار المبكر بشكل فعال. ومع أن **نُظماً للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة** اعتُمدَت في 11 بلداً عربياً[14] على الأقل، غالباً ما تفتقر هذه النُّظُم إلى تغطية كافية للأخطار وإلى نهج يركز على الإنسان. وتواجه هذه النُّظُم صعوبةً في دمج التوقع والتنبؤ وصياغة الرسائل ونشرها وتخطيط الاستجابة. كذلك تتبع المنطقة العربية نهجاً منعزلاً لحوكمة المخاطر، ما يؤدي إلى إعاقة الإدارة الفعالة للمخاطر النظامية التي تتطلب تعاوناً عبر الحدود، ولا سيما تلك المتعلقة بالموارد المائية والعواصف الرملية.

- **الأردن** من أوائل البلدان العربية التي صادقت على استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ويُصدِر الآن طبعةً ثانية منها. وإلى جانب **تونس والمغرب**، يتفرّد **الأردن** بكونه من البلدان القليلة في العالم التي دعمت تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بخطط تمويل محددة الأهداف. وتسعى الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في الأردن (2023-2030) إلى دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة؛ وتحسين الأساس القانوني والمؤسسي للحد من مخاطر الكوارث؛ ونشر الوعي من خلال تبادل المعلومات والتعليم والتدريب؛ ودعم البحث العلمي المتعلق بالكوارث؛ وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة. وتدعو هذه الاستراتيجية إلى دمج الحلول المستمدة من الطبيعة، بما فيها استخدام سدود التحكم وإنشاء المصاطب وإعادة التحريج وحفظ الغابات، لتعزيز إدارة مستجمعات المياه والحد من مخاطر الفيضانات والانهيارات الأرضية وغيرها من الكوارث الطبيعية.

- في **الصومال**، أدى إنشاء وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، وهي أول وزارة في المنطقة تُعنى بالحد من مخاطر الكوارث، إلى تعزيز الاهتمام بهذا الموضوع في عملية وضع السياسات والبرامج الوطنية. وتشمل النسخة المحدّثة من تقرير المساهمة المحددة وطنياً للصومال عدة إجراءات في مجال التأهب لمواجهة الكوارث وإدارتها، بما في ذلك إنشاء نُظم الإنذار المبكر، ووضع سياسات إدارة مخاطر الكوارث، وإنشاء شبكات الأرصاد الجوية، وتعزيز صمود المجتمعات المحلية والبُنى الأساسية والنُّظُم الإيكولوجية في وجه الجفاف والفيضانات.

- **التزمت عدة بلدان عربية بإدماج تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث في مناهجها التعليمية إلا أنه يصعب تقييم التقدم المحرز في هذا المجال بسبب محدودية البيانات.** وقد تعهدت 11 دولة عربية، هي **الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا**، بدمج تغيّر المناخ في مناهجها التعليمية[15]، وذلك في إطار بيانات الالتزامات الوطنية التي أعلنت عنها في قمة تحويل التعليم في عام 2022، إلا أن المعلومات المتعلقة بالتطبيق الفعال لهذه الالتزامات غير متاحة. ولوحظ تقدمٌ بسيط في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية لمختلف البلدان، في حين أُحرِز تقدمٌ واضح في جامعات بعض البلدان العربية، بما فيها **الأردن، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، والمغرب**[16].

في 11 بلداً عربياً، هي **الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر والكويت وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية**، أُدرِجَت مفاهيم المواطنة العالمية والتنمية المستدامة في السياسات والمناهج التعليمية[أ]. ولا يُعرَف حتى الآن مدى تطرُّق هذه المناهج إلى تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

أ. UNESCO, 2022a.

- في **مصر**، لا يُذكَر التعليم بشأن تغيّر المناخ في الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالتعليم، بما فيها الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2007-2012 والاستراتيجية القومية لإصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب المهني 2012-2017 والخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي 2014-2030. ومع ذلك، تؤكد مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ والتنمية أهمية دمج التعليم بشأن تغيّر المناخ في الإطار التعليمي. وفي هذا السياق، تشجع الاستراتيجية الوطنية للتكيّف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث (2011) واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (2016) والاستراتيجية الوطنية لتغيّر المناخ في مصر 2050 (2022)، على دمج التعليم بشأن تغيّر المناخ في مختلف مراحل المناهج الدراسية. كذلك تشدد استراتيجية تغيّر المناخ على إعداد مواد تعليمية عن تغيّر المناخ والتشجيع على اعتمادها في المدارس.
- في عام 2022، أدمج **لبنان** التعليم بشأن تغيّر المناخ في الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي[17]. ويشدد هذا الإطار على التعليم من أجل التنمية المستدامة، مبرزاً أهمية الكفاءات المرتبطة بالاستدامة في مختلف التخصّصات الأكاديمية والأنشطة الخارجة عن المنهج الدراسي. ومن المتوقع أن تقوم لجنة مخصّصة للتعليم بشأن تغيّر المناخ بدمج القضايا المناخية في المناهج الدراسية الوطنية، بوصفها شواغل شاملة لعدة قطاعات. وأنشأت وزارة التربية والتعليم العالي لجنة وطنية تضمّ مختلف الجهات المعنية وتهدف إلى وضع وثيقة سياسات واستراتيجية عن التعليم بشأن تغيّر المناخ. وبالتعاون مع منظمة اليونسكو، أطلقت الوزارة مبادرة التعليم الأخضر التي تهدف إلى تزويد مديري المدارس والمعلمين والشباب بالمعارف والمهارات اللازمة لتعزيز الممارسات المستدامة والمحافظة على البيئة. وقد نُفِّذَت هذه المبادرة في عدد من المدارس الحكومية والخاصة التي يرتادها طلاب لبنانيون ولاجئون[18].


©yanadjan/stock.adobe.com

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

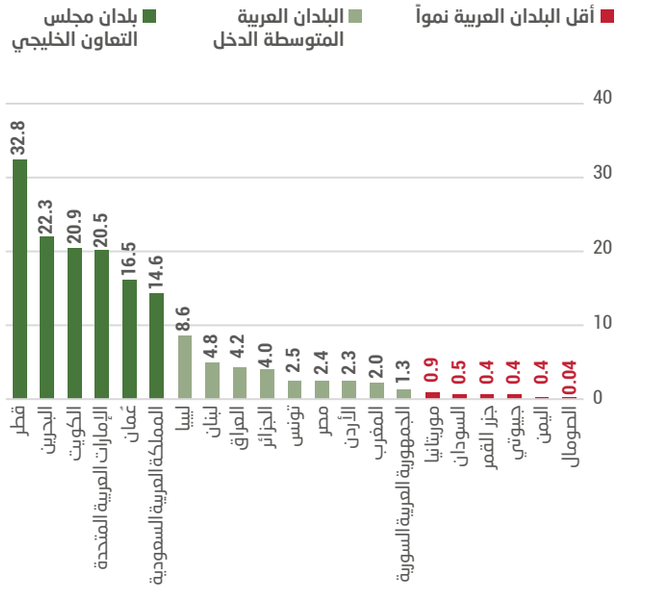
1. أقل البلدان العربية نمواً

لا تتحمّل أقل البلدان العربية نمواً مسؤولية كبيرة في التسبّب بتغيّر المناخ لا ماضياً ولا حاضراً، ولكنها عرضة للتأثر الشديد به (الشكلان 13-1 و13-2). وتؤثر الظواهر الجوية القصوى بشدة على هذه البلدان، ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والنزوح، وإلى نشوب الصراعات في بعض البلدان العربية. وفي غالبية هذه البلدان، باستثناء **اليمن**، يُستمد قدر كبير من إجمالي استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة التي يأتي معظمها من مصادر تقليدية مثل الكتلة الحيوية والطاقة الكهرومائية. ويبلغ متوسط حصة هذه البلدان من الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. ومع ذلك، تعتمد نسبة مرتفعة من سكان هذه البلدان بشكل أساسي على الوقود والتقنيات الملوّثة للبيئة من أجل الطهي وتوفير التدفئة والإنارة.

◆ لدى أكثر من نصف أقل البلدان العربية نمواً، بما فيها **جزر القمر، والصومال، وموريتانيا، مساهمات محددة وطنياً تراعي الفوارق بين الجنسين وحاجات الأطفال**[19]. وتخصّص النسخة المحدّثة من تقرير المساهمة المحددة وطنياً **لجزر القمر** فصلاً كاملاً للاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك انخراط النساء في عملية التنمية، وقابلية تأثّرهن بتغيّر المناخ، والمبادرات الرامية إلى تمكينهن من المشاركة في العمل المناخي. وتلتزم حكومة جزر القمر بتعزيز مشاركة المرأة والفئات الأخرى المعرّضة للمخاطر في التخطيط وصنع القرار وبناء القدرات والوصول إلى التكنولوجيا، وبإجراء تحليلات تراعي الفوارق بين الجنسين وجمع بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر[20].

◆ وتنطوي المساهمات المحددة وطنياً لجميع أقل البلدان العربية نمواً تقريباً، بما فيها **جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا**، على تدابير تهدف إلى استبدال نُظم الطهي غير الفعالة والضارة بيئياً **بالوقود النظيف والتكنولوجيات المتقدمة**. فالنسخة المحدثة من تقرير المساهمة المحددة وطنياً **للسودان** مثلاً، تتضمن هدفاً يقضي باستبدال المواقد الخشبية التقليدية غير الفعالة بمواقد محسنة للطهي يستفيد منها 20 في المائة من سكان الأرياف. ويُتوقَع

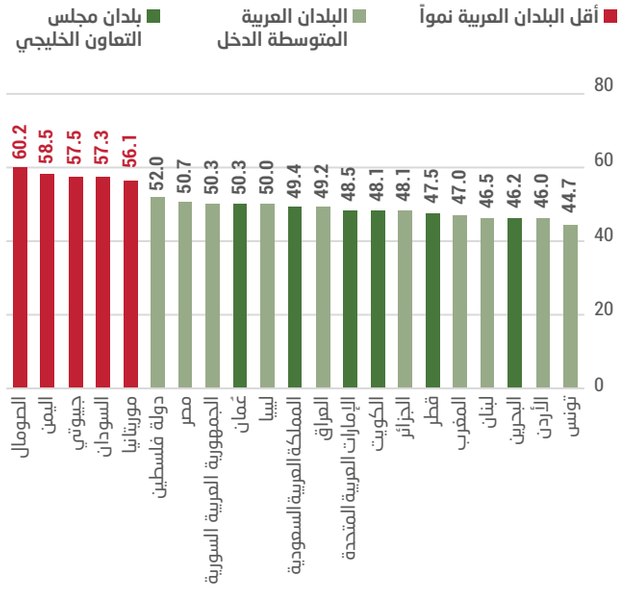
الشكل 13-1
مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، 2019 (بالطن المتري)



المصدر: معهد الموارد العالمية، ومنظمة مراقبة المناخ (Climate Watch) (استُرجِع في 31 أيار/مايو 2023).

ملاحظة: لا تتوفر بيانات بشأن دولة فلسطين.

الشكل 13-2
مؤشر ريكار لقابلية التأثر بتغيّر المناخ



المصدر: ESCWA and others, 2017.

ملاحظات: استناداً إلى البيانات المتوقعة في نهاية القرن وسيناريو RCP8.5 القائم على العمل بالأساليب المعتادة. ولا تتوفر بيانات بشأن جزر القمر. ريكار هي المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.

أن يؤدي هذا التحوّل، إلى جانب وفورات الكتلة الحيوية المتأتية منه، إلى التخلص من 2.6 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المكافئ بحلول عام 2030 [21]. ويُذكَر أن نسبة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود والتكنولوجيات النظيفة في أقل البلدان العربية نمواً ارتفعت أكثر من الضعف خلال العقدين الماضيين من 23 في المائة في عام 2001 و37 في المائة في عام 2011 إلى 51 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، لا يزال المتوسط في هذه البلدان أقل بكثير من المتوسط الإقليمي (88 في المائة) ومن المتوسط العالمي (71 في المائة)، ولا بد من إحراز تقدم ملحوظ لسد هذه الفجوة[22].

◆ وتُعطى الأولوية في المساهمات المحددة وطنياً لكل بلد من أقل البلدان العربية نمواً إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن **الغابات وتغيير وجهة استخدام الأراضي**، وذلك بوسائل منها الحد من إزالة الغابات أو توسيع نطاق التحريج وإعادة التحريج. وتشدد **موريتانيا** مثلاً، في النسخة المحدثة من تقريرها عن المساهمة المحددة وطنياً على الالتزام بتجديد الأحراج وإصلاح المراعي ومكافحة التصحر. وتشارك **موريتانيا** في مبادرة الجدار الأخضر العظيم التابعة للاتحاد الأفريقي بالشراكة مع 20 بلداً أفريقياً، بما في ذلك بلدان عربيان آخران من أقل البلدان العربية نمواً، هما **جيبوتي والسودان**[23].

◆ ولدى عدد من أقل البلدان العربية نمواً، بما فيها **الصومال واليمن**، سياسات وطنية بشأن **النزوح المرتبط بتغيّر المناخ أو الكوارث الطبيعية**. فسياسة **الصومال** الوطنية بشأن اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً تهدف إلى إلزام الحكومة بحماية الناس من النزوح الناجم عن تغيُّر المناخ، وتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث في المناطق المعرّضة لها، وتطوير نُظُم الإنذار المبكر وتفعيلها كإجراء استباقي قبل أي نزوح مستقبلي، وتيسير العودة الطوعية وإعادة التوطين وإعادة الإدماج المحلي للاجئين العائدين والنازحين داخلياً[24].

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

يؤدي تغيّر المناخ إلى زيادة تعرّض البلدان العربية المتوسطة الدخل لنُدرة المياه وانعدام الأمن الغذائي. وتتراوح مساهمة الفرد في انبعاثات غازات الدفيئة في هذه البلدان بين منخفضة ومعتدلة، مع أن هذا المعدل في كل من **الجزائر ولبنان** هو أعلى بضعفين من معدلات البلدان العربية الأخرى المتوسطة الدخل (الشكل 13-1). وتستمد معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل، باستثناء **الجزائر** الغنية بالنفط، حصةً لا بأس بها من إجمالي استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة (الشكل 7-2 في الفصل الخاص بالهدف 7).

◆ وأنشأت بعض البلدان العربية **صناديق وطنية عامة** لتعزيز مشاريع التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في **المغرب**، وصندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في **الأردن**، وصندوق الانتقال الطاقي في **تونس**.

◆ وإلى جانب المياه والزراعة والمناطق الساحلية والصحة، التي تُعطى لها الأولوية من بين قطاعات التكيّف في معظم البلدان العربية أياً يكن مستوى الدخل فيها، تُعَدّ **السياحة والمستوطنات الحضرية** قطاعات ذات أولوية في عدد من البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك **الأردن ومصر**[25].

◆ ومنذ عام 2015، وضعت جميع البلدان المتوسطة الدخل **أهدافاً للطاقة المتجددة**، وحققت أربعة بلدان **(الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب)** تقدماً كبيراً في تطوير القدرة على إنتاج الطاقة المتجددة. ويركز مجمع نور للطاقة الشمسية في **المغرب** ومحطة بنبان للطاقة الشمسية في **مصر** على مشاريع واسعة النطاق للطاقة المتجددة تهدف إلى الحد من الانبعاثات وتعزيز استدامة الطاقة. ومع ذلك، ظلت حصة مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ثابتة في معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل، باستثناء **الأردن**، حيث ارتفعت من 3 في المائة في عام 2015 إلى 11 في المائة في عام 2020.

◆ وقد استخدمت جميع البلدان المتوسطة الدخل **العطاءات التنافسية العامة** للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة. واستخدمت معظمها، **نظام القياس الصافي** الذي يُعَد آليةً لإعداد فواتير الكهرباء تتيح للعملاء الذين ينتجون الطاقة الكهربائية بشكل جزئي أو كلي من الألواح الشمسية أو غيرها من المصادر المتجددة، أن يبيعوا فائض الكهرباء المولّدة إلى شبكة توزيع الطاقة.

◆ ومنذ عام 2015، وضعت معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل **(الأردن، وتونس، ولبنان، ومصر، والمغرب)** أو حدّثت **استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث**[26].

3. بلدان مجلس التعاون الخليجي

تسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى مساهمة للفرد في انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، إذ تعتمد صادراتها وإيراداتها العامة بشكل أساسي على الهيدروكربون (الشكل 7-1 في الفصل الخاص بالهدف 7)، الذي يُعَدّ أبرز مصدر للانبعاثات فيها. وتتمتع هذه البلدان بقدرة أعلى على التكيّف مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، بما في ذلك القدرة على التصدي لتغيّر المناخ، وتخفيف الأضرار المحتملة، وتسخير الفرص ومواجهة التداعيات. وفي حين لا تمثّل مصادر الطاقة المتجددة في بلدان مجلس التعاون الخليجي سوى جزء بسيط من إجمالي استهلاكها النهائي للطاقة (الشكل 7-2 في الفصل الخاص بالهدف 7)، نجحت هذه البلدان في إنشاء عدد من أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية التي تعدّ الأقل كلفةً في العالم. ونظراً للموارد المالية الكبيرة التي يمكن أن تستثمرها هذه البلدان في العمل المناخي، يمكنها أن تساهم في التمويل الدولي للعمل المناخي وأن تدعم المبادرات الرامية إلى التصدي لتغيّر المناخ على الصعيد العالمي.

◆ واعتمدت جميع دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجيات **للتنويع الاقتصادي** شملت من بين فوائدها التخفيف من آثار تغيّر

المناخ. فعلى سبيل المثال، تسعى رؤية **عُمان** 2040 إلى خفض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 39 في المائة في عام 2017 إلى 16 في المائة بحلول عام 2030 و8.4 في المائة بحلول عام 2040.

◆ ومنذ عام 2018، فرضت غالبية البلدان العربية، بما فيها **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، ضرائبَ على الإنتاج وعلى القيمة المضافة** للحد من اعتمادها على إيرادات الهيدروكربون. وفرضت **قطر** ضرائبَ على الإنتاج لكنها لم تطبّق بعد ضرائبَ على القيمة المضافة.

◆ وتعهّدت معظم البلدان العربية، بما فيها **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والكويت، والمملكة العربية السعودية**، بتحقيق **أهداف صافي الانبعاثات الصفري** بحلول عام 2050 أو 2060.

◆ وتسعى بعض البلدان إلى إنشاء **أسواق للتداول بالكربون.** فقد أجرت شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية التي يملكها صندوق الاستثمارات العامة **للمملكة العربية السعودية** ومجموعة تداول السعودية، **أول مزاد لتداول أرصدة الكربون** في المنطقة العربية في عام 2022. وتخطّط هذه الشركة لإطلاق بورصة لتداول أرصدة الكربون في أوائل عام 2024 [27]. وفي **الإمارات العربية المتحدة**، تسعى وزارة التغيّر المناخي والبيئة إلى إنشاء نظام وطني لأرصدة الكربون باستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل.

◆ واعتمدت جميع البلدان سياساتٍ لتعزيز **كفاءة استخدام المياه في الزراعة**، بما في ذلك من خلال تشجيع الري الدقيق أو اعتماد نُظم زراعية تتّسم بالكفاءة في استخدام المياه.

◆ وبينما وضعت معظم البلدان **أهدافاً للطاقة المتجددة**، يسعى العديد منها أيضاً إلى **التوسّع في إنتاج الوقود الأحفوري** وتعزيز الصناعات التحويلية. ففي **البحرين** مثلاً، تؤكد استراتيجية التنمية الوطنية (2015-2018) على تقييم موارد الهيدروكربون ومواصلة تطويرها لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية منها خلال فترة استخدامها. ويتطلب ذلك استخدام تقنيات الاستخلاص المعزز لاحتياطيات الهيدروكربون وإجراء عمليات الحفر الاستكشافية لتحديد الإمدادات الجديدة.

◆ وتخطط معظم البلدان، بما فيها **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والمملكة العربية السعودية**، لتنفيذ مشاريع إنتاج **الهيدروجين الأخضر والأزرق** أو قد بدأت بتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تنفذ **المملكة العربية السعودية** أحد أكبر مشاريع الهيدروجين الأخضر في العالم، وهو مشروع نيوم الذي تبلغ كلفته 8.5 مليار دولار. وفي تموز/يوليو 2023، أطلقت **الإمارات العربية المتحدة** الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين التي تهدف إلى تسريع اعتماد قطاع الصناعة على الهيدروجين المنخفض الكربون وتطوير سلسلة الإمداد وتهيئة البنية الأساسية وتحقيق طاقة إنتاجية سنوية قدرُها 1.4 مليون طن من الهيدروجين المنخفض الكربون بحلول عام 2031.

◆ وشملت المساهمات المحددة وطنياً لعدة بلدان، بما فيها **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية**، تدابيرَ تُعنى **باحتجاز الكربون وتخزينه.** واتّبعت **الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية** في هذا المجال نهجاً استباقياً تقوده الحكومة ويركز على ملكية الدولة للمرافق، ولا سيما في المراحل الأولية من التنفيذ[28]. وقد أكد إطلاق الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين في **الإمارات العربية المتحدة** مؤخراً التزام الحكومة باحتجاز الكربون وتخزينه. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق فوائد بيئية والاستفادة من الفرص الاقتصادية في إطار الاقتصاد الدائري للكربون، وذلك من خلال تعزيز إعادة استخدام ثاني أكسيد الكربون في مختلف الصناعات.

4. البلدان العربية التي تشهد صراعات

يكتسب الترابط بين تغيّر المناخ والسلام والأمن أهميةً في المنطقة العربية. فتغيّر المناخ بحد ذاته لا يسبّب صراعات لكنه قد يؤدي إلى تفاقم التحديات عندما يَضعُف العقد الاجتماعي أو ينحل بسبب الصراعات. ويمكن أن يؤثر تغيّر المناخ على العوامل المسبِّبة للصراعات مثل فقدان مصادر الرزق وانعدام الأمن الغذائي والتنافس على الموارد والهجرة. وعلى النقيض من ذلك، قد يؤدي استمرار الصراع إلى تفاقم التحديات المناخية لأن الصراع يدمّر النُّظم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي، علماً أن مدى هذا التدمير يتوقف على نوع الذخائر المستخدمة. فعلى سبيل المثال، أثّر استخدام الأسلحة الكيميائية أو قذائف الفوسفور في البلدان العربية المتأثرة بالصراعات تأثيراً سلبياً على الموارد الطبيعية التي ترزح أصلاً تحت الضغوط المناخية.


© Mohammed/stock.adobe.com

ويمكن أن تعيق الصراعات بناء القدرة على التكيّف لأن القضايا المناخية لا تُعطى عادةً الأولوية بالمقارنة مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الأكثر إلحاحاً. وقد تتسبّب الصراعات في وقف المناقشات بشأن حشد الموارد والتعاون وبناء الشراكات، وفي الحد من الموارد المخصّصة للعمل المناخي.

وتُعَدّ الصراعات أحد أبرز أسباب النزوح في المنطقة إذ تُصنَّف أربعة بلدان عربية في عداد البلدان العشرة في العالم التي تسجّل أكبر عدد من الأشخاص النازحين داخلياً **(الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، واليمن)**. ويؤدي تغيّر المناخ أيضاً إلى تفاقم تحديات النزوح الداخلي الناجمة عن الصراعات لأن النازحين أقل قدرةً من غيرهم على التعامل مع الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغيّر المناخ. وإذا اقترنت الصراعات والكوارث الطبيعية بأوجه ضعف أخرى يعاني منها الأشخاص النازحون داخلياً، فإنها تؤثر على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من غيرهم.

وتحتاج البلدان العربية المتأثرة بالصراعات إلى الدعم الدولي الموجّه إلى مبادرات متّصلة بالمناخ. وينبغي ألا يقتصر هذا الدعم على الموارد المالية والتكنولوجيا، بل أن يشمل أيضاً بناء القدرات لتعزيز الإمكانات الوطنية والمحلية على الوصول إلى التمويل المناخي واستخدامه بفعالية.

- وقد قلّلت بعض البلدان **من أهمية العمل المناخي**، إذ ركزت على الحاجات الآنية بدلاً من الأهداف الطويلة الأجل. فقد قدم **اليمن** مثلاً، مساهمة معتزمة محددة وطنياً لكنه لم يصادق على اتفاق باريس.

- ورغم التحديات البارزة في صياغة السياسات المناخية بفعل استمرار الصراعات، بذلت بعض البلدان العربية المتأثرة بالصراعات جهوداً **لدمج الاعتبارات المناخية في الخطط والسياسات**. فعلى سبيل المثال، يعمل **اليمن** على تعزيز قدرة الموارد المائية والزراعة والبنية الأساسية على الصمود في وجه تغيّر المناخ.

- وتجدر الإشارة إلى أنّ اثنين من البلدان العربية الثلاثة التي قدمت **خططاً وطنية للتكيّف** هما من البلدان المتأثرة بالصراعات **(السودان، ودولة فلسطين)**، بينما تعكف أربعة بلدان أخرى متأثرة بالصراعات على وضع مثل هذه الخطط **(الجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، واليمن)**.

- كذلك اعتمد **الصومال، والعراق، واليمن** سياسات أو أطراً وطنية للتصدي **للنزوح في سياق مواجهة الأخطار الطبيعية**[29].

- وتتناول النسخة المحدّثة من المساهمة المحددة وطنياً **لدولة فلسطين** والمساهمة المعتزمة المحددة وطنياً **لليمن الخسائر والأضرار** المتعلقة بحشد الموارد المالية للانخراط في العمل المناخي الطموح مع التركيز المكثّف على التكيّف.

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

التحديات المتعلقة بالمناخ في المنطقة العربية لها تأثيرٌ أكبر على بعض الفئات المعرّضة للمخاطر، بما في ذلك الأفراد ذوو الدخل المنخفض وسكان الأرياف والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون داخلياً واللاجئون والمهاجرون وسكان المناطق الساحلية الخفيضة. ومع أن هذه المجموعات غالباً ما تتحمّل العبء الأكبر من آثار تغيّر المناخ، يتعذر عليها الوصول بيُسر إلى الموارد الأساسية والتكنولوجيا والبنية الأساسية للتكيّف مع الظروف البيئية المتقلّبة. ومع أن هذه الفئات شديدة التعرّض للمخاطر، فهي تؤدي دوراً محورياً في تحفيز التغيير الإيجابي في المبادرات المتعلقة بالمناخ.

ويتطلب تحقيق الهدف 13 تنفيذ سياسات شاملة وجامعة تعالج تحديداً آثار تغيّر المناخ على الفئات المهمّشة من السكان، ما يضمن عدم إهمال أحد. وترد في ما يلي أمثلة على التدابير التي تتّخذها البلدان للتصدي لآثار تغيّر المناخ على الفئات المعرّضة للمخاطر.

الجدول 13-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

الأفراد ذوو الدخل المنخفض شديدو التأثر بالاحترار العالمي والكوارث المناخية بسبب افتقارهم إلى الموارد اللازمة للتكيّف مع التغيّرات أو مواجهة الصدمات. والفقراء في الأرياف هم الأكثر عرضةً للمخاطر بسبب اعتمادهم في كسب الرزق على الزراعة والرعي اللذين يتأثران بتغيّر المناخ.	اعتمد **السودان** أصنافاً من المحاصيل الزراعية وأنواعاً حيوانية مقاومة للجفاف، واستحدث منتجات وخدمات إرشادية للمزارعين تركّز على مقاومة الجفاف وأساليب الزراعة المستدامة[أ]. طوّرت **جيبوتي** حدائق زراعية ورعوية وارفة الظلال لتعزيز قدرة المجتمعات الريفية الفقيرة على الصمود والتكيّف مع حالات الجفاف المتكررة والناجمة عن تغيّر المناخ[ب]. عزز **الصومال** قدرته على التأهب للفيضانات بالاستناد إلى النُّظُم الإيكولوجية من خلال إنشاء مراكز لرصد المناخ والإنذار المبكر ونشر البُنى الأساسية الصغيرة النطاق لتجميع المياه في المجتمعات المحلية[ج].

الجدول 13-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

يرجّح أن **النساء والفتيات** أكثر عرضةً للخسائر الناجمة عن تغيّر المناخ والكوارث، بما في ذلك ارتفاع معدل وفيات الأمهات، وتعطّل سُبل العيش والشبكات الاجتماعية، والنزوح، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس، وانتشار العنف القائم على نوع الجنس كنتيجة للكوارث أو الصراعات.	في **مصر**، تسعى الاستراتيجية الوطنية لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في العمل المناخي (2011) إلى دمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات المناخية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة في صياغة تدابير فعالة للتكيّف مع آثار تغيّر المناخ والتخفيف منها من أجل ضمان استفادة الجميع من البرامج والصناديق المعنية بالعمل المناخي. وتتناول الاستراتيجية الوطنية للتكيّف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث (2011) قضايا نوع الجنس باعتبارها شاملةً لعدة قطاعات، وتشدد على مشاركة المرأة وقيادتها. تتناول الاستراتيجية الوطنية للمرأة في **لبنان** (2011-2021) قضايا تغيّر المناخ في سياق اثنين من أهدافها الرئيسية، وهما تعزيز مساهمة المرأة في حماية البيئة، وحماية الفتيات والنساء في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية. وتشدّد الاستراتيجية على دور المرأة في تثقيف الأطفال بشأن السلوكيات المراعية للبيئة. في **موريتانيا**، يُلزِم أي مشروع أو برنامج يُنفَّذ في إطار المساهمة المحددة وطنياً بتخصيص 10 في المائة من ميزانيته لدمج الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والشباب وحقوق الإنسان[د]. يُعالَج مفهوم المساواة بين الجنسين في النسخة المحدّثة من المساهمة المحددة وطنياً **لتونس** بوصفه مسألةً شاملة لعدة قطاعات، وتُحدد المجالات والتدابير ذات الأولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل المناخي. ومن الأمثلة على ذلك اعتماد سياسات مائية وزراعية تراعي المساواة بين الجنسين، وضمان المشاركة الفعالة للمرأة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث[ه].
يتأثر **الأطفال والشباب** أكثر من غيرهم بتغيّر المناخ والكوارث. وسيرث الشباب والأجيال المقبلة بيئةً تتضاءل مواردها وتتزايد مخاطرها على الأرواح وسُبل العيش.	قدمت ثمانية بلدان عربية على الأقل **(الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، وجزر القمر، والصومال، ودولة فلسطين، ومصر، وموريتانيا)** مساهمات محددة وطنياً تراعي حاجات الأطفال[و]. ولا تكتفي وثائق السياسة هذه بالاعتراف بحقوق الأطفال والشباب، بل تؤكد على دورهم المحوري في صياغة سياسات العمل المناخي. والالتزامات المحددة التي تراعي حاجات الأطفال تشمل مختلف القطاعات وتركّز خصوصاً على التعليم والطاقة والحماية الاجتماعية والمياه. في **الإمارات العربية المتحدة**، تسعى استراتيجية شباب الإمارات للمناخ (2018) إلى بناء قدرات الشباب لمواجهة التحديات المرتبطة بالمناخ وتعزيز مشاركتهم في العمل المناخي وصنع القرار المحلي. وقد أنشئت مجالس شبابية لإجراء مشاورات بشأن السياسات والتشريعات، بما فيها الخطة الوطنية لتغيّر المناخ والمساهمة المحددة وطنياً[ز].
يتأثر **الأشخاص ذوو الإعاقة** بالكوارث الطبيعية والظواهر المناخية القصوى أكثر من سواهم، ما يزيد من الحواجز التي تحول دون مشاركتهم الكاملة في المجتمع، بما في ذلك وصولهم إلى البيئة المادية المحيطة بهم.	تدعو المساهمة المحددة وطنياً **للأردن** إلى اعتماد خيارات مراعية لحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة عند تطوير البنية الأساسية الخضراء في المناطق الحضرية، واستحداث فرص عمل مراعية للبيئة لذوي الإعاقة من خلال التعلّم ونشر الوعي وإدارة المسار الوظيفي[ح]. وتسلّط السياسة الوطنية لتغيّر المناخ في **الأردن** الضوء على الأهمية البالغة لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في جهود التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره. في **قطر**، طور مركز القيادة الوطني خدمة استغاثة الطوارئ (عونك)، التي تُمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الأمراض المزمنة وكبار السن من الاتصال بسهولة بخدمة الطوارئ[ط].
كثيراً ما يتعرّض **الأشخاص النازحون داخلياً واللاجئون والمهاجرون** للنزوح الناجم عن الكوارث وتداعيات تغيّر المناخ، ما يهدّد أمنهم ورفاههم. وغالباً ما يؤدي تزامن الصراعات مع الكوارث البيئية إلى نزوح أولئك الأشخاص عدة مرات، ما يزيد قابلية تعرّضهم للمخاطر ويُطيل أمدها.	بموجب إطار السياسات بشأن النزوح في **الصومال**، تُفوَّض السلطات وغيرها من أصحاب المصلحة بتوفير المساعدة والحماية إلى الأشخاص النازحين داخلياً في حالات الطوارئ، وذلك باتخاذ إجراءات منها ضمان سلامتهم من الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى. وتُلزِم السياسة الوطنية بشأن اللاجئين العائدين والأشخاص النازحين داخلياً الحكومة بحماية سكانها من النزوح الناجم عن تغيّر المناخ وتيسير العودة الطوعية للاجئين العائدين والأشخاص النازحين داخلياً وإعادة توطينهم وإدماجهم محلياً[ي]. تشدد استراتيجية **مصر** الوطنية للحد من مخاطر الكوارث 2030 على الترابط بين الكوارث الطبيعية والنزوح، بما في ذلك خطر النزوح المرتبط بالعمليات البطيئة الحدوث مثل ارتفاع مستوى سطح البحر في دلتا النيل[ك].

الجدول 13-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد



يتعرّض سكان **المناطق الساحلية الخفيضة** لارتفاع منسوب مياه البحر والتآكل وتسرب المياه المالحة إلى الأنهار وطبقات المياه الجوفية، ولا سيما أولئك الذين يقيمون في مستوطنات عشوائية غالباً ما تشيَّد في مناطق معرّضة لأخطار مناخية شديدة.

التزم **15 بلداً عربياً** على الأقل، في إطار المساهمات المحددة وطنياً، باتخاذ إجراءات لإدارة المناطق الساحلية من أجل التكيّف مع آثار تغيّر المناخ. وهذه البلدان هي: **الأردن، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.**

عززت **تونس ومصر** قدراتهما في مجال تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باتّباع نُهُج تركّز على النُظم الإيكولوجية لبناء القدرة على الصمود[ل].

أ. UNDP, 2018.
ب. المرجع نفسه.
ج. المرجع نفسه.
د. موريتانيا، النسخة المحدّثة من المساهمة المحددة وطنياً، 2021-2030 (باللغة الفرنسية).
ه. تونس، النسخة المحدّثة من المساهمة المحددة وطنياً (باللغة الفرنسية).
و. UNICEF, 2023. لا تتوفر بيانات كافية بشأن خمسة بلدان عربية (الجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، وليبيا، واليمن).
ز. الإمارات العربية المتحدة، جسر عبور نحو طموح مناخي أكبر: تحديث المساهمات المحددة وطنيا الثانية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
ح. الأردن، النسخة المحدّثة من المساهمة الاولى المحددة وطنياً (باللغة الإنكليزية).
ط. UNDRR, 2022.
ي. الصومال، إطار سياسة الصومال بشأن النزوح داخل الصومال والسياسة الوطنية بشأن اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً (باللغة الإنكليزية).
ك. مصر، الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، 2030 (باللغة الإنكليزية).
ل. UNDP, 2018.

هاء. مشهد التمويل

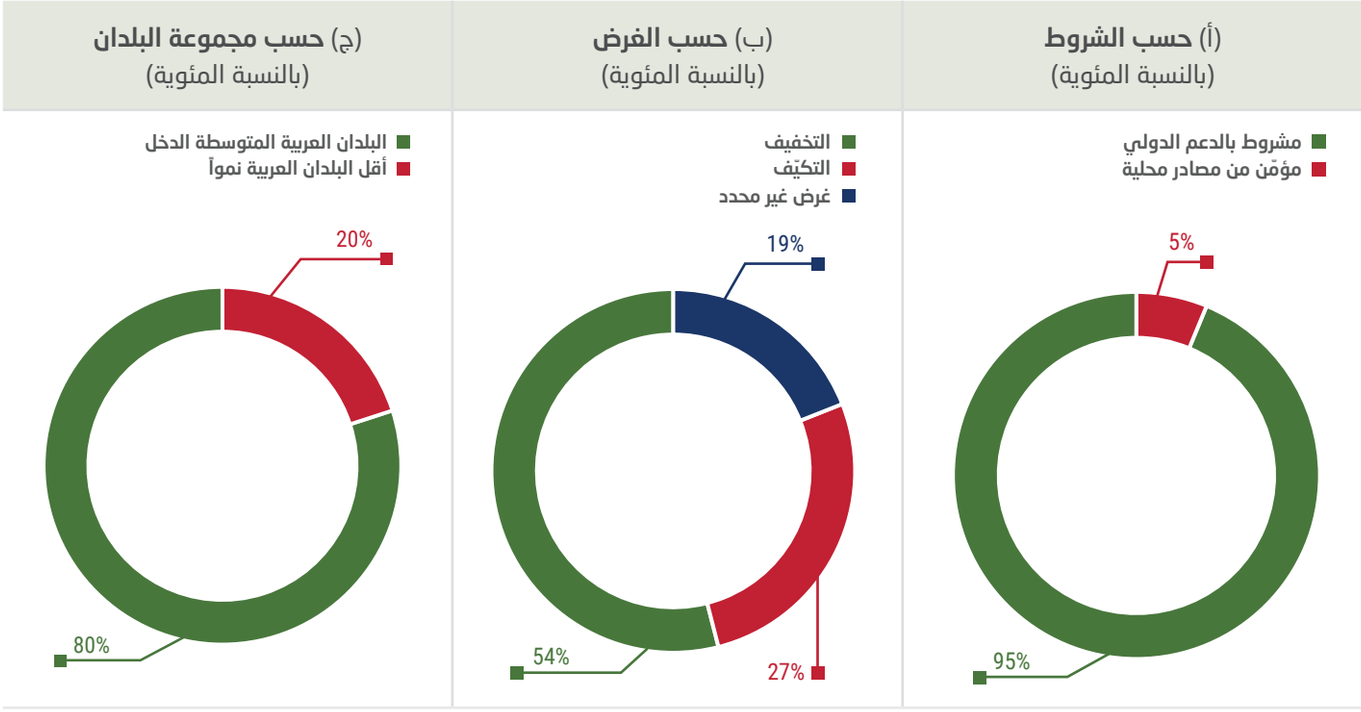
تُقدّر الحاجات المحددة لتمويل العمل المناخي في المنطقة العربية حتى عام 2030 بنحو 570 مليار دولار[30]. ويستند هذا التقدير إلى تقييمات أجراها 11 بلداً عربياً، بما في ذلك غالبية أقل البلدان العربية نمواً، والبلدان العربية المتوسطة الدخل وتلك المتأثرة بالصراعات، ما عدا بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتعتمد حاجات التمويل المحددة على الدعم الدولي بشكل كامل تقريباً (95 في المائة)، وتتمحور حول تدابير التخفيف (54 في المائة على الأقل)، وتتركّز في البلدان المتوسطة الدخل (80 في المائة). وتتواجد نسبة كبيرة من هذه الحاجات، قدرُها 75 في المائة تقريباً، في ثلاثة بلدان عربية فقط، هي **العراق، ومصر، والمغرب.**

وبين عامي 2010 و2020، بلغت تدفقات التمويل الدولي العام للعمل المناخي التي تلقّتها المنطقة العربية 34.5 مليار دولار[31]. واستفاد من هذا التمويل 16 بلداً عربياً، بما في ذلك جميع أقل البلدان العربية نمواً والبلدان العربية المتوسطة الدخل وتلك المتأثرة بالصراعات، ما عدا بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويشير هذا التقدير إلى الحد الأدنى من التمويل إذ لا يراعي سوى التدفقات الموجّهة للمناخ بشكل رئيسي والقضايا المناخية التي أبلغت عنها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف[32]. ولم يمثل التمويل الدولي العام للعمل المناخي سوى 6 في المائة من حاجات التمويل التي قدّرتها البلدان المذكورة البالغ عددها 11 بلداً. وقد تَركّز التمويل بنسبة عالية على التخفيف (72 في المائة) وعلى عدد من القطاعات (فقد وُجِّهَت نسبة 49 في المائة منه لقطاعي الطاقة والنقل فقط). كذلك تلقّت البلدان المتوسطة الدخل 93 في المائة من التمويل الدولي العام، وحصلت **مصر والمغرب** وحدهما على 60 في المائة منه. وينطوي الجزء الأكبر من التمويل على القروض (87 في المائة) التي كانت غير ميسّرة عموماً.

نظراً للقيود الشديدة المفروضة على الميزانية في العديد من البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً وتلك المتأثرة بالصراعات، لا بد من **تعزيز حصة المنح أو التمويل الميسّر في التمويل الدولي العام للعمل المناخي**، فضلاً عن **جذب تمويل إضافي من القطاع الخاص.**

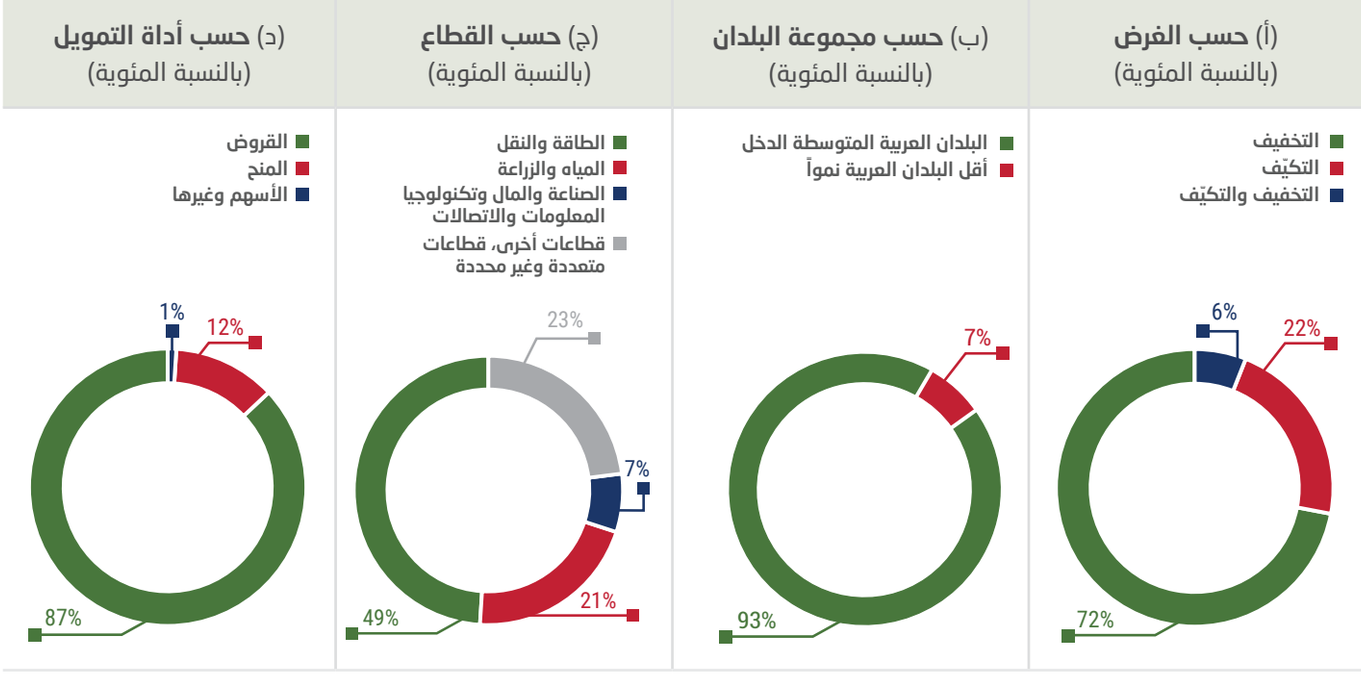
وينبغي أن تقترن هذه التدابير **ببناء القدرات** المتّصلة بتحسين عملية تحديد كلفة حاجات التمويل، وإبراز الفائدة المناخية للمشاريع، وإبلاغ الجهات المانحة والمستثمرين بحاجات التمويل.

الشكل 13-3
الحاجات المقدرة لتمويل العمل المناخي في المنطقة العربية حتى عام 2030



المصدر: ESCWA, 2022a.

الشكل 13-4
تدفقات التمويل الدولي العام للعمل المناخي إلى المنطقة العربية، 2010 إلى 2020



المصدر: ESCWA, 2022a.

◆ **رغم محدودية البيانات المتعلقة بتدفقات التمويل المناخي من مصادر محلية في المنطقة العربية، برزت بعض الاتجاهات والمبادرات الهامة.**

- **الصناديق الوطنية العامة:** أنشأت بعض البلدان العربية، بما فيها **الأردن**، **وتونس**، **والجمهورية العربية السورية**، **والمغرب**، صناديق وطنية عامة لدعم المشاريع المتعلقة بالمناخ تركّز غالبيتها على دعم الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.
- **نُظُم التتبّع الوطنية:** يدرس **المغرب** تطوير نظام وطني للتتبّع من أجل رصد الإنفاق العام المحلي على العمل المناخي. ووضعت **الأردن**، **ولبنان**، **ومصر** خططاً لاستحداث آليات لتتبّع التمويل المحلي والدولي في إطار نُظُم تعتمدها لقياس مدى تغيّر المناخ والإبلاغ عنه والتحقق منه.

لا بدّ من اتباع نَهج يشمل الحكومة كلّها لتمويل العمل المناخي إذ ينبغي أن تطّلع العديد من الجهات على السياسات المناخية وتدعم تنفيذها، بما في ذلك وزارة التخطيط ووزارة المالية. وقد يؤدي ضعف التنسيق بين هذه الجهات إلى وضع استراتيجيات وسياسات وخطط متوازية لا تحظى بالتمويل اللازم.

- **السندات الخضراء وسندات الاستدامة:** تعاونت ستة بلدان عربية **(الإمارات العربية المتحدة، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية)** لجمع 12.8 مليار دولار من خلال إصدار سندات خضراء ومختلطة تتعلق بالاستدامة، وذلك بين عام 2015 وحزيران/يونيو 2022[33].
- **السندات السيادية الخضراء:** أصدرت **مصر** أولى السندات السيادية الخضراء في المنطقة العربية في عام 2020، ونجحت في جمع 750 مليون دولار. وخصّصت عوائد هذه السندات لدعم مشاريع المياه والصرف الصحي والنقل[34].
- **صناديق تمويل الاستدامة:** في عام 2022، أنشأت **مصر** أول صندوق استثماري لتحقيق أثر إيجابي في المنطقة العربية[35]. ويركّز هذا النوع من الصناديق على الاستثمارات التي تترك أثراً إيجابياً على البيئة والمجتمع، وتحقق عوائد مالية.
- تشارك **البنوك المحلية** بشكل متزايد في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة. ويؤدي **الأردن** دوراً رائداً في هذا المجال من خلال تهيئة بيئة مؤازرة لتمويل مبادرات الطاقة المتجددة[36].
- **تحالف وزراء المالية للعمل المناخي:** انضمّت إلى هذا التحالف العالمي خمسة بلدان عربية **(البحرين، وجيبوتي، والعراق، ومصر، والمغرب)**.

◆ **نظرت البلدان العربية في مختلف الأدوات المالية المبتكرة لتعزيز الوصول إلى التمويل من أجل العمل المناخي وتعزيز التنمية المستدامة.** ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

- **التمويل المختلط للعمل المناخي:** حشدت المنطقة العربية 864 مليون دولار من خلال آليات التمويل المختلط بين عامي 2019 و2021[37]. ويشمل التمويل المختلط للعمل المناخي عادةً موارد من القطاعين العام والخاص لدعم المشاريع المتعلقة بالمناخ.
- **مقايضات الديون بالعمل المناخي:** تشمل هذه المقايضات إعادة هيكلة الديون لبلدٍ مقابل التزامات يقدّمها هذا البلد بتخصيص الموارد لأولويات المناخ. وهي تتيح فرصةً فريدة لتخفيف أعباء الديون إلى جانب تمويل المبادرات المناخية الهامة.
- **التأمين المستند إلى مؤشرات مناخية:** استحدثت تونس، ومصر، والمغرب، خطط تأمين مستندة إلى مؤشرات مناخية، تهدف إلى حماية المزارعين من الجفاف والفيضانات وغيرها من المخاطر المرتبطة بالمناخ. وتدرس بلدان عربية أخرى اعتماد خطط مماثلة.


©Gabriel/stock.adobe.com

واو. الأبعاد الإقليمية

وضعت البلدان العربية أطراً إقليمية هامة لسياسات تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك **خطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضايا تغيّر المناخ (2010-2030)، والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، وخطة العمل العربية ذات الأولوية للحد من مخاطر الكوارث (2021-2024).** ويُدمَج تغيّر المناخ في الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية للقطاعات الرئيسية، بما في ذلك الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية (2010-2030)، والاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة 2030، واستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين المقبلين 2005-2025، والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030.

ويُعَدّ **مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة**، الذي أنشأته جامعة الدول العربية، آلية إقليمية لدعم التعاون بين البلدان العربية في القضايا البيئية، بما في ذلك صياغة استراتيجيات إقليمية بشأن تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وتشمل الكيانات الإقليمية الأخرى التي تساهم في تعزيز التعاون الإقليمي بشأن العمل المناخي المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والمجلس العربي للمياه، والمنتدى العربي للتوقعات المناخية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمجلس الوزاري العربي المشترك للمياه والزراعة.

ويهدف **مجلس الشباب العربي للتغيّر المناخي**، الذي تأسّس برعاية جامعة الدول العربية، إلى دعم الشباب لتمكينهم من الانخراط في العمل المناخي وإشراكهم في تطوير حلول مبتكرة ومستدامة لتغيّر المناخ. ومن أبرز المبادرات الشبابية الأخرى على المستوى الإقليمي حركة الشباب العربي للمناخ وشبكة الشباب العربي للتنمية المستدامة.

ويؤدي **التعاون الإقليمي بشأن تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث** دوراً حيوياً في معالجة القضايا العابرة للحدود، مثل المياه والطاقة. ويساعد هذا التعاون أيضاً في تعزيز الحوكمة، وتمتين التفاعل بين العلوم والسياسات، وتحسين حشد التمويل والوصول إليه (لمزيد من المعلومات عن قضايا المياه والطاقة العابرة للحدود، يمكن الاطلاع على الفصلين الخاصين بالهدفين 6 و7، على التوالي). وعلى وجه التحديد، يمكن أن تساعد النُّهج المتعددة الأقطار والنُّهج دون الإقليمية على تحسين فرص الحصول على التمويل بالنسبة إلى البلدان الصغيرة، وجذب المزيد من التمويل[38].



ويمكن أن تشمل الجهود الإقليمية لدعم التفاهم الجماعي والعمل المناخي ما يلي:

- **زيادة التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال مبادرات إقليمية لتحديد مخاطر المناخ واقتراح الحلول.** فعلى سبيل المثال، يمكن للبيانات والتحليلات المتعلقة بالمناخ التي تُقدّم في إطار مبادرة الإسكوا الإقليمية لتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (ريكار) أن تساعد في تحديد المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية وشرائح المجتمع الأكثر عرضة لآثار تغيّر المناخ[39]. كذلك تساعد هذه البيانات والتحليلات على إبراز الفوائد المناخية الواضحة للمشاريع عند صياغتها.
- **تحسين النُّظم الإقليمية للإنذار المبكر بشأن الأخطار المتصلة بالمناخ وتشجيع التعاون بين مكاتب الأرصاد الجوية**، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات وإجراء البحوث المشتركة وبناء القدرات.
- **تعزيز وتطوير استراتيجيات وآليات إقليمية ودون إقليمية للحد من مخاطر الكوارث من أجل التصدي لمخاطر الكوارث الشائعة والعابرة للحدود**، بما في ذلك الفيضانات والفيضانات المفاجئة وحرائق الغابات والجفاف والعواصف الرملية والترابية والآفات النباتية والأمراض الحيوانية. وقد وُضِعَت آليات من هذا النوع بين **تونس والجزائر** وبين **الأردن ودولة فلسطين**[40].
- **وضع خطط استجابة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتأهب والتصدي بسرعة وفعالية للكوارث التي تتجاوز القدرة الوطنية على التعامل معها.** وفي ظلّ غياب خطط إقليمية للاستجابة، اعتُمدت نُهج منسّقة وآليات تنفيذية في هذا المجال.
- **عقد منتديات إقليمية تربط بين أصحاب مشاريع التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره من جهة، والمانحين والصناديق التمويلية من جهة أخرى لتعزيز الوصول إلى التمويل الكافي للعمل المناخي وتحقيق الطموحات الإقليمية بموجب اتفاق باريس.** ففي عام 2022 مثلاً، استضاف المنتدى الإقليمي العربي بشأن تمويل العمل المناخي سبعة بلدان عربية عرضت على الجهات المانحة والمؤسسات المالية 30 مشروعاً قابلاً للتمويل المصرفي.

الحواشي

1. ESCWA and others, 2017.
2. حسابات الإسكوا استناداً إلى FAO, 2023.
3. الحسابات مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.
4. ESCWA, 2022a.
5. ESCWA, 2021.
6. صادقت جميع البلدان العربية، باستثناء ليبيا واليمن، على اتفاق باريس وقدمت مساهمات محددة وطنياً. وقدم اليمن مساهمة معتزمة محددة وطنياً.
7. بالإضافة إلى ذلك، انخرط أربعة عشر بلداً عربياً في عملية صياغة خطط وطنية للتكيّف، وهي الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والصومال، والعراق، وعُمان، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن (UNFCCC, 2022). وتُعد بعض البلدان، بما فيها الأردن، والعراق، والمغرب، أكثر تقدّماً في هذه العملية مقارنةً بسواها.
8. وضعت الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، أهدافاً على مستوى الاقتصاد ككل. ووضعت المملكة العربية السعودية هدفاً سنوياً مطلقاً لتجنّب انبعاثات غازات الدفيئة. ووضع كلٌ من السودان ومصر أيضاً أهدافاً محددة لكل قطاع.
9. الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. وقد تعهدت ثلاثة بلدان عربية بتنفيذ التزامات غير مشروطة لتخفيف آثار تغيّر المناخ، وهي الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
10. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، وجزر القمر، ودولة فلسطين، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا.
11. صادقت الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، على استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث أو ووضعت مثل هذه الاستراتيجيات (UNDRR, 2022). وتعمل الجزائر، والعراق، ودولة فلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، على وضع هذه الاستراتيجيات، في حين لم تبدأ الجمهورية العربية السورية، وعُمان، وليبيا، واليمن، بهذه العملية حتى الآن (UNESCO, 2021).
12. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، والسودان، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا (UNDRR, 2022, 2023a).
13. الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن (UNDRR, 2022).
14. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر (African Union, 2022; UNDRR and WMO, 2022).
15. UNESCO, 2022b.
16. UNDRR, 2022.
17. لبنان، الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي.
18. UNESCO, 2023.
19. UNICEF, 2023. البيانات عن جيبوتي واليمن غير متوفرة.
20. جزر القمر، النسخة المحدّثة من المساهمة المحددة وطنياً: التقرير التجميعي (باللغة الفرنسية).
21. السودان، النسخة المحدثة من المساهمة الأولى المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس، 2021 (باللغة الإنكليزية).
22. المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.
23. موريتانيا، النسخة المحدثة من المساهمة المحددة وطنياً، 2021-2030 (باللغة الفرنسية).
24. الصومال، السياسة الوطنية بشأن اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً (باللغة الإنكليزية).
25. تُعطى الأولوية لقطاع السياحة في مجال التكيّف مع آثار تغيّر المناخ في الأردن، وتونس، ومصر، وللمستوطنات الحضرية في الأردن، ومصر، والمغرب.
26. UNDRR, 2022, 2023b.
27. Benny, 2023.
28. Global CCS Institute, 2018.
29. IDMC, 2021.
30. ESCWA, 2022a.
31. المرجع نفسه.
32. تشير التقديرات الموسّعة لتدفقات التمويل الدولي العام الذي تلقته المنطقة العربية من أجل العمل المناخي، بما في ذلك التدفقات الموجهة للمناخ بشكل رئيسي والتمويل الوارد من صناديق المناخ العالمية، إلى أن هذه التدفقات بلغت 62 مليار دولار بين عامي 2010 و2020، أي ما يعادل 11 في المائة من حاجات التمويل المحددة للبلدان العربية المعنية البالغ عددها 11 بلداً (ESCWA, 2022a).

33. ESCWA, 2023a.

34. المرجع نفسه.

35. المرجع نفسه.

36. BloombergNEF, 2023.

37. المرجع نفسه.

38. UNFCCC, League of Arab States and ESCWA, 2022.

39. ESCWA, 2023b.

40. UNDRR, 2022.

المراجع

African Union (2022). Algeria parades its multi-hazard early warning for early action at the Africa Working Group on DRR meeting. 24 October.

Benny, John (2023). Saudi carbon credit company to launch exchange in early 2024, chief executive says. *The National News*, 13 June.

BloombergNEF (2023). Climatescope. Accessed on 1 May 2023.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2019). Fiscal policy review of Arab States 2019.

_____ (2020). Arab Sustainable Development Report 2020.

_____ (2021). SDG 13: Climate action – Take urgent action to combat climate change and its impacts.

_____ (2022a). Climate finance needs and flows in the Arab region.

_____ (2022b). Potential blue and green hydrogen developments in the Arab region.

_____ (2023a). Annual SDG Review 2023: The private sector and the SDGs in the Arab region.

_____ (2023b). Regional Initiative for the Assessment of Climate Change Impacts on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region (RICCAR). Accessed on 1 May 2023.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2017). Arab Climate Change Assessment Report: Main Report.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2023). AQUASTAT. Accessed on 7 June 2023.

Global CCS Institute (2018). 2018 Thought Leadership Report: CCS Policy Indicator (CCS-PI).

International Displacement Monitoring Centre (IDMC) (2021). A Decade of Displacement in the Middle East and North Africa (2010–2019). Geneva.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2023). UNICEF NDC Analysis. Accessed on 1 May 2023.

United Nations Development Programme (UNDP) (2018). Climate Change Adaptation in the Arab States: Best Practices and Lessons Learned. Bangkok.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2021). Atlas on Natural Hazards in the Arab Region: A Tool for Socio-Ecological Systems Resilience and Adaptation.

_____ (2022a). Progress of SDG4 in the Arab Region: A Summary Review.

_____ (2022b). Transforming Education Summit: Analysis of National Statements of Commitments in the Arab States Region.

_____ (2023). Communication between ESCWA and UNESCO's Multisectoral Regional Office in the Arab States.

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) (2022). National Adaptation Plans 2021: Progress in the Formulation and Implementation of NAPs.

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), League of Arab States, and Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2022). Technical Assessment of Climate Finance in the Arab States: Annex to the Arab States Climate Finance Access and Mobilization Strategy.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR) (2021). Regional Assessment Report on Disaster Risk Reduction in the Arab Region 2021. Cairo.

_____ (2022). The Midterm Review of the Implementation of the Sendai Framework for Disaster Reduction 2015-2030 in the Arab Region: Final Synthesis Report.

_____ (2023a). OpenMCR2030. Accessed on 14 August 2023.

_____ (2023b). The Report of the Midterm Review of the Implementation of the Sendai Framework for Disaster Reduction 2015-2030.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR), and World Meteorological Organization (WMO) (2022). Global status of multi-hazard early warning systems: Target G. Geneva.





14 الحياة تحت الماء

الهدف 14

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

ألف. مقدمة

المنطقة العربية متأخرة على مسار تحقيق العديد من مقاصد الهدف 14، لا سيما تلك المتعلقة بحماية النظم الإيكولوجية البحرية من التلوث، وتنظيم نشاط صيد الأسماك. والتربية المستدامة للأحياء المائية لا تزال في مراحلها الأولى في معظم أنحاء المنطقة، ولا تلبي الطلب المتزايد على الأسماك. وتدابير الحماية المتخذة لوقف التدهور غير كافية، على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في بعض الأماكن في تحديد المناطق البحرية المحمية.

يصعب تقييم التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق الهدف 14 بسبب النقص الحاد في البيانات المتاحة. نقص يطال مواضيع جوهرية مثل استدامة الأرصدة السمكية، واستخدام نهج المنظومة البيئية، وتحمض المحيطات.

تقع المنطقة العربية بين خمسة محيطات وبحار[1] تؤمّن الدخل لملايين الناس في جميع البلدان العربية، وتوفر بيئات بحرية فريدة تزخر بالتنوع البيولوجي[2]. ويعتمد إحراز التقدم على مسار تحقيق الهدف 14 على معالجة المصادر البرية للتلوث البحري، بما في ذلك النفايات الصلبة البلدية والخطرة (الهدفان 11 و12)، ومياه الصرف الصحي غير المعالجة (الهدف 6). أمّا التقدم في التكيف مع تغيّر المناخ (الهدف 13)، فمهم لحماية المناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية البحرية من ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع درجات حرارة البحر، وتحمض المحيطات. ويبقى النظر في المسائل الهيكلية المرتبطة بتحسين الحوكمة (الهدف 16) وعقد الشراكات (الهدف 17) أساسياً لإنفاذ القوانين والاتفاقات الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن المحيطات.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

تُسجِّل مياه بحر العرب أعلى **مستويات اتخام بالمغذيات** في المناطق الساحلية في العالم، مما يؤثر سلباً على الأحياء البحرية[3]. وفي عام 2022، ظهر نمو الطحالب بشكل ملحوظ في المياه البحرية والساحلية المحيطة بأقل البلدان نمواً (**سجلت انحرافات الكلوروفيل عن خط الأساس** للفترة 2000-2004 نسبة 2.1 في المائة؛ إلا أنها لا تزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 3.2 في المائة).

وصلت نسبة **النفايات الناتجة من مصادر برية والتي تنتهي على الشواطئ** إلى 80 في المائة في عام 2021، لتفوق المتوسط العالمي البالغ 66 في المائة. وتُطرح هذه المشكلة خصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت هذه النسبة 93 في المائة. وفي العام نفسه، بلغت **نسبة النفايات الناتجة من مصادر برية والتي تنتهي في المحيط** 20 في المائة، مقابل 35 في المائة على المستوى العالمي. وسجلت منطقة المغرب العربي أعلى معدل وهو 32 في المائة.

بلغت نسبة **مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية المصنّفة كمحميات** نحو 35.8 في المائة في عام 2022. وتتصدر البلدان المتوسطة الدخل سائر مجموعات البلدان في المنطقة، وتتفوق على المتوسط العالمي من حيث نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية التي تغطيها المحميات والبالغة 64.1 في المائة، مقابل متوسط عالمي قدره 45.6 في المائة. ونسبة تصنيف مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية كمحميات منخفضة في البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث تقتصر على 19.5 في المائة.

لم تحرز البلدان تقدماً في **تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم**، وسجلت في عام 2022 معدلاً متوسطاً قدره 3 من 5، أي أقل من المعدل العالمي البالغ 4.

تشكل **مصائد الأسماك المستدامة** نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، تقلّ بكثير عن المتوسط العالمي.

تسجل عشرة بلدان توفّرت عنها البيانات في الفترة 2018-2022 معدلاً بلغ أو فاق 3 من 5 في تطبيق إطار قانوني أو تنظيمي أو سياساتي أو مؤسسي يعترف **بحقوق الوصول إلى مصائد الأسماك الصغيرة النطاق** ويحميها.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 14 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.



وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 14

- الاستثمار في القدرات لرصد ومراقبة التلوث البحري وأنشطة الصيد.
- اعتماد أطر منسقة لقياس المؤشرات في جميع أنحاء المنطقة لتحقيق التعاون الفعال.
- وضع خطط لإدارة المناطق البحرية المحمية بمشاركة المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة، وتأمين موارد مستدامة لتنفيذها.
- سن وإنفاذ القوانين التي تحمي المناطق الساحلية من تأثير التوسّع العمراني، وتعزيز التنسيق بين السلطات الوطنية والمحلية التي تشرف على الأجزاء البحرية والبرية للمناطق الساحلية لضمان الإدارة المتكاملة.
- اعتماد وتنفيذ السياسات الرادعة للتخلص من النفايات البلدية في مساحات مكشوفة وتصريف المياه العادمة غير المعالجة في البحر.
- توسيع نطاق استحقاقات الضمان الاجتماعي لتشمل صغار الصيادين والصيادين الحرفيين، وتحديث البنية الأساسية للموانئ التي يعتمدون عليها، ودعم تسويق منتجاتهم لتعزيز فرص كسب الرزق اللائقة للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.
- وضع أو تعزيز الأطر التنظيمية لتربية الأحياء المائية البحرية، وتطوير نظم المناولة والتسويق ما بعد المصيد لإتاحة المشاركة في تجارة تربية الأحياء المائية على مستوى العالم.
- إصدار سندات زرقاء لجذب الاستثمارات العامة والخاصة، واستحداث فرص عمل لائق في قطاعات متعددة، بالتزامن مع تحقيق أهداف حماية المحيطات وحفظها.



©rachaphaki/stock.adobe.com

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 14

يتسم مشهد السياسات المعنية بالهدف 14 في البلدان العربية بقدر كبير من التطور، **وذلك نتيجة لاعتمادها القوانين والاتفاقات والصكوك العالمية والإقليمية المتعلقة بالمحيطات والتنوع البيولوجي.**

فهذه البلدان، باستثناء **الجمهورية العربية السورية**، أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي ترعى استخدام وحماية المحيطات والبحار، وتحدد حقوق ومسؤوليات الدول في هذا المجال[4]. ويدعو المقصد 14-ج من أهداف التنمية المستدامة البلدان إلى تنفيذ القانون الدولي على نحو ما هو مبين في الاتفاقية[5].

وساهم إبرام اتفاقيات البحار الإقليمية والبروتوكولات المرتبطة بها في تصميم ومواءمة السياسات المتعلقة بالتلوث البحري، والحفاظ على الموارد البحرية الحية، وإعادة تأهيل الموائل البحرية الأساسية. ومن الأمثلة البارزة اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)، التي اعتمدت في إطار خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط[6]؛ والاتفاقية الإقليمية للمحافظة على البحر الأحمر وخليج عدن (اتفاقية جدّة)[7]؛ واتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث[8]؛ واتفاقية نيروبي المعدلة لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لغرب المحيط الهندي[9].

وتصدر المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك قرارات ملزمة لأعضائها، فتسهم في تنسيق السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط[10]، والهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك[11].

والقواسم المشتركة في السياسات المعنية بالهدف 14 **أكثر من نقاط الاختلاف**، على الرغم من تأثر الأولويات وسبل التنفيذ بظروف البلدان. وفي ما يلي عرض للاتجاهات المشتركة التي تتجاوز مستوى الدخل ومجموعات البلدان الجغرافية.

1. منع التلوث البحري

◆ **تدرج معظم البلدان منع التلوث البحري في الإطار العام لقوانينها البيئية،** وتستخدم عادة تقييمات الأثر البيئي في تخطيط السواحل وإدارتها. وتتضمن الأمثلة الحديثة على تحقيق المكاسب التشريعية النظام العام للبيئة الذي اعتمدته **المملكة العربية السعودية** في تموز/يوليو 2020، ولوائحه التنفيذية، التي تشمل التلوث البحري[12]، والقانون الإطاري رقم 7 لسنة 2022 الذي صدر في **البحرين** بشأن البيئة، وأدخلت بموجبه تعديلات لمعالجة التحديات البيئية الناشئة بشكل أفضل، بما في ذلك مشاكل التلوث البحري[13]. وتقتصر البلدان العربية القليلة التي تعتمد قانوناً إطارياً يُعنى بالتلوث البحري على **الجمهورية العربية السورية** (2006)، **وعُمان** (1974)، **واليمن** (2004)[14].

◆ **لم يتخذ سوى عدد قليل من البلدان تدابير لمكافحة إلقاء النفايات في البحر.** فلم يتجاوز عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى فيها (اتفاقية لندن، 1972) ثماني دول، والدول الأطراف في بروتوكولها (بروتوكول لندن، 1996) أربع دول[15]. وفي بداية العقد الأول من هذا القرن، أصدرت كل من **الأردن، وعُمان، ومصر** قوانين تنظم تصريف النفايات في البيئة البحرية[16].

تصطدم سياسة منع التلوث البحري في المنطقة، شأنها شأن السياسات البيئية عموماً، بعقبات في التنفيذ، منها عدم كفاية إنفاذ القوانين، وقلة الموارد البشرية المدرّبة والمؤهّلة لإجراء تقييمات مناسبة للأثر البيئي، وانخفاض قيمة الجزاءات المفروضة على المخالفات. ولا تؤخذ قيمة خدمات النظم الإيكولوجية في الاعتبار على نحو كاف في تصميم وتنفيذ مشاريع تنمية السواحل، ولا تزال أنشطة استصلاح الأراضي وما ينجم عنها من تجريفٍ للقاع تُدمِّر الموائل الساحلية الهامة.

المصدر: UNEP, 2016.



◆ **تسعى البلدان إلى منع التلوث البحري الناجم عن السفن وإنفاذ الامتثال للمعايير البحرية الدولية ذات الصلة.** وجميع الدول، باستثناء **دولة فلسطين واليمن**، أطراف متعاقدة في الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، ومعتمدة للأطر التنظيمية ذات الصلة[17]. وعشر دول هي أطراف في الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها التي تتطلب منها اتخاذ تدابير للحد من نقل كائنات حية مائية ضارة ومسببات للأمراض، أو القضاء عليه[18]. والتزمت السلطات البحرية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بمنع التلوث الناجم عن السفن من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم الرياض بشأن مراقبة دولة الميناء. وفي عام 2021، أجرت هذه السلطات أكثر من 2,500 عملية تفتيش على متن السفن، وحددت أوجه القصور المتعلقة بالتلوث[19]. وأجريت عمليات تفتيش مماثلة في الدول الست الأطراف في مذكرة تفاهم دول البحر المتوسط الخاصة بتطبيق سلطة رقابة الميناء[20]، والدول الأربع الأطراف في مذكرة تفاهم المحيط الهندي لرقابة دولة الميناء[21].

◆ **يتسع نطاق الإجراءات المتخذة للتصدي لمشكلة الحطام البحري والتلوث بالمواد البلاستيكية، على محدوديتها، لتشمل الجهود المبذولة لتقييم وفهم أبعاد هذه المشكلة**[22]. وقد أجرت **تونس والمغرب** دراسات تقنية لقياس التلوث البحري بالمواد البلاستيكية على طول سواحلهما، وتحديد نقاطه الساخنة، وهما في صدد وضع استراتيجيات وطنية لسواحل خالية من البلاستيك[23]. وأطلقت **الإمارات العربية المتحدة** برنامجاً متكاملاً لرصد النفايات البلاستيكية في البيئة البحرية والساحلية[24]. ولمعرفة المزيد عن سياسات إدارة النفايات، يمكن الاطلاع على الفصل المتعلق بالهدف 12.

◆ **تفرض دول عربية عديدة معايير على تفريغ النفايات السائلة في البيئة البحرية.** ومن الأمثلة على ذلك القرار الوزاري رقم 8/1 لعام 2001 الصادر في **لبنان**[25]، والقرار الوزاري رقم 159 لعام 2005 الصادر في **عُمان**[26] حيث تحتاج المنشآت إلى الحصول على ترخيص مسبق لتفريغ هذه النفايات، وتطبَّق الرسوم حسب حجم التفريغ. ووضعت **البحرين** إطاراً تشريعياً لحماية صحة الشعاب المرجانية يقضي بمنع الملوثات من تغيير مستوى درجة الحموضة لمياهها[27]. وقد أولت بلدان مجلس التعاون الخليجي اهتماماً خاصاً لتفريغ المحلول الملحي الناتج عن أنشطة تحلية المياه؛ وللمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على قسم توجه السياسات حسب مجموعات البلدان الوارد في هذا الفصل.

2. المناطق البحرية المحمية

◆ **اتخذت معظم البلدان خطوات لزيادة المناطق البحرية المحمية، ولكن العديد منها لا يزال متأخراً عن الأهداف العالمية. وجزر القمر** هي من البلدان التي نجحت مؤخراً في تحديد 11 منطقة بحرية محمية إضافية في عام 2021، ورفع مجموعها الوطني إلى 15 منطقة. وتضم المنطقة العربية 122 منطقة بحرية محمية موزعة على 19 بلداً، مع اقتراح إنشاء 37 منطقة أخرى[28]. ومثلت المناطق البحرية المحمية 3.6 في المائة فقط من المياه الإقليمية للمنطقة في عام 2020، إلا أنها غطت 35.8 في المائة من مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية في عام 2022. وتراوح متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية المصنفة كمناطق بحرية محمية في البلدان الأربعة عشر التي تتوفر عنها البيانات بين 11 في المائة في **لبنان** و74 في المائة في **الجزائر**. وازداد تصنيف مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية كمحميات بشكل كبير بين عامي 2015 و2022 في بعض البلدان، مثل **الكويت** (من 13 إلى

يتطلب إجراء عمليات تفتيش فعالة على متن السفن مستوىً عالياً من القدرات البشرية والبنى الأساسية المادية التي كثيراً ما تتخطى قدرة أقل البلدان نمواً.

ويشكل عدم كفاية إدارة مياه الصابورة، الذي يعزى في بعض الحالات إلى نقص المرافق المتلقية لمياه الصابورة في الموانئ، عائقاً رئيسياً في بعض البلدان، بما فيها **عُمان**[أ]، ويزيد من خطر انتشار الأنواع الدخيلة الغازية، والميكروبات المضرة بصحة الإنسان.

أ. الاستعراض الوطني الطوعي لسلطنة عُمان لعام 2019.

لا تزال بلدان كثيرة، من مختلف مستويات الدخل وعلى اختلاف معدلات جمع النفايات الصلبة، تلجأ إلى التخلّص من النفايات البلدية في مساحات مكشوفة. وهذه الممارسة تكشف إما عن انعدام الإرادة السياسية أو الافتقار إلى البنية الأساسية التقنية لإدارة النفايات على نحو سليم. ويعمد 13 بلداً عربياً إلى إلقاء ما بين 20 و100 في المائة من النفايات البلدية الصلبة في مكبات مكشوفة بمجموع يعادل 50 مليون طن سنوياً[أ] على الرغم من خطر ترسّبها في المحيطات والبحار. ويفتقر عدد قليل من البلدان إلى سياسة لإدارة النفايات الصلبة، كما هي الحال في **جزر القمر**[ب].

أ. الاطلاع على قاعدة بيانات البنك الدولي العالمية What a Waste، ومجموعة البيانات على المستوى القطري، جرى آخر تحديث لها في 4 آذار/مارس 2019.

ب. الاستعراض الوطني الطوعي لجزر القمر لعام 2023.

تتراوح معدلات معالجة المياه العادمة بين 11 و100 في المائة في 15 بلداً تتوفر عنها البيانات[أ]. ومعالجة المياه العادمة غير كافية في أقل البلدان نمواً وبعض البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان المتأثرة بالصراعات، ما يسهم في تفاقم التلوث البحري. ولمعرفة المزيد عن سياسات معالجة المياه العادمة، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 6.

أ. لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، التقدُّم المُحرز في معالجة المياه العادمة (الغاية 6-3 من هدف التنمية المُستدامة).



32 في المائة) والمغرب (من 42 إلى 58 في المائة). وعمدت البلدان الأربعة عشر كافة إلى تصنيف ما لا يقل عن 10 في المائة مما تضمه من مناطق تنوع بيولوجي رئيسية كمحميات، محققة بذلك الهدف 11 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي[29]. وتمكّنت عشرة من البلدان الأربعة عشر من تصنيف أكثر من 30 في المائة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية كمحميات، على النحو المنصوص عليه في إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (المقصد 3)[30].

◆ **وتقدم بعض البلدان الدعم المالي لتعزيز السياحة البيئية والصيد الترفيهي، ولتنمية مناطقها البحرية المحمية عن طريق دمجها في أنشطة تربية الأحياء المائية.** وأدى مثلاً دمج منطقة لتربية الأحياء المائية في محمية جزر قوريا في **تونس**، إلى تحقيق ترابط بين الحفاظ على البيئة البحرية واستحداث فرص عمل، وزيادة الوعي بين منتجي تربية الأحياء المائية[31]. ومن الضروري اتباع نهج الحوكمة القائمة على المشاركة لإنجاح هذه المساعي. ولا بد دائماً من اتخاذ قرارات السماح بممارسة الأنشطة التجارية داخل المناطق المحمية وحولها على أساس كل حالة على حدة، واتباع نهج وقائي للحد من تعريض التنوع البيولوجي والموائل للمخاطر.

3. العلوم البحرية

◆ **أنشأت معظم البلدان معاهد وطنية للبحوث البحرية، وأعدّت برامج أكاديمية للبحوث البحرية، وأسهمت، وإن بطرق محدودة، في التعاون العلمي على مستوى المنطقة والعالم.** وأعدّ مركز أبحاث البحر الأحمر التابع لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في **المملكة العربية السعودية** العديد من البرامج البحثية التعاونية والمتعددة التخصصات التي تهدف إلى وضع نموذج تنبؤي للمحيطات[32]. ويجري المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار في **تونس** بحوثاً حول تربية الأحياء المائية والتكنولوجيا الحيوية البحرية[33]. ويعمل **معهد موريتانيا** للبحوث الأوقيانوغرافية ومصائد الأسماك على رصد وإجراء البحوث المتعلقة بالبيئة البحرية[34]. ويبحث معهد **البحرين** للؤلؤ والأحجار الكريمة في استدامة أحواض المحار[35]، وتقدّم البلدان العربية التي تكاد تكون جميعها أعضاء في النظام العالمي لرصد المحيط بيانات تسهّل إجراء البحوث بشأن صحة المحيطات[36].

يخضع عدد قليل من المناطق البحرية المحمية لخطة إدارية. وقد وضعت ستة بلدان خططاً لبعض المناطق، فيما بلد واحد في صدد إعداد مثل هذه الخطط[أ]. ففي منطقة البحر الأبيض المتوسط، تعتبر معظم المناطق محمية على الورق، وتغطي المناطق المحمية بموجب خطة 2.48 في المائة من البحر الأبيض المتوسط، وتلك التي تخضع لخطة فعالة للتنفيذ 1.27 في المائة، وتلك المحمية بالكامل 0.03 في المائة[ب].

وخطط المناطق المحمية، حيثما اعتمدت، توضع عادة بدعم من الشركاء في التنمية، ونادراً ما تكون مرتكزة على الوقائع بسبب الافتقار إلى بيانات الرصد، ولا تأخذ بالضرورة آثار تغيّر المناخ في الحسبان. ولا يزال النقص يشوب القدرات الوطنية على وضع خطط الإدارة وتحديثها بانتظام، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وفي مثل هذه الظروف، يمكن البدء بوضع نظام مبسط للرصد، ومن ثمّ توسيعه تدريجياً بالتزامن مع بناء القدرات المحلية.

وتخضع المناطق المحمية عادة للحكومة الفيدرالية أو الوطنية؛ ويمنح التفويض الإداري للسلطة المحلّية في عدد قليل من البلدان، مثل **جزر القمر والمغرب**.

أ. قاعدة البيانات Protected planet، استرجعت في 15 حزيران/يونيو 2023.

ب. Gomei and others, 2019. ويقصد هنا بالحماية الكاملة تعزيز الاتساق البيئي والترابط بين المناطق البحرية المحمية.


©blue-sea.cz/stock.adobe.com

برامج التعليم العالي في مجال العلوم البحرية محدودة عموماً، وكذلك هي مساهمة البلدان العربية في التعاون العلمي في مجال الحماية البحرية. وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، أجرى علماء من شمال البحر الأبيض المتوسط 90 في المائة من الدراسات حول تحمض المحيطات[أ]. واقتصر رصد مستويات حموضة المحيطات على بلدين عربيين، هما **عُمان والكويت**[ب].

أ. Hassoun and others, 2022.

ب. استناداً للبيانات الواردة في المؤشر 14-3-1. يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة.

4. إدارة مصائد الأسماك

◆ **تعتمد معظم البلدان العربية قانوناً إطارياً ينظم إدارة الأرصدة السمكية على نحو مستدام.** ويؤدي إصدار العديد من المراسيم التنفيذية إلى تنظيم أنشطة الصيد، بما في ذلك تحديد الأساطيل والمعدات المسموح استخدامها، وحصر مناطق الصيد ومواسمه، وفرض حدود المصائد والحصص[37]. وتشمل الممارسات الجيدة منع الصيد بشبكات الصيد التي تجر على قاع البحار (**الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت**)؛ وتطبيق المبدأ الوقائي (**عُمان**)؛ وإدراج حفظ النظم الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك (**جزر القمر، والصومال، والكويت**)؛ وتوخي الشفافية في إعداد التقارير (**موريتانيا** هي البلد الوحيد المرشح في المنطقة للمشاركة في مبادرة الشفافية في مصائد الأسماك)[38]. وتقع المسؤوليات عادة على عاتق الحكومة المركزية، بينما تقتصر المسؤوليات المحلية على منع الصيد غير القانوني (كما هي الحال في **الأردن**)[39]، وتوفير المعلومات والتدريب (كما هي الحال في **مصر**)[40].

◆ **تبذل جهود مكثّفة في جميع أنحاء المنطقة لرصد وتقييم حالة الأرصدة السمكية.** غير أن نتائج هذه التقييمات نادراً ما تفضي إلى وضع سياسات بهذا الشأن. وأجرت **الإمارات العربية المتحدة** مسحاً تقييمياً شاملاً لموارد مصائد الأسماك في الفترة 2016-2017 استرشدت بنتائجه لإصدار بيان الإطار الوطني لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية 2019-2030[41]. وأثبتت النتائج في دراسات عديدة اجتماعية واقتصادية، واتُخذت على أساسها إجراءات للحد من الضغط على مصائد الأسماك، وإعادة تأهيل موائلها، وزيادة الأرصدة السمكية. وتجري البلدان الواقعة على البحر الأبيض المتوسط تقييمات منتظمة للأرصدة السمكية، بمفردها وبالتعاون مع البلدان المجاورة، في إطار الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، من أجل تقييم حالة وصحة الأرصدة السمكية التجارية ومصائد الأسماك في الوقت الراهن[42].

حتى الآن، لم تباشر بعض البلدان، مثل **لبنان**[أ]، **والسودان**[ب] في وضع قانون إطاري بشأن مصائد الأسماك. فالقوانين المرعية الإجراء قديمة، صدرت بين عامي 1950 و1980، وقد لا تتسق مع القانون الدولي، كما هي الحال في **الصومال**[ج].

وتشمل أوجه القصور التي تحول دون الإدارة الفعالة لمصائد الأسماك في المنطقة ما يلي:

- التساهل في متطلبات إعداد التقارير عن مصائد الأسماك، والافتقار إلى الشفافية في تبادل المعلومات بشأن المصائد.
- الضعف في تنفيذ نهج قائم على النظام الإيكولوجي لإدارة مصائد الأسماك.
- عدم كفاية استخدام النهج الطوعية لأصحاب المصلحة المتعددين للحصول على شهادات الصيد المستدام. فالمشاريع المعنية بتحسين مصائد الأسماك بهدف الحصول على شهادة من مجلس التوجيه البحري، والاستفادة من وضع علامة السمكة الزرقاء البيئية[د] لا يجري تنفيذها إلا في **جزر القمر، والمغرب، وموريتانيا**[هـ].

أ. الاستعراض الوطني الطوعي للبنان لعام 2018.
ب. الاستعراض الوطني الطوعي للسودان لعام 2022.
ج. الاستعراض الوطني الطوعي للصومال لعام 2022.
د. Marine Stewardship Council.
هـ. FIP Directory.


©philipus/stock.adobe.com

تختلف فعالية برامج تقييم ورصد الأرصدة السمكية بين بلد وآخر. ومن النواقص الشائعة ما يلي:

- محدودية توفّر بيانات دقيقة وشاملة عن أنشطة الصيد، بما في ذلك كمية الصيد، والصيد العرضي والمصيد المرتجع، وتبادل هذه البيانات بهدف التعاون.
- النقص في تطوير القدرات العلمية عن طريق توفير التدريب وإعادة التدريب للخبراء.
- الافتقار إلى الموارد المالية الكافية لتأمين البنية الأساسية اللازمة لإجراء البحوث.
- عدم كفاية اعتماد الإدارة التكيّفية لمصائد الأسماك التي تدمج المعرفة المستمدة من تقييمات الأرصدة المحدّثة بانتظام، وتراعي عوامل عدم اليقين الظروف المتغيرة.

◆ **تعتمد عدة بلدان أنظمة لمكافحة الصيد غير القانوني، وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، وتستثمر في إنشاء نظم وبناء قدرات لترصّد السواحل**، لا سيما في إطار الجهود الدولية والإقليمية المبذولة على هذا الصعيد. ومن الدول الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، وردعه، والقضاء عليه[43]، **جيبوتي، والسودان، والصومال، وعُمان، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا**. أمّا **المملكة العربية السعودية**، فهي في صدد الانضمام[44]. واتخذت **عُمان والمغرب** تدابير إضافية لتحديث التشريعات ذات الصلة لإتاحة تنفيذ هذا الاتفاق. وتشارك الدول الأعضاء في الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط[45] في اتخاذ تدابير لضمان اضطلاع كل منها بمسؤولياتها بصفتها دولة العلم (أي الدولة التي تكون السفينة مسجّلة فيها)، ودولة الميناء، ودولة ساحلية، بما يتماشى مع الصكوك الدولية ذات الصلة. ويتعيّن أيضاً على الدول الأطراف في هيئة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي[46]، وفي اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي[47]، مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم. **وجزر القمر والصومال** طرفان مشاركان في مشروع فيش-آي – أفريقيا، وهو مشروع تعاون إقليمي لمكافحة هذا النوع من الصيد بفعالية[48].

◆ **تدعم بلدان كثيرة صغار الصيادين، وتضع سياسات وبرامج من شأنها الحد من تعرّضهم للخطر.** وعمل **المغرب** على مدى عدة عقود على زيادة استحقاقات الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية لتشمل صغار الصيادين بشكل صريح، وتعديل تشريعات الضمان الاجتماعي بحيث تراعي على نحو أفضل مواسم الصيد الصغير النطاق. وفي عام 2012، ازدادت الاستحقاقات لتشمل صغار الصيادين الذين لا يتقاضون رواتب. ويقدم المغرب إعانات محددة لمصائد الأسماك الصغيرة، تتولى إدارتها تعاونيات صغار الصيادين، وهي تشمل الوقود المعفى من الضرائب بنسبة 70 في المائة من سعر السوق (الاطلاع على القسم هاء لمعرفة المزيد عن الإعانات). ويعزى تحقيق المغرب نجاحاً في هذا المجال إلى اتساق السياسات والتعاون الوثيق بين المؤسسات الحكومية التي ترعى الضمان الاجتماعي، وإدارة مصائد الأسماك، والبنية الأساسية للموانئ[49]. وتعدّ لجان سنن البحر التقليدية في **عُمان** من الهيئات المعنية بالصيد التي تتيح إجراء حوار تشاركي وشفاف بين مختلف الجهات الفاعلة[50]. وتنظم **الجزائر** الصيد الحرفي وتدعم تسويق منتجاته[51].


©Mirek Hejnicki/stock.adobe.com

يسير التقدم في وضع التشريعات الرامية إلى منع الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، وردعه، والقضاء عليه ببطء في المنطقة مقارنة بأجزاء أخرى من العالم. ولا تتماشى التشريعات دائماً مع المعايير الدولية، لا سيما من حيث وضع نظم صارمة لتسجيل السفن ومنحها التراخيص، وتوثيق المصائد. ولا يزال إنفاذ القوانين محدوداً بسبب ضعف قدرات الرصد والمراقبة والإشراف. وغالباً ما تكون قيمة الجزاءات منخفضة، أو لا يُفرض التقيّد بها. والظاهر أن عدم إحراز التقدم غير مرتبط بمستوى التنمية. **فالإمارات العربية المتحدة، والبحرين، واليمن** صنِّفت بين البلدان العشرة الأضعف أداءً حسب مؤشر الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، لعام 2021[أ]. وعمليات إشراك أصحاب المصلحة في صنع القرار، ورفع مستوى الوعي والتثقيف بالآثار السلبية، وإتاحة فرص بديلة لكسب الرزق، كلها خيارات فعالة لترسيخ ممارسات الصيد المسؤولة، لكنها لم تأخذ بعد حقها من البحث الوافي.

أ. Macfadyen and Hosch, 2021.

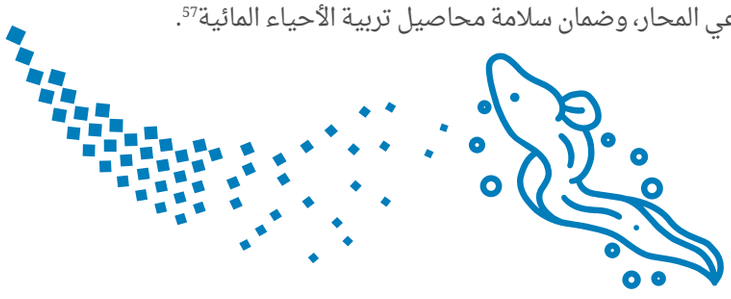
لا يزال يتعين على بعض البلدان وضع سياسة لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق (مثل **جيبوتي**)[أ]. أما السياسات المعتمدة في سائر البلدان، فتشوبها أوجه القصور التالية:

- لم تنجح خطط الحماية الاجتماعية التي تستهدف صغار الصيادين في الحد دائماً من تعرضهم للفقر بسبب افتقار قطاع الصيد الصغير النطاق إلى التنظيم.
- يحد عدم توافر سجلات محدثة للأساطيل الصغيرة الحجم، وبيانات اجتماعية واقتصادية دقيقة ومفصلة حسب النوع الاجتماعي[ب] من إجراء تحليل لأثر الإعانات وسائر أشكال الدعم من أجل توجيه الإصلاح.
- لا تتوفر سوى فرص محدودة لصغار الصيادين، ولا سيما النساء منهم، للمشاركة في صنع السياسات المعنية بمصائد الأسماك وإدارتها المشتركة.
- لم يتخذ سوى عدد قليل من البلدان تدابير تضمن ظروف العمل اللائق للصيادين على متن سفن الصيد. **والمغرب** هو، حتى اليوم، البلد العربي الوحيد الذي صدّق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2017، والتي تضع المعايير الأساسية للعمل اللائق في هذا القطاع[ج].
- لم يولَ سوى القليل من الاهتمام لتطوير القطاعات التكميلية التي تساهم في الحد من تفاوت دخل صغار الصيادين، مثل سياحة صيد الأسماك وصنع شباك الصيد.

أ. الاستعراض الوطني الطوعي لجيبوتي لعام 2022.
ب. لا تعدّ ليبيا مثالاً سجلاً لصغار الصيادين (FAO, 2022).
ج. Ratifications of C188 – Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188).

◆ **تكثف البلدان دعمها لتسهيل التجارة، وتوسيع سلاسل القيمة وتقصيرها لتحسين سبل عيش الصيادين.** وكان لمنصة "بحار" الإلكترونية التي أنشأتها وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه في **عُمان** لتسويق وبيع الأسماك خلال تدابير الإغلاق المتخذة بسبب جائحة كوفيد-19 تأثير إيجابي في تسهيل تجارة المأكولات البحرية. ووضعت **تونس** استراتيجية وطنية (2018-2020) لتعزيز سلسلة القيمة الموجهة نحو تصدير السلطعون الأزرق، وهو من الأنواع الدخيلة الغازية في خليج قابس[52].

◆ **وضع نصف البلدان تقريباً إطاراً تشريعياً لتنظيم وتشجيع أنشطة تربية الأحياء المائية،** وذلك في الغالب لدواعٍ تتعلّق بتحصين الاكتفاء الذاتي بالغذاء، وباعتبار هذا القطاع من القطاعات المدرّة للدخل. **ومصر** هي بلد رائد في المنطقة في تربية الأحياء المائية منذ ثمانينيات القرن الماضي. وعمدت مؤخراً بلدان أخرى، ومنها **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية** إلى تخصيص مناطق لتنمية تربية الأحياء المائية[53]. وتعمل **المملكة العربية السعودية** على تنمية تربية الأحياء المائية لتكون المصدر الرئيسي لإمدادات المأكولات البحرية عن طريق السياسات الوطنية لممارسات الاستزراع المائي التي وُضِعَت في عام 2018[54]، وتسعى إلى جذب استثمارات أجنبية ومحلية إلى هذا القطاع بقيمة أربع مليارات دولار[55]. ويتخذ **المغرب** تدابير لمكافحة تفشي الأمراض في تربية الأحياء المائية[56]، ويعمل على تطوير نظام إنذار مبكر لتكاثر الطحالب الضارة بهدف تحذير مزارعي المحار، وضمان سلامة محاصيل تربية الأحياء المائية[57].



المعرفة التي تملكها البلدان العربية حول سلاسل القيمة محدودة عموماً، ولا سيما في ما يتعلق بصغار الصيادين. قليلة هي فرص التدريب والمساعدة المتاحة لهم في مجال مناولة المصيد وحفظه.

لا تزال تربية الأحياء المائية دون المستوى المنشود، أو غائبة في نصف البلدان العربية. فهذا القطاع لا يمثل أكثر من 6 في المائة من مجموع إنتاج الأسماك في **البحرين، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وعُمان، وقطر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.** ومن النواقص التي تشوب السياسات في هذا المجال:

- تقادم الأطر القانونية التي ترعى تربية الأحياء المائية وعدم كفايتها في بعض البلدان.
- قلة الاهتمام بالإدارة البيئية، وبقدرة تربية الأحياء المائية على التكيف مع تغيّر المناخ.
- غياب نظم المناولة والتسويق ما بعد المصيد، الذي يحول دون مشاركة العديد من البلدان بفعالية في تجارة تربية الأحياء المائية على صعيد العالم.
- النقص في الكليات الجامعية المختصة بعلوم تربية الأحياء المائية الذي دفع بعض البلدان، مثل **المملكة العربية السعودية**، إلى تقديم الدعم للطلاب الراغبين لمتابعة هذا الاختصاص في الخارج[أ].

أ. Arab News, 2019.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

بالإضافة إلى التوجّهات المشتركة في مجال السياسات على صعيد المنطقة، تتفرد مجموعات البلدان العربية باتجاهات في مجال السياسات.

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

تؤدي عمليات تصدير النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ازدياد حركة ناقلات النفط عبر مسارات الشحن الرئيسية، وإلى تفاقم خطر التلوث البحري بالنفط وبمواد أخرى. وتستحوذ هذه البلدان على نحو 50 في المائة من قدرات تحلية المياه في العالم[58]. ويشكّل التوسّع في تحلية المياه خطراً كبيراً على البيئة البحرية جراء تفريغ المحلول الشديد الملوحة الناتج عن عمليات التحلية.

◆ **تعتمد معظم البلدان سياسات متقدمة لمعالجة الانسكابات النفطية،** فيما تسعى سائر البلدان إلى أن تحذو حذوها. وفي الأعوام الأخيرة، أجرت **المملكة العربية السعودية** عمليات محاكاة مكثفة للكوارث البيئية، وأخضعت نحو 4,000 فرد للتدريب، وحققت الحد الأقصى لقدرة الاستجابة للتسرب النفطي في المنطقة، والتي تبلغ نحو 75,000 برميل[59]. أمّا **الإمارات العربية المتحدة**، فهي في صدد إعداد خطة لمواجهة الطوارئ. ومن بين **البلدان المتوسطة الدخل المصدرة للنفط**، أنشأت **الجزائر** جهاز "تل بحر" لمكافحة التلوث البحري الناجم عن الانسكابات النفطية المتتالية (15 حادثة على مدى السنوات العشر الماضية)، وأصبحت منذ عام 2005 طرفاً في اتفاق أبرمته مع **المغرب وتونس** لوضع خطة طوارئ بهدف التصدي للحوادث التي تحصل في مياه البحر المتوسط على مستوى هذه المجموعة من البلدان[60].

◆ **تنظم معظم البلدان عمليات تفريغ المحلول الملحي الناتج عن أنشطة تحلية المياه،** وترصد نوعية المياه، وتدعم البحوث الرامية إلى الحد من تأثير هذه الأنشطة على البيئة البحرية. وتحدد كل من **الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، والكويت، والمملكة العربية السعودية** الدرجات القصوى لملوحة المحلول الذي يجري تفريغه، غير أن الافتقار إلى القدرة على الرصد في بعض محطات التحلية يؤثر على الامتثال لمعايير التفريغ[61].

2. الدول المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن، ودول المنطقة الأطراف في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

تختزن المياه الدافئة المحيطة بالبلدان الاستوائية وشبه الاستوائية شعاباً مرجانية كبيرة، ومساحات تغطيها غابات المانغروف (القرم).

◆ **تعتمد هذه البلدان برامج لحفظ غابات المانغروف وتوسيع مساحتها، بما في ذلك المشاريع التي تطبق الحلول المستمدة من الطبيعة لمواجهة تغيّر المناخ.** والتزمت **البحرين** بمضاعفة غطاء أشجار المانغروف أربع مرات في المناطق الساحلية بحلول عام 2035، كجزء من خطتها لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060. ووقعت مذكرات تفاهم مع شركات حكومية وشركات من القطاع الخاص لحفظ هذه الأشجار[62]. وفي عام 2016، نظفت **جيبوتي** مساحة 40 هكتاراً تغطيها أشجار المانغروف، وزرعت 125,000 شجرة على مساحة 114 هكتاراً. وأنشأت مشتلاً لهذه الأشجار في عام 2018[63]. وقادت **الإمارات العربية المتحدة** جهوداً لحفظ النظم الإيكولوجية لأشجار المانغروف وإعادة تأهيلها على مستوى العالم. وأيدت مؤخراً مبادرة "تنمية القرم"، كما أطلقت "تحالف القرم من أجل المناخ"[64].

◆ **تستثمر البلدان الاستوائية وشبه الاستوائية في بناء الشعاب الاصطناعية وزراعة المرجان سعياً لإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية المتدهورة، وإعادتها إلى سابق عهدها.** وأطلقت **البحرين** المشروع الوطني للشعاب الاصطناعية في عام 2023 لإنشاء موائل اصطناعية جديدة من شأنها تعزيز نمو الكائنات البحرية، ودعم التنوع البيولوجي، وإعادة تأهيل الشعاب المرجانية المتضررة[65]. وتسعى **المملكة العربية السعودية** إلى استخدام تكنولوجيات متقدمة في عمليات إعادة تأهيل الشعاب المرجانية التي تعزز المرونة الحرارية، وجمع أصحاب المصلحة الوطنيين لتوسيع نطاق هذه العمليات من خلال اتخاذ خيارات فعالة من حيث الكلفة[66]. ويصب مركز أبحاث البيئة البحرية في **الإمارات العربية المتحدة** الاهتمام مؤخراً على الشعاب المرجانية الفائقة[67]. وخاض **الأردن** تجارب تكلّلت بالنجاح في زراعة شعاب المرجان[68]. وتخطط **مصر** لإنشاء مشاتل قبالة سواحل الغردقة لزراعة الشعاب المرجانية التي تنقل في ما بعد إلى مناطق الشعاب المتضررة حيث تزرع مجدداً[69]، وتستخدم الهياكل المصنوعة من المواد العضوية لبناء هذه الشعاب كي لا تصبح مصدراً للتلوث البحري.

3. البلدان الساحلية المتوسطية

أدت التدابير المنفذة على مستوى البحر الأبيض المتوسط بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها إلى تحفيز البلدان الساحلية على وضع السياسات واتخاذ الإجراءات من أجل إدارة أنشطتها البحرية والساحلية بطريقة متكاملة تساهم في زيادة إمكانات اقتصادها الأزرق إلى أقصى حد، مع الحفاظ على سلامة نظمها الإيكولوجية. إلا أن النظم الإيكولوجية الساحلية لا تزال تتعرض لضغوط متزايدة ومتعددة، لا سيما جراء عمليات تطوير الأراضي غير الخاضعة للرقابة.

◆ **اعتمدت بعض البلدان استراتيجيات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لا يزال تنفيذها في مراحله الأولى. فالجزائر** أقرّت في عام 2002 قانوناً معنياً بالسواحل ينص على الحد من البناء على طول الساحل، وعلى غيرها من الأحكام[70]. وأعدّت في عام 2015 أول استراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتي وضعت على أساسها في عام 2022 الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق 2030[71]. ويبقى تقييم النجاح المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات المعنية بإدارة المناطق الساحلية في هذا البلد غير وافٍ، إلاّ أنه يشي ببعض التحديات المرتبطة بعمليات رصد السواحل، والتنسيق، ومشاركة أصحاب المصلحة[72].

وأصدر **المغرب** في عام 2015 القانون رقم 81.12 المتعلق بالخط الساحلي، والذي يهدف إلى حماية جميع المناطق المعرضة للخطر من الضرر الذي قد يلحقه بها تنفيذ مشاريع التنمية الساحلية المحتملة. وفي الوقت الحالي، أصبح إعداد الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مرحلته الثالثة؛ والغاية منها رسم سياسة مستقبلية ورؤية مشتركة من خلال تحديد الإشكاليات، والأهداف، والأساليب المناسبة لتحسين الحوكمة وعرض أولويات التنمية، مع السعي إلى تحقيق توازن عادل بين الجوانب الاقتصادية والبيئية[73].

وأعدّ **لبنان** في عام 2015 مشروع قانون بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لم يجرِ إقراره بعد[74]. ويتضمن هذا القانون مادة تنص على إنشاء مجلس وطني للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحليّة، ويشدد على إشراك جميع القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، على المستويين الخاص والعام، في وضع استراتيجية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وإقرارها، وتنفيذها في وقت لاحق.

◆ **التزمت البلدان الواقعة على البحر الأبيض المتوسط،** بصفتها أطرافاً متعاقدة في اتفاقية برشلونة، **بالحد من ملوثات الهواء الضارة المنبعثة من السفن.** وفي أواخر عام 2022، صنّف البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تحكّم في انبعاثات أكاسيد الكبريت والجسيمات الدقيقة العالقة، وهي المنطقة البحرية الأولى التي يشملها مثل هذا التصنيف في المنطقة العربية، والخامسة على مستوى العالم[75]. وابتداءً من أيار/مايو 2025، تلزم السفن التي تعبر البحر الأبيض المتوسط بخفض محتوى الكبريت في زيت الوقود بمقدار أربعة أخماس، ما يؤدي إلى الحد من انبعاثات أكسيد الكبريت بشكل كبير، ويساهم في تقليص انبعاثات الجسيمات الدقيقة العالقة. ومن المتوقع أن تفيد هذه التدابير النظم الإيكولوجية المائية والبرية على حد سواء، ولا سيما عن طريق منع التحمض.

4. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات

تعتمد أقل البلدان العربية نمواً اعتماداً كبيراً على مصائد الأسماك لكسب الرزق. إلّا أن معدل الفقر مرتفع بين الصيادين الحرفيين. وتميل أقل البلدان نمواً، شأنها شأن البلدان المتأثرة بالصراعات، إلى الافتقار إلى كامل القدرات لإدارة المناطق الساحلية والمحميات البحرية، وإنفاذ القوانين المعارضة للصيد غير الخاضع للرقابة وغير القانوني. ويؤدي ضعف البنية الأساسية لإدارة المياه العادمة والنفايات الصلبة إلى تفاقم تلوث السواحل. وغالباً ما لا تتوافر المعلومات بشأن البيئة البحرية.

- **تعمد أقل البلدان نمواً إلى إشراك منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في الإدارة اليومية للمناطق البحرية المحمية**، ما يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية من حيث حشد الدعم المجتمعي، وإذكاء الشعور بالملكية، وزيادة الامتثال للتنظيمات المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية. والإطار القانوني الوطني الذي يرعى المناطق البحرية المحمية من شأنه أن يتيح ممارسات الإدارة المشتركة هذه، أو أن ينقّح لهذه الغاية. ويمكن تحقيق المزيد من المكاسب بتعزيز نظم الرصد المجتمعية القائمة على المشاركة. وفي **جزر القمر**، أبرمت 79 اتفاقية بشأن الإدارة المشتركة مع المجتمعات الريفية بين عامي 2015 و2022، وجرى توقيع ثلاث منها مع مجموعات من النساء الصيادات[76].

- **ترتبط سياسات إدارة مصائد الأسماك في أقل البلدان نمواً ارتباطاً واضحاً بهدفي استحداث فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي.** ففي **موريتانيا**، أعطت الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول من أجل تنمية مستدامة لقطاع الصيد والاقتصاد البحري 2015-2019 الأولوية لتطوير البنية التحتية الأساسية، وتنمية الصناعات والخدمات ذات القيمة المضافة، والتدريب على التجارة البحرية، وتعزيز الرقابة الصحية وجودة منتجات الصيد[77]. ووضعت **جزر القمر** في عام 2018 إطار العمل الاستراتيجي لسياسة الاقتصاد الأزرق الوطنية بهدف تحفيز الاستثمارات العامة والخاصة في مصائد الأسماك والقطاعات الأخرى[78].

- **تعمل بعض البلدان المتأثرة بالصراعات على الحد من التلوث البحري عن طريق تحسين إدارة المياه العادمة والنفايات الصلبة، وسد النقص في المعلومات.** فمن الأهداف الرئيسية التي سعت السياسة الوطنية لتنظيف ساحل غزة إلى تحقيقها قبل اندلاع الحرب عام 2023 تعزيز إدارة المياه العادمة، ومعالجتها، وإعادة استخدامها. وأجريت سلسلة من التقييمات الغاية منها إنشاء نظام للرصد والتقييم لتتبع آثار تغيّر المناخ، والتلوث، والبناء العشوائي على طول ساحل غزة. ويبقى تحقيق الاستدامة البحرية بعيد المنال بسبب الاحتلال الإسرائيلي وتقييد الوصول إلى المياه الإقليمية في غزة. ويؤدي اقتصار نشاط الصيد على المياه القليلة الأعماق إلى استنفاد الأرصدة السمكية[79].


©sezer66/stock.adobe.com

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

يؤثر تدهور المناطق الساحلية ومصائد الأسماك على رفاه السكان الفقراء والمعرضين للخطر الذين يعتمدون على هذه الموارد لكسب رزقهم. وقد تسهم هذه المجتمعات بشكل غير متعمّد في زيادة تدهور الموارد في حال لم توضع السياسات الملائمة.

الجدول 14-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

يشكل **صغار الصيادين والصيادون الحرفيون** جزءاً كبيراً من نشاط الصيد في المنطقة، إلّا أنهم يفتقرون إلى حد كبير إلى الحماية وفرص الحصول على خدمات الدعم المالي والتقني.	يلزم دستور **مصر** لعام 2019 الدولة بحماية الصيادين ودعمهم[أ]. وتوفر مبادرة "بر أمان" أدوات صديقة للبيئة لدعم عمل 42,000 صياد في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن منحهم قروضاً صغيرة منخفضة الفائدة لدعم سبل عيشهم خلال الفترات التي يكون فيها الصيد محدوداً. وتبلغ الميزانية المخصصة للمبادرة نحو 50 مليون جنيه مصري (أي ما يعادل 3.19 مليون دولار)[ب]. وأدرجت مصر صغار الصيادين في مساهمتها المحددة وطنياً، ملتزمةً باعتماد تدابير تضمن تكيّفهم مع تأثير تغيّر المناخ[ج].
تميل **النساء** المشتغلات بصيد الأسماك، وصناعة الأسماك والمنتجات السمكية وتجارتها، إلى العمل في ظروف قاسية، ويتقاضين أجوراً منخفضة، وتمثيلهنّ محدود في إدارة مصائد الأسماك والمناطق البحرية، وفي صنع السياسات.	في **جزر القمر**، أُبرمت اتفاقيات بشأن الإدارة المشتركة في الفترة من 2020 إلى 2022 مع صيادات الأسماك لحماية المناطق البحرية في شيديني وماليه وأوريفيني[د]. وكان من المتوقع أن تضمن هذه الاتفاقيات إشراك مجتمعات الصيد في صنع القرار وتنفيذ مختلف إجراءات الحماية، وتيسير تبادل المعارف والممارسات الجيدة بالتزامن مع تحسين دخل العاملين في البحر وظروفهم المعيشية[هـ].
يتراجع اهتمام **الشباب** بقطاع صيد الأسماك بسبب انخفاض الأجور وقلّة استقطابه لهم.	تدعو رؤية **عُمان** 2040 إلى زيادة تولّي العُمانيين أنفسهم إدارة وتمويل قطاع صيد الأسماك، وتوظيف الشباب العُماني بأجور تنافسية. ويتمثل أحد النُهج المتبعة في إنشاء أسواق تتّبع معايير النظافة ومتصلة رقمياً لبيع الأسماك بهدف تشجيع الشباب العُماني المتعلم، ذكوراً وإناثاً، على المشاركة في قطاع صيد الأسماك عبر سلسلة القيمة[و].

أ. دستور مصر هو الدستور الوحيد في المنطقة الذي يتضمن هذا البند الموجب لمسؤولية الدولة.
ب. الاستعراض الوطني الطوعي لمصر لعام 2021.
ج. FAO, 2022.
د. الاستعراض الوطني الطوعي لجزر القمر لعام 2023.
هـ. Africa Press, 2022.
و. World Bank, 2017.

هاء. مشهد التمويل

الهدف 14 من أقل الأهداف التي تحظى بالتمويل على مستوى العالم. ففي عام 2020، بلغت فجوة التمويل لتحقيق الهدف 14 بحلول عام 2030 نحو 175 مليار دولار سنوياً[80]. ولا تتوفّر المعلومات عن الموارد اللازمة لتمويل هذا الهدف في المنطقة العربية.

1. اتجاهات الإنفاق على الهدف 14

لا تتوفّر عن المنطقة أرقامٌ وافية بشأن الإنفاق على الهدف 14، إلا أنّ بعض الاتجاهات واضحة في هذا المجال.

- **تقدّم الدول العربية، على اختلاف مستوى دخلها، إعانات للصيادين.** وتشير التقديرات الواردة في الجدول 14-2 إلى أن إعانات الصيد على مستوى المنطقة فاقت 1.3 مليار دولار في عام 2018. والدول الثلاث التي تحلّ في الطليعة من حيث حجم هذه الإعانات هي **الجزائر، والمغرب، واليمن**. وقد آلت نسبة 70 في المائة من هذه الإعانات إلى زيادة القدرة، ما قد يؤدي إلى الإفراط في الصيد، لا سيما إذا لم تتسم هذه الإعانات بالشفافية أو توجّه في الاتجاه الصحيح. ويدعو المقصد 14-6

البلدان إلى إلغاء الإعانات المسيئة، واستبدالها بتدابير تعزز الجدوى الاقتصادية لقطاع صيد الأسماك ومرونته.
وفي حزيران/يونيو 2022، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك، والذي يهدف إلى إلغاء دعم الصيد تدريجياً في أعالي البحار أو في مياه دولة أخرى. وحتى هذا الوقت، تبقى **الإمارات العربية المتحدة** الدولة العربية الوحيدة التي وافقت على إبرام هذا الاتفاق[81].

الجدول 14-2
إعانات صيد الأسماك في الدول العربية (بملايين الدولارات، بالسعر الثابت لعام 2018)

البلد	الإعانات المفيدة[أ]	الإعانات المعزِّزة للقدرات[ب]	الإعانات ذات النتائج غير الواضحة[ج]	المجموع الكلي
الأردن	0.0	0.1	ضئيلة	0.1
الإمارات العربية المتحدة	0.0	38.0	4.9	42.9
البحرين	1.1	13.6	11.2	25.9
تونس	0.0	1.6	86.7	88.3
الجزائر	13.0	6.7	208.4	228.1
جزر القمر	0.1	3.4	55.7	59.2
الجمهورية العربية السورية	0.0	0.6	0.0	0.6
جيبوتي	0.4	1.9	3.2	5.4
السودان	ضئيلة	1.4	1.4	2.8
الصومال	1.4	2.3	0.4	4.1
العراق	0.0	0.6	0.5	1.1
عُمان	6.2	61.9	84.6	152.7
قطر	1.7	19.2	5.7	26.6
الكويت	0.0	8.1	2.6	10.7
لبنان	0.0	1.6	0.4	2.0
ليبيا	0.0	16.2	0.0	16.2
مصر	0.0	25.1	48.4	73.6
المغرب	10.3	78.0	208.4	296.8
المملكة العربية السعودية	3.8	39.4	17.7	61.0
موريتانيا	4.4	4.4	28.9	37.7
اليمن	0.0	38.4	142.4	180.8
المجموع الكلي	**42.5**	**362.7**	**911.4**	**1,316.6**

المصدر: Sumaila and others, 2019.

ملاحظات: لا تتوافر البيانات الخاصة بدولة فلسطين. (أ) الإعانات المفيدة: تشمل الإعانات الموجهة نحو إدارة مصائد الأسماك، والبحث والتطوير في مجال مصائد الأسماك، والمناطق البحرية المحمية. (ب) الإعانات المعزِّزة للقدرات: تشمل الإعانات الموجّهة نحو بناء القوارب وتجديدها وتحديثها؛ ووضع برامج لتنمية مصائد الأسماك؛ وتطوير موانئ الصيد؛ وإنشاء البنية الأساسية للتسويق والتخزين؛ ومنح الإعفاءات الضريبية؛ ودعم الوقود وإبرام اتفاقيات بشأن الوصول إلى الصيد. (ج) الإعانات ذات النتائج غير الواضحة: تشمل تقديم المساعدة للصيادين، وإعادة شراء السفن، ووضع برامج لتنمية مجتمعات الصيادين في المناطق الريفية.

- **تشهد المنطقة طفرة في استثمارات تربية الأحياء المائية،** ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا. وهذه الاستثمارات تشمل تمويل البحث والتطوير لزيادة تربية الأسماك. وقد أطلق معهد **الكويت** للأبحاث العلمية برنامجاً لإجراء بحوث حول تربية الأسماك يركز على جملة مواضيع منها، تكنولوجيات تفريخ الأسماك ومكافحة الأمراض[82]. وفي **المغرب**، دعمت الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية 290 مشروعاً معنياً بتربية الأحياء المائية في عام 2021، بقيمة تقارب 659 مليون دولار[83].
- **يتفاوت الإنفاق على البحث والتطوير في مجال المحيطات تفاوتاً كبيراً بين البلدان.** وتكشف بيانات المؤشر 14-أ-1 الحديثة (الإنفاق الوطني على علوم المحيطات كحصة من إجمالي ميزانية البحث والتطوير) عن 3.79 في المائة في **عُمان**، و0.97 في المائة في **الكويت**، و0.17 في المائة في **مصر**[84]. وفي هذه الأرقام تباينٌ كبير، بحيث ناهز المؤشر في حالة الكويت المتوسط العالمي البالغ 1.1 في المائة بين عامي 2013 و2021[85]، فيما تجاوزه في حالة عُمان بفارق كبير. وترد في الجدول نفقات علوم المحيطات كما صدرت في تقارير اليونسكو للعامين 2013 و2017.

الجدول 14-3
تمويل علوم المحيطات حسب البلد، 2013 إلى 2017 (بملايين الدولارات)

البلد	2013	2017
عُمان	14.3	16.9
الكويت	لا تتوفر بيانات	2.3
المغرب	7.3	6.7
موريتانيا	5.3	4.5

المصدر: Dataset for the UNESCO IOC Global Ocean Science Report.

2. آليات تمويل الهدف 14

تستخدم أدوات ونهج متعددة لتمويل الهدف 14.

- **تجني حكومات العديد من البلدان العربية إيرادات مرتفعة من أنشطة الصيد المحلية** يمكن أن تستخدمها لتمويل تدابير تحقيق الهدف 14. فقد بلغ قطاع صيد الأسماك المحلي في **الصومال** 135 مليون دولار في الفترة 2015-2016، وحقق للحكومة إيرادات تتراوح بين 4 ملايين و17 مليون دولار[86]. وتجاوزت أرقام الإيرادات السنوية (2018-2020) لخمسة بلدان عربية متوسطة 900 مليون دولار (الجدول 14-4).

في المقابل، لا يؤثر الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، على استدامة مصائد الأسماك فحسب، بل يقلل أيضاً من الإيرادات الحكومية لتمويل الهدف 14. فعلى سبيل المثال، أوقعت أنواع الصيد هذه في الصومال خسارة ناهزت قيمتها 306 ملايين دولار في عام 2016[87].



©murasal/stock.adobe.com

الجدول 14-4
الإيرادات السنوية من صيد الأسماك في بلدان عربية متوسطية مختارة

البلد	الإيرادات (بملايين الدولارات، بالسعر الثابت لعام 2020)	النسبة المئوية من مصائد الأسماك الصغيرة النطاق
تونس	321	37
مصر	263	16
الجزائر	239	6
المغرب	66	32
لبنان	14	56

المصدر: FAO, 2022، الشكل 33.

ملاحظة: تمثل الأرقام المبيعات الأولية قبل إضافة القيمة. والسنتان المرجعيتان هما 2020 للجزائر والمغرب، و2018 لتونس، ولبنان، ومصر.

- **يجري إنشاء صناديق استئمانية لتأمين تمويل طويل الأجل للمناطق البحرية المحمية.** فقد أنشأت **موريتانيا** صندوق الهبات BACoMaB في عام 2009 لتمويل حفظ منتزه حوض أركين (Banc d'Arguin) الوطني وسائر المناطق الساحلية والبحرية المحمية. وقد انطلق بمخصصات أولية قدّمتها الحكومة بقيمة 1.5 مليون يورو، مؤمنة بموجب الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي بشأن مصائد الأسماك. وساهم المانحون الأوروبيون بتغذية هذا الصندوق عن طريق تطبيق أول نظام دولي من نوعه يقضي بدفع مبالغ مالية مقابل خدمات النظم الإيكولوجية[88]. واستفادت **تونس والمغرب** من الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق الاستئماني للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط (MedFund)، بتمويل من فرنسا، وموناكو، ومرفق البيئة العالمية، وجهات مانحة خاصة[89].
- **يساهم فرض رسوم للوصول إلى المناطق البحرية المحمية على الزوار، والغواصين، والباحثين، والصيادين (حيثما يسمح بذلك)** في تأمين الميزانية، وتعزيز قدرة الموظفين على الاضطلاع بأنشطة الإدارة الحيوية. وتحتفظ السلطة الإدارية للمنطقة المحمية بهذه الرسوم (أو تستردّها)، على أن ينظر ملياً في كيفية استخدامها. وقد يصعب فرض الرسوم على الزوار المحليين في المناطق الفقيرة، كما حدث في محمية جزر النخيل الطبيعية في **لبنان**[90].
- ينتشر عالمياً إصدار **السندات الزرقاء** التي تتيح فرصاً مماثلة لفرص السندات الخضراء[91]. وقد اختُبرت هذه الممارسة في سيشيل في عام 2018، وحققت نتائج واعدة. وبين عامي 2018 و2022، جرى إصدار 26 سنداً أزرق، معظمها من المؤسسات المالية الدولية، ولم يستهدف أي منها على وجه التحديد بلدان المنطقة[92]. وتفسح هذه السندات مجالاً جديداً ومهماً أمام تفعيل تمويل الهدف 14، بسبل منها تحويل الديون إلى التزامات بصون البيئة.
- **رُصدت مساعدات إنمائية رسمية بقيمة 4.6 مليار دولار لدعم اقتصاد المحيطات في المنطقة بين عامي 2010 و2021.** وقد خُصّصت نحو 18 في المائة منها لاقتصاد المحيطات المستدام (الجدول 14-5)[93]. ويبرز **المغرب** باعتباره أكبر متلقٍّ للمساعدات في المنطقة. وكان الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أكبر جهة مانحة (بنسبة 21 في المائة من المجموع)، تليه **الإمارات العربية المتحدة** (بنسبة 10 في المائة). وشهدت المساعدات الإنمائية الرسمية المرصودة لاقتصاد المحيطات في البلدان العربية تقلّبات على مر السنين، ولكنّها تنحو إلى الانخفاض عموماً منذ عام 2015 (الشكل 14-2).


©Overflightstock/stock.adobe.com

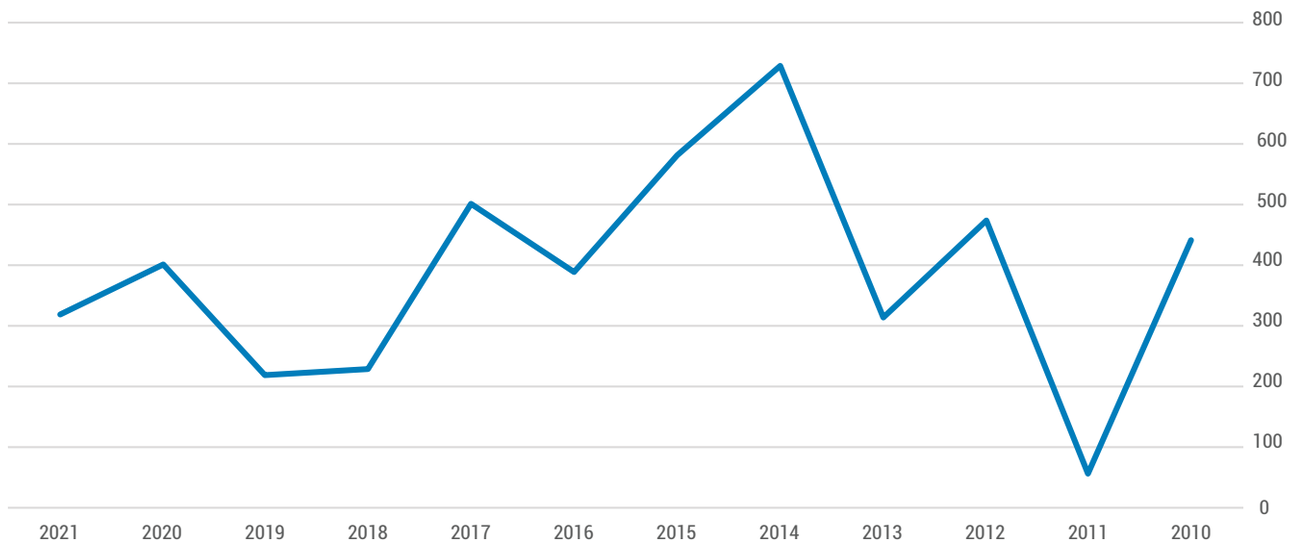
الجدول 14-5
المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل اقتصاد المحيطات واقتصاد المحيطات المستدام، المرصودة للبلدان العربية، 2010 إلى 2021

البلد	المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل اقتصاد المحيطات (المرصودة، بملايين الدولارات)	المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الاقتصاد المستدام للمحيطات (المرصودة، بملايين الدولارات)	النسبة المئوية المستدامة (المرصودة)
المغرب	2,118.54	220.69	10
العراق	416.22	0.59	ضئيلة
الصومال	410.61	44.85	11
مصر	314.56	17.34	6
موريتانيا	291.99	201.04	69
جيبوتي	245.22	14.06	6
اليمن	178.97	41.71	23
تونس	152.13	82.22	54
ليبيا	127.02	3.71	3
لبنان	121.25	110.33	91
الأردن	119.35	4.40	4
الجزائر	76.91	69.54	90
جزر القمر	28.02	19.71	70
السودان	25.41	16.93	67
دولة فلسطين	18.07	10.39	57
عُمان	3.89	0.15	4
الجمهورية العربية السورية	1.66	0.96	58
المنطقة	**4,649.80**	**858.61**	**18**

المصدر: OECD Data Platform on Development Finance for the Sustainable Ocean Economy, accessed on 1 August 2023.
ملاحظة: يشار إلى المنهجية في منصة البيانات.

- تؤدي وسائل وحوافز مختلفة إلى حشد **الاستثمارات الخاصة لتحقيق الهدف 14**، بسبل منها توجيه استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى المستوى العالمي، صنفت **تونس ومصر** من أول عشرة بلدان من حيث تلقي التمويل الخاص الذي استهدف اقتصاد المحيطات بين عامي 2012 و2021، ورُصد من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك بقيمة 280 مليون دولار لمصر و214 مليون دولار لتونس[94]. واعتمدت **المملكة العربية السعودية** البرنامج الوطني لتطوير قطاع الثروة السمكية، وهي في صدد التخطيط لجذب استثمارات أجنبية ومحلية تفوق قيمتها 4 مليارات دولار لدعم صناعة تربية الأحياء المائية كجزء من خطة الرؤية الوطنية 2030 لتنويع الاقتصاد[95].

الشكل 14-1
المساعدة الإنمائية الرسمية المرصودة من أجل اقتصاد المحيطات للبلدان العربية، 2010 إلى 2021 (بملايين الدولارات)



المصدر: OECD Data Platform on Development Finance for the Sustainable Ocean Economy, accessed on 1 August 2023.
ملاحظة: يشار إلى المنهجية في منصة البيانات.



واو. الأبعاد الإقليمية

نشأ تعاون مثمر على مستوى مجموعات البلدان/المناطق البحرية في عدد من مجالات السياسة المتعلقة بالهدف 14. تعاون أدى إلى تنسيق السياسات، وبناء القدرات التقنية والمؤسسية، وتبادل المعلومات، وتعويض الموارد الشحيحة. ويتطلب تحقيق نتائج أكثر فعالية إيلاء المزيد من الاهتمام لعدم التكافؤ في مستويات مشاركة البلدان في ترتيبات التعاون.

فالتعاون يدفع التقدم في وضع واعتماد نهج جديدة لإدارة مصائد الأسماك وحماية البيئات البحرية. ومن المجالات التي يمكن التركيز عليها النُهُج القائمة على المنظومة الإيكولوجية، وإعادة التأهيل، والإدارة المشتركة، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والاقتصاد الأزرق. ويمكن أيضاً الاستفادة من التعاون الإقليمي لدعم الاستثمار والتجارة في المنتجات السمكية وتربية الأحياء المائية.

- **تنسيق إدارة مصائد الأسماك:** في خليج وبحر عُمان، ساعد التدبيران اللذان اتخذتهما الهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك بشأن معايير تقديم البيانات (2012)، وتقييم أرصدة سمك الكنعد (2018)، الدول الأعضاء في العمل الجماعي على تتبع أنواع الأسماك المهاجرة ذات الأولوية مثل سمك الكنعد، وتنسيق إجراءات الحماية، بما في ذلك الاتفاق على موسم مشترك يتوقف فيه الصيد. وبالمثل، تصدر تقارير عن حالة مصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود عن الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط كل عامين، وذلك استناداً إلى بيانات مستمدة من الدول الأعضاء ومن أحدث النتائج التي توصلت إليها الهيئات العلمية. ويُسترشد بهذه التقارير، مرجعاً رئيسياً، في وضع السياسات المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط[96]. وبالإمكان محاكاة هذه التجارب في سائر المناطق البحرية شبه المغلقة مثل البحر الأحمر وخليج عدن، حيث تتواصل الجهود لإنشاء هيئة إقليمية لمصائد الأسماك.
- **التعاون في إعداد برامج البحوث البحرية:** أدى وضع برامج مشتركة للبحوث البحرية على غرار تلك المعدّة في إطار الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، إلى تعزيز الأساس العلمي لإدارة مصائد الأسماك. ومن البرامج التي شاركت البلدان العربية في وضعها برامج تركز على سرطان البحر الأزرق، والشعاب المرجانية الحمراء، وثعبان البحر الأوروبي[97].
- **التعاون في اتخاذ إجراءات مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم:** اتخذت مجموعة من التدابير المشتركة في إطار الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والتي تشمل وضع برامج لتوثيق المصيد، وإعداد سجلات للأساطيل وقوائم للسفن، واقتراح خطة لمنح الجوائز[98]. ولا بد من تمكين هذه الهيئة من التصدي لحالات عدم الامتثال الخطيرة أو المتكررة عن طريق إجراء التحقيقات الفعالة، واتخاذ إجراءات المتابعة[99].
- **مكافحة حوادث التلوث البحري:** ساهم مركز المساعدة المتبادلة في حالات الطوارئ البحرية[100]، الذي أنشئ في عام 1982 في إطار المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ومقره البحرين، في تعزيز الجهوزية للتصدّي للانسكابات النفطية على مستوى المنطقة، وسهّل تبادل المعلومات، وتحقيق التعاون التكنولوجي، وتوفير التدريب.


©AlexAnton/stock.adobe.com

الحواشي

1. البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب، و(غرب) المحيط الهندي، و(شرق وسط) المحيط الأطلسي.
2. تحظى جميع الدول العربية بإمكانية الوصول إلى المحيطات أو البحار، وتمتد خطوطها الساحلية من 27 كيلومتراً في الأردن إلى 3,330 كيلومتراً في الصومال. يمكن الاطلاع على الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022 للصومال والأردن.
3. https://sdgs.un.org/ar/goals/goal14.
4. تعدّ الاتفاقية أبرز وأشمل صك ملزم قانوناً في ما يتعلق بالمحيطات. وجرى اعتمادها في عام 1982، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994. يمكن الاطلاع على قائمة الأطراف المتعاقدة.
5. لا تتوافر المعلومات بشأن تنفيذ البلدان العربية للاتفاقية (المؤشر 14-ج-1)، باستثناء العراق (بنسبة اقتصرت على 13 في المائة)، وقطر (بنسبة 80 في المائة) في عام 2021، ما يكشف حجم التفاوتات في ما بينها.
6. تشمل الأطراف المتعاقدة تونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب.
7. جميع الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية هي دول عربية تشمل الأردن، وجيبوتي، والسودان، والصومال، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
8. تغطي هذه الاتفاقية المنطقة الخاضعة للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية. وبالإضافة إلى إيران، تشمل الدول الأعضاء من المنطقة العربية بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق.
9. تشمل الأطراف المتعاقدة جزر القمر والصومال.
10. تشمل الأطراف المتعاقدة تونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب.
11. بالإضافة إلى إيران، تشمل الدول الأعضاء من المنطقة العربية الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
12. الاستعراض الوطني الطوعي للمملكة العربية السعودية لعام 2023.
13. الاستعراض الوطني الطوعي للبحرين لعام 2023.
14. قاعدة البيانات FAOLEX، استرجعت في 4 آب/أغسطس 2023.
15. المنظمة البحرية الدولية، وضع الاتفاقيات، استرجعت في 9 آب/أغسطس 2023. والأطراف في اتفاقية لندن هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، وليبيا، ومصر، والمغرب. أما الأطراف في بروتوكول لندن، فهي: ليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
16. قاعدة البيانات FAOLEX، استرجعت في 4 آب/أغسطس 2023.
17. بما في ذلك المرفق الأول المتعلق بالتلوث بالنفط، والمرفق الثاني المتعلق بالتلوث بكميات كبيرة من المواد السائلة الضارة. و18 دولة من أصل 20 هي أيضاً أطراف في المرفقات الثالث المتعلق بالتلوث بالمواد الضارة المغلفة المنقولة بحراً، والرابع المتعلق بالتلوث الناجم عن تسرب مياه الصرف الصحي من السفن، والخامس المتعلق بالتلوث الناجم عن رمي النفايات من السفن، وسبع منها أطراف في المرفق السادس المتعلق بتلوث الهواء. المنظمة البحرية الدولية، وضع الاتفاقيات، استرجعت في 9 آب/أغسطس 2023.
18. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2017.
19. مذكرة تفاهم الرياض بشأن مراقبة دولة الميناء.
20. الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب. http://medmou.org/Home.aspx.
21. جزر القمر، والسودان، وعُمان، واليمن. https://www.iomou.org/.
22. أصدرت جمعية الأمم المتحدة للبيئة قراراً في عام 2022 يقضي بوضع صك دولي ملزم قانوناً بحلول عام 2024 يتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك تلوث البيئة البحرية بها. وزارة البيئة الأردنية هي من بين أعضاء المكتب العشرة. https://www.unep.org/inc-plastic-pollution.
23. Bank World, 2022.
24. Zawya, 2023.
25. قاعدة البيانات FAOLEX، لبنان، استرجعت في 4 آب/أغسطس 2023.
26. قاعدة البيانات FAOLEX، عُمان، استرجعت في 4 آب/أغسطس 2023.
27. الاستعراض الوطني الطوعي للبحرين لعام 2023.
28. قاعدة بيانات Protected Planet، جرى الاطلاع عليها في 15 حزيران/يونيو 2023. ويتصدر المغرب القائمة، حيث أنشئت 20 منطقة بحرية محمية، واقترح إنشاء منطقتين أخريين. ولم تحدد جيبوتي والعراق ودولة فلسطين أي مناطق بحرية محمية (واقتُرِح إنشاء أربع منها لجيبوتي).
29. https://www.cbd.int/aichi-targets/target/11.
30. يمكن الاطلاع على المقصد 3.
31. IUCN, 2021.
32. programs-https://rsrc.kaust.edu.sa/research/research.
33. http://www.instm.agrinet.tn/index.php/fr/.
34. الاستعراض الوطني الطوعي لموريتانيا لعام 2019.
35. DANAT, n.d.
36. Ocean Observing System Report Card 2023.
37. قاعدة البيانات FAOLEX، استرجعت في 4 آب/أغسطس 2023.
38. https://fiti.global/mauritania.
39. https://portal.cor.europa.eu/divisionpowers/Pages/Jordan-Fisheries-Policy.aspx.
40. https://portal.cor.europa.eu/divisionpowers/Pages/Egypt-Fisheries.aspx.
41. الإمارات العربية المتحدة، بيان الإطار الوطني لاستدامة الثروة السمكية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2019-2030).
42. https://www.fao.org/gfcm/data/safs.
43. الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. لم يبلَّغ عن اتخاذ أي دولة عربية طرف تدابير بصفتها دولة الميناء.
44. الاستعراض الوطني الطوعي للمملكة العربية السعودية لعام 2023.
45. تونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب. وقد انضمت الأردن والمملكة العربية السعودية مؤخراً بصفتهما طرفين متعاونين غير متعاقدين. https://www.fao.org/gfcm/about/membership/en/.

46. جزر القمر، والسودان، والصومال، وعُمان، واليمن. https://iotc.org/about-iotc/structure-commission.
47. تونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. يمكن الاطلاع على قائمة الأطراف المتعاقدة.
48. Wright and others, 2017.
49. FAO, 2019.
50. Al Balushi, 2023.
51. الاستعراض الوطني الطوعي للجزائر لعام 2019.
52. الاستعراض الوطني الطوعي لتونس لعام 2021.
53. Dickson, 2022.
54. المملكة العربية السعودية، السياسات الوطنية لممارسات الاستزراع المائي.
55. The Fish Site, 2022.
56. للمزيد، يمكن الاطلاع على الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية.
57. UNESCO IOC, 2022.
58. Hosseini and others, 2021.
59. الاستعراض الوطني الطوعي للمملكة العربية السعودية لعام 2023.
60. الاستعراض الوطني الطوعي للجزائر لعام 2019.
61. Al-Saidi, Saadaoui and Ben-Hamadou, 2023.
62. الاستعراض الوطني الطوعي للبحرين لعام 2023.
63. الاستعراض الوطني الطوعي لجيبوتي لعام 2022.
64. Emirates 24/7, 2023.
65. الاستعراض الوطني الطوعي للبحرين لعام 2023.
66. الاستعراض الوطني الطوعي للمملكة العربية السعودية لعام 2023.
67. الاستعراض الوطني الطوعي للإمارات العربية المتحدة لعام 2022.
68. الاستعراض الوطني الطوعي للأردن لعام 2022.
69. Espanol, 2022.
70. Kacemi, 2009.
71. الجزائر، الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق 2030.
72. Khelil and others, 2019.
73. المغرب، اعتماد القانون رقم 81.12.
74. Nader, El Indary and Tahhan, 2023.
75. IMO, 2022.
76. الاستعراض الوطني الطوعي لجزر القمر لعام 2023.
77. موريتانيا، Strategie nationale de gestion responsable pour un developpement durable des peches et de l’economie maritime 2015-2019.
78. الاستعراض الوطني الطوعي لجزر القمر لعام 2023. يمكن أيضًا الاطلاع على إعلان موروني للعمل بشأن المحيطات والمناخ في أفريقيا ومبادرة الجدار الأزرق العظيم، وهما يضمّان جزر القمر والصومال.
79. الاستعراض الوطني الطوعي لدولة فلسطين لعام 2018.
80. Johansen and Vestvik, 2020.
81. https://www.wto.org/english/tratop_e/rulesneg_e/fish_e/fish_acceptances_e.htm.
82. https://www.kisr.edu.kw/en/program/11/.
83. https://www.moroccoworldnews.com/2022/08/350604/290-aquaculture-projects-emerged-in-morocco-in-2021.
84. https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database.
85. United Nations, 2023.
86. الاستعراض الوطني الطوعي للصومال لعام 2022.
87. المرجع نفسه.
88. https://www.oecd.org/stories/ocean/bacomab-endowment-fund-european-union-mauritania-fisheries-agreement-9be142a2/.
89. MedFund: الصندوق الاستئماني للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط (MPAs).
90. لبنان، Palm Islands Nature Reserve Management Plan 2000-2005.
91. الميثاق العالمي للأمم المتحدة، السندات الزرقاء.
92. Bosmans and de Mariz, 2023.
93. تعرّف شبكة الاقتصاديين التابعة للأمم المتحدة اقتصاد المحيطات المستدام بأنه يشمل جميع القطاعات الاقتصادية القائمة على المحيطات التي تعمل و/أو تستثمر في النظم المستدامة، حيث يتحوّل التركيز من تحقيق وحدة الإنتاج والنواتج الاقتصادية إلى توفير الحفظ، وسبل العيش، والوظائف.
94. https://oecd-main.shinyapps.io/ocean/.
95. The Fish Site, 2022.
96. https://www.fao.org/gfcm/publications/somfi/en.
97. FAO, 2022.
98. https://www.fao.org/gfcm/70/en/.
99. Oceana Europe, 2023.
100. مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية.

المراجع

Africa Press (2022). Les accords de cogestion des activités en mer signés à Malé, 27 October.

Arab News (2019). Saudi fisheries program CEO lays out $4bn investment plan, 25 February.

Bahrain Institute for Pearls and Gemstones (DANAT) (n.d.). DANAT and Supreme Council for Environment assess pearl oyster beds in Bahrain.

Al Balushi, A. (2023). Sunan al Bahr committees to boost fisheries sector. *Oman observer*, July 18.

Bosmans, P., and F. de Mariz (2023). The blue bond market: a catalyst for ocean and water financing. *Journal of Risk and Financial Management*, vol. 16, No. 3, p. 184.

Dickson, M. (2022). Regional review on status and trends in aquaculture development in the Near East and North Africa – 2020. FAO Fisheries and Aquaculture Circular, No. 1232/5.

Emirates 24/7 (2023). UAE endorses 'Mangrove Breakthrough'; announces Mangroves Ministerial at COP28 to advance nature-based climate solutions. 20 September.

Espanol, M. (2022). Egypt launches pilot project to restore Red Sea coral reefs. *Al-Monitor*, 23 September.

The Fish Site (2022). Saudis target $4 billion for fisheries and aquaculture investment. 16 August.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2019). Social protection for small-scale fisheries in the Mediterranean region – a review. Rome.

_____ (2022). The state of Mediterranean and Black See fisheries 2022. Rome.

Gomei, M., and others (2019). Towards 2020: how Mediterranean countries are performing to protect their sea.

Hassoun, A.E.R., and others (2022). Ocean acidification research in the Mediterranean Sea: status, trends and next steps. *Frontiers in Marine Science*, vol. 9 (27 September).

Hosseini, H., and others (2021). Marine health of the Arabian Gulf: drivers of pollution and assessment approaches focusing on desalination activities. *Marine Pollution Bulletin*, vol. 164, No. 112085 (March).

International Maritime Organization (IMO) (2022). IMO progress on revised GHG strategy, Mediterranean ECA adopted, 20 December.

International Union for Conservation of Nature (IUCN) (2021). Tunisia case study. Offshore finfish cage-farming and the marine protected area of the Kuriat Islands in Monastir Bay. Case Study No. 2, Worldwide Catalogue of Case Studies on Aquaculture and Marine Conservation. Gland, Switzerland.

Johansen, D. F., and R. A. Vestvik (2020). The cost of saving our ocean – estimating the funding gap of Sustainable Development Goal 14. *Marine Policy*, vol. 112, No. 103783 (February).

Kacemi, M. (2009). Protection du littoral en Algérie entre gestion et législation: le cas du pôle industriel d'Arzew (Oran, Algérie). *Droit et société*, No. 73, pp. 687–701.

Khelil, N., and others (2019). Challenges and opportunities in promoting integrated coastal zone management in Algeria: demonstration from the Algiers coast. *Ocean & Coastal Management*, vol. 168, pp. 185–196 (1 February).

Macfadyen, G., and G. Hosch (2021). The illegal, unreported and unregulated fishing index. Poseidon Aquatic Resource Management Limited and The Global Initiative Against Transnational Organized Crime.

Nader, M. R., S. El Indary, and R. Tahhan (2023). Integrated coastal zone management in lebanon.

Oceana Europe, Call for the GFCM to increase transparency and effectively tackle non-compliance cases and IUU fishing, 2023.

Rashid Sumaila, U., and others (2019). A global dataset on subsidies to the fisheries sector. *Data in Brief*, vol. 27, No. 104706 (December).

Al-Saidi, M., I. Saadaoui, and R. Ben-Hamadou (2023). Governing desalination, managing the brine: a review and systematization of regulatory and socio-technical issues. *Water Resources and Industry*, vol. 30 (December).

United Nations (2023). Progress towards the Sustainable Development Goals: towards a rescue plan for people and planet. Report of the Secretary-General (special edition).

United Nations Environment Programme (UNEP) (2016). Global environmental outlook (GEO 6) – regional assessment for West Asia.

UNESCO Intergovernmental Oceanographic Commission (UNESCO IOC) (2022). Developing an early warning system for harmful algal blooms in Morocco.

World Bank (2017). Oman fisheries: few steps away from becoming a world class competitive industry. 14 February.

_____ (2022). Plastic-free coastlines: addressing marine plastic pollution in Morocco and Tunisia. 11 May.

Wright, G., and others (2017). Partnering for a sustainable ocean: the role of regional ocean governance in implementing SDG 14.

Zawya (2023). UAE Launches Marine Plastic Waste Monitoring Programme, 19 April.





الهدف 15

حماية النُظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

©katiekk2/stock.adobe.com

ألف. مقدمة

تتقدم المنطقة العربية على مسار تحقيق الهدف 15، وإن بوتيرة بطيئة. ومن التدابير المعتمدة إجراءات لحماية المواقع الهامة للتنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة، وإجراءات لإدارة مناطق الغابات. إلّا أنّ التراجع واضح في تدهور الأراضي، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وحشد المساعدة الإنمائية لتمويل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

وإحراز التقدم لبلوغ الهدف 15 في المنطقة يعتمد على التقدم في الزراعة المستدامة (الهدف 2)، وتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12)، والتكيف مع تغيّر المناخ (الهدف 13)، وتحسين القضايا الهيكلية للحوكمة (الهدف 16)، وعقد الشراكات (الهدف 17).

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

ازداد توفر البيانات المعنية بالهدف 15 منذ عام 2020، ولكنّ النقص لا يزال يشوب البيانات المحدثة عن التصحر وتدهور الأراضي، وكلاهما مجالان أساسيان من مجالات السياسة على صعيد المنطقة.

تفتقر هذه المنطقة بطبيعتها إلى **الغابات**، إذ تضمّ 1 في المائة من مساحة الغابات في العالم. وتختزن أقل البلدان نمواً أكثر من ثلثي الغابات، وقد تناقصت فيها نسبة مساحة الغابات من مجموع مساحة الأراضي منذ العقد الماضي لتنخفض من 6.8 في المائة في عام 2010 إلى 6.2 في المائة في عام 2020. ويقع ربع مساحات الغابات هذه ضمن المناطق المحمية المنشأة بموجب قوانين، وهي مشمولة بخطط الإدارة الطويلة الأجل.

لا تتوفر أرقام محدثة عن **تدهور الأراضي**، ولكن البيانات المتاحة تشير إلى تضاعفه في جميع أنحاء المنطقة، إذ ارتفعت نسبة الأراضي المتدهورة من 3.4 في المائة في عام 2015 إلى 8.7 في المائة في عام 2019. وسجّلت أقل البلدان نمواً أعلى نسبة من الأراضي المتدهورة بالأرقام المطلقة، بلغت 14 في المائة في عام 2019، في حين شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى زيادة في تدهور الأراضي، من 0.7 في المائة في عام 2015 إلى 9.5 في المائة في عام 2019.

تتزايد نسبة **مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية لليابسة والمياه العذبة التي تشملها المناطق المحمية** في المنطقة، ولكنها لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي، بحيث اقتصرت على 23 في المائة في عام 2022 مقابل 44 في المائة على مستوى العالم. وتحقق البلدان المتوسطة الدخل أفضل أداء حسب هذا المؤشر، في حين تسجّل أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات أسوأ أداء. ويتاح **لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في الجبال** أقل قدر من الحماية، إذ تغطّي المحميات 10 في المائة منها.

يتزايد خطر انقراض الأنواع في بعض البلدان، بغض النظر عن مستوى الدخل فيها. **ومؤشر القائمة الحمراء** لبقاء الأنواع على قيد الحياة منخفض، ومائل إلى التناقص في عدد من أقل البلدان نمواً وبلدان مجلس التعاون الخليجي[1].

في عام 2022، كان 73 في المائة من الدول أطرافاً في بروتوكول ناغويا بشأن **الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها**، إلا أن 27 في المائة منها فقط اعتمدت أُطُراً أو تدابير تشريعية وعلى مستوى الإدارة والسياسات العامة لتنفيذ هذا البروتوكول.

بلغت **المساعدات الإنمائية الرسمية** التي تلقتها البلدان العربية في مجال حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام حدها الأقصى في عام 2015، إذ وصلت إلى 843 مليون دولار، ثم انخفضت منذ ذلك الحين لتصل إلى 412 مليون دولار في عام 2021. وبين عامي 2015 و2021، تلقت البلدان المتوسطة الدخل نحو ثلثي هذه المساعدات، وبلغت حصة أقل البلدان نمواً 13 في المائة[2].

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 15 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.



وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 15

- وضع بروتوكولات مبسّطة وفعالة من حيث الكلفة لرصد التنوع البيولوجي وصحة النُّظُم الإيكولوجية، والاسترشاد بها في اعتماد نُهُج الإدارة التكيفية للمناطق المحمية وإظهار أثرها.
- وضع سياسات وإطلاق مبادرات تدعم السكان الذين يعتمدون على النُّظُم الإيكولوجية الهشة لكسب رزقهم، بما في ذلك الغابات والأراضي الرطبة، وإشراكهم في مشاريع الحفاظ على البيئة المجتمعية بحيث يزداد دخلهم من دون المسّ بما درجوا على استخدامه من طرق تقليدية.
- إدراج تعزيز التنوع البيولوجي في السياسات الوطنية التي ترعى حيازة الأراضي واستخدامها، بما في ذلك سياسات الزراعة والتنمية الحضرية.
- توثيق الربط الإيكولوجي بين المناطق المحمية على المستويين الوطني والإقليمي من خلال الاستفادة من المواقع الجغرافية التي توفر ممرات لحركة الأنواع وللتبادلات الجينية، وتحقيق التعاون الإقليمي في هذا المجال.
- الأخذ في الحسبان جميع مصادر التأثير، سواء أكانت اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو بيئية، عند تصميم وتنفيذ مشاريع غرس الأشجار وإصلاح الأراضي، بهدف زيادة معدل نجاح هذه المشاريع واستدامتها على المدى البعيد.
- توثيق استخدام الموارد الجينية الأصلية والمعارف التقليدية المقابلة لها، وحمايتها بموجب القانون لضمان تقاسم المنافع الاقتصادية المتأتية من استغلالها التجاري على نحو منصف، ودعم الشراكات البحثية بين الأوساط الأكاديمية والصناعية والمجتمعات المحلية لزيادة القيمة المضافة لرأس المال الطبيعي.
- وضع مشاريع مقبولة مصرفيّاً لتعزيز التنوع البيولوجي وإصلاح الأراضي، تتيح الوصول بشكل أفضل إلى آليات التمويل الابتكاري، بما في ذلك السندات الخضراء.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 15

ساهمت مشاركة البلدان العربية في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف بطرق عدّة في تطوّر مشهد السياسات بشأن الهدف 15 في المنطقة.

جميع البلدان أطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[3]. ومنذ اعتمادها في عام 1992، حفّزت هذه الاتفاقية والبروتوكولان التابعان لها حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، إلى جانب ضمان العدل والإنصاف في تقاسم المنافع المتأتية من استخدام الموارد الجينية. وساهمت هذه الاتفاقية في رفع مستوى التنوع البيولوجي على نحو تدريجي بوضع أهداف وغايات متزايدة الطموح. وأعطى إبرام اتفاق عام 2022 بشأن إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي مزيداً من الزخم للبلدان وسائر أصحاب المصلحة، ومن المتوقع أن يحثّ على التعهد بالتزامات جديدة.


© kathomenden/stock.adobe.com

إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي: نحو العيش في وئام مع الطبيعة

أقرّ مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في الاجتماع الخامس عشر إطاراً عالمياً طموحاً للتنوع البيولوجي يحدد 23 غاية عالمية عمليّة المنحى، يتعين تحقيقها بحلول عام 2030. وترمي هذه الغايات إلى تحقيق أربعة أهداف بحلول عام 2050، وهي حماية النُّظُم الإيكولوجية، والأنواع، والموارد الجينية؛ واستخدام التنوع البيولوجي على نحو مستدام؛ وتقاسم المنافع المتأتية من الموارد الجينية بشكل عادل ومنصف؛ وتوفير وسائل التنفيذ، بما في ذلك سد الفجوة في تمويل التنوع البيولوجي البالغة 700 مليار دولار سنوياً[أ]. وتتجلى هذه الأهداف والغايات العالمية في ما تضعه البلدان من استراتيجيات وخطط عمل وطنية محدثة للتنوع البيولوجي.

أ. Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework.

وجميع الدول أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي اعتمدت في عام 1994 بهدف التصدي للتصحر وتدهور الأراضي وآثار الجفاف[4]. وقد أُطلِقت مبادرات عالمية متعددة في إطار هذه الاتفاقية، أبرزها برنامج وضع الأهداف لتحييد أثر تدهور الأراضي في عام 2015 الذي يدعو الدول الأطراف إلى تحقيق غايات طوعية لتحييد أثر تدهور الأراضي، وفقاً للظروف والأولويات الإنمائية الوطنية المحددة[5].

ولا غرابة في أن تتضمن السياسات المعنية بتحقيق الهدف 15 في المنطقة قواسم مشتركة أكثر من الاختلافات، على الرغم من تأثير الظروف الوطنية والاختلافات في البيئات الطبيعية على الأولويات ووسائل التنفيذ. وفي ما يلي عرض للاتجاهات المشتركة التي تتجاوز الدخل والمجموعات الفرعية الجغرافية.

ولمعرفة المزيد عن السياسات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي البحري، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 14.

1. حماية وترميم النُّظُم الإيكولوجية البرية والنُّظُم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية

◆ **زادت معظم البلدان عدد المناطق المحمية البرية والمناطق المحمية للمياه العذبة الداخلية ووسعت رقعة انتشارها، ولكن التقدم الذي أحرزته في هذا المجال بطيء. ولا تزال البيّنات التي تثبت فعالية هذه المناطق المحمية في تحسين حالة التنوع البيولوجي محدودة.** ووفقاً لقاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية، تضم المنطقة 750 منطقة محمية برية ومحمية للمياه العذبة الداخلية، منها 125 منطقة (17 في المائة) تحظى بتصنيف دولي واحد أو أكثر[6]. وقد زادت **قطر** تغطية المناطق المحمية من 11 إلى 29 في المائة، محققة معدّلاً من أعلى المعدلات في العالم، ولكنها لم تضع خططاً لإدارة أي من مناطقها المحمية البرية أو البحرية[7].

وتختلف بنى حوكمة المناطق المحمية. ففي أكثر من نصف الحالات، تخضع المنطقة المحمية لسلطة وزارة وطنية أو اتحادية. وفي ثلث الحالات، تُفوَّض المنظمات غير الحكومية بالكامل، أو تضطلع بجزء من ترتيبات مشتركة للإدارة. والتفويضات الممنوحة للسلطة دون الوطنية قليلة للغاية، كما هي الحال في **المملكة العربية السعودية وموريتانيا**، ما يكشف ضعف نظام اللامركزية في المنطقة.

لا تحرز المنطقة التقدم السريع اللازم في تصنيف مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة وللبابسة كمناطق محمية، وذلك لأسباب عديدة منها تزاحم الأولويات، وقلة الموارد التقنية والبشرية والمالية، وضعف فعالية بنى الحوكمة.

وفي أقل البلدان نمواً، حيث حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية هي الأضعف، لا بد من إجراء عملية تخطيط استراتيجي تشاركية لتقييم الأهمية البيئية لمناطق التنوع البيولوجي، والمخاطر التي تواجهها، ومتطلّبات حفظها. وهذه العملية تساعد في تخصيص الموارد المحدودة حيث يكون لها أكبر أثر.

ويستفيد حوالي نصف المناطق البرية ومناطق المياه العذبة المحمية في المنطقة من خطط إدارية[أ]. إلا أن هذه الخطط تفتقر إلى المشاركة المجتمعية، وتواجه عقبات في التنفيذ حيثما وُضعت. وتفويض إدارة المناطق المحمية إلى المنظمات غير الحكومية لا يقترن دائماً بتخصيص ما يكفي من التمويل وبناء القدرات، فيبقى بدون الفعالية المطلوبة.

ولا تزال الجهود المبذولة لرصد وتقييم فعالية المناطق المحمية ضئيلة. ونتيجة لذلك، يبقى مصير نجاح هذه المناطق في حفظ التنوع البيولوجي مجهولاً[ب]. ومن الضروري بمكان اعتماد بروتوكولات رصد مبسطة وفعالة من حيث الكلفة، تركّز على المؤشرات الرئيسية للتنوع البيولوجي وصحة النُّظُم الإيكولوجية، ويُسترشَد بها لوضع نُهُج الإدارة التكيّفية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

وتفوّت البلدان فرص استخدام المناطق المحمية كمواقع للابتكار والتعلم المتعدد التخصصات. وفي كثير من الحالات، لا تستقطب هذه المناطق سوى خبراء الأحياء[ج].

أ. كما ورد في قاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، المتاحة على Protected Planet website، استُرجعت في 19 نيسان/أبريل 2023.

ب. وفقاً لقاعدة البيانات العالمية بشأن فعالية إدارة المناطق المحمية، المتاحة على Protected Planet website، استُرجعت في 19 نيسان/أبريل 2023. وفي الفترة بين عامي 2001 و2019، خضعت 120 منطقة محمية فقط في المنطقة (نحو 12 في المائة من المجموع) لتقييم واحد أو لعدة تقييمات لفعالية الإدارة، بشكل أو بآخر، وحلّت كلّ من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان، ومصر في الصدارة من حيث عدد المناطق المحمية التي جرى تقييمها. أمّا التوقعات بشأن حفظ الطبيعة في المناطق المحمية الثماني المصنفة كمواقع للتراث العالمي الطبيعي في المنطقة، والتي تخضع باستمرار لتقييمات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، فهي واعدة في منطقة واحدة (في مصر)، وواعدة ومثيرة لبعض القلق في ثلاث مناطق (في الأردن، والجزائر، والسودان)، ومصدر قلق كبير في سائر المناطق الأربع (في تونس، والعراق، وموريتانيا، واليمن).

ج. UNESCO, 2020.

◆ **يعدّ الغطاء الحرجي ضيّقاً عموماً في بلدان المنطقة. ومع ذلك، عمد معظمها إلى وضع قوانين حراجة ترعى تحديد الغابات، وتصنيفها، وحمايتها، واستغلالها، وتفرض الجزاءات**[8]. ويعود صدور بعض هذه القوانين إلى العقد الأول من القرن العشرين، أي سبق بفترة طويلة صدور القوانين التي ترعى المحميات، وقد أجريت عليها تحديثات مع مرور الوقت[9]. ولم تكن قوانين الحراجة بالفعالية المطلوبة دائماً، لأسباب اجتماعية وتقنية ومؤسسية، بما في ذلك ضعف القدرات على إنفاذ الجزاءات، وعدم مشاركة الفئات المتضررة في وضع السياسات المعنية بالغابات.

ووضع عدد قليل من البلدان استراتيجيات لتنمية الغابات، مثل تونس، وجزر القمر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، ومؤخراً المغرب، فثلث مساحة الغابات في المنطقة فقط مشمول بخطة إدارة طويلة الأجل. وفي هذا المجال، تحل **تونس** في الصدارة حيث 70 في المائة من مساحة الغابات مشمولة بخطة إدارة طويلة الأجل، وكذلك **المغرب** حيث تبلغ هذه النسبة 62 في المائة[10].

غالباً ما ينطلق وضع نماذج حوكمة الغابات من الرأس إلى القاعدة، فلا تشارك فيه المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص إلا بقدر قليل، ما يفوّت فرصة الاعتراف بما تختزنه هذه الجهات من معارف، وما درجت عليه من ممارسات، وما تحتاج إليه لتأمين سبل العيش.

وكثيراً ما تعتمد البرامج الوطنية لإدارة الغابات على المساعدات والأموال الدولية، وتفتقر إلى بناء القدرات، وصلاحية صنع القرار، والدعم القانوني في بعض الأحيان. وهذه التحديات تحول دون تنفيذ البرامج، وتؤدي إلى ممارساتٍ غير مستدامة مثل قطع الأشجار غير القانوني، والتعدي على الموارد الحرجية والإفراط في استغلالها.

2. حفظ التنوع البيولوجي والموارد الجينية واستخدامها على نحو مستدام

◆ في أواخر عام 2023، **كانت 20 دولة عربية قد وضعت استراتيجية واحدة وخطة عمل وطنية واحدة على الأقل لحفظ التنوع البيولوجي**، تتناولان بالتفصيل كيفية تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي مع مراعاة الأولويات والظروف الوطنية المحددة، وذلك بصفتها دولاً أعضاء ملتزمة بهذه الاتفاقية[11].

وتتضمن الاستراتيجيات الأكثر شيوعاً **تعزيز اتساق السياسات وإدراج التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني** بهدف تحقيق توازن أفضل بين حفظ التنوع البيولوجي والنُّظُم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام. وأدرج **العراق وموريتانيا** التنوع البيولوجي في استراتيجية الحد من الفقر، في حين عمد كل من **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والمغرب** إلى تضمين حماية التنوع البيولوجي في سياسات تعزيز السياحة البيئية. أمّا الهدف الآخر الشائع، فيُعنى **بترسيخ مفهوم التنوع البيولوجي في المجتمع**. وتحدد **الجزائر، والعراق، وقطر** التثقيف والتوعية بشأن التنوع البيولوجي ركيزتين لاستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. ويشكل تعزيز قدرة النُّظُم الإيكولوجية على الصمود إزاء تغيّر المناخ ركيزة استراتيجية في بعض الخطط.

تتسم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بمستويات متفاوتة من الجودة، ولكنها، في الغالب، قديمة وضعت بين عامي 2016 و2017، ولم يجرِ تحديثها لتتماشى مع إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

ولا يزال تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط دون الفعالية المطلوبة بسبب عدم كفاية الموارد المالية والبشرية ومحدودية التنسيق والتعاون بين المؤسسات. ولم تحدد كلفة سوى ثماني خطط **(البحرين، وتونس، والجزائر، والصومال، ولبنان، ومصر، وموريتانيا، واليمن)**.

وتحول عوائق، معظمها مؤسسية، دون تعميم التنوع البيولوجي على جميع القطاعات، بما في ذلك السياسات الزراعية حيث الضرورة القصوى. وقد يكون النقص أيضاً في مستوى الوعي والفهم لأهمية التنوع البيولوجي وارتباطه بمختلف القطاعات.

وفي الافتقار إلى سياسات وطنية لتنظيم حيازة الأراضي واستخدامها، وضعف تنفيذها حيثما وُجدت، عائق كبير في معظم البلدان. وفي هذا النقص مصدر ضرر يقع على التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية.

ولا يزال تضمين قيم التنوع البيولوجي في النُّظُم الوطنية للمحاسبة وإعداد التقارير متأخراً، حيث أن ستة بلدان فقط خطت هذه الخطوة في عام 2022، وهي **الأردن، وتونس، والعراق، وقطر، ومصر، والمغرب**[أ].

أ. قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بشأن المؤشر15 -9-1، استُرجعت في 11 كانون الأول/ديسمبر 2023.

◆ **تسعى معظم البلدان إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض باتخاذ مجموعة تدابير**، منها: وضع خطط عمل مخصصة (على غرار برنامج وصندوق النمر العربي في **المملكة العربية السعودية**، الذي أدى إلى زيادة عدد النمور وإعادة الأنواع إلى براري منطقة العلا، وخطط **الجزائر** للفترة 2017-2018 المعنية بقرود الماغو، والفهود الصيادة، وغزلان كوفييه)[12]؛ وتصنيف مناطق كمحميات للأنواع المهددة بالانقراض (مثل الطيور في **الإمارات العربية المتحدة ومصر**)؛ ووضع قوائم حمراء وتقييمات منتظمة لحالة الأنواع الحية (كما هي الحال في **الإمارات العربية المتحدة والبحرين**)؛ ومنح تراخيص للصيد (كما هي الحال في **السودان**)؛ واتخاذ تدابير لمكافحة الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية (مثل استخدام أجهزة مراقبة الحدود العالية التقنية ونظام إصدار الشهادات الرقمية في **الإمارات العربية المتحدة**)؛ وإنشاء مصارف البذور للمحافظة على أنواع النباتات المحلية (كما هي الحال في **المملكة العربية السعودية**)[13].

ست عشرة دولة عربية هي أطراف متعاقدة في معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية التي

تشمل الأنواع المهاجرة البرية والمائية، وأنواع الطيور المهاجرة، وموائلها، ومسارات هجرتها[14]. واتخذت هذه الدول تدابير قانونية لحماية الأنواع المهاجرة المهددة بالانقراض، كما أنها عمدت إلى التصدي للعقبات التي تحول دون الهجرة، كاعتماد إجراءات وقائية لحماية الطيور المهاجرة التي تحلّق فوق خطوط الكهرباء في **مصر**، وفوق منشآت طاقة الرياح في **الأردن**[15,16]. ومنذ عام 2009، استضافت هيئة البيئة في أبوظبي في **الإمارات العربية المتحدة** المكتب الميداني الإقليمي للمعاهدة، وساعدت في التصدي للمخاطر المشتركة التي تهدد الأنواع المهاجرة ذات الأهمية الإقليمية، ولا سيما أبقار البحر والطيور الجارحة[17].

إحدى وعشرون دولة أطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض[18]. وقد تمكنت تسع دول فقط من سن وإنفاذ تشريعات لتعيين سلطة إدارية واحدة وسلطة علمية واحدة على الأقل؛ ومنع الإتجار بالأنواع في مخالفة للاتفاقية؛ وفرض عقوبة على هذا النوع من الإتجار؛ ومصادرة العينات التي يجري التداول بها أو حيازتها بطرق غير قانونية. وقد استوفت ثلاث دول بعض متطلبات الاتفاقية، بينما لم تستوفِ تسع دول أياً منها (معظمها من أقل البلدان نمواً أو البلدان التي تشهد صراعات)[19]. وفي **جيبوتي والصومال**، أوصت الاتفاقية بتعليق جميع التبادلات التجارية بشكل مؤقت ريثما يتحقّق الامتثال[20].

من النواقص على صعيد السياسات قلة المناطق المحمية الدقيقة التصميم والخاضعة لإدارة فعالة، والضرورية لتأمين الموائل للأنواع المهددة بالانقراض. والمناطق المحمية في الغالب غير مترابطة بحيث تؤمن الممرات الإيكولوجية اللازمة لحركة الأنواع والتبادلات الجينية. وفي هذا الصدد، تؤدي التدابير المتخذة في المواقع الجغرافية التي يمكن أن تسهم في حفظ التنوع البيولوجي، ولا سيما تلك التي تحمل مدلولاً ثقافياً أو دينياً، وتقع ضمن "تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق"، دوراً في وصل المناطق المحمية. ولا بد من توطيد التعاون الإقليمي عبر الحدود لمنع تجزئة الموائل.

وعدم كفاية الموارد، وضعف إنفاذ الجزاءات المفروضة على المخالفين، وصعوبة تضمين أهداف الحفظ في التخطيط الأوسع لاستخدام الأراضي، كلها عوامل تحول دون الفعالية المطلوبة لإجراءات حماية الأنواع المهددة بالانقراض.

ويؤدي ضعف جمع البيانات المفصلة حسب أنواع النُّظُم الإيكولوجية وعلى مستوى الأنواع إلى عرقلة عمليات التقييم المتكاملة، وتقويض القدرة على إظهار الآثار الملموسة لإجراءات الحفظ.

◆ **ست عشرة دولة عربية هي في عداد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها**[21]، الذي يدعو إلى وضع قوانين شفافة وواضحة ترعى الوصول إلى الموارد الجينية. فالعديد من البلدان موطن لأنواع فريدة من النباتات والحيوانات، وللمعارف التقليدية المتعلقة باستخدامها وإدارتها، لا سيما في مجال النباتات الطبية. وتعدّ **جزر القمر** من البلدان القليلة في العالم التي اعتمدت قانوناً بشأن الموارد الجينية في عام 2020، واتخذت إجراءات رسمية لإصدار تصاريح الوصول إلى هذه الموارد وإلى المعارف التقليدية المقابلة لغايات تجارية وغير تجارية[22]. وهذه الخطوات ضرورية للحماية من القرصنة الحيوية، وتضمن لأصحاب المعارف التقليدية في زراعة واستخدام النباتات الطبية والعطرية مثل الإيلنغ – يلانغ في جزر القمر الحصول على عوائد عادلة من العقود المبرمة مع شركات ومختبرات أجنبية[23]، وتشجع المجتمعات المحلية على حماية الأنواع المستوطنة الهامة.

وفي عداد الأطراف في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ثماني عشرة دولة. وتسهّل هذه المعاهدة وصول المزارعين والخبراء إلى المواد الجينية النباتية، وتضمن الفوائد للبلدان التي توفر هذه المواد. ولهذه المعاهدة أهميّة بالغة للأمن الغذائي ولقدرة الزراعة على الصمود إزاء تغيّر المناخ. وأفيد عن إبرام أكثر من 6,500 اتفاق موحد لنقل المواد في الفترة بين 2012 و2022، نقلت بموجبه المواد النباتية إلى 21 بلداً في المنطقة لأغراض البحث والتدريب، وتنمية النباتات[24].

اعتمدت ست دول فقط **(الجزائر، وجزر القمر، والسودان، وقطر، والمغرب، وموريتانيا)** من الدول العربية الست عشرة الأطراف في بروتوكول ناغويا سياسات أو أُطُراً أو تدابير تشريعية وإدارية[أ]. واعتمدت إحدى عشرة دولة من أصل الدول العربية الثماني عشرة الأطراف في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة سياسات أو أُطُراً أو تدابير مماثلة. إلا أن نقص الوعي والمشاركة بين المجتمعات المحلية والكيانات المستهدفة يساهم في إضعاف إنفاذ القوانين والوفاء بالالتزامات بموجب المعاهدات.

ومن الضروري استكمال التدابير المتخذة بجهود لتوثيق المعارف التقليدية والحفاظ عليها، ودعم عقد الشراكات البحثية بين الأوساط الأكاديمية والصناعية والمجتمعات المحلية لتحفيز الابتكار وإضافة القيمة إلى الموارد الجينية.

أ. قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بشأن المؤشر 15-6-1، استُرجعت في 11 كانون الأول/ديسمبر 2023.

◆ **في عام 2022، وضعت جميع البلدان العربية البالغ عددها 22 بلداً تشريعات أو أنظمة أو قوانين تقضي بمنع إدخال الأنواع الدخيلة الغازية وإدارتها**، مقابل سبعة بلدان فقط في عام 2016. وتهدف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للأنواع الغازية 2022-2026 التي وضعتها **الإمارات العربية المتحدة** إلى إذكاء الوعي وتعزيز القدرات، ومنع إدخال وانتشار الأنواع الغازية[25]. وتعكف **البحرين** حالياً على وضع قائمة سوداء للأنواع النباتية والحيوانية الدخيلة الغازية، وهي في صدد تعزيز التنظيمات الوطنية القائمة بشأن الأنواع الدخيلة الغازية[26].

في الفترة بين 2016 و2022، خصصت ستة بلدان عربية فقط بنوداً في ميزانياتها الوطنية لتمويل إدارة مخاطر الأنواع الدخيلة الغازية، وهي **الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والسودان، والعراق، وعُمان، ومصر**. وتلقت خمسة بلدان عربية تمويلاً من مصادر عالمية لمشاريع تُعنى بإدارة الأنواع الدخيلة الغازية، وهي **الأردن، وجزر القمر، وليبيا، ومصر، واليمن**[أ].

أ. قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بشأن المؤشر 15-8-1، استُرجعت في 11 كانون الأول/ديسمبر 2023.

◆ **جميع الدول العربية أطراف في بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، وهي تتخذ تدابير السلامة الأحيائية اللازمة** في مجال أمان مناولة ونقل واستخدام الكائنات الحية المحورة الناشئة عن التكنولوجيا الأحيائية الحديثة[27]. ومن الدول الأربع عشرة التي قدّمت تقارير حول التنفيذ، أكدت **الجزائر** وضع تدابير كاملة موضع التنفيذ. فيما أفادت سبع دول أخرى عن تنفيذ تدابير جزئية. وسواء أفادت الدول بتدابير كاملة أو جزئية، لم تخصص بالضرورة ميزانية للعمليات، أو تؤمن موظفين دائمين لإدارة وظائف السلامة الأحيائية، ما يضع فعالية هذه التدابير موضع تساؤل[28].

3. مكافحة التصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف

◆ **وضعت 16 دولة برامج عمل وطنية تتناول كيفية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر**، وذلك بصفتها أطرافاً متعاقدة في هذه الاتفاقية. وأعدّ **الصومال** خطة تستند إلى نهج استراتيجي ثلاثي الأبعاد يجمع بين مراعاة الاعتبارات البيئية (تحسين حالة النُّظُم الإيكولوجية المتضررة)، والاقتصادية (تحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين)، والإدارية (الوصول إلى أراضي المشاعات والحصول على حقوق الانتفاع بها). وتعتمد معظم البلدان خطط عمل وطنية قديمة، ولم يعمد سوى بلدين إلى تحديث هذه الخطط منذ عام 2015، وهما **الصومال** في عام 2018، و**الإمارات العربية المتحدة** في عام 2022.

◆ **وضعت عدة بلدان أهدافاً طموحة تنشد تحقيقها في تحييد أثر تدهور الأراضي**؛ منها تسعة أهداف طوعية مسجلة بموجب اتفاقية مكافحة التصحر. وتعهدت **الجمهورية العربية السورية** في عام 2020 بعكس مسار 20 في المائة من الأراضي الزراعية المتدهورة، وإعادة تأهيل 50 في المائة من أراضي الغابات، والأراضي الرطبة، وسائر النُّظُم الإيكولوجية والموائل الطبيعية المتضررة من التدهور بحلول عام 2030. والتزمت **الإمارات العربية المتحدة** بموجب الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر 2022-2030 بإصلاح ما لا يقل عن 80 في المائة من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030[29].

وتلحظ البلدان اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات لتحقيق هذه الأهداف، وقد **أطلقت معظمها مشاريع تحريج وإعادة تحريج.**

وتعتزم **الجزائر** من خلال تنفيذ برنامج السد الأخضر الذي أطلقته في سبعينيات القرن الماضي وأعادت إحياءه في عام 2020، إنشاء حزام طويل من الغابات يصل شرق البلد بغربه كحل مستمد من الطبيعة لوقف التصحر. ولتحقيق التنمية المحلية نصيب كبير في المرحلة المقبلة من هذا المشروع[30]. وتهدف المبادرة الخضراء في **المملكة العربية السعودية** إلى غرس 10 مليارات شجرة لإعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي[31].

حققت الجهود المبذولة لغرس الأشجار واستصلاح الأراضي في المنطقة العربية نتائج إيجابية في بعض المواقع، إذ ساهمت في زيادة الغطاء الحرجي، وإصلاح الأراضي المتدهورة، وتحسين خدمات النُّظُم الإيكولوجية مثل زيادة خصوبة التربة، وتنظيم المياه، وتوفير الموائل. ولوحظت التغييرات الإيجابية في ما أظهرته المجتمعات المحلية من التزام قوي، ووعي متزايد، ومشاركة حثيثة إزاء أنشطة الإصلاح المجتمعية.

غير أن بعض مشاريع غرس الأشجار أخفقت في تحقيق النتائج المتوقعة بسبب عدم كفاية عمليات المتابعة، والصيانة، والرصد لضمان بقاء الأشجار المغروسة ونموها. وفي بعض الحالات، أدى عدم التنبه إلى أثر تغيّر المناخ، وغياب تنظيم أنشطة الرعي، واستخدام النباتات غير المحلية، وسوء تقدير الاحتياجات المائية للأشجار، إلى تعريض نجاح هذه الجهود واستدامتها للخطر، ما يدل على افتقار هذه المشاريع إلى التخطيط الشامل المستند إلى العلم، والذي يراعي العوامل المؤثرة كافة. وتؤدي مشاركة المجتمعات المحلية في وضع خطط لغرس الأشجار إلى الحد من مخاطر هذه الإخفاقات.

واصطدمت إجراءات الإصلاح المجتمعية المتخذة في بعض البلدان بعوائق ناجمة عن تجزئة الأراضي، أدّت إلى الإحجام عن الاستثمار في حماية قطع صغيرة من الأراضي بسبب انخفاض العوائد. وفي المقابل، ساهم اعتماد النُّهُج التقليدية التشاركية لإدارة الأراضي، على غرار نظام أكدال في منطقة المغرب العربي، ونظام الحِمى في منطقة المشرق، في تعزيز استخدام الموارد على نحو أكثر إنصافاً واستدامة[أ].

أ. UNESCO, 2020.


© abdulmoizjaangda/stock.adobe.com

◆ **أنشأت البلدان التي تكتسب فيها القطاعات الزراعية أهمية كبيرة، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، مؤسسات على مختلف مستويات الحوكمة تعنى برصد الجفاف وإدارته.** ووضعت **الجمهورية العربية السورية** استراتيجية وطنية للجفاف تتضمن رصداً متكاملاً للجفاف، وأنشأ **العراق** لجنة عليا معنية بالجفاف تعمل ضمن الهيئات الحكومية. وأطلقت نُظُم الإنذار المبكر في **جيبوتي والسودان والصومال**، بدعم من المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية[32].

من المثبت أنّ الأُطُر المؤسسية والإدارية غير كافية لتعزيز التأهب للجفاف والقدرة على الصمود. ومن أسباب ذلك وضع هذه الأُطُر في معزل عن التغيّر المستمر لأشكال المخاطر السائدة في المجتمعات المحلية. ومن الأسباب الأخرى أوجه عدم المساواة التي تشوب الوصول إلى المعلومات والموارد اللازمة التي يبنى على أساسها العمل في هذا المجال، مثل الحصول على الائتمانات[أ]. وأمّا التعاون المتعدد الأطراف بشأن الأحواض المشتركة، فهو أيضاً محدود.

أ. UNDRR, 2021.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

تقع بلدان مجلس التعاون الخليجي في بيئات شديدة الجفاف، تختزن تنوعاً بيولوجياً معرضاً للمخاطر. ولا تغطي المناطق المحمية سوى 23 في المائة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية لليابسة، على الرغم من اتساع رقعتها. وتدهور الأراضي مستمرّ. وتتفاقم مشكلة الغبار والعواصف الرملية بسبب قلة تساقط الأمطار، وشدة جفاف التربة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة تلحق الضرر بصحة الناس، واقتصاداتهم، وبيئتهم. ولتكثيف أعمال تطوير البنية الأساسية، لا سيما على طول المناطق الساحلية، عواقب على الموائل الطبيعية.

◆ **اتخذت البلدان إجراءات ملموسة لرصد وجمع البيانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. فالإمارات العربية المتحدة** وضعت خريطة ذكية لرأس المال الطبيعي لجمع معلومات حول علوم الأحياء والاقتصاد، وإجراء عمليات تقييم لتوجيه السياسات المتعلقة باستخدام الأراضي والاستثمار. كما أجرت عمليات تنبؤ عكسي لتعزيز المعرفة التاريخية بشأن التنوع البيولوجي. وأنشأت **قطر والكويت** قواعد بيانات عن التنوع البيولوجي، ووضعت قوائم للموارد الجينية الحيوانية. وتستخدم **عُمان** الاستشعار عن بعد لمراقبة الغطاء الأخضر[33].

◆ **تشارك البلدان في عمليات التقييم الإقليمية والأقاليمية للعواصف الرملية والترابية، وفي الجهود الرامية إلى تحسين الإنذار المبكر، وتستثمر في التخفيف من آثارها.** ويستضيف المركز الوطني للأرصاد الجوية في **المملكة العربية السعودية** المركز الإقليمي للإنذار المبكر بالعواصف الرملية والترابية المعتمد من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والذي يستخدم صور الأقمار الصناعية للتنبؤ بحركة العواصف، ومساعدة بلدان مجلس التعاون الخليجي على الاستجابة لها[34]. وتتعاون **العراق والكويت** للتعمق في فهم الظروف التي تؤدي إلى هبوب العواصف الرملية والترابية، ولترميم النُّظُم الإيكولوجية في المناطق المعرضة لهذه العواصف[35].

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

تختزن البلدان العربية المتوسطة الدخل موائل متنوعة تزخر بأنواع النباتات المتوطنة، بما في ذلك المحاصيل الأساسية. وتبذل هذه البلدان جهوداً حثيثة لحماية موائلها، بحيث أن المناطق المحمية تغطي 63 في المائة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة، و44 في المائة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية لليابسة. ومع ذلك، يعدّ التوسع العمراني، والتلوث، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك في الزراعة، من الأسباب الرئيسية والمتزايدة لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النُّظُم الإيكولوجية.

◆ **أطلقت البلدان المتوسطة الدخل مبادرات بارزة لاعتماد نُهُج متكاملة وطويلة الأجل تعنى بالتنوع البيولوجي، وتربطه بمجالات الزراعة، والحد من الفقر، والقدرة على الصمود إزاء تغيّر المناخ.** ووضعت **تونس** خطة وطنية لإدارة الموارد الطبيعية حتى عام 2050 تقضي بتضمين التنوع البيولوجي في القوانين المتعلقة بالزراعة، والمياه، وتغيّر المناخ. وأنشأت **الجزائر** لجنة شاملة لعدة قطاعات معنية بالتنوع البيولوجي (2018)، واللجنة الوطنية للمجالات المحمية (2017) لضمان مقاربة شاملة للقطاعات. وتتبع استراتيجية غابات **المغرب** 2020-2030 نهجاً متكاملاً وتشاركياً بهدف تحقيق التوازن بين حفظ الغابات وتنمية الاقتصادات المحلية التي تدور في فلكها، مثل إنتاج الأرغان والنخيل.

◆ **في المشرق العربي، تضطلع المنظمات غير الحكومية بأدوار هامة في إدارة محميات المحيط الحيوي والمناطق المحمية، بالتعاون مع الحكومات المحلية والوطنية.** وهذا النهج يساهم في تحصين حماية وإدارة المواقع. فمحمية الشوف للمحيط الحيوي في **لبنان** تديرها لجنة عينتها وزارة البيئة، وتضم جمعية أرز الشوف، وهي منظمة غير حكومية، فضلاً عن رؤساء بلديات كبرى القرى في المنطقة، وخبراء تقنيين[36].

◆ **تضمّ بلدان المغرب العربي غالبية الأراضي الرطبة المصنفة مواقع ذات أهمية دولية بموجب اتفاقية رامسار، وقد وضعت أُطراً قانونية وأعدّت استراتيجيات شاملة لحماية أراضيها الرطبة**[37]. ومع ذلك، من الضروري بذل المزيد من الجهود لسد الفجوات المعرفية المتعلقة بتوزيع الأراضي الرطبة، والنطاق المكاني، وحالة الأنواع ذات الصلة. ووضعت **الجزائر** استراتيجية لمدة 15 عاماً تهدف إلى الاستفادة على نحو مستدام من الأراضي الرطبة المشمولة باتفاقية رامسار وعددها 50 وحدة، وتحدد بوضوح أدوار الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات في هذا المجال[38]. وتحدد الاستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة في **المغرب** 2015-2024 خطط عمل متكاملة لإصلاح الأراضي الرطبة وإنشاء سلاسل قيمة مستدامة للصيد الحرفي، والسياحة، وتربية الأحياء المائية، ومراقبة الطيور. وتنشد هذه الاستراتيجية توعية 50,000 شخص سنوياً[39].

3. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تشهد صراعات

تضمّ أقل البلدان العربية نمواً أكثر من ثلثي غابات المنطقة. وقد تناقصت مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة في هذه البلدان من 7.4 في المائة في عام 2000 إلى 6.2 في المائة في عام 2020 على الرغم من الجهود المبذولة لحفظها. فالأُطُر المؤسسية والتشريعية القديمة والمجزأة المعنية بالتنوع البيولوجي والبيئة عموماً، وقيود التمويل تمنع الحكومات من إنفاذ سياسات الحماية. ويؤدي انعدام الأمن الاقتصادي بالسكان إلى اعتماد ممارسات تضر بالبيئة وتساهم في تدهور الأراضي، مثل الرعي الجائر وقطع الأشجار للحصول على الحطب.

ويؤثر نشوب الصراعات وما يرافقها من موجات نزوح تأثيراً سلبياً على النُّظُم الإيكولوجية. فالمناطق المحمية في اليمن مهملة بسبب تحوّل الأولويات الوطنية عن القضايا البيئية، والانسكابات النفطية لوّثت الأنهار والأراضي الزراعية في **الجمهورية العربية السورية**. وأدى تدمير نُظُم الزراعة البعلية في **العراق** إلى تسريع تدهور الأراضي. وفي بعض البلدان، تؤدي ندرة الموارد الطبيعية إلى تفاقم الصراعات.

◆ **تسعى أقل البلدان نمواً إلى تحديث الأُطُر التشريعية والمؤسسية التي ترعى تحقيق الهدف 15**. ولم تنشأ هيئة مركزية تتولى هذه المسؤولية في **الصومال**، وهي وزارة البيئة وتغيّر المناخ، قبل حلول عام 2022[40]. ولمعالجة التجزئة في مجال السياسات والقوانين المتعلقة باستخدام الأراضي والبيئة في **السودان**، حُصرت المسؤوليات الوطنية بالمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، وهو هيئة مشتركة بين الوزارات تحت إشراف رئيس الوزراء[41]. إلا أن السودان لم يضع بعد سياسة شاملة لحماية الموائل، بما في ذلك الغابات، ومكافحة تدهور الأراضي[42].

◆ **تتخذ أقل البلدان نمواً تدابير في مجال السياسة العامة للحد من الممارسات الضارة بالتنوع البيولوجي، إلا أنه من الضروري أن تبذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الممارسات. فالصومال** وضع سياسة وطنية لتنظيم استخدام الفحم النباتي الذي هو السبب الرئيسي في إزالة الغابات. وسعت **موريتانيا** إلى تأمين مصادر بديلة للطاقة منخفضة الكلفة، وأطلقت حملات توعية للحد من استخدام الخشب كوقود[43].

◆ **في البلدان المتأثرة بالصراعات، ينصبّ تركيز السياسات التي يدعمها الشركاء في التنمية، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، على النُّهُج المجتمعية لحفظ التنوع البيولوجي**. ومن الأمثلة، تقديم مرفق البيئة العالمية الدعم لإنشاء مشاتل تتولى إدارتها المجتمعات المحلية، وتغرس فيها شتول أشجار دم الأخوين لإصلاح الغابات المتدهورة في سقطرى، في **اليمن**[44].


© KingmaPhotos/stock.adobe.com

دال. وضع سياسات لعدم إهمال أحد

لتدهور النُّظُم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي آثار غير مباشرة على صحة ورفاه السكان الفقراء والمعرضين للمخاطر، ولا سيما أولئك الذين يعتمدون على هذه الموارد لكسب رزقهم. وتتفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بفعل غياب السياسات الملائمة، ما قد يؤدي بدوره إلى المزيد من تدهور الأراضي وتدمير الموائل.

الجدول 15-1
أمثلة على السياسات التي تراعي مبدأ عدم إهمال أحد

تعتمد **المجتمعات المحلية الريفية وغيرها من المجتمعات المحلية على الصعيد دون الوطني**، بما في ذلك المجتمعات المحلية الجبلية، على زراعة الكفاف لكسب الرزق، وتتضرر كثيراً من تقلّص خدمات النُّظُم الإيكولوجية.	اعتمدت **عُمان** سياسة لدعم السكان في المناطق الجبلية التي تعتمد إلى حد كبير على ما تتيحه لها النُّظُم الإيكولوجية النباتية والحيوانية الغنية من إمكانيات لتربية الماشية وتربية النحل. وتدعم هذه السياسة الممارسات التقليدية وتحسين سبل كسب الرزق، وتؤدي نتائجها إلى إفادة الناس والبيئة على حد سواء[أ].
تتأثر **النساء** بشكل غير متناسب من تدهور الأراضي والنُّظُم الإيكولوجية بسبب محدودية سيطرتهنّ على الموارد ووصولهنّ إليها.	"أكاسيا للجميع" هي مؤسسة اجتماعية أنشئت بعقد شراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث في **تونس**. ويمثل هذا المشروع الذي نفذ في 14 قرية نموذجاً اقتصادياً لمكافحة التصحر يقضي بأن تقدم الحكومة الأراضي العامة للنساء مقابل زراعة حواجز خضراء من شجر الأكاسيا الذي يوفر حماية طبيعية مؤاتية للزراعة والتنوع البيولوجي. ويساهم المشروع أيضاً في تأمين دخل ثابت للنساء[ب].
السكان النازحون داخلياً: يؤدي تدهور النُّظُم الإيكولوجية إلى نزوح السكان المعرضين للمخاطر مثل صغار المزارعين وأفراد المجتمعات الرعوية.	أطلقت أنشطة متعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي وتجديد البيئة في بحيرة القرعون في **لبنان** بين عامي 2016 و2021 عن طريق عقد شراكة بين وزارة البيئة وهيئات تنموية. وأدت هذه الأنشطة إلى وقف تدهور الأراضي وتوفير فرص اقتصادية للسكان المحليين المحرومين (ما يحد من الهجرة إلى الخارج) واللاجئين السوريين[ج].

أ. الاستعراض الوطني الطوعي لعُمان لعام 2019.
ب. Women and Gender Constituency on Acacias For All.
ج. UNDP and GEF, 2020.


©Degimages/stock.adobe.com

هاء. مشهد التمويل

1. احتياجات التمويل لتحقيق الهدف 15

تشير تقديرات الإسكوا إلى ضرورة رصد أكثر من 18 مليار دولار بحلول عام 2030 لتمويل حفظ التنوع البيولوجي في سبعة بلدان عربية فقط (الجدول 15-2). هذا المبلغ ليس بالكثير، إلّا أن تعبئة الموارد لتحقيق الهدف 15 تصطدم بالأولويات المتزاحمة، لا سيما في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. لذا، أُدرج حشد التمويل كأولوية استراتيجية ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في بلدان منها **الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، ومصر**.

الجدول 15-2
تقدير كلفة تحقيق الهدف 15 في بلدان محددة

البلد	استثمارات إضافية لحفظ التنوع البيولوجي (بمليارات الدولارات)	الوثيقة المرجعية
الأردن	1.0	استراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لحفظ التنوع البيولوجي
تونس	0.5	برنامج الاستثمار في الغابات
الجزائر	4.6	الخطة الوطنية لإعادة التحريج
العراق	3.3	الاستراتيجية الوطنية لحماية التنوع البيولوجي
لبنان	1.2	البرنامج الوطني للتحريج/إعادة التحريج
مصر	5.0	استراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لحفظ التنوع البيولوجي
المغرب	2.9	المساهمة المحددة وطنياً

المصدر: البوابة العربية لتمويل التنمية التابعة للإسكوا، استُرجعت في 17 نيسان/أبريل 2023.



2. آليات تمويل تحقيق الهدف 15

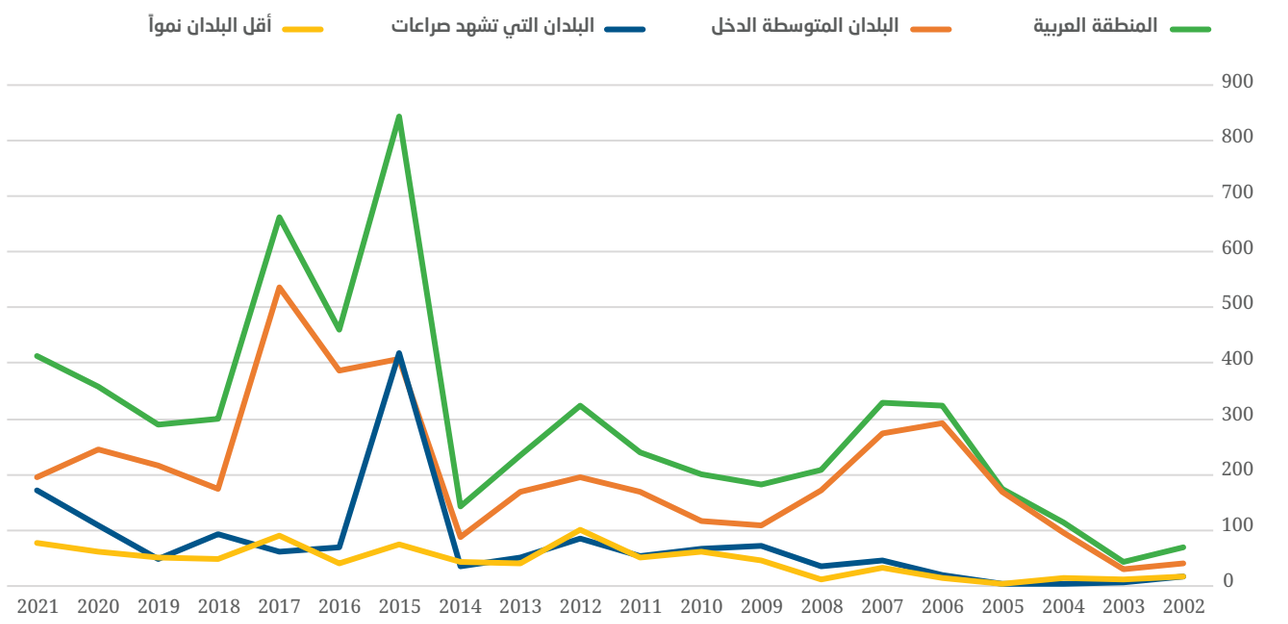
يجري تمويل حفظ التنوع البيولوجي وحماية النُّظُم الإيكولوجية في المنطقة عن طريق الميزانيات العامة المحلية والتمويل الإنمائي. ولا تزال مصادر التمويل المبتكر غير مستغلة في الغالب. ويُعتبر الاستثمار في التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي على نحو مستدام منخفض العائد على المدى الطويل، وبالتالي، قد لا يستقطب المستثمرين ما لم يقترن بقدر من الضمانات وتقاسم المخاطر. وتتزايد على مستوى العالم إصدارات السندات الخضراء، وهي أدوات دين لتمويل المشاريع ذات الفوائد البيئية، بسبب تزايد طلب المستثمرين عليها. إلا أن حصة التمويل المخصصة للتنوع البيولوجي ولاستخدام الأراضي على نحو مستدام بين عامي 2017 و2019 اقتصرت على نسبة لم تتجاوز 3 في المائة، بينما تلقت مشاريع الطاقة المستدامة ومشاريع النقل 80 في المائة[45]. وبإمكان المنطقة العربية أن تستفيد أكثر من إصدار السندات الخضراء بإنشاء المزيد من مشاريع التنوع البيولوجي المقبولة مصرفياً والمتعددة القطاعات، والتي يدعمها العديد من أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين.

وتشمل آليات التمويل الرئيسية لتحقيق الهدف 15 في المنطقة:

- **الإنفاق العام:** تتبعت الإسكوا الإنفاق الاجتماعي العام الذي يشمل سبعة أبعاد، بما في ذلك حماية البيئة، في تسعة بلدان. فاتضح أن الإنفاق العام على حماية البيئة (الذي يتفرّع منه الإنفاق على التنوع البيولوجي) تراجع منذ عام 2015 في معظم البلدان المشمولة بالبحث[46]. أمّا الإنفاق على حماية البيئة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، فتراوح في السنوات الأخيرة المتاحة (بين عامي 2015 و2023) بين 0.02 في المائة في **لبنان** و0.63 في المائة في **تونس**. ولم يتجاوز الإنفاق على حماية البيئة كحصة من مجموع الإنفاق الاجتماعي 3 في المائة، كما هو مسجل في **مصر**. ولا يزال الإنفاق دون الكلفة الباهظة للتدهور البيئي في المنطقة.
- لا تزال **المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من آليات التمويل المتعددة الأطراف**، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، من المصادر الرئيسية لتمويل التنوع البيولوجي في معظم البلدان العربية، ويستفيد البعض منها أكثر من البعض الآخر. في بعض الحالات، كان لتصنيف "محميات المحيط الحيوي"، بما له من مصداقية، مساهمة في تعبئة الموارد.

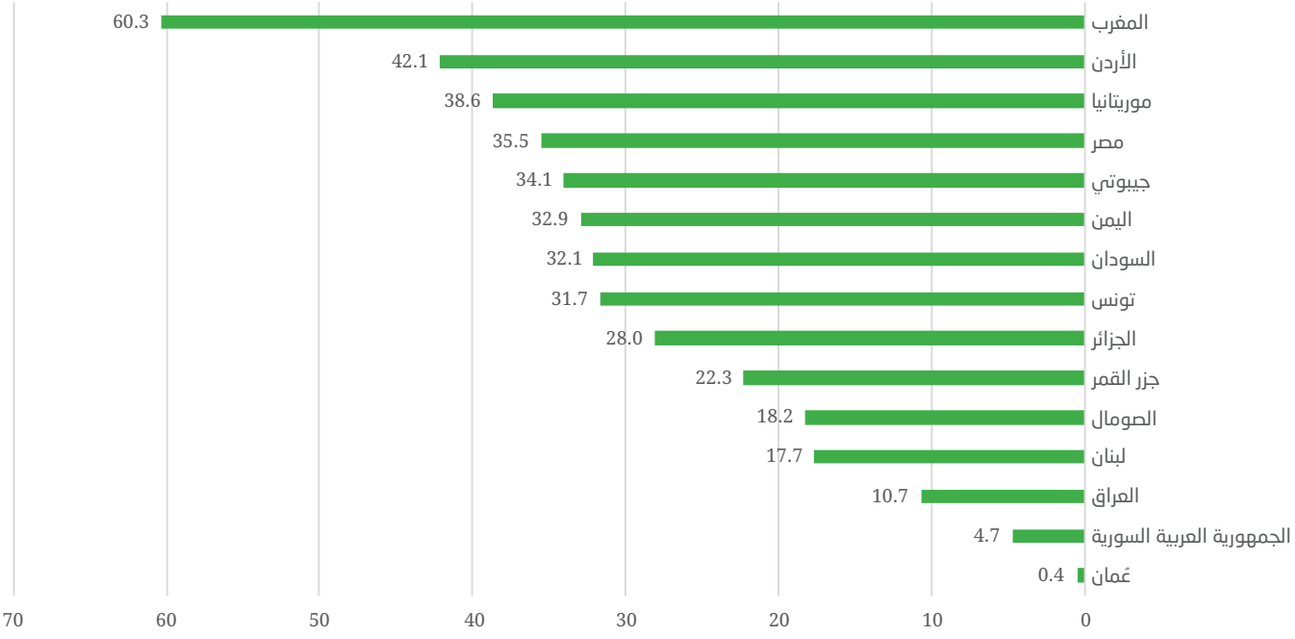
وتلقت المنطقة مساعدات إنمائية رسمية للتنوع البيولوجي تجاوزت قيمتها 412 مليون دولار في عام 2021، إلا أن هذه المساعدات تراجعت عن الحد الأقصى الذي بلغته في عام 2015 وقدره 843 مليون دولار (الشكل 15-1). ويسجّل التمويل الأدنى في أقل البلدان نمواً، حيث تشتد الحاجة إليه، ما يشي بتراجع البيئة في سلّم أولويات هذه البلدان، ويكشف عن مشاكل نظمية تتعلّق بقدرتها على تعبئة هذا التمويل وإنفاقه.

الشكل 15-1
مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي (بملايين الدولارات، بالسعر الثابت)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، استُرجعت في 5 شباط/فبراير 2024.

الشكل 15-2
التمويل الذي تلقته البلدان العربية من مرفق البيئة العالمية (بملايين الدولارات)



المصدر: قاعدة بيانات مشروع مرفق البيئة العالمية، استُرجعت في 11 كانون الأول/ديسمبر 2023.
ملاحظة: تكشف الأرقام قيمة التمويل على مستوى البلد فقط، وتستثني المشاريع المشتركة بين البلدان. وتشمل المشاريع التي تركز على التنوع البيولوجي أو تدهور الأراضي في جميع فترات التمويل.

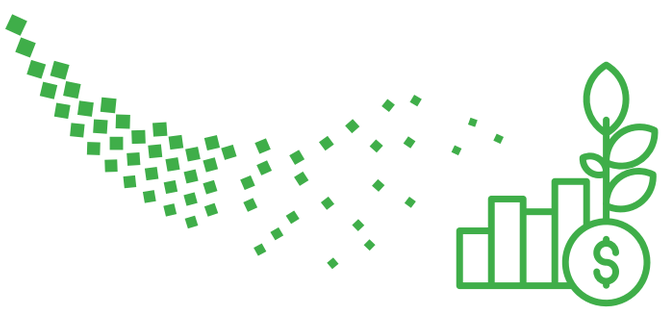


وتلقّى 15 بلداً عربياً أكثر من 409 مليون دولار في شكل منح قدمها مرفق البيئة العالمية لتمويل مشاريع وطنية تركز على التنوع البيولوجي أو تدهور الأراضي خلال فترات مختلفة (الشكل 15-2). وكان **المغرب** أكثر البلدان المستفيدة من هذه المنح، إذ تلقى أكثر من 60 مليون دولار.

والمغرب هو أول بلد في المنطقة يتلقى تمويلاً من آلية تمويل مختلطة هي صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، الهدف منه تعزيز إدارة الأراضي على نحو مستدام، وتشجيع ممارسات كفاءة استخدام المياه في قطاع الحمضيات[47].

وكانت **تونس** أول بلد عربي يستفيد من صناديق الاستثمارات المناخية من خلال برنامج الاستثمار في الغابات، الذي تضمن اتخاذ تدابير لزيادة احتجاز الكربون، وتعزيز خدمات النظام الإيكولوجي للمناظر الطبيعية الزراعية الرعوية، وإدارة المراعي على نحو مستدام[48].

- يساهم **التمويل الخيري** في توسيع نطاق العمل لدعم الطبيعة. فصندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية قدّم مثلاً المنح الصغيرة للحفاظ على الأنواع، والدعم لمشاريع أكبر حجماً[49].
- تحقق **استثمارات القطاع الخاص** في بعض محميات المحيط الحيوي عوائد يُستفاد منها في حفظ التنوع البيولوجي والنُّظُم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام. ومن الأمثلة، محمية الشوف للمحيط الحيوي في **لبنان**، حيث ثلث النفقات يغطيه الدعم الحكومي، فيما تؤمن الثلثين حزم السياحة البيئية التي توضع مع الشركات المحلية[50]. وتستفيد محمية المحيط الحيوي للأرغان في **المغرب** من تنامي صناعة زيت الأرغان التي تجذب المستثمرين وتحثهم على الحفاظ على النظام البيئي للأرغان[51].
- **ظهرت الأدوات الاقتصادية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، ولكن استخدامها لا يزال محدوداً**. وتعمد **المغرب وموريتانيا** إلى تحويل الضرائب المحصلة من مبيدات الحشرات، والأسمدة، ومنتجات الغابات، ومحاصيل الخشب لتمويل حماية التنوع البيولوجي. واستفادت موريتانيا من استيفاء الضرائب والرسوم ذات الصلة مثل رسوم الدخول إلى المتنزهات الوطنية، في حين أصدر المغرب تصاريح للصيد وصيد الأسماك قابلة للتداول، وفقاً لخطط تحديد سقف الانبعاثات والإتجار بها[52].



واو. الأبعاد الإقليمية

يحقق التعاون الإقليمي، وإن لا يزال قابلاً للتوطيد، تقدماً في بعض مجالات الهدف 15.

- **التعاون الإقليمي أساسي لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي**. فمبادرة الشرق الأوسط الأخضر مثلاً، التي أطلقت في عام 2021 في **المملكة العربية السعودية**، هي مسعى جماعي إقليمي يهدف إلى غرس 50 مليار شجرة، وإصلاح مساحة تعادل 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة[53]. ومن أهم الإجراءات المتعددة الأطراف مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل في أفريقيا، التي امتدت خارج منطقة الساحل لتشمل بلدان شمال أفريقيا، أي **جيبوتي، والسودان، وموريتانيا**. وتركز هذه المبادرة على الحلول المستمدة من حوكمة الموارد الطبيعية، والتي تضعها وتستفيد منها المجتمعات المحلية.

  وضع اتحاد المغرب العربي برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر في منطقة المغرب العربي (2011-2020) بهدف بناء القدرات، ونقل التكنولوجيات، وإجراء البحوث العلمية، وإنشاء نظام إنذار مبكر لإدارة الجفاف[54]. وتتجاوز كلفة هذا البرنامج 15 مليون دولار، تشترك في تأمينها الدول الأعضاء والشركاء في التنمية. والمزيد من العمل ممكن في هذا المجال على صعيد المنطقة ككل.

- أدى التعاون الإقليمي والثنائي **في مجال الغابات**، ولا سيما على مستوى البحر الأبيض المتوسط (على غرار الشراكة التعاونية بشأن غابات البحر الأبيض المتوسط)، إلى دعم البحث العلمي، والإدارة المستدامة للغابات، وإنتاج الشتول لمضافرة الجهود في التحريج وإعادة التحريج، ومكافحة حرائق الغابات، وغير ذلك[55]. غير أن فعالية هذا التعاون وتأثيره غير موثّقين في التقارير.

- **في مجال حماية الموارد الجينية**، ساهمت الجهود الدولية، ومنها جهود المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، في جمع المواد الجينية الحيوية، وحفظها، وتجديدها، وتوزيعها، وتوثيقها بالتعاون مع البلدان لحماية التنوع البيولوجي الزراعي. ويعمل هذا المركز منذ عام 1985 في **الجمهورية العربية السورية**، ويتولى حالياً إدارة مصرفين للبذور في **لبنان والمغرب**.

- لا يزال **تحقيق التعاون الإقليمي لتوثيق الربط الإيكولوجي ضمن المناطق المحمية أولوية عالقة**، سيكون في استيفائها مكاسب لحماية الأنواع[56].


©Andrii Oleksiienko/stock.adobe.com

الحواشي

1. للمزيد، يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، استُرجعت في 15 أيلول/سبتمبر 2023، والقائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.
2. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، استُرجعت في 15 أيلول/سبتمبر 2023.
3. للمزيد، يمكن الاطلاع على قائمة الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.
4. للمزيد، يمكن الاطلاع على ملفات التعريف القطرية.
5. للمزيد، يمكن الاطلاع على تحديد هدف تحييد أثر تدهور الأراضي.
6. قاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، المتاحة على الإنترنت من خلال Protected Planet website، استُرجعت في 19 نيسان/أبريل 2023. وجرى إنشاء المناطق المحمية السبع مائة وخمسين، وتسجيلها أو تصنيفها. وتشمل التصنيفات الدولية مواقع رامسار (وهي الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية)، ومحمية المحيط الحيوي التابعة لليونسكو – برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وموقع التراث العالمي لليونسكو (طبيعي أو مختلط). وبالإضافة إلى ذلك، يعرض الموقع الإلكتروني قائمة تضم 127 منطقة محمية مقترحة.
7. للمزيد، يمكن الاطلاع على ملف قطر على الموقع الإلكتروني لاتفاقية التنوع البيولوجي.
8. للمزيد، يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات FAOLEX، استُرجعت في 15 أيلول/سبتمبر 2023.
9. يعود مثلاً صدور القانون بشأن المحافظة على الغابات واستغلالها في المغرب إلى عام 1917 (Madani, 2018).
10. للمزيد، يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بشأن المؤشر 15-2-1، استُرجعت في 11 كانون الأول/ديسمبر 2023.
11. جرى تقديم الخطط بين عامي 2004 و2019، وقدمت الكويت أحدثها في عام 2019. ولم تعد دولة فلسطين وليبيا خططاً. ومع ذلك، رفعت البلدان تقارير وطنية إلى أمانة الاتفاقية. للمزيد، يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني للاتفاقية.
12. للمزيد عن النمر العربي، يمكن الاطلاع على الهيئة الملكية لمحافظة العلا.
13. الاستعراض الوطني الطوعي للجزائر لعام 2019؛ الاستعراض الوطني الطوعي للبحرين لعام 2023؛ الاستعراض الوطني الطوعي لمصر لعام 2021؛ الاستعراض الوطني الطوعي للمملكة العربية السعودية لعام 2023؛ الاستعراض الوطني الطوعي للسودان لعام 2022؛ الاستعراض الوطني الطوعي للإمارات العربية المتحدة لعام 2022.
14. الدول غير الأطراف هي جزر القمر، ودولة فلسطين، والسودان، وعُمان، وقطر، والكويت. ويمكن الاطلاع على قائمة الأطراف ودول نطاق الاتفاقية.
15. UNEP and CMS factsheet, Towards Bird-Friendly Powerlines in Egypt.
16. UNEP and CMS factsheet, Regional Wind Farm Planning in Jordan.
17. UNEP and CMS factsheet, Convention on Migratory Species Office – Abu Dhabi.
18. جميع البلدان العربية باستثناء دولة فلسطين. يمكن الاطلاع على قائمة الأطراف المتعاقدة.
19. للمزيد، يمكن الاطلاع على حالة التقدم التشريعي لتنفيذ اتفاقية التجارة الدولية بأنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض.
20. للمزيد، يمكن الاطلاع على الدول التي تخضع حالياً لتوصية بتعليق التجارة.
21. للمزيد، يمكن الاطلاع على الحصول على الموارد وتقاسم المنافع – غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع.
22. للمزيد، يمكن الاطلاع على الحصول على الموارد وتقاسم المنافع لجزر القمر.
23. UNDP, 2021.
24. للمزيد، يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بشأن المؤشر 15-6-1، استُرجعت في 11 كانون الأول/ديسمبر 2023.
25. يمكن الاطلاع على استراتيجية وخطة العمل الوطنية للأنواع الغازية 2022 - 2026 للإمارات العربية المتحدة.
26. SCE, DANAT and UNESCO, 2023.
27. يمكن الاطلاع على الدول الأطراف في البروتوكول والموقعة على البروتوكول التكميلي.
28. يمكن الاطلاع على تحليل التقارير الوطنية الرابعة المقدمة من 14 دولة عربية.
29. يمكن الاطلاع على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر في الإمارات العربية المتحدة 2022-2030.
30. عرض قدمته السيدة صليحة فرطاس خلال الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الحلول المستمدة من الطبيعة لزيادة المنعة الذي عقدته الإسكوا عبر الإنترنت في 16 شباط/فبراير 2022.
31. يمكن الاطلاع على مبادرة السعودية الخضراء.
32. UNDRR, 2021.
33. الاستعراض الوطني الطوعي للكويت لعام 2023؛ الاستعراض الوطني الطوعي لعُمان لعام 2019؛ الاستعراض الوطني الطوعي لقطر لعام 2021؛ الاستعراض الوطني الطوعي للإمارات العربية المتحدة لعام 2022.
34. للمزيد، يمكن الاطلاع على المركز الإقليمي للتحذير من العواصف الغبارية والرملية.
35. United Nations in Iraq, 2023.
36. للمزيد، يمكن الاطلاع على محمية الشوف المحيط الحيوي.
37. تضم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة 18 دولة عربية تستثنى منها دولة فلسطين، والصومال، وقطر، والمملكة العربية السعودية.
38. Ramsar.org, 2017a.
39. Ramsar.org, 2017b.
40. Gikandi, 2022.
41. الاستعراض الوطني الطوعي للسودان لعام 2022.
42. UNEP, 2020.
43. الاستعراض الوطني الطوعي لموريتانيا لعام 2019؛ الاستعراض الوطني الطوعي للصومال لعام 2022.

44. UNEP, 2022.
45. Chahine and Liagre, 2020.
46. مرصد الإنفاق الاجتماعي التابع للإسكوا، استُرجع في 10 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتشمل البلدان التي جرى تتبّعها الأردن، وتونس، والسودان، والعراق، وعُمان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب.
47. Mirova, 2021.
48. للمزيد، يمكن الاطلاع على أنشطة صناديق الاستثمارات المناخية في تونس، وبرنامج الاستثمار في الغابات.
49. يمكن الاطلاع على الأمثلة على المنح والمشاريع.
50. يمكن الاطلاع على استراتيجية السياحة البيئية لمحمية الشوف المحيط الحيوي.
51. Filière de l’Arganier.
52. OECD PINE database, accessed on 15 April 2023.
53. United Nations, 2021.
54. Sub-regional Action Programme to Combat Desertification in the Maghreb: 2011-2020.
55. Collaborative Partnership on Mediterranean Forests.
56. UNESCO, 2022.

المراجع

Chahine, P., and Liagre, L. (2020). How can Green Bonds catalyse investments in biodiversity and sustainable land-use projects?

Gikandi, H. (2022). Somalia's first environment minister aims to alleviate suffering from climate disasters. The World, 12 September.

Madani, N. (2018). La protection du domaine forestier en droit marocain au crible environnemental. 14/1 Journal du droit de l'environnement et du développement.

Mirova (2021). Land Degradation Neutrality Fund: Impact Report 2021.

Ramsar.org (2017a). Algeria launches bold strategy to conserve its wetlands. 27 March.

_____ (2017b). Morocco launches its national wetlands strategy 2015-2024. 14 March.

Supreme Council for Environment (SCE), Bahrain Institute for Pearls and Gemstones (DANAT) and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2023). Preparation of the Kingdom of Bahrain's First National Black List of Invasive Species.

United Nations (2021). Middle East Green Initiative: pathbreaking work to protect the planet.

United Nations in Iraq (2023). Combatting transboundary sand and dust storms in southern Iraq and Kuwait. Press release, 3 February.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR) (2021). GAR Special Report on Drought 2021. Geneva.

United Nations Development Programme (UNDP) (2021). Access to genetic resources and benefit sharing: theory to practice under the Nagoya Protocol.

United Nations Development Programme (UNDP) and the Global Environment Facility (GEF) 2020. Sustainable Land Management in the Qaraoun Catchment, Lebanon: Terminal Evaluation Report.

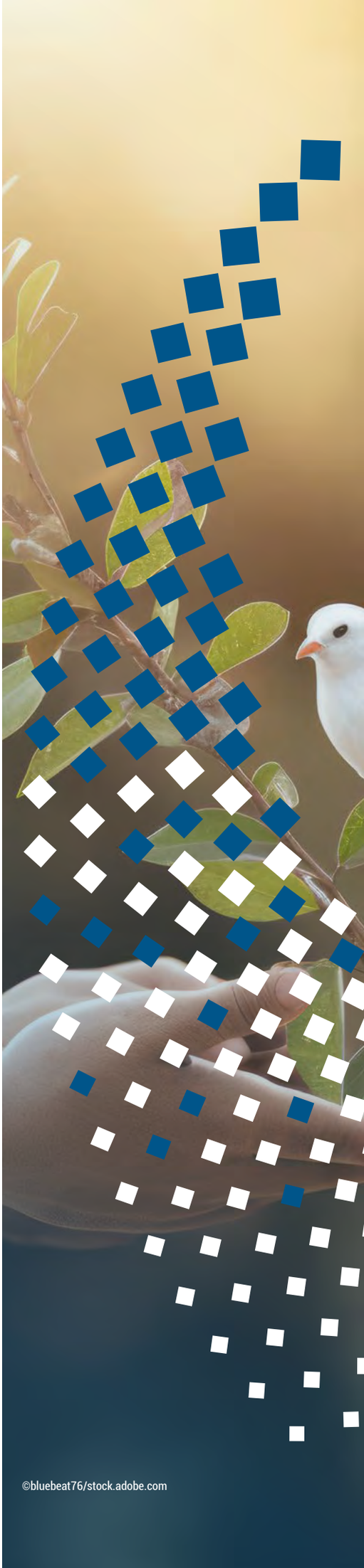
United Nations Environment Programme (UNEP) (2020). Sudan First State of Environment and Outlook Report 2020.

_____ (2022). Yemen: protecting Socotra's dwindling biodiversity. 20 May.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2020). Biosphere Reserves in the Arab Region: Outreaching to Society.

_____ (2022). UNESCO Cairo office participation in EXPO 2020.





16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف 16

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

ألف. مقدمة

تواجه المنطقة العربية تحديات على مستوى الحوكمة وتفتقر إلى العقود الاجتماعية المرتكزة على الحقوق، ما يعوق تنفيذ الهدف 16 بشأن (السلام والعدل والمؤسسات القوية). ويتفاقم العجز في الإنفاق العام بسبب ما تشهده المؤسسات الوطنية من تراجع في القدرة على تلبية الاحتياجات، ونقص في الشفافية، وضعف في المساءلة والكفاءة. وتحدّ هذه الصعوبات من قدرة الحكومات على تصميم وإنفاذ سياسات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، فتؤثر سلباً وبشكل مباشر على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

ويتفاوت أداء أجهزة الرقابة المالية تفاوتاً كبيراً في المنطقة، شأنه شأن دور البرلمانات في الرقابة على الميزانية. وفرص حصول الجمهور والعاملين في مجالي الصحافة والبحث على المعلومات محدودة؛ واستقلالية السلطة القضائية ووسائل الإعلام موضع شك؛ والمشاركة في صنع القرارات محدودة؛ والتمثيل السياسي بعيد عن الشمولية. وفي كل هذه العوامل انتهاك لحقوق الإنسان وعائق أمام الحد من عدم المساواة.

وتشهد سبعة بلدان صراعات، تؤثّر على إمكانية تحقيق التكامل والتعاون الإقليميين. وتؤدي هذه الصراعات إلى الهجرة القسرية وتفاقم الفقر، وإلى تراجع هائل في مستويات المعيشة، وانتكاسات في التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولانهيار مؤسسات الدولة، وتجزئتها، وضعفها في البلدان التي تشهد صراعات أثر سلبي طويل الأمد على إحلال السلام، وإرساء الأمن وتحقيق التنمية، وقدرة المجتمع المدني على التعافي وتحقيق المصالحة[1]. وتطال تداعيات تدمير البنية الأساسية وتراجع مكاسب التنمية عدة أجيال، ما يعيق بشكل أكبر التقدّم على مسار أهداف التنمية المستدامة.

تواجه المنطقة العربية أشدّ الصعوبات في العالم لإرساء الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك انتشار الفساد بمعدّلات تقوّض الثقة في الحكومات.

ومن الضروري استعادة الثقة في المؤسسات وإعادة إحلال سيادة القانون، وتعزيز فعاليته في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة للجميع في المنطقة للحد من العنف ومنعه، وإشراك المواطنين وهيئات المجتمع المدني في صنع القرار، وبناء مجتمعات مسالمة عن طريق إبرام عقود اجتماعية شاملة للجميع، مرتكزة على الحقوق.

المصدر: ESCWA, 2022d.



©wutzkoh/stock.adobe.com

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

المنطقة العربية هي أكثر المناطق توقاً إلى السلام في العالم[2]، **إذ يعيش 38 في المائة من سكانها (173 مليون نسمة) في مناطق متأثرة بالصراعات[3]. ويحتاج أكثر من 65 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في سبعة بلدان تشهد صراعات[4].**

انخفضت الوفيات بشكل ملحوظ في المنطقة على مدى العامين الماضيين، من أعلى مستوى بلغته في ذروة الصراع في عام 2014 إلى مستويات خط الأساس في عام 2010. وارتفع **عدد ضحايا جرائم القتل المتعمد لكل 100,000 نسمة** من 5.4 في عام 2010 إلى 7.0 في عام 2021، مقابل متوسط عالمي قدره 5.8. ومع ذلك، شهد عام 2022 انخفاضاً كبيراً بنسبة 65 في المائة في عدد **ضحايا الصراعات (خسائر الأرواح بسبب المعارك)** الذي تدنى إلى ما يزيد قليلاً عن 10,000 بعد أن ناهز 30,000 في عام 2021. وينحصر معظم ما نجم عن الصراعات من آثار وخسائر في **الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، واليمن.** إلا أن هذا الانخفاض انعكس مع نشوب الحرب في غزة في **فلسطين** حيث قُتل 30,000 فلسطيني في غضون أكثر من أربعة أشهر من اندلاع الصراع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (حتى 28 شباط/فبراير 2024).

تضمّ المنطقة 5.8 في المائة فقط من سكان العالم، **وهي مصدر لما يناهز 14.8 مليون لاجئ. واستضافت 9.4 مليون لاجئ في عام 2023 مسجّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).** وتمثل هذه الأرقام، على التوالي، نحو 40.5 و25.4 في المائة من مجموع اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وأكثر من 6.5 مليون لاجئ هم من الجمهورية العربية السورية. وتضم المنطقة نحو **19.4 مليون نازح داخلياً[5].**

من أصل 163 بلداً مصنفة وفقاً **لمؤشر السلام العالمي لعام 2023[6]**، ومنها 21 بلداً في المنطقة العربية، حلّ بلدان اثنان في الشريحة الخُمسية الأولى، وأربعة بلدان في الشريحة الخُمسية الثانية، في دليل على أن السلام مستتب نسبياً في هذه البلدان. **فقطر** تحلّ في المرتبة 21، **والكويت** في المرتبة 35، **وعُمان** في المرتبة 48، **والأردن** في المرتبة 62، **والإمارات العربية المتحدة** في المرتبة 75، **وتونس** في المرتبة 81[7]. وتندرج خمسة بلدان عربية بين الأماكن العشرة الأقل سلاماً في العالم، وهذه البلدان هي **الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، واليمن.**

يتعذّر قياس التقدم في تحقيق الهدف 16 استناداً إلى إطار بيانات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك بسبب النقص الكبير في البيانات. ويتطلب إنتاج البيانات الخاصة بهذا الهدف ونشرها لقياس التقدّم بوجه عام، التزاماً سياسياً من الحكومات، وذلك لما لهذا الهدف من دور أساسي في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

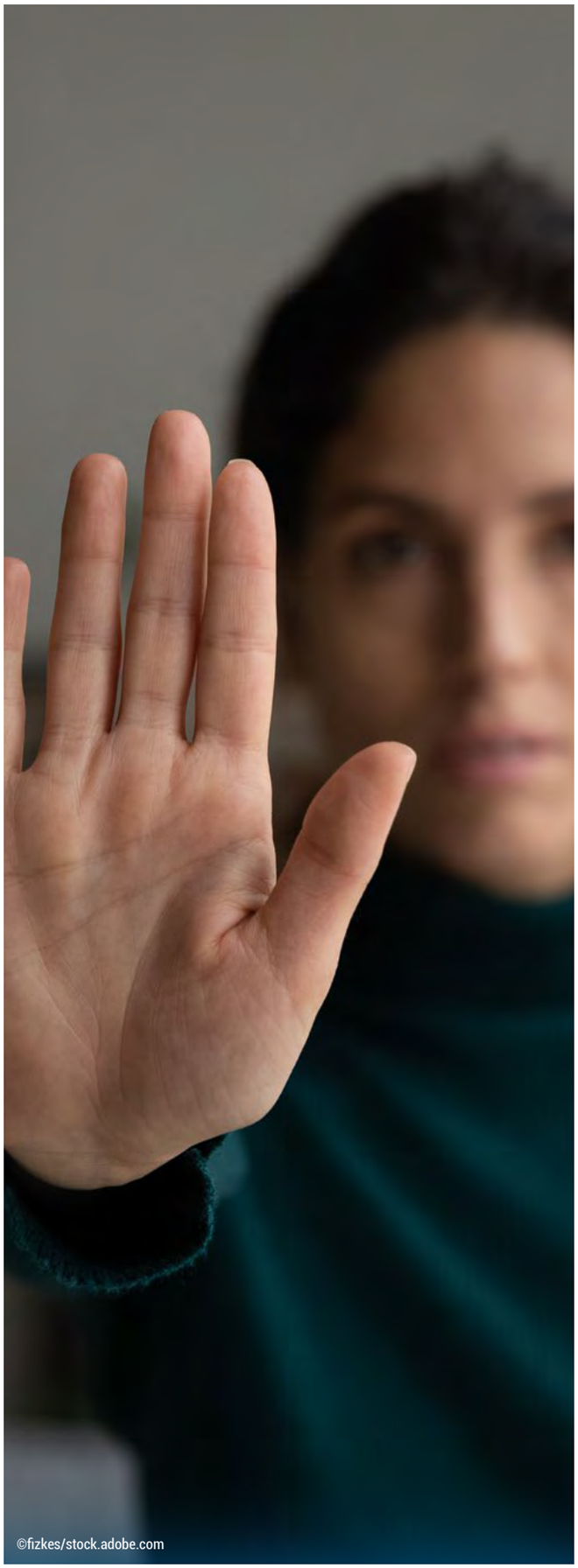
وتكشف قلة البيانات عن نقاط الضعف في المؤسسات. ويؤدي تعزيز ثقافة الرصد والتقييم ضمن مؤسسات الدولة إلى إحراز تقدم في إنتاج بيانات جاهزة وعالية الجودة (الفصل الخاص بالهدف 17).

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 16 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.



وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 16

- تعزيز آليات المساءلة وبناء قدرات الموظفين الحكوميين لتصميم وتنفيذ سياسات ترتكز على الأدلة، وتقديم الخدمات العامة للجميع.
- إحلال سيادة القانون لتحقيق المساواة في الحقوق للجميع، وضمان فصل السلطات لتحقيق الاستقلالية في عمل المؤسسات القضائية والتشريعية. وهذا يستدعي تعزيز الرقابة من البرلمانات وآليات الشفافية، والمساءلة، وتلبية احتياجات المواطنين، وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد وتطبيق آليات الرصد.
- توسيع الفضاء المدني، وتشجيع ثقافة مدنية نابضة بالحياة، وإشراك منظمات المجتمع المدني بحيث يتمكن المواطنون من التعبير عن آرائهم بحرية، والمشاركة في صنع القرارات وتأسيس الجمعيات، والتحفيز على المشاركة العامة والمناصرة.
- تعزيز الحكومة المفتوحة، ودعم تبادل المعلومات والبيانات المفتوحة، وتفعيل قوانين الحصول على المعلومات من خلال وضع سياسات فاعلة وخاضعة للرصد، وتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية للتكنولوجيا الرقمية، والمساهمة بإيجابية في تحصين الحوكمة وتحسين فعالية المؤسسات إزاء المخاطر المحتملة.
- تسهيل عمل المؤسسات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان ضمن النُّظُم التعليمية والمؤسسات الإعلامية.
- الحد من العنف ومنعه من خلال وضع استراتيجيات شاملة للتصدي لجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف على أساس الجنس. وتتضمن هذه العملية اعتماد الإصلاحات القانونية وإنفاذها، وتوفير خدمات دعم للضحايا، وتنظيم حملات توعية.
- نزع فتيل الصراعات، وتوطيد السلام من خلال العمل على تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتعزيز التعاون والحوار على الصعيد الإقليمي لتحقيق الهدف 16. ولا بد من تضمين النُهُج الإنسانية والإنمائية في مبادرات بناء السلام دعماً للحوار وتحقيقاً للمصالحة والتماسك الاجتماعي.
- ضمان الإعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإحلال السلام وإرساء الاستقرار في المنطقة. وهذا يستدعي بذل جهود دبلوماسية وتعاوناً دولياً وثيقاً من أجل إيجاد حل للاحتلال الطويل الأمد **لدولة فلسطين**، وفقاً لأحكام القانون الدولي.


©fizkes/stock.adobe.com

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 16

يشجع الهدف 16 على بناء مجتمعات مسالمة وعادلة تركز على التمثيل الصحيح في صنع القرار، وتمكين جميع أصحاب المصلحة، واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. ومن الضروري أن تكون عمليات صنع القرار تشاركيّة لعدم إهمال احد. فالمساءلة والشفافية هما الضمانة لمساهمة التنمية المستدامة في تحسين حياة الناس.

ينطوي مشهد السياسات للهدف 16 على فجوات في مجال السياسات. ويركز هذا الفصل على مجالات تظهر اتجاهات ومسارات مشتركة.

1. إنهاء الصراعات المسلحة بالحد من العنف ومنعه


©graja/stock.adobe.com

◆ **تفاقمت المخاطر الناجمة عن نشوب الصراعات في المنطقة في العقد الماضي. ومنذ عام 2021، أصبحت هذه المنطقة أكثر عرضة للمخاطر وأقل قدرة على الصمود في وجه الصراعات مما كانت عليه في عام 2010.** وشهدت المنطقة أيضاً تدهوراً ملحوظاً لما واجهته من مخاطر اقتصادية، بحيث أن البلدان أصبحت أكثر عرضة للصدمات مما كانت عليه في العقد السابق، ومن مخاطر تغيّر المناخ التي تزامنت مع تفاقم الكوارث الطبيعية. وسجّلت المنطقة تحسّناً في درء المخاطر الاجتماعية فحسب، وذلك بين عامي 2010 و2021، وتمثل ذلك في توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وخفض معدلات وفيات الرضع.

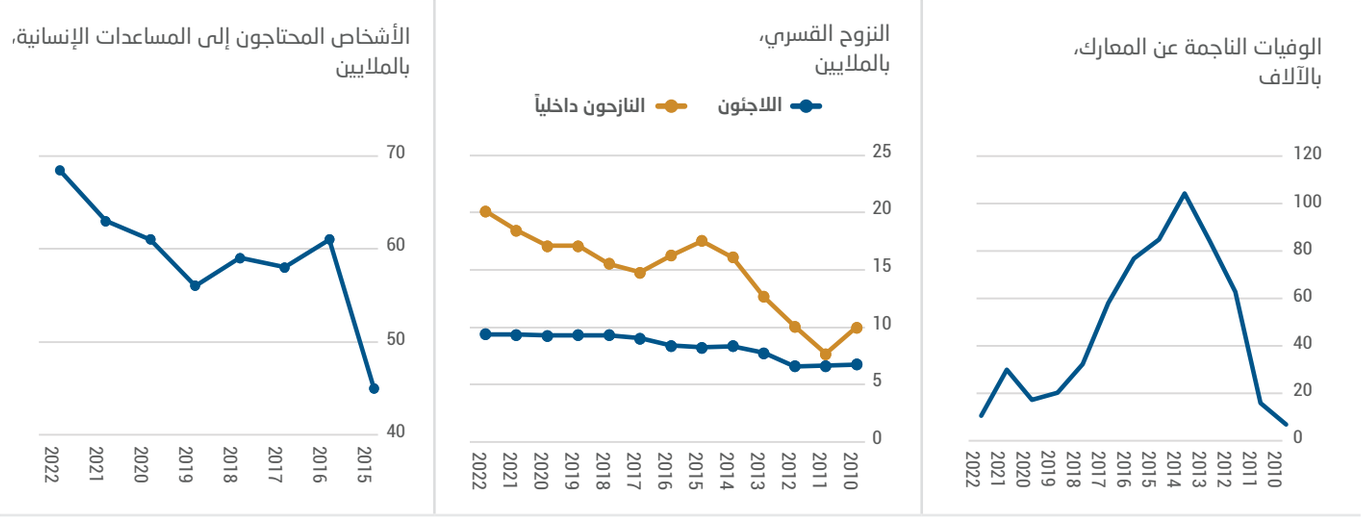
الجدول 16-1
تطور المخاطر في المنطقة العربية

مجال الخطر	العنصر	2010	2015	2021	عام 2021 مقارنة بعام 2010	
مخاطر الصراعات	التعرض للمخاطر	0.29	0.41	0.32	%10	تدهور
	القدرة على الصمود	0.48	0.44	0.43	%11-	تدهور
مخاطر تغيّر المناخ	التعرّض للمخاطر	0.11	0.16	0.18	%59	تدهور
	القدرة على الصمود	0.30	0.35	0.47	%56	تحسّن
المخاطر على الموارد الطبيعية	التعرض للمخاطر	0.47	0.49	0.49	%5	تدهور
	القدرة على الصمود	0.39	0.39	0.38	%4-	تدهور
المخاطر الاقتصادية	التعرض للمخاطر	0.39	0.40	0.43	%9	تدهور
	القدرة على الصمود	0.65	0.59	0.55	%15-	تدهور
المخاطر الاجتماعية	التعرض للمخاطر	0.37	0.34	0.33	%9-	تحسّن
	القدرة على الصمود	0.50	0.53	0.51	%4	تحسّن
المخاطر المؤسسية	التعرض للمخاطر	0.66	0.69	0.70	%7	تدهور
	القدرة على الصمود	0.43	0.41	0.40	%8-	تدهور

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي للمخاطر: تقييم الهشاشة والمِنعة في المنطقة، 2023. جرى تصنيف البيانات الخاصة بقائمة تضم 43 مؤشراً لاثنين وعشرين بلداً عربياً بين 0 و1.

◆ **لا يزال تطبيق نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على أرض الواقع وبالشروط التقنية اللازمة محدوداً في البلدان المعرّضة للمخاطر والمتأثرة بالصراعات.** وهذا النهج هو إطار مهم لمعالجة الأزمات المعقدة. ويؤدي الربط بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي وجهود السلام إلى تقليص الفجوات وتجنّب الازدواجية في تقديم الخدمات، ومعالجة الأسباب الجذرية التي تنشئ أوضاعاً حرجة[8]. ومعظم الجهود لتنفيذ نهج الترابط شملت النظام المتعدد الأطراف والمنظمات الدولية. إلا أن تدابير المؤسسات الوطنية لتعميمه بقيت محدودة. ومن عوائق تنفيذه خلال السنوات الأخيرة الاتجاه إلى تخصيص مبالغ أكبر للاستجابة للأزمات (المساعدات الإنسانية) بدلاً من استثمارها في المساعدة الإنمائية، ما يقلّص الموارد اللازمة لمعالجة الأزمات من جذورها.

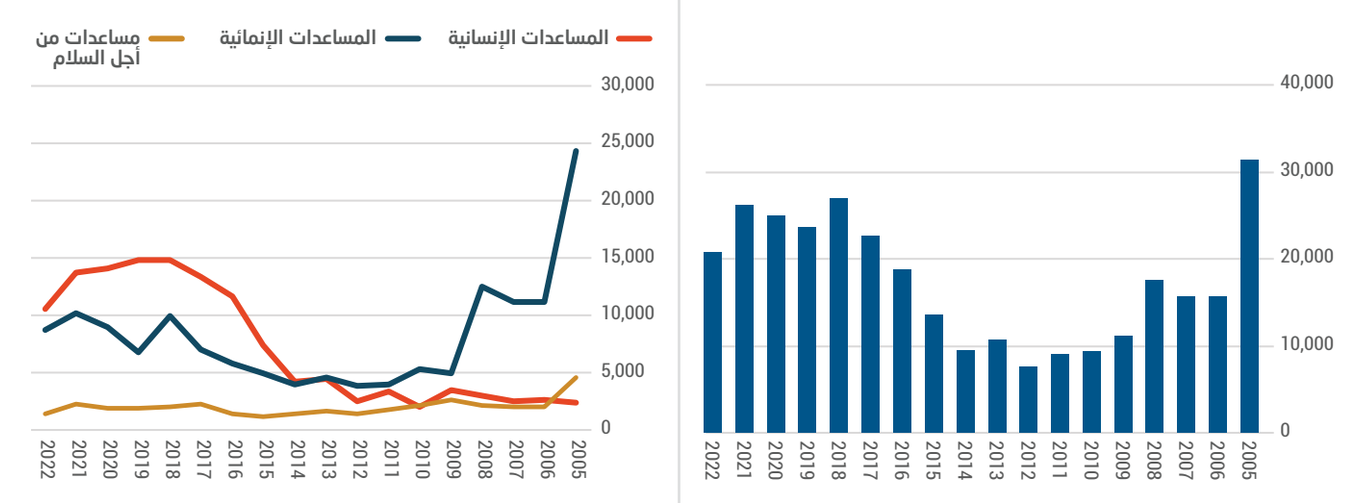
الشكل 16-1
اتجاهات الصراعات في المنطقة العربية



المصدر: بيانات من مجموعة البيانات الجغرافية عن الحوادث، التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، الإصدار 23.1 (إلى اليسار)؛ بيانات من أداة البحث عن بيانات اللاجئين refugee data finder التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبيانات النازحين داخلياً الصادرة عن مركز رصد النزوح الداخلي (في الوسط)؛ بيانات من اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (إلى اليمين).

ملاحظة: يتضمن الشكل الوارد لجهة اليمين بيانات عن البلدان التالية: الجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، ولبنان، وليبيا، واليمن.

الشكل 16-2
اتجاهات المساعدات المقدمة للبلدان التي تصنفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها في حالات عدم استقرار، مقسمة حسب وظائفها أي إنمائية، إنسانية، أو من أجل السلام (بملايين الدولارات)



المصدر: OECD/DAC – Compare your country by OECD.

ملاحظة: البيانات متاحة عن جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن.

ثمة دلائل تشي بتضمين جهود المصالحة في الأجل الطويل في الخطط المعدّة لبناء السلام في البلدان التي تشهد صراعات. ومن الأمثلة:

- في **العراق**، أيّد مشروع دعم المصالحة المتكاملة (2017-2021) وضع خطة وطنية لترسيخ المصالحة الطويلة الأجل من خلال بنية للتأسيس للسلام، تركز على المجتمعات والأقليات الأكثر عرضة للمخاطر. وأدت هذه المبادرة إلى إنشاء وتفعيل الآليات المجتمعية لتحقيق التماسك الاجتماعي، وتأمين خدمات الدعم الاجتماعي والاقتصادي، وبناء قدرات المجتمع المدني، وتعزيز النُّظُم الوطنية لتنسيق وتخطيط الجهود الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة[9].
- في **ليبيا**، عقد المجلس الرئاسي في شباط/فبراير 2023 حواراً وطنياً هدفه تحقيق المصالحة[10]. وسبق ذلك في عام 2021 إعداد رؤية اجتماعية واقتصادية في إطار مشروع الحوار الاقتصادي الاجتماعي الليبي[11]. وتضمّنت هذه الرؤية خيارات لوضع السياسات الاستراتيجية الرامية إلى الانتقال من منطق البحث عن الريع والاستغلال إلى منطق بناء المؤسسات على مبادئ العدالة، والإنصاف، والكرامة، والحريات الأساسية والحقوق العالمية. واقترحت سبلاً للتحول من اقتصاد ريعي إلى منتج ومتنوع، يمهّد لمجتمع مسالم ومزدهر[12]. وعلى الرغم من استمرار انقسام هذا البلد بين إدارتين، جاء الإعلان عن اتخاذ تدابير لإعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي بمثابة فسحة أمل ولو ضئيل، حاملاً نية جماعية للجهات الفاعلة في إحراز تقدم على مسار توحيد الدولة.
- تواجه **دولة فلسطين** مصاعب على صعيد الاقتصاد، وانعدام الأمن، وانتشار العنف والموت. فجميع أوجه الحياة وأبعاد التنمية مقيّدة. وتسعى دولة فلسطين إلى الاستعانة بآليات لمساءلة إسرائيل أمام الهيئات والمحاكم الدولية لتحقيق رؤية الدولة المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وتعمل أيضاً على الانخراط في النظام المتعدد الأطراف وتوطيد العلاقات الثنائية.
- في **الصومال**، وعلى الرغم من الانقسام الحاصل بين الحكومة الفدرالية والولايات الإقليمية، والتوترات السائدة حول مسائل الحوكمة، وتخصيص الموارد، والولاية القضائية، توصّل المجلس الاستشاري الوطني إلى إبرام اتفاق بشأن وضع نموذج للفدرالية المالية وإدخال تعديلات على هيكل الأمن الوطني. ويحدد هذا النموذج إنشاء هيئتين مستقلتين هما الإدارة الوطنية للإيرادات، وهيئة التخطيط والتخصيص.
- أدى تفاقم العنف في **السودان** إلى تفتيت المؤسسات الوطنية وإضعافها، ما ينذر بحرب أهلية شاملة وأزمة إنسانية. وفي إطار الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية لمنع التصعيد، اعتمد الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم من الأمم المتحدة، خريطة طريق لتسوية الصراعات. ويلتزم قادة الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام الحياد في الصراعات بشكل رسمي، ويتخذون التدابير اللازمة لإحلال السلام. ويضطلع المجتمع المدني بدور رئيسي في عملية السلام، يتمثّل بالدعوة إلى إنهاء العنف، والعمل من أجل حفظ السلام محلياً من خلال اعتماد الجهات الفاعلة المدنية إعلان المبادئ بشأن إنهاء الحرب واستعادة الديمقراطية. ومع ذلك، تعثر تنفيذ اتفاقات متتالية لوقف إطلاق النار بغية إيصال المساعدات الإنسانية.
- في **الجمهورية العربية السورية**، شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في العنف والصراعات المسلحة في معظم أنحاء البلد على الرغم من استمرار الجمود في سير العملية السياسية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية. واستعادت الدولة عضويتها في جامعة الدول العربية بعد 12 عاماً من تعليقها في أعقاب اندلاع الصراع في عام 2011. ومن المتوقع أن يسهم ذلك في إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وفقاً للآليات المعتمدة في قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد.
- في **اليمن**، يسعى مكتبا البنك المركزي في عدن وصنعاء إلى تنسيق يفضي إلى توحيد السياسات النقدية بعد سنوات من التباين في الأوراق النقدية وأسعار الصرف. وتتضمن المفاوضات استئناف دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية بعد عدم انتظام دام خمس سنوات. وهذه الخطوات تقود إلى توحيد المؤسسات العامة، وإحياء دور القطاع العام، وزيادة القدرات لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، البالغ عددهم 30 مليون نسمة، ومنهم 21 مليون نسمة بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية.



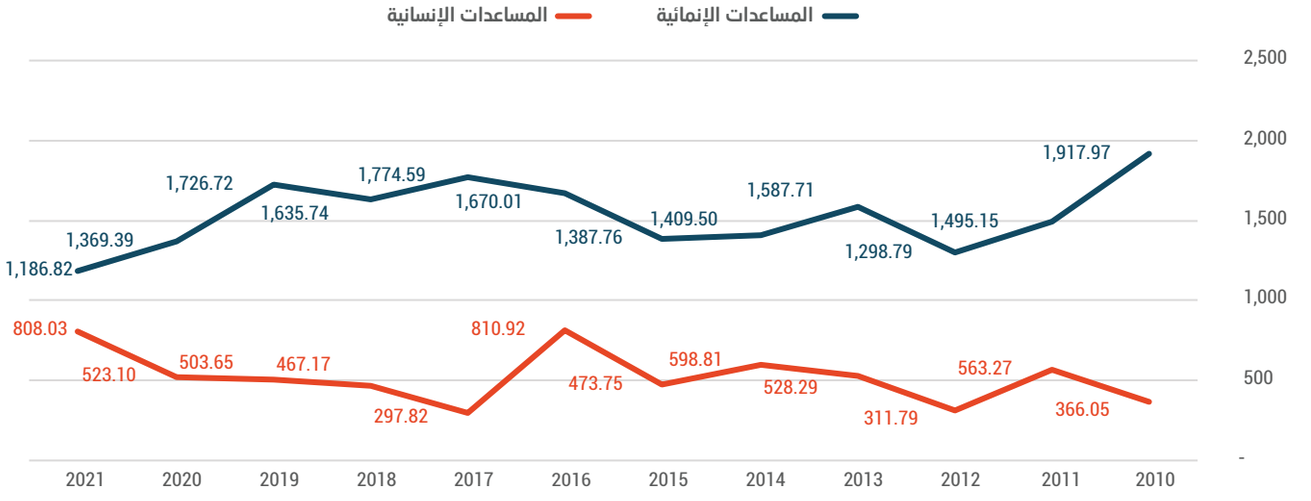
أثر مدمّر غير مسبوق للحرب في غزة

لن تتحقق للشعب الفلسطيني العدالة ولا السلام ما لم ينتهِ الاحتلال الإسرائيلي وما يترتب عليه من ممارسات التمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. وأدى فرض الحصار على غزة منذ عام 2007، وشن سلسلة من الهجمات عليها إلى «تقويض التنمية» ونشوء أزمة إنسانية حادة، وزج جميع السكان في دوامة الإهمال، وتعريض النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة لأوجه من الحرمان الشديد.

وكانت الظروف المعيشية في غزة محفوفة بالمخاطر قبل اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بسبب استفحال الفقر (61 في المائة في عام 2020)، وانتشار البطالة (45 في المائة في عام 2022)، وانعدام الأمن الغذائي (63 في المائة من الأسر في عام 2022). وأسفر الحصار الكامل على غزة عن مقتل عشرات الآلاف، وأوقع 2.3 مليون شخص في براثن الحرمان. فالخدمات الأساسية معطّلة بسبب الهجمات التي استهدفت البنى الأساسية المدنية، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية. وقد دفعت الحرب السكان إلى الاستعانة بمصادر غير مأمونة للمياه والصرف الصحي. وأدى القصف العنيف، والتدمير الشامل للمنازل، ونزوح أكثر من 1.5 مليون شخص، والنقص في الإمدادات الحيوية من مياه وطاقة ومستلزمات طبّية ومواد غذائية، إلى تداعيات متعدّدة الأبعاد، وألحقت خسائر مضاعفة بالسلامة، والصحة، والتعليم، والدخل. ولانعدام الأمن المتزايد، وتراجع التجارة، وزيادة تكاليف التصنيع آثارٌ سلبية طويلة الأمد على الاقتصاد. والخطر المتزايد يحدق بالاستقرار المالي لدولة فلسطين وبقطاعها المصرفي. وقد تضطر البلدان المجاورة إلى إعادة توجيه مواردها من الإنفاق على تحقيق التنمية إلى الإنفاق على حفظ الأمن.

المصدر: ESCWA, 2023b, 2023e, 2023f, 2023g.

الشكل 3-16
مقارنة بين المساعدات الإنمائية الرسمية والمساعدات الإنسانية المقدمة للأرض الفلسطينية المحتلة (بملايين الدولارات)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الإحصاءات المفصّلة للمساعدات: مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2021؛ إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، استُرجعت في 26 كانون الثاني/يناير 2021.

ويؤدي الإخفاق في معالجة الأسباب الجذرية للصراع إلى إفشال أي جهد للتعافي. ومن الضروري إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واسترجاع السيادة على الموارد، واستعادة حرية الحركة بين غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية لوضع حد لتجزئة الأراضي وإقامة سلام دائم وعادل.



قبل اندلاع الحرب المستمرة في غزة، ساهم تحويل الأموال من المساعدات الإنمائية إلى الاحتياجات الإنسانية القصيرة الأجل في زجّ الفلسطينيين في دوامة من الاعتماد على المساعدات وتقويض التنمية.

ولا بد من معالجة المشاكل الإنمائية المزمنة وإدماج البعد الإنساني في خطط التعافي، وتمكين الشعب الفلسطيني ومؤسساته من إحداث التغيير وقيادة عملية التنمية.

2. تعزيز فعالية المؤسسات وإنفاذ سيادة القانون لتوسيع الفضاء المدني

◆ **تتباين الفعالية الحكومية في المنطقة**[13]، وتتأثر بالتاريخ والاقتصاد، والجغرافيا السياسية. وتحقق بلدان مجلس التعاون الخليجي عموماً أداء جيداً من حيث الفعالية الحكومية، لما تتمتع به من وفرة مالية واستقرار سياسي. أما في البلدان المتأثرة بالصراعات وحالات عدم الاستقرار، فالفعالية الحكومية ضعيفة بسبب الحروب وضعف المؤسسات. وتقع البلدان المتوسطة الدخل التي لا تشهد صراعات في موقع وسط، إذ تظهر تراجعاً طفيفاً في الفعالية الحكومية.

لا يزال عجز المؤسسات الضعيفة عن معالجة المظالم السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية سبباً جذرياً لنشوب الصراعات في العديد من البلدان العربية، وعقبة رئيسية أمام التعافي من الأزمات.

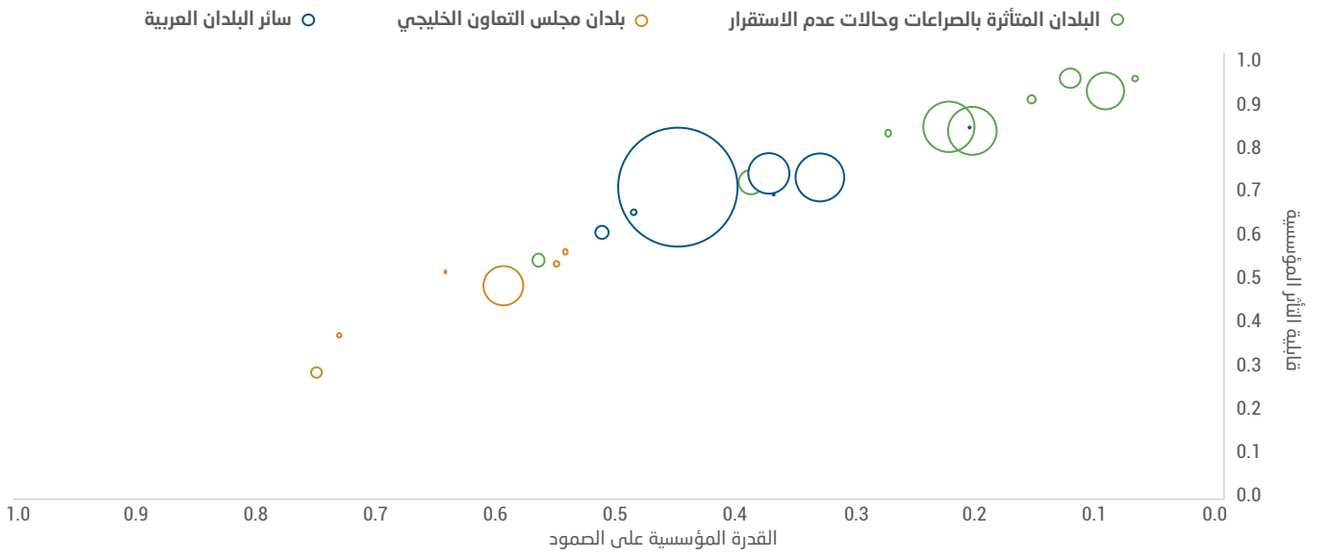
ومن العوامل التي تزيد الوضع تعقيداً، التقلصُ المزمن للفضاء المدني. وعمدت أربعة بلدان إلى عرقلة الفضاء المدني **(الأردن، وتونس، ولبنان، والمغرب)**، وستة بلدان إلى قمعه **(الجزائر، ودولة فلسطين، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت)**، وسبعة بلدان إلى إغلاقه **(الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن)**.

المصدر: Civicus Monitor؛ Transparency International.

◆ **ينشئ ضعف فعالية المؤسسات وقلة المساءلة أرضية خصبة لانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ونشوب الصراعات.** فالمؤسسات الضعيفة تقوّض القدرة على مواجهة الصدمات أو الكوارث، بما في ذلك الصدمات الطبيعية. وقد أوقعت الكوارث البشرية وكوارث المناخ خسائر جسيمة في الأرواح كان ممكناً تجنبها لو تحققت الفعالية في أعمال الوقاية من المخاطر. ومن الأمثلة، انهيار سدّي درنة في **ليبيا** في أيلول/سبتمبر 2023، حيث أدى تزامن الصراعات مع الأحوال الجوية القاسية نتيجة العاصفة دانيال إلى نتائج كارثية. فقد انهار السدّان بسبب النقص في الصيانة والتشغيل نتيجة لما يشوب المؤسسات وعمليات الإشراف من تجزئة وانقسام وضعف. وتفتقر ليبيا أيضاً إلى نُظُم مؤسسية فعالة للوقاية من الكوارث وإدارتها. وكان عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية قد بلغ 300,000 شخصاً قبل وقوع هذه الكارثة، وهو عدد مرتفع أساساً، وتجاوز 850,000 شخصاً بعد العاصفة دانيال. والمثل الآخر على فشل المؤسسات كان انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 في **لبنان**. وفي هذه الحالة، لم تتخذ إجراءات حاسمة لإزالة المواد الخطرة من هذه المنطقة المكتظة بالسكان في قلب المدينة.

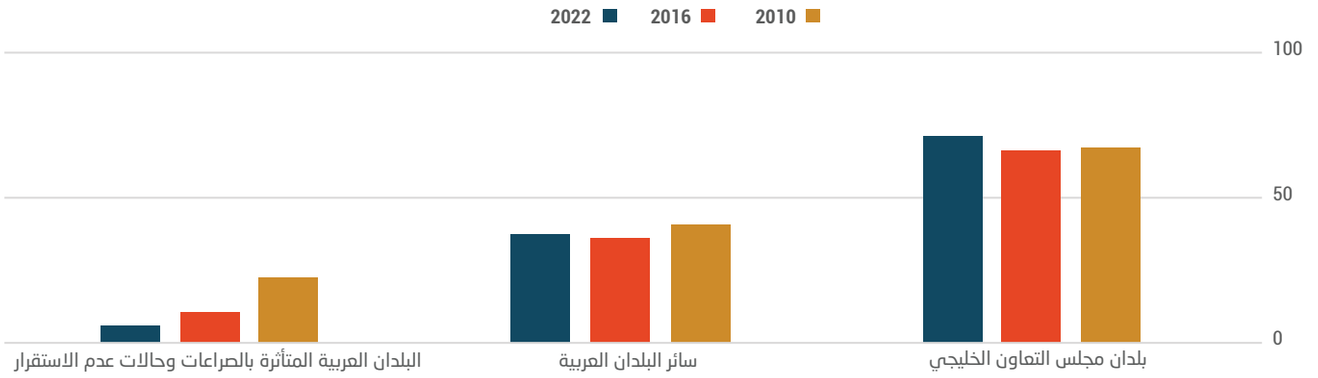


الشكل 16-4
الفعالية المؤسسية في المنطقة



المصدر: من إعداد الإسكوا استناداً إلى بيانات عام 2022 والمرصد العربي للمخاطر: تقييم الهشاشة والمِنعة في المنطقة، 2023.

الشكل 5-16
فعالية الحكومة: ترتيب النقاط المئوية



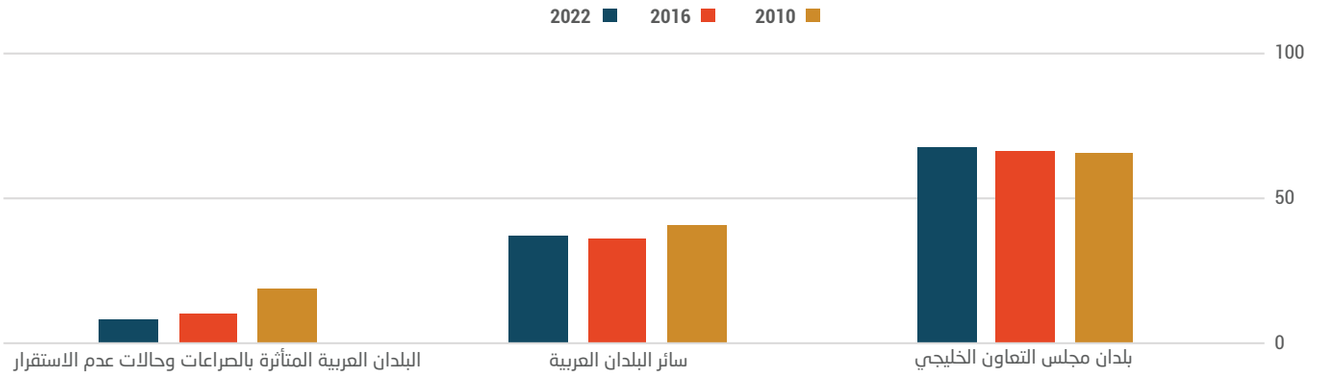
المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: متوسط ترتيب النقاط المئوية. يتراوح سلّم العلامة من 0 (الحد الأدنى) و100 (الحد الأقصى). البلدان العربية المتأثرة بالصراعات وحالات عدم الاستقرار هي تلك المصنفة في قائمة البنك الدولي FY24، أي جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، ولبنان، وليبيا، واليمن. والبلدان المشار إليها بـ "سائر البلدان العربية" هي الأردن، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

أ. تقدم ضئيل في تعزيز سيادة القانون وضمان المساواة في وصول الجميع إلى العدالة

◆ **يؤدي الانتقال غير الدستوري للسلطة إلى تقويض سيادة القانون، وانتهاك حقوق الإنسان، وإضعاف نُظُم الحوكمة.** وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يسّرت الموارد المالية الكبيرة الاستثمار في الأُطُر القانونية والمؤسسية. وغالباً ما تتمتع هذه البلدان بنُظُم قانونية حديثة، وقدرات أفضل لإنفاذ القانون، وبنى أكثر استقراراً للحوكمة، ولكن الحريات السياسية تبقى محدودة، وحقوق الإنسان مبعث قلق. وفي المقابل، تواجه البلدان التي تشهد صراعات تحديات كبيرة في دعم سيادة القانون. وأدى استمرار الصراعات إلى انهيار المؤسسات وانتشار الفوضى، ما ساهم في انتهاك حقوق الإنسان وارتكاب جرائم الحرب. فالنُّظُم القضائية إما معطّلة أو خاضعة لسيطرة الأطراف المتنازعة. وأحرزت البلدان المتوسطة الدخل التي لا تشهد صراعات تقدماً طفيفاً في هذين المجالين، ولكنها تواجه مصاعب كبيرة بسبب استفحال الفساد، وعدم استقلالية القضاء، وتقييد الحريات السياسية.

الشكل 6-16
سيادة القانون: ترتيب النقاط المئوية



المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: متوسط ترتيب النقاط المئوية. يتراوح سلّم العلامة من 0 (الحد الأدنى) و100 (الحد الأقصى). البلدان العربية المتأثرة بالصراعات وحالات عدم الاستقرار هي تلك المصنفة في قائمة البنك الدولي FY24، أي جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، ولبنان، وليبيا، واليمن. والبلدان المشار إليها بـ "سائر البلدان العربية" هي الأردن، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

ب. ضعف الشفافية والمساءلة

- **تشيع في جميع أنحاء المنطقة القيود على حرية التعبير والاجتماع، وكذلك ملاحقة الكتاب والصحفيين والنشطاء جزائياً وسجنهم.** مع ذلك، تكفل جميع الدساتير الوطنية حرية التعبير أو الرأي، ما عدا في **قطر والمملكة العربية السعودية**[14]. وتكرّس أيضاً معظم الدساتير حرية الاجتماع، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الصحافة، ما عدا في **جيبوتي، والمملكة العربية السعودية، واليمن** في ما يتعلق بحرية الاجتماع؛ وفي **المملكة العربية السعودية** في ما يتعلّق بحرية تكوين الجمعيات؛ وفي **الإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن** في ما يتعلق بحرية الصحافة[15]. ولا يزال الإنفاذ على تباين.

> يعاقب القانون على توجيه الانتقادات إلى السلطات الحاكمة ورجال الدين، فيُزَجّ النشطاء والصحفيون في السجن.
>
> وتستمر ممارسات فرض الرقابة، وحجب المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين.
>
> وتواجه وسائل الإعلام المستقلة عقبات تضيّق المجال أمام التعددية.

- في **الكويت**، عدّلت الحكومة قوانينها المتعلقة بحرية التعبير بهدف حظر الاحتجاز السابق للمحاكمة للمدعى عليهم بقضايا حرية التعبير. ودخل حيز النفاذ في عام 2021 قانون جديد بشأن حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، وهو يتيح للمواطنين طلب الحصول على المعلومات، والقرارات، والوثائق من الجهات الحكومية[16].
- في **المغرب**، وسّع القانون المغربي رقم 76.15 (2018) صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة مستقلة تعزز الفضاء المدني من خلال مراقبة التزام الحكومة بمعايير حقوق الإنسان، والتحقيق في الشكاوى، وتقديم التوصيات بشأن تحسين السياسات[17].
- ألغى قانون 2019 الذي يرعى المنظمات غير الحكومية في **مصر** عقوبات السجن المنصوص عليها في قانون سابق يرعى نشاط المنظمات غير الحكومية، وجرّد سلطات الأمن والمخابرات من دورها الرقابي الرسمي. ونصت اللوائح التنفيذية الموضحة لهذا القانون في عام 2021 على حق المنظمات غير الحكومية في الوصول إلى أموالها والتصرف بها حصراً، والاستفادة من سبل الحماية الإجرائية، مثل آليات الاستئناف الإدارية والقضائية المحايدة[18]. ومع ذلك، ذكرت المنظمات غير الحكومية الدولية أن عملها في مصر لا يزال خاضعاً للعديد من القيود بموجب الأنظمة الجديدة.
- في **ليبيا**، أعلن المجلس الرئاسي في 6 آب/أغسطس 2023 أن لجنة عليا للإدارة المالية ستتولى الإشراف على المالية العامة، والتشجيع على تطبيق مبادئ العدالة، والمساءلة، والشفافية في الإنفاق العام. ويعدّ هذا الإنجاز مهماً إذ يتيح لليبيا امتلاك آلية لإدارة الأموال العامة بشفافية.


©Sasa Visual/stock.adobe.com

ج. مكافحة الفساد

◆ **جميع الدول العربية أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باستثناء الجمهورية العربية السورية التي وقعت عليها من دون تصديق.** والاتفاقية هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانوناً لمكافحة الفساد، وهي بمجرد التصديق عليها، تقوم مقام القوانين الوطنية. وفي السنوات الأخيرة، شهدت تشريعات مكافحة الفساد في المنطقة تقدماً على أثر اعتماد قوانين محورية وتقييمات موسعة تستند إلى مجموعة أوسع من المؤشرات. ويكشف هذا التقدم عن نهج تشريعي أكثر تعمقاً لمكافحة الفساد وتحصين النزاهة في القطاع العام. وفي هذا التقدّم دليل على الالتزام بتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين الآليات التنظيمية.

بلغت النسبة المئوية للشركات التي طُلب منها مرة واحدة على الأقل دفع رشوة 21.7 في المائة في المنطقة في عام 2022، مقابل متوسط عالمي قدره 14.8 في المائة.

فالفساد يضرب الثقة في المؤسسات ويقوض شرعية الدولة، ويؤجج التوترات الاجتماعية والصراعات. ويستفحل الفساد حينما يُكسر العقد الاجتماعي بين الدول والمواطنين، وتصبح المشاركة السياسية والمعارضة السلمية مخاطرة.

المصدر: ESCWA, 2021a.

◆ **إلا أن التحدّي يبقى في ضمان فعالية تنفيذ قوانين مكافحة الفساد.** فجميع البلدان تعتمد تشريعات تجرّم الرشاوى في القطاع العام، ولكن العبرة تبقى في التنفيذ. ويكمن حجر العثرة الأساسي في ما تشهده بعض البلدان من إعفاءات وحصانات، تقوض فعالية تشريعات مكافحة الفساد. وكثيراً ما يستفيد من هذه الإعفاءات أصحاب الامتيازات السياسية أو التجارية من أفراد أو كيانات، فتبقى دوامة الفساد.

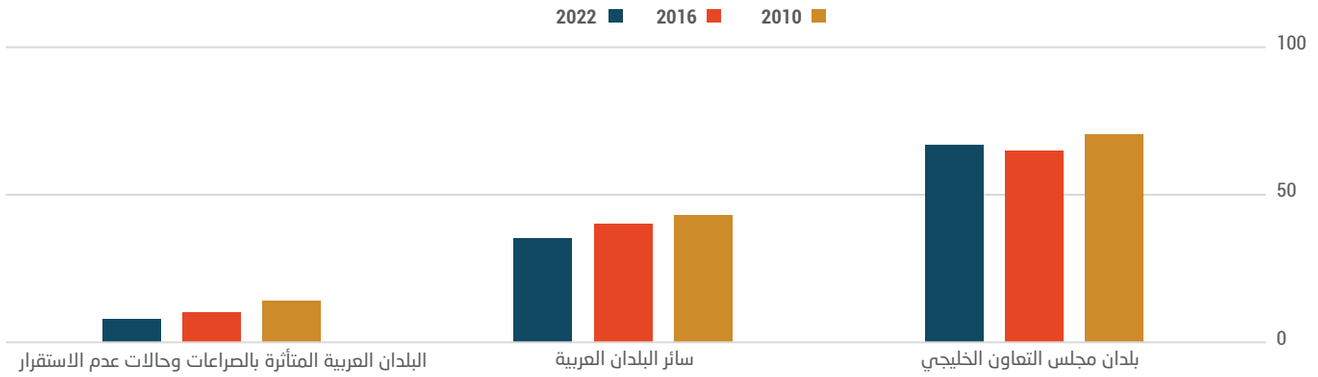
- تسجل **بلدان مجلس التعاون الخليجي** أعلى درجات من حيث سنّ تشريعات مكافحة الفساد. وقد وضعت معايير للمشتريات العامة، وهي تعمل على تطوير الحكومة المفتوحة والشفافية.
- ضمّنت كل من **قطر والكويت** أطرها التشريعية الاتفاقات والالتزامات الدولية لمكافحة الفساد. ووضعت **الكويت** استراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024، كما أقرّت قانوناً أنشئت بموجبه الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وأصدرت مرسوماً لمكافحة الفساد والتصريح عن الثروات يجرّم الفساد. وتستوفي **الأردن، وتونس، والمغرب** بعض المعايير الدولية في مكافحة الفساد.
- تحلّ **ليبيا والجمهورية العربية السورية** في المرتبة الدنيا في جهود مكافحة الفساد في منطقتي المغرب العربي والمشرق العربي على التوالي.
- تشوب الثغرات إنفاذ تشريعات مكافحة الفساد في **الإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، والصومال، ولبنان، وموريتانيا.**


©wichayada/stock.adobe.com

أظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية استفحال الفساد في المنطقة العربية[أ]. وحتى البلدان العربية التي سجلت أعلى من 50 درجة على المؤشر، مثل **الإمارات العربية المتحدة** التي سجلت 67 درجة، **وقطر** 58 درجة، **والمملكة العربية السعودية** 51 درجة، أظهرت علامات تراجع مقارنة بالأعوام السابقة. وانخفض المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 38 درجة في عام 2022، إذ حلّت معظم البلدان في المرتبة دون الخمسين. وحلّت **ليبيا** التي مزقتها الحرب في المرتبة 17، **واليمن** في المرتبة 16، وسجلت **الجمهورية العربية السورية** أدنى درجة إذ حلّت في المرتبة 13. وسجلت كل من **قطر**، التي حلت في المرتبة 58، **ومصر** التي حلت في المرتبة 38، أدنى الدرجات منذ أن بدأ مؤشر مدركات الفساد تقديم تصنيفات مقارنة في عام 2012.

أ. يصنف مؤشر مدركات الفساد 180 بلداً وإقليماً حسب مستويات مدركات للفساد في القطاع العام، ويتراوح سلم العلامات بين صفر (أعلى درجات الفساد) و100 (لا فساد). للاطلاع على النتائج الفردية لكل بلد والتغييرات التي طرأت عليها مع مرور الوقت، والتحليلات التي أجريت لكل منطقة، يمكن مراجعة الصفحة الخاصة بالمنطقة العربية على الإنترنت. ويمكن الاطلاع أيضاً على Transparency International, 2023.

الشكل 16-7
مكافحة الفساد: ترتيب النقاط المئوية



المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملاحظة: متوسط ترتيب النقاط المئوية. يتراوح سلّم العلامة من 0 (الحد الأدنى) و100 (الحد الأقصى). البلدان العربية المتأثرة بالصراعات وحالات عدم الاستقرار هي تلك المصنفة في قائمة البنك الدولي FY24، أي جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، ولبنان، وليبيا، واليمن. والبلدان المشار إليها بـ "سائر البلدان العربية" هي الأردن، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

الجدول 16-2
تشريعات مكافحة الفساد المعتمدة مؤخراً ، 2020 إلى 2021

البلد	تسمية القانون	سنة الاعتماد
المغرب	قانون مكافحة الفساد رقم 46.19	2021
قطر	قانون العقوبات لسنة 2004، المواد 140-158	2020
	مدونة قواعد السلوك (القانون رقم 2020/18)	2020
السودان	قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	2021
لبنان	قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (القانون رقم 2020/175)	2020
	قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع	2020
	قانون الشراء العام الجديد رقم 2021/244	2021
المملكة العربية السعودية	نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بالمرسوم الملكي رقم (م/128)	2020
	تنظيم هيئة الحكومة الرقمية رقم 2021/418	2021

المصدر: المؤلفون.

من الأمثلة على سياسات مكافحة الفساد:

- أطلقت **مصر** الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2019-2022. وتضم اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد جهات حكومية وشركاء من المجتمع المدني.
- تتضمن الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2017-2025 في **الأردن** منصة إلكترونية لتتبع حالات الفساد.
- في **موريتانيا**، أدت عملية تشاركية إلى اعتماد استراتيجية وطنية مستحدثة لمكافحة الفساد في نيسان/أبريل 2023. وتسعى الاستراتيجية إلى تعزيز قوة وفعالية السلطات التنظيمية والقضائية، وتهدف إلى دعم الدور الرئيسي لمجلس النواب باعتباره الكيان المسؤول عن الإشراف على الإجراءات الحكومية.
- في **المغرب**، تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد المسؤولية عن الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لمكافحة الفساد. وأُسست

وحدات التفتيش ومراجعة الحسابات المركزية واللامركزية، وخُصّص رقم مجاني للإبلاغ عن حالات الفساد، وأنشئت بوابة إلكترونية وطنية لتقديم الشكاوى. واعتمد المغرب قانوناً لإنشاء الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

- اعتمدت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في **قطر** استراتيجية لتعزيز النزاهة والشفافية. والوكالة مجهزة بقنوات اتصال لتلقي الشكاوى وتأمين التدريب لموظفي الحكومة. ويتضمن التشريع أحكاماً تقضي بالإبلاغ عن فساد الموظفين العامين عبر خط ساخن خاص.
- في **المملكة العربية السعودية**، تهدف رؤية 2030 إلى حكومة عالية الأداء، ذات مقوّمات عالية من حيث الفعالية والشفافية والخضوع للمساءلة[19].
- أنشأت **الصومال** لجاناً لمكافحة الفساد بموجب قانون جديد عقب انضمامها مؤخراً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- في **تونس**، أطلقت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عملية استشارية من أجل وضع استراتيجية وطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من عام 2022 إلى عام 2026.

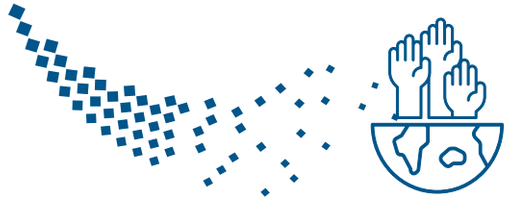

©fizkes/stock.adobe.com

3. التقدم في الحوكمة الشاملة والمشاركة العامة

أ. مشاركة المرأة في صنع القرار

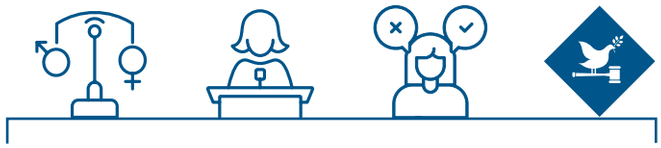
◆ **تعدّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعمليات السلام والأمن من القضايا الأساسية المطروحة ضمن خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.** وتركز هذه الخطط على ثلاث أولويات:

- **زيادة مشاركة المرأة في القيادة السياسية ومناصب صنع القرار**، لا سيما المناصب العليا في الخدمة المدنية والمناصب التي تشغل بالانتخاب. وتشير خطط العمل الوطنية **لتونس**، و**دولة فلسطين**، و**اليمن** إلى تبوّؤ المرأة المناصب القضائية أيضاً.
- **زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة**، ولا سيما عبر الاقتراع، والالتحاق بالخدمة المدنية، والانخراط في صفوف قوات الأمن وغيرها من المجالات.
- **زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات والتخفيف من آثارها، والوساطة من أجل السلام، وتقديم الدعم الإنساني، والدعم ما بعد الصراع.** وتختلف النُهُج المعتمدة على هذا الصعيد. **فالعراق** مثلاً يتخذ تدابير لدعم دور المرأة في المراقبة المدنية والعسكرية، فيما تركز **تونس** على دور المرأة في أولويات منها منع ومكافحة التطرف والعنف[20].



لا تزال الآليات المؤسسية لإشراك الجماعات النسائية في منع نشوب الصراعات وبناء السلام محدودة. وكذلك هي حال منظمات المجتمع المدني التي نادراً ما يكون لها دور في تسوية الصراعات عبر القنوات النظامية، أو بناء السلام، أو في الحوارات السياسية، على الرغم من اضطلاعها بأدوار رئيسية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويتطلب تعزيز المشاركة السياسية للمرأة توفر الإرادة السياسية لتنفيذ خطط العمل الوطنية ذات الصلة، ودعم هذه الخطط بتخصيص الميزانيات الكافية، ووضع جداول زمنية واضحة لتطبيقها، وتفعيل التنسيق والتعاون بين القطاعات.



ب. مشاركة الشباب في صنع القرار

◆ **تفتقر المنطقة إلى الهيكليات المناسبة التي تتيح للشباب المشاركة في الحياة المدنية والسياسية،** ما يضاعف لديهم الشعور بالإقصاء، وعدم الرضا، وعدم الثقة في القادة السياسيين والأنظمة السياسية. وعلى الرغم من أن القوانين التي تنظم الأحزاب السياسية لا تدعم في الكثير من الأحيان مشاركة الشباب في العمل السياسي، ولا سيما اتخاذ الأدوار القيادية، وضعت البلدان سياسات أو استراتيجيات[21] تتناول مسائل تهم الشابات والشبان، وتشدد في معظمها على مشاركة الشباب في صنع القرار. وتناولت بعض البلدان أيضاً مشاركة الشباب في بناء السلام وبناء القدرة على الصمود. وتنظر عدة بلدان في إدراج العمل التطوعي وإشراك الشباب ضمن التشريعات المتعلقة بالشباب، مع الاعتراف بما لهم من دور في تعزيز الفضاءات المدنية، ومنع العنف، وبناء السلام.

لا يحقّ للشباب دون 25 عاماً الترشح للانتخابات البرلمانية في معظم الدول العربية.

والاضطرابات السياسية، وحالات عدم الاستقرار، والتحيزات الثقافية والاجتماعية ضد الشباب، ولا سيما الشابات والأشخاص ذوي الإعاقة، عوامل تحول دون مشاركتهم في العمليات السياسية.

- تركز الرؤية الوطنية للشباب 2030 التي أعدّها **العراق** في عام 2021 على السلام، والأمن، والحوار، ومسائل أخرى منها المواطنة والمشاركة. ويتضمن أحد التدخلات المقترحة لتعزيز المواطنة وتحفيز المشاركة عقد اجتماعات تشاورية بين الشباب والسلطات المحلية على مستوى المحافظات[22]. وأطلق العراق في عام 2020 التحالف الوطني للشباب والسلام والأمن الذي يهدف إلى انخراط الشباب في الحوار مع صانعي القرار، ودعم مشاركة نشطاء السلام في بناء السلام وتعزيز سبل تبادل الخبرات والمعارف. ويدعو هذا التحالف أيضاً إلى تنفيذ خطة الشباب والسلام والأمن[23].
- تدعو الاستراتيجية الوطنية للشباب الأردني 2019-2025 التي اعتمدت في عام 2019، إلى تعزيز قدرة الشباب على الصمود للتعامل مع التحديات الناشئة وتعزيز التنمية المستدامة[24]. وشكل **الأردن** الائتلاف الوطني للشباب والسلام والأمن 2250، في إشارة إلى قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وهو يعمل تحت إشراف وزارة الشباب[25].
- أطلق **لبنان** خطة عمل سياسة الشباب الوطنية في عام 2022. وتتماشى هذه الخطة مع المجالات الخمسة ذات الأولوية للسياسة الوطنية للشباب لعام 2012، بما في ذلك تحقيق الإدماج الاجتماعي والمشاركة السياسية، وتهدف إلى دعم الشباب في العمل التطوعي والمشاركة في صنع القرار. ويتيح إنشاء مجلس وطني للشباب إجراء مشاورات مع الحكومة. فهو يشكل منصة للتعبير عن شواغل الشباب ووجهات نظرهم، وكان له دور فعال في خفض سن الاقتراع إلى 18 عاماً في الانتخابات البرلمانية والبلدية[26].
- أعدّت **موريتانيا** في عام 2022 مشروع قانون يهدف إلى وضع برنامج وطني للمشاركة الطوعية في تحقيق التنمية المستدامة. ويهيئ مشروع القانون هذا بيئة قانونية تدعم المتطوعين الشباب العاملين في مشاريع التنمية في جميع أنحاء البلد، كما أن من شأنه تفعيل آلية وطنية شاملة لإدارة الشباب المشاركين في العمل التطوعي. وتهدف هذه الآلية إلى حشد أكثر من 10,000 شاباً، نصفهم من النساء، للمشاركة في أنشطة التنمية المجتمعية، لا سيما في مجالات التعليم، والصحة، والمساعدة القانونية، والتماسك الاجتماعي، والحفاظ على البيئة، والحماية المدنية، والتنمية المستدامة.
- في **فلسطين**، يخضع تنظيم العمل التطوعي للتشريعات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني. وفي مركز جنين للثقافة والإبداع، بادر المتطوعون إلى إعداد مشاريع فنية وثقافية لتعزيز السلام والعدالة في الضفة الغربية.
- تتضمن السياسة الوطنية للشباب التي وضعتها حكومة **الصومال** الفدرالية[27] عشر ركائز ذات أولوية لدعم الشباب، من بينها السلام والأمن والمشاركة والمواطنة. وتشجع هذه السياسة الشبان والشابات على المشاركة في صنع القرارات. وقد صممت بحيث تذكي وعيهم بالمواطنة النشطة والمسؤولة، وتتيح لهم الفرص للمشاركة، بطرق منها تشكيل مجالس استشارية للشباب وتشجيع العمل التطوعي[28].
- ينظّم سنوياً في **تونس** هاكاثون للبيانات المفتوحة منذ عام 2020. وفي أيار/مايو 2023، استخدم 33 فريقاً يضم طلاباً، ومؤسسي شركات ناشئة، ومهنيين شباباً، البيانات الحكومية المفتوحة لاقتراح حلول بهدف تحسين تقديم الخدمات الحكومية.
- في **الإمارات العربية المتحدة**، ينظّم العمل التطوعي بموجب قانون اتحادي. وتنظم القوانين الصادرة على مستوى كلّ إمارة هذا العمل كما هي الحال في دبي. وتحدد دبي، على غرار نظيرتها الاتحادية، المعايير الدنيا لحماية المتطوعين، وتقرّ بمساهمة العمل التطوعي عموماً[29].



ج. الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والحوكمة الإلكترونية

◆ **تعدّ المشاركة العامة ضعيفة في المنطقة بسبب افتقار معظم البلدان إلى استراتيجيات أو خطط عمل محددة للحكومة المفتوحة.** وشرع بعض البلدان في وضع خطط وطنية تتضمن بعض أبعاد الحكومة المفتوحة، لا سيما البيانات المفتوحة. وتعتمد ثمانية بلدان فقط[30] قوانين أو توفر ضمانات لحصول الجمهور على المعلومات. وأطلق 11 بلداً[31] منصات للبيانات المفتوحة، وأتاحت ستة بلدان أخرى[32] البيانات المفتوحة من خلال بوابة بنك التنمية الأفريقي.

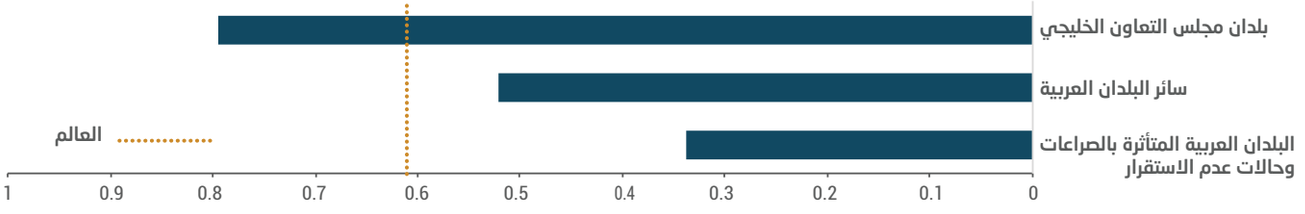
لا يزال إنفاذ القوانين بشأن فرص الحصول على المعلومات محدوداً. ومن العوائق التي تسترعي الاهتمام لضمان التطبيق الفعال لهذه القوانين، تدني الوعي لدى المؤسسات والمواطنين، ومحدودية الموارد المالية، والغموض الذي يشوب النصوص القانونية.



◆ **أحرزت الحكومة الرقمية (أو الحكومة الإلكترونية) تقدّماً في المنطقة، أحدث تحوّلاً في عمليات المؤسسات العامة وخدماتها.** ووضعت البلدان سياسات رقمية لتحديث الكيانات العامة[33] وتعزيز التحول الرقمي[34]. وتسارع استخدام الحكومات للتكنولوجيات الرقمية، بالشراكة مع القطاع الخاص، خلال جائحة كوفيد-19 بهدف مواصلة تأمين الخدمات العامة الأساسية في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية (الفصل الخاص بالهدف 9). إلاّ أنّ فعالية الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات العامة تفاوتت بوضوح بين البلدان[35]. فتفوّقت بلدان مجلس التعاون الخليجي على سائر بلدان المنطقة. وحققت **الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية** أفضل أداء في مجال الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة، وحصدتا جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة في مجال الحلول الرقمية[36].

وأصدرت **تونس** قانون حق الوصول إلى المعلومات في آذار/مارس 2016، وانضمت بذلك إلى البلدان العربية القليلة التي أقرّت مثل هذه القوانين[37]. وهي أول بلد في المنطقة ينشئ هيئة وطنية للوصول إلى المعلومات تتولى إدارة الامتثال. ويلزم القانون التونسي الهيئات العامة بتقديم قدر من المعلومات أكبر مما تنص عليه التشريعات في **الأردن** (المعتمدة في عام 2007)، أو في **لبنان** (2017)، أو في **المغرب** (2017)، أو في **اليمن** (2012). ويحد القانون التونسي من المعلومات التي يمكن حجبها. ولدى حكومة إقليم كردستان **العراق** قانونٌ مماثل مدوّن منذ عام 2013[38].

الشكل 16-8
متوسط درجات مؤشر الحكومة الإلكترونية، 2022



المصدر: DESA, United Nations E-Government Knowledgebase.

ملاحظة: يمثّل الخط المتقطع المتوسط العالمي. والبلدان المتأثرة بالصراعات وحالات عدم الاستقرار هي تلك المصنفة في قائمة البنك الدولي لعام 2023، أي جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، ولبنان، وليبيا، واليمن. والبلدان المشار إليها بـ "سائر البلدان العربية" هي الأردن، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.



- **الأردن، وتونس، والمغرب** دول أعضاء في مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تعتمد خطط عمل وطنية لمشاركة المواطنين والمشاركة العامة في صنع القرار. وكفلت هذه البلدان حق الحصول على المعلومات في دساتيرها.
- أطلقت **مصر** تطبيق "شارك 2030" الذي يتيح للجمهور الاطلاع على المبادرات، والقوانين، والسياسات الحكومية، ويجمع آراء المواطنين ومقترحاتهم لتحسين الخدمات العامة.
- في عام 2020، اعتمد **الأردن** ثلاثة بروتوكولات بشأن تصنيف المعلومات وإنفاذها، وإدارتها، تتضمن إجراءات ومعايير أكثر وضوحاً لتعزيز قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وتنفيذه من جانب المؤسسات العامة[39].
- اعتمدت **الكويت** القانون رقم (12) بشأن حق الاطلاع على المعلومات (2020-2021).
- في **المغرب**، أطلقت لجنة الحق في الحصول على المعلومات منصتها الرقمية في عام 2020، حيث يمكن تقديم طلبات المعلومات وتتبعها[40].
- أطلقت **دولة فلسطين** مبادرة البيانات المفتوحة في عام 2018 لتشجيع الابتكار، وزيادة الشفافية، وتعزيز الأداء الحكومي، وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين. ونُشرت مجموعات من البيانات، فيما تُراجَع القوانين بشأن الحق في الحصول على المعلومات وحماية البيانات الشخصية. ويتواصل تنظيم دورات تدريب للفرق الفنية من أجل بناء المهارات، وقد أُقرّت سياسة البيانات المفتوحة[41].
- اعتمدت **المملكة العربية السعودية** استراتيجية للتحول الرقمي، وهي استراتيجية الحكومة الذكية 2020-2024. والغرض منها إنشاء حكومة مرنة وفعالة، تركّز على احتياجات المواطنين، وذلك عن طريق استخدام التكنولوجيات ونشرها. وفي عام 2023، أصدرت هيئة الحكومة الرقمية تقريراً حول جهوزية المؤسسات الحكومية لاعتماد التقنيات الناشئة حتى تتمكن الأجهزة من تحديد مكامن النقص، وكذلك الاحتياجات التدريبية والاستراتيجية.
- تعدّ **الإمارات العربية المتحدة** من البلدان الخمسة عشر الرائدة في العالم في مجال خدمات الحكومة الإلكترونية. وقد أطلقت الحكومة المنصة الرقمية الموحدة في عام 2023، وهي بوابة حكومية رقمية تركّز على احتياجات المواطنين، وتتيح الوصول إلى أكثر من 3,000 خدمة.

4. زيادة التعرّض للمخاطر في سياق الهدف 16

- **لا تزال القوانين والممارسات التي تنطوي على تمييز ضدّ الأقليات سارية في العديد من البلدان العربية، وهي تنشئ عوائق كبيرة أمام تكريس احترام حقوق الإنسان، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وإرساء الحوكمة الشاملة للجميع.** ويتجلى التمييز في انعدام المساواة في فرص الحصول على التعليم، فيحدّ، مثلاً، من فرص الحصول على التعليم الجيد للفئات المهمشة كاللاجئين وسكان المناطق الريفية، فضلاً عن التمييز على أساس الجنس الذي يحدّ من تعليم الفتيات في بعض المناطق (الفصل الخاص بالهدف 4)؛ والتمييز في صفوف القوى العاملة على أساس الجنس، والجنسية، والدين (الفصل الخاص بالهدف 8)، وفي التمثيل السياسي، كإقصاء مجموعات من الناس أو الأقليات العرقية أو الدينية من العملية السياسية، وضعف تمثيل المرأة في المؤسسات. وغالباً ما يواجه الأفراد، كما الجماعات، الذين يتعرضون للتمييز على أساس هويتهم أو وضعهم، ومنهم الفقراء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأقليات العرقية والدينية، واللاجئون، والعمال المهاجرون، وآخرون، قيوداً متعددة ومتقاطعة تكبّل مشاركتهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

أ. مواجهة العنف ضد النساء في الصراعات

لا بد من منع العنف الجنسي والحماية منه ومقاضاة مرتكبيه جنائياً من أجل إحلال السلام وحفظ الأمن. وبحلول عام 2023، كان 11 بلداً عربية[42] قد اعتمد خطط عمل وطنية لإحراز تقدّم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن[43]، بما في ذلك تحديد المكونات المتعلقة بمواجهة العنف الجنسي المرتبط بالصراعات، والعنف على أساس الجنس. وتشمل الأولويات وضع الأُطُر القانونية والسياساتية لمنع العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس ومقاضاة مرتكبيه جنائياً، وتأمين الخدمات للناجيات من العنف، وتوسيع نطاق الحماية لتشمل النازحات داخلياً واللاجئات[44]. وفي عام 2018، شاركت منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في حوار بشأن المساءلة عن العنف الجنسي في حالات النزاع. وأتاحت المشاورة تبادل أفضل الممارسات والدروس بشأن الملاحقة الجنائية لمرتكبي جرائم العنف الجنسي في إطار الولايات القضائية الوطنية، مع التركيز على **العراق**، وإطلاق المناقشات حول **الجمهورية العربية السورية، والسودان، وليبيا، واليمن**. وفي عام 2022، أطلقت جامعة الدول العربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستراتيجية العربية لمنع جميع أشكال العنف في سياق اللجوء والتصدّي لها، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وتحدد هذه الاستراتيجية الأولويات الاستراتيجية الرئيسية للبلدان لحماية اللاجئات من العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس.

لا يزال العنف الجنسي المرتبط بالصراعات، والعنف على أساس الجنس من الممارسات التي لم يبطل استخدامها في الحروب كأسلوب أو كسلاح.

ويعرض تقرير أعده الأمين العام للأمم المتحدة عن العنف الجنسي المرتبط بالصراعات أربعة عشر سياقاً متأثراً بالصراعات جرى فيها توثيق العنف الجنسي، ستة منها في المنطقة العربية، وهي **الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن.**

وغالباً ما تكون خدمات الحماية المقدمة للنساء الناجيات مشتتة بين مؤسسات مختلفة وتغطي بقعة جغرافية محدودة نسبياً.

المصدر: United Nations, 2022.

◆ **قليلة هي آليات المساءلة الوطنية أو الأُطُر التنظيمية التي تحاكم الجناة على ما ارتكبوه من جرائم عنف ضد المرأة في الصراعات، وتمنح التعويضات للضحايا.** ولم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ هذه الأطر. وتضع بعض البلدان أطراً قانونية للادعاء على مرتكبي أفعال العنف الجنسي ضد المرأة، إلا أنها تعتمد تعريفاً محدوداً لهذه الأفعال لا يأخذ في الحسبان جميع أشكال العنف التي ترتكب في الصراعات، بما في ذلك الزواج القسري، والاستعباد والاستغلال الجنسي (الفصل الخاص بالهدف 5). فالمسائل المتعلقة بالتقدم على مسار تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات تسقط عموماً من قائمة الأولويات في البلدان المتأثرة بالصراعات. ونادراً ما تدرج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس بوضوح في خطط إعادة الإعمار حتى بعد انتهاء الصراع.

ومن الأمثلة على الأُطُر النافذة:

- في **العراق**، يعترف قانون الناجيات الأيزيديات لسنة 2021 بأن الجرائم المرتكبة ضد الجماعات الأيزيدية، والتركمانية، والمسيحية، والشاباك، هي جرائم ضد الإنسانية، وينص على منح تعويضات للناجيات وإعادة تأهيلهن. ويصبح العراق نتيجة لإقرار هذا القانون من أوائل دول المنطقة اعترافاً بالناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالصراعات. ولا يشمل هذا القانون النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي جراء تزويجهنّ قسراً بأفراد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب في زمن الحرب[45].
- في **ليبيا**، يعترف القرار الوزاري رقم 119 لعام 2014 بالناجيات من آثار العنف الجنسي في أثناء الثورة كضحايا حرب، ويمنحهن الحق في الحصول على تعويض.
- في **الصومال**، يتناول مشروع قانون الجرائم الجنسية، الذي أقرّه مجلس الوزراء في عام 2018، جرائم الاستغلال الجنسي، والاستعباد، والإتجار، والاختطاف، والاحتجاز، والزواج القسري. وهذا المشروع قيد المراجعة لإقراره في مجلس النواب[46]، ولا يزال يثير ردود فعل سلبية من جانب رجال الدين وشيوخ العشائر[47].
- في **السودان**، أُجري تعديلاً على القانون الجنائي لعام 1991 في عام 2009 ليشمل الاعتراف بالعنف الجنسي في ظروف الصراعات كجريمة حرب.

الأردن، وتونس، وجيبوتي، ودولة فلسطين هي الدول الوحيدة الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويصنّف هذا النظام العنف الجنسي على نطاق واسع ومنظّم ضد المدنيين بأنه جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب عندما يرتكب كجزء من الصراعات المسلحة.

ب. وضع حد للإتجار، وإساءة المعاملة، والاستغلال

◆ **تبذل البلدان العربية جهوداً لوضع حد للاتجار بالبشر، وإساءة معاملتهم، واستغلالهم،** استناداً إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (اتفاقية باليرمو). وشملت الاستجابات على مستوى السياسات بشأن الإتجار بالبشر، بما في ذلك العمل الجبري، صياغة ومراجعة القوانين وخطط العمل، وتشكيل لجان متخصصة، وتنظيم حملات توعية. وبذلت جهود أقل للتصدي لتهريب المهاجرين. وتكفل بعض الدول حرية التنقل للمهاجرين **(البحرين)**، ولا تعاقب المهاجرين المهربين **(مصر)**، أو تحظر اعتقالهم التعسفي **(لبنان)**. وأنشأت **الكويت** بدائل لمراكز الاحتجاز. وتمنح حكومات بعض البلدان[48] أصحاب العمل من المواطنين تصاريح لاستقدام العمال الأجانب وفقاً لنظام الكفالة الذي يربط هؤلاء بأصحاب عملهم، ويعرّضهم لمخاطر الاستغلال، ويطرح قضايا تتعلق بحقوق العمل وظروف العمل، وخاصة بالنسبة للعاملات المنزليات. وبادرت هذه الحكومات إلى تنظيم إقامة المهاجرين أو تسهيل مغادرتهم بدون فرض عقوبات عليهم، بطرق منها إصلاح نظام الكفالة (الفصل الخاص بالهدف 10).

حتى الآن، لم تصدق أي دولة عربية على اتفاقية العمال المنزليين لعام 2011 الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

- في **مصر**، أطلقت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر حملة بعنوان "معاً ضد الإتجار بالبشر"، تحث المواطنين على الإبلاغ عن الحالات عن طريق الاتصال بالخطوط الساخنة.
- أصدر **العراق** خطة العمل الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر في آذار/مارس 2019.
- في **الأردن** قانون لمنع الإتجار بالبشر، إضافةً إلى الاستراتيجية الوطنية لمنع الإتجار بالبشر 2019-2022 التي تهدف إلى التصدي لهذه الظاهرة عن طريق تضافر جهود الجهات المعنية.

- اعتمدت **الكويت** نظام الإحالة الوطنية لمنع الإتجار بالبشر.
- في **لبنان**، تدعم منظمات المجتمع المدني حماية الضحايا، وتتناول قوانين عديدة ظاهرة الإتجار بالبشر، بمن فيهم العاملات المنزليات المهاجرات.
- في **المغرب**، ينص القانون رقم 27.14 على أحكام تضمن الحماية لضحايا الاستغلال (العمل الجبري والاستعباد)، ويحدد القانون رقم 19.12 شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات المنزليات. وأنشأ المغرب اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر والوقاية منه (2019).
- ترصد اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر في **قطر** الحالات وتحيلها إلى السلطات المختصة. وأنشئت وحدة لتتبع البيانات داخل النيابة العامة، وافتتحت إدارة الهلال الأحمر القطري دار الرعاية الإنسانية لحماية الضحايا.
- عدّل **السودان** قانون مكافحة الإتجار بالبشر، فارضاً عقوبات صارمة على المخالفين. وأنشأ اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، وأطلق خطة العمل الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر 2021-2023. ودعم برنامج تحسين إدارة الهجرة، المموّل من الاتحاد الأوروبي وألمانيا، الحكومة السودانية في التصدي للاتجار بالبشر وتحسين حماية الضحايا والمهاجرين المعرضين للخطر.
- أنشأت **تونس** آلية وطنية لتوجيه ودعم ضحايا الإتجار، وتأمين الرعاية الطبية المجانية لهم.


©Tinnakorn/stock.adobe.com

ج. إنهاء العنف الجنسي والجسدي والنفسي ضد الأطفال

◆ **تعتمد بعض البلدان إصلاحات تشريعية وأدوات استراتيجية عملية المنحى لمنع العنف الجنسي، والجسدي، والنفسي ضد الأطفال.**

ارتفعت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني في المنطقة من 82.6 في المائة في عام 2021 إلى 86.2 في المائة في عام 2022، مقابل متوسط عالمي قدره 77.2 في المائة. ولا تزال نسبة تسجيل الولادات في أقل البلدان العربية نمواً منخفضة بحيث أنها بلغت 52.3 في المائة في المتوسط في عام 2022، واقتصرت على 29 في المائة في **اليمن**.

وعلى المنطقة أن تتعامل مع قضية الأطفال المولودين تحت حكم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذين قد يحتاجون إلى رعاية خاصة وطويلة الأمد بسبب ما تعرضّوا إليه من عنف.

- استناداً إلى إطار مؤسسي وتشريعي نموذجي معتمد في إقليم كردستان **العراق**، التزمت الحكومة الاتحادية بإنشاء مديرية لحماية الطفل، وإحالة مشروع قانون بشأن حماية الطفل إلى مجلس النواب للمراجعة.
- **الأردن**، الذي أقرّ مؤخراً قانوناً لحقوق الطفل، **والإمارات العربية المتحدة**، التي تعد مشروع استراتيجية جديدة بشأن الأمومة والطفولة، من البلدان الرائدة في إطار الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال[49]. ومن المتوقع أن يضع كل منهما خطط عمل وطنية ترمي إلى التصدي للعنف ضد الأطفال.
- في **المغرب**، تهدف السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025 إلى تعزيز الإطار القانوني، والتشجيع على اعتماد معايير وممارسات الحماية، وإنشاء نُظُم للمعلومات والرصد. وتؤدي خطة العمل الوطنية بشأن إنهاء زواج الأطفال إلى تعزيز الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية لتمكين الفتيات وتعليمهنّ، ودعم الممارسات القضائية وإجراء تعديلات جديدة على قانون الأسرة.
- أطلقت **دولة فلسطين** استراتيجية وطنية مشتركة بين القطاعات لمكافحة العنف ضد الأطفال في ظل ظروف جائحة كوفيد-19 (2021-2023)[50].
- أعدّت **قطر** مشروع قانون لحماية الطفل، يتضمن أحكاماً بشأن الحماية من الاستغلال، ويحظّر جميع أشكال العقاب الجسدي ضد الأطفال، وينص على تعزيز القدرات على رصد حالات العنف. ويقدَّم الدعم المؤسسي لضحايا العنف في مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي.
- في **المملكة العربية السعودية**، يجري العمل على وضع إطار وطني لسلامة الأطفال على الإنترنت، وسياسة وطنية ضد التنمر، وإطار وطني لتحقيق الرفاه في المدارس. وتهدف الخطة الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف الأسري والعمل

لمكافحته إلى تلبية احتياجات ضحايا العنف والأشخاص الذين يتعرضون للضرب من خلال إجراء الزيارات الأسرية ورعاية الأطفال المعرضين للعنف.

- في **السودان**، تأجل إقرار قانون الطفل لعام 2021 بسبب الوضع السياسي.
- في **الجمهورية العربية السورية**، يجري إعداد مشروع قانون بشأن الحماية من العنف الأسري، ووضع خطة استراتيجية وطنية خمسية لحماية الطفل.

اتخذت الجمهورية العربية السورية والبلدان المضيفة خطوات لتحسين التسجيل المدني للنازحين. وتضمن قانون الأحوال المدنية (2021) في **الجمهورية العربية السورية** أحكاماً لتعزيز إمكانية الوصول إلى التسجيل. وفي **الأردن**، سهّل نظام التحقق المدني تسوية الأوضاع القانونية للمواطنين السوريين. وفي إقليم كردستان **العراق**، اتُّبع نهج مرن لإجراء عمليتي الإقامة والتسجيل. واعتمد **لبنان** تدابير ترمي إلى زيادة تسجيل ولادات الأطفال السوريين اللاجئين المولودين في البلد. وعلى الصعيد الإقليمي، يدعو الميثاق العربي لحقوق الإنسان ومبادئ الشارقة بشأن حماية الأطفال اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إصدار هوية قانونية ووثائق ولادة للاجئين.

ومع ذلك، لا يزال العديد من اللاجئين السوريين يكافحون من أجل الحصول على الوثائق أو تحديثها، بحيث أنهم يفتقرون إليها أو لا يحصلون على ما يكفي منها. ويحد الافتقار إلى الوثائق المدنية بشدة من فرص التعافي من الأزمات، ويقوض حقوق السكن والأرض والملكية. واعتُمِد أكثر من 35 قانوناً ونظاماً بشأن حقوق السكن والأرض والملكية في **الجمهورية العربية السورية**، ما أدى إلى إضعاف تأمين الحيازة للأفراد النازحين وتفاقم التحديات التي يواجهونها.

المصدر: UNHCR and Norwegian Refugee Council, 2021.


©John Wreford/stock.adobe.com

- **تتخذ المنطقة تدابير ملموسة لمساعدة الأطفال الوافدين من المناطق المتأثرة بالصراعات المعرضين لخطر الحرمان من المدرسة** (يمكن الاطلاع أيضاً على الفصل الخاص بالهدف 4):
  - في **الأردن ولبنان**، تنسّق المؤسسات الوطنية، ومنظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة التدابير المتعلقة بتعليم الأطفال السوريين اللاجئين في إطار الاستجابة للأزمة السورية. ووضع كلا البلدين استراتيجيات تعليمية لدمج الأطفال اللاجئين في نظام التعليم العام، كتطبيق برنامج "الدوام الثاني" (صفوف بعد الظهر التي تلي صفوف قبل الظهر المخصصة للمواطنين).
  - أتاحت الحكومة في **الأردن**، من خلال خطة استراتيجية تعليمية للفترة 2018-2022، مدارسها ومرافقها التعليمية للأطفال بغض النظر عن وضعهم أو جنسيتهم. وحددت الخطة الاستراتيجية الإجراءات الملموسة التي ينبغي اتخاذها والاستثمارات التي يجب إطلاقها، مثل إنشاء 60 مدرسة جديدة سنوياً لاستيعاب الأردنيين واللاجئين على حد سواء. ويشجع الأردن الأطفال السوريين على العودة إلى المدرسة من خلال تنظيم حملات لمكافحة التسرب والتنمر والعنف بين الطلاب. وتسهّل بعض التدابير تسجيل الطلاب السوريين في التعليم العالي، وتوفير تصاريح العمل لدعم دخولهم سوق العمل.

د. المهاجرون والأطفال المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً تعرضهم للمخاطر، واللاجئون والنازحون قسراً

- **غالباً ما يكافح المهاجرون والأطفال المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً تعرضهم للمخاطر، واللاجئون والنازحون قسراً من أجل الحصول على فرص التعليم والعمل، ونيل العدالة.** وهم يواجهون خطر الوقوع في أيدي الشبكات الإجرامية، والتعرّض للعنف والاستغلال. والشكل الرئيسي للاتجار ضمن المنطقة هو العمل الجبري، بما في ذلك السخرة المنزلية، والاستعباد بالدين، يليه الزواج القسري والمبكر، والاستغلال الجنسي. وفي ما يتعلق بعمل الأطفال، لا سيما في البلدان المتأثرة بالصراعات حيث إنفاذ القانون متساهل، والظروف الاقتصادية قاسية تضيّق الخيارات أمام الأطفال، يأتي العديد من العمال الصغار السن من مجموعات تواجه بالفعل التمييز، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون.
  - سُمح للاجئين السوريين بالعمل في العديد من القطاعات الاقتصادية في **الأردن** منذ عام 2016. وفي عام 2021، أُصدر عدد قياسي من تصاريح العمل للاجئين السوريين بلغ 62,000 ألف تصريح، من بينها 31,000 تصريح مرن يسمح للاجئين بالتنقل بين الوظائف المماثلة في القطاع نفسه، وكذلك يسمح لهم بالتنقل بين أصحاب العمل والمحافظات. وفي السابق، كان يسمح للاجئين السوريين في الغالب العمل فقط في قطاعات الزراعة،

والبناء، والصناعة التحويلية. وفي عام 2020، منح هؤلاء بعض الإعفاءات للعمل في قطاعات أخرى، بما في ذلك كمتخصصين في الرعاية الصحية للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19. ومنذ عام 2021، تمكن اللاجئون السوريون من الحصول على تصاريح عمل في جميع القطاعات المتاحة لغير الأردنيين.

- في نيسان/أبريل 2019، أصدرت **قطر** قرار مجلس الوزراء رقم 13 لسنة 2019 الذي يحدد الحقوق والمزايا والمنافع التي يتمتع بها اللاجئ السياسي في البلد، ويتضمن أحكاماً تتعلق بحرية التنقل والسفر، والحق في العمل، والسكن، والرعاية الصحية، والتعليم.

جيم. مشهد التمويل

يقلّ حشد الموارد المحلية لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة، وهذا يعزى جزئياً إلى غياب الإصلاحات الضريبية المتعمقة[51]. ويؤدي إطلاق البلدان الإصلاحات الضريبية والمالية الهيكلية، بما في ذلك مكافحة الفساد ووقف التسرب الضريبي، والتخفيض الكبير للإنفاق العسكري، إلى حشد الموارد المحلية اللازمة لوضع برامج طويلة الأجل من شأنها تحقيق التنمية الاجتماعية، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز سيادة القانون.

1. التسرب الضريبي

يتأثر حشد الموارد المحلية بالتسرب الضريبي، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة، والتلاعب بالفواتير التجارية، والانتهاكات الضريبية (الفصل الخاص بالهدف 17). وتجاوزت التدفقات المالية غير المشروعة مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مجتمعة[52]، ما أعاق فعالية الإدارة الضريبية، وأدى إلى تشويه أرقام التجارة والاستثمار، وتدهور أوضاع الاقتصاد الكلي. وتعرقل التدفقات المالية غير المشروعة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التأثير سلباً على القدرة على جمع الموارد المحلية، وتقويض سيادة القانون والثقة في الحكومات، وإضعاف العقد الاجتماعي. وينبغي أن يشمل تعزيز القدرات لجمع الإيرادات وتمويل أهداف التنمية المستدامة إنهاء التسربات المالية غير المشروعة والضارة التي تقوض جهود إرساء الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد[53].

وتفقد المنطقة 8.9 مليار دولار سنوياً بسبب الانتهاكات الضريبية التي ترتكبها الشركات[54]. ويؤدي التلاعب بالفواتير التجارية إلى تكبد خسائر تبلغ 77.5 مليار دولار كل سنة. والبلدان الستة الأولى الأكثر تضرراً من التدفقات المالية غير المشروعة هي **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، ومصر، والمملكة العربية السعودية.** وهي تمثل 80 في المائة من التدفقات المالية غير المشروعة على مستوى المنطقة، الناجمة عن التلاعب بالفواتير[55]. والقضاء على التلاعب بالفواتير التجارية بحلول عام 2030، على النحو الذي دعا إليه الهدف 16، يسدّ فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة بما يناهز 13.5 في المائة[56]، ما يكفي لخفض معدلات الفقر بنسبة تصل إلى 70 في المائة.

2. الإنفاق العسكري

يؤدي الإفراط في الإنفاق العسكري إلى تحويل الأموال عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي وبناء السلام، وإلى تفاقم حالة عدم الاستقرار بسبب الشكوك المتبادلة بين البلدان المتجاورة. وبلغ الإنفاق العسكري الإقليمي نحو 112 مليار دولار في عام 2021[57]. ويمثل هذا المبلغ 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي[58]، و16.4 في المائة من الإنفاق الحكومي الإقليمي[59]، مقابل متوسط عالمي قدره 2.2 في المائة و5.8 في المائة على الترتيب. وعلى المستوى العالمي، تصدرت أربعة بلدان من مجلس التعاون الخليجي هي **الكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية** ترتيب البلدان ذات الدخل المرتفع من حيث الإنفاق العسكري بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وحلّت **البحرين** في المرتبة الثامنة[60]. وفيما بلغ المتوسط في 48 بلداً من البلدان المرتفعة الدخل 2.1 في المائة، سجّلت أعلى نسبة في **المملكة العربية السعودية** وقدرها 7.42 في المائة. ولو لم يتجاوز الإنفاق العسكري في المنطقة المتوسط العالمي البالغ 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لكان من الممكن الاستفادة سنوياً من مبلغ إضافي قدره 63 مليار دولار لتمويل أهداف التنمية المستدامة، بما يكفي للقضاء على الفقر في غضون عامين، أو لسد فجوة التمويل في التعليم.



دال. الأبعاد الإقليمية


©Irin/stock.adobe.com

ارتفعت نسبة البلدان العربية التي تضم **مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس** من 27.3 في المائة في عام 2020 إلى 31.6 في المائة في عام 2022، مقابل متوسط عالمي قدره 42.8 في المائة.

حتى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت المنطقة العربية تضمّ 12 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من أصل 120 مؤسسة معتمدة لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتمتثل كل من **الأردن، ودولة فلسطين، والعراق، وقطر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا** امتثالاً تاماً لمبادئ باريس (تصنيف أ)، في حين أن **البحرين، وتونس، والجزائر، وعُمان، وليبيا** تمتثل امتثالاً جزئياً (تصنيف ب)[61].

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي تحالف إقليمي شكلته المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ باريس. وهي تهدف إلى تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من حماية حقوق الإنسان محلياً، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين وأصحاب المصلحة. وتقدم هذه الشبكة المشورة بشأن مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، وتعزز قدرات المؤسسات الأعضاء للحصول على الاعتماد الدولي، وتشجع على إنشاء هيئات وطنية لحقوق الإنسان، وتوطد التعاون بين المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية[62].



الحواشي

1. Abu-Ismail, Chaitani and Nehme, 2021.
2. Global Peace Index 2022.
3. ESCWA, 2023d. ويمكن الاطلاع على UNDP, 2022.
4. بيانات عن المساعدات الإنسانية المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن.
5. يمكن الاطلاع على أداة البحث عن بيانات اللاجئين refugee data finder التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استُرجعت في 1 شباط/فبراير 2024.
6. مؤشر مركب يقيس سلام البلدان ويتألّف من 23 مؤشراً كمياً ونوعياً.
7. تحل هذه البلدان في مراتب أفضل من البلدان العربية الخمسة عشر المدرجة في النصف الثاني من المؤشر، والتي تشمل ستة بلدان في القيمة الترتيبية الثالثة، وتسعة في القيمة الترتيبية الأخيرة، بحيث أن المغرب يحلّ في المرتبة 84، والجزائر في المرتبة 96، والبحرين في المرتبة 108، وجيبوتي في المرتبة 112، وموريتانيا في المرتبة 114، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 119، ومصر في المرتبة 121، ودولة فلسطين في المرتبة 134، ولبنان في المرتبة 135، وليبيا في المرتبة 137، والعراق في المرتبة 154، والسودان في المرتبة 155، والصومال في المرتبة 156، والجمهورية العربية السورية في المرتبة 161، واليمن في المرتبة 162. للمزيد، يمكن الاطلاع على مؤشر السلام العالمي لعام 2023.
8. على سبيل المثال، يربط صندوق بناء السلام التابع للأمين العام للأمم المتحدة بين تحقيق التعافي، واستعادة الاستقرار، وإرساء الحوكمة المحلية وبناء السلام، ويستثمر في البرامج التي تدعم السلطات المحلية في إعادة بناء الثقة بشأن تقديم الخدمات، وتسوية الصراعات المحلية، وتعزيز العمالة. للمزيد، يمكن الاطلاع على صندوق بناء السلام.
9. يمكن الاطلاع على مشروع دعم المصالحة المتكاملة.
10. Bchir, 2023.
11. نُفذ المشروع بالاشتراك مع الإسكوا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبمواكبة من مجموعة استشارية ليبية.
12. ESCWA, 2021b.
13. تعدّ فعالية الحكومة عاملاً أساسياً في تحديد جودة الحكم، وأداء المؤسسات، والرفاه العام للمواطنين.
14. الأردن (2016)، الإمارات العربية المتحدة (تنقيح 2009)، البحرين (تنقيح 2017)، تونس (2014)، الجزائر (2020)، جزر القمر (2018)، الجمهورية العربية السورية (2012)، جيبوتي (تنقيح 2010)، عُمان (تنقيح 2011)، دولة فلسطين (تنقيح 2005)، السودان (2019)، الصومال (2012)، العراق (2005)، الكويت (1992)، لبنان (تنقيح 2004)، ليبيا (تنقيح 2012)، مصر (تنقيح 2019)، المغرب (2011)، موريتانيا (تنقيح 2012)، اليمن (تنقيح 2015). المصدر: Constitute.
15. يمكن الاطلاع على Constitute.
16. United States Department of State, 2022b.
17. يمكن الاطلاع على صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان.
18. United States Department of State, 2022a.
19. للمزيد، يمكن الاطلاع على رؤية السعودية 2030.
20. ESCWA, 2023c.
21. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي، ودولة فلسطين، والصومال، والعراق، وقطر، والكويت، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن. AUB and UNFPA, 2021. انتهت مدة بعض السياسات أو الاستراتيجيات من دون استبدالها.
22. رؤية الشباب 2030 العراقية.
23. Arab Reform Initiative, 2022.
24. الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2019-2025.
25. UNFPA, 2020.
26. خطة عمل سياسة الشباب الوطنية في لبنان.
27. Somali Youth Hub, 2023.
28. National Youth Policy of the Federal Government of Somalia.
29. القانون الاتحادي رقم 13 والقانون رقم (5) لسنة 2018.
30. الأردن، وتونس، والسودان، والكويت، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن. UNESCO, 2021. يمكن الاطلاع أيضاً على التصنيف العالمي للحق في الحصول على المعلومات حسب البلد.
31. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.
32. الجزائر، والسودان، والصومال، وليبيا، ومصر، وموريتانيا.
33. الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، وعُمان، وقطر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.
34. الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.
35. DESA, 2022.
36. كانت المملكة العربية السعودية من بين البلدان الفائزة لعام 2022 عن تطبيق "توكلنا" للاستجابة لجائح كوفيد-19، فيما كانت الإمارات العربية المتحدة من بين البلدان الفائزة لعام 2015 عن مبادرة إنشاء بوابة مركز التصديق الرقمي. للمزيد، يمكن الاطلاع على مركز ابتكار الخدمة العامة.
37. القانون رقم 22-2016.
38. Human Rights Watch, 2019.
39. OECD and ESCWA, 2021.
40. يمكن الاطلاع على منصة شفافية.
41. يمكن الاطلاع على مبادرة البيانات الحكومية المفتوحة.
42. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، والمغرب، واليمن.
43. تسعى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى دعم مشاركة المرأة في إحراز التقدم على مسار إحلال السلام وحفظ الأمن، وضمان حمايتها من العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس في حالات الصراع. وتتمحور هذه الخطة حول أربع ركائز أساسية هي: المشاركة، والحماية، والوقاية، والإغاثة، والتعافي.

44. ESCWA, 2023c.
45. United Nations, 2022.
46. ESCWA and others, 2019.
47. United Nations, 2023.
48. جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، والأردن، ولبنان.
49. عززت الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال منذ إطلاقها في تموز/يوليو 2016 مفهوم تخطيط المسارات اللازمة لبلوغ هذه الغاية، والذي يهدف إلى إذكاء الوعي، وتحفيز التزام القادة، وتكثيف العمل، ووضع معيار وطني لمنع العنف في جميع أنحاء العالم.
50. يمكن الاطلاع على استراتيجية دولة فلسطين.
51. ESCWA, 2023a, 2022c, 2017b.
52. ESCWA, 2018b, 2017a.
53. ESCWA, 2018a.
54. ESCWA, 2023a, 2022c.
55. ESCWA, 2018a.
56. تتضمن تقديرات الكلفة معلومات عن الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.
57. بيانات البنك الدولي.
58. 15.5 في المائة في ليبيا، و7.3 في المائة في عُمان، و6.7 في المائة في الكويت، و6.6 في المائة في المملكة العربية السعودية، و5.6 في المائة في كل من الإمارات العربية المتحدة والجزائر.
59. أكثر من 20 في المائة في عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية.
60. GlobalEconomy.com, Military spending, percent of GDP – Country rankings.
61. يمكن الاطلاع على التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
62. يمكن الاطلاع على الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

المراجع

Abu-Ismail, K., Y. Chaitani and M. Nehme (2021). Domestic Conflict: A Proposed Index and Its Implications for Arab States.

Arab Reform Initiative (2022). Youth, peace, and security in Iraq: operationalizing youth peacebuilding priorities in practice.

American University of Beirut (AUB) and United Nations Population Fund (UNFPA) (2021). Mapping of Youth Policies in the Arab Region.

Bchir, M. (2023). Beyond Elections: Libya Needs Unified Institutions and Reconciliation. United States Institute of Peace.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2017a). The Arab for Financing Development Scorecard. Beirut.

_____ (2017b). Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region. Beirut.

_____ (2018a). Illicit Financial Flows in the Arab Region. Beirut.

_____ (2018b). The State of Financing Development in the Arab Region. Beirut.

_____ (2021a). Arab Business Legislative Frameworks. Beirut.

_____ (2021b). Vision for Libya: Towards Prosperity, Justice and Strong State Institutions. Beirut.

_____ (2022a). Fourth Arab Governance Report: Equality, Inclusion and Empowerment for More Effective Conflict Prevention. Beirut.

_____ (2022b). GEMS Maturity Index.

_____ (2022c). Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2021–2022. Beirut.

_____ (2022d). World Development Challenges Report: Development from a Broader Lens. Beirut.

_____ (2023a). Arab Policy Choices and Financing Opportunities in a New World Tax Order. Beirut.

_____ (2023b). Gaza War: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine preliminary estimations until 5 November 2023. Policy Brief. Beirut.

_____ (2023c). Implementing the Women, Peace and Security Agenda in the Arab Region. Beirut.

_____ (2023d). Progress of the Sustainable Development Goals in the Arab Region. Beirut.

_____ (2023e). War on Gaza: weaponizing access to water, energy and food. Policy Brief. Beirut.

_____ (2023f). War on Gaza: where everyone is left behind. Policy Brief. Beirut.

_____ (2023g). War on Gaza 2023: an unprecedented and devastating impact. Policy Brief. Beirut.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2019). Gender Justice and Equality Before the Law: Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), the United Nations High Commission for Refugees (UNHCR) and the International Organization for Migration International Organization for Migration (IOM) (2021). Situation Report on International Migration 2021: Building Forward Better for Migrants and Refugees in the Arab Region.

Human Rights Watch (2019). Tunisia: Citizens Testing Right-to-Information Law.

International Labour Organization (ILO) and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2020). COVID-19 and Child Labour. A Time of Crisis, A Time to Act.

International Organization for Migration (IOM) (2021). Assessing the Socio-Economic Impact of COVID-19 on Migrants and Displaced Populations in the Middle East and North Africa.

International Telecommunication Union (ITU) (2022). Digital Development Dashboard.

Moubayed Bissat, L., and C. Rihan (2019). Implementing Agenda 2030 in the Arab world: contextualization, action areas and policy planning. Public Sector Economics.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2021). The Economic and Social Impact of Open Government: Policy Recommendations for the Arab Countries.

Somali Youth Hub (2023). Press Statement: The Somali Cabinet approved the National Youth Policy.

Transparency International (2023). 2022 Corruption Perceptions Index reveals how corruption fuels ongoing conflict in the Middle East and North Africa. 31 January.

United Nations (2022). Conflict-Related Sexual Violence: Report of the Secretary-General. S/2022/272.

_____ (2023). Conflict-Related Sexual Violence: Report of the Secretary-General. S/2023/413.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA) (2022). E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government.

United Nations Development Programme (UNDP) (2022). Demanding Greater Solidarity: New Threats to Human Security in the Anthropocene. New York.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2021). To Recovery and Beyond: 2021 UNESCO Report on Public Access to Information (SDG 16.10.2).

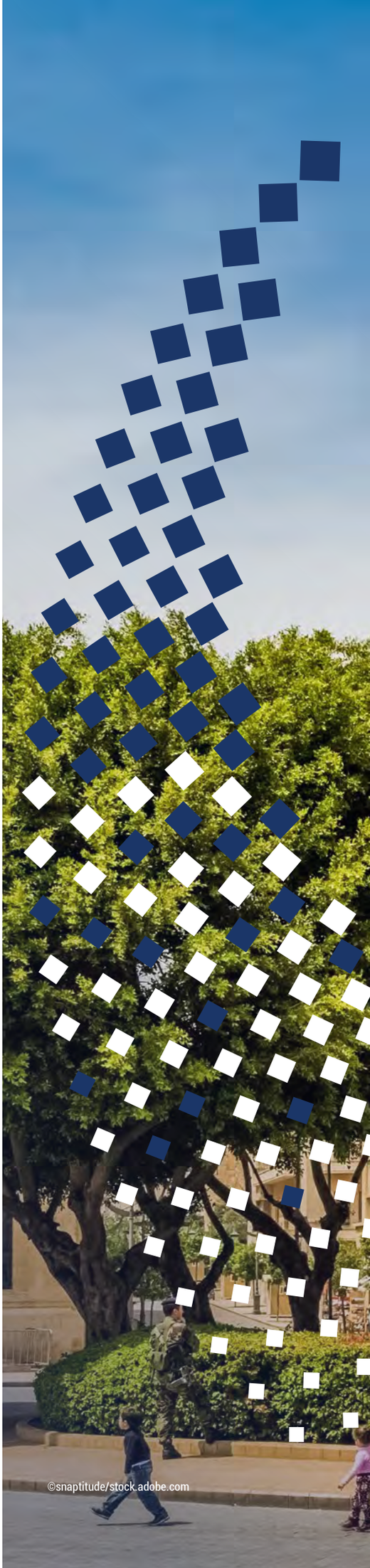
United Nations Population Fund (UNFPA) (2020). Jordan Youth Peace and Security 2250 National Coalition – A Year in Review.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) and the Norwegian Refugee Council (2021). Legal Identity and Housing, Land and Property Rights of Syrian Refugees from a Durable Solutions Perspective Challenges and Opportunities.

United States Department of State (2022a). 2022 Country Reports on Human Rights Practices: Egypt.

_____ (2022b). 2022 Country Reports on Human Rights Practices: Kuwait.





17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

مقدمة

الهدف 17 حول الشراكات من أجل الأهداف هو هدف شامل يؤكد على أن التحوّل الجذري يتطلّب توطيد التعاون العالمي والإقليمي والتضافر بين البلدان، ويلقي على كاهلها مسؤوليات مشتركة وبدرجات متفاوتة. ويركز هذا الهدف على وسائل تنفيذ خطة عام 2030، الخاضعة لتأثير الشراكات المتعددة الأطراف والأطر الدولية، مثل خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. ويتناول الهدف 17 الديناميات العالمية التي تؤثر على تدفق الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف، ويتمحور حول تعزيز اتساق الشراكات من أجل التنمية المستدامة.

ومن العوامل التي تكتسب أهمية بارزة في الحدّ من أوجه عدم المساواة بين البلدان، الاشتراك في تحمّل المسؤولية وتوطيد التعاون، وبذل الجهود لنقل المعارف والتكنولوجيا، وتعزيز التمويل الشامل للجميع. ولهذه العوامل آثارٌ متتالية على مسار التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتسريع الجهود لمعالجة الأولويات المشتركة مثل إدارة المياه، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، وبناء السلام. وفي هذا السياق، تساعد زيادة فعالية التكامل الإقليمي في تحقيق رؤية التنمية المستدامة التي حدّدتها خطة عام 2030.

يركّز هذا الفصل على ثلاثة أبعاد أساسية للهدف 17، وهي **(1) التمويل، و(2) التكنولوجيا، و(3) البيانات والرصد والمساءلة**. أما بالنسبة للقضايا الأخرى ضمن هذا الهدف، والتي لا تقلّ أهمية، مثل بناء القدرات، واتساق السياسات والمؤسسات، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، فقد تمّ تناولها كمواضيع شاملة ومشتركة بين فصول هذا التقرير.

التمويل

ألف. مقدمة

تواجه المنطقة العربية تحدياتٍ جمّة في تحقيق مقاصد الهدف 17 المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة بسبب الاحتياجات الهائلة من الموارد[1]، وتقلّص الحيز المالي. وواجهت العديد من البلدان صعوبةً في الحفاظ على الاستدامة المالية في ظل زيادة أعباء الديون وتقلّب أسعار السلع الأساسية، والتحديات التي تفاقمت جراء الصدمات المتتالية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والعواقب الاقتصادية لاحتدام الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في عام 2022، وارتفاع أسعار الفائدة، وتسارع التضخم العالمي. وأدت هذه الأزمات إلى تفاقم مكامن الضعف القائمة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف خدمة الدين، وعدم كفاية القدرات لحشد الموارد المحلية، وإلى إضعاف قدرة الحكومات على تمويل التدابير في مجال السياسات لتحقيق خطة عام 2030.

ويتطلّب تحقيق الاستدامة المالية أن تتّخذ الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي مجموعةً من الإجراءات. وتحتاج البلدان إلى اعتماد أطر تمويل وطنية متكاملة لتحسين القدرة على حشد الموارد، وبناء الحيز المالي اللازم للحفاظ على الإنفاق الاجتماعي، وحماية الاستقرار الاقتصادي، وضمان اتخاذ قرارات محددة الأهداف ومُنصِفة وفعّالة بشأن الإنفاق العام تعزز نتائج التنمية وتسرّع التقدم في تنفيذ خطة عام 2030.

وعلى الصعيد العالمي، من الضروري أن تَفِيَ البلدان التي تقدّم مساعدات إنمائية رسمية بالتزاماتها التمويلية، وأن يعمل أصحاب المصلحة من أجل إقامة هيكل مالي دولي أكثر إنصافاً واستدامة، بما في ذلك تصميم وتنفيذ آليات فعّالة لتخفيف عبء الديون.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

لا تتوفر بيانات إقليمية عن معظم مؤشرات الهدف 17 المتعلقة بالتمويل، إلا أن الأرقام ذات الصلة تكشف عن حجم التحديات التي تواجهها البلدان العربية في تمويل التنمية على نحو مستدام:

تضخّم **الدين العام** على المستوى الإقليمي إذ ارتفعت نسبته من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، حسب التقديرات، إلى نحو 47 في المائة في عام 2023، وترافق ذلك، في الكثير من الحالات، مع أعباء خدمة الديون التي لا يمكن تحملها. وتتفاوت هذه المشكلة تفاوتاً شديداً بين البلدان ومجموعات البلدان، وتتفاقم بشكل خاص في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً[2].

الجدول 17-1
توقعات الدين العام حسب مجموعة البلدان، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

	2023	2024	2025
جميع البلدان العربية	46.8	46.1	45.8
بلدان مجلس التعاون الخليجي	30.9	31.9	32.2
البلدان المتوسطة الدخل	71.1	67.4	64.9
أقل البلدان نمواً	78.0	70.3	70.4
البلدان المتأثرة بالصراعات	52.1	55.0	58.7

المصادر: البيانات من ESCWA, 2023c؛ وتقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022.

في عام 2022، بلغت **التحويلات الشخصية الواردة** 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإقليمي. وتكتسب التحويلات أهميةً خاصة خارج مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، بحيث أنها تمثل نحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المغرب العربي، و4.9 في المائة في أقل البلدان نمواً، و5.2 في المائة في منطقة المشرق.

بلغت تدفقات **الاستثمار الأجنبي المباشر** الواردة 53.8 مليار دولار في عام 2022، أي نحو 40 في المائة أقل من أعلى نسبة سجّلتها في عام 2008[3]. وذهب أكثر من 90 في المائة من هذه التدفقات إلى خمسة بلدان فقط هي **الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية**؛ و45 في المائة منها للصناعات الاستخراجية. وتسجّل المنطقة 1.50 دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج مقابل كل دولار واحد من التدفقات الواردة، ما يجعلها مُصَدِّراً صافياً لرأس المال[4].

تشهد النُظم الضريبية في المنطقة العديد من التشوهات والتسرّبات، وتعاني من ارتفاع معدلات التهرب الضريبي والتجاوزات الضريبية. وتتّسع الفجوة الضريبية في المنطقة، أي الفرق بين مقدار الضرائب الذي ينبغي تحصيله استناداً إلى معدلات الضرائب السائدة، والمقدار المحصَّل بالفعل. وتبلغ **الفجوات الضريبية** 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في البلدان المُصدِّرة للمنتجات الهيدروكربونية، و17.9 في المائة في البلدان المستوردة للمنتجات الهيدروكربونية. وتفقد المنطقة ما يُقدَّر بنحو 8.9 مليار دولار من الإيرادات السنوية بسبب التجاوزات الضريبية التي ترتكبها الشركات، في حين كلّفت المنافسة الضريبية المنطقة ما يُقدَّر بنحو 50 مليار دولار بين عامي 1980 و2020[5].

تُعَدّ **التدفقات المالية غير المشروعة** السبب الرئيسي لخسارة الإيرادات في المنطقة، حيث يعادل **التلاعب بالفواتير التجارية** وحده، حسب التقديرات، 77.5 مليار دولار من الإيرادات الضائعة. ويفوق هذا الرقم ما تتلقّاه البلدان العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، ويُقدَّر أنه يطال نسبة لا تقل عن 8.2 في المائة من التجارة غير النفطية في المنطقة[6].

بلغ صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة للمنطقة من دول لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 13.9 مليار دولار في عام 2022. وتسجّل هذه المدفوعات زيادةً بنسبة 26 في المائة مقارنةً بالنسبة المسجّلة في عام 2013 عندما بلغت المساعدات حوالي 11 مليار دولار، إلا أنّها تعادل تقريباً المساعدة التي تلقّتها المنطقة من هذه الدول في عام 2016. ومنذ تلك الفترة، شهدت تدفقات المساعدات التي تتلقّاها المنطقة من هذه الدول تقلّباتٍ إذ سجّلت أعلى نسبة بلغت 16 مليار دولار في عام 2020، تَبِعَها انخفاضٌ متتالٍ في عام 2021 ثمّ في عام 2022. ومن مجموع المساعدات المصروفة للمنطقة من دول لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2022، خُصِّصَت نسبة 74.9 في المائة لتمويل المنح، ونسبة 31.4 في المائة للمساعدات الإنسانية، وهما أدنى نسبتين منذ عام 2012 على الأقل. ومن مجموع تدفقات المساعدات في عام 2022، صُرفت نسبة 26.8 في المائة لأقل البلدان نمواً، ونسبة 55.8 في المائة للبلدان التي تشهد صراعات. ومن مجموع المساعدات غير المخصصة للأعمال الإنسانية، ذهبت نسبة 16.6 في المائة إلى أقل البلدان نمواً، ونسبة 42.5 في المائة إلى البلدان التي تشهد صراعات.

وتتفاوت مساهمات دول لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل كبير في المساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أنّ مساهمتها كمجموعة دول بلغت نسبة 0.36 في المائة من دخلها القومي الإجمالي في عام 2022، أي أقل بكثير من النسبة المنشودة البالغة 0.7 في المائة والتي أُقِرَّت بموجب اتفاقات متعددة، بما في ذلك المقصد 17-2 من أهداف التنمية المستدامة. وإذا وَفَت هذه الدول بالتزاماتها، تكسب المنطقة مبلغاً إضافياً قدره 24 مليار دولار في مجال تمويل التنمية، إن لم يتغيَّر توزيع المساعدات على البلدان المتلقّية في العالم [أ].

ويزداد دور الجهات المانحة غير التقليدية أهميةً في تمويل التنمية ضمن المنطقة العربية وفي سائر أنحاء العالم. فدول لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قدمت ما يناهز 49.5 في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة في عام 2013، إلا أنّ هذه النسبة انخفضت بشكل مطرد إذ لم تتجاوز مساهمة هذه المجموعة من الدول 42.2 في المائة من مجموع المساعدات التي تلقتها المنطقة في عام 2022 وقدرها 33 مليار دولار. وبرزت بلدان مجلس التعاون الخليجي كمصدرٍ رئيسي للدعم الذي تتلقّاه البلدان في المنطقة العربية وخارجها. وبلغت مساهمة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية مجتمعةً ما يعادل نحو 9 مليار دولار من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة في العالم في عام 2022.

المصادر: OECD Stat, "Aid (ODA) disbursements to countries and regions [DAC2a]", accessed on 18 April 2024; OECD, 2023b.

أ. بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها المنطقة العربية من دول لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 11.5 في المائة بين عامي 2013 و2022.

لا بد من توفر المزيد من البيانات على الصعيد الإقليمي لفهم التقدم المحرز في تحقيق مقاصد الهدف 17 المتعلقة بالتمويل فهماً كاملاً. ومن الصعب تتبُّع المؤشرات المتعلقة بحشد الموارد وإعداد الميزانية بسبب عدم نشر البيانات في الكثير من الأحيان، ما يبرز الحاجة إلى زيادة شفافية المالية العامة.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 17 بشأن التمويل على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.





وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتمويل أهداف التنمية المستدامة

- الإسراع في اعتماد استراتيجيات لإدارة الديون من أجل ضمان استدامة المالية العامة. وينبغي أن تشمل التدابير تعزيز التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، وتحسين البيانات لضمان عمليات اقتراض قائمة على الأدلة، وتعزيز أسواق السندات المحلية للحدّ من الاعتماد على الدين الخارجي، فضلاً عن التدابير المتصلة بحشد الموارد كتلك التي تتناولها الأقسام التالية من هذا الفصل.
- التعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين لإصلاح الهيكل المالي الدولي ونماذج الأعمال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتخاذ إجراءات عادلة للتخفيف من عبء الديون وإعادة هيكلتها، ووضع شروط اقتراض مؤاتية للبلدان النامية، وضمان المساواة في الحصول على السيولة أثناء الأزمات، وزيادة التمثيل في حوكمة المؤسسات المالية الدولية.
- تفادي تحوّل أزمات الديون إلى أزمات اجتماعية من خلال إعطاء الأولوية للنفقات الاجتماعية التي تقدّم الدعم والخدمات إلى السكان المعرّضين لخطر الإهمال وتسهّل الارتقاء الاجتماعي.
- وضع وتنفيذ أُطر وطنية متكاملة للتمويل تحدّد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 وتشمل تدابير عملية لمواءمة التمويل ووسائل التنفيذ الأخرى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.


©Cavan/stock.adobe.com

- تنفيذ إصلاحات الموازنة ووضع السياسات المالية اللازمة لتحسين كفاءة الإنفاق العام، بطرق منها اتخاذ تدابير لزيادة شفافية عمليات إعداد الميزانية، وتتبُّع أثر الإنفاق على إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ترشيد الحوافز الضريبية وإجراء تحليلات وتقييمات منتظمة للتكاليف والفوائد لضمان تحقيق الأهداف المنشودة من التدابير المتّخذة، وتعظيم الآثار الإيجابية الطويلة الأمد للاستثمار.
- تعزيز إنفاذ السياسات الضريبية للحدّ من التسرب الضريبي والتهرب الضريبي، واعتماد تدابير لزيادة الإنصاف في سياسات حشد الموارد، ومواءمة هذه السياسات مع أولويات التنمية المستدامة.

باء. مشهد السياسات

تُلاحَظ اتجاهاتٌ مشتركة واضحة في الجهود التي تبذلها البلدان العربية لتمويل التنمية المستدامة.

◆ **تضع العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل أطر تمويل وطنية متكاملة وتنفذها لتحسين مواءمة القرارات المتعلقة بالميزانية مع الأولويات الإنمائية.** وتُعَدّ هذه الأطر أدوات قيّمة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا على المستوى الوطني، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال سياساتٍ وإصلاحات تهدف إلى مواءمة التمويل مع وسائل التنفيذ الأخرى للوفاء بأولويات التنمية المستدامة. وتؤدي أطر التمويل الوطنية المتكاملة إلى تحسين الاتساق والتكامل في الحصول على التمويل من مصادر مختلفة، وتعزيز القدرة على اتخاذ قرارات بشأن الإنفاق تراعي المخاطر في أوقات الأزمات[7]. وتساهم هذه الأطر في سدّ الفجوة التي غالباً ما تفصل بين خطط التنمية الوطنية والجهود الرامية إلى حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذها. وتتطلب عملية إنشاء أطر التمويل الوطنية المتكاملة إجراء تقييمات شاملة لسياقات واحتياجات التمويل المحلية، ووضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ بشأن تمويل التنمية المستدامة، واعتماد أطر فعالة للرصد والتقييم، وبناء القدرات الإدارية للتنفيذ[8].

وقد أحرزت ثمانية بلدان عربية هي **الأردن، وتونس، وجزر القمر، وجيبوتي، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا** تقدماً في وضع هذه الأطر، وأبلغت عن ذلك إلى مِرفق أُطر التمويل الوطنية المتكاملة. ولا تزال معظم البلدان في المراحل الأولى من هذه العملية، وتسعى إلى تحديد كلفة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف

التنمية المستدامة؛ وإدراج هذه الأهداف ومقاصد خطط التنمية الوطنية في قرارات الإنفاق وعمليات الميزانية؛ وإعطاء الأولوية للقطاعات والفئات الرئيسية المعرّضة للإهمال؛ وتعزيز اتساق السياسات؛ وحشد التمويل من مصادر مختلفة وضمان اتساقها، بما في ذلك النفقات العامة والاستثمار الخاص[9].

◆ **أجرَت البلدان إصلاحاتٍ في عملية إعداد ميزانياتها ولكنّ هذه الإصلاحات لا تزال محدودة النطاق وقليلة الشفافية.** ولم يعتمد أي بلد في المنطقة نموذجاً خاصاً بإعداد ميزانياتٍ تراعي أهداف التنمية المستدامة وتتضمن بوضوح تخطيطاً وتتبّعاً للإنفاق وفقاً لهذه الأهداف. ومع ذلك، أجرَت العديد من البلدان إصلاحاتٍ لتحسين أداء القطاع العام من خلال تحويل تركيز عمليات الميزانية من المدخلات المالية إلى الإنجازات والمخرجات، وذلك باعتماد نُهج إعداد الميزانيات القائمة على النتائج والأداء والبرامج. وعلى الرغم من الاختلافات البسيطة بين هذه النُهج، تنطوي جميعُها على تحديد الأهداف الخاصة بالأداء والمؤشرات التي ينبغي تحقيقها استناداً إلى الأموال المخصّصة، ما يمنح الكيانات المتلقّية قدراً أكبر من المرونة في كيفية توجيه الموارد لتحقيق هذه الأهداف مقارنةً بالنَهج القائم على وضع الميزانية على أساس بنود الإنفاق. ومن شأن الجهود المبذولة في هذا المجال دعم عملية إعداد الميزانية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الرصد والتقييم باستخدام مقاصد التنمية الوطنية كمؤشرات أثناء هذه العملية[10]. وقد أُطلِقَت إصلاحات لاعتماد مثل هذه النماذج في **الأردن، وتونس، والجزائر، وعُمان، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا**.

واستُخدِمَت أدواتٌ أخرى للاستجابة لأهداف محدّدة في مجال السياسات. **فعمليات إعداد الميزانية المراعية للمساواة بين الجنسين** تُظهِر إلى أي مدى تساهم السياسات المالية في التقدم على مسار تحقيق هذه المساواة أو الانحراف عنه، بما في ذلك من خلال تعميم منظور المساواة الجنسين على جميع المستويات في عملية وضع الميزانية، واستخدام المعلومات لهيكلة الإيرادات والنفقات على هذا الأساس[12,11]. واستُخدِمَت هذه المنهجيات بدرجات متفاوتة في سبعة بلدان على الأقل في المنطقة العربية، بما فيها **الأردن، والبحرين، وتونس، والعراق، وفلسطين، ومصر، والمغرب**، وذلك بمشاركة الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في أغلب الأحيان. وتتفاوت جهود البلدان تفاوتاً كبيراً من حيث النطاق، إلا أنها تنطوي على سماتٍ مشتركة مثل اتخاذ التدابير لضمان تكافؤ الفرص في القطاع العام، ووضع مؤشرات للأداء وبيانات مفصّلة حسب الجنس، وتخصيص الأموال وفقاً للاحتياجات المحدّدة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال ثغراتٌ كبيرة قائمةً في إعداد الميزانيات المراعية للمساواة بين الجنسين (يمكن الاطلاع على المزيد في الفصل الخاص بالهدف 5).

وغالباً ما تنطوي عمليات إعداد الميزانية في المنطقة العربية على محدودية المشاركة العامة، وضعف الرقابة، والافتقار العام إلى الشفافية، على الرغم من الإصلاحات المنفذة، ما يشكل ثغرات على مستوى السياسات تحول دون التمويل الفعّال لأهداف التنمية المستدامة. وفي العديد من البلدان، لا تتاح للجمهور وثائق الميزانيات وتقارير مراجعة الحسابات، أو يصعب الحصول عليها، أو تُنشَر مع بعض التأخّر. وتحلّ معظم بلدان المنطقة في مراتب متدنية في مسح الموازنة المفتوحة الصادر عن شراكة الموازنة الدولية[13].

◆ **في ظل ارتفاع أعباء الديون، أقرّت الحكومات في المنطقة إصلاحاتٍ ضريبية لتحسين أوضاعها المالية.** وتُسجَّل معدلات ضرائب منخفضة عموماً، فقد بلغت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد الإقليمي 8 في المائة فقط في عام 2019. وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي بلغ خلال الفترة نفسها 18 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، و25 في البلدان المرتفعة الدخل[14]. غير أنّ هذا المتوسط الإقليمي يخفي أوجه تفاوت عميقة بين مجموعات البلدان. فمتوسط نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل يبلغ نحو 20 في المائة، فيما تقل هذه النسبة في المتوسط عن 5 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وفي السنوات الأخيرة، فُرِضَت ضرائب جديدة وأُدخلَت تعديلات على معدلات الضرائب القائمة بهدف تعزيز دور الضرائب في توليد الإيرادات. ومن الأمثلة البارزة فرضُ ضرائب القيمة المضافة في **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، والمملكة العربية السعودية** في أعقاب اتفاق أُبرِم في عام 2016 بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأدى إلى تنويع الإيرادات وتفعيل دور الضرائب في التمويل العام. وظل فرض الضرائب المباشرة، مثل الضرائب على دخل الفرد وأرباح الشركات، محدوداً[15]. وسعت العديد من البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً التي تستمدّ نسبةً كبيرة من الضرائب لتأمين موارد ميزانياتها إلى زيادة الإيرادات عن طريق تعديل معدلات الضرائب. وخلال العقد الماضي، سَجَّلت ضرائب القيمة المضافة وضرائب المبيعات التي تشكل غالبية الإيرادات الضريبية في معظم هذه البلدان، ارتفاعاً في كل من **تونس، والجزائر، وفلسطين، ولبنان، ومصر، وموريتانيا**[16].

ورفعت العديد من البلدان معدلات الضرائب على فئات الدخل الأعلى المفروضة على أرباح الشركات ودخل الفرد. وفي السنوات العشر الماضية، زادت كل من **الأردن، وتونس، ولبنان، ومصر، وموريتانيا** معدلات الضريبة الحدية الأعلى على دخل الفرد، في حين زاد **الأردن، والجزائر، ودولة فلسطين، ولبنان** معدلات الضريبة الأعلى المفروضة على أرباح الشركات. وتبقى القواعد الضريبية في العديد من البلدان محدودةً للغاية لأن أعداداً كبيرة من أصحاب الدخل لا يلتزمون بتسديد الضرائب أو يعملون خارج النظام الضريبي النظامي. ولم تؤدِّ زيادة معدلات الضريبة إلى تحقيق القدر نفسه من الزيادات في الإيرادات بسبب ضعف القدرة على الإنفاذ، ومنح الإعفاءات المتعددة، وارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي غير النظامي، وانخفاض معدلات الامتثال، وانتشار مختلف أشكال التجاوزات الضريبية، التي تخفّف جميعها من كفاءة الإدارات الضريبية. وبالتالي، **لم تتغيّر حصة ضريبة دخل الفرد وضريبة أرباح الشركات من مجموع الإيرادات الضريبية بشكل كبير في معظم البلدان، على الرغم من تنفيذ الإصلاحات.**

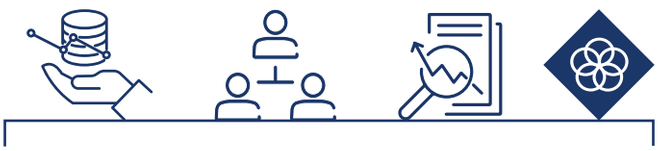
وحتى الضرائب التي تُفرَض على نحو أبسط من الناحية الإدارية، مثل ضرائب القيمة المضافة، تفتقر إلى قدر كبير من الكفاءة، ما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات. ولو حسّنت البلدان العربية كفاءة ضريبة القيمة المضافة من خلال رفعها إلى متوسط مستويات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكانت ارتفعت الإيرادات المحصّلة من هذه الضرائب بنسبة تصل إلى 47 في المائة في بعض البلدان. وتتطلب زيادة الكفاءة الضريبية، من بين عناصر أخرى، تعزيز القدرة على إنفاذ السياسات، بطرق منها تحسين جمع البيانات؛ وإجراء تحليل دقيق لاتساق الحوافز الضريبية؛ ورصد الاستثمارات الاجتماعية الفعالة التي تحسّن نوعية الخدمات العامة وتوفرها بهدف إظهار قيمتها، وبناء الثقة، وكسب قبول دافعي الضرائب بها مع الحدّ من التهرّب الضريبي[17].

ويوضح الفصل الخاص بالهدف 10 أن **السياسات والإصلاحات الضريبية في المنطقة لم تُستخدم على النحو الأمثل لمعالجة أوجه عدم المساواة**، حيث لا تزال نسبة الضرائب غير المباشرة التنازلية، كضرائب القيمة المضافة، هي الغالبة على الإيرادات الضريبية لمعظم البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، وتمثل 40 إلى 50 في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية في **تونس، ولبنان، ومصر، والمغرب**؛ و50 إلى 60 في المائة في **فلسطين وموريتانيا**؛ وأكثر من 70 في المائة في الأردن. وعلى الرغم من تركز الثروة بشكلٍ متزايد لدى الأشخاص الأكثر ثراءً في المنطقة، اعتمدت البلدان عدداً قليلاً من التدابير لفرض ضرائب على الثروة[18].

تزخر الاقتصادات العربية بالشركات المملوكة للدولة. ويتميّز بعض هذه الشركات بأداءٍ ملحوظ إلا أنّها تسجّل في الكثير من الحالات مستوىً متدنياً من الإنتاجية والقدرة على المنافسة. وللشركات المملوكة للدولة دورٌ مهم في التمويل العام وإن كان يفتقر إلى الشفافية في أغلب الأحيان، وذلك من خلال عمليات الاستثمار والأنشطة شبه المالية مثل الإقراض، أو توفير السلع والخدمات بأسعار أقل من سعر السوق.

وتؤدي تدابير الدعم والضمانات والإعانات المكثّفة المقدّمة للشركات المملوكة للدولة إلى التخفيف من القيود على ميزانياتها، ما يُلقي بمسؤولية القصور على الحكومات. وتتكبّد العديد من هذه الشركات الخسائر وتتحمّل ديوناً ثقيلة، وفي بعض البلدان، يوازي الدعم المالي المباشر لهذه الشركات الإنفاق على الصحة أو التعليم. وتُعرِّض الشركات ذات الأداء الضعيف الميزانيات الوطنية لمخاطر جسيمة، وتكبّدها تكاليف بديلة، ما يبرز الحاجة إلى إصلاح الأطر المعنية بتحقيق الشفافية المالية وإدارة المخاطر من أجل تجنّب إرهاق المالية العامة ومزاحمة النشاط الخاص.

المصادر: ESCWA, 2023b; IMF, 2021.



◆ **تتّجه الحكومات إلى القطاع الخاص لحشد الموارد الإضافية إزاء اتّساع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصبح عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص الأداة الأكثر شيوعاً.** وهذه الشراكات هي اتفاقات مبرمة بين كيانات عامة وشركات خاصة لتمويل المشاريع وبنائها وتشغيلها عن طريق التمويل الخاص الأولي الذي يُعوَّض لاحقاً من خلال إيرادات التشغيل أو الامتيازات الضريبية أو غيرها من الحوافز. ومن شأن هذه الشراكات تسريع تمويل المشاريع الحيوية وتنفيذها، إلا أنّها تنطوي أيضاً على مخاطر تشمل زيادة التكاليف الطويلة الأجل التي يتحمّلها الجمهور؛ واستفحال الفساد، وانتشار الريعية، والاستيلاء على الموارد العامة؛ وتقلّص الشفافية؛ وتشويه أولويات السياسات لتعزيز الجدوى التجارية للمشاريع. ولذلك، لا بد من تصميم هذه المشاريع وتنظيمها بعناية من خلال وضع أطر قانونية ومؤسسية لضمان استمرار إعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

وحتى عام 2023، أقرّ 15 بلداً عربياً قوانين معنية بتنظيم تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص[19]، فيما تعمل ثلاثة بلدان أخرى على الأقل على وضع مثل هذه التشريعات. وفي البلدان التي تفتقر إلى تشريعات بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تخضع هذه المشاريع عادةً لقانون الشراء العام، على الرغم من إصدار مراسيم تنفيذية بشأن هذا الموضوع في بعض البلدان بسبب غياب القوانين. وبالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية، أنشأت بعض البلدان وحدات لتنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضمن إداراتها لتوطيد التعاون مع القطاع الخاص وتيسيره وتقييمه. وتشمل البلدان التي أنشأت هيكليات من هذا القبيل **الأردن، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.**

وبشكل عام، لم تؤدِّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة إلى إحداث أثر تحويلي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد كشفت مراجعة البيانات الحديثة بشأن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أنّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص تتركّز بشكل كبير في قطاعات ومناطق جغرافية معينة، إذ وُجِّهَت 85 في المائة من مشاريع البنية الأساسية إلى ثلاثة بلدان فقط هي **الأردن، ومصر، والمغرب،** وانحصرت نسبة 94 في المائة في قطاعي الطاقة أو النقل[20].



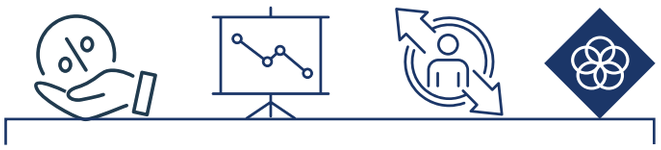
◆ **شملت الجهود الأخرى لتحفيز تمويل التنمية من القطاع الخاص إصدار سندات تُستَخدَم عوائدها لتحقيق الاستدامة، مثل السندات الخضراء أو السندات الاجتماعية، بهدف جمع الأموال لتنفيذ المشاريع المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.** وبين عامي 2015 وحزيران/يونيو 2022، جمعت المنطقة عوائد بقيمة 14.4 مليار دولار من هذه السندات، كان معظمها بعد عام 2018. وأصدرت **الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية** 91 في المائة من سندات الاستدامة، وصُنِّفَت نسبة 84 في المائة منها بأنها سندات خضراء[21]. ومعظم سندات الاستدامة تصدرها شركات أو هيئات مرتبطة بالحكومة. وتُعَدّ **مصر** الدولة الوحيدة التي أصدرت سندات خضراء سيادية تُوجَّه عوائدها نحو تمويل مشاريع النقل والمياه والصرف الصحي. ولا تزال السندات التي تُوجَّه عوائدها نحو الاستدامة تشكل جزءاً صغيراً نسبياً من المشهد الإقليمي لتمويل أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من تزايد إصدارها. وتبلغ حصة المنطقة من المجموع العالمي لهذه السندات 0.5 في المائة، وهي أدنى من حصة كل منطقة نامية باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ولا يزال القطاع الخاص في المنطقة العربية أقل فعاليةً في حشد الاستثمارات مقارنة بالقطاع الخاص في المناطق النامية الأخرى، وقد انخفض مجموع الاستثمارات تدريجياً منذ عام 2010. وفي حين لم تكن البيانات متاحة إلا عن ستة بلدان، بلغ معدل استثمار القطاع الخاص بين عامي 2015 و2018 في **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر** 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل بكثير من المعدل الذي سجّلته منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ وقدره 34 في المائة، لا بل أدنى من المتوسط العالمي لأقل البلدان نمواً البالغ 21 في المائة. وتُبرِز معدلات الاستثمار الضئيلة ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية، بما في ذلك عن طريق تثبيت احتياطيات النقد الأجنبي، وخفض تكاليف الاقتراض، وإنهاء الاضطرابات السياسية والصراعات التي طال أمدها[22].

◆ **سعت البلدان إلى تحريك عجلة الاستثمار من خلال منح الحوافز الضريبية، إلا أن ما بذلته من جهود لم يرقَ إلى مستوى إمكانياتها لجمع الموارد من أجل تمويل التنمية.** وقدّمت العديد من الحكومات حوافزَ ضريبية سخية، وأنشأت مناطق اقتصادية خاصة لتعزيز النشاط الاستثماري (لمزيد من التحليل، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 8). وتُعَدّ الإعفاءات الضريبية من الأدوات الأكثر استخداماً إذ تضع معظم البلدان خططاً تعفي الأرباح التي تدرّها الاستثمارات المؤهلة من الضرائب على أرباح الشركات. وفي بعض الحالات، يتّسع نطاق هذه المزايا لتحفيز تنمية قطاعات معينة. فقد خفّض **الأردن والجزائر** المعدلات الضريبية على السلع الطبية، ومنح كل من **تونس ولبنان** إعفاءات للاستثمارات المؤهلة في قطاعات التعليم والصحة والزراعة. وكثيراً ما تشمل الحوافز الضريبية المصدّرين، على الرغم من اقتصارها في بعض الأحيان على الشركات العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة أو المناطق الحرة التي تلبّي احتياجات الأسواق الدولية، أو على قطاعات محدّدة مثل التمويل أو الخدمات اللوجستية أو الصناعات التحويلية. وأنشئت مثل هذه المناطق في **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.** وفي بعض الحالات، بما فيها **الأردن، والجزائر، ولبنان، وليبيا، ومصر**، تحصل الكيانات المؤهلة العاملة في هذه المناطق على مزايا ضريبية دائمة، بينما تُمنَح إعفاءات مؤقتة في حالات أخرى[23].

ووضعت بعض البلدان نُظماً ضريبية خاصة، أو قدّمت إعفاءات ضريبية للاستثمارات المحلية والدولية في المناطق المحرومة. وصَنَّف **الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية** مناطق محددة "كمناطق إنمائية" استناداً إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهي تمنح الأنشطة المؤهلة في هذه المناطق إعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات. وغالباً ما تشمل الحوافز الإضافية الإعفاءات من بعض رسوم التسجيل ورسوم الاستيراد المفروضة على المواد المدخلة. وتشمل الحوافز الأخرى المرتبطة بتحقيق أهداف محدّدة على مستوى السياسات تحديد شروط تتعلق بتحقيق نتائج معيّنة لقاء الحصول على الإعفاءات الضريبية. **فالجزائر** مثلاً تمنح إعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات للمشاريع التي تستحدث ما لا يقل عن 500 فرصة عمل، في حين أنّ حصول المستثمرين على إعفاءات ضريبية مشروط في بلدان أخرى (بما فيها **لبنان وليبيا**) بتحقيق أهداف متعلقة بتشغيل الموظفين الوطنيين[24].

واستخدمت البلدان الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحدّدت جميع البلدان تقريباً حافزاً ضريبياً واحداً على الأقل لتشجيع الاستثمارات التي تدعم تحقيق الأهداف البيئية مثل مشاريع الطاقة المتجددة أو الحدّ من التلوث، ويكافئ أكثر من نصف البلدان الاستثمارات التي تعزز الروابط مع سلاسل الإمداد المحلية. وفي **الأردن**، تحصل الشركات التي يكون نصف العاملين فيها على الأقل من النساء على إعفاء ضريبي مميز. وعلى الرغم من أنّ منح الحوافز الضريبية لاستحداث فرص العمل شائع نسبياً، يقدم عدد قليل من البلدان إعفاءات مرتبطة بتحسين المهارات أو جودة الوظائف. **فالمغرب** مثلاً خفّض معدلات الضريبة على مؤسسات التدريب المهني. وتقدم **المملكة العربية السعودية** إعفاءات ضريبية على نفقات التدريب للمواطنين السعوديين العاملين في المشاريع المؤهلة. وتتيح **مصر** لبعض الشركات التي تتجاوز أجور الموظفين فيها 30 في المائة من تكاليف التشغيل الحصول على إعفاءات ضريبية[25].



غالباً ما تُصمَّم الحوافز الضريبية لجذب الاستثمار، إلا أنها غير كافية بحدّ ذاتها لتحقيق هذه الغاية. فرأس المال البشري، والروابط التجارية الثنائية، والجودة المؤسسية، عوامل تهمّ المستثمرين، وترتبط بالأهداف 4 و8 و16 في تهيئة المنطقة لتصبح أكثر استقطاباً لهم. وأدّت الحوافز الضريبية التي تُمنَح للمستثمرين إلى خفض إيرادات الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 60 في المائة في المتوسط في المنطقة، من دون أن تقابلها زيادات متناسبة في النشاط الاقتصادي تعوّض هذه الخسارة.

المصادر: ESCWA, 2022a, 2022b.

◆ **لا يزال صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة شديد التركيز، وقليل التأثير على النمو والتنمية.** وانخفضت هذه التدفقات بشكل كبير من أعلى قيمة سجّلتها في عام 2008 وقدرها 89 مليار دولار إلى 25.5 مليار دولار في عام 2015، لتزداد بشكل مطرد منذ ذلك الحين وترتفع إلى 53.8 مليار دولار في عام 2022[26]. وتأثير هذا الاستثمار محدود لأن تدفقات رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة تفوق التدفقات الواردة إليها. ففي المتوسط، تُعيد المنطقة 1.50 دولار بشكل تدفقات خارجة مقابل كل دولار تكسبه من التدفقات الواردة[27]. وتنطوي معظم التدفقات الخارجة من المنطقة على الأرباح التي يعيدها المستثمرون الأجانب إلى بلدانهم، والتي لا يُعاد استثمار سوى نسبة ضئيلة منها في المنطقة[28].

وتتركز التدفقات الواردة في عدد قليل من البلدان، إذ تتلقّى **الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية** وحدهما نسبة 56 في المائة من المجموع. وتتلقّى خمسة بلدان هي **الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية** نحو 90 في المائة من هذه التدفقات. وبشكل عام، لا تتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأماكن التي تكون بأمسّ الحاجة إليها، فقد ذهبت نسبة 68.5 في المائة من صافي التدفقات إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي مقابل 4 في المائة فقط إلى أقل البلدان نمواً. ويتعارض هذا التوزيع المُجحِف مع المقصد 10-ب من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى زيادة التدفقات المالية إلى أقل البلدان نمواً[29].

ولا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في القطاعات القائمة على كثافة رأس المال التي تستحدث عدداً قليلاً نسبياً من فرص العمل. ووُظِّفَت غالبية الاستثمارات في صناعات لا تؤثر بشكل فعال وإيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل الفحم، والنفط والغاز، والمواد الكيميائية، والتعدين، والعقارات، والترفيه. وتستوعب هذه الصناعات مجتمعةً 56 في المائة من الاستثمارات الواردة[30]. وخَلُص استعراضٌ للتجارب في ثمانية بلدان عربية هي **الأردن، وتونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب**، إلى أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقود إلى تغيير جذري في مجال التنمية. وتؤدي هذه الاستثمارات إلى نتائج متباينة، ولكنها سلبية في الغالب، من حيث تأثيرها على الإنتاجية، والعمالة، والمهارات، والمساواة بين الجنسين، والبصمة الكربونية للصناعات[31].

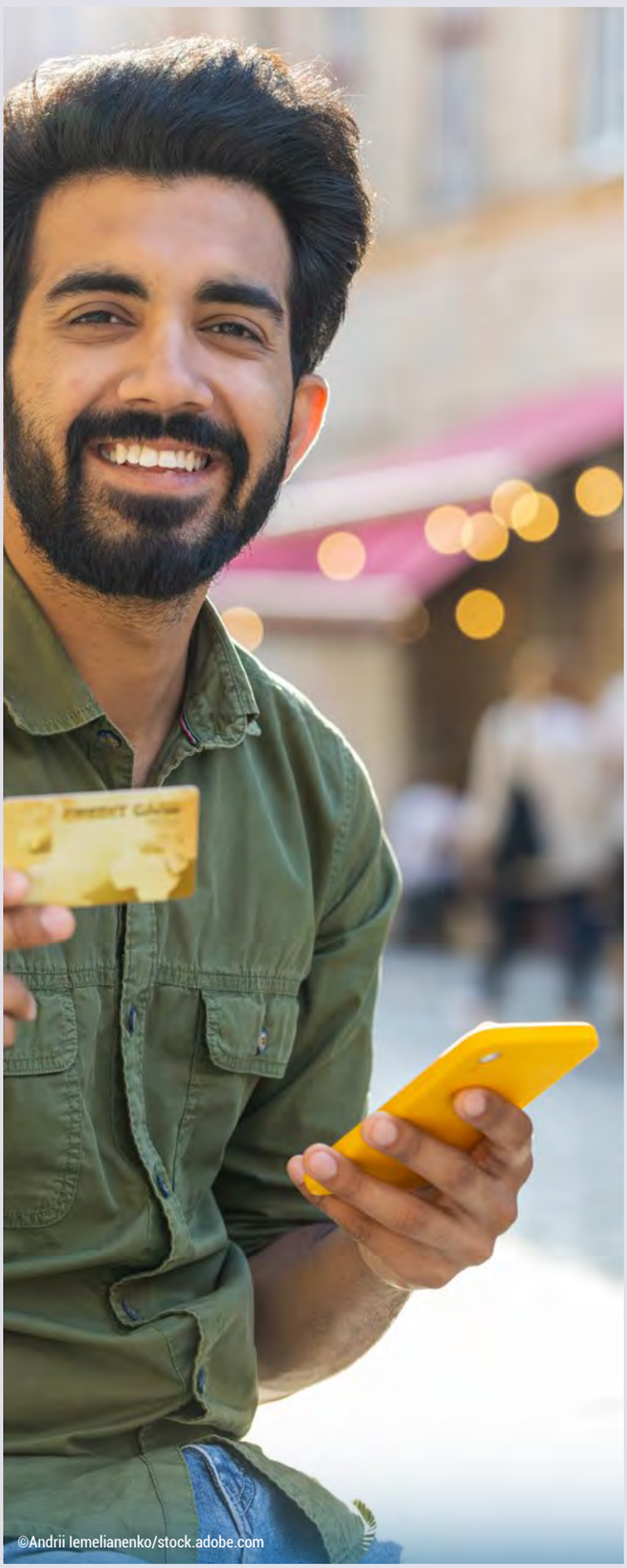


جيم. الأبعاد الإقليمية

- مع أنّ التغلّب على التحديات في حشد الموارد يتطلّب اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة في المنطقة العربية، لا بد من أن تقترن هذه الجهود **بالتزام دولي متجدّد بتمويل التنمية المستدامة**. ويمكن أن تؤدّي **البرامج الرامية إلى إعادة هيكلة الديون، والإصلاحات الهادفة إلى إرساء نظام مالي عالمي أكثر إنصافاً** إلى التخفيف من القيود المالية في البلدان النامية. ويتيح التعاون الإقليمي للبلدان العربية الفرص لتبادل الخبرات في إدارة التحديات، والاستفادة من الشبكات العابرة للحدود، **والعمل على إرساء نظام مالي دولي أكثر إنصافاً**.

- ونظراً لما تنطوي عليه الاقتصادات الحديثة من تعقيدات متفاقمة، تتزايد باستمرار الفوائد التي يمكن أن يولّدها **تنسيق السياسات الضريبية**. وكما هو مذكور في الفصلين المتعلقين بالهدفين 10 و16، من الضروري توطيد التعاون الإقليمي لمكافحة التجاوزات الضريبية للشركات، والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، والحدّ من الآثار السلبية للمنافسة الضريبية. وهي أمور تتيح إمكانات هائلة لحشد الموارد. ومن شأن مواءمة الحوافز الضريبية وغيرها من السياسات أن تساعد في تجنب "السباق نحو القاع" الذي يخفّض الإيرادات اللازمة لتمويل التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويقوّض الفوائد المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[32].

- ولمعالجة المشكلة المتزايدة المتصلة بأعباء الديون التي لا يمكن تحمّلها، يمكن إنشاء **فريق عربي لإدارة الديون** يكون بمثابة منبر هامّ للتعلّم من الأقران من أجل تبادل أفضل الممارسات بشأن استراتيجيات تحسين إدارة الديون. ويشمل هذا التعاون تحسين نوعية البيانات المتعلقة بالديون، وتبادل استراتيجيات الاقتراض المرتكز على الأدلة لتثبيت نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط[33]. ويمكن أن تساهم بلدان المنطقة والجهات الفاعلة الدولية في زيادة القدرة على تحمّل الديون من خلال تغيير نماذج الأعمال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بطرق منها تمديد مهل استحقاق القروض، وخفض أسعار الفائدة، وزيادة استخدام الديون المربوطة بالقدرة على سدادها، وزيادة الإقراض بالعملة المحلية، واعتماد آليات التمويل المبتكرة مثل مبادلة الديون[34,35].


©Andrii Iemelianenko/stock.adobe.com



التكنولوجيا

ألف. مقدمة

أتاحت التكنولوجيا الرقمية والاتصال بالإنترنت الحفاظ على استمرارية الأعمال والوصول إلى المعلومات خلال جائحة كوفيد-19، وأبرزت أهمية إقامة بنية أساسية متينة ومطوّرة، وتطوير منتجات وخدمات رقمية، وتهيئة بيئة تنظيمية وسوقية مؤاتية. وتدعم التكنولوجيا إطلاق مشاريع التنمية في جميع القطاعات وتنفيذها، ويمكن أن تسرّع تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

وتواصل البلدان العربية استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيا لإحداث تحوّل في الحوكمة والاقتصادات. والفوارق واضحة بين البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل في إحراز التقدم التكنولوجي، واعتماد التكنولوجيا واستخدامها، وفي حجم الاستثمارات في هذا المجال. والفجوة الرقمية ناجمة عن التفاوت في الوصول إلى البنية التحتية، والحواجز اللغوية، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الثروة، ونوع الجنس، والعمر. وهي تشكل عائقاً أمام الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي التوليدي الذي يتطلّب توفر بيانات وافية، وقوة حسابية، ومهارات رقمية متقدمة.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

بلغ عدد **مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة** في المنطقة العربية 70.3 شخصاً في عام 2022، بعد أن كان يبلغ 55.2 شخصاً قبل تفشي الجائحة في عام 2019. وهذه أعلى زيادة تُسجَّل في فترة ثلاث سنوات. ويتجاوز العدد الحالي المتوسط العالمي البالغ 66.3.

في عام 2022، بلغ **معدل انتشار تكنولوجيا النطاق العريض الثابت** 10.4 اشتراكات لكل 100 نسمة، مقابل متوسط عالمي قدره 17.6. والفوارق في هذه المعدلات كبيرة بين البلدان العربية المرتفعة الدخل (26 في المائة)، وأقل البلدان نمواً (0.6 في المائة).

في عام 2022، بلغ **عدد الاشتراكات النشطة في خدمات النطاق العريض المتنقل** لكل 100 نسمة 69.5 اشتراكاً مقابل متوسط عالمي قدره 86.9 اشتراكاً[36].

حلّت أربعة بلدان فقط هي **الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية** بين البلدان الخمسين الأفضل أداءً على **مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي** في عام 2023؛ وجميعها من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. وحلّ **الأردن** في المرتبة الأولى بين الدول العربية المتوسطة الدخل (المرتبة 55 عالمياً). وينتمي نصف البلدان العربية إلى أدنى 30 في المائة، وتحلّ في المرتبة 120 أو ما دونها[37].

بلغت **القيمة الإقليمية لإجمالي التجارة في التكنولوجيات السليمة بيئياً** 52 مليار دولار، ما يعادل نحو 2.2 في المائة من القيمة العالمية. ويُزاوَل حوالي 81 في المائة من التجارة الإقليمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

لا تزال الفجوة الرقمية قائمة. وقد بلغت نسبة الرجال المستخدمين للإنترنت 71.9 في المائة في عام 2022، مقابل 61.5 في المائة من النساء. ولا يزال التفاوت في معدلات النفاذ قائماً بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، حيث يبلغ 79.1 في المائة و49.4 في المائة على التوالي.

التفاوت صارخٌ على مستوى مجموعات البلدان. فالنسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت في بلدان مجلس التعاون الخليجي تناهز 100 في المائة، فيما لا تتجاوز ثلث السكان في أقل البلدان نمواً[38].

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 17 بشأن التكنولوجيا على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع استخدام التكنولوجيا وتطويرها

- الاستثمار في تطوير البنية الأساسية وتحديثها، بما في ذلك الجزء الأخير من شبكة الاتصالات لتوفير خدمات الاتصال إلى المستخدمين النهائيين من أجل ضمان النفاذ الشامل إلى الإنترنت. وتؤمَّن هذه الاستثمارات عادةً من الميزانيات الوطنية أو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أو من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز التكامل الإقليمي للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الروابط ونقاط تبادل الإنترنت المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة لإتاحة التبادل المباشر والمنخفض الكلفة للمحتوى. وسيؤدي ذلك إلى تقليل الاعتماد على الخطوط الدولية الباهظة الثمن، وتحسين سرعات الإنترنت، وتحفيز إنشاء المحتوى المحلي، وخفض التكاليف على المستخدمين، وتعزيز الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز إمكانيات نَهج التحوّل الرقمي لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد القطاعات ذات الأولوية وفوائد التكنولوجيا الرقمية. ويشمل ذلك مثلاً الخدمات المصرفية الرقمية لتحقيق الشمول المالي (الهدفان 1 و8)، والزراعة الدقيقة (الهدف 2)، والتطبيب عن بُعد أو الصحة الرقمية (الهدف 3)، والتعلّم عبر الإنترنت والتعلّم عن بُعد (الهدف 4)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة المياه (الهدف 6)، والشبكات الذكية (الهدف 7)، والحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة (الهدف 16)، والرصد الفوري والبيانات الفورية (الهدف 17).
- الاستثمار في لغات البرمجة الموفرة للطاقة، وإجراءات تعزيز كفاءة مراكز البيانات، والأدوات التي تتيح الاستفادة القصوى من استخدام الشبكات السحابية والمبادئ التوجيهية للمنتجات الرقمية الخضراء بهدف المساهمة في تحقيق الاستدامة في التكنولوجيا الرقمية[39].


©chachamp/stock.adobe.com

- وضع خطط وطنية لتحسين المهارات الرقمية وإعادة صقلها لمدى الحياة من أجل مواكبة التكنولوجيا الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والوقاية من المخاطر ومواجهة النتائج السلبية أو التقليل منها.
- ضمان أن تلبي برامج التدريب احتياجات الناطقين باللغة العربية ومختلف الخصائص الديمغرافية، وأن تشمل الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، والنساء، ومختلف الفئات العمرية.
- دمج التكنولوجيا المساعدة في الخدمات الإلكترونية لتسهيل نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد مبدأ "عدم إهمال أحد" كمبدأ توجيهي لبرامج الحكومة الإلكترونية.
- إضفاء الطابع المؤسسي على عملية توليد المحتوى الرقمي العربي في جميع القطاعات وتوفير العناصر اللازمة لتنفيذها، بما في ذلك عقد الشراكات وإقامة الشبكات، وتقديم الحوافز لمطوّري المحتوى، والاستثمار في أدوات تطوير المحتوى وتنظيمه وإدارته.

باء. مشهد السياسات

يتضمن مكوّن التكنولوجيا للهدف 17 مقاصد تتعلق بالآليات العالمية، وتحديداً آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً. ويقتصر قياس التكنولوجيا في مؤشرات الهدف 17 على مستخدمي الإنترنت والنطاق العريض. ولذلك، لا بد من تجاوز هذه المؤشرات والنظر في التحوّل الرقمي والتكنولوجيا الناشئة من أجل إجراء تحليل مفيد للتكنولوجيا ودورها كوسيلة للتنفيذ.

- **في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضع كل بلد عربي استراتيجية واحدة على الأقل تعنى بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، أو تركّز على معالجة موضوع محدّد.** واعتُمدَت بعض الاستراتيجيات الشاملة قبل عام 2015، ولكنها لم تُحدَّث كلها[40]، ما يعكس نمطاً سائداً في العالم وهو أنّ الخطط أو الاستراتيجيات الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنتهي صلاحيتها ولا تُجدَّد[41]. وتختار العديد من البلدان وضع خطط متخصّصة تستجيب للأولويات الوطنية أو تواكب تطورات تكنولوجية محدّدة.
  - وُضِعَت استراتيجيات رقمية شاملة في 21 بلداً عربياً، ولكنّ جميع البلدان العربية الإثنين والعشرين لديها استراتيجيات متصلة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل تقديم الخدمات الإلكترونية.
  - لدى بعض البلدان استراتيجيات محدّدة للخدمات الإلكترونية مثل الصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، وكذلك خطط عمل للنطاق العريض، أو الأمن السيبراني، أو التنقل الذكي، أو الذكاء الاصطناعي.
  - وضع **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، وقطر، وموريتانيا** استراتيجياتٍ مخصّصة للتجارة الإلكترونية.

تختلف **التشريعات السيبرانية** اختلافاً كبيراً بين البلدان، بسبب تأثير العوامل السياسية والثقافية والقانونية المعقدة. وتتضمن هذه التشريعات مكوّنين مهمّين هما قوانين الجرائم الإلكترونية، وقوانين الخصوصية وحماية البيانات. وأُقِرَّت قوانين الجرائم الإلكترونية في 17 بلداً[أ]، ولكنّها لا تزال في شكل مشروع قانون في ثلاثة بلدان هي السودان، والعراق، واليمن. وتتصدى هذه القوانين للتهديدات السيبرانية مثل الاختراق، والتزوير، وانتحال الشخصية، والمضايقات عبر الإنترنت. وأُقِرَّت قوانين الخصوصية وحماية البيانات في 14 بلداً[ب]، ولكنها لا تزال في شكل مشروع قانون أو قرار صادر عن مجلس وزراء في بلدين هما **العراق ودولة فلسطين**. وتهدف هذه القوانين إلى حماية المعلومات الشخصية والخصوصية، لا سيما مع التزايد السريع للعمليات والخدمات العامة القائمة على البيانات.

المصدر: من إعداد المؤلفين استناداً إلى مشروع ENACT التابع للإسكوا.

أ. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.

ب. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

- **تحرز معظم البلدان تقدماً في بناء المهارات الأساسية والمهارات المتخصّصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتُنفَّذ العديد من برامج التدريب من خلال الشراكات مع القطاع الخاص.** ولا تزال الحاجة ماسة إلى تنمية المهارات في جميع أنحاء المنطقة. وتكشف البيانات، في حال توفرت، عن تباينات كبيرة. فنسبة الأشخاص ذوي المهارات الأساسية مثل استخدام أداتي النسخ/اللصق أو توجيه رسائل عبر البريد الإلكتروني تصل إلى أكثر من 60 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتبلغ 100 في المائة في بعض البلدان. وتنخفض هذه النسبة انخفاضاً كبيراً إلى ما دون 15 في المائة في البلدان التي تشهد صراعات[42]. وتُسجِّل جميع البلدان نسباً أدنى في ما يتعلق بالمهارات الأكثر تقدماً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل وضع تدابير الخصوصية أو الأمان.

في **مصر**، أدى التعاون بين وزارة الاتصالات والمعلومات ومبادرة "حياة كريمة" إلى تحسين الاتصال في المناطق الريفية من خلال تركيب كابلات الألياف الضوئية. وتضمّن التعاون بناء القدرات لتحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وإذكاء الوعي بشأن الخدمات الرقمية المتاحة، وتزويد المواطنين بمهارات مثل التسويق الرقمي. واستفاد أكثر من 43,000 متدرب في المناطق الريفية من جلسات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية في عام 2022. وشمل التدريب الرقمي أيضاً الموظفين الحكوميين في المناطق الريفية دعماً لتنفيذ المبادرة.

المصدر: Egypt, Ministry of Communications and Information Technology, 2022.

- تشكل الاحتياجات من المهارات والأهداف المتعلقة ببناء المهارات جزءاً أساسياً من خطط التكنولوجيا الوطنية. وهي واردة بوضوح في الخطط الجديدة المعنية بالذكاء الاصطناعي. وقد أدرجَ كل من **الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية** في استراتيجياتها الوطنية للذكاء الاصطناعي أهدافاً و/أو مؤشرات أداء رئيسية بشأن بناء القدرات والتعليم.
- تهدف الاستراتيجية **الأردنية** للذكاء الاصطناعي لعام 2023 إلى تدريب 15,000 فرداً. وأطلق الأردن أيضاً مبادرة مليون مُبَرمِج أردني للتعلّم عبر الإنترنت.
- يخطط الإطار الوطني للمؤهلات في **قطر** لتدريب 50,000 شخصاً على المهارات الرقمية بحلول عام 2025[43].

◆ **تستثمر البلدان في الحكومة الإلكترونية لتحسين الإدارة العامة وتسهيل التحوّل الرقمي في مختلف القطاعات.** وكان للتحوّل نحو الحكومة الإلكترونية آثارٌ واضحة على الصحة (الهدف 3)، والتعليم (الهدف 4)، والحماية الاجتماعية (الهدف 1)، وازدادت الحاجة إليه خلال جائحة كوفيد-19 عندما كان الوصول إلى هذه الخدمات شخصياً محدوداً أو معدوماً. وفي عام 2022، صُنِّفَت أربعة بلدان عربية ضمن الفئة "المرتفعة جداً" في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية[44]. وصُنِّفَت ثمانية بلدان في الفئة "المرتفعة"، وثمانية بلدان في الفئة "المتوسطة". وحلّ بلدٌ واحد فقط في الفئة "المنخفضة".

- أقرّ ما لا يقل عن 19 بلداً عربياً[45] خططاً أو برامج بشأن الحكومة الإلكترونية بهدف الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الحكومية. وهي عبارة عن سياسات إما قائمة بذاتها كاستراتيجية أو خطة الحكومة الإلكترونية، أو مُدرجَة في الخطط الإنمائية الوطنية أو استراتيجيات التحوّل الرقمي. ويختلف مستوى تنفيذ الخدمات الرقمية الحكومية وانتشارها وتقدمها التكنولوجي اختلافاً كبيراً بين البلدان.



لا بد من إدراج تقديم الخدمات الإلكترونية في خطط الاستعداد والاستجابة للأزمات، وذلك استناداً إلى تجربة الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

وترتبط الحكومة الإلكترونية أيضاً بالحكومة المفتوحة والمشاركة الإلكترونية، وهما عاملان رئيسيان لتحقيق الهدف 16 (يمكن الاطلاع أيضاً على الفصل الخاص بالهدف 16).

- تتصدر **الإمارات العربية المتحدة** بلدان المنطقة في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية، وقد أعلنت أن حكومتها استغنت عن استخدام الورق في معاملاتها. وتقدم منصتها الخاصة بالحكومة الإلكترونية 500 خدمة عبر الإنترنت، أعيد تصميم العديد منها لتقليل وقت المعالجة. فعلى سبيل المثال، خفِّض الوقت اللازم لتسجيل الأسرة من ثلاثة أيام إلى بضع دقائق[46].
- يزداد تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية **لدولة فلسطين**، وهو يندرج في إطار خطة التنمية الوطنية. ويهدف إلى تحسين الفعالية والكفاءة في القطاع العام، وتسهيل الوصول إلى الخدمات، لا سيما في المناطق الريفية وللمواطنين المقيمين في الخارج. وتستند هذه المبادرة إلى مواصلة تطوير البنية الأساسية التقنية والأمنية، وقد ركزت على تبادل البيانات ونقلها، وتعزيز العمل المشترك بين المؤسسات العامة.

آلية تيسير التكنولوجيا

وضعت الأمم المتحدة آلية تيسير التكنولوجيا استجابةً لخطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030 التي تشير إلى هذه الآلية في المقصد 17-6. وتتألف الآلية من أربعة عناصر، يتضمن كل منها عدة أنشطة. وفي حين تشارك بعض البلدان العربية في هذه الآلية على مستوى الخبراء أو المؤسسات أو هي من المستفيدين، تبقى هذه المشاركة محدودة عموماً، ما استدعى اللجوء إلى سُبُل لتعزيزها على النحو التالي:

- كُلِّفَت **مجموعة من 10 أعضاء** يعيّنهم الأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة في الأعمال التحضيرية للمنتدى السنوي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعم تطوير وتشغيل منصة 2030 Connect عبر الإنترنت. ووحدها المجموعة الأولى المكلّفة للفترة 2016-2017 ضمّت خبيراً من المنطقة العربية. أما المجموعتان الأخريان المكلّفتان للفترتين 2018-2021 و2021-2023، فلم تضمّا أي عضو من المنطقة.
- **منصة 2030 Connect:** تجمع هذه المنصة معلوماتٍ عن مبادرات ومنشورات من مختلف بلدان العالم. وتقدم المنطقة العربية المساهمات بشكل رئيسي إلى منصة القمة العالمية لمجتمع المعلومات المعنية بالمبادرات الرقمية. وأظهر تقييم أجري في المنطقة العربية أنّ العديد من جهود الرقمنة تعتمد على الشراكات بين المؤسسات الحكومية والقطاعات. ففي **المملكة العربية السعودية** مثلاً، أطلقت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مبادرة ThinkTech لإذكاء الوعي وبناء المعرفة بشأن أحدث التكنولوجيات. والمثل الآخر هو الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية (PortNet) في **المغرب**، الذي يستند إلى شراكة وطنية بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف التخطيط لرقمنة خدمات التجارة الدولية. أما المثل الثالث فهو نظام التوظيف الإلكتروني لديوان الموظفين العام في **فلسطين**، الذي اختير ليكون الفائز بجائزة عام 2022 في إطار عملية التقييم التي جرت في القمة العالمية لمجتمع المعلومات.
- **منتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار:** يُعَدّ منتدى أصحاب المصلحة المتعددين حول العلم والتكنولوجيا والابتكار الحدث العالمي الرئيسي الذي يجمع مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة القضايا ذات الأولوية، وتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والسياسات، والإعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وعلى هامش منتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار، نُظم مؤتمر قمة الحلول العالمية لاقتراح ومناقشة توصيات السياسات المرتكزة على البحوث لمجموعة العشرين، ومجموعة الدول السبع، وما بعدها.
- **فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار:** يعمل هذا الفريق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة على تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتستفيد البلدان العربية من بين مجالات عمله العشرة من بناء القدرات في مجال وضع سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة، وخرائط الطريق ذات الصلة[أ]. وقد أظهرت تونس وعُمان اهتمامهما بهذا المجال[ب].

أ. Interagency Task Team, 2021.

ب. World Bank and others, 2021.

◆ **تعمل البلدان في جميع أنحاء المنطقة على تعزيز الابتكارات التكنولوجية لتحسين الاستدامة وتحويل القطاعات الاقتصادية. ومن الأمثلة البارزة استخدام التكنولوجيا في الزراعة** لمواجهة تحديات ندرة المياه، ومحدودية الموارد، وتزايد عدد السكان من خلال تشجيع الزراعة الدقيقة، واعتماد نُظم الري الذكي، ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية. على سبيل المثال، تستفيد هيئة الزراعة في أبوظبي في **الإمارات العربية المتحدة** من 50 حلاً من حلول الذكاء الاصطناعي، وتتعقّب 250 مؤشراً رئيسياً لإدارة الزراعة وتعزيز أثر البيانات على المنظومة الغذائية. وتعمل الشراكات بين المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية على توفير حلول تكنولوجية تتناسب مع ظروف المنطقة، مثل نظام الأداء الأمثل للري بالتنقيط باستخدام الطاقة الشمسية[47].

تتيح تطبيقات التكنولوجيا الخضراء تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الريفية العربية. وقد حُدِّدَت خمس تكنولوجيات زراعية اعتُبِرَت مناسبة لظروف المنطقة، وهي: حصاد مياه الأمطار، والأسمدة الخضراء، والمجففات الشمسية، والتصنيع الغذائي على نطاق صغير، والحفظ الحيوي للأغذية. وتؤدي هذه التكنولوجيات أيضاً إلى تحسين رفاه السكان المحليين من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد والحفاظ على الموارد الطبيعية.

للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على مشروع الإسكوا بشأن تعزيز مِنعة القطاع الزراعي واستدامته في المنطقة العربية.

جيم. توجّه السياسات حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

استثمرت بلدان مجلس التعاون الخليجي في البنية الأساسية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا تزال تستثمر في التحديثات. وعلى الصعيد الإقليمي، تسجل هذه البلدان أعلى نسبة اشتراكات في خدمات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة تكاد تبلغ 100 في المائة. وتقدّم **الإمارات العربية المتحدة وقطر** خدمات النطاق العريض المتنقل الأعلى سرعة على مستوى العالم. وأدت النُهج التي تركز على المواطن إلى توفير خدمات حكومية إلكترونية أعلى جودةً. ولذلك، تحتلّ بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتبة أعلى في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية مقارنة بسائر البلدان في المنطقة. وتحلّ الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة عشرة عالمياً.

◆ **ركزت بلدان مجلس التعاون الخليجي على بناء "الاقتصاد الرقمي".** ويمكن للثورة الصناعية الرابعة إضافة ما بين 138 مليار دولار و255 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة من البلدان، وذلك حسب المستوى الذي بلغته في التحوّل الرقمي[48]. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية الاقتصاد الرقمي في تحسين المرونة الاقتصادية[49]. ووضعت **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان** استراتيجيات محدّدة تهدف إلى بناء الاقتصاد الرقمي. وتركّز هذه الاستراتيجيات على القطاعات الاقتصادية التي تشهد تحوّلاً رقمياً، وعلى تطوير الخدمات الإلكترونية كالخدمات المالية الرقمية (المدفوعات الإلكترونية).

◆ **من الواضح أنّ بلدان مجلس التعاون الخليجي تشهد وتيرةً سريعة في اعتماد التكنولوجيا المتقدمة والناشئة. فالإمارات العربية المتحدة** وضعت حزمة من السياسات التي تدمج أحدث التكنولوجيات في جميع القطاعات الاقتصادية. وتركّز على التحويل الرقمي للخدمات الحكومية ودمج الذكاء الاصطناعي، ما من شأنه أن يساهم بمبلغ 96 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، وعلى تكنولوجيا سلسلة الكتل التي من المتوقع أن توفر حوالي 3 مليار دولار[50]. وقدّمت **المملكة العربية السعودية** دعماً قوياً على مستوى المؤسسات والسياسات لإنشاء خدمات حكومية تعمل بالذكاء الاصطناعي في مجالات البيانات والتحليلات، والاستشراف، وصنع القرارات. ويستفيد ملايين المستخدمين من هذه الخدمات، وتُقدَّر المدخرات الناجمة عن ذلك بمليارات الدولارات. وتساعد البنية الأساسية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التقدم في هذه السياسات. وقد أنشأت بلدان مجلس التعاون الخليجي بنى أساسية تضاهي من حيث مستوى تقدّمها البنية الأساسية في البلدان المتقدمة، بل تتجاوزها أحياناً. وتقدّم **الإمارات العربية المتحدة وقطر** خدمات النطاق العريض المتنقل الأعلى سرعة على مستوى العالم بمعدل 178 و175 ميغابت في الثانية على التوالي.

يركز استخدام الإنترنت في المنطقة العربية على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر مما يركز على النشاط الاقتصادي المؤثّر. ويشير البنك الدولي إلى وجود "مفارقة رقمية" في المنطقة[أ]: "تشهد المنطقة، بالنسبة لمستوى التنمية فيها الذي يُقاس بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فائضاً في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وعجزاً في استخدام نُظم الدفع الرقمي". ولا يعني استخدام الإنترنت بمعدلات مرتفعة تحقيق التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي، لا سيما في ظل غياب الثقة في الحكومة والنظام المالي.

المصدر: Cusolito and others, 2021.

أ. المنطقة التي أشار إليها البنك الدولي هي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

◆ **لمواكبة الوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي، توفر بلدان مجلس التعاون الخليجي بيئةً لإجراء تجارب تنظيمية على المنتجات الرقمية الجديدة.** فالبيئة التنظيمية التجريبية مثلاً تتيح إجراء التجارب على نماذج التكنولوجيا والأعمال، وتعزز التعاون بين أصحاب المصلحة. وتطبق بلدان مجلس التعاون الخليجي مفهوم البيئة التنظيمية التجريبية لإجراء التجارب على التكنولوجيات وإطلاق الشركات الناشئة التي توفر حلولاً مبتكرة، ما يدعم بالتالي منظومة ريادة الأعمال لمواكبة التطور التكنولوجي. وفي عام 2017، افتتح مصرف **البحرين** المركزي بيئة رقابية تجريبية تضمّ حالياً 19 شركة تطوّر حلول التكنولوجيا المالية. وأطلقت **المملكة العربية السعودية** العديد من البيئات التنظيمية التجريبية للتكنولوجيا المالية والتكنولوجيات الناشئة، وعملت على تضمين حلول البيانات والخصوصية في المنتجات. وشبكة Agile Nations التي انضمت إليها **الإمارات العربية المتحدة** مع بلدان أخرى غير عربية هي مثال آخر على التعاون التنظيمي بين الحكومات. وتساعد هذه الشبكة المبتكرين على مواكبة تطوّر المشهد التنظيمي، واختبار الأفكار التكنولوجية الجديدة بالتعاون مع الهيئات التنظيمية، وتوسيع نطاق الابتكارات وحماية المواطنين في آنٍ معاً[51].

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية المتوسطة الدخل 85 مستخدماً لكل 100 نسمة في عام 2022، وهو أعلى من المتوسط الإقليمي. وتسجّل هذه البلدان قيمةً مرتفعة في مؤشر الحكومة الإلكترونية تتراوح بين 0.53 في **لبنان** و0.65 في **تونس**.

وحاولت البلدان المتوسطة الدخل معالجة الفجوة الرقمية المستمرة بسبب الموقع أو الجنس أو العمر، بهدف ضمان حصول الجميع على اتصال كافٍ بالإنترنت يكون آمناً وموثوقاً وميسور الكلفة. وفي عام 2022، قدّمت **مصر** إلى 125,000 فرداً تدريباً على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنشأت أكثر من 1,000 برج للهاتف المحمول في القرى التابعة لمبادرة حياة كريمة بهدف تحسين الاتصال. ويتصدّر تحقيق الشمول الرقمي أولويات استراتيجية **تونس** الرقمية لعام 2025. ففي عام 2023، أطلقت تونس مشروع إنشاء بنية أساسية لربط أكثر من 3,300 مدرسة بالنطاق العريض[52]. وتهدف استراتيجية **المغرب** الرقمية إلى تقليص الفجوة الرقمية بنسبة 50 في المائة، بما في ذلك الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وتعمل **الجزائر** على توسيع نطاق التغطية وتحسين عرض النطاق الترددي في جميع المناطق الجغرافية، وكذلك في المؤسسات الأكاديمية والصحية[53].

◆ **عكفت البلدان المتوسطة الدخل على بناء منظومة لريادة الأعمال على مر السنين عن طريق دعم الحاضنات والمسرّعات والبرامج التعليمية، بهدف تعزيز ريادة الأعمال الرقمية والابتكار.** ويجري وضع أطر تنظيمية، وإنشاء صناديق استثمار، وإطلاق مبادرات، ومنح جوائز وطنية لتشجيع الشركات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيا **(الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، والمغرب)**. وفي **مصر**، تلقّت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا 605 مليون دولار في شكل صفقات رأس المال المخاطر[54]. وأنشأ **الأردن** وزارة للاقتصاد الرقمي والريادة في عام 2019. وكشفت دراسة حديثة عن أنّ معظم الشركات الناشئة الأردنية تعمل في مجال التكنولوجيا، مثل التجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والتكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا الصحية وغيرها[55].

يتزايد الاعتراف بدور التجارة الإلكترونية في توفير فرص هائلة للوصول إلى الأسواق (الهدف 9)، وزيادة فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (الهدف 8). ويستفاد أيضاً من التجارة الإلكترونية لتمكين النساء رائدات الأعمال والتاجرات (الهدف 5).

ومع ذلك، لا يخلو نمو التجارة الإلكترونية من التحديات المرتبطة أساساً بما يلي:

- الاتصال، اعتماداً على البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المدفوعات الرقمية التي تشكل جزءاً من تحدٍّ أكبر يتعلق بتحقيق الشمول المالي.
- سلوك المستهلك، الذي يحدده انعدام الثقة والحاجة إلى تحسين الأمن السيبراني.

◆ **تعمل عدة بلدان متوسطة الدخل على تهيئة بيئة مؤاتية للتجارة الإلكترونية من خلال وضع السياسات والتشريعات والبرامج الهادفة.** ووضع كل من **الأردن ومصر** استراتيجيات تعنى بالتجارة الإلكترونية وتهدف إلى بناء منظومة مؤاتية، بما في ذلك سن التشريعات وعقد الشراكات اللازمة. وفي إطار هذه الاستراتيجيات، يُتوقَّع أن تحفّز التجارة الإلكترونية القطاع الخاص، وأن تصبح أداةً لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد أُقِرّت قوانين التجارة الإلكترونية في **الأردن** في عام 2015، وفي **تونس** في عام 2000، وفي **الجزائر** في عام 2018[56]. واعتمد **المغرب** نهجاً أكثر عملية، فأدرج التجارة الإلكترونية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، وأطلق برامج دعم متعددة. ومن الأمثلة على هذه البرامج منح شهادة الامتياز والدعم النقدي للشركات الناشئة التي تقدم خدمات التجارة الإلكترونية، وإعداد برنامج وطني لتسريع إقامة الشركات الرقمية الناشئة في مجال التجارة[57]. وتدعم الحكومة المغربية أيضاً مواقع التجارة الإلكترونية للمصنعين الحرفيين لزيادة وصولهم إلى الأسواق المحلية والدولية[58].


©The Little Hut/stock.adobe.com

3. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تشهد صراعات

في أقل البلدان العربية نمواً، يمثل عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض الثابت الذي يبلغ 0.6 لكل 100 نسمة، جزءاً ضئيلاً من المتوسط الإقليمي، وهو أقل من العدد الذي تسجّله جميع المناطق الأخرى في العالم. والسبب الرئيسي لذلك هو أنّ خدمات النطاق العريض المتنقل تُعتبَر أقل كلفة ويسهل الوصول إليها، وإن لم تكن الخيار الأمثل. وفي عام 2022، بلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض المتنقل 27.1 لكل 100 نسمة في أقل البلدان نمواً، و33.7 في البلدان التي تشهد صراعات، وهذان العددان أقل من المتوسط الإقليمي البالغ 69.5. وكان عدد هذه الاشتراكات متدنياً على نحو مقلق في **الصومال** (2.5 في عام 2022)، وفي **اليمن** (4.9 في عام 2021). والفجوة كبيرةٌ بين الجنسين في استخدام الإنترنت، ووصلت إلى 12 نقطة مئوية في **العراق**.

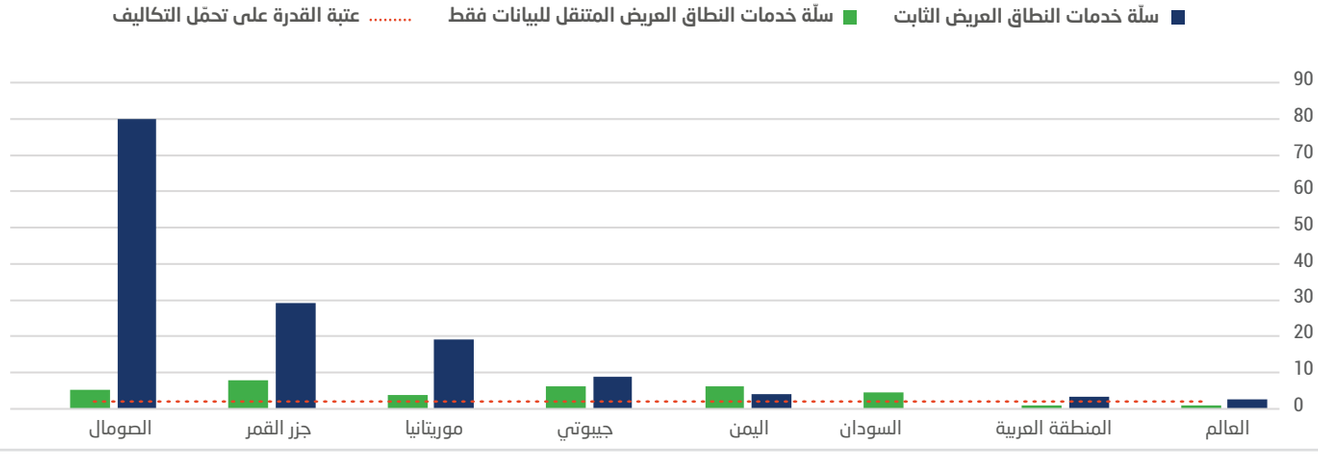
◆ **تركّز مشاريع البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً على النفاذ إلى الإنترنت، بما في ذلك تغطية الشبكة والقدرة على تحمّل التكاليف.** ومعظم هذه البلدان ريفية، ومناطقها الجغرافية شاسعة، ما يسبّب صعوبةً في الاتصال من حيث التنفيذ والكلفة. وتعطي استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الاستراتيجيات الرقمية في **جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وموريتانيا** الأولوية لتطوير البنى الأساسية، وتغطية الشبكة، وتطوير الخدمات الرقمية، من بين مسائل أخرى. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال النطاق العريض غير ميسور الكلفة في معظم أقل البلدان نمواً، ما ينطبق أيضاً على البلدان في المنطقة العربية. فسعر النطاق العريض الثابت والمتنقل أعلى من عتبة القدرة على تحمّل التكاليف (الشكل 17-1)[59]. وأقرّت هذه البلدان[60] في سياساتها أو خططها الوطنية أو مشاريعها المموّلة من الجهات المانحة، بضرورة خفض كلفة النفاذ.

الأثر الاقتصادي للنطاق العريض الثابت والمتنقل أهم في البلدان المنخفضة الدخل منه في البلدان المرتفعة الدخل، ما يثبت أن السياسات الرامية إلى تحسين النفاذ إلى النطاق العريض والاتصال به واستيعابه في أقل البلدان نمواً من شأنها تحقيق عوائد اقتصادية أعلى مما هي عليه في سائر البلدان.

المصدر: UNOHRLLS and ITU, 2019.

الشكل 17-1

سلّة خدمات النطاق العريض الثابت والمتنقل، 2022 (النسبة المئوية لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الشهري)



المصدر: الإسكوا استناداً إلى بيانات من ITU, 2023c.

ويبقى التنفيذ تحدياً كبيراً لمعظم البلدان التي تشهد صراعات حتى في حال اعتمدت سياسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بسبب ما لحق بالبنى الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية من دمار أو أضرار جسيمة. ويشكل استمرار الصراع ونقص التمويل عقبتين رئيسيتين أمام إحراز أي تقدم. وقُدِّرَت تكاليف التعافي وإعادة الإعمار في **اليمن** بما يتراوح بين 20 و25 مليار دولار على مدى خمس سنوات، وبنحو 88.2 مليار دولار في **العراق**. ووفقاً لاستراتيجية التحوّل الرقمي للخدمات الحكومية في **الجمهورية العربية السورية**، تُعتبَر مرحلة تطوير البنية الأساسية جوهريةً وتتطلب استثمارات ضخمة[61]. وفي **فلسطين**، يُعَدّ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أولويات التنمية الحكومية، وقد شكل نحو 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021[62]. وبين عامي 2008 و2018، تضاعف تقريباً التوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بينما ارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أقل من 2 مليون دولار في عام 2000 إلى أكثر من 85 مليون دولار في عام 2017. وتُعَدّ تنمية الاقتصاد الرقمي من أولويات خطة التنمية الوطنية (2021-2023)، والاستراتيجية الأخيرة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2021-2023، والعديد من الاستراتيجيات القطاعية.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تتعرّض البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في قطاع غزة لأضرار جسيمة، وتتعطّل شبكة الإنترنت باستمرار، ما يحول دون الحصول على المعلومات الحيوية وإيصال المساعدات الإنسانية. وحدث ازدحام في شبكات الهاتف النقال بسبب زيادة أعداد المشتركين في مناطق معينة مع أنّ مشغلي هذه الشبكات يستطيعون تقديم الخدمات الصوتية. ويعيق هذا الوضع قدرة الأفراد والمجتمعات على التواصل في ما بينهم، وتقديم الخدمات الأساسية، ونقل المعلومات داخل غزة وخارجها.

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، جرى تفعيل مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ **لدولة فلسطين**، وهي شبكة عالمية من المنظمات. وقد ساعدت هذه المجموعة الوكالات الإنسانية في إجراء التقييمات، وإسداء المشورة الفنية، وإصلاح الأعطال، وتوفير التوجيه بشأن معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غزة. وتمكّنت المجموعة من الحصول على ترخيص يتيح استيراد معدات الاتصالات لأغراض إنسانية، وهي تواصل العمل مع السلطات الإسرائيلية من أجل استيراد معدات أخرى إلى غزة، مع أنّ هذه العملية طويلة وشاقّة. وتبحث هذه المجموعة أيضاً عن وسائل بديلة لنشر المعلومات مثل المحطات الإذاعية.

المصدر: Emergency Telecommunications Cluster, 2024. يمكن الاطلاع أيضاً على ETC Palestine Dashboard.

◆ **التعاون المباشر مع مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا محدودٌ في أقل البلدان نمواً.** وأنشئ هذا المصرف كما هو مبين في المقصد 17-8 من خطة عام 2030، وهو بمثابة آلية لسد فجوة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتولى المصرف إدارة مبادرات وخدمات تشمل إجراء تقييمات للاحتياجات التكنولوجية، ووضع برامج لنقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، بما في ذلك إنشاء أكاديميات للعلوم، وتوفير التدريب الرقمي لإعداد البحوث، وتبادل البحوث في مجال التكنولوجيا الحيوية، وإقامة مختبرات لصانعي التكنولوجيا، وغير ذلك. ومن بين 15 تقييماً منجزاً أو قيد الإنجاز بشأن الاحتياجات التكنولوجية، أُجري تقييمٌ واحد فقط لبلد عربي هو **جيبوتي**. وتُجرى هذه التقييمات عند الطلب، ما يطرح تساؤلاً بشأن سبب إحجام أقل البلدان العربية نمواً عن طلبها. وشاركت بعض البلدان في إعداد برامج تعليمية مثل البرنامج الدولي لتعليم التصميم، بما فيها **السودان والصومال واليمن**[63].

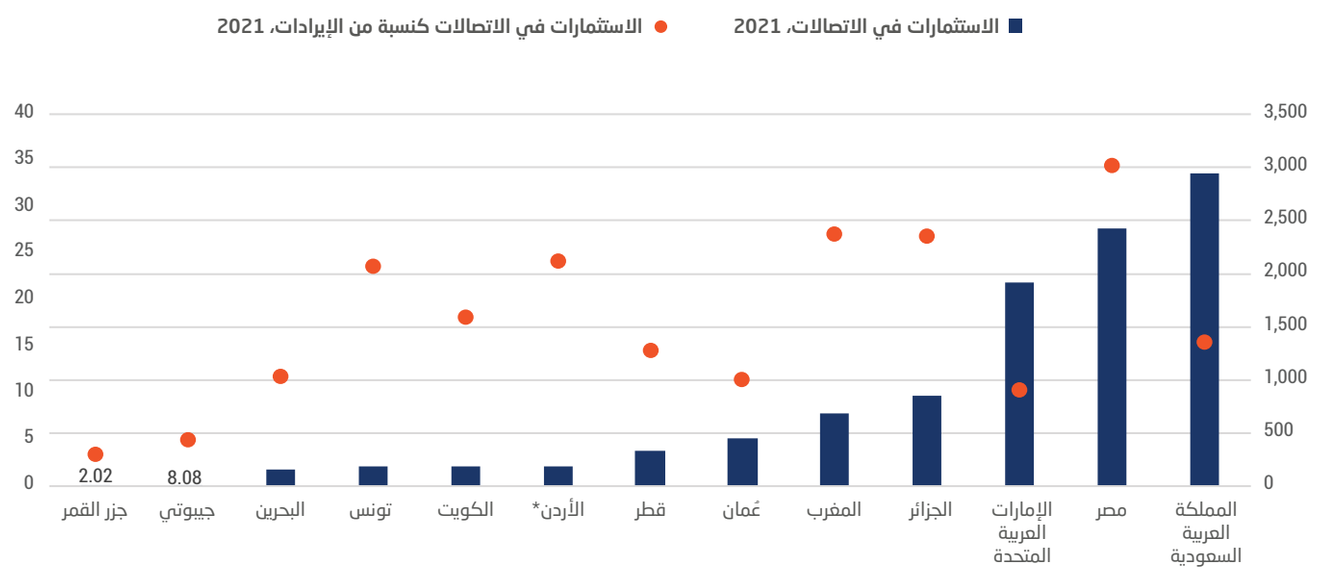

©poco_bw/stock.adobe.com

دال. المشهد التمويلي

استناداً إلى البيانات المتاحة، بلغ مجموع الاستثمارات في خدمات الاتصالات في الدول العربية 10.34 مليار دولار في عام 2021، أي أقل من 5 في المائة من الاستثمارات العالمية. وأجرى مقدمو شبكات و/أو خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية هذه الاستثمارات إما بهدف الحصول على أصول جديدة أو لتحديث الأصول القائمة، وقد شملت خدمات الإنترنت الثابتة والنقالة. وتتصدر **الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والمملكة العربية السعودية** سائر البلدان من حيث قيمة الاستثمارات. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تغيّرت قيم الاستثمار بشكل متفاوت من بلد إلى آخر؛ فسجّلت **مصر** أكبر زيادة تخطّت 130 في المائة بين عامي 2017 و2021، فيما شهدت **جزر القمر** أكبر انخفاض. وكانت نسبة الاستثمار من الإيرادات أقل من 25 في المائة في معظم الدول العربية (الشكل 17-2).



الشكل 17-2
الاستثمارات في الاتصالات ونسبتها من الإيرادات في عام 2021 أو آخر سنة متاحة (بملايين الدولارات)



المصدر: الإسكوا استناداً إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات.
ملاحظة: تشير علامة النجمة (*) إلى البيانات العائدة لعام 2020 .

وأنشأت معظم البلدان صناديق لتحفيز الاستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما تلك التي يطلقها رواد الأعمال الشباب. وتشجّع هذه البلدان المصارف على منح قروض للشركات الناشئة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل توسيع هذا القطاع. ويحفّز **الأردن، وعُمان، ودولة فلسطين** الاستثمار الأجنبي والوطني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تخفيض الضرائب وتبسيط الإجراءات. وتتيح المناطق الاقتصادية الخاصة التي تنطوي على تسهيلات وخدمات مفيدة سبيلاً آخر لجذب الاستثمار[64].

ويُعَدّ رأس المال المخاطر مصدراً متزايداً لتمويل الشركات الناشئة. وفي 15 دولة عربية، تجاوزت الاستثمارات في الشركات الناشئة 3 مليار دولار في عام 2022[65]. واستأثرت كل من **الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والمملكة العربية السعودية** بأعلى قيم استثمارات رأس المال المخاطر، وشملت معظم الصفقات استثماراتٍ في مرحلة التمويل الأولي أو ما قبله مع أنّ المبالغ الأكبر حجماً خُصِّصَت للاستثمارات في النمو. وتعمل الشركات الناشئة في حوالي 30 مجالاً ترتكز في معظمها على التكنولوجيا، وتأتي في طليعتها شركات التكنولوجيا المالية التي جذبت أكثر من 1.1 مليار دولار من الاستثمارات في عام 2022. ويشير تنوّع المجالات في الشكل 17-3 إلى تأثير التكنولوجيا على العديد من أهداف التنمية المستدامة، مثل فوائد التكنولوجيا الغذائية في ما يتعلق بالهدف 2، وفوائد التكنولوجيا الصحية في ما يتعلق بالهدف 3[66].

وتبرز فجوة ملحوظة بين الجنسين لدى المستفيدين من رأس المال المخاطر. فغالبية الاستثمارات (94 في المائة) ذهبت في عام 2022 إلى شركات ناشئة أسّسها رجال. وذهب الباقي إلى شركات ناشئة أسّستها نساء فقط أو شارك في تأسيسها نساء ورجال. وفي أغلب الأحيان، تعمل الشركات الناشئة التي تقودها نساء في قطاعات التكنولوجيا الصحية، وتكنولوجيا التعليم، والتجارة الإلكترونية[67].

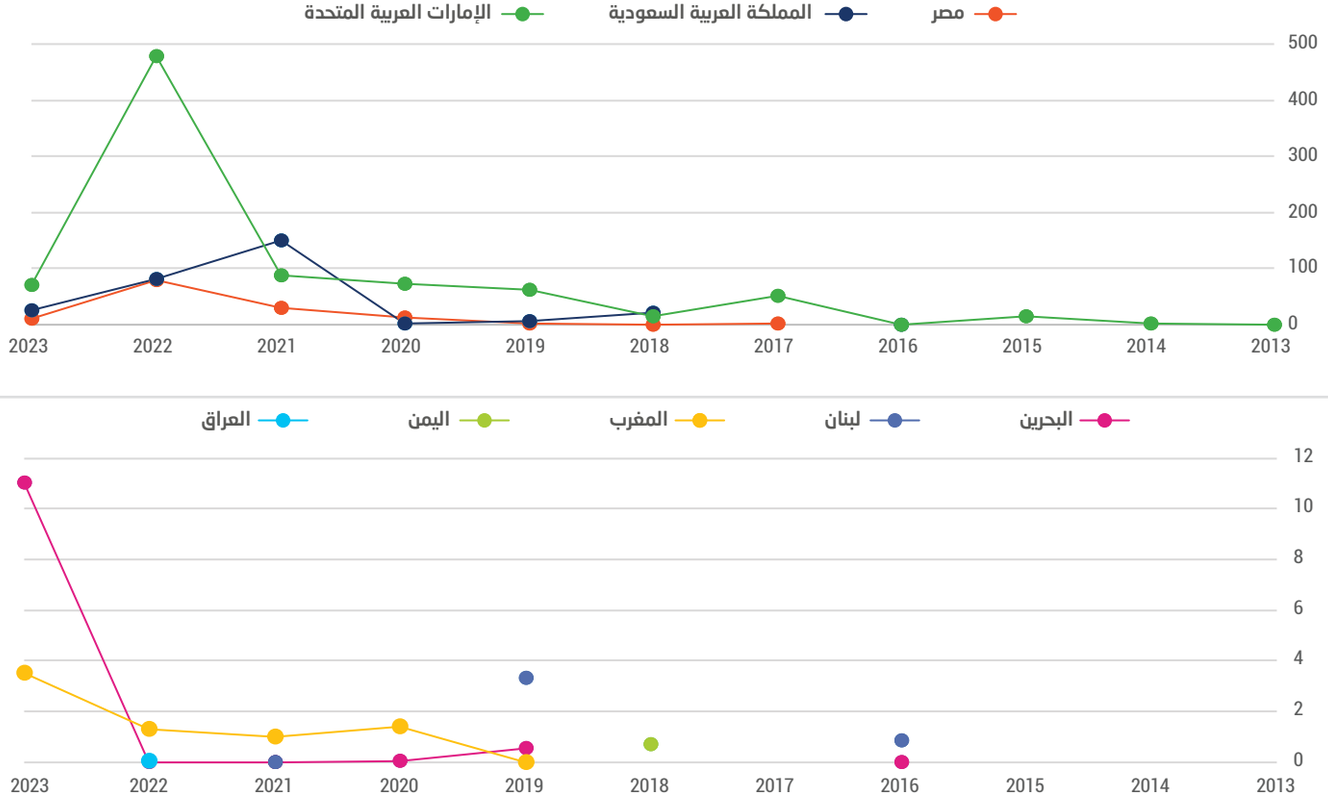
وعلى الصعيد العالمي، تزايد الاهتمام بالاستثمار في شركات الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، وخصوصاً في البلدان المتقدمة. ومن حيث الإنفاق الحكومي على الذكاء الاصطناعي، تحتلّ الصين المرتبة الأولى (حوالي 22 مليار دولار)، تليها **المملكة العربية السعودية**، وألمانيا، واليابان (جميعها أقل من 4 مليار دولار) والولايات المتحدة (حوالي 2 مليار دولار)[68]. وفي المنطقة العربية، سجّلت **الإمارات العربية المتحدة** أعلى مستويات لاستثمارات رأس المال المخاطر في الذكاء الاصطناعي في عام 2022، تليها **المملكة العربية السعودية ومصر** (الشكل 17-4).

الشكل 17-3
الاستثمارات في الشركات الناشئة في المنطقة العربية



المصدر: الإسكوا استناداً إلى بيانات من منصة "ومضة" (استُرجعت في نيسان/أبريل 2023).

الشكل 17-4
استثمارات رأس المال المخاطر في الذكاء الاصطناعي، 2013 إلى 2030 (بملايين الدولارات)



المصدر: OECD, 2023. استناداً إلى الأشكال البيانية التي وضعها معهد جوزيف ستيفان (JSI) باستخدام بيانات من شركة "بريكين" (استُرجعت في 20 نيسان/أبريل 2023).

ملاحظة: يعرض هذا الشكل استثمارات رأس المال المخاطر في الذكاء الاصطناعي بملايين الدولارات حسب البلد من عام 2013 فصاعداً. وتوفر البيانات لمحة عن الاستثمارات في أطر زمنية محددة. وينصح بتوخي الحذر عند مقارنة مختلف إصدارات البيانات لأنّ مفاهيم الذكاء الاصطناعي التي حدّدتها خوارزمية التعلم الآلي قد تتطور بمرور الوقت. ولمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الملاحظات المنهجية.

هاء. الأبعاد الإقليمية

مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات هو الهيئة التنفيذية العليا التابعة لجامعة الدول العربية والتي تعمل منذ عام 2007 على تعزيز التكامل الإقليمي في المجالات ذات الأولوية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية. ويتناول هذا المجلس مواضيع مثل حوكمة الإنترنت، والاتصال بالشبكة، والأمن السيبراني، والمحتوى الرقمي. وفي عام 2023، اعتمد المجلس الأجندة الرقمية العربية 2023-2033 [69].

وأدى **التحالف بين مشغلي الاتصالات الرائدين في بلدان مجلس التعاون الخليجي** إلى تعزيز التشغيل المتبادل بين شبكات الاتصالات القائمة. ويؤدي التعاون المستمر بين المشغلين إلى نشر نظام يتيح تشغيل معدات الشبكات بدون انقطاع، وبالتالي، تسهيل اعتماد شبكة الجيل الخامس، وإنترنت الأشياء، وسائر التكنولوجيات[70]. ووُضِعَت مواصفات فنية تحدّد الصعوبات والفرص، بما فيها تلك المتعلقة بالأمن السيبراني والأداء[71]. ويتعاون التحالف الخليجي في العمل على قضايا الاستدامة، وقد وَقَّع مذكرة تفاهم لتعزيز الالتزام بالاستدامة، مع التركيز على العمل المناخي والحدّ من البصمة الكربونية[72].

وتأسّس **المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت** في عام 2012 [73] بهدف توفير منبر لأصحاب المصلحة المتعددين لإجراء حوار على مستوى السياسات، وإثبات حضور المنطقة على المستوى العالمي، وخاصة في المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت. وتناولت التداولات مواضيع تتعلق بسياسات الإنترنت مثل موارد الإنترنت الحرجة، وإمكانية النفاذ، والشمولية، والانفتاح، والجوانب الإنسانية والثقافية[74].

ولمعالجة النواحي الفنية المتصلة بالإنترنت، أنشئت **مجموعة مشغلي شبكات الشرق الأوسط** كمنصة لتبادل المعرفة والتعلّم والتعاون بين الخبراء وأصحاب المصلحة وصانعي السياسات. وتعقد هذه المجموعة اجتماعات سنوية بحضور مشغلي شبكات الهاتف النقال، ومقدمي خدمات الإنترنت، والمنظمين، تتناول مواضيع مثل التهديدات المرتبطة بالشبكات والأمن السيبراني؛ وبروتوكولات الإنترنت، بما في ذلك الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛ ونُظم أسماء النطاقات؛ والاتصال الإقليمي والتبادل بين النظراء. ونظّمت المجموعة حلقات عمل لبناء القدرات الفنية بشأن نقاط تبادل الإنترنت استهدفت مقدمي الخدمات ومشغلي البنى الأساسية لأسماء النطاقات[75].



النفاذ الإلكتروني من أجل عدم إهمال أحد

لا تزال المنطقة العربية تواجه صعوباتٍ وثغرات في تهيئة بيئة مادية ورقمية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من تزايد الوعي بأهمية هذا الموضوع. و"يتطلّب تحقيق إمكانية الوصول تحوّلاً مفاهيمياً في كيفية بناء المجتمعات للبيئات المادية والاجتماعية والرقمية"[أ]. **وقطر** هي الأفضل أداءً من حيث النفاذ الإلكتروني الذي يندرج في إطار مبادرة وطنية تجمع بين الجهات الفاعلة الحكومية والقطاع الخاص. ولدى قطر سياسة لتعزيز النفاذ الإلكتروني والعديد من المشاريع التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة. فمركز مدى للتكنولوجيا المساعدة مثلاً هو منظمة غير حكومية تعمل على تحسين الشمول الرقمي والنفاذ باللغة العربية. ويرعى مركز مدى تطوير التكنولوجيا المساعدة في مختبره، بالإضافة إلى إجراء البحوث وإسداء المشورة. ويتعاون هذا المركز مع عُمان، ما يعكس امتداده على الصعيد الإقليمي[ب].

يمكن الاطلاع على المزيد على المنصة العربية للإدماج الرقمي التابعة للإسكوا.

أ. ESCWA, 2021.

ب. ESCWA, 2022; Mada – Assistive Technology Center Qatar, 2023.

وعلى الصعيد الفني، أنشأ الاتحاد الدولي للاتصالات **المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني** الذي يستضيفه المركز الوطني للسلامة المعلوماتية في **عُمان** ويتولى إدارة عملياته. ويعمل المركز على اعتماد البرنامج العالمي للأمن السيبراني الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات في جميع أنحاء المنطقة، وتعزيز التكامل الإقليمي. ويسهّل هذا المركز التعاون بين البلدان في المنطقة وخارجها بشأن أمن المعلومات، وآليات التصدّي للهجمات، ومواجهة التهديدات السيبرانية، بالإضافة إلى توفير بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني[76].

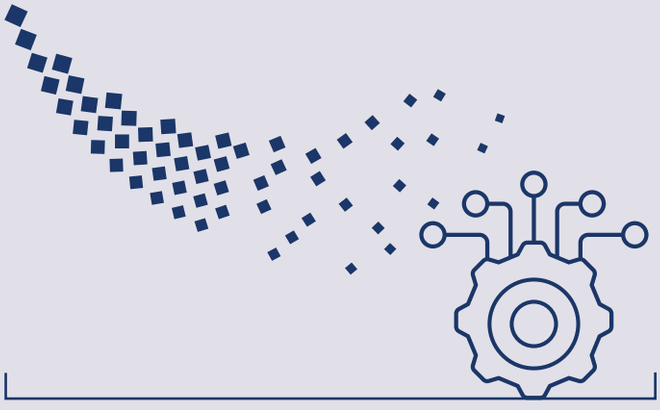

©MuseColor/stock.adobe.com

الذكاء الاصطناعي من أجل أهداف التنمية المستدامة

يُستخدم العديد من التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في المنطقة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة. وتشمل بعض الأمثلة استخدام الذكاء الاصطناعي من أجل:

- رصد وتحليل ندرة الغذاء، وتسهيل إيصال المساعدات الغذائية في المناطق التي يصعب الوصول إليها.
- المساعدة في التشخيص الطبي واكتشاف الأدوية.
- كسر الحواجز اللغوية في التواصل، وتعزيز قدرة الحواسيب على معالجة لهجات مختلفة، والقيام بعمليات الترجمة السريعة والدقيقة، وتحسين فهم المحتوى الذي تنشره القنوات الإذاعية والتلفزيونية ومواقع الإنترنت.
- منع الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً، والكشف عن هذه الأفعال وملاحقة مرتكبيها.
- تحفيز الابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء وتعزيز تشغيل الشباب.

المصادر: ITU, 2022؛ ومنصة الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام.



البيانات والرصد والمساءلة

ألف. مقدمة

لا تزال عملية رصد أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية تنطوي على تحديات جمّة على الرغم من الجهود الوطنية الحثيثة التي بُذِلَت في السنوات الأخيرة لتذليلها بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية. وتفتقر معظم البلدان إلى منظومة إحصائية متماسكة ومتكاملة وشاملة لا تستثني أحداً. ويؤدي غياب البيانات القابلة للمقارنة والمفصّلة على أساس الدخل، والموقع الجغرافي، والإعاقة، والعمر، ونوع الجنس، ومعايير أخرى إلى عرقلة جهود الحدّ من عدم المساواة. ونظراً لعدم كفاية البيانات عن الفئات المعرّضة للمخاطر أو المهمّشة، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون والنازحون، تُحجَب التفاوتات وتُنتهَك الحقوق الإنسانية لهؤلاء السكان. وترتبط التحديات الرئيسية بنوعية وتواتر المعلومات الإحصائية المنتَجة على الصعيد الوطني، وإمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي، وشفافية البيانات وإمكانية الوصول إليها. ومن الصعوبات التي تعيق اتخاذ القرارات المرتكزة على الأدلة محدوديةُ توفر البيانات، وعدم نشرها في الوقت المناسب، وعدم تفصيلها، وهي في الأساس ناجمة عن المشاكل المتعلقة بحوكمة البيانات الإحصائية والقدرات الإحصائية[77].

وأحدثت جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من اضطرابات تغييراً في الطريقة التي تجري بها المكاتب الإحصائية الوطنية[78] والوكالات العامة المسوح والتعدادات. واستثمرت الحكومات في الابتكارات المؤسسية والتكنولوجية للحفاظ على تدفق البيانات، وتسريع التحوّل من النُهج التقليدية إلى النُهج المبتكرة في جمع البيانات، باستخدام وسائل منها التكنولوجيات المتقدمة، والبيانات الجغرافية المكانية[79]، والبيانات الضخمة[80].

يركز هذا القسم الخاص بالبيانات والرصد والمساءلة على الإبلاغ عن بيانات أهداف التنمية المستدامة ونشرها في المنطقة، استناداً إلى الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي اعتُمِد لرصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

في عام 2023، تراوحت نسبة نشر البيانات عن **مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بنوع الجنس** في البلدان العربية بين 32 في المائة من مجموع البيانات في ليبيا، و79 في المائة في تونس. وتراوح نشر **المؤشرات المفصّلة حسب الجنس** بين 19 في المائة و52 في المائة.

في عام 2022، اعتمدت نسبة 59 في المائة من بلدان المنطقة **تشريعات بشأن الإحصاءات الوطنية** بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[81]، مقابل نسبة قدرها 76 في المائة على مستوى العالم.

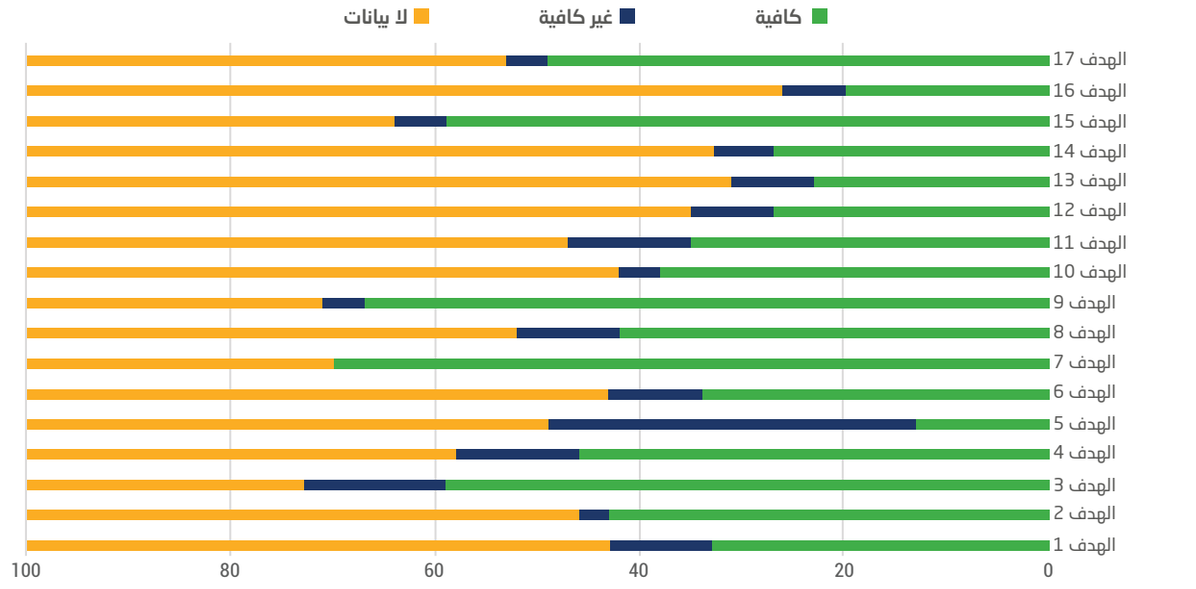
في عام 2023، قامت ثمانية بلدان فقط (36 في المائة) بتحديث **استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات**، وإقرارها، ونشرها على الإنترنت.

في عام 2021، وضعت نسبة 63.6 في المائة من البلدان **خططاً إحصائية وطنية** قيد التنفيذ، مقارنة بنسبة 77.3 في المائة على مستوى العالم. وتفاوتت هذه النسبة بوضوح بين مجموعات البلدان في المنطقة حيث بلغت 83.3 في المائة من بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل، و50 في المائة من أقل البلدان نمواً، و28 في المائة من البلدان التي تشهد صراعات.

في عام 2022، أجرت نسبة 40.9 في المائة من البلدان **تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن** في السنوات العشر الأخيرة مقارنة بنسبة 80.4 في المائة على مستوى العالم[82].

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 17 بشأن التكنولوجيا على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

الشكل 17-5
توفر بيانات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، كانون الأول/ديسمبر 2023 (بالنسبة المئوية)



المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

وصولاً إلى عام 2030: نُهُج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في مجال البيانات والرصد والمساءلة

- تسريع إنتاج بيانات عالية الجودة وآنيّة ومفصّلة حسب الدخل، والجنس، والعمر، والانتماء الإثني، وحالة الهجرة، والموقع الجغرافي، والإعاقة، وغيرها من الخصائص المتصلة بالسياقات الوطنية؛ وإيلاؤه الأولوية.
- تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات لتحديث مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بانتظام، وتوجيه القرارات، وإشراك مختلف أصحاب المصلحة (بما في ذلك البرلمانيون، والباحثون، والمجتمع المدني، وممثلو القطاع الخاص) في رصد السياسات والتدخلات وتقييمها.
- اعتماد مصادر جديدة للبيانات الإدارية وتحديث السجلات الإدارية لأغراض إحصائية، ودمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية، وعقد الشراكات مع منتجي البيانات ومجتمعات المستخدمين.
- تحديث وتجديد التشريعات الوطنية المتعلقة بالإحصاءات، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[83]، وإضفاء الطابع المؤسسي على الدور التنسيقي للمكاتب الإحصائية الوطنية، بما في ذلك رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع الكيانات الوطنية المُنتِجَة للبيانات وغيرها من مقدمي البيانات.
- إنشاء منصات وطنية للإبلاغ وقنوات تنسيق منهجية تجمع مقدمي البيانات، وتشغيلها بالكامل لتعزيز تدفق البيانات وتسهيل تبادل المعلومات بشفافية، وتوفير أدوات تحليلية تتيح لصانعي القرار قياس التقدم المحرز وتكييف الاستراتيجيات والخطط الإنمائية.
- إجراء التعدادات الوطنية للسكان والمساكن بما يتماشى مع مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لتعدادات السكان والمساكن، بما في ذلك اعتماد التعدادات القائمة على

السجلات، حيثما كان ذلك ممكناً، واستخدام التكنولوجيا الجغرافية المكانية وغيرها من التقنيات لتوليد البيانات السكانية في السياقات المتأثرة بالأزمات الإنسانية والتي يصعب الوصول إليها.

- زيادة التنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة لمواصلة تطوير النُظم الإحصائية الوطنية والإقليمية، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني إلى المكاتب الإحصائية الوطنية.
- النهوض بالشراكات مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيات والمنهجيات الجديدة في جمع البيانات وتحليلها ونشرها واستخدامها.

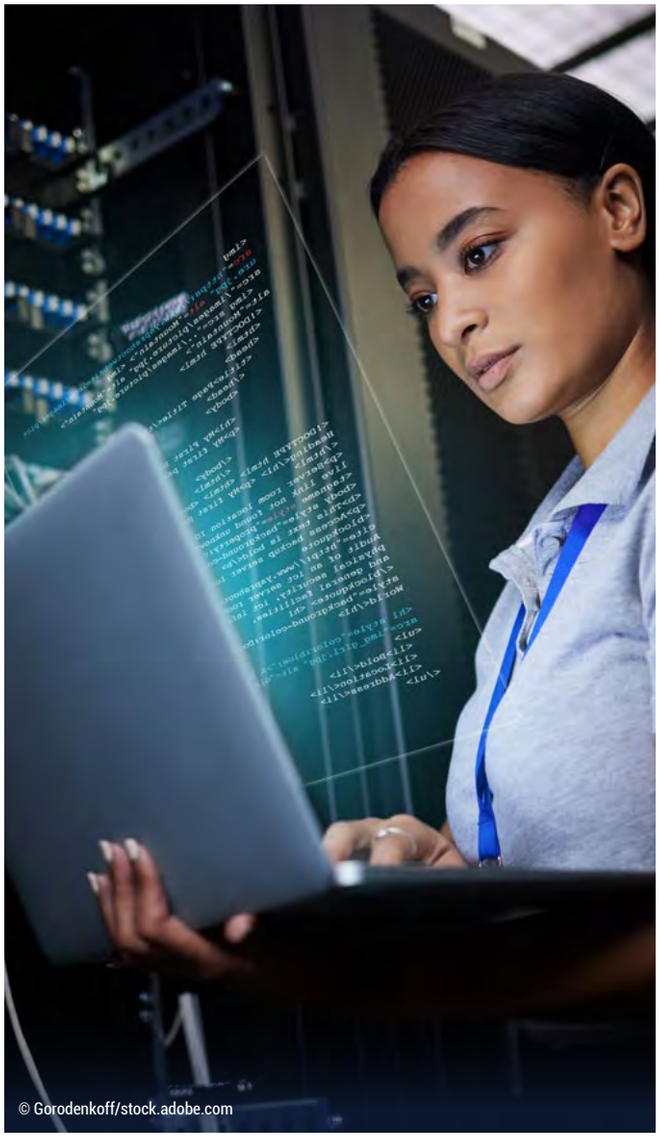
باء. مشهد السياسات

◆ **تدرك الحكومات العربية بشكل متزايد أهمية تحديث القوانين الوطنية المتعلقة بالإحصاءات الرسمية، وقدّمت التزامات بهذا الشأن.** وفي ورشة عمل إقليمية نظّمتها **قطر** في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تبنّى المشاركون إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية[84]. وشارك ممثلو الحكومات في إعداد "دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية"[85]. وتلجأ البلدان بشكل متزايد إلى إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية لتوسيع نطاق جمع البيانات وتحسين نوعيتها.

- **تفتقر عشرة بلدان عربية إلى قوانين محدّثة تتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية**، وإلى مجالس توجيهية تجمع مستخدمي الإحصاءات، ولجان فنية نشطة تضمّ منتجي البيانات، واستراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات.
- يُبلِّغ مقدمو البيانات المُدرَّبون والمُعيَّنون وطنياً عن معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مباشرة إلى كيانات الأمم المتحدة المختصّة، ولكنّ البيانات لا تتوفر دائماً لدى المكاتب الإحصائية الوطنية.

ويضمّ 11 بلداً فقط هيئات استشارية أو مجالس للإحصاءات[86]. وشكّلت بعض البلدان لجاناً فنية للإحصاءات[87]، واعتمد بعضها الآخر مجموعةً من منتجي البيانات الذين لم تُحدَّد أدوارهم بعد بشكل واضح.

- في **جزر القمر**، حددت التشريعات المتعلقة بالإحصاءات النظام الإحصائي الوطني، الذي يشمل المجلس الوطني للإحصاءات، والمعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، والوحدات المسؤولة عن تطوير البيانات الإحصائية في الإدارات الوزارية والهيئات العامة وشبه العامة. وأطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات 2023-2028.
- أقرّ **الصومال** قانوناً جديداً للإحصاء في عام 2020 أُنشِئ بموجبه المكتب الوطني الصومالي للإحصاء كمؤسسة مستقلة مكلّفة بجمع المعلومات الإحصائية الوطنية وتصنيفها وتنسيقها وتحليلها وتقييمها ونشرها.
- تعكف **تونس** على تحديث قانونها المتعلق بالإحصاءات لمواءمته مع المبادئ الأساسية للإحصاءات، والحصول على بيانات أفضل جودة وأكثر حداثة ودقة، مفصّلة حسب مستوى الدخل، والجنس، والعمر، والأصل الإثني، وحالة الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي.


© Gorodenkoff/stock.adobe.com

- **أطلقت معظم البلدان مبادرات وتدابير لتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها، معترفةً بأهمية إنتاج بيانات عالية الجودة وآنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوجيه القرارات القائمة على الأدلة.** وشملت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة النُظم الإحصائية الوطنية على إنتاج البيانات والإحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الاستثمار في البنى الأساسية والتكنولوجيا وبناء القدرات. **وأدى إنشاء شبكات من مقدمي بيانات أهداف التنمية المستدامة** إلى تعزيز الدور التنسيقي للمكاتب الإحصائية الوطنية في صميم نُظم البيانات المتعددة والمعقدة. وأنشأت **قطر** شبكة وطنية لأهداف التنمية المستدامة تضمّ 123 مُقدِّماً للبيانات بهدف الإبلاغ عن التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ضمن النظام الإحصائي الوطني. وتعمل بلدان أخرى، بما فيها **الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، واليمن**، على إنشاء شبكات وطنية لمقدمي بيانات أهداف التنمية المستدامة.

وبحلول كانون الثاني/يناير 2020، كانت تسعة بلدان (41 في المائة) قد طوّرت منصات وطنية متاحة للجمهور للإبلاغ[88] عن أهداف التنمية المستدامة، وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. ودعم شركاء دوليون وإقليميون البلدان غير المجهّزة بمثل هذه المنصات من أجل إنشاء (وليس بالضرورة استضافة) منصات، ليصل المجموع إلى 19 منصة[89] في المنطقة حتى شباط/فبراير 2024. إلا أنّ توفر البيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة قد يبقى محدوداً في هذه المنصات.

لا تُستخدَم معظم منصات أهداف التنمية المستدامة الوطنية بالقدر المطلوب، ولا تُحدَّث بالوتيرة الكافية. ويؤدي توزّع البيانات على منصات أو مواقع شبكية مختلفة بدلاً من حصرها في منصة واحدة موحّدة إلى صعوبات فنية، ويؤخر التقدم.

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

- وضعت اللجنة الوطنية للمعلومات والسكان التي أنشئت في عام 2019، ووزارة التنمية المستدامة في **البحرين** نظاماً للرصد والإبلاغ بإشراف اللجنة وبالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. ويتضمن هذا النظام بوابة إلكترونية لأهداف التنمية المستدامة، وبوابة للبيانات المفتوحة لتسهيل تبادل المعلومات والتحديثات الدورية بين الجهات الحكومية والشركاء[90].
- أنشأ الجهاز المركزي للإحصاء في **الكويت** موقعاً إلكترونياً يُعنى بأهداف التنمية المستدامة[91].
- في **عُمان**، رُسِمَت خارطة طريق مشتركة بين الوزارات لحشد الجهود الرامية إلى تذليل العقبات أمام تبادل البيانات بين المؤسسات الوطنية. وتهدف خارطة الطريق إلى تعزيز مشاركة البيانات والبيانات المفتوحة[92] مع التقيّد بالأنظمة المتعلقة بالخصوصية والسرية، والعمل بموجب قانون حماية البيانات الشخصية العُماني، الذي دخل حيّز التنفيذ في شباط/فبراير 2023.
- في **قطر**، يقوم جهاز التخطيط والإحصاء بجمع المعلومات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ونشرها على موقعه الإلكتروني[93]، وتقديمها إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.
- تهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية في **المملكة العربية السعودية** إلى إنشاء نظام إحصائي وطني فعّال بحلول عام 2030. وقد استثمرت في توفير إحصاءات ومعلومات سهلة الاستخدام، وإدماج تكنولوجيات جديدة، وتعزيز الاتصال، وإذكاء التوعية. وتعطي خطة التنمية الوطنية العاشرة الأولوية لإقامة بنية أساسية إحصائية عالية الجودة، وتحديث نُظم المعلومات. وتعمل الهيئة العامة للإحصاء على تنفيذ برنامج البيانات الإحصائية "مصدر" لبناء قاعدة بيانات وطنية. ويعالج هذا البرنامج بيانات مستمدّة من مصادر مختلفة لإنتاج المؤشرات والتحليلات التي يحتاج إليها مستخدمو البيانات في إطار الهيئة وخارجها، ما يدعم اتخاذ القرارات وإعداد خطط التنمية.
- في **الإمارات العربية المتحدة**، أنشأت اللجنة الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة مركز بيانات أهداف التنمية المستدامة[94]، المُدمَج في مركز بيانات أهداف التنمية المستدامة المفتوح التابع للأمم المتحدة. ويشجّع هذا المركز على عقد الشراكات من أجل تعزيز البيانات المفتوحة ونُظم المعلومات الجغرافية، ويُستخدَم كأداة تعلّم وتواصل تستند إلى قصص البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه المنصة إلى إشراك القطاع الخاص ومختلف أصحاب المصلحة عن طريق تزويدهم بالمعارف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.


©Gorodenkoff/stock.adobe.com

2. البلدان العربية المتوسطة الدخل

- في **الجزائر**، تشكّل منصة "تاهات"[95] مركزاً جامعاً للمعلومات الإحصائية عن التنمية المستدامة. وتساعد هذه المنصة في توطيد التعاون مع كيانات الأمم المتحدة المسؤولة عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتعزز الشفافية والتواصل.
- أنشأت **مصر** اللجنة الوطنية لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأطلقت لوحة متابعة مرصد أهداف التنمية المستدامة[96]. وأصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقاريرَ إحصائية وطنية لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتقاريرَ محلية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق المحافظات في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات 2017-2021.
- أطلق **الأردن** الاستراتيجية الوطنية للإحصاء 2018-2022، وأنشأت دائرة الإحصاءات العامة وحدةً للتنمية المستدامة. واتّخذ الأردن تدابير من شأنها تحسين رصد أهداف التنمية المستدامة، بطرق منها استخدام مصادر البيانات غير التقليدية، وبناء قدرات الكيانات ذات الصلة، وإصدار النشرات الإحصائية عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبوابة الأردن للتنمية[97] هي منصة مركزية للبيانات الخاصة بمقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تتيح لأصحاب البيانات تقديم المعلومات إلى نظام الرصد.
- في **المغرب**، تضمّن الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2020 توصيات بشأن تحديث الإطار القانوني للإحصاءات، وتنفيذ الإصلاحات المنهجية للمسوح من أجل جمع المعلومات عن المزيد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتسريع عملية الرقمنة.
- في **لبنان**، أجرت إدارة الإحصاء المركزي في إطار المسوح العنقودية المتعددة المؤشرات مسوحاً للظروف المعيشية[98]، وأعدّت أنواعاً أخرى من البحوث الميدانية بهدف سدّ الفجوة في التعداد الوطني. وتشارك إدارة الإحصاء المركزي أيضاً في مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية[99] التي تهدف إلى توحيد وتحديث آليات وعمليات تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية بين المنظمات الدولية والدول الأعضاء.
- في **تونس**، أحرز المعهد الوطني للإحصاء تقدماً في إنشاء منصة تعاونية لأصحاب المصلحة الملتزمين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030[100].



©monticelllllo/stock.adobe.com

3. أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تشهد صراعات

- في **العراق**، أنشأ الجهاز المركزي للإحصاء منصة إلكترونية لرصد أهداف التنمية المستدامة[101] تتضمن بيانات عن أكثر من 100 مؤشر.
- في **فلسطين**، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث هيكليته الخاصة بإدارة البيانات بهدف دمج منتجي البيانات، وتوسيع استخدام بيانات السجلات الإدارية لأغراض إحصائية. وأنشئت إدارة عامة للسجلات والمراقبة الإحصائية تعنى بجمع وتصنيف ونشر وتوثيق الإحصاءات من السجلات الإدارية لمختلف المؤسسات العامة والخاصة، ودمجها مع البيانات المستمدة من المسوح والتعدادات التي يجريها الجهاز المركزي للإحصاء.
- في **الصومال**، أنهى المكتب الوطني للإحصاء إجراء المسح الصحي والديمغرافي 2018-2019، وكذلك مسح القوى العاملة لعام 2019، ومسح ميزانية الأسرة المتكامل 2022-2023، إلى جانب إجراء المسوح الأولية للقطاعات الرئيسية. ويجري الصومال أيضاً تعداداً للسكان والمساكن ومسحاً عنقودياً متعدد المؤشرات في عام 2024.
- في **السودان**، تهدف الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء للفترة 2021-2025 إلى إجراء مسوح وتعدادات،

بما في ذلك مسح عنقودي متعدد المؤشرات، وتعداد للزراعة والثروة الحيوانية، ومسح وطني لميزانية الأسر المعيشية والفقر، ومسح لسوق العمل. وتركّز هذه الاستراتيجية على تحسين توفر البيانات الإدارية وجودتها في قطاعي التعليم والصحة بما يتماشى مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأنشأ الجهاز المركزي للإحصاء وحدة خاصة بأهداف التنمية المستدامة.

◆ **وضعت بعض البلدان العربية سياسات وتدابير تهدف إلى تحديث النُهج التقليدية التي تعتمدها المكاتب الإحصائية الوطنية لجمع البيانات،** وذلك من خلال استخدام تكنولوجيات وأدوات مبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي، والاستشعار عن بعد، والصور الساتلية، وتقنيات التعلم الآلي. إلا أنّ استخدام هذه التكنولوجيات لم يولِّد بعد ثورةً على صعيد بيانات أهداف التنمية المستدامة. وفي العديد من البلدان، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، **تعتمد مراكز البحوث على التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي بهدف اكتشاف وحشد إمكانيات مصادر البيانات غير التقليدية** التي من شأنها دعم استخدام البيانات على نحو فعال، وتذليل الصعوبات المتعلقة ببيانات أهداف التنمية المستدامة، بطرق منها تحليل مجموعات البيانات الكبيرة والمعقدة. ويُستخدَم الذكاء الاصطناعي أيضاً لنمذجة السيناريوهات المستقبلية، والتنبؤ بكيفية تأثير مختلف العوامل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توفر التكنولوجيات المتقدمة إمكانيات كبيرة لتعزيز فعالية جمع البيانات وتحليلها، على أن تقترن بقوانين فعالة لحماية البيانات. ويشكل الرصد غير الرضائي لأنشطة وسائل التواصل الاجتماعي وتتبّع بيانات الهاتف النقال انتهاكاً للخصوصية والحريات. ويؤدي استخدام البيانات على نحو غير منظّم إلى تشديد الرصد والرقابة، ما قد يؤدي إلى إساءة استخدام السلطة وانتهاك حقوق الإنسان. وإلى جانب إقرار قوانين لحماية البيانات، من الضروري تقديم ضمانات قاطعة لتحقيق الشفافية في ممارسات جمع البيانات، لا سيما من حيث الحصول على الموافقة الفردية، ووضع آليات مستقلة للرقابة. ولا بد من اعتماد المبادئ التوجيهية الأخلاقية لتحقيق التوازن بين التقدم التكنولوجي، وحماية الخصوصية، والحفاظ على الحقوق الفردية.

ويتزايد الاعتراف بالحاجة إلى مبادرات البيانات المفتوحة، بطرق منها وضع سياسات البيانات التي تهدف إلى زيادة الشفافية؛ وتحفيز الابتكار؛ وتمكين المواطنين والباحثين والشركات من استخدام البيانات لأغراض مختلفة؛ وتشجيع الحكومات على نشر البيانات للجمهور في أشكال يسهل الوصول إليها. وأنشأت بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي بواباتٍ للبيانات المفتوحة. وتتيح البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة في **المملكة العربية السعودية** للأشخاص الوصول إلى بيانات الوزارات والهيئات الحكومية، وتنزيلها واستخدامها. ووضعت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي أنشئت مؤخراً الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

وأطلقت بعض البلدان سياسات وتدابير لتعديل منهجيات جمع البيانات في وقت الأزمات. واعتمدت المكاتب الإحصائية الوطنية ممارسات مبتكرة لجمع البيانات استجابةً لجائحة كوفيد-19، من خلال تكييف أدوات لجمع البيانات واستخدام البيانات الإدارية[102]. وفي العديد من البلدان، مثل **تونس، وجيبوتي، والعراق، ودولة فلسطين، ومصر، والمغرب**[103]، أجرت المكاتب الإحصائية الوطنية مسوحاً إلكترونية وهاتفية بشأن الظروف المعيشية للأسر أثناء الإغلاق الشامل بسبب كوفيد-19، وذلك للتغلّب على الانقطاعات والاختلالات المتتالية في توفر البيانات[104]. وأثبتت النُهج المبتكرة، بما فيها أدوات التكنولوجيا المتقدمة ونُظم المعلومات الجغرافية، فعاليتها في سدّ النقص في بيانات أهداف التنمية المستدامة عندما تعذّر إجراء المسوح الإحصائية التقليدية. **ويشمل العدد المتزايد من المبادرات الرامية إلى دعم التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة جهات فاعلة غير حكومية تؤدي دوراً حاسماً في سدّ النقص في بيانات أهداف التنمية المستدامة.** وفي الشراكات الجديدة، يجري إشراك المؤسسات الوطنية، والقطاع الخاص، والمنظمات العلمية في اختيار وحشد التكنولوجيات الأكثر كفاءة لجمع البيانات ومعالجتها.

واجهت المكاتب الإحصائية الوطنية التي أجرت مسوحاً هاتفية خلال جائحة كوفيد-19 صعوباتٍ مثل النقص في التمثيل، لا سيما في ما يتعلق بالاتصال العشوائي بالأرقام، وضعف معدلات الاستجابة.

تحشد مبادرة **غيغا السودان** حلول التكنولوجيا المتقدمة والبيانات المبتكرة، ما يدلّ على ما تنطوي عليه شراكات أصحاب المصلحة المتعددين من إمكانيات لتسريع أهداف التنمية المستدامة. واستخدمت هذه المبادرة الصور الساتلية لتحديد الموقع الجغرافي للمدارس في المناطق النائية، ما أدى إلى تحسين الوصول إلى التعلّم الرقمي، وساعد في الحفاظ على استمرارية التعلّم أثناء جائحة كوفيد-19 وفي فترة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وأثبتت مبادرة غيغا السودان أن ابتكارات التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة لجمع البيانات قد تكون أكثر كفاءة من حيث الوقت، وأكثر فعالية من حيث الكلفة مقارنة بالطرق التقليدية. وتنفذ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) هذا المشروع بالشراكة مع الحكومة وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص ومشغّلو الاتصالات.

جيم. الأبعاد الإقليمية

يؤدي توطيد **التعاون وعقد الشراكات على الصعيد الإقليمي** إلى مواءمة معايير البيانات ومنهجياتها بين البلدان. وفي هذا السياق، تقدّم المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة الدعم الفني وتساهم في بناء القدرات بهدف تحسين نوعية البيانات وتوفرها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينطوي هذا الدعم على استخدام أدوات مختلفة[105] لتحسين البيئة الإحصائية المؤسسية، وتنسيق تدفق البيانات وإدارته، وإنتاج البيانات القابلة للمقارنة من مصادر مختلفة، وتبادل البيانات.

- تستضيف **الإمارات العربية المتحدة المركز الإقليمي للبيانات الضخمة**[أ] دعماً لمنصة الأمم المتحدة العالمية، وذلك لتسهيل مشاريع البيانات الضخمة وعلوم البيانات للإحصاءات الرسمية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولتبادل المعرفة بشأن الأساليب والخوارزميات والأدوات المطورة حديثاً. ويوفر هذا المركز التدريب على البيانات الضخمة وعلوم البيانات للإحصائيين في المنطقة.
- تشكل المسوح الأسرية، مثل المسح العنقودي المتعدد المؤشرات[ب]، عنصراً أساسياً في منظومة البيانات، إذ تكمّل تعدادات السكان والمساكن. ويدعم المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الحكومات في جمع البيانات بشأن ما يصل إلى 40 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، أجري ما يفوق 350 مسحاً من هذا القبيل منذ عام 1995، بما فيها أكثر من 40 مسحاً في البلدان العربية. وتجري العديد من البلدان العربية المسوح بانتظام مرة كل أربع أو خمس سنوات **(تونس، والجزائر، والعراق، ودولة فلسطين)**. وطبّقت بلدان أخرى مؤخراً هذا المسح **(لبنان، وليبيا، والمغرب، واليمن)**، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي المرتفعة الدخل **(عُمان وقطر)**.

والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات هي مسوح مملوكة وطنياً، تشرف على إجرائها حكومات البلدان التي يساندها خبراء عالميون وإقليميون في معالجة البيانات وأخذ العينات. وتوفر هذه المسوح منبراً لتوطيد التعاون في مجال البيانات بين البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها جامعة الدول العربية وكيانات الأمم المتحدة. وتشكّل بيانات المسوح العنقودية المتعددة المؤشرات مصدراً رئيسياً لإعداد الدراسات الإقليمية كالتقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد الذي صدر مؤخراً[ج].

ويمكن استغلال الكثير من الفرص لتوطيد التعاون الإقليمي وتعزيز القدرات في مجال إجراء المسوح الأسرية من أجل معالجة النقص في بيانات أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة إلى أقصى حد من استخدام المسوح الأسرية في صنع السياسات القائمة على الأدلة، وذلك من خلال:

- مواءمة منهجيات المسوح وتعاريف المؤشرات في جميع أنحاء المنطقة، واعتماد أفضل الممارسات الدولية للمسوح الأسرية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- تبادل الخبرات بين البلدان والتعلّم منها من خلال المنابر الإقليمية والعالمية.
- تعزيز وصول الجمهور إلى بيانات المسوح المحجوبة المصدر، وتشجيع إجراء البحوث عن الأولويات الإقليمية.
- بناء القدرات بشأن النُهج الجديدة لإجراء المسوح الأسرية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الرقمية في جمع البيانات من أجل تحسين الكفاءة.
- إعادة التأكيد على أهمية إجراء المسوح الأسرية في إطار خطط الإحصاء الوطنية الطويلة الأجل المدرجة في الميزانية.

أ. يمكن الاطلاع على مركز الأمم المتحدة الإقليمي للبيانات الضخمة في الإمارات العربية المتحدة.

ب. يمكن الاطلاع على صفحة اليونيسف على الإنترنت حول المسح العنقودي المتعدد المؤشرات.

ج. ESCWA, 2023.



الحواشي

1. يشير أحد التقديرات الخاصة بالاحتياجات المالية للبلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل فقط في المنطقة، استناداً إلى حسابات أُجريَت باستخدام إطار محاكاة كلفة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، إلى أنّ الفجوة التمويلية ستناهز 700 مليار دولار سنوياً بين عامي 2023 و2030. وهذا الرقم سيكون أعلى بكثير في حال شملت التقديرات الاحتياجات التمويلية لأقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات.
2. ESCWA, 2022b.
3. يمكن الاطلاع على بيانات البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) – العالم العربي، اطُلع عليها في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
4. ESCWA, 2022b.
5. المرجع نفسه.
6. ESCWA, 2018.
7. United Nations, Integrated National Financing Frameworks.
8. Integrated National Financing Frameworks Facility, What Is an INFF?.
9. المرجع نفسه.
10. UNDP, 2020.
11. UN Women, 2019.
12. Rame and Seiwald, 2019.
13. International Budget Partnership, Open Budget Survey 2021 – Country Results.
14. ESCWA, 2022b.
15. PwC, 2022.
16. ESCWA, 2022b.
17. المرجع نفسه.
18. ESCWA, 2022b.
19. تشمل هذه البلدان الأردن، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، بالإضافة إلى إمارتي أبوظبي ودبي في الإمارات العربية المتحدة.
20. ESCWA, 2023a.
21. المرجع نفسه.
22. المرجع نفسه.
23. المعلومات مستمدة من PwC tax summary profiles, Corporate tax credits and incentives، اطُلع عليها في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويمكن الاطلاع أيضاً على OECD, 2023a.
24. المرجع نفسه.
25. المرجع نفسه.
26. يمكن الاطلاع على بيانات البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) – العالم العربي، اطُلع عليها في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
27. ESCWA, 2022b.
28. المرجع نفسه.
29. ESCWA, 2023a.
30. المرجع نفسه.
31. OECD, 2021.
32. ESCWA, Financing Development in the Arab Region.
33. ESCWA and UNCTAD, 2022.
34. United Nations, 2023a.
35. United Nations, 2023b.
36. يتضمن إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة مؤشراً للاشتراكات في خدمات النطاق العريض الثابت (المؤشر 17-6-1). ومع ذلك، يُستحسَن إعداد تقارير عن الاشتراكات في خدمات النطاق العريض المتنقل لأن النطاق العريض يوفر إنترنت عالي السرعة وهو متصل دائماً، ما يزيل الحاجة إلى الاتصال الهاتفي.
37. شمل مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي 193 بلداً في عام 2023. وأعدت منظمة Oxford Insights هذا المؤشر ونشرته لأول مرة في عام 2020. ويستند المؤشر إلى 39 مؤشراً تقيّم جاهزية الحكومات، وقدرات قطاع التكنولوجيا، والبيانات، والبنية الأساسية. ولمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على Oxford Insights, 2023.
38. ESCWA, 2023; ITU, 2023d.
39. لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على UNEP, 2023.
40. ESCWA, 2019.
41. ITU and UNESCO, 2022.
42. تتوفر بيانات حديثة عن العراق ودولة فلسطين. ويمكن الاطلاع على ITU, 2023a.
43. Microsoft, 2022.
44. تحتسب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية لجميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة. ويصدر المؤشر كل سنتين في إطار دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية. ونُشِرَت 12 نسخة لهذا المؤشر منذ عام 2001.
45. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والصومال، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا.
46. DESA, 2022.
47. وُضِع هذا النظام من قبل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة، والمعهد الوطني للبحوث الزراعية، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ويمكن الاطلاع على Affordable and Sustainable Irrigation for Farmers.
48. Strategy&, 2021.
49. McKinsey, 2016.
50. The United Arab Emirates National Strategy for Artificial Intelligence and Telecommunications and Digital Government Regulatory Authority, 2021.
51. ITU, 2023b.
52. Tunisia, Ministry of Communication Technology, 2023.
53. ESCWA, forthcoming.
54. Egypt, Ministry of Communications and Information Technology, 2022.

55. UNCTAD, 2022.
56. ESCWA, 2019, forthcoming.
57. يُنفَّذ برنامج Moroccan Retail Tech Builder بالشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة، ومؤسسة OCP، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية.
58. للحصول على قائمة بمنصات التجارة الإلكترونية، يمكن الاطلاع على 2023 (Morocco, Ministry of Tourism, Handicrafts and Social and Solidarity Economy).
59. يبلغ سعر النطاق العريض الميسور الكلفة أقل من 2 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (ITU, 2021).
60. جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وموريتانيا.
61. The Syrian Arab Republic, Ministry of Communication Technology, 2021.
62. World Bank, 2021.
63. United Nations, 2023.
64. ESCWA, 2019.
65. Wamda, 2023b. وتشمل البلدان الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن.
66. Wamda, 2023a.
67. Wamda, 2023b.
68. UNCTAD, 2022.
69. League of Arab States, 2023.
70. التكنولوجيا التي ستُستخدم هي "شبكة النفاذ الراديوي المفتوحة"؛ وسيجري تشغيلها ضمن الأنظمة القديمة الحالية أو فوقها.
71. Joseph, 2021; International Teletimes, 2022.
72. Ooredoo, 2023.
73. أنشأت الإسكوا وجامعة الدول العربية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت.
74. ESCWA, n.d.
75. MENOG, 2023.
76. ITU Arab Regional Cyber Security Center, 2023.
77. ESCWA, 2022b.
78. تتولى المكاتب الإحصائية الوطنية عادةً جمع البيانات عن مجموعة واسعة من المواضيع الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، ومعالجتها ونشرها من خلال تعدادات السكان والمساكن، والمسوح، والسجلات، وغيرها من الملفات الإدارية. وهي بذلك توفّر معظم الإحصاءات الرسمية في البلد.
79. تتناول البيانات الجغرافية المكانية الأشياء، أو الأحداث، أو الظواهر التي لها موقع على سطح الأرض. وقد يكون الموقع ثابتاً على المدى القصير (كموقع طريق، زلزال، أطفال يعيشون في فقر)، أو متحركاً (كمركبة متحركة أو أحد المشاة، وانتشار أحد الأمراض المعدية). وتجمع البيانات الجغرافية المكانية بين المعلومات عن الموقع (عادةً ما تكون إحداثيات على الأرض)، والمعلومات عن السمات (خصائص الشيء، أو الحدث، أو الظاهرة المعنية)، ومعلومات زمنية أيضاً في أغلب الأحيان (الوقت أو مدة وجود الموقع والسمات). Stock and Guesgen, 2016.
80. تشير البيانات الضخمة إلى مجموعات البيانات الكبيرة التي تجمعها الشركات والمؤسسات، والتي تكون كبيرة جداً أو معقدة جداً بحيث تتعذر معالجتها بالطرق التقليدية، ويتعذر فهمها إذا استُخدِمَت بكميات صغيرة فقط.
81. يمكن الاطلاع على قرار الجمعية العامة 261/68 بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.
82. بحلول عام 2024، أكملت الأردن، والبحرين، والجزائر، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية جولة تعداد عام 2020 (التي تمتد من 2015 إلى 2024). ووضعت كل من الإمارات العربية المتحدة، وتونس، وجيبوتي، والصومال، والعراق، وليبيا، والمغرب خططاً لإجراء تعداد في عام 2024. ومن غير المرجح أن يفي كل من الجمهورية العربية السورية، والسودان، ولبنان، واليمن بالجدول الزمني لجولة تعداد عام 2020.
83. اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في كانون الثاني/يناير 2014. وتتضمن هذه المبادئ إقراراً بأنّ المعلومات الموثوقة والموضوعية التي تلتزم بمعايير مهنية وعلمية معيّنة بالغة الأهمية في صنع القرارات. يمكن الاطلاع على قرار الجمعية العامة 261/68 بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ويمكن الاطلاع أيضاً على وصف موجز للمبادئ العشرة.
84. يمكن الاطلاع على إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
85. ESCWA, 2021.
86. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والسودان، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.
87. الأردن، ودولة فلسطين، وقطر، وليبيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.
88. منصة الإبلاغ الوطنية (منصة أهداف التنمية المستدامة) هي موقع إلكتروني أو بوابة إلكترونية متاحة للجمهور لنشر المؤشرات والبيانات الوطنية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة. والمنصات ضرورية لرصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه. فهي توفر السُبل لتبادل المعلومات الشفافة، وتزود واضعي السياسات بأدوات لتقييم وتعديل الاستراتيجيات الإنمائية استناداً إلى بيانات عالية الجودة وجديرة بالثقة. يمكن الاطلاع على ESCWA, 2020.
89. لم تنشأ مثل هذه المنصات في جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا.
90. يمكن الاطلاع على المزيد عن البحرين وأهداف التنمية المستدامة وبوابة البيانات المفتوحة الخاصة بها.
91. يمكن الاطلاع على المزيد عن الكويت وأهداف التنمية المستدامة.
92. البيانات المفتوحة متاحة للجميع، وقابلة للاستخدام والتحرير، ويمكن لأي شخص مشاركتها لأي غرض.
93. يمكن الاطلاع على المزيد عن قطر وأهداف التنمية المستدامة واستراتيجيتها الإنمائية الوطنية الثالثة.
94. يمكن الاطلاع على منصة البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.
95. يمكن الاطلاع على المزيد عن مبادرة تاهات المتعلقة بالبيانات.
96. يمكن الاطلاع على مرصد مصر لأهداف التنمية المستدامة.
97. يمكن الاطلاع على بوابة الأردن للتنمية.
98. يمكن الاطلاع على صفحة اليونيسف على الإنترنت حول المسح العنقودي المتعدد المؤشرات.
99. يمكن الاطلاع على المزيد عن سلسلة حلقات عمل الإسكوا حول استخدام أدوات تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في الإبلاغ عن بيانات أهداف التنمية المستدامة.
100. يمكن الاطلاع على منصة أهداف التنمية المستدامة في تونس.
101. يمكن الاطلاع على Iraq SDGs Platform by Anas Khaleel.
102. ESCWA, 2022a.
103. يمكن الاطلاع مثلاً على فهرس البيانات الجزئية لمنتدى البحوث الاقتصادية؛ ومسح الهاتف عالي التردد الذي أجراه البنك الدولي في العراق؛ وتجارب اليونيسف في إجراء المسوح الهاتفية في مصر؛ والمسح الذي أُجري في فلسطين بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الأسر المعيشية.
104. كان لا بد من إيقاف التواصل الشخصي المباشر مع المشاركين في المسوح الإحصائية للحدّ من انتشار الفيروس.
105. يمكن الاطلاع مثلاً على البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة، وعلى المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة الذي يضمّ 19 منصة وطنية للإبلاغ تهدف إلى تعزيز عملية الإبلاغ على مستوى البلدان وتتبّع الأداء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المراجع

التمويل

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (n.d.). Financing development in the Arab region.

_____ (2018). Illicit Financial Flows in the Arab Region. Beirut.

_____ (2022a). Arab policy choices and financing opportunities in a new world tax order. Beirut.

_____ (2022b). Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region, 20202021-. Beirut.

_____ (2023a). Annual SDG Review, 2023: The Private Sector and the SDGs in the Arab Region. Beirut.

_____ (2023b). Economic governance: market competition challenges in the Arab region. Beirut.

_____ (2023c). Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region, 20222023-. Beirut.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and United Nations Conference on Trade and Development) (UNCTAD) (2022). Developing debt optimization strategies to enhance fiscal space in Arab States. Presentation for a regional inception workshop.

International Monetary Fund (IMF) (2021). State-Owned Enterprises in Middle East, North Africa, and Central Asia: Size, Costs, and Challenges.

International Monetary Fund Middle East Regional Technical Center (IMF METAC) (2019). Gender responsive budgeting in METAC countries.

Integrated National Financing Frameworks Facility (n.d.). What is an INFF?

International Budget Partnership (2021). Open Budget Survey 2021 – Country Results.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2021). Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives.

_____ (2023a). Investment tax incentives in MENA: design and policy goals.

_____ (2023b). ODA levels in 2022 – Preliminary data: detailed summary note.

PwC (n.d.). PwC Tax Summary Profiles.

_____ (2022). From No Tax to Low Tax: As the GCC Relies More on Tax, Getting It Right Is Critical for Diversification.

Rame, X., and J. Seiwald (2019). Gender responsive budgeting in METAC countries. Middle East Regional Technical Assistance Center.

United Nations (2023a). Deputy Secretary-General's remarks at Arab Regional Forum for Sustainable Development 2023.

_____ (2023b). Policy brief: Addressing public debt challenges to effectively pursue the Sustainable Development Goals: regional perspectives.

United Nations Development Programme (UNDP) (2020). Budgeting for the Sustainable Development Goals: Aligning Domestic Budgets with the SDGs.

UN Women (2019). Gender-Responsive Budgeting in the Arab States: Experiences in Nine Countries.

World Bank Data (n.d.). Foreign Direct Investment, Net Inflows (Bop, Current US$) – Arab World. Accessed on 21 November 2023.

التكنولوجيا

Cusolito, A, and others (2021). The Upside of Digital for the Middle East and North Africa: How Digital Technology Adoption Can Accelerate Growth and Create Jobs. Washington, D.C.: World Bank.

Egypt, Ministry of Communications and Information Technology (2022). MCIT yearbook 2022.

Emergency Telecommunications Cluster (2024). Palestine – Conflict: ETC Situation Report #16.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (n.d.). Arab Internet Governance Forum.

_____ (2019). Arab Digital Development Report 2019: Towards Empowering People and Ensuring Inclusiveness.

_____ (2021). Policy Brief on innovative solutions to ensure physical accessibility in the Arab region.

_____ (2022). Case Study on E-Accessibility: Qatar.

_____ (2023). Arab SDG Monitor.

_____ (forthcoming). Arab Digital Development Report 2023.

Interagency Task Team (Interagency Task Team (UN-IATT) Work Stream 6 (WS6) on Capacity Building on STI for SDGs) (2021). Progress Report and Way Forward of the Activities of the Interagency Task Team (UN-IATT) Work Stream 6 (WS6) on Capacity Building on STI for SDGs.

International Teletimes (2022). STC reveals a whitepaper in collaboration with GCC Open RAN Consortium. 23 October.

International Telecommunication Union (ITU) (2021). The affordability of ICT services 2021.

_____ (2022). United Nations Activities on Artificial Intelligence.

_____ (2023a). ITU DataHub. Accessed on 19 December 2023.

_____ (2023b). Global Digital Regulatory Outlook.

_____ (2023c). ITU ICT price baskets, historical data series. April 2023.

_____ (2023d). Key ICT indicators. November 2023 release.

(International Telecommunication Union (ITU) and United Nations Educational, Cultural and Scientific Organization (UNESCO). (2022). State of Broadband Report 2022: Accelerating broadband for new realities. Geneva.

International Telecommunication Union (ITU) (2023) Arab Regional Cyber Security Center.

Joseph, S. A. (2021). Middle East's leading telecom operators unite to support open RAN. GCC Business News, 13 July.

League of Arab States (2023). Report of the 26th Session of the Council of Arab Ministers for Communication and Information.

Mada – Assistive Technology Center Qatar (2023). Signing of MoU Agreement Between Ministry of Transport, Communications, and Information Technology in Oman and Mada Center. 10 October.

McKinsey (2016). Digital Middle East: Transforming the Region to a Leading Digital Economy.

Middle East Newtork Operators Group (MENOG) (2023). MENOG.

Microsoft (2022). The Ministry of Communications and Information Technology and Microsoft officially launch the National Skilling Program. Microsoft News, 17 March.

Morocco, Ministry of Tourism, Handicrafts, and Social and Solidarity Economy (2023). Maison de l'Artisan.

Ooredoo (2023). Ooredoo Group and GCC Telcos align for Regional Sustainability Initiative. 22 October.

Oxford Insights (2023). The Government at AI Readiness Index.

Strategy& (2021). Energizing the Digital Economy in the Gulf Countries – From Digital Adopters to Digital Disruptors.

The Syrian Arab Republic, Ministry of Communication Technology (2021). Digital Transformation of Government Services Strategy (Arabic).

Telecommunications and Digital Government Regulatory Authority (2021). Emirates Blockchain Strategy 2021.

Tunisia, Ministry of Communication Technology (2023). News (Arabic). 11 March.

United Nations (2023). Technology Bank for the Least Developed Countries.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA) (2022). E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government. New York.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2021). Digital Economy Report 2021: Cross-Border Data Flows and Development: For Whom the Data Flow. Geneva.

_____ (2022). Jordan eTrade Readiness Assessment.

United Nations Environment Programme (UNEP) (2023). Sustainable Digitalization and the Triple Planetary Crisis in West Asia.

United Nations Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States (UNOHRLLS) and the International Telecommunication Union (ITU) (2019). Economic impact of broadband in LDCs, LLDCs and SIDS: an empirical study.

Wamda (2023a). Mena startups raised $247 million in March 2023, pushing Q1 funding to $1.1 billion. 14 April.

_____ (2023b). Startups in Mena raised almost $4 billion in 2022. 29 January.

World Bank (2021). Palestinian Digital Economy Assessment.

World Bank, and others (2021). Progress Report of the Global Pilot Programme on STI for SDGs Roadmaps.

البيانات والرصد والمساءلة

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2020). Arab National Reporting Platforms for the Sustainable Development Goals: Assessment. Beirut.

_____ (2021). Guide on the Generic Law for Official Statistics in the Arab Countries. Beirut.

_____ (2022a). AFSD-2022 – Background Note on SDG 17. Beirut.

_____ (2022b). Improving monitoring of the 2030 Agenda for Sustainable Development: Institutional Environment, and Production and Dissemination of Data. Beirut.

_____ (2023). Second Arab Multidimensional Poverty Report. Beirut.

Stock, K., and H. Guesgen (2016). Geospatial Reasoning with Open Data, in Automating Open Source Intelligence.

التقرير العربي للتنمية المستدامة تُصدِره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كلّ أربع سنوات بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراض التقدّم على الصعيد الإقليمي ومستوى مجموعات البلدان.

ويكمّل هذا التقرير العدد السابق الصادر في عام 2020، ويبني على ما تضمّنه من عوائق وتوصياتٍ، فيقدّم تحليلاً شاملاً لاتّجاهات السياسة العامة في مجالات ذات أولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في جميع البلدان العربية. ويتبيّن التقرير الفرص المتاحة على مسار تحقيق الأهداف، والعوائق التي تستدعي معالجةً بجهود مكثّفة أو مختلفة. ويسلّط الضوء على إمكانات التعاون الإقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ويستعرض المشهد المالي، وما يتخلّله من تحديات. ويتناول السياسات الوطنية لعدم إهمال أحد، وصون حقوق الإنسان، وتحقيق الرفاه في منطقة تكون لجميع سكانها أرض سلام وازدهار.

World Health Organization

unicef for every child

unesco

Food and Agriculture Organization of the United Nations

International Labour Organization

UNFPA
United Nations Population Fund

UNIDO
UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION

WFP
World Food Programme

UNDP

IOM • OIM

UN-HABITAT

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

Shared Prosperity Dignified Life

UN environment programme

UN VOLUNTEERS

UNITED NATIONS DEVELOPMENT COORDINATION OFFICE

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

UNDRR
UN Office for Disaster Risk Reduction

UNODC

2302081A